

# شبكة مشكاة الإسلامية

## المجموع شرح المذهب

### الإمام محيي الدين النووي

ج 5

[ 1 ]

المجموع شرح المذهب للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة 676 هـ ويليهِ فتح الغرين شرح الوجيز وهو الشرح الكبير للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الراقعي المتوفى سنة 623 هـ ويليهِ التلخيص الجير في تخريج الراقعي الكبير للإمام أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة 852 هـ الجزء الخامس دار الفكر

[ 2 ]

بسم الله الرحمن الرحيم { باب صلاة العيدين } العيد مشتق من العود وهو الرجوع والمعاودة لانه يتكرر وهو من ذوات الواو وكان أصله عودا بكسر العين بمقلبت الواو ياء كالميقات والميزان من الوقت والوزن وجمعه اعياد قالوا وانما جمع بالياء وان كان أصله الواو للزومها في الواحد قال الجوهري وقيل للفرق بينه وبين اعواد الخشب \* قال المصنف رحمه الله \* { صلاة العيد سنة وقال أبو سعيد الاصطخري هي فرض علي الكفاية والمذهب الاول لما روى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه " أن رجلا جاء الي رسول الله صلي الله عليه وسلم يسأله عن الاسلام فقال صلي الله عليه وسلم خمس صلوات كتبهن الله علي عباده فقال هل علي غيرها قال لا الا ان تطوع) ولانها صلاة موقنة لا تشرع لها الاقامة فلم تجب بالشرع كصلاة الضحى فان تغف أهل بلد علي تركها وجب قتالهم علي قول الاصطخري وهل يقاتلون علي المذهب فيه وجهان (أحدهما لا يقاتلون لانه تطوع فلا يقاتلون علي تركها كسائر التطوع (والثاني) يقاتلون لانه من شعائر الاسلام وفي تركها تهاون بالشرع بخلاف سائر التطوع لانها تفعل فرادى فلا يظهر تركها كما يظهر في صلاة العيد \* { الشرح } حديث طلحة رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه وضبط الفاظه ومعناه في أول كتاب الصلاة: واجمع المسلمون علي ان صلاة العيد مشروعة وعلي أنها ليست فرض عين ونص الشافعي وجمهور الاصحاب علي أنها سنة وقال الاصطخري فرض كفاية فان قلنا فرض كفاية قوتلوا بتركها وان قلنا سنة لم يقاتلوا علي اصح الوجهين وقال أبو اسحاق المروزي يقاتلون وقد ذكر

المصنف دليل الجميع ووجه الدلالة من الحديث للمذهب أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبره أنه لا فرض سوى الخمس فلو كان العيد فرض كفاية لما اطلق هذا الاطلاق لان فرض الكفاية واجب علي جميعهم ولكن يسقط الحرج بفعل البعض ولهذا لو تركوه كلهم عصوا وقوله لانها صلاة مؤقتة احتراز من الجنازة وقوله لا تشرع لها الاقامة احتراز من الصلوات الخمس وقوله فلم تجب بالشرع احتراز من المنذورة وجماهير العلماء من السلف والخلف ان صلاة العيد سنة لا فرض كفاية (واما قول) الشافعي في المختصر من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين (فقال) اصحابنا هذا ليس علي ظاهره فان ظاهره ان العيد فرض عين علي كل من تلزمه الجمعة وهذا خلاف اجماع المسلمين فيتعين تأويله قال أبو اسحاق من لزمته الجمعة حتما لزمه العيد ندبا واختيارا وقال الاصطخري معناه من لزمته الجمعة فرضا لزمه العيد كفاية قال اصحابنا ومراد الشافعي ان العيد يتأكد في حق من تلزمه الجمعة \* (فرع) في مذاهب العلماء في صلاة العيد \* قد ذكرنا انها سنة متأكدة عندنا وبه قال مالك وأبو حنيفة وداود وجماهير العلماء وقال بعض أصحاب أبي حنيفة فرض كفاية وعن احمد روايتان كالمذهبيين \* قال المصنف رحمه الله \* { ووقتها ما بين طلوع الشمس إلى ان تزول والافضل ان يؤخرها حتى ترتفع الشمس قيد رمح والسنة أن يؤخر صلاة الفطر ويعجل الاضحى لما روى عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب له " أن يقدم الاضحى ويؤخر الفطر " ولان الافضل ان يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة فإذا اخر الصلاة اتسع الوقت لاجرا صدقة الفطر والسنة أن يضحى بعد صلاة الامام فإذا عجل بادر الي الاضحية } \* { الشرح } هذا الحديث رواه الشافعي في الام والبيهقي من غير طريق عبد الله بن ابي بكر

ورواه من رواية ابراهيم بن محمد عن ابي الحويرث " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى عمرو بن حزم ان عجل الاضحى وأخر الفطر " وهذا مرسل ضعيف ابراهيم ضعيف واتفق الاصحاب علي ان آخر وقت صلاة العيد زوال الشمس وفي اول وقتها وجهان (اصحهما) وبه قطع المصنف وصاحب الشامل والرويانى وآخرون انه من اول طلوع الشمس والافضل تأخيرها حتى ترتفع الشمس قدر رمح (والثاني) أنه يدخل بارتفاع الشمس وبه قطع البندنجي والمصنف في التلبيه وهو ظاهر كلام الصيدلانى والبغوى وغيرهما واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي أنه يستحب تعجيل صلاة الاضحى وتأخير صلاة الفطر لما ذكره المصنف فان فاتته صلاة العيد مع الامام صلاحها وحده وكانت اداء ما لم تزل الشمس يوم العيد واما من لم يصل حتى زالت الشمس فقد فاتته وهل يستحب قضاؤها فيه القولان السابقان في باب صلاة التطوع في قضاء النوافل (اصحهما) يستحب وقال أبو حنيفة إذا فاتته مع الامام لم يأت بها أصلا \* قال المصنف رحمه الله \* { والسنة أن يصلي صلاة العيد في المصلي إذا كان مسجد البلد ضيقا لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يخرج الي المصلي " ولان الناس يكثررون في صلاة العيد فإذا كان المسجد ضيقا نادوا فان كان في الناس ضعفاء استخلف في مسجد البلد من يصلي بهم لما روى ان عليا

رضى الله عنه استخلف ابا مسعود الانصاري رضى الله عنه ليصلي بضعفة  
الناس في المسجد وان كان يوم فطر صلى في المسجد لما روى أبو  
هريرة رضى الله عنه " قال اصابتنا مطر في يوم عيد فصلى بنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم في المسجد " وروى أن عمر وعثمان رضى الله  
عنهما صليا في المسجد في المطر وان كان المسجد واسعا فالمسجد  
أفضل من المصلي لان الائمة لم يزالوا يصلون صلاة العيد بمكة في  
المسجد ولان المسجد أشرف وانظف قال الشافعي رضى الله عنه فان  
كان المسجد واسعا فصلى في الصحراء فلا بأس وان كان ضيقا فصلى فيه  
ولم يخرج إلى الصحراء كرهت لانه إذا ترك المسجد وصلى في الصحراء لم  
يكن عليهم ضرر وإذا ترك الصحراء وصلى في المسجد الضيق تأذوا بالزحام  
وربما فات بعضهم الصلاة \* { الشرح } حديث خروج النبي صلى الله عليه  
وسلم الي المصلي في العيدين صحيح رواه البخاري

[ 5 ]

ومسلم من رواية أبى سعيد وروياه بمعناه من رواية جماعة من آخرين من  
الصحابة وحديث استخلاف علي أبا مسعود رواه الشافعي بأسناد صحيح  
وحديث أبى هريرة رواه أبو داود بأسناد جيد ورواه الحاكم وقال هو صحيح  
والضعفة - بفتح الصاد والعين - بمعنى الضعفاء وكلاهما جمع ضعيف \* أما  
الاحكام فقال اصحابنا تجوز صلاة العيد في الصحراء وتجوز في المسجد  
فان كان بمكة فالمسجد الحرام أفضل بلا خلاف وقد ذكره المصنف بدليله  
وان كان بغير مكة نظر ان كان بيت المقدس قال البندنجى والصيدلاني  
الصلاة في مسجده الاقصى افضل ولم يتعرض الجمهور للاقصى وظاهر  
اطلاقهم ان بيت المقدس كغيره وان كان في غير ذلك من البلاد فان كان  
لهم عذر في ترك الخروج إلى الصحراء والمصلي للعيد فلا خلاف انهم  
مأمورون بالصلاة في المسجد ومن الاعذار المطر والوحل والخوف والبرد  
ونحوها وان لم يكن عذر وضاق المسجد فلا خلاف ان الخروج الي الصحراء  
افضل وان اتسع المسجد ولم يكن عذر فوجهان (أصحهما) وهو المنصوص  
في الام وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين والبعوى وغيرهم ان صلاتها  
في المسجد افضل (والثاني) وهو الاصح عند جماعة من الخراسانيين ؟  
وقطع به جماعة منهم ان صلاتها في الصحراء افضل " لان النبي صلى الله  
عليه وسلم واظب عليها في الصحراء " واجاب الاولون عن هذا بان  
المسجد كان يضيق عنهم لكثرة الخارجين إليها فالاصح ترجيحها في  
المسجد لما ذكره المصنف رحمه الله فعلي هذا ان ترك المسجد الواسع  
وصلى بهم في الصحراء فهو خلاف الاولى ولكن لا كراهة فيه وان صلي  
في المسجد الضيق بلا عذر كره هكذا نص الشافعي رحمه الله علي  
المسألتين كما ذكره المصنف بدليلهما قال الشافعي والاصحاب وإذا خرج  
الامام إلى الصحراء استخلف من يصلي في المسجد بالضعفة لما ذكره  
المصنف وإذا حضر النساء المصلي أو المسجد اعتزله الحيض منهن ووقفن  
عند بابه لحديث ام عطية المذكور بعد هذا قال أبو اسحاق المروزي  
والاصحاب إذا كان هناك مطر أو غيره من الاعذار وضاق المسجد الاعظم  
صلي الامام فيه واستخلف من يصلي بباقي الناس في موضع آخر بحيث  
يكون ارفق بهم \* قال المصنف رحمه الله \* { والسنة ان يأكل في يوم  
الفطر قبل الصلاة ويمسك يوم النحر حتى يفرغ من الصلاة لما روى بريدة  
رضى الله عنه قال " كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج يوم الفطر  
حتى يطعم ويوم النحر لا يأكل حتى يرجع فيأكل من نسيكته " والسنة أن  
يأكل التمر ويكون وترا لما روى انس رضى الله عنه ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم " كان لا يخرج يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا  
\* { "

## [ 6 ]

{ الشرح } حديث انس صحيح رواه البخاري وحديث بريدة رواه احمد في مسنده والترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم واسانيدهم حسنة فهو حديث حسن وقال الحاكم هو حديث صحيح وقوله حتى يطعم بفتح الياء والعين - أي يأكل ونسيكته بفتح النون وكسر السين - وهى اضحيته واتفق الشافعي والاصحاب علي أنه يستحب أن يأكل في عيد الفطر شيئاً قبل الخروج إلى الصلاة فان لم يأكل قبل الخروج فليأكل قبل الصلاة ويستحب كون المأكول تمرًا وكونه وترا لما ذكره المصنف قال الشافعي في الام ونحن نأمر من أتى المصلي أن يأكل ويشرب قبل أن يغدو إلى المصلي فان لم يفعل أمرناه بذلك في طريقه أو المصلي ان أمكنه فان لم يفعل ذلك فلا شئ عليه ويكره له أن لا يفعل هذا نصه بحروفه والسنة في عيد الاضحى أن يمسك عن الاكل حتى يرجع من الصلاة لما ذكره المصنف قال صاحب الحاوي والبيان وانما فرق بينهما لان السنة أن يتصدق في عيد الفطر قبل الصلاة فاستحب له الاكل ليشارك المساكين في ذلك والصدقة في عيد النحر إنما هي بعد الصلاة من الاضحى فاستحب موافقتهم قالا ولان ما قبل يوم الفطر يحرم الاكل فندب الاكل فيه قبل الصلاة ليميز عن ما قبله وفي الاضحى لا يحرم الاكل قبله فأخر ليميزا \* قال المصنف رحمه الله \* { والسنة أن يغتسل للعديد لما روى أن عليا وابن عمر رضى الله عنهم كانا " يغتسلان " ولانه يوم عيد يجتمع فيه الكافة للصلاة فسن فيه الغسل لحضورها كالجمعة وفي وقت الغسل قولان (احدهما) بعد الفجر كغسل الجمعة وروى البيهقي أنه يجوز أن يغتسل قبل الفجر لان الصلاة تقام في أول النهار ويقصدها الناس من البعد فجوز تقديم الغسل حتى لا تفوتهم ويجوز علي هذا القول أن يغتسل بعد نصف الليل كما قلنا في أذان الصبح ويستحب ذلك لمن يحضر الصلاة ولمن لا يحضر لان القصد اظهار الزينة والجمال فان لم يحضر الصلاة اغتسل للزينة والجمال والسنة أن ينتظف بخلق الشعر وتقليم الظفر وقطع الرائحة لانه يوم عيد فسن فيه ما ذكرناه كيوم الجمعة والسنة أن يتطيب لما روى الحسن بن علي رضى الله عنهما قال " أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نتطيب باجود ما في نجد في العيد " \* { الشرح } هذا الاثر المذكور في اغتسال علي رضى الله عنه رواه الشافعي في الام والبيهقي بأسناد ضعيف وأما الاثر الآخر أن ابن عمر " كان يغتسل يوم الفطر بل أن يغدو " فصحيح رواه مالك في الموطأ عن نافع ورواه الشافعي وغيره عن مالك عن نافع وروى الشافعي والبيهقي اغتسال

## [ 7 ]

سلمة بن الاكوع للعيد وان عروة بن الزبير قال هو السنة وروى ابن ماجه عن ابن عباس قال " كان رسول الله صل الله عليه وسلم يغتسل يوم الفطر ويوم الاضحى " ومثله عن الفاكه بن سعد الصحابي رضي الله عنه وأسانيد الجميع ضعيفة باطلة الا أثر ابن عمر \* وأما حديث الحسن في

الطيب فغريب وقول المصنف يجتمع فيه الكافة مما أنكره أهل العربية قالوا لا يجوز ان يقال الكافة ولا كافة الناس وانما يقال الناس كافة كما قال الله تعالى (ادخلوا في السلم كافة) وقال تعالى (وقاتلوا المشركين كافة) (وقوله) فسن فيه الغسل لحضورها الاجود حذف لفظه حضورها لان الغسل مسنون لمن حضر الصلاة وغيره \* أما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب يستحب الغسل للعيدين وهذا لا خلاف فيه والمعتمد فيه أثر ابن عمر والقياس على الجمعة وفي وقت صحة هذا الغسل قولان مشهوران (أحدهما) بعد طلوع الفجر نص عليه في الام (وأصحهما) باتفاق الاصحاب يجوز بعد الفجر وقبله وقطع به جماعة من اصحاب المختصرات منهم المحاملي في المقنع وقد ذكر المصنف دليلهما هكذا ذكر المصنف والمحاملي وصاحب الشامل والاكثرون قولين للشافعي وحكماهما صاحب الحاوي والدارمي والغوراني والمتولي وآخرون وجهين قال صاحب الحاوي جوزة ابن أبي هريرة ومنعه أبو اسحق وقال القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد نص الشافعي في البويطي على صحة الغسل للعيد قبل طلوع الفجر قال ولا يعرف للشافعي غيره وقال ورأيت بعض اصحابنا يقول فيه قولان وبعضهم يقول وجهان هذا كلام القاضي وسبب هذا الاختلاف في أنهما قولان أو وجهان ان الشافعي نص في البويطي على صحة الغسل قبل الفجر صريحا وقال في مختصر المزني واجب الغسل بعد الفجر للعيد فمنهم من فهم منه اشتراط كونه بعد الفجر فجعله قولاً آخر ومنهم من لم يفهم ذلك وصرح البندنجي بأنه نص في الام بأنه لا يجزئه قبل الفجر فإذا قلنا بالاصح انه يصح قبل الفجر ففي ضبطه ثلاثة أوجه (أصحها) وأشهرها يصح بعد نصف الليل ولا يصح قبله وبه قطع المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب والقاضي حسين والمتولي وغيرهم كأذان الصبح (والثاني) يصح في جميع الليل وبه جزم الغزالي واختاره ابن الصباغ وغيره كنية الصوم وفرقوا بينه وبين الاذان ان النصف الاول مختار للعشاء وربما ظن السامع ان الاذان لها فامتنع لخوف اللبس بخلاف الغسل (والثالث) أنه انما يصح قبيل الفجر عند السجود وبه جزم البيهقي واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على استحباب غسل العيد لمن حضر الصلاة ولمن لا يحضرها لما ذكره المصنف وكذا اتفقوا على استحباب التطيب والتنظيف بازالة الشعور وتقليم الاظفار وازالة الرائحة الكريهة من بدنه وثوبه قياسا على الجمعة \*

## [ 8 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* { والسنة أن يلبس أحسن ثيابه لما روى ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم " كان يلبس في العيد برد حبرة " } \* { الشرح } هذا الحديث رواه الشافعي من غير رواية ابن عباس باسناد ضعيف - والحبرة بكسر الحاء وفتح الباء الموحدة - وهو نوع من الثياب معروف باليمن وهو عصب اليمن قال الازهرى هو نوع من البرد أضيف إلى وشية والبرد مفردة والجمع برود ويقال برد محبر أي مزين واتفق الاصحاب مع الشافعي على استحباب لبس أحسن الثياب في العيد ودليله حديث ابن عمر " قال وجد عمر رضي الله عنه جبة من استبرق تباغ فقال يا رسول الله ابتع هذه تجمل بها للعيد والوفود فقال ؟ رسول الله صلى الله عليه وسلم سلم انما هذه لباس من لاخلق له " رواه البخاري ومسلم قال اصحابنا وافضل الوان الثياب البياض فعلي هذا ان استوى ثوبان في الحسن والنفاسة فالابيض افضل فان كان الاحسن غير ابيض فهو افضل من الابيض في هذا اليوم ويستحب ان يتعمم فان لم يجد الا ثوبا

استحب ان يغسله للعيد والجمعة قال أصحابنا ويستوى في استحباب تحسين الثياب والتنظيف والتطيب وازالة الشعر والرائحة الكريهة الخارج إلى الصلاة والقاعد في: بيته لانه يوم زينة فاستووا فيه \* قال المصنف رحمه الله \* { ويستحب أن يحضر النساء غير ذوات الهيئات لما روت أم عطية قالت " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج العواتق وذوات الخدور والحيض في العيد فاما الحيض فكن يعتزلن المصلي ويشهدن الخير ودعوة المسلمين " وإذا أردن الحضور تنظفن بالماء ولا يتطين ولا يلبسن الشهرة من من الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا إيماء الله مساجد الله وليخرجن تغلات " أي غير عطران ولانها إذا تطيبت وليست الشهرة من الثياب دعا ذلك إلى الفساد \* { الشرح } حديث ام عطية رواه البخاري ومسلم وأما حديث لا تمنعوا إيماء الله مساجد الله " فرواه البخاري ومسلم ذكره البخاري في كتاب صلاة الجمعة \* واما الزيادة التي فيه " وليخرجن تغلات " فرواها أبو داود باسناد حسن ولم يضعفه وقد قدمنا ان ما لم يضعفه فهو حسن عنده ورواية أبي داود " وليخرجن وهن تغلات " وقوله تغلات - بفتح التاء المثناة فوق وكسر الفاء - والعواتق جمع عاتق وهي البنت التي بلغت وقال أبو زيد هي البالغة ما لم تعنس وقيل هي التي لم تزوج قال ثعلب سميت عاتقا لانها عتقت من ضر أبويها واستخدامهما وامتهانها بالخروج في الاشغال وقال الاصمعي هي فوق المعصر وقال ثابت هي البكر التي لم تخرج الي زوج وقال الخطابي هي البنت عقب بلوغها

## [ 9 ]

قال صاحب المطالع وقيل هي التي أشرفت علي البلوغ وقوله ذوات الخدور جمع خدر وهو الستر قوله الشهرة من الثياب هو بضم الشين \* أما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يستحب للنساء غير ذوات الهيئات حضور صلاة العيد وأما ذوات الهيئات وهن اللواتي يشتهين لجمالهن فيكره حضورهن هذا هو المذهب والمنصوص وبه قطع الجمهور وحكي الرافعي وجها انه لا يستحب لهن الخروج بحال والصواب الاول وإذا خرجن استحبح خروجهن في ثياب بذلة ولا يلبسن ما يشهرهن ويستحب أن يتنظفن بالماء ويكره لهن التطيب لما ذكرناه في باب صلاة الجماعة \* هذا كله حكم العجائز اللواتي لا يشتهين ونحوهن فاما الشابة وذات الجمال ومن تشتهي فيكره لهن الحضور لما في ذلك من خوف الفتنة عليهن وبهن (فان قيل) هذا مخالف حديث أم عطية المذكور (قلنا) ثبت في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت " لو أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنعهن كما منعت نساء بنى اسرائيل " ولان الفتن وأسباب الشر في هذه الاعصار كثيرة بخلاف العصر الاول والله أعلم قال الشافعي في الام أحب شهود النساء العجائز وغير ذوات الهيئات الصلاة والاعباد وأنا لشهودهن الاعياد أشد استحبابا مني لشهودهن غيرها من الصلوات المكتوبات \* قال المصنف رحمه الله \* { قال الشافعي رحمه الله ويزين الصبيان بالصيغ والحلي ذكورا كانوا أو أناثا لانه يوم زينة وليس علي الصبيان تعبد فلا يمنعون لبس الذهب } \* { الشرح } اتفق نص الشافعي والاصحاب علي استحباب حضور الصبيان المميزين صلاة العيد واتفقوا علي إباحة تزينهم بالمصيغ وحلي الذهب والفضة يوم العيد لما ذكره المصنف وأما في غير يوم العيد ففي تحليتهم بالذهب ولباسهم الحرير ثلاثة أوجه سبقت في باب ما يكره لبسه (أصحابها) جوازه (والثاني) تحريمه (والثالث) جوازه قبل سبع سنين ومنعه بعدها

\* قال المصنف رحمه الله \* { والسنة أن يبكر إلى الصلاة ليأخذ موضعه كما قلنا في الجمعة والمستحب أن يمشى ولا يركب لان النبي صلى الله عليه وسلم ما ركب في عيد ولا جنازة ولا بأس أن يركب في العود لانه غير قاصد الي قرية } \* { الشرح } هذا الحديث ذكره الشافعي في الام منقطعا مرسلا فقال بلغنا أن الزهري قال " ما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في عيد ولا في جنازة " رواه البيهقي عن الشافعي هكذا وروى ابن ماجه باسناده من ثلاث طرق عن ابن عمر وابي رافع وسعد القرظ رضي الله عنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان يخرج الي العيد ماشيا ويرجع ماشيا " وليس في رواية ابي رافع ويرجع ماشيا ولكن أسانيد الجميع ضعيفة بينة الضعف وعن الحارث الاعور عن علي رضي الله عنه قال " من السنة ان يخرج إلى العيد ماشيا " رواه الترمذي وقال حديث حسن وليس هو حسنا ولا يقبل قول الترمذي في هذا فان مداره علي الحارث الاعور وانفق العلماء علي تضعيفه قال الشعبي وغيره كان الحارث كذابا وقول المصنف لانه غير قاصد إلى قرية قد يعترض عليه فيقال قد ثبت في صحيح مسلم " ان رجلا كان منزله بعيدا عن المسجد وكان يمشى إليه قال يا رسول الله اني اريد ان يكتب لي ممشاي الي المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جمع الله لك ذلك كله " والجواب ان المصنف قال لانه غير قاصد إلى قرية ولم يقل لانه غير ماش في قرية ولا نفى ثوابه في الرجوع ورأيت من الناس من يسأل علي هذا الحديث فيقول قال لم يركب في عيد ولا جنازة ولم يذكر الجمعة وهذه غفلة ظاهرة لان الجمعة تصلى في المسجد وبينه صلى الله عليه وسلم بجنب المسجد فلا يتأني الركوب إليها قال الشافعي والاصحاب يستحب أن يبكر الي صلاة العيد ويكون التكبير بعد الفجر ويأكل قبل الخروج تمرا كما سبق هذا في حق المأمومين فأما الامام فيستحب له أن يتأخر في الخروج الي الوقت الذي يصلى بهم فيه للاحاديث الصحيحة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان إذا خرج يوم العيد فأول شئ يبدأ به الصلاة " واتفق أصحابنا وغيرهم

علي هذا ونص عليه الشافعي في المختصر ودليله الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم ولانه أبلغ في مهابته قال أصحابنا وغيرهم ويستحب أن يمشى جميع الطريق ولا يركب في شئ منها الا ان يكون له عذر كمرض وضعف ونحوهما فلا بأس بالركوب ولا يعذر بسبب ؟ منصبه ورياسته فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشى في العيد وهو أكمل الخلق وارفعهم منصبا قال أصحابنا ولا بأس أن يركب في الرجوع لما ذكره المصنف واتفق الاصحاب علي هكذا قالوا وصورته إذا لم يتضرر الناس بمركوبه فان تضرروا به لزحمة وغيرها كره لما فيه من الاضرار \* \* قال المصنف رحمه الله \* { وإذا حضر جاز أن يتنفل الي ان يخرج الامام لما روى عن ابي برزة وأنس والحسن وجابر بن زيد انهم كانوا يصلون يوم العيد قبل خروج الامام ولانه ليس بوقت منهي عن الصلاة فيه ولا هناك ما هو أهم من الصلاة فلم يمنع من الصلاة كما بعد العيد والسنة للامام أن لا يخرج

الا في الوقت الذي يوافق فيه الصلاة لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والاضحى إلى المصلي فأول شيء يبدأ به الصلاة " والسنة أن يمضى إليها في طريق ويرجع في أخرى لما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يخرج يوم الفطر والاضحى من طريق يرجع من آخر " \* { الشرح } حديث أبي سعيد رواه البخاري ومسلم وأما حديث ابن عمر فرواه أبو داود باسناد ضعيف ورواه البخاري في صحيحه من رواية جابر قال " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم العيد خالف الطريق " ورواه الحاكم من رواية أبي هريرة مرفوعا قال وهو صحيح علي شرط البخاري ومسلم وذكره البخاري في صحيحه تعليقا قال البخاري حديث جابر اصح وأما ما ذكره أولا عن أبي برزة وأنس والحسن وجابر بن زيد فرواه البيهقي ولكنه وقع في نسخ المذهب عن أبي برزة - بفتح الباء الموحدة وبعدها راء ساكنة ثم زاي مفتوحة - وهو تصحيف وصوابه عن أبي بردة - بضم الباء وبدال بعد الراء - هو أبو بردة التابعي ابن أبي موسى الأشعري واسم أبي بردة عامر وقيل الحارث وهذا الذي ذكرته من تصحيفه لا نشك ؟ فيه فالصواب أبو بردة بالدال هكذا ذكره البيهقي في كتابه وغيره من الأئمة وتقديم المصنف له على أنس يدل على أنه ظنه أبا برزة

## [ 12 ]

الصحابي وهو غلط بلا شك \* أما الاحكام ففيه مسائل (إحداها) يجوز لغير الامام التنفل يوم العيد قبل صلاة العيد وبعدها في بيته وطريقه وفي المصلي قبل حضور الامام لا يقصد التنفل لصلاة العيد ولا كراهة في شيء من ذلك لما ذكره المصنف قال الشافعي والاصحاب وليس لصلاة العيد سنة قبلها ولا بعدها لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل قبلها ولا بعدها (المسألة الثانية) يستحب للامام أن لا يخرج الي موضع الصلاة الا في الوقت الذي يصلي بهم قال أصحابنا ويكره للامام أن يصلي قبل صلاة العيد أو بعدها في المصلي لانه لو صلى أو هم انها سنة وليست سنة قال أصحابنا ولا يصلي تحية المسجد بل يشرع اول وصوله في صلاة العيد وتحصل التحية في ضمنها ودليله حديث أبي سعيد (المسألة الثالثة) يستحب لكل من صلي العيد ان يمضى إليها في طريق ويرجع في طريق آخر للحديث ويستحب ان يمضى في الطريق الاطول (واختلفوا) في سبب ذهابه صلى الله عليه وسلم في طريق ورجوعه في طريق آخر (فقيل) كان يذهب في أطول الطريقين ويرجع في الآخر لان الذهاب أفضل من الرجوع (وقيل) كان يتصدق في الطريقين (وقيل) كان يتصدق في طريق ولا يبقى معه شيء فيرجع في آخر لئلا يسأله سائل فيرده (وقيل) ليشرف أهل الطريقين (وقيل) ليشهد له الطريقان (وقيل) ليعلم أهل الطريقين ويفتيهم (وقيل) ليعيط المنافقين باظهار الشعار (وقيل) لئلا يرصده المنافقون فيؤذوه (وقيل) للتفاؤل بتغيير الحال إلى المغفرة والرضا ونحو ذلك وقيل كان يخرج في الطريق الاول خلق كثير فيكثر الزحام فيرجع في آخر ليخف قال أصحابنا ثم إن لم نعلم المعنى الذي خالف النبي صلى الله عليه وسلم بسببه الطريق استحب لنا مخالفة الطريق بلا خلاف وان علمناه ووجد ذلك المعنى في انسان استحب له مخالفة الطريق وان لم يوجد فيه فوجهان مشهوران (الصحيح) باتفاق الاصحاب يستحب أيضا وبه قال أبو علي بن ابي هريرة وبه قطع المصنف والاكثر من لمطلق الامر بالاقتداء (والثاني)



قاله أبو اسحق لا يستحب لفوات سببه واجاب الاولون عن هذا بانه قد يزول سبب العبادة ويبقى أصلها كالرمل والسعي ونظائرهما وأصح الأقوال في حكمته هو الاول وهو الذهاب في أطول الطريقين والرجوع في الاقصر صححه جمهور أصحابنا وصحح الشيخ أبو حامد القول الاخيرو أما (قول) إمام الحرمين وغيره ان الرجوع ليس بقربة (فغلطوهم) فيه بل بثاب في رجوعه للحديث الصحيح الذي قدمناه في الفصل السابق قال الشافعي في الام ويستحب للامام في رجوعه ان يقف في طريقه فيستقبل القبلة ويدعو وروى فيه حديثنا \* (فرع) في مذاهب العلماء في صلاة النفل قبل صلاة العيد وبعدها \* أجمعوا علي أنه ليس لها سنة قبلها ولا بعدها واختلفوا في كراهة النفل قبلها وبعدها فمذهب الشافعي أنه لا يكره صلاة النفل قبل صلاة العيد ولا بعدها لا في البيت ولا في المصلى لغير الامام وبه قال أنس بن مالك وأبو هريرة ورافع بن خديج وسهل بن سعد وابو بردة والحسن البصري واخوه سعيد بن ابى الحسن وجابر بن زيد وعروة بن الزبير وابن المنذر \* وقال آخرون تكره الصلاة قبلها وبعدها حكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وحذيفة وابن عمر وجابر بن عبد الله بن أبي أو في ومسروق والشعبي والضحاك بن مزاحم وسالم بن عبد الله والزهرى وابن جريج ومعمر واحمد \* وقال آخرون يصلي بعدها لاقبلها حكاه ابن المنذر عن أبي مسعود البدرى الصحابي وعلقمة والاسود ومجاهد والنخعي وابن أبى ليلى والثوري والاوزاعي وأصحاب الراى وحكاه البخاري في صحيحه عن ابن عباس وقال آخرون يكره في المصلى قبلها وبعدها ولا يكره في غيره \* ودليلنا ما احتج به الشافعي وابن المنذر والمصنف وسائر الاصحاب ان الاصل اباحة الصلاة حتى يثبت النهى \* \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا يؤذن لها ولا يقام لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال " شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكلهم صلى قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة " والسنة ان ينادى لها الصلاة جامعة لما روى عن الزهري أنه كان ينادى به } \* { الشرح } حديث ابن عباس صحيح رواه أبو داود باسناد صحيح علي شرط البخاري ومسلم إلا أنه قال وعمر أ وعثمان ورواه البخاري ومسلم عن ابن عباس وجابر قال لا لم يكن يؤذن يوم الفطر والاضحي وفي صحيح مسلم عن جابر " شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة يوم العيد فبدأ

بالصلاة قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة " وعن جابر بن سمرة " شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم العيدين غير مرة ولا مرتين بغير اذان ولا اقامة " رواه مسلم وأما هذا المروي عن الزهري فرواه الشافعي باسناد ضعيف مرسلًا فقال الشافعي في الام أخبرنا الثقة عن الزهري قال " لم يكن يؤذن للنبي صلى الله عليه وسلم ولا لابي بكر ولا عمر ولا عثمان في العيدين حتى أحدث ذلك معاوية بالشام وأحدثه الحجاج بالمدينة حين مر عليها قال الزهري وكان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر في العيدين المؤذن فيقول الصلاة جامعة " وبغني عن هذا الحديث الضعيف القياس

على صلاة الكسوف فقد ثبتت الاحاديث الصحيحة فيها (منها) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال " لما كسفت ؟ الشمس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم نودي بالصلاة جامعة وفي رواية " أن الصلاة جامعة " رواه البخاري ومسلم وعن عائشة " أن الشمس خسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث مناديا بالصلاة جامعة " رواه البخاري ومسلم قوله عن الزهري أنه كان ينادى به - هو بفتح الدال - وقوله الصلاة جامعة هما منصوبان الصلاة على الاغراء وجامعة على الحال \* وأما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب لا يؤذن للعيد ولا يقام وبهذا قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وعليه عمل الناس في الامصار للاحاديث الصحيحة التي ذكرناها قال ابن المنذر وروينا عن ابن الزبير أنه أذن لها وأقام قال وقال حصين أول من أذن في العيد زياد وقيل أول من أذن لها معوية وقيل غيره قال الشافعي والاصحاب ويستحب أن يقال الصلاة جامعة لما ذكرناه من القياس على الكسوف قال الشافعي

[ 15 ]

في الام وأحب أن يأمر الامام المؤذن أن يقول في الاعياد وما جمع الناس من الصلاة: الصلاة جامعة أو الصلاة: قال وإن قال هلم إلي الصلاة لم نكرهه وإن قال حى على الصلاة فلا بأس وإن كنت أحب أن يتوقى ذلك لانه من كلام الاذان وأحب أن يتوقى جميع كلام الاذان قال ولو أذن أو أقام للعيد كرهته له ولا إعادة عليه هذا كلام الشافعي وقال صاحب العدة لو قال حى على الصلاة جاز بل هو مستحب وقال الدارمي لو قال حى على الصلاة كره لانه من الفاظ الاذان والصواب ما نص عليه الشافعي أنه لا يكرهه وإن الاولى اجتنابه واجتناب سائر الفاظ الاذان \* \* قال المصنف رحمه الله \* { وصلاة العيد ركعتان لقول عمر رضى الله عنه " صلاة الاضحى ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة السفر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد خاب من افترى " والسنة أن يصلى جماعة لنقل الخلف عن السلف والسنة أن يكبر في الاولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع وفى الثانية خمسا سوى تكبيرة القيام والركوع لما روى عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان يكبر في الفطر في الاولى سبعا وفى الثانية خمسا سوى تكبيرة الصلاة " والتكبيرات قبل القراءة لما روى كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يكبر في العيدين في الركعة الاولى سبعا وفى الثانية خمسا قبل القراءة " فان حضر وقد سبقه الامام بالتكبيرات أو ببعضها لم يقض لانه ذكر مسنون فات محله فلم يقضه كدعاء الاستفتاح وقال في القديم يقضى لان محله القيام وقد أدركه وليس بشئ والسنة أن يرفع يديه مع كل تكبيرة لما روى أن عمر رضى الله عنه " كان يرفع يديه في كل تكبيرة في العيد " ويستحب أن يقف بين كل تكبيرتين بقدر آية يذكر الله تعالى " لما روى أن الوليد ابن عقبة خرج يوما على عبد الله بن حذيفة والاشعري وقال إن هذا العيد غدا فكيف التكبير فقال عبد الله بن

[ 16 ]

مسعود تكبر وتحمد ربك وتصلي علي النبي صلي الله عليه وسلم وتدعو وتكبر وتفعل مثل ذلك فقال الاشعري وحذيفة صدق " والسنة أن يقرأ بعد الفاتحة بق واقتربت لما روي أبو واقد الليثي " كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يقرأ في الفطر والاضحى بق واقتربت الساعة " والسنة أن يجهر فيهما بالقراءة لنقل الخلف عن السلف { \* { الشرح } حديث عمر " صلاة الاضحى ركعتان " إلي آخره حديث حسن رواه احمد بن حنبل والنسائي وغيرهما وسبق بيانه في آخر باب صلاة الجمعة وفي صلاة المسافرين وجواز القصر والاتمام وحديث عمرو بن شعيب هذا صحيح رواه أبو داود وغيره بإسناد حسنة قال الترمذي في كتاب العلل سألت البخاري عنه فقال ليس في هذا الباب شيء اصح منه قال وبه اقول وهذا الذي قاله فيه نظر لان كثير بن عبد الله ضعيف ضعفه الجمهور واما قوله ان عمر كان يرفع يديه في كل تكبيرة في العيد فقال البيهقي رويناه في حديث مرسل وهو قول عطاء بن أبي رباح ورواه في السنن الكبير عن عمر رضى الله عنه بإسناد ضعيف ومنقطع (وأما قوله) إن الوليد بن عقبة خرج علي عبد الله وحذيفة (فرواه) البيهقي بإسناد حسن وليس في روايته فقال الاشعري وحذيفة صدق (وأما) حديث أبي واقد (فرواه) مسلم وأما جد كثير بن عبد الله فهو عمرو بن عوف الانصاري الصحابي توفي بالمدينة آخر خلافة معاوية وأما الوليد فهو أبو وهب الوليد بن عقبة بن أبي معيط واسم ابي معيط أبان ابن ابي عمرو بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الاموي الصحابي وهو اخو عثمان ابن عفان لأمه أسلم يوم الفتح: واما أبو واقد فبالقاف واسمه الحارث بن عوف وقيل الحارث بن مالك وقيل عوف بن الحارث شهد بدرًا واليرموك والجابية وتوفي بمكة سنة ثمان وستين وهو ابن خمس وسبعين ودفن في مقبرة المهاجرين \* وأما قول المصنف لانه ذكر مسنون فات محله فلم يقضه كدعاء الاستفتاح احترز بالمسنون عن قراءة الفاتحة إذا نسيها أو أدرك الامام بعد فراغه منها (وقوله) كدعاء الاستفتاح معناه ان المنفرد إذا شرع في الفاتحة قبل الافتتاح لا يأتي به بعد ذلك واما المأموم إذا أدرك الامام بعد فراغه منه وشرعه في القراءة أتى به ان لم يخش فوت الفاتحة قبل ركوع الامام نص عليه الشافعي في الام واتفقوا عليه وهذا القياس الذي ذكره فيه انكاران (أحدهما) انه ليس نظير مسألتنا بل نظيرها إذا أدرك الامام في الفاتحة وقد نص في الام علي انه يأتي بالافتتاح هنا (الثاني) أنه ينتقص بمن ترك قراءة سورة الجمعة في الركعة الاولى منها فانه يقرأ في الثانية الجمعة والمنافقين بالاتفاق وبمن ترك التعود في الركعة الاولى وقلنا يختص بها فانه يأتي به في الثانية بالاتفاق وبالمسبوق إذا أدرك ركعتين فانه يأتي بالسورة في الباقتين علي الصحيح المنصوص مع قولنا لا تشرع السورة في الاخرين قال الاصحاب انما يأتي بالسورة لمسكونها فاتته في الاولين مع الامام والله أعلم \*

[ 17 ]

اما الاحكام فصلاة العيد ركعتان بالاجماع وصفتها المجزئة كصفة سائر الصلوات وسننها وهيئاتها كغيرها من الصلوات وينوي بها صلاة العيد هذا اقلها: واما الاكمل فأن يقرأ بعد تكبيرة الاحرام دعاء الاستفتاح ثم يكبر في الركعة الاولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام وسوى تكبيرة الركوع وفي الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام من السجود والهوى الي الركوع وقال المزني التكبيرات في الاولى ست وحكى الرافعي قولاً شاذاً ان دعاء الاستفتاح يكون بعد هذه التكبيرات والصواب الاول وهو المعروف من

نصوص الشافعي وبه قطع الجمهور قال الشافعي واصحابنا يستحب أن يقف بين كل تكبيرتين من الزوائد قدر قراءة آية لا طويلة ولا قصيرة يهلل الله تعالى ويكبره ويحمده ويمجده هذا لفظ الشافعي في الام ومختصر المزني لكن ليس في الام ويمجده قال جمهور الاصحاب يقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولو زاد عليه جاز وقال الصيدلاني عن بعض الاصحاب يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو علي كل شئ قدير وقال ابن الصباغ لو قال ما اعتاده الناس الله أكبر كثيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلى الله علي محمد وآله وسلم كثيراً كان حسناً وقال الامام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مسعود المسعودي من اصحابنا اصحاب القفال يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا إله غيرك ولا يأتي بهذا الذكر بعد السابعة والخامسة بل يتعوز عقب السابعة وكذا عقب الخامسة ان قلنا يتعوز في كل ركعة وهو الاصح ولا يأتي به ايضا بين تكبيرة الاحرام والاولي من الزوائد ولا يأتي به ايضا في الثانية قبل الاولي من الخمس هذا هو المذهب وقال امام الحرمين يأتي به والصواب في المذهب والدليل هو الاول وبه قطع الاصحاب في طرقهم قال الشافعي في الام ولو وصل التكبيرات الزوائد بعضهن ببعض ولم يفصل بينهن بذكر كرهت

## [ 18 ]

ذلك ثم يقرأ بعد التعوذ الفاتحة ثم سورة ق وفي الركعة الثانية بعد الفاتحة اقتربت الساعة وثبت في صحيح مسلم في رواية النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " قرأ في صلاة العيد ايضا بسبح اسم ربك وهل أتاك حديث الغاشية " فكلاهما سنة والله أعلم: والمستحب أن يرفع يديه حدو منكبيه في كل واحدة من التكبيرات الزوائد ويضع اليمنى على اليسرى بين كل تكبيرتين قال الرافي وفي العدة ما يشعر بخلاف فيه قال الشافعي في الام فان ترك الرفع في تكبيرات أو بعضها كرهت ذلك له ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالاقل قياسا علي عدد الركعات ولو كبر ثمانى تكبيرات وشك هل نوى الاحرام باحداهن لم تتعقد صلاته نص عليه في الام واتفقوا عليه لان الاصل عدم ذلك: ولو شك في التكبيرة التي نوى التحرم بها جعلها الاخيرة وأعاد الزوائد: ولو صلى خلف من يكبر ثلاثا أو ستا ففيه قولان (أحدهما) يكبر سبعا في الاولي وخسما في الثانية كما لو ترك إمامه التعوذ ونحوه (وأصحهما) لا يزيد عليه لئلا يخالفه ولو ترك الزوائد عمدا أو سهوا لم يسجد للسهو وصلاته صحيحة لكن يكره تركهن أو ترك واحدة منهن والزيادة فيهن نص عليه في الام وأجمعت الامة على انه يجهر بالقراءة والتكبيرات الزوائد ويسر بالذكر بينهن \* (فرع) لو نسي التكبيرات الزائدة في صلاة العيد في ركعة فتذكرهن في الركوع أو بعده مضى في صلاته ولا يكبرهن ولا يقضيهن فان عاد الي القيام ليكبرهن بطلت صلاته ان كان عالما بتحريمه والا فلا ولو تذكرهن قبل الركوع اما في القراءة وأما بعدها فقولان (الصحيح) الجديد انه لا يأتي بهن لفوات محلهن وهو قبل القراءة والقديم يأتي بهن سواء ذكرهن في القراءة أو بعدها ما لم يركع وعنده أن محلهن القيام وهو باق فعلي القديم لو تذكر في أثناء الفاتحة قطعها وكبرهن ثم استأنف الفاتحة ولو تذكرهن بعد الفاتحة كبرهن ويستحب استئناف الفاتحة وفيه وجه شاذ حكاه الرافي انه يجب استئناف الفاتحة (والصواب) الاول وبه قطع الجمهور ونص عليه في الام واتفقوا على انه لو تركهن حتى تعوذ ولم يشرع في الفاتحة أتى بهن لان محلهن قبل القراءة وتقديمهن على التعوذ سنة

لا شرط ولو أدرك الامام في أثناء الفاتحة أو قد كبر بعض التكبيرات الزائدة فعلى الجديد لا يكبر ما فاته وعلى القديم يكبره ولو أدركه راعيا ركع معه ولا يكبرهن بالاتفاق ولو أدركه في الركعة الثانية كبر معه خمسا على الجديد فإذا قام الي ثابته بعد سلام الامام كبر أيضا خمسا \* (فرع) تسن صلاة العيد جماعة وهذا مجمع عليه للاحدith الصحيحة المشهورة فلو صلاها المنفرد فالمذهب صحتها وفيه خلاف ذكره المصنف في آخر الباب سنوضحه هناك ان شاء الله تعالى \* (فرع) في مذاهب العلماء في عدد التكبيرات الزوائد \* قد ذكرنا ان مذهبنا ان في الاولى سبعا وفي الثانية خسما وحكاة الخطابي في معالم السنن عن أكثر العلماء وحكاة صاحب الحاوي عن أكثر الصحابة والتابعين وحكاة عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري ويحيى الانصاري والزهرى ومالك والاوزاعي وأحمد واسحق وحكاة المحاملى عن ابى بكر

الصديق وعمر وعلي وزيد بن ثابت وعائشة رضى الله عنهم وحكاة العبدري أيضا عن الليث وابى يوسف وداود \* وقال آخرون يكبر في كل ركعة سبعا حكاة ابن المنذر عن ابن عباس والمغيرة ابن شعبة وأنس بن مالك وسعيد بن المسيب والنخعي وحكى أصحابنا عن مالك واحمد وابى ثور والمزني ان في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا وقال ابن مسعود في الاولى خمس وفي الثانية أربع كذا حكاة عنه الترمذي وحكى غيره عن ابن مسعود ان في كل ركعة ثلاث تكبيرات وهو مذهب ابى حنيفة وحكاة ابن المنذر عن ابن مسعود وحذيفة وابى موسى وعقبة بن عمرو وعن الحسن البصري في الاولى خمس وفي الثانية ثلاث وحكى أيضا عن ابن مسعود وحذيفة وابى موسى وابن الزبير في كل ركعة أربع تكبيرات وعن الحسن البصري رواية يكبر في الاولى ثلاثا وفي الثانية تنتين \* واحتج لابي حنيفة وموافقيه بما روى " ان سعيد بن العاص سأل ابا موسى وحذيفة كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الاضحى والفطر فقال أبو موسى كان يكبر اربعا تكبيره على الجنائز فقال حذيفة صدق " رواه أبو داود باسناد فيه ضعف وأشار البيهقي إلى تضعيفه وشدوده ومخالفة رواية الثقات وان المشهور وقفه علي ابن مسعود \* واحتج أصحابنا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كبر في الاولى سبعا وفي الثانية خمسا " رواه أبو داود وغيره وصححوه كما سبق بيانه وعن جماعة من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله رواه أبو داود وغيره (والجواب) عن حديثهم أنه ضعيف كما سبق مع ان رواة ما ذهبنا إليه أكثروا حفظا واثق مع ان معهم زيادة والله أعلم \* (فرع) في مذاهبهم في محل الكتير \* قد ذكرنا ان مذهبنا ان الكتيرات الزوائد تكون بين دعاء الاستفتاح والتعود وبه قال العلماء كافة الا ابا حنيفة فقال يقرأ في الثانية قبل التكبيرات ثم يكبر وحكى ابن الصباغ وغيره عن أبى يوسف أنه يتعود قبل التكبيرات ليتصل التعود بدعاء الاستفتاح وحكى

الشيخ أبو حامد عن محمد أنه يكبر التكبيرات ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم التعوذ \* واحتج لابي حنيفة بما روى عن ابن مسعود وحنيفة أن النبي صلى الله عليه وسلم " كبر في صلاة العيد أربعاً كتكبيرات الجنائز ووالى بين القراءتين " واحتج أصحابنا بحديث كثير بن عبد الله المذكور في الكتاب ونحوه أيضا في سنن ابي داود من جهة غيره والحديث المحتج به لابي حنيفة ضعيف أو باطل وقول ابي يوسف غير مسلم فان التعوذ إنما شرع للقراءة وهو تابع لها فينبغي ان يتصل بها والله اعلم \* (فرع) في مذاهيبهم في رفع اليدين في التكبيرات الزائدة \* مذهبا استحباب الرفع فيهن واستحباب الذكر بينهما وبه قال عطاء والاوزاعي وأبو حنيفة ومحمد وأحمد وداود وابن المنذر وقال مالك والثوري وابن ابي ليلى وأبو يوسف لا يرفع اليد الا في تكبيرة الاحرام \* (فرع) في مذاهيبهم في الذكر بين التكبيرات الزوائد \* قد ذكرنا ان مذهبا استحبابه وبه قال ابن مسعود وأحمد وابن المنذر وقال مالك والاوزاعي لا يقوله \* ومذهبا ان دعاء الافتتاح في صلاة العيد قبل التكبيرات الزوائد وقال الاوزاعي يقوله بعدهن \* واما التعوذ فمذهبا انه يقوله بعد التكبيرات الزوائد وقبل الفاتحة وبه قال احمد ومحمد بن الحسن وقال أبو يوسف يقوله عقب دعاء الاستفتاح قبل التكبيرات \* (فرع) في مذاهيبهم فيمن نسي التكبيرات الزائدة حتى شرع في القراءة \* قد ذكرنا ان مذهبا الجديد الصحيح انها تفوت ولا يعود يأتي بها وبهذا قال احمد بن حنبل والحسن بن زياد اللؤلؤي صاحب ابي حنيفة والقديم انه يأتي بها ما لم يركع وبه قال أبو حنيفة ومالك \* قال المصنف رحمه الله \* { والسنة إذا فرغ من الصلاة ان يخطب لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ابا بكر وعثمان رضي الله عنهما " كانوا يصلون العيدين قبل الخطبة " والمستحب ان يخطب علي منبر لما روى جابر رضي الله قال " شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم الاضحى فلما قضى خطبته نزل من منبره " ويسلم على الناس إذا اقبل عليهم كما قلنا في خطبة الجمعة وهل يجلس

قبل الخطبة فيه وجهان (احدهما لا يجلس لان في الجمعة يجلس لفرغ المؤذن من الاذان وليس في العيدين اذان (والثاني) يجلس وهو المنصوص في الام لانه يستريح بها ويخطب خطبتين يفصل بينهما بجلسة ويجوز ان يخطب من قعود لما روى أبو سعيد الخدرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " خطب يوم العيد على راحلته " ولان صلاة العيد يجوز قاعدا فكذلك خطبتها بخلاف الجمعة والمستحب ان يستفتح الخطبة الاولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع لما روى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة انه قال هو من السنة ويأتي ببقية الخطبة على ما ذكرناه في الجمعة من ذكر الله تعالى وذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بتقوى الله تعالى وقراءة القرآن فان كان في عيد الفطر علمهم صدقة الفطر وان كان في عيد الاضحى علمهم الاضحى لان النبي صلى الله عليه وسلم قال في خطبته لا يذبحن احد حتى يصلي " ويستحب للناس استماع الخطبة لما روى عن ابن مسعود انه قال يوم عيد " من شهد الصلاة معنا فلا يبرح حتى يشهد الخطبة " فان دخل رجل والامام يخطب فان كان في المصلي استمع الخطبة ولا يشتغل بصلاة العيدلان الخطبة من سنن العيد ويخشى

فواتها ولصلاة لا يخشى فواتها فكان الاشتغال بها اولي وان كان في المسجد ففيه وجهان قال ابو على بن ابي هريرة يصلى تحية المسجد ولا يصلي صلاة العيد لان الامام لم يفرغ من سنة العيد فلا يشتغل بالقضاء وقال ابو اسحق المروزي يصلي العيد لانها اهم من تحية المسجد وأكد وإذا صلاها سقط بها التحية فكان الاشتغال بها اولي كما لو حضر وعليه مكتوبة } \* { الشرح } حديث ابن عمر رضي الله عنهما رواه البخاري ومسلم وحديث جابر رواه البخاري ومسلم بمعناه ولفظهما قال جابر " قام النبي صلي الله عليه وسلم يوم الفطر فصل فبدأ بالصلاة ثم خطب فلما فرغ نزل فأتى النساء فذكرهن " فقوله نزل معناه عن المنبر (وأما) حديث عبيد الله فرواه الشافعي في الام باسناد ضعيف ومع ضعفه فلا دلالة فيه علي الصحيح لان عبيد الله تابعي والتابعي إذا قال من السنة فيه وجهان لاصحابنا حكاهما القاضي ابو الطيب (أصحهما) وأشهرهما أنه موقوف (والثاني) مرفوع مرسل فان قلنا موقوف فهو قول صحابي لم يثبت انتشاره فلا يحتج به علي الصحيح كما سبق وان قلنا مرفوع فهو مرسل لا يحتج به (وأما) قوله لان النبي صلي الله عليه وسلم قال في خطبته لا يذبحن أحد حتى يصلي " فهو ثابت في الصحيحين بمعناه من رواية البراء بن عازب وجندب بن عبد الله رضي الله عنهم \* أما الاحكام فيسن بعد صلاة العيد خطبتان علي منبر وإذا صعد المنبر اقبل علي

[ 23 ]

الناس وسلم عليهم وردوا عليه كما سبق في الجمعة ثم يخطب كخطبتي الجمعة في الاركان والصفات إلا أنه لا يشترط القيام فيهما بل يجوز قاعدا ومصطحجا مع القدرة علي القيام والافضل قائما ويسن أن يفصل بينهما بجلسة كما يفصل في خطبتي الجمعة وهل يستحب أن يجلس قبل الخطبتين أول صعوده الي المنبر كما يجلس قبل خطبتي الجمعة فيه الوجهان المذكوران في الكتاب (أصحهما) باتفاق الاصحاب يستحب وهو المنصوص في الام وذكر المصنف دليل هذا كله واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي انه يستحب أن يكبر في أول الخطبة الاولى تسع تكبيرات نسقا وفي أول الثانية سبعا قال الشافعي والاصحاب ولو أدخل بين هذه التكبيرات الحمد والتهليل والثناء جاز وذكر الرافي وجهها أن صفة هذه التكبيرات كصفة التكبيرات المرسله والمقيدة التي سنوضحها ان شاء الله تعالي (واعلم) أن هذه التكبيرات ليست من نفس الخطبة وانما هي مقدمة لها وقد نص الشافعي وكثيرون من الاصحاب علي أنهم لسن من نفس الخطبة بل مقدمة لها قال البندنجي يكبر قبل الخطبة الاولى تسع تكبيرات وقبل الثانية سبعا قال الشيخ ابو حامد هو ظاهر نص الشافعي ولا يغتر بقول المصنف وجماعة يستفتح الاولى بتسع تكبيرات فان كلامهم متأول علي أن معناه يفتح الكلام قبل الخطبة بهذه التكبيرات لان افتتاح الشيء قد يكون ببعض مقدماته التي ليست من نفسه فاحفظ هذا فانه مهم خفي قال الشافعي والاصحاب فان كان في عيد الفطر استحب للخطيب تعليمهم أحكام صدقة الفطر وفي الاضحى أحكام الاضحى وبينهما بيانا واضحا يفهمونه ويستحب للناس استماع الخطبة وليست الخطبة ولا استماعها شرطا لصحة صلاة العيد لكن قال الشافعي لو ترك استماع

خطبة العيد أو الكسوف أو الاستسقاء أو خطب الحج أو تكلم فيها أو انصرف وتركها كرهته ولا إعادة عليه ولو دخل انسان والامام يخطب للعيد فان كان في المصلي جلس واستمع الخطبة ولم يصل التحية ثم إذا فرغ الامام فله الخيار ان شاء صلى العيد في الصحراء وان شاء في بيته أو غيره هكذا قطع به الجمهور ونقلوا الاتفاق عليه وقال البندنجي عن نصه في المختصر قال ونص في البويطي أنه يصلي العيد قبل أن يدنو من المصلي ثم يحضر ويستمع الخطبة والمشهور الاول فاما ان كان في المسجد فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) عند جمهور الاصحاب يصلي العيد وتندرج التحية فيه وبهذا قال أبو إسحق المروزي وممن صححه الشيخ أبو حامد وصاحب الحاوي والقاضي أبو الطيب في المجرد والدارمي والبندنجي والمحاملي والبعوي وغيرهم (والثاني) قاله ابن أبي هريرة يصلي التحية ويؤخر صلاة العيد وبهذا قطع سليم الرازي في الكفاية وصححه صاحب البيان وهذا الخلاف انما هو في الافضل هل يصلي التحية أم العيد ولا خلاف أنه مأمور باحدهما لان المجلس لا يجلس فيه الا بعد صلاة فان صلى التحية قال أبو اسحاق المروزي والقاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وسائر الاصحاب فالمستحب أن يصلى العيد بعد فراغ الامام في المسجد ولا يؤخرها إلى بيته بخلاف ما إذا أدرك الامام بالمصلي فانه مخير بين أن يصلي العيد في المصلي بعد فراغ الامام وبين أن يرجع الي بيته يصلي نص عليه الشافعي قالوا والفرق أن المصلي لا مزية له علي بيته وأما المسجد فهو اشرف البقاع فكانت صلاته فيه أفضل من بيته قال صاحب الشامل وغيره ويخالف سائر النوافل حيث قلنا فعلها في البيت أفضل لان هذه الصلاة تسن لها الجماعة فكان فعلها في المسجد اولي كالفرائض بخلاف المصلي فانما استحيناها فيه للامام لتكثر الجماعة وذلك المعنى مفقود في حق المنفرد وهذا كله تفريع علي المذهب وهو صحة صلاة العيد للمنفرد وفيه خلاف ذكره المصنف بعد هذا والله أعلم \* (فرع) إذا فرغ الامام من الصلاة والخطبة ثم علم أن قوما فاتهم سماع الخطبة استحبت أن يعيد لهم الخطبة سواء كانوا رجلا أم نساء وممن صرح به من اصحابنا البندنجي والمتولي واحتجوا له بحديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " خطب يوم العيد فرأى انه لم يسمع النساء فاتاهن فذكرهن ووعظهن وامرهن بالصدقة " رواه البخاراي ومسلم \* (فرع) لو خطب قبل صلاة العيد فهو مسيئ وفي الاعتداد بالخطبة احتمال لامام الحرمين

والصحيح بل الصواب انه لا يعتد بها لقوله صلى الله عليه وسلم " وصلوا كما رأيتموني أصلي " وقياسا على السنة الراتبة بعد الفريضة إذا قدمها عليها وهذا الذي صحته هو ظاهر نص الشافعي في الام فانه نص في الام ونقله ايضا القاضي أبو الطيب في التجريد عن نصه في الام قال قال فان بدأ بالخطبة قبل الصلاة رأيت ان يعيد الخطبة بعد الصلاة فان لم يفعل لم يكن عليه إعادة صلاة ولا كفارة كما لو صلى ولم يخطب هذا نصه بحروفه وهو ظاهر في ان الخطبة غير محسوبة ولهذا قال كما لو صلى ولم يخطب \* (فرع) قال الشافعي في الام اكره للمساكين إذا حضروا العيد المسألة في حال الخطبتين بل ينكفون عن المسألة حتى يفرغ الامام من الخطبتين



قال فان سألوا فلا شئ عليهم فيها الا ترك الفضل في الاستماع \* (فرع)  
قال اصحابنا الخطب المشروعة عشر خطبة الجمعة والعيد والكسوفين  
والاستسقاء واربع خطب في الحج وكلها بعد الصلاة الا خطبة الجمعة  
وخطبة الحج يوم عرفة وكلها بشرع فيها خطبتان الا الثلاث الباقية من  
الحج فانهم فرادى قال اصحابنا والفرق بين خطبة الجمعة والعيد في  
التقدم على الصلاة والتأخر من اوجه ذكرناها في باب الجمعة \* قال  
المصنف رحمه الله \* { روى المزني رحمه الله انه يجوز صلاة العيد للمنفرد  
والمسافر والعبد والمرأة وقال في الاملاء والقديم والصيد والذبائح لا  
يصلى العيد حيث لا تصلى الجمعة فمن اصحابنا من قال فيها قولان  
(احدهما لا يصلون " لان النبي صلى الله عليه وسلم كان بمنى مسافرا  
يوم النحر فلم يصل " ولانها صلاة شرع لها الخطبة واجتماع الكافة فلم  
يفعلها المسافر كالجمعة (والثاني) يصلون وهو الصحيح لانها صلاة نفل  
فجاز لهم فعلها كصلاة الكسوف ومن اصحابنا من قال يجوز لهم فعلها  
قولا واحدا وتأول ما قال في الاملاء والقديم علي انه اراد لا يصلى  
بالاجتماع والخطبة حيث لا تصلى الجمعة لان في ذلك افتياتا على  
السلطان \* { الشرح } حديث ترك النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد  
يوم النحر بمنى صحيح معروف وقوله اجتماع الكافة هذا لحن عند اهل  
العربية فلا يقال الكافة ولا كافة الناس فلا يستعمل

## [ 26 ]

بالالف واللام ولا مضافة وانما مستعمل حالا فيقال اجتماع الناس كافة كما  
قال الله تعالى (ادخلوا في السلم كافة وقاتلوا المشركين كافة وما  
ارسلناك الا كافة للناس) ولا تغترن بكثرة استعمالها لحنا في كتب الفقه  
والخطب النبائية والمقامات وغيرها (وقوله) الصيد والذبائح هو كتاب من  
كتب الام (وقوله) صلاة تشرع لها الخطبة واجتماع الكافة فلم يفعلها  
المسافر فيه احتراز من المكتوبات ولكنه ينتقص بصلاة الكسوف (وقوله)  
في تحليل القول الآخر صلاة نفل احتراز من الجمعة (واما) التأويل المذكور  
(فمعناه) ان الشافعي اراد انه لا يجوز ان يصلى طائفة من الناس في  
مسجد من مساجد البلد بخطبة واجتماع ويتركوا الصلاة مع الامام وحضور  
خطبته في الجامع بخلاف الصلوات الخمس حيث تفعل في كل مسجد لان  
في العيد افتياتا بخلاف الخمس \* اما الاحكام فهل تشرع صلاة العيد للعبد  
والمسافر والمرأة والمنفرد في بيته أو في غيره فيه طريقان (اصحهما  
واشهرهما) القطع بأنها تشرع لهم ودليله ما ذكره المصنف واجابوا عن  
ترك النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العيد بمنى بانه تركها لا شتغاله  
بالمناسك وتعليم الناس احكامها وكان ذلك اهم من العيد (والثاني) فيه  
قولان (احدهما) هذا وهو نصه في معظم كتبه الجديدة (والثاني) لا تشرع  
نص عليه في القديم والاملاء والصيد والذبائح من الجديد قال اصحابنا  
فعلي القديم تشترط فيها شروط الجمعة من اعتبار الجماعة والعدد  
بصفات الكمال وغيرهما الا انه يجوز فعلها خارج البلد قال الرافي ومنهم  
من منعه وهذا غلط ظاهر منابذ للسنة مردود علي قائله قال ومنهم من  
جوزها بدون اربعين علي هذا القول والا ان خطبتها بعدها وانه لو تركها  
صحت صلاته فإذا قلنا بالمذهب فصلاها المنفرد لم يخطب علي المذهب  
الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وفيه وجه شاذ ضعيف حكاه الرافي  
انه يخطب وان صلاها مسافرون يخطب بهم امامهم نص عليه في الام  
واتفقوا عليه قال الشافعي في الام وان ترك صلاة العيدين من فائته أو  
تركها من لا تجب عليه الجمعة كرهت ذلك له قال وكذلك الكسوف والله

أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* { إذا شهد شاهدان يوم الثلاثين بعد الزوال برؤية الهلال ففيه قولان (أحدهما لا يقضي

[ 27 ]

(والثاني) يقضي وهو الاصح فان أمكن جمع الناس صلى بهم في يومهم وان لم يمكن جمعهم صلى بهم من الغد لما روى أبو عمير بن انس عن عمومته رضى الله عنهم قالوا " قامت بينة عند النبي صلى الله عليه وسلم بعد الظهر أنهم رأوا هلال شوال فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يفطروا وأن يخرجوا من الغد الي المصلى " وان شهد ليلة الحادى والثلاثين صلي قولاً واحداً ولا يكون ذلك قضاء لان فطرهم غداً لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " فطركم يوم تفطرون وأضحاكم يوم تضحون وعرفتكم يوم تعرفون " \* { الشرح } حديث ابي عمير صحيح رواه أبو داود والنسائي وغيرهما باسانيد صحيحة ولفظ رواية ابي داود عن ابي عمير بن انس عن عمومة له من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم " ان ركبا جاؤا الي النبي صلى الله عليه وسلم يشهدون أنهم رأوا الهلال بالامس فأمرهم ان يفطروا وإذا اصبحوا يغدوا الي مصلاهم " ورواه البيهقي ثم قال وهذا اسناد صحيح قال وعمومة ابي عمير صحابة لا تضر جهالة اعيانهم لان الصحابة كلهم عدول قال البيهقي وظاهر قوله امرهم ان يخرجوا من الغد الي المصلي انه امرهم بالخروج لصلاة العيد وذلك مبين في رواية هشيم قال ولا يجوز ان يحمل على انه كان لكي يجتمعوا فيدعوا ولترى كثرتهم بلا صلاة (واما) حديث عائشة فصحيح رواه الترمذي وغيره وليس في رواية الترمذي " وعرفتكم يوم تعرفون " ولفظ الترمذي عن عائشة قالت " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس " قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن ابي هريرة قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الفطر يوم يفطرون والاضحى يوم يضحون " رواه أبو داود والترمذي باسانيد حسنة قال الترمذي هو حديث حسن " وزاد الترمذي في روايته في اوله " الصوم يوم يصومون " وقوله وعرفتكم يوم تعرفون - بضم التاء وفتح العين وكسر الراء المشددة - و ابو عمير المذكور هو عبد الله بن انس بن مالك الانصاري الصحابي وهو اكبر اولاد انس \* اما الاحكام فقد سبق في باب صلاة التطوع ان صلاة العيد وغيرها من السنن الراتبه إذا فاتت هل يستحب قضاؤها فيه قولان (الصحيح) انه يستحب قال اصحابنا فإذا

[ 28 ]

شهد عدلان يوم الثلاثين من رمضان قبل الزوال برؤية الهلال في الليلة الماضية وجب الفطر فان بقي من الوقت قبل الزوال ما يمكن جمع الناس والصلاة فيه صلواها وكانت أداء بلا خلاف وان شهدوا بعد غروب الشمس ليلة الحادى والثلاثين أنهم رأوه ليلة الثلاثين قال اصحابنا لا تقبل شهادتهم بلا خلاف فيها يتعلق بالعيد إذ لا فائدة لها الا المنع من صلاة العيد فلا تسمع بل يصلون العيد من الغد وتكون أداء بلا خلاف قال الرافعي اتفق الاصحاب على هذا قال وقولهم لا فائدة فيه الا ترك الصلاة فيه اشكال بل لثوب

الهِلال فوائد آخر كوقوع طلاق وعتق معلقين وابتداء العدة وسائر الاجال وغير ذلك فوجب أن تقبل لهذه الفوائد ولعل مرادهم انها لا تقبل في صلاة العيد لا أنها لا تقبل مطلقا هذا كلام الرافعي ومراد الاصحاب انها لا تقبل في صلاة العيد خاصة فاما ما سوى الصلاة من الاجال والتعليقات وغيرهما فتثبت بلا خلاف اما إذا شهدوا قبل الغروب اما بعد الزوال واما قبله بيسير بحيث لا يمكن فيه الصلاة فتقبل شهادتهم في الفطر بلا خلاف وتكون الصلاة فائنة علي المذهب وقيل فيه قولان (أحدهما) هذا (والثاني) لا تقوت فتفعل في الغد أداء لعظم حرمتها فعلي المذهب يكون قضاؤها مبنيا علي قضاء النوافل فان قلنا لا تقضي لم يقض العيد وإن قلنا تقضي بنيت صلاة العيد علي انها كالجمعة في الشروط ام لا فان قلنا كالجمعة لم تقض وإلا قضيت وهو المذهب وهل لهم صلاتها في بقية يومهم فيه وجهان بناء علي ان فعلها في الحادي والثلاثين أداء ام قضاء ان قلنا أداء فلا وان قلنا قضاء وهو الصحيح جاز ثم هل هو افضل ام التأخير الي ضحوة العيد فيه فيه وجهان (أصحهما) التقديم افضل هذا إذا امكن جمع الناس في يومهم لصغر البلد فان عسر فالتأخير افضل بلا خلاف وإذا قلنا صلاتها في الحادي والثلاثين قضاء فهل لهم تأخيرها فيه قولان وقيل وجهان (أصحهما) جوازه ابدأ (والثاني) لا يجوز وقيل يجوز في بقية الشهر اما إذا شهدا قبل

[ 29 ]

الغروب وعدلا بعده فقولان وقيل وجهان (أحدهما) الاعتبار بوقت الشهادة (وأصحهما) بوقت التعديل فيصلون من الغد أداء بلا خلاف لانه لم يثبت العيد في يومه هذا كله إذا وقع الاشتباه وفوات العيد لاهل البلد جميعهم فان وقع ذلك لافراد لم يجئ الا قولان منع القضاء وجوازه ابدأ وهو الاصح هذا تلخيص احكام الفصل في المذهب (وأما) قول المصنف شهدوا ليلة الحادي والثلاثين فمعناه شهدوا انهم رأوه ليلة الثلاثين وقوله لان فطرهم غدا فعدا منصوب على الظرف وخبر إن مقدر في الظرف قال اصحابنا وليس يوم الفطر أول شوال مطلقا وانما هو اليوم الذي يفطر فيه الناس بدليل الحديث السابق وكذلك يوم النحر وكذا يوم عرفة هو اليوم الذي يظهر للناس انه يوم عرفة سواء كان التاسع أو العاشر قال الشافعي في الام عقب هذا الحديث فبهذا نأخذ قال وانما كلف العباد الظاهر ولم يظهر الفطر الا يوم افطروا \* (فرع) في مذاهب العلماء إذا فاتت صلاة العيد \* قد ذكرنا ان الصحيح من مذهبنا انها يستحب قضاؤها ابدأ وحكاها ابن المنذر عن مالك وابي ثور وحكى العبدري عن مالك وابي حنيفة والمزني وداود انها لا تقضي وقال ابو يوسف ومحمد تقضى صلاة الفطر في اليوم الثاني والاضحى في الثاني والثالث وقال اصحاب ابي حنيفة مذهبه كمذهبهما وإذا صلاها من فاتته مع الامام في وقتها أو بعده صلاها ركعتين كصلاة الامام وبه قال ابو ثور وهو رواية عن احمد وعنه رواية يصلها اربعا بتسليمة وان شاء بتسليمتين وبه جزم الخرقى والثالثة مخير بين ركعتين واربع وهو مذهب الثوري وقال ابن مسعود يصلها اربعا وقال الاوزاعي ركعتين بلا جهر ولا تكبيرات زوائد وقال اسحق ان صلاها في المصلى فكصلاة الامام والاربع \*

[ 30 ]

{ باب التكبير } \* قال المصنف رحمه الله \* { التكبير سنة في العيدين لما روى نافع عن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج في العيدين مع الفضل بن عباس وعبد الله بن عباس وعلي وجعفر والحسن والحسين واسامة بن زيد وزيد بن حارثة وايمن ابن ام ايمن رافعا صوته بالتهليل والتكبير ويأخذ طريق الحدادين حتى يأتي المصلي " وأول وقت تكبير الفطر إذا غابت الشمس من ليلة الفطر لقوله عزوجل (ولتكمّلوا العدة ولتكبروا الله علي ما هذا كم) وإكمال العدة بغروب الشمس من ليلة الفطر وأما آخره ففيه طريقان من أصحابنا من قال فيه ثلاثة أقوال (أحدها) ما روى المزني أنه يكبر الي ان يخرج الامام الي الصلاة لانه إذا حضر فالسنة أن يشتغل بالصلاة فلا معنى للتكبير (والثاني) ما رواه البويطي انه يكبر حتى تفتتح الصلاة لان الكلام مباح قبل ان تفتتح الصلاة فكان التكبير مستحبا (والثالث) قاله في القديم حتى ينصرف الامام لان الامام والمأمومين مشغولون بالذكر الي ان يفرغوا من الصلاة فسن لمن لم يكن في الصلاة ان يكبر ومن أصحابنا من قال هو علي قول واحد انه يكبر الي ان تفتتح الصلاة وتأول رواية المزني علي ذلك لانه إذا خرج الي المصلي افتتح الصلاة وقوله في القديم حتى ينصرف الامام لانه ما لم ينصرف مشغول بالتكبير في الصلاة ويسن التكبير المطلق في عيد الفطر وهل يسن التكبير المقيد في ادبار الصلوات فيه وجهان (أحدهما) لا يسن لانه لم ينقل ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (والثاني) انه يسن لانه عيد يسن له التكبير المطلق فيسن له التكبير المقيد كالاضحى

[ 31 ]

والسنة في التكبير ان يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثلاثا لما روى عن ابن عباس انه قال " الله اكبر ثلاثا " وعن عبد الله بن محمد بن ابي بكر بن عمرو بن حزم قال رأيت الائمة رضى الله عنهم يكبرون أيام التشريق بعد الصلاة ثلاثا وعن الحسن مثله قال في الام وان زاد زيادة فليقل بعد الثلاث الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر لان النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك علي الصفا ويستحب رفع الصوت بالتكبير لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يخرج في العيدين رافعا صوته بالتهليل والتكبير لانه إذا رفع صوته سمع من لم يكبر فيكبر " \* (فصل) وأما تكبير الاضحى ففي وقتها ثلاثة أقوال (أحدها) يبتدئ بعد الظهر من يوم النحر الي ان يصلى الصبح من آخر أيام التشريق والدليل علي انه يبتدئ بعد الظهر قوله عزوجل (فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله) والمناسك تقضي يوم النحر ضحوة وأول صلاة تلقاهم الظهر والدليل علي انه يقطعه بعد الصبح ان الناس تبع للحاج وأخر صلاة يصلها الحاج بمنى صلاة الصبح ثم يخرج (والثاني) يبتدئ بعد غروب الشمس من ليلة العيد قياسا على عيد الفطر ويقطعه إذا صلى الصبح من آخر أيام التشريق لما ذكرناه (والثالث) أن يبتدئ بعد صلاة الصبح من يوم عرفة ويقطعه بعد صلاة العصر من آخر أيام التشريق لما روى عمر وعلي رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كان يكبر في دبر كل صلاة بعد صلاة الصبح يوم عرفة إلى بعد صلاة العصر من آخر أيام التشريق " \* (فصل) السنة ان يكبر في هذه الايام خلف الفرائض لنقل الخلف عن السلف وهل يكبر خلف النوافل فيه طريقان من أصحابنا من قال يكبر قولاً واحداً لأنها صلاة راتبة فاشبهت الفرائض ومنهم من قال فيه قولان (احدهما) يكبر لما

قلناه (والثاني لا يكبر لان النفل تابع للفرض والتابع لا يكون له تبع ومن فاتته صلاة في هذه الايام فاراد قضاءها في غيرها لم يكبر خلفها لان التكبير يختص بهذه الايام فلا يفعل في غيرها وان قضاها في هذه الايام ففيه وجهان (أحدهما) يكبر لان وقت التكبير باق (والثاني لا يكبر لان التكبير خلف هذه الصلوات يختص بوقتها وقد فات الوقت فلم يقض) \* { الشرح } قال اصحابنا تكبير العيد قسمان (أحدهما) التكبيرات الزوائد في الصلاة والخطبة وقد سبق (والثاني) غير ذلك والاصل فيه حديث ام عطية " كنا نומר باخراج الحيض فيكبرن بتكبيرهم "

## [ 32 ]

رواه البخاري وفي رواية مسلم " يكبرن مع الناس) وهذا القسم نوعان مرسل ومقيد (فالمرسل) ويقال له المطلق هو الذي لا يتقيد بحال بل يؤتى به في المنازل والمساجد والطرق ليلا ونهارا وفي غير ذلك (والمقيد) هو الذي يقصد به الاتيان في اديار الصلوات فالمرسل مشروع في العيدين جميعا واول وقته في العيدين غروب الشمس ليلة العيد وفي آخر وقته في عيد الفطر طريقان (اصحهما واشهرهما) فيه ثلاثة أقوال (اصحها) يكبرون الي ان يحرم الامام بصلاة العيد وبهذا قطع جماعات لان الكلام مباح قبل افتتاح الصلاة فالاشتغال بالتكبير اولي وهذا نصه في رواية البويطي (والثاني) الي ان يخرج الامام إلى الصلاة لانه إذا خرج فالسنة الاشتغال بالصلاة وهذا نصه في الام ورواية المزني (والثالث) يكبر إلى فراغ الامام من الصلاة وقيل إلى ان يفرغ من الخطبتين وهذا نصه في القديم (والطريق الثاني) وبه قال ابن سريج وابو اسحق المروزي القطع بالقول الاول وتناول هؤلاء النصين لآخرين على هذا قال البندنجي وغيره وتظهر فائدة الخلاف في حق من ليس بحاضر مع الامام فإذا قلنا يمتد إلى فراغ الخطبتين فله ان يكبر حتي يعلم فراغ الامام منهما \* واما الحاضرون فلا يكبرون في حال الخطبة بل يستمعونها قال اصحابنا ويستحب أن يرفع الناس أصواتهم بالتكبير المرسل في ليلتي العيدين ويوميهما الي الغاية المذكورة في المنازل والمساجد والاسواق والطرق وغيرها في الحضر والسفر وفي طريق المصلي وبالمصلي ويستثنى منه الحجاج فلا يكبرون ليلة الاضحى بل ذكرهم التلبية (واعلم) أن تكبير ليلة الفطر أكد من تكبير ليلة الاضحى على الاظهر وهو القول الجديد وقال في القديم عكسه ودليل الجديد قول الله تعالى (ولتكملوا العدة ولتكبروا الله) وأما التكبير المقيد فيشرع في عيد الاضحى بلا خلاف لاجماع الامة وهل يشرع في عيد الفطر فيه وجهان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب وحكاهما صاحب التتمة وجماعة قولين (اصحهما) عند الجمهور لا يشرع ونقلوه عن نصه في الجديد وقطع به الماوردي والجرجاني والبعوي وغيرهم وصححه صاحبنا الشامل والمعتمد واستدل له المصنف والاصحاب بأنه لم ينقل عن النبي صلي الله عليه وسلم ولو كان مشروعاً لفعله ولنقل (والثاني) يستحب ورجحه المحاملي والبندنجي والشيخ أبو حامد \* واحتج له المصنف والاصحاب بأنه عيد يسن فيه التكبير المرسل فسن المقيد كالاضحى فعلي هذا قالوا يكبر خلف المغرب والعشاء والصبح ونقله المتولي عن نصه في القديم

وحكم النوافل والفوائت في هذه المدة علي هذا الوجه يقاس بما سنذكره ان شاء الله تعالى في الاضحى (واما لاضحى) فالناس فيه ضربان حجاج وغير هم (فاما الحجاج) فيبدؤن التكبير عقب صلاة الظهر يوم النحر الي الصبح من آخر ايام التشريق بلا خلاف هكذا نقله صاحب جامع الجوامع عن نص الشافعي وصرح به الاصحاب منهم المحاملي والبندنجي والجرياني في التحرير وآخرون وأشار إليه القاضي أبو الطيب في المجرد وآخرون ونقله امام الحرمين عن العراقيين وقطع هو به فيما يرجع الي الابتداء وتردد في الانتهاء وسبب ترده أنه لم يبلغه نص الشافعي الذي ذكرناه وقطع به الرافي وغيره من المتأخرين قالوا ووجهه ان الحجاج وظيفتهم وشعارهم التلبية ولا يقطعونها الا إذا شرعوا في رمى جمرة العقبة وانما شرع بعد طلوع الشمس يوم النحر وأول فريضة تلقاهم بعد ذلك الظهر وآخر صلاة يصلونها بمني صلاة الصبح في اليوم الاخير من ايام التشريق لان السنة لهم أن يرموا في اليوم الثالث بعد الزوال وهم ركبان ولا يصلون الظهر بمني وانما يصلونها بعد نفرهم منها. واما غير الحجاج فللشافعي رحمه الله في تكبيرهم ثلاث نصوص (احدها) من الظهر يوم النحر إلى صبح آخر ايام التشريق وهذا هو المشهور من نصوص الشافعي وهو نصه في مختصر المزني والبوطي والام والقديم قال صاحب الحاوي هو نصه في القديم والجديد وقال صاحب الشامل هو نصه في اكثر كتبه (والثاني) قاله في الام قال لو بدأ بالتكبير خلف صلاة المغرب ليلة النحر قياسا علي ليلة الفطر لم اكره ذلك قال وسمعت من يستحب هذا وقال به (والنص الثالث) انه روى في الام عن بعض السلف انه كان يبدأ من الصبح يوم عرفة قال واسأل الله التوفيق هذا كلامه في الام وكذا نقله صاحب الشامل والاكثرين وقال صاحب الحاوي نص في القديم والجديد انه

يبدأ من ظهر يوم النحر ويختم بصبح آخر التشريق فيكون مكبرا خلف خمس عشرة صلاة قال وقال في موضع آخر يبدأ من المغرب ليلة النحر إلى صبح آخر التشريق فتكون ثمانى عشرة صلاة وقال في موضع آخر في صبح يوم عرفة الي عصر آخر التشريق فتكون ثلاثا وعشرين صلاة قال وهذا حكاه الشافعي عن بعض السلف وقال استخير الله تعالى فيه هذه نصوص الشافعي وللاصحاب في المسألة ثلاثة طرق (أصحها وأشهرها) وبها قطع المصنف والاكثرين في المسألة ثلاثة أقوال (أصحها) عندهم من ظهر يوم النحر الي صبح آخر التشريق (والثاني) من مغرب ليلة النحر الي صبح آخر التشريق (والثالث) من صبح عرفة إلى عصر آخر التشريق (والطريق الثاني) أنه من ظهر يوم النحر إلى صبح آخر التشريق قولا واحدا وهذا الطريق نقله صاحب الحاوي عن ابي اسحاق المروزي وابن علي بن ابي هريرة وحكاه ابن الصباغ وآخرون من العراقيين وجماعات من الخراسانيين قالوا والنصان الآخران ليسا مذهبا للشافعي وانما حكاهما مذهباً لغيره قال في الحاوي وتأولوا أيضا نصه من المغرب ليلة النحر على أن المراد التكبير المرسل لا المقيد ولا خلاف في استحباب المرسل من المغرب في ليلتي العيدين الي ان يحرم الامام بصلاة العيد كما سبق (والطريق الثالث) حكاه القاضي أبو الطيب في المجرد عن الداركي عن ابي اسحاق المروزي انه قال ليس في المسألة خلاف وليست هذه

النصوص لاختلاف قول بل لا خلاف في المذهب أنه يكبر من صبح يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق قال وإنما ذكر الشافعي في ثبوته ثلاثة أسباب فذكر في ثبوت التكبير من صبح يوم عرفة إلى عصر آخر التشريق قول بعض السلف وذكر في ليلة النحر القياس على ليلة الفطر وذكر في ظهر يوم النحر القياس على الجحيج قال القاضي والأول اصح وعليه أكثر أصحابنا هذا آخر كلام القاضي \* ونقل الدارمي في الاستذكار عن أبي اسحاق نحو حكاية القاضي عنه فالحاصل أن الأرجح عند جمهور الأصحاب الابتداء من ظهر يوم النحر إلى صبح آخر التشريق واختارت طائفة محققي الأصحاب المتقدمين والمتأخرين أنه يبدأ من صبح يوم عرفة ويختم بعصر آخر التشريق ممن اختاره أبو العباس ابن

[ 35 ]

سريح حكاه عنه القاضي أبو الطيب في المجرد وآخرون قال البندنجي هو اختيار المزني وابن سريح قال الصيدلاني والرويانى وآخرون وعليه عمل الناس في الأمصار واختاره ابن المنذر والبيهقي وغيرهما من أئمة أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث وهو الذي اختاره \* واحتج له البيهقي بحديث مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأله انس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفات كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال " كان يهلل المهلل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر فلا ينكر عليه " رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر قال " كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عداة عرفة فمنا المكبر ومنا المهلل فاما نحن فنكبر " رواه مسلم قال البيهقي وروى في ذلك عن عمر وعلى وابن عباس رضي الله عنهم ثم ذكر ذلك بأسانيدهم وانهم كانوا يكبرون من الصبح يوم عرفة إلى العصر من آخر أيام التشريق قال البيهقي وقد روى في ذلك حديث مرفوع لا يحتج بمثله ثم ذكر بأسناده عن عمرو بن شمر عن جابر يعني الجعفي عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر رضي الله عنه قال " كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر يوم عرفة من صلاة العداة إلى صلاة العصر آخر أيام التشريق " قال البيهقي عمرو بن شمر و جابر الجعفي لا يحتج بهما وفي رواية الثقات كفاية هذا كلام البيهقي وروى الحاكم في المستدرک عن على وعمار رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يجهر في المكتوبات بسم الله الرحمن الرحيم وكان يقنت في صلاة الفجر وكان يكبر يوم عرفة من صلاة الصبح ويقطعها صلاة العصر آخر أيام التشريق قال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد لا أعلم من رواه منسوبا إلى الجرح قال وقد روى في الباب عن جابر بن عبد الله وغيره \* فاما من فعل عمرو على وابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم فصحيح عنهم التكبير من صبح عرفة إلى عصر آخر التشريق وروى البيهقي هذا الحديث الذي رواه الحاكم بأسناد الحاكم ثم قال وهذا الحديث مشهور بعمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن أبي الطفيل وكلا الاسنادين ضعيف هذا كلام البيهقي وهو أنفن من شيخه الحاكم وأشد تحريا \* قال أصحابنا ويكبر خلف الصبح أو

[ 36 ]

العسر التي هي الغاية بلا خلاف قال الشافعي والاصحاب ويكبر في هذه  
المدة خلف الفرائض المؤديات بلا خلاف ولو فاتته فريضة منها فقضاها  
في غيره لم يكبر بلا خلاف لان التكبير شعار هذه الايام فلا يفعل في غيرها  
ولو فاتته فريضة فيها فقضاها فيها ايضا فهل يكبر فيه طريقان (أحدهما)  
وبه قطع البندنجي وصاحب الحاوي يكبر بلا خلاف لان التكبير شعار لهذه  
المدة (والطريق الثاني) فيه خلاف حكاه الخراسانيون قولين وحكاه صاحب  
البيان عن حكاية العراقيين وجهين (أصحهما) يكبر لما ذكرناه (والثاني) لا  
لان التكبير شعار لوقت الفرائض ولو فاتته فريضة في غير هذه الايام  
فقضاها فيها فتلاث طرق (أحدها) وبه قطع صاحب الحاوي والبندنجي  
يستحب التكبير بلا خلاف لانه شعار هذه المدة (والثاني) لا يستحب حكاه  
صاحب البيان عن طريقة العراقيين وذكره المصنف وغيره منهم (والثالث)  
فيه قولان (أصحهما) يستحب (والثاني) لا يستحب حكاه الخراسانيون  
والاصح علي الجملة استحبابه وهو الذي صححه الرافي وغيره من  
المتأخرين \* (فرع) اما التكبير خلف النوافل فقال المزني في مختصره  
قال الشافعي ويكبر خلف الفرائض والنوافل قال المزني والذي قبل هذا  
أولى انه لا يكبر الا خلف الفرائض وللاصحاب في المسألة أربع طرق  
(أصحها) واشهرها فيه قولان (أصحهما) يستحب لانها صلاة مفعولة في  
وقت التكبير فاشبهت الفريضة (والثاني) لا يستحب لان التكبير تابع للصلاة  
والنافلة تابعة للفريضة والتابع لا يكون له تابع والطريق (الثاني) يكبر قولا  
واحدا حكاه المصنف والاصحاب قال القاضي أبو الطيب في المجرد وقد  
نص الشافعي علي هذا فقال فإذا سلم كبر خلف الفرائض والنوافل وعلي  
كل حال قال وذكر في هذا الباب في الام انه تكبر الحائض والجنب وغير  
المتوضئ في جميع الساعات من الليل والنهار قال وهذا دليل على أن  
التكبير مستحب خلف الفرائض والنوافل وعلي كل حال وأن من لا يصلي  
كالجنب والحائض يستحب لهم التكبير قال القاضي وغلطوا المزني في  
قوله الذي قبل هذا أولى فانه أو هم أن الشافعي نص قبل هذا أنه لا يكبر  
الا خلف الفرائض وليس كذلك بل كلام الشافعي

[ 37 ]

الذي قبل هذا مؤول قال القاضي هذا الطريق أصح وصححه أيضا البندنجي  
(والطريق الثالث) لا يكبر قولا واحدا حكاه صاحب الحاوي قال وبه جرى  
العمل تواترا في الامصار بين الائمة قال وأجاب أصحاب هذا الطريق عن  
نقل المزني التكبير خلف الفرائض والنوافل بجوابين (أحدهما) أنه غلط  
في النقل من التلبية الي التكبير (والثاني) انه غلط في المعني دون  
الرواية وانا أراد الشافعي بالتكبير خلف الفرائض والنوافل ما تعلق  
بالزمان في ليلتي العيد دون ما تعلق بالصلوات في أيام النحر (والطريق  
الرابع) حكاه صاحب الحاوي أيضا ان كان النفل يسن منفردا لم يكبر خلفه  
وان سن جماعة كالكسوفين والاستسقاء كبر وحملوا القولين علي هذين  
فهذا تلخيص ما ذكره الاصحاب والمذهب علي الجملة استحباب التكبير  
خلف كل النوافل في هذه الايام \* (فرع) هل يكبر خلف صلاة الجنازة فيه  
ثلاثة طرق (أحدها) لا يكبر وجها واحدا لانها مبنية على التخفيف ولهذا حذف  
اكثر اركان الصلوات منها وبهذا الطريق قطع الدارمي في الاستذكار  
والقاضي حسين وصاحب التتمة (والطريق الثاني) فيه وجهان حكاهما  
صاحب الحاوي وغيره (والثالث) قاله الشاشي في المستطهرى ان قلنا  
يكبر خلف النوافل فهنا أولى والا فكالفرائض المقضية في ايام التشريق  
والمذهب علي الجملة استحباب التكبير خلفها لانها أكد من النافلة وقولهم



إنها مبنية على التخفيف ضعيف لان التكبير ليس في نفسها فتطول به \*  
(فرع) إذا عرفت ما سبق وأردت اختصار الخلاف فيما يكبر خلفه جاء أربعة  
أوجه (أصحها) يكبر خلف كل صلاة مفعولة في هذه الايام (والثاني) يختص  
بالفرائض المفعولة فيها مؤداة كانت

## [ 38 ]

أو مقضية فريضة أو نافلة راتبة أو غيرها (والثالث) يختص بفرائضها  
مقضية كانت أو مؤداة (والرابع) لا يكبر الا عقب فرائضها المودة وسننها  
الراتبة المؤداة \* (فرع) لو نسي التكبير خلف الصلاة فتذكر والفصل قريب  
استحب التكبير بلا خلاف سواء فارق مصلاه ام لا فلو طال الفصل  
فطريقان (أحدهما) ذكره البيهقي وغيره من الخراسانيين فيه وجهان بناء  
على ما إذا ترك سجود السهو فتذكره بعد طول الفصل قال الراجعي الاصح  
هنا أنه يستحب التكبير (والطريق الثاني) يستحب تدارك التكبير وان طال  
الفصل وهذا هو الصحيح وبه قطع المتولي وغيره ونقله صاحب البيان عن  
اصحابنا العراقيين وفرق المتولي بينه وبين سجود السهو لا تمام الصلاة  
واكمال صفتها فلا تفعل بعد طول الفصل كما لا يبنى عليها بعد طول  
الفصل وأما التكبير فهو شعار هذه الايام لا وصف للصلاة ولا جزء منها  
ونقل المتولي عن أبي حنيفة انه ان تكلم أو خرج من المسجد ثم ذكر انه  
نسي التكبير لا يكبر ومذهبنا استحبابه مطلقا لما ذكرناه \* (فرع) المسبوق  
ببعض الصلاة لا يكبر الا بعد فراغه من صلاة نفسه \* هذا مذهبنا ونقله ابن  
المنذر عن ابن سيرين والشعبي وابن شبرمة ومالك والاوزاعي واحمد  
واسحاق وابي ثور واصحاب الرأي وعن الحسن البصري أنه يكبر ثم يقضى  
وعن مجاهد ومكحول يكبر ثم يقضى ثم يكبر قال ابن المنذر وبالأول أقول  
\* واحتج الحسن بأن المسبوق يتابع الامام في سجود السهو فكذا التكبير \*  
واحتج اصحابنا والجمهور بان التكبير انما يشرع بعد فراغه من الصلاة ولم  
يفرغ بخلاف سجود السهو فانه يفعل في نفس الصلاة والمسبوق انما  
يفارق الامام بعد سلامه \* (فرع) لو كبر الامام على خلاف اعتقاد المأموم  
فكبر في يوم عرفة والمأموم لا يراه أو تركه والمأموم يراه أو كبر في أيام  
التشريق والمأموم لا يراه أو تركه والمأموم يراه فوجهان (أصحهما) يتبع  
اعتقاد نفسه في التكبير وتركه ولا يوافق الامام لان القدوة انقضت  
بالسلام (والثاني) يوافق لانه من توابع الصلاة \* (فرع) قال امام الحرمين  
جميع ما ذكرناه هو في التكبير الذي يرفع به صوته ولجعله شعارا اما إذا  
استغرق عمره بالتكبير في نفسه فلا منع منه \*

## [ 39 ]

(فرع) مذهبنا أنه يستوى في التكبير المطلق والمقيد المنفرد والمصلي  
جماعة والرجل والمرأة والصبى المميز والحاضر والمسافر (فرع) يستحب  
رفع الصوت بالتكبير بلا خلاف \* (فرع) صفة التكبير المستحبة لله اكبر الله  
اكبر الله اكبر هذا هو المشهور من نصوص الشافعي في الام والمختصر  
وغيرهما وبه قطع الاصحاب وحكي صاحب التتمة وغيره قولا قديما  
للشافعي أنه يكبر مرتين ويقول الله اكبر الله اكبر والصواب الاول ثلاثا  
نسقا قال الشافعي في المختصر وما زاد من ذكر الله فحسن وقال في

الام أحب أن تكون زيادته الله كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله اكبر واحتجوا له بان النبي صلى الله عليه وسلم " قاله على الصفا " وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه من رواية جابر بن عبد الله رضى الله عنهما اخصر من هذا اللفظ ونقل المتولي وغيره عن نصه القديم انه إذا زاد على التكبيرات الثلاث قال الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا الله اكبر علي ما هدانا والحمد لله على ما أولانا وأبلانا قال صاحب الشامل والله يقوله الناس لا بأس به أيضا وهو الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر ولله الحمد وهذا الذي قاله صاحب الشامل نقله البندنجي وصاحب البحر عن نص الشافعي في البويطي قال البندنجي وهذا هو الذي ينبغي ان يعمل به قال وعليه الناس وقال صاحب البحر والعمل عليه ورأيتُه أنا في موضعين من البويطي لكنه جعل التكبير أولا مرتين \* (فرع) في مذاهب العلماء في التكبير خلف النوافل في هذه الايام قد ذكرنا ان مذهبنا استحبابه وقال أبو حنيفة ومالك والثوري واحمد واسحق وداود لا يكبر لانه تابع فلم يشرع كالاذان والاذان ودليلنا ان التكبير شعار الصلاة والفرض والنفل في الشعار سواء \* (فرع) في مذاهبهم في ابتداء وقت تكبير الاضحى \* قد ذكرنا ان المشهور في مذهبنا أنه من ظهر يوم النحر الي الصبح من آخر التشريق وان المختار كونه من صبح يوم عرفة إلى عصر آخر

## [ 40 ]

التشريق وحكى ابن المنذر التكبير من صبح يوم عرفة إلى العصر من آخر التشريق عن عمر بن الخطاب وعلي أبي طالب وابن عباس وسفيان الثوري وأبي يوسف ومحمد واحمد وأبي ثور وعن ابن مسعود وعلقمة والنخعي وأبي حنيفة من صبح عرفة إلى عصر يوم النحر وفي رواية عن ابن مسعود إلى ظهر يوم النحر وعن يحيى الانصاري قال يكبر من الظهر يوم النحر الي الظهر من آخر التشريق وعن الزهري من ظهر يوم النحر الي عصر آخر التشريق وعن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي من ظهر يوم النحر الي صبح آخر التشريق وعن سعيد بن جبير ورواية عن ابن عباس والزهري من ظهر يوم عرفة الي عصر آخر التشريق وعن الحسن من الظهر إلى ظهر اليوم الثاني في ايام التشريق \* (فرع) في مذاهبهم في تكبير من صلي منفردا \* مذهبنا انه يسن التكبير وهو مذهب مالك والاوزاعي وأبي يوسف ومحمد وجمهور العلماء وحكاه العبدري عن العلماء كافة الا ابا حنيفة وحكى ابن المنذر وغيره عن ابن مسعود وابن عمر والثوري وأبي حنيفة واحمد ان المنفرد لا يكبر \* (فرع) في مذاهبهم في تكبير النساء في هذه الايام خلف الصلوات \* مذهبنا استحبابه لهن وحكاه ابن المنذر عن مالك وأبي يوسف ومحمد وأبي ثور وعن الثوري وأبي حنيفة لا يكبرن واستحسنه احمد \* (فرع) في المسافرين \* مذهبنا انه يكبر وحكاه ابن المنذر عن مالك وأبي يوسف ومحمد واحمد وأبي ثور وقال أبو حنيفة لا يكبر \* (فرع) في مذاهبهم في صفة التكبير \* قد ذكرنا ان مذهبنا انه يستحب ان يكبر ثلاثا نسقا الله اكبر الله اكبر الله اكبر: وبه قال مالك وحكى ابن المنذر عن عمرو ابن مسعود رضى الله عنهما انه الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر ولله الحمد قال وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومحمد واحمد واسحق وعن ابن عباس الله اكبر الله اكبر الله اكبر كبير الله كبيرا الله كبيرا الله اكبر واجل الله اكبر

ولله الحمد وعن ابن عمر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو علي كل شئ قدير وقال الحكم وحماد ليس فيه شئ مؤقت \* (فرع) في مذاهبهم في تكبير عيد الفطر \* هو مستحب عندنا وعند العلماء كافة الا ما حكاه الشيخ

## [ 41 ]

ابو حامد وغيره عن ابن عباس انه لا يكبر الا ان يكبر امامه وحكي الساجي وغيره عن ابي حنيفة انه لا يكبر مطلقا وحكي العبدري وغيره عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وداود أنهم قالوا التكبير في عيد الفطر واجب وفي الاضحى مستحب واما اول وقت تكبير عيد الفطر فهو إذا غربت الشمس ليلة العيد هذا مذهبنا ومذهب سعيد بن المسيب وابي سلمة وعروة وزيد بن اسلم \* وقال جمهور العلماء لا يكبر ليلة العيد انما يكبر عند الغدو إلى صلاة العيد حكاه ابن المنذر عن اكثر العلماء قال وبه اقول قال وبه قال علي بن ابي طالب وابن عمر وابو امامة وآخرون من الصحابة وعبد الرحمن بن ابي ليلى وسعيد بن جبير والنخعي وابو الزناد وعمر بن عبد العزيز وابان بن عثمان وابو بكر بن محمد والحكم وحماد ومالك واحمد واسحق وابو ثور وحكاه الاوزاعي عن الناس \* (فرع) في بيان أحاديث الكتاب والفاظه: أما حديث ابن عمر المذكور في أول الباب فرواه البيهقي مرفوعا من طريقين ضعيفين والصحيح أنه موقوف على ابن عمر كذا قاله البيهقي وإنما ذكره الشافعي موقوفا (وقوله) يأخذ طريق الحدادين قيل بالحاء وقيل بالجيم أي الذين يجدون الثمار (وقوله) وأول وقت تكبير الفطر إذا غابت الشمس من ليلة الفطر لقوله تعالى (ولتكملوا العدة ولتكبروا الله) واكمال العدة بغروب الشمس هذا الاستدال لا يصح إلا على مذهب من يقول الواو تقتضي الترتيب وهو مذهب باطل وعلي هذا المذهب الباطل لا يلزم من ترتيبها الغور فالحاصل أنه لا دلالة فيها للمصنف والله أعلم \* (وقوله) قال في القديم يكبر حتى ينصرف الامام يعني حتى يسلم من الصلاة والانصراف من الصلاة مستعمل في الاحاديث الصحيحة بمعنى السلام وقيل المراد بالانصراف فراغ الخطبة (والصحيح) الاول وقد سبق إيضاحه (وقوله) لانه عيديسن له التكبير المطلق فسن له التكبير المقيد كالاضحى هذا تصريح منه بان التكبير المطلق والمقيد كلاهما مشروع في

## [ 42 ]

الاضحى وهذا لا خلاف فيه بل كل الاصحاب مصرحون باستحبابهما وإنما ذكرت هذا لان كلام المصنف في التنبيه يوهم خلاف هذا وقد سبق بيان التكبير المطلق وهو والمرسل بمعنى واحد وهو المرسل في جميع الاوقات لا تختص بوقت (قوله) عن ابن عباس قال التكبير ثلاث رواه عنه ابن المنذر والبيهقي (قوله) وعن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال رأيت الائمة يكبرون أيام التشريق بعد الصلاة ثلاثا هكذا وقع في بعض نسخ المذهب وهو الصواب ووقع في أكثرها عبد الله بن محمد بن ابي بكر بن عمرو بن حزم بتقديم محمد علي ابي بكر وهذا خطأ صريح وسبق قلم أو غلط وقع من النساخ ولا شك في بطلانه وقد ذكره المصنف على الصواب في جميع مواضعه من المذهب منها (الفصل الاول) من باب

صلاة العيد وأول النكاح وأول الجنائيات ومواضع كثيرة من كتاب الديات (وأما) حديث عمر وعلى رضى الله عنهما في التكبير من صبح عرفة فسبق بيانه لكن المصنف جعله من رواية عمر وعلى وإنما هو عمار وعلي كما سبق (قوله) لان التكبير يختص بهذه الايام فلا يفعل في غيرها هذا تعليل للمسألة بنفس الحكم وكان ينبغي أن يقول لان التكبير شعار هذه الايام \* (فرع) في مسائل تتعلق بالعيدين (إحداها) قال أصحابنا يستحب إحياء ليلتى العيدين بصلاة أو غيرها من الطاعات (واحتج) له أصحابنا بحديث أبى أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم " من احيا ليلتى العيد لم يممت قلبه يوم تموت القلوب " وفي رواية الشافعي وابن ماجه " من قام ليلتى العيدين محتسبا لله تعالى لم يممت قلبه حين تموت القلوب " رواه عن أبى الدرداء موقوفا وروى من رواية أبى أمامة موقوفا عليه ومرفوعا كما سبق واسانيد الجميع ضعيفة قال الشافعي في الام وبلغنا أنه كان

[ 43 ]

يقال إن الدعاء يستجاب في خمس ليال في ليلة الجمعة وليلة الاضحى وليلة الفطر وأول ليلة في رجب وليلة النصف من شعبان قال الشافعي وأخبرنا ابراهيم بن محمد قال رأيت مشيخة من خيار أهل المدينة يظهرن علي مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ليلة العيدين فيدعون ويذكرون الله تعالى حتى تذهب ساعة من الليل قال الشافعي وبلغنا أن ابن عمر كان يحيي ليلة النحر قال الشافعي وأنا استحب كل ما حكيت في هذه الليالي من غير ان تكون فرضا هذا آخر كلام الشافعي واستحب الشافعي والاصحاب الاحياء المذكور مع أن الحديث ضعيف لما سبق في أول الكتاب أن أحاديث الفضائل يتسامح فيها ويعمل علي وفق ضعيفها والصحيح أن فضيلة هذا الاحياء لا تحصل الا بمعظم الليل وقيل تحصل بساعة وبؤيده ما سبق في نقل الشافعي عن مشيخة المدينة ونقل القاضي حسين عن ابن عباس أن احياء ليلة العيد أن يصلي العشاء في جماعة ويعزم أن يصلي الصبح في جماعة والمختار ما قدمته والله أعلم \* { باب صلاة الكسوف } يقال كسفت الشمس وكسف القمر - بفتح الكاف والسين وكسفا - بضم الكاف وكسر السين وانكسفا وخسفا وخسفا وانخسفا كذلك فهذه ست لغات في الشمس والقمر ويقال كسفت الشمس وخسفت القمر وقيل الكسوف أوله والخسوف آخره فيهما فهذه ثمان لغات وقد جاءت اللغات الست في الصحيحين (والاصح) المشهور في كتب اللغة انهما مستعملان فيهما والاشهر في السنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر وادعى الجوهرى في الصحاح انه افصح \* \* قال المصنف رحمه الله \* { صلاة الكسوف سنة لقوله صلى الله عليه وسلم " إن الشمس والقمر لا يكسفن لموت احد ولا لحياته ولكنهما آيتان من آيات الله تعالى فإذا رأيتموهما فقوموا وصلوا " } { الشرح } هذا الحديث رواه البخاري ومسلم من رواية جماعة من الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر وابن عباس وأبو موسى وجابر وأبو مسعود البدرى وأبو بكره

[ 44 ]

والمغيرة وعائشة رضى الله عنهم \* وصلاة كسوف الشمس والقمر سنة مؤكدة بالاجماع لكن قال مالك وأبو حنيفة يصلى لكسوف القمر فرادى ويصلي ركعتين كسائر النوافل \* دليلنا الاحاديث الصحيحة في التسوية بين الكسوفين \* قال المصنف رحمه الله \* { والسنة أن يغتسل لها لانها صلاة شرع لها الاجتماع والخطبة فسن لها الغسل كصلاة الجمعة والسنة أن يصلي حيث يصلى الجمعة لان النبي صلى الله عليه وسلم " صلاه في المسجد " ولانه يتفق في وقت لا يمكن قصد المصلي فيه وربما ينجلي قبل أن يبلغ الي المصلي فتفوت فكان الجامع أولي والسنة ان يدعي لها " الصلاة جامعة " لما روت عائشة رضي الله عنها قالت " كسفت الشمس علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمر رجلا أن ينادي الصلاة جامعة " { الشرح } حديث عائشة رواه البخاري ومسلم وحديث الصلاة في المسجد رواه البخاري ومسلم أيضا من رواية عائشة وأبى موسى وغيرهما (وقوله) شرع لها الاجتماع والخطبة احترز عن الصلوات الخمس: والغسل لها سنة باتفاق الاصحاب ويدخل وقته بأول الكسوف ويسن في الجامع ويسن أن ينادى لها الصلاة جامعة لما ذكره المصنف ويستحب أن يصلي في جماعة ويجوز في مواضع من

[ 45 ]

البلد وتسن للمرأة والعبد والمسافر والمنفرد هذا هو المذهب وبه قطع الاصحاب في طرقهم وقد ذكره المصنف في آخر باب صلاة العيد في قياس صلاة العيد للمنفرد وحكي الرافي وجها انه يشترط بصحتها الجماعة ووجها انها لا تقام الا في جماعة واحدة كالجمعة وهما شاذان مردودان قال أصحابنا ولا تتوقف صحتها علي صلاة الامام ولا اذنه قال الشافعي والاصحاب فان خرج الامام فصلي بهم جماعة خرج الناس معه فان لم يخرج طلبوا اماما يصلى بهم فان لم يجدوا صلوا فرادى فان خافوا الامام لو صلوا علانية صلوها سرا وبهذا قال مالك وأحمد واسحق وقال الثوري ومحمد إذا لم يصل الامام صلوا فرادى \* قال المصنف رحمه الله \* { وهى ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان وسجودان والسنة أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة سورة البقرة أو قدرها ثم يركع ويسبح بقدر مائة آية ثم يرفع ويقرأ فاتحة الكتاب وبقدر مائتي آية ثم يركع ويسبح بقدر سبعين آية ثم يسجد كما يسجد في غيرها وقال أبو العباس يطيل السجود كما يطيل الركوع وليس بشئ لان الشافعي لم يذكر ذلك ولا نقل ذلك في خبر ولو كان قد أطال لنقل كما نقل في القراءة والركوع ثم يصلي الركعة الثانية فيقرأ بعد الفاتحة قدر مائة وخمسين آية ثم يركع بقدر سبعين آية ثم يرفع ويقرأ بعد الفاتحة بقدر مائة آية ثم يركع بقدر خمسين آية ثم يسجد والدليل عليه ما روى ابن عباس قال " كسفت الشمس فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس معه فقام قياما طويلا نحو من سورة البقرة ثم ركع ركوعا طويلا ثم قام فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد وانصرف

[ 46 ]

وقد تجلت الشمس والسنة أن يسر بالقراءة في كسوف الشمس لما روي ابن عباس رضي الله عنهما قال " كسفت الشمس علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فصلي فقامت الي جانبه فلم أسمع له قراءة " ولانها صلاة نهار لها نظير بالليل فلم يجهر فيها بالقراءة كالظهر ويجهر في كسوف القمر لانها صلاة ليل لها نظير بالنهار فسن الجهر كالشاء { الشرح } حديث ابن عباس الاول رواه البخاري ومسلم وحديثه الثاني رواه البيهقي في سننه بمعناه باسناد ضعيف فيه ابن لهيعة \* واحتج الشافعي والبيهقي وأصحابنا في الاسرار بقراءة كسوف الشمس بحديث ابن عباس الاول لقوله " قياما طويلا نحو من سورة البقرة " قالوا وهذا دليل علي انه لم يسمعه لانه لو سمعه لم يقدره بغيره وروي الترمذي باسناده الصحيح عن سمرة قال " صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم في كسوف لا نسمع له صوتا " قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم " جهر في صلاة الخسوف بقراءته " رواه البخاري ومسلم في صحيحهما فهذان الحديثان الصحيحان يجمع بينهما بأن الاسرار في كسوف الشمس والجهر في كسوف القمر وهذا مذهبنا (وقوله) لانها صلاة نهار لها نظير بالليل احتراز من صلاة الجمعة والعيد (وقوله) صلاة ليل لها نظير بالنهار قال القلعي هو احتراز من الوتر وهو صحيح كما قال ولا يقال قد قال المصنف في الوتر ولانه يجهر في الثالثة فهذا يدل علي انه يجهر في الوتر

## [ 47 ]

لان مراده إذا صلاها جماعة بعد التراويح (وقوله) وركوعان وسجودان قد يوهم انها اربع سجودات لكونه قال سجودان ومعلوم ان السجود في كل سجدة سجدة سجدة فالسجودان اربع سجودات وكان الاحسن ان يقول وسجدة سجدة وهذا مراده \* اما احكام الفصل فقال اصحابنا اقل صلاة الكسوف ان يحرم بنية صلاة الكسوف ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يرفع فيقرأ الفاتحة ثم يركع ثانيا ثم يرفع ويطمئن ثم يسجد سجدة فهداه ركعة ثم يصلي ركعة ثانية كذلك فهي ركعتان في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان وسجودان كغيرها فلو تمادى الكسوف فهل يزيد ركوعا ثالثا فاكثر فيه وجهان (احدهما) يزيد ثالثا ورابعا وخامسا واكثر حتى يتجلى الكسوف قاله جماعة من ائمة اصحابنا

## [ 48 ]

الجامعين بين الفقه والحديث منهم ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وابو بكر الصبغى من اصحابنا وهو بكسر الصاد واسكان الباء الموحدة وبالغين المعجمة وغيره للاحاديث الصحيحة أن النبي صلى الله عليه وسلم " صلى ركعتين في كل ركعة ثلاثة ركوعات " وفي رواية " في كل ركعة اربعة ركوعات " رواهما مسلم وجاء في غير مسلم زيادة علي هذا ولا محمل للجمع بين الروايات الا الحمل على الزيادة لتأدى الكسوف (والوجه الثاني) وهو الصحيح عند اصحابنا لا يجوز الزيادة علي ركوعين وبهذا قطع جمهور الاصحاب وهو ظاهر نصوص الشافعي قالوا وروايات الركوعين اشهر واصح فوجب تقديمها وقياس الصلوات ان لا تقبل الزيادة والله اعلم \* ولو

كان في القيام الاول فانجلى الكسوف لم تبطل صلاته وله ان يتمها علي هيئتها المشروعة بلا خلاف وهل له ان يقتصر على ركوع واحد وقيام واحد في كل ركعة فيه وجهان بناء على الوجهين في جواز الزيادة للتمادي ان جوزناها جاز النقصان بحسب مدة الكسوف والافلا ولو سلم من صلاة الكسوف والكسوف باق فهل له استفتاح صلاة الكسوف مرة اخرى فيه وجهان خرجهما الاصحاب على جواز زيادة الركوع (والصحيح) المنع من الزيادة والنقص ومن استفتاح الصلاة ثانيا والله اعلم (واما) اكمل صلاة الكسوف فان يحرم بها ثم يأتي بدعاء الاستفتاح ثم التعود ثم الفاتحة ثم يقرأ البقرة أو نحوها ان لم يحسنها (واما) القيام الثاني والثالث والرابع فللشافعي فيه نصاب (أحدهما) نصه في الام ومختصر المزني انه يقرأ بعد الفاتحة قدر مائتي آية من سورة البقرة وفي الثالث قدر مائة وخمسين منها وفي الرابعة قدر مائة منها (والثاني) نصه في البويطي في الباب السابق أنه يقرأ في القيام الثاني بعد الفاتحة نحو سورة آل عمران وفي الثالث نحو سورة النساء وفي الرابع نحو المائدة ونص في البويطي في باب آخر بعد هذا بنحو (1) كراسين كنصه في الام والمختصر فاخذ المصنف وسائر العراقيين وجماعة من غيرهم بنصه في الام

(1) كذا بالاصل فحرر

## [ 49 ]

وأخذ جماعات من الخراسانيين بنص البويطي وقال المحققون ليس هذا اختلافا محققا بل هو للتقريب وهما متقاربان وفي استحباب التعود في ابتداء القراءة في القيام الثاني والثالث والرابع وجهان حكاهما صاحب الحاوي وغيره وهما الوجهان السابقان في التعد في الركعة الثانية وما بعدها (اصحهما) الاستحباب واما قدر مكته في الركوع فللشافعي فيه نصاب (أحدهما) نصه في الام ومختصر المزني (والموضع الثاني) من البويطي انه يسبح في الركوع الاول نحو مائة آية من سورة البقرة وفي الثاني قدر ثلثي ركوعه الاول وفي الثالث قدر سبعين آية منها وفي الرابع قدر خمسين ونص في الموضع الاول من البويطي انه يسبح في كل ركوع نحو قراءته (واما) كلام الاصحاب ففيه اختلاف في ضبطه فوقع في المهذب في الركوع الثاني من الركعة الاولى قدر سبعين آية بالسعين في اوله وفي التنبيه تسعين آية بالتاء في اوله وقال الشيخ أبو حامد الاسفرايني وصاحب التقريب والغزالي والبعوي وآخرون قدر ثمانين آية وقال سليم الرازي في كتابه الكفاية خمس وثمانون آية وقال أبو حفص الابهري قدر الركوع الاول وهو غريب ضعيف والصحيح ما نص عليه الشافعي رحمه الله (واما) السجود فقد اطلق الشافعي في الام والمختصر انه يسجد ولم يذكر فيهما انه يطوله أو يقصره وادعى المصنف ان الشافعي لم يذكر تطويله وليس كما قال بل نص علي تطويله كما سأذكره ان شاء الله تعالى عن مختصر البويطي وغيره وفي المسألة قولان (اشهرهما) في المهذب لا يطول بل يسجد كقدر السجود في سائر الصلوات وهذا هو الراجح عند المصنف وجماهير الاصحاب (والثاني) يستحب تطويله وممن نقل القولين امام الحرمين والغزالي والبعوي وقد نص الشافعي علي تطويله في موضعين من البويطي فقال يسجد سجدتين تامتين طويلتين يقيم في كل سجدة نحو ما اقام في ركوعه

هذا نصه بحروفه وقال الشافعي في جمع الجوامع يقيم في كل سجدة  
نحوها مما اقام في

[ 50 ]

ركوعه ونقل الترمذي عن الشافعي تطويل السجود ونقل امام الحرمين  
والغزالي انه علي قدر الركوع الذي قبله وقال الخطابي مذهب الشافعي  
واسحق بن راهويه تطويل السجود كالركوع وقال البغوي أحد القولين  
يطيل السجود فالسجود الاول كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع  
الثاني وقطع بتطويل السجود الشيخ أبو حامد والبنديجي قال أبو عمرو  
بن الصلاح هذا الذي ذكره البغوي أحسن من الاطلاق الذي في البويطي  
قال فحصل أن الصحيح خلاف ما صححه أكثر الاصحاب قال بل يتجه أن  
يقال لا قول للشافعي غير القول بتطويل السجود لما علم من وصيته ان  
صح الحديث خلاف قوله فليترك قوله وليعمل بالحديث فان مذهبه الحديث  
هذا ما يتعلق بنقل المذهب \* وأما الاحاديث الواردة بتطويل السجود  
(فمنها) حديث أبي موسى الاشعري في صفة صلاة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال " فأتى المسجد فصلي بأطول قيام وركوع وسجود رأيت  
يفعله في صلاته " رواه البخاري ومسلم وعن عائشة في صفة صلاته صلى  
الله عليه وسلم الكسوف قالت " ثم ركع فأطال الركوع ثم سجد فأطال  
السجود ثم فعل في الركعة الاخرى مثل ما فعل في الاولى ) رواه البخاري  
وفي رواية عنها في البخاري " ثم سجد سجودا طويلا " وفي رواية عنها  
في البخاري " فسجد سجودا طويلا ثم قام فقام قياما طويلا ثم ركع ركوعا  
طويلا إلى أن قالت ثم سجد وهو دون السجود الاول " وعن أبي سلمة ابن  
عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال " فركع النبي صلى الله  
عليه وسلم " وذكر الحديث قال وقالت عائشة " ما سجدت سجودا قط كان  
أطول منها " رواه البخاري ومسلم وفي صحيح مسلم من رواية جابر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم " وركوعه نحو من سجوده " وفي صحيح  
البخاري من رواية أسماء " ثم سجد فأطال السجود ثم رفع ثم سجد فأطال  
السجود " وذكرت مثل ذلك في الركعة الثانية

[ 51 ]

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم " انه قام  
في الكسوف فلم يكذب ركع ثم ركع فلم يكذب يرفع ثم رفع فلم يكذب يسجد ثم  
سجد فلم يكذب يرفع ثم رفع فلم يكذب يسجد ثم سجد فلم يكذب يرفع ثم فعل  
في الركعة الاخرى مثل ذلك " رواه أبو داود وفي إسناد عطاء بن السائب  
وهو مختلف فيه ورواه ابن خزيمة في صحيحه ورواه الحاكم في  
المستدرک من طريق آخر صحيح وقال هو صحيح وعن سمرة بن جندب عن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال " ثم ركع كأطول ما ركع بنا قط ثم سجد  
بنا كأطول ما سجد بنا في صلاة " رواه أبو داود بإسناد حسن فإذا عرفت  
هذه الاحاديث وما قدمناه من نص الشافعي في البويطي تعين القول  
باستحباب تطويل السجود وبه قال أبو العباس بن سريج وابن المنذر وبه  
جزم البنديجي وغيره ممن ذكرنا وتابعهم علي ترجيح جماعة وينكر علي  
المصنف قوله ان الشافعي لم يذكره وقوله لم ينقل ذلك في خبر والله



أعلم \* وأما الاعتدال بعد الركوع الثاني فلا يستحب تطويله بلا خلاف وهكذا  
التشهد وجلوسه لا يستحب تطويلهما بلا خلاف (وأما الجلوس بين  
السجدين فنقل الغزالي والرافعي وغيرهما الاتفاق على أنه لا يطوله  
وحديث عمرو بن العاصي يقتضى

[ 52 ]

استحباب إطالته كما سبق وإذا قلنا بالصحيح المختار ان تطويل السجود  
مستحب فالمختار في قدره ما ذكره البغوي ان السجود الاول كالركوع  
الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني ونص في البويطى انه نحو الركوع  
الذى قبله \* (فرع) يستحب أن يقول في رفعه من كل ركوع سمع الله لمن  
حمده ربنا لك الحمد الى آخره ثبت ذلك في الصحيحين من فعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ونص عليه الشافعي في الام ومختصر البويطى  
والمزني والاصحاب \* (فرع) السنة الجهر بالقراءة في كسوف القمر  
والاسرار في كسوف الشمس لما ذكره المصنف وما ضمناه إليه هذا هو  
المعروف في المذهب وبه قطع الاصحاب في جميع طرقهم ونص عليه  
الشافعي في الام والمختصر وقال الخطابي الذي يحيى علي مذهب  
الشافعي انه يجهر في كسوف الشمس كذا نقله الرافعي عن الخطابي  
ولم أره في كتاب الخطابي وقال ابن المنذر من أصحابنا يستحب الجهر  
في كسوف الشمس قال وروينا ذلك عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن  
يزيد الخطمي الصحابي وزيد بن أرقم والبراء بن عازب وبه قال احمد  
واسحق وأبو يوسف ومحمد بن الحسن في رواية وداود وقال مالك وأبو  
حنيفة يسر \* واحتج للجهر بحديث عائشة الذى قدمناه في أول شرح هذه  
المسائل ويجاب عنه بما سبق \* قال المصنف رحمه الله \* { والسنة أن  
يخطب لها بعد الصلاة لما روت عائشة رضي الله عنها " ان النبي صلى الله  
عليه وسلم فرغ من صلاته فقام فخطب الناس فحمد الله وأثنى عليه وقال  
الشمس والقمر آيتان من آيات الله عزوجل لا يخسفان لموت أحد ولا  
لحياته فإذا رأيتم ذلك فصلوا وتصدقوا " } \* { الشرح } حديث عائشة رواه  
البخاري ومسلم واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على استحباب  
خطبتين بعد صلاة الكسوف وهما سنة ليسا شرطا لصحة الصلاة قال  
أصحابنا وصفتها كخطبتي الجمعة في الاركان والشروط وغيرهما سواء  
صلاها جماعة في مصر أو قرية أو صلاها المسافرون في الصحراء وأهل  
البادية ولا يخطب من صلاها منفردا ويحثهم في هذه الخطبة على التوبة  
من المعاصي وعلى فعل الخير والصدقة والعتاقة ويحذرهم الغفلة  
والاعتزاز وبأمرهم باكثر الدعاء

[ 53 ]

والاستغفار والذكر ففي الاحاديث الصحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
قال ذلك في خطبته قال الشافعي الام ويجلس قبل الخطبة الاولى كما  
في الجمعة هذا نصه ويحيى فيه الوجه السابق في خطبة العيد \* (فرع) قد  
ذكرنا أن مذهبنا استحباب خطبتين بعد صلاة الكسوف وبه قال جمهور  
السلف ونقله ابن المنذر عن المجهور \* وقال مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف  
وأحمد في رواية لا تشرع لها الخطبة \* دليلنا الا حاديث الصحيحة \* قال

المصنف رحمه الله \* { فان لم يصل حتي تجلت لم يصل لما روى جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " فإذا رأيتم ذلك فصلوا حتى تنجلي " فان تجلت وهو في الصلاة أتمها لانها صلاة أصل فلا يخرج منها بخروج وقتها كسائر الصلوات وان جلتها غمامة وهي كاسفة صلى لان الأصل بقاء الكسوف وان غربت الشمس كاسفة لم يصل لانه لا سلطان لها بالليل وان غاب القمر وهو كاسف فان كان قبل طلوع الفجر صلى لان سلطانه باق وان غاب بعد طلوع الفجر ففيه قولان قال في القديم لا يصلى لان سلطانه بالليل وقد ذهب الليل وقال في الجديد يصلى لان سلطانه باق ما لم تطلع الشمس لانه ينتفع بضوئه وان صلى ولم ينجل لم يصل مرة أخرى لانه لم ينقل ذلك عن أحد } \* { الشرح } حديث جابر رواه مسلم من رواية جابر ومن رواية عائشة ورواه البخاري ومسلم من رواية المغيرة بن شعبه (وقوله) لانها صلاة أصل فلا يخرج منها بخروج وقتها قال صاحب البيان هو احتراز من صلاة الجمعة وقال القلعي هو احتراز من الجمعة علي القول القديم أنها بدل من الظهر ومن المسافر إذا خرج الوقت وهو في صلاة نوى قصرها وقلنا أن ما يفعله بعد الوقت قضاء إذ من فاته صلاة في السفر فقضاها في السفر اتم فانه يخرج من صلاة القصر

## [ 54 ]

إلي صلاة الاتمام أما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تفوت صلاة كسوف الشمس بامرین (أحدهما) الانجلاء فإذا انجلت جميعها لم يصل للحديث وان انجلي بعضها شرع في الصلاة للباقي كما لو لم ينكسف الا ذلك القدر فانه يصلي بلا خلاف وان انجلي جميع الكسوف وهو في الصلاة أتمها بلا خلاف ولو حال دونها سحب وشك في الانجلاء صلى لان الأصل بقاء الكسوف ولو كانت الشمس تحت غمام وشك هل كسفت لم يصل بلا خلاف لان الأصل عدم الكسوف قال الدارمي وغيره ولا يعمل في الكسوف بقول المنجمين (الثاني) أن تغيب كاسفة فلا يصلى بعد الغروب بلا خلاف لما ذكره المصنف فان غابت وهو في الصلاة أتمها (وأما) صلاة خسوف القمر فتفوت أيضا بامرین (أحدهما) الانجلاء كما سبق (والثاني) طلوع الشمس فإذا طلعت وهو خاسف لم يبتدئ الصلاة فان كان فيها أتمها ولو بدأ خسوفه بعد طلوع الشمس لم يصل بلا خلاف ولو غاب في الليل خاسفا صلى بالاتفاق لبقاء سلطانه كما لو استتر بغمام صلى ولو طلع الفجر وهو خاسف أو خسف بعد الفجر قبل طلوع الشمس فقولان (الصحيح) الجديد يصلي والقديم لا يصلي ودليلهما في الكتاب فعلي الجديد لو شرع في الصلاة بعد الفجر فطلعت الشمس وهو فيها لم تبطل كما لو انجلي الكسوف في اثنائها قال الشافعي في الام ويخففون صلاة الكسوف في هذا الحال ليخرجوا منها قبل طلوع الشمس فان طلعت وهو فيها أتمها ثم في موضع القولين طريقان (أحدهما) قاله القاضي أبو القاسم بن كج انهما فيما إذا غاب خاسفا بين طلوع الفجر والشمس فأما إذا لم يغيب وبقي خاسفا فيجوز الشروع في الصلاة قطعاً (والطريق الثاني) أن القولين في الحالين صرح به الشيخ أبو حامد والبنديجي والدارمي وغيرهم وهو ظاهر اطلاق المصنف والجمهور وهو أيضا مقتضى تعليلهم والله أعلم (وأما) إذا صلينا صلاة الكسوف وسلمنا منها والكسوف باق فلا تستأنف الصلاة على المذهب وبه قطع الاكثرون ونص عليه في الام وفيه خلاف سبق في أوائل الباب والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \*

{ ولا تسن صلاة الجماعة لآية غير الكسوف كالزلازل وغيرها لان هذه الآيات قد كانت ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى لها جماعة غير الكسوف } \* { الشرح } قال الشافعي والاصحاب ما سوى الكسوفين من الآيات كالزلازل والصواعق والظلمة والرياح الشديدة ونحوها لا تصلي جماعة لما ذكره المصنف قال الشافعي في الام والمختصر اولا أمر بصلاة جماعة في زلزلة ولا ظلمة ولا لصواعق ولا ريح ولا غير ذلك من الآيات وأمر بالصلاة منفردين كما يصلون منفردين سائر الصلوات هذا نصه واتفق الاصحاب علي انه يستحب أن يصلي منفردا ويدعو ويتضرع لئلا يكون غافلا \* وروى الشافعي أن عليا رضى الله عنه صلى في زلزلة جماعة قال الشافعي ان صح هذا الحديث قلت به فمن الاصحاب من قال هذا قول آخر له في الزلزلة وحدها ومنهم من عممه في جميع الآيات وهذا الاثر عن علي ليس بثابت ولو ثبت قال أصحابنا هو محمول علي الصلاة منفردا وكذا ما جاء عن غير علي رضى الله عنه من نحو هذا والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { وإذا اجتمعت صلاة الكسوف مع غيرها قدم اخوفهما فوتا فان استويا في الفوت قدم أو كدهما فان اجتمعت مع صلاة الجنائز قدمت لانه يخشى عليه التغيير والانفجار وان اجتمعت مع المكتوبة في أول الوقت بدأ بصلاة الكسوف لانه يخاف فوتها بالتجلي فإذا فرغ منها بدأ بالمكتوبة قبل الخطبة للكسوف لان المكتوبة يخاف فوتها والخطبة لا يخاف فوتها وان اجتمعت معها آخر الوقت بدأ بالمكتوبة لانها استوتا في خوف الفوت والمكتوبة أكد فكان تقديمها أولي وان اجتمعت مع الوتر في آخر وقتها قدم صلاة الكسوف لانها استوتا في الفوت وصلاة الكسوف أو كد فكانت بالتقديم أحق } \* { الشرح } قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله إذا اجتمع صلاتان في وقت واحد قدم ما يخاف فوته ثم الاوكد فإذا اجتمع عيد وكسوف أو جمعة وكسوف وخيف فوت العيد أو الجمعة لضيق الوقت قدم العيد والجمعة لانهما أوكد من الكسوف وان لم يخف فوتهما فطريقان

(أصحهما) وبه قطع المصنف والاكثرون يقدم الكسوف لانه يخاف فوته (والثاني) حكاه الخراسانيون فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني) يقدم الجمعة والعيد لتأكد هما قال الشافعي وأصحابنا وباقي الفرائض كالجمعة ولو اجتمع كسوف ووتر أو تراويح قدم الكسوف مطلقا لانها أوكد وأفضل ولو اجتمع جنازة وكسوف أو عيد قدم الجنائز لانه يخاف تغيرها قال أصحابنا ويشغل الامام بعدها بالصلاة الاخرى ولا يشيعها بل يشيعها غيره فان لم يحضر الجنائز أو أحضرت ولم يحضر الولي أفرد الامام جماعة ينتظرونها واشتغل هو والناس بالصلاة الاخرى \* ولو حضرت جنازة وجمعة ولم يضق الوقت قدمت الجنائز بلا خلاف نص عليه واتفقوا عليه لما ذكرناه وان ضاق وقت الجمعة قدمت على المذهب الصحيح المنصوص في الام وبه قطع الجماهير ونقل امام الحرمين وغيره عن الشيخ أبي محمد الجويني تقديم الجنائز لان الجمعة لها بدل وهذا غلط لانه وان كان لها بدل

لا يجوز اخراجها عن وقتها عمدا قال الشافعي والاصحاب وإذا اجتمع العيد والكسوف والوقت متسع أو ضيق صلاهما ثم خطب لهما بعد الصلاتين خطبتين يذكر فيهما العيد والكسوف ولو اجتمع جمعة وكسوف واقتضى الحال تقديم الجمعة خطب لها ثم صلى الجمعة ثم الكسوف ثم خطب للكسوف وان اقتضى الحال تقديم الكسوف بدأ بها ثم خطب للجمعة خطبتها وذكر فيهما شأن الكسوف وما يندب في خطبتيه ولا يحتاج إلى أربع خطب قال أصحابنا ويقصد بالخطبتين الجمعة خاصة وكذا نص عليه الشافعي في الام قال أصحابنا ولا يجوز أن يقصد الجمعة والكسوف معا لانه تشريك بين فرض ونفل بخلاف العيد والكسوف فانه يقصد هما بالخطبتين لانهما سنتان هكذا قالوه وفيه نظر لان السنتين إذا لم تتداخلا لا يصح أن ينوبهما بصلاة واحدة ولهذا لو نوى بر كعتين صلاة الضحى وقضاء سنة الصبح لا تنعقد صلاته ولو ضم إلى فرض أو نفل نية تحية المسجد لم يضر لانها تحصل ضمنا فلا يضر ذكرها قال الشافعي في البويطى لو اجتمع عيد وكسوف واستسقاء وجنازة يعني والوقت متسع بدأ بالجنازة ثم الكسوف ثم العيد ثم الاستسقاء فان خطب للجميع خطبة واحدة اجزأه قال الشافعي في الام وإذا بدأ بالكسوف قبل الجمعة خففها فقرأ في كل ركعة بالفاتحة وقل هو الله أحد وما أشبهها قال في الام وان كان الكسوف بمكة عند رواح الامام والناس في اليوم الثامن إلى منى صلوا الكسوف فان خاف أن تغوته صلاة الظهر بمنى صلاها بمكة قال وان كان الكسوف بعرفة عند الزوال قدم الكسوف ثم صلى الظهر والعصر فان خاف فوتهما بدأ بهما ثم صلى الكسوف ولم يتركه للوقوف وخفف صلاة الكسوف والخطبة قال وان كسفت وهو في الموقف بعد العصر

صلى الكسوف ثم خطب على بعيره ودعا قال وان خسف القمر قبل الفجر بالمزدلفة أو بعده صلى الكسوف وخطب ولو حبسه ذلك الي طلوع الشمس ويخفف لكيلا يحبسه الي طلوع الشمس إن قدر قال وان خسف القمر وقت صلاة القيام يعنى التراويح بدأ بصلاة الخسوف \* (فرع) اعترضت طائفة علي قول الشافعي اجتمع عيد وكسوف وقالت هذا محال لان كسوف الشمس لا يقع الا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين وكسوف القمر لا يكون في وقت صلاة العيد ولا يكون الا ليلة الرابع عشر أو الخامس عشر وأجاب الاصحاب عن هذا بأجوبة (أحدها) أن هذه الدعوى يزعمها المنجمون ولا نسلم انحصاره فيما يقولون بل نقول الكسوف ممكن في غير اليومين المذكورين والله علي كل شئ قدير وقد جاء مثل ما قلناه فقد ثبت في الصحيحين ان الشمس كسفت يوم توفى ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وروينا في كتاب الزبير بن بكار وسنن البيهقي وغيرهما أنه توفى بوم الثلاثاء عاشر شهر ربيع الاول سنة عشر من

الهجرة وأسناده وان كان ضعيفا فيجوز التمسك به في مثل هذا لانه لا يرتب عليه حكم وقد قدمنا في مواضع أن أهل العلم متفقون علي العمل بالضعيف في غير الاحكام وأصول العقائد وأيضا فقد نقل متواترا ان الحسين بن علي رضي الله عنهما قتل يوم عاشوراء وذكر البيهقي وغيره عن أبي قبيل بفتح القاف وكسر الباء الموحدة - وغيره ان الشمس كسفت يوم قتل الحسين رضي الله عنه (الثاني) يتصور وقوع العيد في الثامن والعشرين بأن يشهد اثنان بنقصان رجب وأخران بنقصان شعبان ورمضان وكانت في الحقيقة كاملة فيقع العيد في الثامن والعشرين عملا بالظاهر الذي كلفناه (الثالث) لو لم يكن ذلك ممكنا كان تصوير الفقهاء له حسنا للتدرب باستخراج الفروع الدقيقة وتنقيح الافهام كما يقال في مسائل الفرائض ترك مائة حدة مع أن هذا العدد لا يقع في العادة والله أعلم \* (فرع) في مسائل تتعلق بالكسوف (إحداها) قال الشافعي في الام في آخر كتاب الكسوف لا أكره لمن لا هيئة لها من النساء لا للعجوز ولا للصبية شهود صلاة الكسوف مع الامام بل أحبها لهن وأحب إلى لذوات الهيئة أن يصلينها في بيوتهن قال وان كسفت وهناك رجل مع نساء فيهن ذوات محرم منه صلي بهن وإن لم يكن فيهن ذوات محرم منه كرهت ذلك له وإن صلي بهن فلا بأس قال فان صلي النساء فليس من شأنهن الخطبة لكن لو ذكرتهن إحداهن كان حسنا هذا نصه بحروفه وتابعه عليه الاصحاب (الثانية) قال الشافعي في الام ومختصر المزني ولا يجوز ترك صلاة الكسوف عندي

## [ 60 ]

لمسافر ولا مقيم ولا لاحد جاز له أن يصلي بحال فيصليها كل من وصفت بامام تقدمه ومنفردا إن لم يجد إماما ويصليها كما وصفت في صلاة الامام ركعتين في كل ركعة ركوعان وكذلك خسوف القمر قال وان خطب الرجل الذي وصفت فذكرهم لم أكرهه هذا نصه في الام بحروفه واقتصر في مختصر المزني علي قوله ولا يجوز تركها لمسافر ولا مقيم بامام ومنفرد هذا نصه وقد يستشكل قوله لا يجوز ترك صلاة الكسوف ومعلوم أنها سنة بلا خلاف وجوابه ان مراده انه يكره تركها لتأكيدها لكثرة الاحاديث الصحيحة في الامر بها كقوله صلى الله عليه وسلم " ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يخسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكبروا وصلوا وتصدقوا " وفي رواية " فافزعوا إلى الصلاة " وفي رواية " فصلوا حتى يفرج عنكم " وفي رواية " فصلوا حتى تنجلي " وكل هذه الالفاظ في الصحيحين فأراد الشافعي انه يكره تركها فان المكروه قد يوصف بأنه غير جائز من حيث أن الجائر يطلق علي مستوى الطرفين والمكروه ليس كذلك وحملنا علي هذا التأويل الاحاديث الصحيحة انه لا واجب من الصلاة غير المكتوبات الخمس ونصوص الشافعي علي ذلك وفي كلامه هنا ما يدل عليه فان قوله ولا لاحد جلاز له أن يصلي بحال وهذه

## [ 61 ]

العبارة يدخل فيها العبد والمسافر والمرأة وغيرهم ممن لا تلزمهم الجمعة فكيف يظن ان الشافعي يوجب عليهم صلاة الكسوف وقد أوضح الشافعي هذا في البويطي فقال في الباب الاول من بابي الكسوف يصلي صلاة

الكسوف بعد الصبح وبعد العصر وفى كل حين لانهما ليسا نافلتين ولكنهما واجبان وجوب سنة هذا نصه وهو صريح فى كونهما سنة وفى انه ارادتا كيد الامر بهما (وقوله) واجبان وجوب سنة ونحو الحديث الصحيح " غسل الجمعة واجب على محتلم " والله أعلم (الثالثة) قال الشافعي فى الام إذا صلى الرجل وحده صلاة الكسوف ثم أدركها مع الامام صلاها كما يصنع فى المكتوبة قال وكذلك المرأة (الرابعة) المسبوق إذا أدرك الامام فى الركوع الاول من الركعة الاولى فقد أدرك كلها ويسلم مع الامام كسائر الصلوات وإن أدركه فى الركوع الاول من الركعة الثانية فقد أدرك الركعة فإذا سلم الامام قام فصلى ركعة أخرى بركوعين وقيامين كما يأتي بها الامام وهذا لا خلاف فيه ولو أدركه فى الركوع الثانى من إحدى الركعتين فالمذهب الصحيح الذى نص عليه الشافعي فى البويطى واتفق الاصحاب على تصحيحه وقطع به كثيرون منهم أو أكثرهم أنه لا يكون مدر كالشئ من الركعة كما لو أدرك الاعتدال فى سائر الصلوات وحكى صاحب التقريب وجماعة من الخراسانيين عنه قولاً آخر أنه يكون مدركا للقومة التى قبله فعلى هذا إذا أدرك الركوع الثانى من الاولى قام بعد سلام الامام وركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم ولا يسجد لان ادراك الركوع إذا حصل به القيام الذى قبله كان حصول السجود الذى بعده أولى وعلى المذهب لو أدركه فى القيام الثانى لا يكون مدركا لشيء من الركعة أيضا قال الشافعي فى البويطى وإذا أدرك المسبوق بعض صلاة الامام وسلم الامام قام وصلى بقيتها سواء تجلى الكسوف أم دام قال فان لم يكن انجلت طولها كما طولها

## [ 62 ]

الامام وان كانت انجلت خففها عن صلاة الامام (الخامسة) قال الشافعي فى الام ولو كسفت الشمس ثم حدث خوف صلى الامام صلاة الخسوف صلاة خوف كما يصلى المكتوبة صلاة خوف لا يختلف ذلك قال وكذلك يصلى صلاة الخسوف صلاة شدة الخوف بالايماء حيث توجه راكبا وماشيا فان أمكنه الخطبة والصلاة خطب والافلا يضره قال وان كسفت الشمس فى حضر فغشي أهل البلد عدو مضوا إلى العدو فان أمكنهم فى صلاة الكسوف ما يمكنهم فى المكتوبة صلوا صلاة الخوف وان لم يمكنهم ذلك صلوا صلاة شدة الخوف طالبين ومطلوبين هذا نصه \* (فرع) فى مذاهب العلماء فى عدد ركوع الكسوف \* قد ذكرنا أن مذهبنا أنها ركعتان فى كل ركعة قيامان وركوعان وسجدتان وبه قال مالك واحمد واسحق وابو ثور وداود وغيرهم وحكاه الشيخ أبو حامد عن عثمان بن عفان وابن عباس وقال النخعي والثوري وابو حنيفة هي ركعتان كالجمعة والصبح وحكى ابن المنذر عن حذيفة وابن عباس أنها ركعتان فى كل ركعة ثلاثة ركوعات وعن على رضى الله عنه خمس ركوعات فى كل ركعة وعن اسحق أنها تجوز ركوعان فى كل ركعة وثلاثة وأربعة لانه ثبت هذا ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر منه وقال العلاء بن زياد لا يزال يركع ويقوم ويراقب الشمس حتى تنجلي فإذا انجلت سجدتم صلى ركعة أخرى \* واحتج لابي حنيفة وموافقيه بحديث قبضة الهلالي الصحابي قال " كسفت الشمس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فرعا يجر ثوبة وانا معه يومئذ بالمدينة فصلى ركعتين فاطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلت فقال انما هذه الآيات يخوف الله بها فإذا رأيتموها فصلوا كاحدث صلاة صليتموها من المكتوبة " رواه أبو داود باسناد صحيح والحاكم وقال حديث

صحيح وعن النعمان بن بشير رضى الله عنهما قال " كفت الشمس علي عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل يصلي ركعتين ركعتين

[ 63 ]

ويسأل عنها حتي انجلت " رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح أو حسن \* واحتج أصحابنا بالاحاديث الصحيحة المشهورة في الصحيحين وغيرهما بمثل مذهبنا وأجابوا عن هذين الحديثين بجوابين (أحدهما) أن أحاديثنا أشهر وأصح وأكثر رواة (والثاني) أنا نحمل أحاديثنا علي الاستحباب والحديثين علي بيان الجواز هكذا ذكر هذين الجوابين أبو إسحق المروزي والشيخ أبو إسحق المروزي والشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وسائر الأصحاب ففيه تصريح منهم بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته للكسوف وكان تاركاً للأفضل \* \* (باب صلاة الاستسقاء) \* \* قال المصنف رحمه الله \* { وصلاة الاستسقاء سنة لما روى عباد بن تميم عن عمه قال " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقى فصلى ركعتين جهر بالقراءة فيهما وحول رداءه ورفع يديه واستسقى " والسنة أن يكون في المصلى لما روت عائشة رضى الله عنها قالت " شكا الناس الي رسول الله صلى الله عليه وسلم قحوط المطر فامر بمنبر فوضع له في المصلى " ولأن الجمع يكثر فكان المصلي أرفق بهم } \* { الشرح } حديث عباد عن عمه صحيح رواه هكذا أبو داود والترمذي ورواه البخاري ومسلم وليس في روايتهما ورفع يديه ولا في رواية مسلم الجهر بالقراءة وهو ثابت في رواية البخاري وعم عباد هو عبد الله بن زيد بن عاصم الانصاري المارني سبق بيانه في صفة الوضوء (واما) حديث

[ 64 ]

عائشة فصحيح رواه أبو داود باسناد صحيح وقال هو اسناد جيد ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح علي شرط البخاري ومسلم والاستسقاء طلب السقيا ويقال سقى واسقى لغتان بمعنى وقيل سقى ناوله ليشرب واسقيته جعلت له سقيا وقحوط المطر - بضم القاف والحاء - امتناعه وعدم نزوله ومراد الفقهاء به سؤال الله تعالى أن يسقى عباده عند حاجتهم قال في الام وأصحابنا والاستسقاء أنواع (ادناها) الدعاء بلا صلاة ولا خلف صلاة فرادى ومجتمعين لذلك في مسجد أو غيره وأحسنه ما كان من أهل الخير (النوع) الثاني وهو أوسطها الدعاء خلف صلاة الجمعة أو غيرها من الصلوات وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك قال الشافعي في الام وقد رأيت من يقيم مؤذنا فيأمره بعد صلاة الصبح والمغرب أن يستسقى ويحض الناس علي الدعاء فما كرهت ما صنع من ذلك (النوع الثالث) أفضلها وهو الاستسقاء بصلاة ركعتين وخطبتين وتأهب لها قبل ذلك ويستوى في استحباب هذه الأنواع أهل القرى والأمصار والبادى والمسافرون ويسن لهم جميعا الصلاة والخطبتان ويستحب ذلك للمنفرد الا الخطبة قال الشافعي في الام وأصحابنا وإنما يشرع الاستسقاء إذا اجديت الارض وانقطع الغيث أو النهر أو العيون المحتاج إليها وقد ثبتت الاحاديث الصحيحة في استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة والدعاء قال أصحابنا ولو انقطعت المياه ولم يدع إليها حاجة في ذلك الوقت لم

يستسقوا لعدم الحاجة ولو انقطعت المياه عن طائفة دون طائفة أو  
أجدبت طائفة واخصبت طائفة استحب لاهل الخصب ان يستسقوا لاهل  
الجذب بالصلاة وغيرها وكان ينبغي للمصنف ان ينبه علي سبب الاستسقاء  
كما نبه عليه الشافعي والمصنف في التنبيه وكذا غيره من الاصحاب قال  
الشافعي في الام ينبغي للامام ان يستسقى بالناس عند الحاجة فان  
تخلف عنه فقد اساء بتركه السنة ولا قضاء عليه ولا كفارة وتقيم الرعية  
الاستسقاء لانفسهم \*

## [ 65 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* { إذا اراد الامام الخروج للاستسقاء وعظ الناس  
وأمرهم بالخروج من المظالم والتوبة من المعاصي لان المظالم  
والمعاصي تمنع القطر والدليل عليه ما روى أبو وائل عن عبد الله قال "   
إذا بخس المكيال حبس القطر " وقال مجاهد في قوله تعالى (ويلعنهم  
اللاعنون) قال دواب الارض تلعنهم يقولون يمنع القطر بخطاياهم  
ويأمرهم بصوم ثلاثة أيام قبل الخروج ويخرج في اليوم الرابع وهم صيام  
لقوله صلى الله عليه وسلم " دعوة الصائم لا ترد " ويأمرهم بالصدقة لانه  
ارجأ للاجابة ويستسقى بالخيار من اقرباء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لان عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس وقال " اللهم انا كنا إذا فحطنا  
توسلنا اليك بنبينا فتسقيننا وإنا نتوسل بعم نبينا فاسقنا فيسقون "   
ويستسقى بأهل الصلاح لما روى أن معاوية استسقى بيزيد بن الاسود  
فقال " اللهم انا نستسقى بخيرنا وأفضلنا اللهم انا نستسقى بيزيد بن  
الاسود يا يزيد ارفع يدك إلي الله تعالى فرفع يديه ورفع الناس أيديهم  
فثارت سحابة من المغرب كأنها ترس وهب لها ريح فسقوا حتي كاد الناس  
أن لا يبلغوا منازلهم " ويستسقى

## [ 66 ]

بالشيوخ والمبنيان لقوله صلى الله عليه وسلم (لولا صبيان رضع وبهائم  
رتع وعباد لله ركع لصب عليهم العذاب صبا " قال في الام ولا أمر باخراج  
البهائم وقال أبو اسحق استحب اخراج البهائم لعل الله تعالى يرحمها لما  
روى ان سليمان صلى الله عليه وسلم " خرج ليستسقى فرأى نملة  
تستسقى فقال ارجعوا فان الله تعالى سقاكم بغيركم " ويكره إخراج  
الكفار للاستسقاء لانهم أعداء الله فلا يجوز أن يتوسل بهم إليه فان  
حضروا وتميزوا لم يمنعوا لانهم جاءوا في طلب الرزق والمستحب أن  
يتنظف للاستسقاء بغسل وسواك لانها صلاة يسن لها الاجتماع والخطبة  
فشرع لها الغسل كصلاة الجمعة ولا يستحب أن يتطيب لها لان الطيب  
للزينة وليس هذا وقت الزينة ويخرج متواضعا متبذلا لما روى ابن عباس  
رضي الله عنهما قال " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم متواضعا  
متبذلا متخشعا متضرعا " ولا يؤذن لها ولا يقيم لما روى أبو هريرة رضي  
الله عنه قال " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم يستسقى فصلي بنا  
ركعتين بلا أذان ولا إقامة ثم خطبنا " والمستحب أن ينادى لها الصلاة  
جامعة لانها صلاة يشرع لها الاجتماع والخطبة ولا يسن لها الأذان والاقامة  
فيسن لها الصلاة جامعة كصلاة الكسوف \*



---

[ 67 ]

{ الشرح } حديث " دعوة الصائم لا ترد " رواه الترمذي من رواية أبي هريرة وقال هو حديث حسن ولفظه " ثلاثة لا ترد دعوتهم الصائم حتى يفطر والامام العادل والمطلوم " ورواه البيهقي وغيره أيضا من رواية أنس وقال " دعوة الصائم والوالد والمسافر " وحديث استسقاء عمر بالعباس رضى الله عنهما رواه البخاري من رواية أنس ان عمر كان يفعله وحديث استسقاء معاوية بيزيد مشهور وحديث " لولا صبيان رضع " رواه البيهقي من رواية أبي هريرة وغيره وقال إسناده غير قوي ولفظه " مهلا عن الله مهلا فانه لولا شباب خشع وبهائم رتع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا " وأما حديث استسقاء النملة فرواه الحاكم أبو عبد الله في المستدرک علي الصحيحين بمعناه فذكره بإسناده عن ابى هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم قال " خرج نبي من الانبياء يستسقى فإذا هو بنملة رافعة بعض قوائمها الي السماء فقال ارجعوا فقد استجيب لكم من أجل شأن النملة " قال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد (وأما) حديث ابن عباس فصحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي هو حديث حسن صحيح (وقوله) وعظ الامام قال أهل اللغة الوعظ التخويف والعظة الاسم منه وقال الخليل هو التذكير بالخير فيما يرق له القلب وقال الجوهري هو النصيح والتذكير بالعواقب يقال وعظته وعظا وعظة فاتعظ أي قبل الموعظة وقال الزبيدي الوعظ والموعظة والعظة سواء (قوله) الخروج من المظالم والتوبة من المعاصي مراده بالمظالم حقوق العباد وبالمعاصي حقوق الله تعالى (قوله) لما روى أبو وائل عن عبد الله فابو وائل هو شقيق بن سلمة الاسدي الكوفي وهو من فضلاء التابعين ادرك زمن النبي صلي الله عليه وسلم ولم

---

[ 68 ]

بره مات سنة تسع وتسعين وعبد الله هو ابن مسعود الصحابي رضى الله عنه (قوله) وقال مجاهد الي آخر هذا منقول عن مجاهد وعكرمة ورواه ابن ماجه في سننه في كتاب الفتن بإسناده عن البراء بن عازب عن النبي صلي الله عليه وسلم وإسناده ضعيف وقيل في الآية قول ثان وهو ان اللاعنين كل شئ من حيوان وجماد الا الجن والانس وهو مروى عن ابن عباس والبراء بن عازب وقيل هم المؤمنون من الملائكة والانس والجن وعن قتادة انهم الملائكة وقيل غيره (قوله) يقولون يمنع القطر كذا وقع في النسخ يقولون والاصل في الدواب تقول لان الجمع بالواو والنون مختص بالذكور

---

[ 69 ]

العقلاء وكأنها لما أضيف اللعن إليها كما يضاف إلى العقلاء حسن اجراء لفظهم عليها كقوله تعالى (الهم رجل يمشون بها) الآية وكذا قوله تعالى

(وكل في فلك يسبحون ورأيتهم لى ساجدين) ونظائره (قوله) قحطنا هو -  
بضم القاف وكسر الحاء - والقحط الجدوبة واحتباس المطر (وقوله)  
فتسقيننا بفتح التاء وضمها لغتان كما سبق في أول الباب وكذا قوله  
فاسقنا بوصل الهمزة وقطعها قوله كاد الناس أن لا يبلغوا منازلهم كذا هو  
في النسخ ان لا يبلغوا وهى لغة قليلة والفصيح حذف ان عكس عسى فان  
الفصيح فيها عسى زيد ان يقوم ويجوز عسى زيد يقوم (قوله) الصبيان  
بكسر الصاد وضمها - لغتان حكاهما بن دريد وغيره (افصحهما واشهرهما)  
الكسر ومثله قضبان ورضوان قوله شيوخ ركع قال القاضي حسين في  
تعليقه قيل هو جمع راعع أي المصلى قال وقيل اراد به الشيوخ الذين  
انحنت ظهورهم من الشيخوخة (قوله) متبدلا أي في ثياب البذلة بكسر الباء  
- وهى التي تلبس في حال الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في  
بينه والتخضع التذلل والتضرع والخضوع في الدعاء وإظهار الفقر (قوله)  
لانها صلاة يسن لها الاجتماع والخطبة فشرع لها الغسل احتراز من  
الصلوات الخمس (قوله) لانها صلاة يشرع لها الاجتماع والخطبة لا يسن لها  
الاذان والاقامة

## [ 70 ]

احتراز بقوله يشرع لها الاجتماع عن السنن الراتبة (بقوله) والخطبة عن  
المكتوبات وبقوله لا يسن لها الاذان والاقامة عن الجمعة (وقوله) كصلاة  
الكسوف إنما قاس عليها دون العيد لان الكسوف فيها أحاديث صحيحة  
وليس في العيد حديث ثابت \* أما الاحكام فقال أصحابنا أقل هذه الصلاة  
ركعتان كسائر النوافل وأما الاكمل فلها أداب مستحبة وليست شرطا  
(أحدها) إذا اراد الامام الاستسقاء خطب الناس ووعظهم وذكرهم وأمرهم  
بالخروج من المظالم والتوبة من المعاصي ومصالحة المتشاحنين والصدقة  
والاقبال على الطاعات وصيام ثلاثة أيام ثم يخرج بهم في الرابع وكلهم  
صيام هكذا نص الشافعي في الام واتفق الاصحاب على انهم يخرجون في  
الرابع صياما وممن صرح به مع الشافعي الشيخ أبو حامد والبنديجي  
والمحاملي والقاضي أبو الطيب والماوردي وسليم الرازي والمصنف وابن  
الصباغ والبعوى والمتولي وصاحب العدة والشيخ نصر وخلائق لا يحصون  
وإنما ذكرت هؤلاء لاني رأيت من يستغرب النقل فيها لعدم أنسه قال  
الاصحاب والفرق بيه وبين يوم عرفة فانه يستحب للواقف بها ترك صومه  
لئلا يضعف عن الدعاء من وجهين (أحدهما) ان صلاة الاستسقاء تكون أول  
النهار قبل ظهور اثر الصوم في الضعف بخلاف الوقوف بعرفات فانه آخر  
النهار (والثاني) ان الواقف بعرفات يجتمع عليه مشاق السفر والشعث  
وقله الترفه ومعالجة وعناء السفر فإذا انضم إلي ذلك الصوم اشتد ضعفه  
وضعف عن الدعاء بخلاف المستسقى فانه في وطنه لم ينله شئ من ذلك  
(الادب الثاني) يستحب ان يستسقى بالخيار من أقارب رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وبأهل الصلاح من غيرهم وبالشيوخ والضعفاء والصبيان  
والعجائز وغير ذوات الهيئات من النساء ودليله ما ذكره المصنف وأيضا  
ففي الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " وهل تنصرون

## [ 71 ]

وترزقوا إلا بضعفائكم " قال القاضي حسين والرويانى والرافعى وآخرون من أصحابنا ويستحب أن يذكر كل واحد من القوم في نفسه ما فعله من الطاعة الجليلة ويتشفع به ويتوسل واستدلوا بحديث ابن عمر في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم " في قصة أصحاب الغار الثلاثة الذين أووا إلى غار فاطقت عليهم صخرة فتوسل كل واحد بصالح عمله فزال الله عنهم بسؤال كل واحد ثلثا من الصخرة وخرجوا يمشون " قال الشافعى في الام ولو ترك سادة العبيد يخرجون للاستسقاء كان أحب إلى ولا يلزمهم ذلك قال والاماء مثل الحرائر أحب أن يادن لعجائزهن ومن لا هيئة لها منهن يخرجن ولا أحب ذلك في ذوات الهيئة ولا يجب على سادتهن الاذن في ذلك قال وأحب أن يخرج الصبيان وينظفوا للاستسقاء وكبار النساء ومن لا هيئة لها منهن هذا نصه واتفق الاصحاب عليه (الثالث) قال الشافعى في الام ولا أمر باخراج البهائم هذا نصه وللأصحاب ثلاثة أوجه (أحدها) لا يستحب ولا يكره وهو ظاهر هذا النص وبه جزم سليم الرازي والمحاملى وآخرون (والثانى) يكره اخراجها حكاه صاحب الحاوى عن جمهور أصحابنا (والثالث) يستحب اخراجها وتوقف معزولة عن الناس لما ذكره المصنف وهذا الوجه قوله ابى اسحق حكاه أيضا صاحب الحاوى عن ابن ابي هريرة وبه قطع البغوى وصححه الرافعى (الرابع) قال الشافعى في الام واكره إخراج الكفار ونساؤهم فيما اكره من هذا كرجالهم قال ولا اكره من خروج صبيانهم مع المسلمين ما اكره من خروج بالغيهم واتفق أصحابنا على هذا قالوا وانما خف امر الصبيان لان كفرهم ليس عنادا بخلاف الكبار هكذا علله القاضى أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما وقال القاضى حسين لان ذنبهم اخف والعلماء مختلفون في حكمهم إذا ماتوا قبل بلوغهم وقال البغوى قال الشافعى

[ 72 ]

في الكبير يعنى الجامع الكبير لا اكره من اخراج صبيانهم ما اكره من خروج كبارهم لان ذنوبهم أقل ولكن يكره لكفرهم وهذا كله يقتضى أن أطفال الكفار كفار وقد اختلف العلماء فيهم إذا ما نوا قبل بلوغهم (فقال) الاكثرون هم في النار وقالت طائفة لا يحكم لهم بجنة ولا نار ولا نعلم حكمهم (وقال) المحققون هم في الجنة وهو الصحيح المختار وقد أوضحته بدلائله (والجواب) عما يعارضها في كتاب الجنائز من شرح صحيح البخاري وسأذكره مختصرا في هذا الشرح ان شاء الله تعالى في آخر كتاب الجنائز أوفى كتاب الردة قال أصحابنا فإخراج الكفار مع المسلمين للاستسقاء مكروه كما نص عليه الشافعى قال في الام وأمر بمنعهم من الخروج قال فان خرجوا متميزين على حدة لم يمنعهم قال أصحابنا وسواء خرجوا متميزين في يوم خروج المسلمين اوفى غيره لا يمنعون هكذا صرح به صاحب الشامل والبغوى وآخرون وحكى صاحب الحاوى وجهين (أصحهما) هذا (والثاني) يمنعون من خروجهم في يوم خروج المسلمين ولا يمنعون في غيره (الخامس) يستحب أن يتنظف للاستسقاء بغسل وسواك وقطع الرائحة الكريهة ويستحب أن لا يتطيب وأن لا يخرج في زينة بل يخرج في ثياب بدلة - بكسر الباء - وهى ثياب المهنة وأن يخرج متواضعا خاشعا متذلا متضرعا ماشيا ولا يركب في شئ من طريق ذهابه الالعدر كمرض ونحوه ودليل هذه المسائل في الكتاب (السادس) لا يؤذن لها ولا يقيم ويستحب أن يقال الصلاة جامعة (السابع) السنة أن يصلي في الصحراء بلا خلاف لان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها في الصحراء ولانه يحضرها غالب الناس والصبيان والحيز والبهائم وغيرهم فالصحراء أوسع لهم وارفق بهم \*

(فرع) في مذاهب العلماء في خروج أهل الذمة للاستسقاء \* قد ذكرنا أن مذهبنا أنهم يمنعون من الخروج مختلطين بالمسلمين ولا يمنعون من الخروج متميزين وبه قال الزهري وابن المبارك وأبو حنيفة وقال مكحول لا بأس باخراجهم وقال اسحق بن راهويه لا يؤمرون ولا ينهون واختاره ابن المنذر \* قال المصنف رحمه الله \*

---

## [ 73 ]

{ وصلاته ركعتان كصلاة العيد ومن أصحابنا من قال يقرأ في الأولى بق وفي الثانية بسورة نوح صلى الله عليه وسلم لان فيها ذكر الاستسقاء والمذهب انه يقرأ فيها ما يقرأ في العيد لما روى ان مروان ارسل إلى ابن عباس يسأله عن سنة الاستسقاء فقال " سنة الاستسقاء الصلاة في العيدين الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قلب رداءه فجعل يمينه يساره ويساره يمينه وصلى ركعتين كبر في الأولى سبع تكبيرات وقرأ بسبح اسم ربك الأعلى وقرأ في الثانية هل اتاك حديث الغاشية وكبر خمس تكبيرات " } { الشرح } حديث ابن عباس ضعيف رواه الدار قطني بإسناده عن محمد بن عبد العزيز بن عمر ابن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال ارسلني مروان فذكره ومحمد هذا ضعيف قال ابن ابي حاتم في كتابه سألت ابي عنه فقال هم ثلاثة اخوة محمد وعبد الله وعمران بنو عبد العزيز والثلاثة ضعفاء ليس لهم حديث مستقيم وقد يقال لا دلالة في الحديث لو صح فانه

---

## [ 74 ]

ليس مطابقا لما ادعاه المصنف فانه قال قرأ بسبح وهل اتاك ودعوى المصنف انه يقرأ قاف واقتربت (وجوابه) ان صلاة العيد شرع فيها قاف واقتربت وشرع ايضا سبح وهل اتاك وكلاهما سنة ثابتة في صحيح مسلم وسبق بيانه في صلاة العيد فذكر ابن عباس احد المشروعين في صلاة العيد ولم يذكر سورة نوح بخلاف ما ادعاه صاحب الوجه الآخر والله اعلم \* اما حكم المسألة فقال الشافعي والا صحاب صفة هذه الصلاة ان ينوي صلاة الاستسقاء ويكبر ويصليها ركعتين مثل صلاة العيد فيأتي بعد تكبيرة الاحرام بدعاء الاستفتاح ثم يكبر سبع تكبيرات وفي الثانية خمس تكبيرات زائدة ثم يتعوذ ثم يقرأ الفاتحة ويذكر الله تعالى بين كل تكبيرتين من السبع والخمس الزوائد كما سبق في صلاة العيد ويرفع يديه حدو منكبيه مع كل تكبيرة ويجهر بالقراءة ويقرأ في الأولى بعد الفاتحة سورة قاف وفي الثانية اقتربت الساعة هكذا نص عليه الشافعي وقاله جمهور الاصحاب وحكي المصنف وغيره وجها لبعض الاصحاب يستحب في الأولى قاف وفي الثانية انا ارسلنا نوحا ونص الشافعي انه يقرأ فيهما ما يقرأ في العيد قال وان قرأ انا ارسلنا نوحا كان حسنا هذا نصه في الام وهو مشهور في كتب الاصحاب عن نصه قال الرافعي هذا يقتضي ان لا خلاف في المسألة وان كلا سائغ قال ومنهم من قال في الافضل خلاف الاصح انه يقرأ ما يقرأ في العيد قلت اتفق

---

اصحابنا المصنفون علي ان الافضل أن يقرأ ما يقرأ في العيد وأما قول صاحب الحاوي قال اصحابنا لو قرأ في الثانية إنا أرسلنا نوحا كان حسنا فلا يخالف ما ذكرناه لانه بلفظ نص الشافعي ومعنى قوله انه كان حسنا انه مستحسن لا كراهة فيه وليس فيه انه افضل من اقتربت الساعة قال صاحب الحاوي وغيره لو حذف التكبيرات أو زاد فيهن أو نقص منهن صحت صلاته ولا يسجد للسهو ولو ادركه مسبوق في اثناء التكبيرات الزائدة أو بعد فراغها فهل يقضى المأموم التكبيرات فيه

القولان السابقان في صلاة العيد (الصحيح الجديد) لا يقضى هكذا صرح به القاضى أبو الطيب وإمام الحرمين والاصحاب وقال الشيخ أبو حامد وغيره حكم التكبيرات هنا علي ما سبق في تكبيرات صلاة العيد وفاقا وخلافا \* (فرع) في وقت صلاة الاستسقاء ثلاثة أوجه (أحدها) وقتها وقت صلاة العيد وبهذا قال الشيخ ابو حامد الاسفراينى وصاحبه المحاملي في كتبه الثلاثة المجموع والتجريد والمقنع وأبو علي السنجى والبعوى وقد يستدل له بحديث ابن عباس السابق ولكنه ضعيف (والوجه الثاني) اول وقتها اول وقت صلاة العيد ويمتد الي ان يصلى العصر وهو الذى ذكره البندنجى والرويانى وآخرون والثالث وهو الصحيح بل الصواب انها لا تختص بوقت بل تجوز وتصح في كل وقت من ليل ونهار إلا اوقات الكراهة علي احد الوجهين وهذا هو المنصوص للشافعي وبه قطع الجمهور وصححه المحققون ممن قطع به صاحبنا الحاوي والشامل وصاحب التتمة وآخرون وصححه الرافعى في المحرر وغيره ونقله صاحب الشامل وصاحب جمع الجوامع في نصوص الشافعي عن نص الشافعي واستصوبه إمام الحرمين وقال لم ار التخصيص بوقت لغير الشيخ ابي علي السنجى واستدلوا له بانها لا تختص

بيوم فلا تختص كصلاة الاستخارة وركعتي الاحرام وغيرهما وليس لتخصيصها بوقت صلاة العيد وجه اصلا فلا يغتر بوجوده في الكتب التى اضعفته إليها فانه مخالف للدليل ولنص الشافعي ولاكثر الاصحاب (فان قيل) فقد قال الشافعي في الام في اخر باب كيف صلاة الاستسقاء قبل الزوال يصلبها بعد الظهر وقبل العصر هذا نصه وظاهره مخالف للاصح (والجواب) ان هذا صريح في انها لا تختص بوقت صلاة العيد ومراد الشافعي انه يصلبها بعد الظهر ولا يصلبها بعد العصر لانه وقت كراهة الصلاة وقد سبق ان صلاة الاستسقاء لا تصلى في وقت النهى علي الاصح فنصه موافق للصحيح وهو انها لا تختص بوقت اصلا \* \* قال المصنف رحمه الله \* { والسنة أن يخطب لها بعد الصلاة لحديث أبي هريرة والمستحب أن يدعو في الخطبة الاولى فيقول اللهم " اسقنا عيثا مغيثا هنيئا مريئا مريعا غدقا مجللا طبقا سحا دائما اللهم اسقنا العيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم ان

بالعباد والبلاد من اللأواء والجهد والضعف مالا نشكوا الا اليك اللهم أنبت لنا  
الزرع وأدر لنا الضرع وأسقنا من بركات السماء اللهم ارفع عنا الجهدو  
الجوع والعري

---

[ 78 ]

واكشف عنا مالا يكشفه غيرك اللهم إنا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل  
السماء علينا مدرارا " والمستحب أن يستقبل القبلة في أثناء الخطبة  
الثانية ويحول ما على الايمن إلى الايسر وما على الايسر إلى الايمن لما  
روى عبد الله بن زيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " خرج إلى  
المصلي يستسقى فاستقبل القبلة ودعا وحول رداءه وجعل الايمن على  
الايسر والايسر على الايمن " فان كان الرداء مربعا نكسه فجعل أعلاه  
أسفله وأسفله أعلاه وان كان مدورا اقتصر على التحويل لما روى عبد الله  
بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم " استسقى وعليه وخميصه له سواد  
فأراد أن يأخذ بأسفلها

---

[ 79 ]

فيجعله أعلاها فلما ثقلت عليه قلبها علي عاتقه " ويستحب للناس أن  
يفعلوا مثل ذلك لما روى في حديث عبد الله بن زيد " أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم حول رداءه وقلبه ظهر البطن وحول الناس معه " قال  
الشافعي وإذا حولوا اردبتهم تركوها ؟ محولة لينزعوها مع الثياب لانه لم  
ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم غيرها بعد التحويل ويستحب أن يدعو  
في الخطبة الثانية سرا ليجمع في الدعاء بين الجهر والاسرار ليكون أبلغ  
ولهذا قال الله تعالى (انى أعلنت لهم وأسررت لهم أسراراً) ويستحب أن  
يرفع اليد في الدعاء لما روى أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه  
وسلم " كان لا يرفع يده في شئ من الدعاء الا عند الاستسقاء فانه كان  
يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه " \* ويستحب أن يكثر في الاستغفار من  
قوله تعالى (واستغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا)  
لما روى الشعبي أن عمر رضي الله عنه " خرج يستسقى فصعد المنبر  
فقال " استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا  
ويمدكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا استغفروا ربكم  
انه كان غفارا ثم نزل فقيل يا أمير المؤمنين لو استسقيت فقال لقد  
طلبت بمجاذيح السماء التي يستنزل بها القطر " \*

---

[ 80 ]

{ الشرح } حديث عبد الله بن زيد في صحيح البخاري ومسلم الي قوله  
وحول رداءه واما تمامه فرواه أبو داود بإسناد حسن وحديثه الآخر حديث  
الخميصة صحيح أو حسن رواه أبو داود والنسائي وغيرهما بإسناد صحيحة  
أو حسنة قال الحاكم في المستدرک هو صحيح على شرط مسلم وحديثه

الآخر وقوله وحول الناس معه رواه الامام احمد بن حنبل في مسنده \*  
وحديث انس رواه البخاري ومسلم وحديث الشعبي عن عمر رواه البيهقي  
(واما) قوله اللهم اسقنا غيثا مغيثا الي آخره فذكره الشافعي في الام  
ومختصر المزني عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه عن النبي صلى الله  
عليه وسلم انه كان إذا استسقى قاله الي آخره (وقوله) اللهم اسقنا يجوز  
وصل الهمزة وقطعها كما سبق (وقوله) غيثا هو المطر (قوله) مغيثا - بضم  
الميم وكسر الغين - وهو الذي يغيث الخلق فيرويههم ويشيعهم قاله  
الازهرى وغيره وقال غيره منقدا لنا مما استسقيننا منه قال اهل اللغة  
يقال غاث الغيث الارض أي اصابها وغات الله البلاد أي اصابها به يغيتها  
بفتح الباء غيثا وغيثت الارض تغاث غيثا فهي مغيثة ومغيوثة هذا هو  
المشهور في كتب اللغة انه انما يقال غاث الله الناس والارض يغيثهم بفتح  
الياء ثلاثى أي انزل المطر وثبت في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال في الاستسقاء " اللهم اغثنا " بالالف رباعي قال القاضى  
عباس قال بعضهم هذا المذكور في الحديث هو من الاغاثة بمعنى المعونة  
وليس من طلب الغيث انما يقال في طلب الغيث غثنا قال القاضى

## [ 81 ]

ويحتمل ان يكون من طلب الغيث أي هب لنا غيثا أو ارزقنا غيثا كما يقال  
سقاها الله واسقاها أي جعل له سقيا علي لغة من فرق بينهما (قوله) هنيئا  
هو الذى لا ضرر فيه ولا تعب وقيل هو الطيب الذى لا ينقصه شئ قوله  
مريئا مهموز هو المحمود العاقبة مسمنا للحيوان منمياله (قوله) مربعا  
ضبطناه في المهدب - بفتح الميم وكسر الراء - وبعدها مثناة تحت ساكنة  
وهو من المراعة وهى الخصب قال الازهرى المريع ذوالمراعة وأمرعت  
الارض اخصبت وقيل المريع الذى يمرع الارض أي تثبت عليه وروى مربعا -  
بضم الميم وإسكان الراء وكسر الباء الموحدة - وروى مرتعا مثله الا انه  
بالتاء المثناة فوق وهما بمعنى الاول (قوله) غدقا هو بفتح الدال قال  
الازهرى هو الكثير الماء والخير وقيل الذى قطره كبار (قوله) مجللا هو  
بكسر اللام قال الازهرى هو الذى يجلل البلاد والعباد نفعه ويتغشاهم خيره  
وقال غيره يجلل الارض أي يعمها كجل الفرس (قوله) طبقا - بفتح الطاء  
والباء - قال الازهرى هو الذى يطبق البلاد مطره فيصير كالطبق عليها  
وفيه مبالغة ووقع في هذا الحديث فيما ذكره الشافعي والاصحاب  
والمصنف في التنبيه عاما طبقا قالوا بدأ بالعام ثم أتبعه الطبق لانه صفة  
زيادة في العام فقد يكون عاما وهو طل يسير (قوله) سحا هو شديد الوقع  
علي الارض يقال سح الماء يسح - بضم السين - في المضارع إذا سال من  
فوق إلى اسفل وساح يسبح إذا جرى علي وجه الارض والقنوط اليأس  
(اللاواء) بالهمز والمد شدة المجاعة قاله الازهرى الجهد - بفتح الجيم -  
وقيل يجوز ضمها قلة الخير والهزال وسوء الحال وأرض جهاد أي لا تثبت  
شينا (الصنك) الضيق مالا تشكوا الا اليك بالنون وبركات السماء كثرة  
مطرها مع الريع والنماء وبركات الارض ما يخرج منها من زرع ومرعى ولم

## [ 82 ]

يذكر المصنف هنا بركات الارض وذكره في التنبيه وذكره الشافعي والاصحاب وهو في الحديث المذكور (قوله) فأرسل السماء علينا مدرارا كذا وقع في المذهب وفي الحديث وفي التنبيه وسائر كتب الاصحاب فأرسل قال الازهرى والسماء هنا السحاب وجمعها سمى واسمية وقال الرمزخري في تفسيره يجوز أن يكون المراد بالسماء هنا المطر أو السحاب ويجوز أن يكون السماء المظلة لان المطر ينزل منها إلى السحاب والمدرار الكثير الدر والقطر قاله الازهرى وقيل معناه غيثا مغيثا (قوله) فان كان الرداء مربعا نكس هو بتخفيف الكاف هذه اللغة المشهورة ويجوز بتشديدها ومن الاول قوله تعالى (ناكسوارء وسهم) وقرئ قوله تعالى (ننكسه في الخلق) بالتخفيف والتشديد والخميصة كساء أسود له علمان في طرفيه وهذا منقول عن أهل الحجاز وغيرهم وقال أبو عبيد كساء مربع وقال الاصمعي كساء من صوف وخز وقيل كساء رقيق أصغر أو احمر أو اسود وهذا يوافق مقتضى هذا الحديث فان قوله خميصة سوداء يقتضى انها قد تكون غير سوداء (وقوله) بمجاديح واحدا مجدح - بكسر الميم واسكان الجيم وفتح الدال - وقال أبو عبيد يجوز كسر الميم وضمها قال اهل اللغة المجدح كل نجم كانت العرب تقول يمطر به فأخبر عمر رضى الله عنه أن الاستغفار هو المجاديح الحقيقية التي يستنزل بها القطر لا الانواء وانما قصد التشبيه وقيل مجاديحها مفاتيحها وقد جاء في رواية بمفاتيح السماء (وقوله) كان لا يرفع يده في شئ من الدعاء الا عند الاستسقاء وقد ثبتت احاديث كثيرة في الصحيحين وفي احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم " رفع يديه في الدعاء

## [ 83 ]

وهي قريب من ثلاثين حديثا سبق ذكر اكثرها في باب صفة الصلاة من هذا الشرح وحينئذ يتعين تأويل حديث انس هذا وفيه تأويلان مشهوران (احدهما) ان مراد انس لم أره يرفع وقد رآه غيره يرفع والزيادة من الثقة مقبولة والاثبات مقدم علي النفي (والثاني) معناه لم يرفع كما يرفع في الاستسقاء فانه صلى الله عليه وسلم رفع فيه رفعا بليغا وفي صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم " اشار بظهور كفيه الي السماء " والله أعلم \* اما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يستحب أن يخطب بعد صلاة الاستسقاء خطبتين اركانهما وبشروطهما وهياتهما كما سبق في العيد وفي استحباب الجلوس إذا صعد المنبر الوجهان السابقان في العيد والصحيح المنصوص استحبابه لكن يخالفها في ثلاثة أشياء (أحداها) يستحب ان يبدل التكبيرات المشروعة في أول خطبتى العيد بالاستغفار فيستغفر الله تعالى في افتتاح الاولى تسع مرات وفي الثانية سبعا ولا يكبر قال بعض أصحابنا يقول " استغفر الله الذى لا إله الا هو الحي القيوم وأتوب إليه " ويختم كلامه بالاستغفار ويكثر منه في الخطبة

## [ 84 ]

ومن قوله تعالى (استغفروا ربكم إنه كان غفارا) الآية وذكر المحاملي في المجموع أنه يكبر في افتتاح الخطبة كما في خطبة العيد وحكاه عنه أيضا صاحب البيان وغيره وهو ظاهر نص الشافعي في الام فانه قال ويخطب



الامام في الاستسقاء خطبتين كما يخطب في صلاة العيدين يكبر الله فيهما ويحمده ويصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم ويكثر فيهما الاستغفار حتى يكون اكثر كلامه هذا نصه ومقتضى اطلاق المصنف أنه لا يأتي بالاستغفار والمشهور استحباب الاستغفار تسعا في افتتاح الخطبة الاولى وسبعا في الثانية وقد ذكره المصنف في التنبيه والاصحاب في جميع طرقهم (الثاني) يستحب أن يدعو في الخطبة الاولى بهذا الدعاء المذكور في الكتاب وان عدل الي دعاء غيره جاز لكن هذا افضل ومن الدعاء المستحب ما ثبت عن النبي صلي الله عليه وسلم " اللهم اسقنا غيثا مغيثا نافعا غير ضار عاجلا غير آجل اللهم اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك واحي بلدك الميت اللهم انت الله لا إله إلا أنت الغنى ونحن الفقراء انزل علينا الغيث واجعل ما انزلت لنا قوة وبلاغا الي حين " (الثالث) يستحب أن يكن في الخطبة الاولى صدر الثانية مستقبلا للناس مستدبر القبلة ثم مستقبلا القبلة ويبالغ في الدعاء سرا وجهرا وإذا أسر دعا الناس سرا وإذا جهر أمنوا ويرفعون كلهم أيديهم في الدعاء وثبت في صحيح مسلم عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم " استسقى فاشار بظهر كفيه الي السماء " قال الرافعي وغيره قال العلماء السنة لكل من دعا لدفع بلاء ان يجعل ظهر كفيه الي السماء وان دعا لطلب شئ جعل بطن كفيه الي السماء قال الشافعي وليكن من دعائهم

[ 85 ]

في هذه الحالة " اللهم انت امرتنا بدعائك ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما امرتنا فاجبنا كما وعدتنا اللهم امنن علينا بمغفرة ما قارفنا واجابتك في سقيانا وسعة رزقنا " فإذا فرغ من الدعاء اقبل بوجهه علي الناس وحثهم علي طاعة الله تعالي وصلي علي النبي صلي الله عليه وسلم ودعا للمؤمنين والمؤمنات وقرأ آية من القرآن أو آيتين ويقول استغفر الله لي ولكم هذا لفظ الشافعي قال الشافعي والاصحاب ويكثر من الاستغفار ومن قول (استغفروا ربكم انه كان عفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم باموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا) قال الشافعي ويكثر الاستغفار حتى يكون اكثر كلامه ثم روى عن عمر رضی الله عنه انه استسقى " فكان اكثر دعائه الاستغفار " قال الشافعي فيكون أكثر دعائه الاستغفار يبدأ به دعاءه ويفصل به بين كلامه ويختم به ويكون هو اكثر كلامه حتى ينقطع الكلام قلت ويكثر من دعاء الكرب الثابت في الصحيحين ان النبي صلي الله عليه وسلم كان يقوله عند الكرب لا اله الا الله العظيم الحليم لا اله الا الله رب العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الارض رب العرش الكريم " ويستحب ايضا (اللهم اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) لحديث الصحيحين فيه ويستحب للامام عند تحوله في صدر الخطبة الثانية الي القبلة ان يحول رداءه للاحاديث الصحيحة السابقة وهل يستحب ان ينكسه مع التحويل قال المصنف والاصحاب ان كان مدورا ويقال له المقور والمثلث لم يستحب بل يقتصر علي التحويل بالاتفاق وان كان مربعا ففيه قولان حكاهما الخراسانيون (الجديد الصحيح)

[ 86 ]

وبه قطع المصنف وآخرون يستحب نكسه نص عليه في الام وغيره  
والقديم لا يستحب ودليل الجميع يعرف مما سبق قال الاصحاب التحويل أن  
يجعل ما علي عاتقه الايمن علي عاتقه الايسر وبالعكس والنكس أن يجعل  
أعلاه اسفله ومتى جعل الطرف الاسفل الذي علي شقة الايسر علي  
عاتقه الايمن والطرف الاسفل الذي علي شقة الايمن علي عاتقه الايسر  
حصل التحويل والنكس جميعا قال الشافعي والاصحاب ويفعل الناس  
باردبتهم كفعل الامام قالوا والحكمة في التحويل والنكس التفاؤل بتغير  
الحال إلى الخصب والسعة قال الشافعي والاصحاب ويتركونها محولة حتى  
ينزعوا الثياب وقال جماعة يتركونها محولة حتى يرجعوا الي منازلهم  
وليس هذا اختلافا بل

## [ 87 ]

يستحب تركها محولة حتى يرجعوا إلى منازلهم وتبقي كذلك في منازلهم  
حتى ينزعوا ثيابهم تلك سواء نزعوها أول وصولهم المنازل أم بعده \* قال  
المصنف رحمه الله \* { قال في الام فان صلوا ولم يسقوا عادوا من الغد  
وصلوا واستسقوا وان سقوا قبل ان يصلوا صلوا شكرا وطلبيا للزيادة }

## [ 88 ]

{ الشرح } في هذا مسألتان (احدهما) قال اصحابنا إذا استسقوا بالصلاة  
فسقوا لم يشرع صلاة ثانية وان لم يسقوا استحب ان يستسقوا ثانيا وثالثا  
واكثر حتى يسقوا وهل يخرجون من الغد للاستسقاء أم يتأهبون بالصيام  
وغيره مرة أخرى فيه للشافعي نصاب (أحدهما) نص عليه في مختصر  
المزني والبويطي يخرجون من الغد ويصلون ويستسقون وقال في القديم  
والام يأمرهم الامام بصيام ثلاثة أيام آخر ثم يخرج بهم الي الاستسقاء  
ولفظه في الام واحب كلما أراد الامام العود الي الاستسقاء أن يأمر الناس  
ان يصوموا قبل عوده ثلاثا هذا نصه في الام ذكره في باب كيف يبتدئ  
الاستسقاء وانما نبهت عليه لان الاكثرين يضيفون هذا النص الي القديم  
فقط فهذا كلام الشافعي وللاصحاب فيه ثلاثة طرق (أحدها) نقله القاضي  
أبو الطيب في تعليقه وآخرون عن ابي الحسين ابن القطان في المسألة  
قولان (اصحهما) وهو الجديد يخرجون من الغد (والثاني) يتأهبون بالصيام  
ثلاثة ايام وغيره (والطريق الثاني) أن المسألة علي حالين فان لم يشق  
علي الناس الخروج من الغد ولم ينقطعوا عن معاشهم خرج من الغد والا  
آخره وتأهبوا وبهذا قطع الشيخ أبو حامد الاسفرايني والمحاملي  
والبندنجي وآخرون ونقله السرخسي في الامالي عن الاصحاب مطلقا  
(والطريق الثالث)

## [ 89 ]

نقله القاضي أبو الطيب في تعليقه عن عامة الاصحاب أن المسألة على قول واحد نقل المزني الجواز والقديم الاستحباب (واعلم) ان الشافعي وجمهير الاصحاب قطعوا باستحباب الاستسقاء ثانية وثالثة واكثر حتى يسقوا لكن قال الشافعي والاصحاب الاستحباب في المرة الاولى اكد وحكي الرافعي وجهها انهم لا يفعلون ذلك الا مرة وهذا الوجه غلط مخالف نص الشافعي والاصحاب والدليل (واعلم) ان ابن القطان قال ليس في باب الاستسقاء مسألة فيها قولان غير هذه وأنكر عليه الاصحاب من وجهين (أحدهما) ما قاله الجمهور ان هذه المسألة ليست على قولين بل على حالين كما سبق (والثاني) ان للشافعي قولين في مسألة تحويل الرداء كما سبق والله أعلم (المسألة الثانية) إذا تاهبوا للصلاة والاستسقاء فسقوا قبل ذلك استحباب لهم الخروج الي موضع الاستسقاء للوعظ والدعاء والشكر بلا خلاف (وأما) الصلاة فقد نص الشافعي والاصحاب كما ذكر المصنف انهم يصلون شكرا لله تعالى

## [ 90 ]

على هذه النعمة وطلبها للزيادة قال الشافعي في الام سواء سقوا قليلا أو كثيرا وتكون هذه الصلاة بصفة صلاة الاستسقاء وذكر امام الحرمين والغزالي في استحباب الصلاة وجهين (أصحهما) الاستحباب (والثاني) قال الرافعي وأجرى الوجهان فيما إذا لم تنقطع المياه وأرادوا الصلاة للاستزادة والصواب الجزم بالصلاة كما نص عليه الشافعي والمصنف والاصحاب ولا تغتر بما وقع في كلام بعض المتأخرين من ان الاشهر ترك الصلاة فانه غلط فاحش وسبق فلم أو غباوة والا فكتب الاصحاب متظاهرة على استحباب الصلاة وممن ذكرها الشافعي والشيخ أبو حامد والماوردي والمحاملي في كتبه والقاضي

## [ 91 ]

ابو الطيب وسليم الرازي وصاحب العدة والبيهقي والشيخ نصر المقدسي في كتبه وخلائق لا يحصون قال الشافعي في الام فلو كانوا يمطرون في الوقت الذي يريد الخروج بهم فيه استسقى في المسجد أو آخر ذلك الي انقطاع المطر \* قال المصنف رحمه الله \* { ويجوز الاستسقاء بالدعاء من غير صلاة لحديث عمر رضي الله عنه ويستحب لاهل الخصب أن يدعوا لاهل الجذب ويستحب إذا جاء المطران يقولوا اللهم صيبا هنيئا لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان إذا رأى المطر قال ذلك " ويستحب أن يتمطر لاول مطر لما روى أنس رضي الله عنه قال " أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أصابه المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا فقال أنه حديث عهد بربه " ويستحب إذا سال الوادي أن يغتسل فيه ويتوضأ منه لما روى أنه جرى الوادي فقال النبي صلى الله عليه وسلم " أخرجوا بنا إلى هذا الذي سماه الله طهورا حتى نتوضأ منه ونحمد الله عليه " ويستحب لمن سمع الرعد أن يسبح لما روى ابن عباس قال " كنا مع عمر رضي الله عنه في سفر فأصابنا رعد وبرق وبرد فقال لنا كعب من قال حين يسمع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته ثلاثا

عوفي من ذلك فقلنا فعوفينا " \* { الشرح } حديث عمر سبق وحديث عائشة رواه البخاري وحديث أنس رواه مسلم وحديث الوادي رواه الشافعي في الام باسناد منقطع ضعيف مرسلا والخصب - بكسر الخاء - والجذب - باسكان الدال المهملة - وهو القحط (قوله) اللهم صيبا هو بفتح الصاد - وبعدها ياء مشاة من تحت مكسورة ثم باء موحدة - هكذا صوابه وهكذا هو في صحيح البخاري وغيره من كتب الحديث ووقع في المذهب اللهم صبا بحذف المثناة وبياء موحدة مشددة ولكل واحد منهما وجه فالصيب الذي في البخاري وغيره هو المطر قاله البخاري عن ابن عباس وقال الواحدى الصيب المطر الشديد من قولهم صاب يصوب إذا نزل من علو إلى سفلى وقيل الصيب السحاب وأما الذى فى المذهب فمعناه اللهم صبه علينا صبا وجاء فى رواية لابن ماجه اللهم صيبا نافعا مرتين أو ثلاثا ذكره فى كتاب الدعاء والسيب - بفتح السين واسكان الياء - وهو العطاء (وقوله) ينمطر يتفعل من المطر ومعناه يتطلب ويتحرى نزول المطر عليه ببروزه عليه وقوله حسر - بفتح الحاء والسين المهملتين - والسين مخففة أي كشف وفيه محذوف أي حسر بعض بدنه (وقوله) صلى الله عليه وسلم حديث عهد

## [ 92 ]

بربه أي يتكوبن ربه أو تنزله والحديث القريب وقوله رعد وبرق وبرد فالبرد هنا - بفتح الباء والراء - وهو معروف وإنما ذكرته لئلا يصحف ببرد باسكان الراء \* أما الاحكام ففيما ذكره مسائل احداها يستحب الاستسقاء فى الدعاء من غير صلاة بالاتفاق وقد سبق فى اول الباب ان الاستسقاء ثلاثة أضرب هذا احدها ودليل هذا حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم " استسقى يوم الجمعة على المنبر بالدعاء من غير صلاة الاستسقاء " رواه البخاري ومسلم قال الشافعي وكذلك أمر بالدعاء لكل نازلة تنزل باحد من المسلمين (الثانية) يستحب لاهل الخصب أن يدعوا لاهل الجذب نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب وهكذا عبارة الاصحاب يستحب لاهل الخصب أن يدعوا لاهل الجذب ولم يتعرضوا للصلاة وظاهر كلامهم أنه لا تشرع الصلاة وقال فى الام يستسقى أهل الخصب لاهل الجذب (الثالثة) السنة أن يدعوا عند

## [ 93 ]

نزول المطر بما سبق فى الحديث ويستحب ان يجمع بين روايتي البخاري وابن ماجه فيقول " اللهم صيبا هنيا وسيبا نافعا " ويكرره الرابعة السنة أن يكشف بعض بدنه ليصيبه اول المطر للحديث السابق والمراد اول مطر يقع فى السنة كذا نص عليه الشافعي وقاله الاصحاب قال سليم الرازي والشيخ نصر المقدسي وصاحب العدة يستحب إذا جاء المطر فى اول السنة أن يخرج الانسان إليه ويكشف ما عدا عورته ليصيبه منه ولفظ الشافعي فى اول مطرة وكذا لفظ المحاملى وصاحب الشامل والباقيين وذكر الشافعي فى الام عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال لعلامه وقد مطرت السماء " اخرج فراشي ورحلي يصبه المطر فليل له لم تفعل هذا فقال أما تقرأ كتاب الله ونزلنا من السماء ماء مباركا فاحب ان تصيب

البركة فراشي ورحلي " (الخامسة) يستحب إذا سال الوادي ان يتوضأ منه ويغتسل فان لم يجمعهما فليتوضأ (السادسة) يستحب لسماع الرعد ان يسبح لما روى مالك في الموطأ باسناده الصحيح عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما انه كان إذا سمع الرعد ترك الحديث وقال " سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته " \* (فرع) في مسائل تتعلق ببات الاستسقاء (احداها) ذكرنا انه يخطب للاستسقاء بعد الصلاة فلو خطب قبلها صحت خطبته وكان تاركا للاكمل صرح به صاحب التتمة وغيره وأشار ابن المنذر الي استحباب تقديم الخطبة وحكاه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وغيره وحكاه العبدري عن عبد الله ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز والليث بن سعد قال ومذهب العلماء كافة سوى هؤلاء تقديم الصلاة على الخطبة ودليل جواز تقديم الخطبة حديث عبد الله بن زيد قال " خرج رسول الله صلي الله عليه وسلم إلى المصلي فاستسقى وحول رداءه حين استقبل القبلة ثم صلي ركعتين) رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها قالت " شكى الناس إلى رسول الله صلي الله عليه وسلم قحوط المطر فامر بمنبر فوضع له بالمصلي ووعد الناس يوما يخرجون فيه فخرج رسول الله

## [ 94 ]

صلي الله عليه وسلم حين بدا حاجب الشمس فقعد على المنبر وذكرت الخطبة والدعاء وانه صلي الله عليه وسلم رفع يديه فلم يزل في الرفع حتي بدا بياض ابطينه ثم حول إلى الناس ظهره وقلب أو حول رداءه وهو رافع يديه ثم اقبل على الناس ونزل فصلي ركعتين " رواه أبو داود باسناد صحيح قال الشيخ أبو حامد قال اصحابنا تقديم الخطبة في هذه الاحاديث محمول علي بيان الجواز في بعض الاوقات (الثانية) قال الشافعي والاصحاب إذا ترك الامام الاستسقاء لم يتركه الناس قال الشافعي في الام إذا كان جذب أو قلة ماء في نهر أو عين أو بئر في حاضر أو باد من المسلمين لم احب للامام التخلف عن الاستسقاء فان تخلف فقد أساء في تخلفه وتركه السنة ولا قضاء عليه ولا كفارة وقال في الام أيضا إذا خلت الامصار من الولاة قدموا أحدهم للجمعة والعيد والكسوف والاستسقاء كما قدم الناس أبا بكر رضي الله عنه حين ذهب النبي صلي الله عليه وسلم ليصلح بين بنى عمرو بن عوف وقدموا عبد الرحمن

## [ 95 ]

ابن عوف في غزوة تبوك حين تأخر النبي صلي الله عليه وسلم لحاجته وكان ذلك في الصلاة المكتوبة " وهذان الحديثان في الصحيحين قال الشافعي فإذا جاز ذلك في المكتوبة فغيرها أولى (الثالثة) قال الشافعي في الام في باب المطر قبل الاستسقاء لو نذر الامام أن يستسقى ثم سقى الناس وجب عليه أن يخرج فيوفى نذره فان لم يفعل فعليه قضاؤه قال وليس عليه أن يخرج بالناس لانه لا يملكهم ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم وليس له أن يكرههم على الاستسقاء من غير جذب قال ولو نذر رجل أن يخرج ليستسقى كان عليه أن يخرج بنفسه فان نذر أن يخرج بالناس كان عليه أن يخرج بنفسه ولم يكن عليه أن يخرج بالناس قال وأحب أن

يخرج ممن أطاعه منهم من ولده وغيرهم قال فان كان في نذر، أن يخطب خطب وذكر الله تعالى وله أن يدعو جالساً لأنه ليس في قيامه إذا لم يكن والياً ولا معه جماعة بالذكر طاعة قال وان نذر ان يخطب علي منبر فله أن يخطب جالساً وليس عليه أن يخطب علي منبر لأنه لا طاعة في ركوبه المنبر وانما يؤمر بهذا الامام ليسمع الناس قال فان كان اماماً ومعه ناس لم يحصل الوفاء بنذره الا بالخطبة قائماً لان الطاعة فيها إذا كان معه ناس أن يخطب قائماً فإذا وقف علي منبر أو جدار أو قائماً أجزاءه عن نذره قال ولو نذر أن يخرج ويستسقى أحببت له أن يستسقى في المسجد ولو استسقى في بيته أجزاءه هذا آخر نصه وقال صاحب التهذيب في هذا الباب لو نذر الامام أن يستسقى لزمه أن يخرج بالناس ويصلي بهم قال ولو نذره واحد من الناس لزمه أن يصلي منفرداً وان نذر أن يستسقى بالناس لم ينعقد نذره لانهم لا يطيعونه قال ولو نذر أن يخطب وهو من أهله لزمه وهل له ان يخطب قاعداً مع القدرة فيه خلاف مبنى علي أن النذر يسلك به مسلك جائز الشرع أم مسلك واجبه (الرابعة) قال الشافعي والاصحاب وإذا كثرت المطار وتضرر الناس بها فالسنة أن يدعى برفعها اللهم حوالينا ولا علينا قال الشافعي في الام والاصحاب ولا يشرع لذلك صلاة لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصل لذلك ودليل هذه المسألة حديث أنس قال " دخل رجل المسجد يوم جمعة

[ 96 ]

ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله بغثنا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال " اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا " قال أنس والله وما نرى في السماء من سحاب ولا قزعة ولا بيننا وبين سلع يعني الجبل المعروف بقرب المدينة من بيت ولا دار فطلعت من ورائه سحابة مثل الترس فلما توسطت السماء انتشرت ثم أمطرت فلا والله ما رأينا الشمس سبتاً ثم دخل رجل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله أن يمسكها عنا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم علي الاكام والطراب ويطون الاودية ومنابت الشجر فانقطعت وخرجنا نمشي في الشمس " رواه البخاري ومسلم وأما قول المصنف في التنبيه في أثناء دعاء الاستسقاء لطلب المطر اللهم حوالينا ولا علينا فمما أنكره عليه وانما يقال هذا عند كثرة الامطار وحصول الضرر بها كما صرح به في الحديث ونص عليه الشافعي والاصحاب رحمهم الله (الخامسة) ثبت في الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال " صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح بالحديبية علي أثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل علي الناس فقال هل تدرون ما ذا قال ربكم قالوا الله ورسوله أعلم قال قال أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب وأما من قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب " قال الشافعي في الام واصحابنا وغيرهم من العلماء انما قال النبي صلى الله عليه وسلم هذا لأنه كان في بلاد الكفار الملحدين في دين الله تعالى فأخبر ان العباد قسمان قالوا فيسن ان يقول في أثر المطر مطرنا بفضل الله ورحمته فان قال مطرنا بنوء كذا وأراد أن النوء هو الفاعل حقيقة وليس لله فيه صنع فهو كافر مرتد خارج من الملة وان أراد أن النوء وقت يوقع الله المطر فيه من غير أثر للنوء وانما الفعل

لله تعالى فليس بكافر كفر حدود بل هو لفظ مكروه وليس بحرام ويصح أن يطلق عليه كفر النعمة والله أعلم (السادسة) يستحب الدعاء عند نزول المطر نص عليه الشافعي في الام وروى فيه حديثا ضعيفا مرسلًا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " اطلبوا استجابة الدعاء عند التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث " قال الشافعي وحفظت عن غير واحد طلب الاجابة عند نزول الغيث واقامة الصلاة \* (السابعة) قال الشافعي في الام لم تزل

## [ 97 ]

العرب تكره الاشارة الي البرق والمطر قال الشافعي أخبرني الثقة ان مجاهدا كان يقول الرعد ملك والبرق اجنحته يسفن السحاب قال الشافعي ما أشبه ما قال مجاهد بظاهر القرآن (الثامنة) يكره سب الريح قال الشافعي في الام ولا ينبغي لاحد أن يسب الرياح فانها خلق لله تعالى مطيع وجند من أجناده يجعلها رحمة ونقمة إذا شاء \* والسنة أن يقول عند هبوب الريح ما روت عائشة رضى الله عنها قالت " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا عصفت الريح قال اللهم انى أسألك خيرا وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به ) رواه مسلم في صحيحه وعن ابي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " الريح من روح الله تعالى تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فإذا رأيتموها فلا تسبوها واسألوا الله خيرا واستعيذوا بالله من شرها ) رواه أبو داود وابن ماجه باسناد حسن (قوله) صلى الله عليه وسلم من روح الله بفتح الراء قال العلماء معناه من رحمة الله بعباده وعن ابي بن كعب رضى الله عنه قال " قال رسول الله

## [ 98 ]

صلى الله عليه وسلم لا نسبوها الريح فإذا رأيتم ما تكرهون فقولوا اللهم انا نسألك من خير هذه الريح وخير ما فيها وخير ما أمرت به ونعوذ بك من شر هذه الريح وشر ما فيها وشر ما أمرت به ) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح قال وفى الباب عن عائشة وعثمان بن ابي العاصى وأبى هريرة وأنس وابن عباس وجابر وعن سلمة بن الاكوع رضى الله عنه قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتدت الريح يقول اللهم لقحا لا عقيما " رواه ابن السنن باسناد صحيح ومعنى لقحا حامل للماء كالمقحة من الابل والعقيم التي لاماء فيها كالعقيم من الحيوان لا ولد فيها وعن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " إذا وقعت كبيرة أو هاجت ريح عظيمة فعليكم بالتكبير فانه يجلى العجاج الاسود " رواه ابن السنن وقال الشافعي في الام أخبرني من لا انهم وذكر إسناده إلى ابن عباس قال " ما هبت ريح الا جئا النبي صلى الله عليه وسلم على ركبتيه وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذابا اللهم اجعلها رياحا ولا تجعلها ريحا ) قال ابن عباس في كتاب الله تعالى (انا أرسلنا عليهم ريحا صرصرا وأرسلنا عليهم الريح العقيم) وقال تعالى (وأرسلنا الرياح لواقح وأرسلنا الرياح مبشرات " وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نصرت بالصبا

واهلكت عاد بالدبور " رواه البخاري ومسلم (التاسعة) روى ابن السنن  
 باسناد ليس بثابت عن ابن مسعود قال " أمرنا أن لا نتبع أبصارنا الكواكب  
 إذا انقض وأن نقول عند ذلك ما شاء الله لا قوة الا بالله " وروى الشافعي  
 في الام باسناد ضعيف مرسل ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " ما من  
 ساعة من ليل ولا نهار الا والسما تمطر فيها يصرفه الله حيث يشاء "  
 وباسناد له ضعيف عن كعب " أن السيول ستعظم في آخر الزمان قال  
 الشافعي اخبرنا سفيان عن عمر وبن دينار عن ابن المسيب عن أبيه عن  
 جده قال " جاء مكة سيل طبق ما بين الجبلين " اسناد صحيح (العاشر) قال  
 صاحب الحاوي زعم بعضهم انه يكره ان يقال اللهم امطرنا لان الله تعالى  
 لم يذكر الامطار في كتابه الا للعذاب قال الله تعالى " وأمطرنا عليهم  
 مطرا فساء مطر المنذرين) قال وهذا عندنا غير مكروه هذا كلام صاحب  
 الحاوي والصواب انه لا يكره كما اختاره فقد ثبت عن أنس ابن مالك رضى  
 الله عنه في حديثه المتقدم في المسألة الرابعة (قوله) ثم امطرت هكذا هو  
 امطرت بالالف في صحيح مسلم وفي ثلاثة ابواب من صحيح البخاري في  
 كتاب الاستسقاء (واما) قول المخالف انه لم يأت في كتاب الله تعالى امطر  
 الا في العذاب فليس كما زعم بل قد جاء في القرآن العزيز امطر في  
 المطر الذى هو الغيث وهو قوله عزوجل (قالوا هذا عارض ممطرنا) وهو  
 من امطر ومعلوم انهم ارادوا الغيث ولهذا رد الله تعالى قولهم فقال  
 تعالى (بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب اليم) \*

(فرع) في مذاهب العلماء في صلاة الاستسقاء قد ذكرنا أن مذهبنا انها  
 سنة مؤكدة وبهذا قال الائمة كافة الا أبا حنيفة فانه قال ليس في  
 الاستسقاء صلاة قال القاضي أبو الطيب وغيره قال أصحاب أبي حنيفة  
 مراده ليس فيه صلاة مسنونة كما قال ليس سجود الشكر بشئ أي ليس  
 مسنونا وكما قال دعا النسا ليلة عرفة بالامصار وليس بشئ \* واحتج له  
 بقوله تعالى (استغفرا ربكم انه كان غفارا) ولم يذكر صلاة ولحديث أنس ان  
 النبي صلى الله عليه وسلم " استسقى يوم الجمعة على المنبر) وبأن عمر  
 بن الخطاب رضى الله عنه " استسقى بالعباس رضى الله عنه ولم يذكر  
 صلاة " وبالقياس على الزلازل ونحوها \* دليلنا الاحاديث الصحيحة  
 المشهورة في الصحيحين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم " صلى  
 في الاستسقاء ركعتين " منها حديث عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم " خرج إلى المصلي فاستسقى وصلى  
 ركعتين " رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري " خرج النبي صلى الله  
 عليه وسلم يستسقى فتوجه الي القبلة يدعو وحول رداءه ثم صلى ركعتين  
 جهر فيهما بالقراءة " وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم " شكوا  
 إليه فحوط المطر فذكرت الحديث إلى قولها فخطب ثم أقبل على الناس  
 ونزل فصلى ركعتين وذكر الحديث " رواه أبو داود باسناد صحيح وعن ابن  
 عباس قال " خرج النبي صلى الله عليه وسلم متواضعا متبذلا متخشعا  
 متضرعا



---

## [ 101 ]

فصلي ركعتين كما يصلي في العيد " رواه أبو داود والترمذي والنسائي  
باسانيد صحيحة قال الترمذي حديث حسن صحيح وفي المسألة أحاديث  
كثيرة غير هذه (وعن) القياس انه معنى سن له الاجتماع والخطبة فسن له  
الصلاة كالعيد والكسوف (والجواب) عن الآية من وجهين (أحدهما) ليس  
فيها

---

## [ 102 ]

نفى الصلاة وانما فيها الاستغفار ونحن نقول بالاستغفار وبالصلاة  
بالاحاديث الصحيحة فلم نخالف الآية (الثاني) ان الآية اخبار عن شرع من  
قبلنا وللاصوليين من أصحابنا وغيرهم خلاف في الاحتجاج به إذا لم يرد شر  
عنا بمخالفته أما إذا ورد بخلافه فلا حجة فيه بالاتفاق وقد ثبتت الاحاديث  
الصحيحة بالصلاة (والجواب) عن الحديث وفعل عمر رضي الله عنه انه لبيان  
الجواز وفعل لاحد انواع الاستسقاء الثلاثة التي قدمنا بيانها وليس فيه  
نفى للصلاة ففي هذا بيان نوع وفيما ذكرناه بيان نوع آخر فلا تعارض وقد  
روى عن عمر أيضا الصلاة (والجواب) عن قياسهم على الزلازل انها لم  
يسن لها الاجتماع والخطبة بخلاف الاستسقاء فانهم اجمعوا على أنه يسن  
فيه الاجتماع والخطبة ولان السنة بينت في الصلاة في الاستسقاء دون  
الزلازل فوجب اعتمادها دون القياس والله اعلم \* (فرع) في مذاهيبهم في  
كيفية صلاة الاستسقاء قد ذكرنا أن مذهبنا انه يكبر في افتتاح الركعة  
الاولي سبع تكبيرات وفي الثانية خمسا كالعيد وحكاه ابن المنذر عن سعيد  
بن المسيب وعمر بن

---

## [ 103 ]

عبد العزيز وأبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وقال مالك وأحمد واسحق  
وأبو ثور لا يكبر وحكاه العبدري عن المزني أيضا ومذهبنا استحباب تحويل  
الرداء في الخطبة للامام والمأمومين كما سبق وبه قال مالك وأحمد وأبو  
ثور وداود \* وقال أبو حنيفة لا يستحب وقال محمد بن الحسن يحول الامام  
دون المأمومين وحكاه العبدري عن الطحاوي عن أبي يوسف قال وروى  
عن ابن المسيب وعروة والثوري ومذهبنا استحباب خطبتين للاستسقاء  
بينهما جلسة وبه قال مالك وأبو يوسف

---

## [ 104 ]

ومحمد وحكى ابن المنذر عن عبد الرحمن بن مهدي انها خطبة واحدة وعن احمد انه لا خطبة وانما يدعوا ويكثر الاستغفار ومذهبا انه يستحب الاستسقاء بالدعاء ولكن الافضل الاستسقاء بالصلاة كما سبق وحكى ابن المنذر عن الثوري كراهة الاستسقاء بدعاء من غير صلاة \* { كتاب الجنائز } باب ما يفعل بالميت { الجنازة - بكسر الجيم وفتحها - لغتان مشهورتان وقيل بالفتح للميت وبالكسر للنعش وعليه الميت وقيل عكسه حكاه صاحب مطالع الانوار والجمع جنائز - بفتح الجيم لا غير وهو مشتق من جنز

## [ 105 ]

- بفتح الجيم - بجنز - بكسر النون - إذا ستر قاله ابن فارس والموت مفارقة الروح الجسد وقد مات الانسان يموت وبمات - بفتح الياء - وتخفيف الميم فهو ميت وميت - بتشديد الياء وتخفيفها - وقوم موتى وأموات وميتون وميتون - بتشديد الياء وتخفيفها - قال الجوهري ويستوي في ميت وميت المذكر والمؤنث قال الله تعالى (ليحي به بلدة ميتا) ولم يقل ميتة ويقال ايضا ميتة كما قال تعالى (الارض الميتة) ويقال أمانه الله وموته \* قال المصنف رحمه الله \* { المستحب لكل أحد أن يذكر الموت لما روى عبد الله بن مسعود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صحابه " استحيوا من الله حق الحياء قالوا انا نستحي يا نبي الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استحيى من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعي وليحفظ البطن وما حوى وليذكر الموت والبلى ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحيى من الله حق الحياء " وينبغي أن يستعد للموت بالخروج من المظالم والاقلاع عن المعاصي والاقبال علي الطاعات لما روى البراء بن عازب " ان النبي صلى الله عليه وسلم أبصر جماعة يحفرون قبرا فبكي حتى بل الثرى بدموعه وقال اخواني لمثل هذا فاعدوا { \* { الشرح } حديث ابن مسعود رواه الترمذي باسناد حسن في كتاب الزهد من جامعه وحديث البراء رواه ابن ماجه في كتاب الزهد من سننه باسناد حسن وعن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أكثروا من ذكر هادم اللذات يعني الموت " رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه بأسانيد صحيحة كلها على شرط البخاري ومسلم ومعني فاعدوا أي تاهبوا واتخذوا له عدة وهي ما يعد للحوادث (وقوله) الخروج من المظالم والاقلاع عن المعاصي المراد بالاول المظالم التي للعباد عليه وبالثنائي المعاصي التي بينه وبين الله تعالى \* أما الاحكام فيستحب لكل أحد أن يذكر الموت قال الشيخ أبو حامد وغيره وحالة المرض أشد استحبابا لانه إذا ذكر الموت رق قلبه وخاف

## [ 106 ]

فيرجع عن المظالم والمعاصي ويقبل علي الطاعات ويكثر منها قال الشيخ أبو حامد ويستحب الاكثار من ذكر حديث " استحيوا من الله حق الحياء " وثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال " أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي فقال كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل " وكان ابن عمر يقول " إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صحتك لمرضك ومن حياتك لموتك " \*

قال المصنف رحمه الله \* { ومن مرض استحب له أن يصبر لما روى ان امرأة جاءت الي النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ادع الله ان يشفيني فقال " ان شئت دعوت الله فشفاك وان شئت فاصبري ولا حساب عليك قالت اصبر ولا حساب علي) ويستحب ان يتداوى لما روى أبو الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى أنزل الداء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداووا ولا تداووا بالحرام " ويكره أن يتمنى الموت لما روى أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يتمنين أحدكم الموت لضر نزل به فان كان لا بد متمنيا فليقل اللهم أحييني ما دامت الحياة خيرا لي وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي { الشرح } حديث المرأة التي طلبت رواه البيهقي بلفظه من رواية أبي هريرة ورواه البخاري ومسلم من رواية ابن عباس " ان امرأة سوداء أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة اصرع واني انكشف فادع الله لي فقال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله ان يعافيك فقالت اصبر " (وأما) حديث أنس فرواه البخاري ومسلم (وأما) حديث أبي الدرداء فرواه أبو داود في سننه في كتاب الطب باسناد فيه ضعف ولم يضعفه أبو داود وقد قدمنا ان ما لم يضعفه فهو عنده صحيح أو حسن قال أصحابنا وغيرهم يستحب للمريض ومن به سقم وغيه من عوارض الابدان أن يصبر وقد تظاهرت دلائل الكتاب والسنة علي فضل الصبر وقد جمعت جملة من ذلك في باب الصبر في أول كتاب رياض الصالحين ويكفي في فضيلته قوله تعالى (انما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب) ويستحب التداوى لما ذكره المصنف مع غيره من الاحاديث المشهورة في التداوى وان ترك التداوى توكلًا فهو فضيلة ويكره تمني الموت لضر في بدنه أو ضيق في دنياه ونحو ذلك للحديث المذكور ولا يكره لخوف

## [ 107 ]

فتنة في دينه ذكره البيهقي في شرح السنة وآخرون وهو ظاهر مفهوم من حديث أنس المذكور وقد جاء عن كثيرين من السلف تمنى الموت للخوف علي دينه \* (فرع) في جملة من الاحاديث الواردة في الدواء والتداوى \* وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إن الله لم ينزل داء الا أنزل له شفاء " رواه البخاري وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " لكل داء دواء فإذا أصيب دواء برئ باذن الله عزوجل " رواه مسلم وعن اسامة بن شريك قال " أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه كأنما علي رؤوسهم الطير فسلمت ثم قعدت فجاء الاعراب من ههنا وههنا فقالوا يا رسول الله نتداوي قال تداووا فان الله لم يضع داء إلا وضع له دواء غير الهرم " رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم باسناد صحيحة قال الترمذي حديث حسن صحيح وعن أبي سعيد أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال " أن بطن أخي قد استطلق فقال اسقه العسل فاتاه فقال قد سقيته فلم يزد إلا استطلاقا فقال اسقه عسلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الثالثة أو الرابعة صدق الله وكذب بطن أخيك اسقه عسلا " رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " للشونيز عليكم بهذه الحبة السوداء فان فيها شفاء من كل داء الا السام يريد به الموت " رواه البخاري ومسلم وعن سعيد بن زيد رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين " رواه البخاري ومسلم وعن عائشة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول " التلبينة مجمة فؤاد المريض وتذهب بعض الحزن " رواه البخاري

ومسلم التلبينة حساء من دقيق ويقال له التلبين أيضا لانه يشبه بياض اللبن (وأما) حديث عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا تكثرهوا مرضاكم على الطعام والشراب فان الله يطعمهم ويسقيهم (فضعيف) ضعفه البخاري والبيهقي وغيرهما وضعفه ظاهر وادعى الترمذي انه حسن وسندكر في آخر باب الاطعمة إن شاء الله تعالى جملا تتعلق بالتداوي ونحوه \*

## [ 108 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* { وينبغي أن يكون حسن الظن بالله تعالى لما روى جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يموتن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى " } \* { الشرح } حديث جابر رواه مسلم وفيه زيادة في مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك قبل وفاته بثلاثة أيام ومعنى يحسن الظن بالله تعالى أن يظن أن الله تعالى يرحمه ويرجوا ذلك ويتدبر الآيات والاحاديث الواردة في كرم الله سبحانه وتعالى وعفوه ورحمته وما وعد به أهل التوحيد وما ينشره من الرحمة لهم يوم القيامة كما قال سبحانه وتعالى في الحديث الصحيح " انا عند ظن عبدي بي " هذا هو الصواب في معنى الحديث وهو الذى قاله جمهور العلماء ونشد الخطابي فذكر معه تأويلا آخر أن معناه احسنوا اعمالكم حتى يحسن ظنكم بربكم فمن حسن عمله حسن ظنه ومن ساء عمله ساء ظنه وهذا تأويل باطل نبهت عليه لئلا يعثر به \* واتفق أصحابنا وغيرهم على أنه يستحب للمريض ومن حضرته أسباب الموت ومعاناته أن يكون حسن الظن بالله تعالى بالمعنى الذى ذكرناه راجيا رحمته وأما في حال الصحة ففيه وجهان لا صحابنا حكاهما القاضى حسين وصاحبه المتولي وغيرهما (أحدها) يكون خوفه ورجاؤه سواء (والثانى) يكون خوفه أرجح قال القاضى هذا الثانى هو الصحيح هذا قول القاضى (والاظهر) أن الاول أصح ودليله ظواهر القرآن العزيز فان الغالب فيه ذكر الترغيب والترهيب مقرونين كقوله تعالى (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ان الأبرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم فاما من أوتى كتابه بيمينه وأما من أوتى كتابه بشماله)

## [ 109 ]

ونظائره مشهورة وقال (فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون) وقال لا يئأس من روح الله الا القوم الكافرون) وقد تتبعت الاحاديث الصحيحة الواردة في الخوف والرجاء وجمعتها في كتاب رياض الصالحين فوجدت أحاديث الرجاء اضعاف الخوف مع ظهور الرجاء فيها وبالله التوفيق \* ويستحب للحاضر عند المحتضر أن يطعمه في رحمة الله تعالى ويحثه على تحسين ظنه بربه سبحانه وتعالى وأن يذكر له الآيات والاحاديث في الرجاء وينشطه لذلك ودلائل ما ذكرته كثيرة في الاحاديث الصحيحة وقد ذكرت منها جملة في كتاب الجنائز من كتاب الأذكار وفعله ابن عباس لعمر بن الخطاب رضى الله عنهم عند احتضاره وبعائشة أيضا وفعله ابن عمرو بن العاص بابيه وكله في الصحيح \* قال المصنف رحمه الله \* { وتستحب عيادة المريض لما روى البراء بن عازب رضى الله عنهما قال أمرنا " رسول الله

صلي الله عليه وسلم باتباع الجنائز وعبادة المريض " فان رجاه دعا له والمستحب أن يقول أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك سبع مرات لما روى أن النبي صلي الله عليه وسلم قال " من عاد مريضا لم يحضره أجله فقال عنده سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك عافاه الله من ذلك المرض " وإن رآه منزولا به فالمستحب أن يلقنه قول لا اله الا الله لما روى أبو سعيد الخدري رضی الله عنه قال " قال رسول الله صلي الله عليه وسلم لقنوا موتا كم لا اله الا الله " وروى معاذ رضي الله عنه أن النبي صلي الله عليه وسلم قال " من كان آخر كلامه لا اله الا الله وجبت له الجنة " ويستحب أن يقرأ عنده سورة يس لما روى معقل بن يسار رضي الله عنه أن رسول الله صلي الله عليه وسلم قال " اقرؤا على موتا كم يعني يس " ويستحب أن يضطجع علي جنبه " الايمن مستقبل القبلة لما روت سلمى أم ولد رافع قالت " قالت فاطمة بنت رسول الله صلي الله عليه وسلم ورضي عنها ضعي فراشي هاهنا واستقبلي بي القبلة ثم قامت فاغتسلت كاحسن ما يغتسل وليست ثيابا جددا ثم قالت تعلمين اني مقبوضة الآن ثم استقبلت القبلة وتوسدت يمينها " \* { الشرح } حديث البراء رواه البخاري ومسلم وأما حديث أسأل الله العظيم فحديث صحيح رواه أبو داود والحاكم أبو عبد الله في كتاب الجنائز والترمذي في الطب والنسائي في اليوم والليلة وغيرهم من رواية ابن عباس قال الترمذي هو حديث حسن وقال الحاكم صحيح علي شرط البخاري وفي روايه أبي داود والترمذي والنسائي يزيد ابن عبد الرحمن بن أبي خالد الدالاني وهو مختلف في الاحتجاج به ولم يرو له البخاري وينكر علي الحاكم كونه قال في روايته عنه انه علي شرط البخاري ولكنه رواه من طريق آخر فيه عبد ربه بن سعيد بدل ابي خالد

الدالاني وعبد ربه علي شرط البخاري (وأما) حديث أبي سعيد فرواه مسلم من رواية أبي سعيد ورواه أيضا من رواية ابي هريرة (وأما) حديث معاذ فرواه أبو داود باسناد حسن والحاكم في المستدرک وقال هو صحيح الاسناد ولفظهما دخل الجنة بدل وجبت له الجنة (وأما) حديث معقل فرواه ابو داود وابن ماجه باسناد فيه مجهولان ولم يضعفه أبو داود (وأما) حديث سلمى فغريب لا ذكر له في هذه الكتب المعتمدة (وأما) الفاظ الفصل فالبراء بن عازب ممدود علي المشهور وحكى قصره وعازب صحابي (وقوله) أمرنا أي امر نذب وهذا الحديث بعض حديث طويل مشهور في الصحيحين أمرنا بسبع ونهانا عن سبع فذكر منها اتباع الجنائز وعبادة المريض (قوله) منزولا به أي قد حضره الموت (وقوله) صلي الله عليه وسلم لغتوا موتاكم أي من قرب موته وهو من باب تسمية الشيء بما يصير إليه ومنه (اني أراني أعصر خمرا) ومعقل - بفتح الميم واسكان العين المهملة - وابوه يسار - بياء ثم سين - ومعقل من أهل بيعة الرضوان كنيته أبو علي وقيل أبو عبد الله وابو يسار وسلمى - بفتح السين - وقوله أم ولد رافع هكذا هو في نسخ المهدب وهو غلط وصوابه أم رافع أو أم ولد ابي رافع وهى سلمى مولاة رسول الله صلي الله عليه وسلم وقيل مولاة

صفية بنت عبد المطلب والصحيح المشهور هو الاول وكانت سلمى قابلة  
بني فاطمة وقابلة ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى  
امراة ابي رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وام ولده (وقولها)  
ثيابا جددا - هو بضم الدال - جمع جديد هذا هو المشهور في كتب اللغة  
وغيرها ويجوز فتح الدال عند محققى العربية وحقاق اهل اللغة وكذلك  
الحكم في كل ما كان مشددا من هذا الوزن مما ثابته وثالثه سواء الاجود  
ضم ثانى جمعه ويجوز فتحه كسور وذلك ونظائرهما وقد بسطت القول  
في تحقيق هذا بشواهد من كلام اهل العربية واللغة ونقلهم فيه في  
تهذيب الاسماء واللغات \* واما الاحكام ففيه مسائل (احداها) عيادة المريض  
سنة متأكدة والاحاديث الصحيحة مشهورة في ذلك قال صاحب الحاوى  
وغيره ويستحب

## [ 112 ]

ان يعم بعيادته الصديق والعدو ومن يعرفه ومن لا يعرفه لعموم الاحاديث  
وأما الذى فقد أشار صاحب الشامل إلى انه لا يستحب عيادته فقال  
يستحب عيادة المريض ان كان مسلما وذكر صاحب المستطهرى قول  
صاحب الشامل ثم قال والصواب عندي ان عيادة الكافر جائزة والقربة فيها  
موقوفة علي نوع حرمة يقترن بها من جوار أو قرابة وهذا الذى قاله  
صاحب المستطهرى متعين وقد جزم به الرافعي وفي صحيح البخاري عن  
انس قال " كان غلام يهودى يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض فأتاه  
النبي صلى الله عليه وسلم يعوده فقعد عند رأسه فقال له اسلم فنظر  
إلى ابنه وهو عنده فقال له اطع ابا القسم فاسلم فخرج النبي صلى الله  
عليه وسلم وهو يقول الحمد لله الذى انقذه من النار قال صاحب الحاوى  
وغيره ينبغى ان تكون العيادة غبا لا يواصلها كل يوم الا ان يكون مغلوبا  
قلت هذا لأحد الناس أما أقارب المريض واصدقاؤه ونحوهم ممن يأتئس  
بهم أو يتبرك بهم أو يشق عليهم إذا لم يروه كل يوم فليواصلوها ما لم ينه  
أو يعلم كراهة المريض لذلك قال صاحب الحاوى وغيره وإذا عاده كره  
إطالة القعود عنده لما فيه من اضجاره والتضييق عليه ومنعه من بعض  
تصرفاته ويستحب العيادة من وجع العين برمد أو غيره لحديث زيد بن أرقم  
قال " عادني رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان بعيني " رواه  
أبو داود باسناد صحيح والحاكم وقال صحيح علي شرط البخاري ومسلم  
وممن صرح بالمسألة القاضي أبو الطيب رحمه الله (المسألة الثانية)  
يستحب للعائد إذا طمع في حياة المريض ان يدعو له سواء رجا حياته أو  
كانت محتملة وهذه العبارة أحسن من قول المصنف ان رجاه وجاء في  
الدعاء للمريض أحاديث صحيحة كثيرة جمعناها في كتاب الاذكار (منها)  
الحديث المذكور في الكتاب وعن أبى سعيد الخدرى " ان نفرا من أصحاب  
النبي صلى الله عليه وسلم نزلوا علي حي من احياء العرب فلدغ سيدهم  
فجعل بعض الصحابة يقرأ الفاتحة ويجمع بزاقه ويتفل فبرأ الرجل " رواه  
البخاري ومسلم وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم " كان

## [ 113 ]

ينفت علي نفسه في المرض الذي توفي فيه بالمعوذات - وفي رواية - قل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس) رواه البخاري ومسلم وعن أنس انه قال لثابت الا أرفيك برقية رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بلي قال " اللهم رب الناس مذهب البأس اشف أنت الشافي لا شافي الا أنت شفاء لا يغادر سقما " رواه البخاري وعن عثمان بن ابي العاص انه شكوا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعا يجده في جسده فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم " ضع يدك على الذي يألم من جسدك وقل بسم الله ثلاثا وقل سبع مرات

---

## [ 114 ]

أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر " رواه مسلم وعن سعد بن أبي وقاص قال عادني النبي صلى الله عليه وسلم فقال " اللهم أشف سعدا اللهم أشف سعدا اللهم أشف سعدا " رواه مسلم وعن ابن عباس قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل علي من يعوده قال لا بأس طهور إن شاء الله " رواه البخاري وعن ابي سعيد الخدرى أن جبريل أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال " يا محمد اشتكيت قال نعم قال باسم الله أرفيك من كل شئ يؤذيك من شر كل نفس أو عين حاسد الله بشفيك باسم الله أرفيك " رواه مسلم (الثالثة) إذا رآه منزولا به قد أيس من حياته استحب أن

---

## [ 115 ]

يلقن قول لا إله إلا الله للحديث المذكور في الكتاب هكذا قال المصنف والجمهور يلقنه لا إله إلا الله وقال جماعات يلقنه الشهادتين لا إله إلا الله محمد رسول الله ممن صرح به القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الحاوى وسليم الرازي ونصر المقدسي في الكافي والجرجاني في التحرير والشاشى في المعتمد وغيرهم ودليلهم أن المقصود تذكير التوحيد وذلك يقف علي الشهادتين ودليل الجمهور أن هذا موحد ويلزم من قوله لا إله إلا الله الاعتراف بالشهادة الأخرى فينبغي الاقتصار علي لا إله إلا الله لظاهر الحديث قال أصحابنا وغيرهم من العلماء وينبغي أن لا يلج عليه في ذلك وان لا يقول له قل لا إله إلا الله خشية أن يضجر فيقول لا أقول أو يتكلم بغير هذا من الكلام القبيح ولكن يقولها بحيث يسمعه معرضا له ليفطن فيقولها وقال بعض أصحابنا أو يقول ذكر الله تعالى مبارك فنذكر الله تعالى جميعا سبحانه الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر قالوا وإذا أتى بالشهادة مرة لا يعاود ما لم يتكلم بعدها بكلام آخر هكذا قال الجمهور لا يزداد علي مرة وقال جماعة من أصحابنا بكررها عليه ثلاثا ولا يزداد علي ثلاث ممن صرح بهذا سليم الرازي في الكفاية والمحاملي وصاحب العدة وغيرهم قال أصحابنا وغيرهم ويستحب أن يكون الملقن غير وارث لثلاثتهم ويخرج من تلقينه فان لم يحضره إلا الورثة لقنه اشفقهم عليه هكذا قالوه وينبغي أن يقال لا يلقنه من بينهم لكونه وارثا أو عدوا أو حاسدا أو نحوهم والله أعلم (الرابعة) يستحب أن يقرأ عند المحتضر سورة يس

---

## [ 116 ]

هكذا قاله أصحابنا واستحب بعض التابعين سورة الرعد أيضا (الخامسة) يستحب أن يستقبل به القبلة وهذا مجمع عليه وفي كيفيته المستحبة وجهان (أحدهما) علي قفاه واخمصاه الي القبلة ويرفع رأسه قليلا ليصير وجهه إلى القبلة حكاه جماعات من الخراسانيين وصاحبنا الحاوي والمستطهري من العراقيين وقطع به الشيخ أبو محمد الجويني والغزالي وغيرهما قال امام الحرمين وعليه عمل الناس (والوجه الثاني) وهو الصحيح المنصوص للشافعي في البويطي وبه قطع جماهير العراقيين وهو الاصح عند الاكثرين من غيرهم وهو مذهب مالك وأبي حنيفة يضح على جنبه الايمن مستقبل القبلة كالموضوع في اللحد فان لم يمكن لضيق المكان أو غيره فعلى جنبه الايسر إلى القبلة فان لم يمكن فعلى قفاه والله أعلم \* واحتج للمسألة الحاكم والبيهقي بحديث أبي قتادة أن النبي صلى الله

## [ 117 ]

عليه وسلم حين قدم المدينة سأل عن البراء بن معرور رضى الله عنه فقالوا توفى وأوصى بثلثة لك يا رسول الله وأوصى أن يوجه الي القبلة لما احتضر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب الفطرة وقد رددت ثلثة علي ولده ثم ذهب فصلي عليه وقال اللهم اغفر له وارحمه وادخله جنتك وقد فعلت " قال الحاكم هذا حديث صحيح قال ولا اعلم في توجيه المختصر الي القبلة غيره \* (فرع) يستحب لاهل المريض ومن يخدمه الرفق به واحتماله والصبر على ما يشق من أمره وكذلك من قرب موته يسبب حد أو قصاص ونحوهما ويستحب للاجنبي أن يوصيهم بذلك لحديث عمران بن حصين " أن امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلى من الزنا فقالت يا رسول الله أصبت حدا فأقمه علي فدعا نبي الله صلى الله عليه وسلم وليها فقال أحسن إليها فإذا وضعت فاتني بها ففعل فامر بها النبي صلى الله عليه وسلم فشدت عليها ثيابها ثم أمر بها فرجمت ثم صلي عليها) \*

## [ 118 ]

(فرع) يستحب طلب الموت في بلد شريف لحديث حفصة رضى الله عنها قالت " قال عمر رضى الله عنه اللهم أرزقنى شهادة في سبيلك واجعل موتي في بلد رسولك صلى الله عليه وسلم فقلت اني يكون هذا فقال يأتييني به الله إذا شاء " رواه البخاري \* (فرع) ويستحب أن لا يكره المريض على الدواء وغيره من الطعام \* (فرع) يستحب طلب الدعاء من المريض لحديث عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا دخلت على مريض فمره فليدع لك فان دعاه كدعاء الملائكة " رواه ابن ماجه باسناد صحيح \* (فرع) يستحب وعظ المريض بعد عافيته وتذكيره الوفاء بما عاهد الله تعالى عليه من التوبة وغيرها من الخير وينبغي له هو المحافظة علي ذلك قال الله تعالى (واوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولاً) \*



(فرع) ينبغي للمريض ان يحرص على تحسين خلقه وان يجتنب المخاصمة والمنازعة في امور الدنيا وان يستحضر في ذهنه ان هذا آخر أوقاته في دار الاعمال فيختمها بخير وان يستحل زوجته واولاده وسائر اهله وعلمانه وجيرانه واصدقائه وكل من كانت بينه وبينه معاملة أو مصاحبة أو تعلق ويرضبهم وان يتعاهد نفسه بقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين واحوالهم عند الموت وان

---

## [ 119 ]

يحافظ علي الصلوات واجتناب النجاسة وغيرهما من وظائف الدين ولا يقبل قول من يخذله عن ذلك فان هذا مما يتلي به وهذا المخذل هو الصديق الجاهل العدو الخفى وان يوصى اهله بالمصبر عليه وبترك النوح عليه وكذا اكنار البكاء ويوصيهم بترك ما جرت العادة به من البدع في الجنائز ويتعاهده بالدعاء له وبالله التوفيق \* قال المصنف رحمه الله \* { فإذا مات تولي ارفقهم به اغماض عينيه لما روت ام سلمة رضي الله عنها قالت " دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابي سلمة فاعمض بصره ثم قال ان الروح إذا قبض تبعه البصر ولانها

---

## [ 120 ]

إذا لم تعمض بقيت مفتوحة فيفتح منظره ويشد لحييه بعصابة عريضة تجمع جميع لحييه يشد العصابة على رأسه لانه إذا لم يفعل ذلك استرخي لحيه وانفتح فمه فقبح منظره وربما دخل الي فيه شئ من الهوام وتلين مفاصله لانه أسهل في الغسل ولانها تبقى جافية فلا يمكن تكفينه وتخلع ثيابه لان الثياب تحمي الجسم فيسرع إليه التغير والفساد ويجعل علي سرير أو لوح حتى لا تصيبه نداوة الارض فتغيره ويجعل علي بطنه حديدة لما روى أن مولي أنس مات فقال أنس رضي الله عنه " ضعوا علي بطنه حديدة " لانه ينتفخ فان لم يمكن حديدة جعل عليه طين رطب ويسجي بثوب لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم " سجي بثوب حبرة " ويسارع إلى قضاء دينه والتوصل إلى

---

## [ 121 ]

ابرائه منه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى " وبيادر الي تجهيزه لما روى علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " ثلاث لا تؤخر وهن الصلاة والجنابة والايم إذا وجدت كفوًا " فان مات فجأة ترك حتى يتيقن موته \* { الشرح } حديث أم سلمة رواه مسلم وحديث مولي أنس رواه البيهقي وحديث عائشة رواه البخاري ومسلم وحديث أبي هريرة رواه الترمذي وابن ماجه باسناد صحيح أو حسن قال الترمذي هو حديث حسن وحديث علي رواه الترمذي في آخر كتاب الجنائز

والبيهقي في كتاب النكاح وأشار الي تضعيفه ويقال اغمض عينيه  
وغمضها - بتثديد الميم - وفي الروح لغتان التذكير والتأنيث (وقوله)  
يسجي أي يغطي وقوله بثوب حبرة هو باضافة ثوب إلى حبرة وهي - بكسر  
الحاء وفتح الباء - نوع من البرد (قوله) صلى الله عليه وسلم " نفس المؤمن  
" قال الازهرى في تفسير هذا الحديث

---

## [ 122 ]

نفس الانسان لها ثلاثة معان (احدها) بدنه قال الله تعالى (النفس بالنفس)  
(الثاني) الدم في جسد الحيوان (الثالث) الروح الذي إذا فارق البدن لم يكن  
بعده حياة قال وهو المراد بالنفس في هذا الحديث قال كان نفس المؤمن  
تعذب بما عليه من الدين حتى يؤدي هكذا قاله الازهرى والمختار ان معناه  
ان نفسه مطالبة بما عليه ومحبوسة عن مقامها الكريم حتى يقضى لانه  
يعذب لا سيما ان كان خلفه وفاء وأوصى به (وقوله) الایم هي التي لازوج  
لها بكرا كانت ام ثيبا (وقوله) فجأة أي بغتة من غير مرض ولا نزع ونحوه  
وفيها لغتان (افصحهما وأشهرهما) - بضم الفاء وفتح الجيم وبالمد -  
والثانية

---

## [ 123 ]

فجأة - بفتح الفاء واسكان الجيم - \* أما الاحكام فقال الاصحاب يستحب إذا  
مات ان يغمض عيناه وتشد لحياه بعصابة عريضة تجمعهما ثم يربط فوق  
رأسه ويلين مفاصله فيمد ساعده إلى عضده ثم يرده ويرد ساقه الي فخذه  
وفخذه الي بطنه ويردهما ويلين اصابعه ويخلع ثيابه التي مات فيها بحيث لا  
يرى بدنه ثم يستتر جميع بدنه بثوب خفيف ولا يجمع عليه اطباق الثياب  
ويجعل طرف هذا الثوب تحت رأسه وطرفه الآخر تحت رجليه لئلا ينكشف  
ويوضع على شئ مرتفع كسرير ولوح ونحوهما ويوضع على بطنه شئ  
ثقيل كسيف أو مرآة أو غيرهما من الحديد فان عدم فطين رطب ولا يجعل  
عليه مصحف ويستقبل به القبلة كالمحتضر ويتولى هذه الامور ارفق  
محارمه بأسهل ما يقدر عليه قال صاحب الحاوي وغيره ويتولاها الرجل من  
الرجل والمرأة من المرأة فان تولاه اجنبي أو محرم من النساء أو تولاه  
اجنبية أو محرم من الرجال جاز ويسارع الي قضاء دينه والتوصل الي إبرائه  
منه هكذا نص عليه الشافعي والاصحاب وقال الشيخ أبو حامد ان كان  
للميت دراهم أو دنائير قضى الدين منها وان كان عقارا أو غيره مما يباع  
سأل غرماءه ان يحتالوا عليه ليصير

---

## [ 124 ]

الدين في ذمة وليه وتبرأ ذمة الميت هذا لفظ الشيخ ابي حامد ونحوه في  
المجموع والتجريد للمحاملى والعدة للطبري وغيرها من كتب اصحابنا  
وقال الشافعي في الام في آخر باب القول عند الدفن ان كان الدين

بستأخر سأل غرماءه أن يحللوه ويحتالوا به عليه وارضأؤهم منه بأى وجه كان هذا نصه وهو نحو ما قاله أبو حامد ومتابعوه وفيه اشكال لان ظاهره انه بمجرد تراضيههم علي مصيره في ذمة الولي يبرأ الميت ومعلوم ان الحوالة لا تصح الا برضاء المحيل والمحتمل وان كان ضمنا فكيف يبرأ المضمون عنه ثم يطالب الضامن وفي حديث ابي قتادة لما ضمن الدين عن الميت ان النبي صلي الله عليه وسلم قال " الآن بردت جلده " حين وفاه لا حين ضمنه ويحتمل ان الشافعي والاصحاب رأوا هذه الحوالة جائزة مبرئة للميت في الحال للحاجة والمصلحة والله اعلم \* قال الاصحاب ويبادر أيضا بتنفيذ وصيته وبتجهيزه قال الشافعي في الام احب المبادرة في جميع امور الجنازة فان مات

## [ 125 ]

فجأة لم يبادر بتجهيزه لئلا تكون به سكتة ولم يمت بل يترك حتى يتحقق موته وذكر الشافعي والاصحاب للموت علامات وهي أن تسترخى قدماه وينفصل زنداه ويميل أنفه وتمند جلده وجهه زاد الاصحاب وان ينخسف صدغاه وزاد جماعة منهم وتتقلص خصياه مع تدلي الجلدة فإذا ظهر هذا علم موته فيبادر حينئذ الي تجهيزه قال الشافعي فأما إذا مات مصعوقا أو غريفا أو حريفا أو خاف من حرب أو سبع أو تردى من جبل أو في بئر فمات فانه لا يبادر به حتى يتحقق موته قال الشافعي فيترك اليوم واليومين والثلاثة حتى يخشي فسادة لئلا يكون مغمي عليه أو انطبق حلقه أو غلب المرار عليه قال الشيخ أبو حامد هذا الذي قاله الشافعي صحيح فإذا مات من هذه الاسباب

## [ 126 ]

أو أمثالها يجوز أن يبادر به ويجب تركه والتأني به اليوم واليومين والثلاثة لئلا يكون مغمي عليه أو غيره مما قاله الشافعي ولا يجوز دفنه حتي يتحقق موته هذا آخر كلام ابي حامد في تعليقه قال غيره تحقق الموت يكون بتغير الرائحة وغيره والله أعلم \* (فرع) لم أر لاصحابنا كلاما فيما يقال حال اغماض الميت ويستحسن ما رواه البيهقي باسناد صحيح في السنن الكبير عن بكر بن عبد الله المزني التابعي الجليل رحمه الله قال إذا أغمضت الميت فقل باسم الله وعلى ملة رسول الله وإذا حملته فقل باسم الله ثم تسبح مادمت تحمله \* (فرع) يستحب للناس أن يقولوا عند الميت خيرا وأن يدعوا له لحديث أم سلمة رضی الله عنها قالت " دخل رسول الله صلي الله عليه وسلم علي ابي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال ان الروح إذا قبض تبعه البصر فضح ناس من أهله فقال لا تدعوا علي أنفسكم الا بخير فان الملائكة يؤمنون علي ما تقولون ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عقبه في

## [ 127 ]

الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافسح له في قبره ونور له فيه " رواه مسلم (قولها) شق بصره هو - بفتح الشين - وبصره برفع الراء هكذا الرواية فيه باتفاق الحفاظ وأهل الضبط قال صاحب الافعال يقال شق بصر الميت وشق الميت بصره إذا شق \* (فرع) فيما يقال عند الميت وما يقوله من مات له قريب أو صاحب عن ام سلمة قالت " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حضرتم المريض أو الميت فقولوا خيرا فان الملائكة يؤمنون علي ما تقولون قالت فلما مات أبو سلمة أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أن أبا سلمة قد مات قال قولى اللهم اغفر لي وله واعقبني منه عقبى حسنة فقلت فاعقبني الله من هو لي خير منه محمد صلى الله عليه وسلم " رواه مسلم هكذا المريض أو الميت علي الشك وهو في سنن أبي داود وغيره الميت من غير شك وعنها قالت " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول أنا لله وأنا إليه راجعون اللهم أجرني في مصيبتى واخلف لي خيرا منها الا أجره الله في مصيبتى واخلف له خيرا منها قالت فلما توفى أبو سلمة قلت كما أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخلف الله تعالى لي خيرا منه رسول الله صلى الله عليه وسلم " رواه مسلم وعن أبي موسى الاشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " إذا مات ولد العبد قال الله تعالى لملائكته قبضتم ولد عبدى فيقولون نعم فيقول قبضتم ثمرة فؤاده فيقولون نعم فيقول فماذا قال عبدى فيقولون حمدك واسترجع فيقول الله تعالى ابنوا لعبدى بيتا في الجنة وسموه بيت الحمد " رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه قال " يقول الله تعالى ما لعبدى المؤمن جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلى الجنة " رواه البخاري (فرع) يجوز لاهل الميت وأصدقائه تقبيل وجهه ثبت في الاحاديث وصرح به الدارمي في الاستذكار والسرخسي في الامالي \*

[ 128 ]

(فرع) قد ذكرنا فيما سبق انه يستحب للمريض الصبر قال اصحابنا وبكره له كثرة الشكوى فلو سأله طبيب أو قريب له أو صديق أو نحوهم عن حاله فأخبره بالشدة التى هو فيها لا على صورة الجزع فلا بأس قال المتولي وبكره له التأوه والانىن وكذا قال القاضى أبو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما من اصحابنا انه يكره له الانين لان طاوسا رحمه الله كرهه وهذا الذى قالوه من الكراهة ضعيف أو باطل فان المكروه هو الذى ثبت فيه نهى مقصود ولم يثبت في هذا نهى بل في صحيح البخاري عن القاسم قال " قالت عائشة وارساه فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل أنا وارساه " فالصواب انه لا كراهة فيه ولكن الاشتغال بالتنسيخ ونحوه اولى فلعلمهم ارادوا بالمكروه هذا \* { باب غسل الميت } \* \* قال المصنف رحمه الله \* { وغسله فرض على الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم في الذى سقط عن بعيره اغسلوه بماء وسدر } { الشرح } هذا الحديث رواه البخاري ومسلم في رواية ابن عباس رضى الله عنهما وغسل الميت فرض كفاية باجماع المسلمين ومعنى فرض الكفاية انه إذا فعله من فيه كفاية سقط الحرج عن الباقيين وان تركوه كلهم اثموا كلهم واعلم ان غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه فروض كفاية بلا خلاف \* قال المصنف رحمه الله \*

## [ 129 ]

{ فان كان الميت رجلا لا زوجة له فاولي الناس بغسله الاب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم ثم ابن العم لانهم احق بالصلاة عليه فكانوا احق بغسله فان كان له زوجة جاز لها غسله لما روت عائشة رضي الله عنها ان ابا بكر رضي الله عنه اوصى أسماء بنت عميس لتغسله " وهل يقدم على العصباء فية وجهان (أحدهما) أنها تقدم لانها تنظر منه إلى ما لا ينظر العصباء وهو ما بين السرة والركبة (والثاني) يقدم العصباء لانهم احق بالصلاة عليه } \* { الشرح } حديث عائشة هذا ضعيف رواه البيهقي من رواية محمد بن عمر الواقدي وهو ضعيف باتفاقهم قال البيهقي ورواية الواقدي وان كان ضعيفا فله شواهد مراسيل قلت ورواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أسماء بنت عميس أنها غسلت أبا بكر حين توفي فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت أنى صائمة وان هذا يوم شديد البرد

## [ 130 ]

فهل علي من غسل فقالوا لا وهذا الاسناد منقطع وعميس - بعين مهملة مضمومة ثم ميم مفتوحة ثم مثناة من تحت ساكنة ثم سين مهملة - وكانت أسماء من السابقات إلى الاسلام اسلمت قديما بمكة قبل دخول النبي صلي الله عليه وسلم دار الارقم قال أصحابنا الاصل في غسل الميت أن يغسل الرجال الرجال والنساء النساء فان كان الميت رجلا فاولي الناس به اولاهم بالصلاة عليه وزوجته فان لم يكن زوجة فأولاهم الاب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم ثم ابن العم ثم عم الاب ثم ابنه ثم عم الجد ثم ابنه ثم علي هذا الترتيب وان كان له زوجة جاز لها غسله بلا خلاف عندنا وبه قالت الائمة كلها الا رواية عن احمد وهل تقدم علي رجال العصباء فية الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران (اصحهما) عند الاكثرين لا يقدم بل يقدم رجال العصباء ثم الرجال الاقارب ثم الاجانب ثم الزوجة ثم النساء المحارم وبهذا قطع المصنف في التنبيه والجرجاني في التحرير (والثاني) تقدم الزوجة عليهم وصححه البندنجي وفي المسألة وجه ثالث ذكره السرخسي في الامالي وغيره من الاصحاب انه يقدم الرجال الاقارب ثم الزوجة ثم الرجال الاجانب ثم النساء المحارم والى متي تغسل زوجها فيه ثلاثة أوجه حكاه القاضى أبو الطيب والبعوى والمتولي وآخرون أصحها) تغسله أبداوان انقضت عدتها بوضع الحمل في الحال وتزوجت لانه حق ثبت لها فلا يسقط بشئ من ذلك كالميراث وبهذا قطع الغزالي في كتاب العدة وغيره من الاصحاب

## [ 131 ]

وهو مقتضى اطلاق المصنف والاكثرين وصححه الرافعى وغيره (والثاني) لها غسله ما لم تتزوج وان انقضت عدتها لانها بالزواج صارت صالحة لغسل الثاني لو مات ولا يجوز أن تكون غاسلة لزوجين في وقت واحد (والثالث)

لها غسله ما لم تنقض العدة لان بانقضاء العدة تنقطع علائق النكاح ولو كان له زوجتان فأكثر وتنازع عن في غسله أقرع بينهما بلا خلاف وكذا لو مات له زوجات في وقت بهدم أو غرق أو غيره أقرع بينهما فمن خرجت فرعتها غسلها أولا ذكره صاحب التتمة والعدة وغيرهما \* (فرع) لم يذكر المصنف النساء المحارم وقد ذكرهن المصنف في التنبيه وسائر الاصحاب فقالوا يجوز للنساء المحارم غسله وهن مؤخرات عن الرجال الاقارب والاجانب والزوج لانهن في حقه كالرجال \*

---

## [ 132 ]

(فرع) ذكر المصنف ان دليل غسل الزوجة زوجها قضية أسماء وذكرنا انه حديث ضعيف فالصواب الاحتجاج بالاجماع فقد نقل ابن المنذر في كتابه الاشراف وكتاب الاجماع ان الامة اجمعت ان للمرأة غسل زوجها وكذا نقل الاجماع غيره (وأما) الرواية التي نقلها صاحب الشامل وغيره عن أحمد أنها ليس لها غسل فان ثبتت عنه فهو محجوج بالاجماع قبله \* قال المصنف رحمه الله \* { فان ماتت امرأة ولم يكن لها زوج غسلها النساء وأولاهن ذات رحم محرم ثم ذات رحم غير محرم ثم الاجنبية فان لم يكن نساء غسلها الاقرب فالاقرب من الرجال علي ما ذكرنا فان كان لها زوج جاز له غسلها لما روت عائشة قالت " رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم من البقيع فوجدني

---

## [ 133 ]

وأنا أجد صداعا وأقول وارساه فقال بل أنا يا عائشة وارساه ثم قال وما ضرك لو مت قبلي لغسلتك وكفنتك وصليت عليك ودفنتك " وهل يقدم على النساء فيه وجهان (أحدهما) يقدم لانه ينظر الي مالا ينظر النساء منها (والثاني) يقدم النساء علي الترتيب الذي ذكرناه فان لم يكن نساء فأولى الاقرباء بالصلاة فان لم يكن فالزوج وان طلق زوجته طلاقة رجعية ثم مات أحدهما قبل الرجعة لم يكن للآخر غسله لانها محرمة عليه تحريم المبتوتة) { الشرح } حديث عائشة رواه احمد بن حنبل والدارمي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وغيرهم باسناد ضعيف فيه محمد بن اسحق صاحب المغازي عن يعقوب بن عتبة ومحمد بن اسحق مدلس وإذا قال المدلس عن لا يحتج به ووقع في المذهب " لومت قبلي لغسلتك " باللام والذي رأيت في كتب الحديث " فغسلتك " بالفاء ويقال مت - بضم الميم وكسرها - لغتان

---

## [ 134 ]

مشهورتان والبقيع بالباء في أوله وهو بقيع الغرق مدفن أهل المدينة \* أما الاحكام ففي الفصل مسائل (احداها) إذا ماتت امرأة ليس لها زوج غسلها النساء ذوات الارحام المحارم كالام والبنت وبنات الابن وبنات البنت

والاخذ والعمة والخالة واشباههن ثم ذوات الارحام غير المحارم كنت  
العم و بنت العمة و بنت الخال و بنت الخالة يقدم اقربهن فاقربهن قال  
الشيخ أبو حامد وغيره وبعد هؤلاء يقدم ذوات الولاء فان لم يكن فالأ  
حنبيات ويرد علي المصنف اهماله ذوات الولاء قال البيهقي وغيره فان  
اجتمع امرأتان كل واحدة ذات رحم محررم فأولاهما من هي في محل  
العصوبة لو كانت ذكرا فتقدم العمة علي الخالة فان لم يكن نساء أصلا  
غسلها الاقرب فالاقرب من رجال المحارم علي ما سبق فيما إذا مات رجل  
فيقدم الاب ثم الجد ثم الابن علي الترتيب السابق وفي كلام المصنف  
اشكال فانه يوهم أنه يقدم في غسلها كل من يقدم في غسل الرجل من  
الرجال فيدخل في ذلك

## [ 135 ]

ابن العم ولا خلاف أنه لا حق له في غسلها فانه ليس محرما وان كان له حق  
في الصلاة فمراده الاقرب فالاقرب من الرجال المحارم ولقد أحسن  
صاحب العدة وصاحب البيان في مشكلات المهدب وغيرهما فرتبه علي أن  
ابن العم لا يجوز له غسلها بل هو كالأجنبي وان كان الاكثرون قد اهتملوا  
بيانه والله اعلم (الثانية) يجوز للزوج غسل زوجته بلا خلاف عندنا وسنوضح  
دليله في فرع مذاهب العلماء ان شاء الله تعالى وهل يقدم علي النساء  
فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران (أصحهما) عند  
الاصحاب أن النساء يقدمن عليه ونقله الرافعي (والثاني) يقدم عليهن  
وصححه البندنجي ودليله في الكتاب وهل يقدم الزوج علي الرجال  
المحارم فيه وجهان مشهوران (أصحهما) بالاتفاق يقدم الزوج عليهم  
صححه المحاملي والبندنجي والسرخسي والرافعي وآخرون ونقله صاحب  
الحاوي عن أكثر اصحابنا وقطع المصنف في التنبيه والشيخ أبو محمد  
الجويني وغيره من اصحاب القفال بتقديم الزوج علي الرجال المحارم  
وتأخيره عن النساء فيحصل في المسألتين ثلاثة أوجه (أحدها) يقدم الزوج  
علي الرجال والنساء (والثاني) يقدم النساء والمحارم من الرجال عليه  
(والثالث) وهو

## [ 136 ]

الاصح يقدم علي الرجال ويؤخر عن النساء كما قطع به المصنف في  
التنبيه وموافقوه (المسألة الثالثة) إذا طلق زوجته بائنا أو رجعا أو فسح  
نكاحها ثم مات أحدهما في العدة لم يجز للأخر غسله لما ذكره المصنف  
وانما قاسه علي البائن لان أبا حنيفة خالف في الرجعية ووافق في البائن  
ووافق احمد وعن مالك روايتان كالمذهبين واتفقوا علي انه لا يغسل  
البائن \* (فرع) له غسل زوجته مسلمة كانت أو كتابية (فرع) لو ماتت امرأته  
فتزوج اختها أو أربعا سواها جاز له غسلها علي المذهب وهو مقتضى  
اطلاق المصنف والجمهور وذكر الرافعي فيه وجهين (أصحهما) جواز  
(والثاني) منعه لان أختها أو الاربع لومتن في الحال لغسلهن فلو جوزنا  
غسل هذه لزم منه جواز غسل امرأة واختها في وقت واحد بالزوجية

## [ 137 ]

(فرع) ظاهر كلام الغزالي وبعضهم أن الرجال المحارم لهم الغسل مع وجود النساء قال الرافعي ولكن لم ار لعامة الاصحاب تصريحاً بذلك وإنما يتكلمون في الترتيب ويقولون المحارم بعد النساء \* (فرع) قال اصحابنا للسيد غسل امته ومدبرته وام ولده ومكاتبته ولا خلاف في هذا لانها مملوكة له فاشبهت الزوجة بل هذه اولي فانه يملك الرقبة والبضع جميعا (فان) قيل فالمكاتبه لا يملك بضعها (قلنا) بالموت تنفسخ الكتابة فيعود البضع كما كان قبل الكتابة وأما من كانت من هؤلاء المذكورات مزوجة أو معتدة أو مستبرأة فلا يجوز له غسلها بالا تفاق لانه لا يستباح بضعها وهل يجوز للامة والمدبرة والمستولدة غسل السيد فيه وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف بعد هذا (اصحهما)

## [ 138 ]

لا يجوز لانها بالموت صارت لغيره أو حرة (والثاني) جوازه كعكسه وأما المكاتبه والمزوجة والمعتدة والمستبرأة فلا يجوز لهن غسله بلا خلاف كعكسه صرح به البغوي وغيره \* (فرع) إذا غسل احد الزوجين الآخر فينبغي ان يلف على يده خرقة ليلا يمس بشرته فان لم يلف قال القاضي حسين ومتابعوه يصح الغسل بلا خلاف ولا يبنى علي الخلاف في انتقاض طهر الملموس لان الشرع اذن له مع مسيس الحاجة إليه (واما) اللامس فقطع القاضي بانتفاضه وفيه وجه ضعيف سبق في باب ما ينقض الوضوء \*

## [ 139 ]

(فرع) قال اصحابنا يشترط فيمن تقدمه في الغسل شرطان (احدهما) كونه مسلما ان كان المغسول مسلما فلو كان المحكوم بتقديم درجته كافرا فهو كالمعدوم ونقدم من بعده حتى يقدم المسلم الاجنبي علي القريب الكافر (الثاني) ان لا يكون قاتلا قال المتولي وآخرون إذا قتل قريبه فليس له حق في غسله ولا الصلاة عليه ولا في دفنه لانه غير وارث ولانه لم يرع حق القرابة بل بالغ في قطع الرحم هذا إذا قتله ظلما فان قتله بحق قال المتولي وآخرون فيه وجهان بناء علي ارثه ان ورثناه ثبت له حق الغسل وغيره والا فلا \* (فرع) لو ترك المقدم في الغسل حقه وسلمه لمن بعده فللذي بعده تعاطيه بشرط اتحاد الجنس فليس للرجال ان يتركوه كلهم ويفوضوه إلى النساء إذا كان الميت رجلا وكذا ليس لهن تفويضه الي الرجال إذا كانت الميتة امرأة هكذا ذكره الشيخ أبو محمد الجويني ونقله عنه امام الحرمين في النهاية وحزم به الرافعي وآخرون وقال امام الحرمين عندي في جواز تفويض المقدم إلى غيره احتمالا \* (فرع) قال الشيخ أبو حامد في تعليقه مذهبا أن المرأة إذا ماتت كان حكم نظر الزوج إليها بغير شهوة باقيا وزال حكم نظره بشهوة ثم قال بعده (فان قيل) قلم فرقة الطلاق ينقطع بها حكم النظر ولا ينقطع بفرقة الموت فما الفرق (قلنا) من وجهين (أحدهما) ان فرقة الطلاق برضاها أو برضاها



وفرقه الموت بغير اختيارهما (والثانى) ان زوال الملك بالموت يبقى من  
اثاره ما لا يبقى إذا زال في الحياة

---

## [ 140 ]

ولهذا لو قال إذا بعث عبدي فقد أوصيت به لفلان فباعه لم تصح الوصية  
ولو قال إذا مات فعبي موسى به لفلان صحت الوصية ويؤيده ان فرقة  
الطلاق تمنع الارث بخلاف فرقة الموت هذا آخر كلام أبى حامد وكان  
حقيقة الفرق الاول أن الحاجة تدعو الي النظر بعد الموت للغسل ونحوه  
ولا يعد واحد منهما مقصرا في هذه الفرقة بخلاف الفرقة في الحياة \* \*  
قال المصنف رحمه الله \* { وان مات رجل وليس هناك الا امرأة أجنبية أو  
ماتت امرأة وليس هناك الا رجل أجنبي ففيه وجهان (أحدهما) تيمم والثانى  
يستتر بثوب ويجعل الغاسل علي يده خرقة ثم يغسله وان مات كافر فأقاربه  
الكفار أحق بغسله من أقاربه المسلمين لان للكافر عليه ولاية فان لم يكن  
له أقارب من الكفار جاز لأقاربه من المسلمين غسله لان النبي صلي الله  
عليه وسلم " أمر عليا رضي الله عنه ان يغسل أباه " وان ماتت ذمية ولها  
زوج مسلم كان له غسلها لان النكاح كالنسب في الغسل وان مات الزوج  
قال في الام كرهت لها ان تغسله فان غسلته اجزا لان القصد منه التنظيف  
وذلك يحصل بغسلها وان ماتت ام ولد كان للسيد غلسها لانه يجوز له  
غسلها

---

## [ 141 ]

في حال الحياة فجاز له غسلها بعد الموت كالزوجة وان مات السيد فهل  
يجوز لها غسله فيه وجهان قال أبو علي الطبري لا يجوز لانها عتقت بموته  
فصارت اجنبية والثانى يجوز لانه لما جاز له غسلها جاز لها غسله كالزوجة {  
\* { الشرح } فيه مسائل (احداها) إذا مات رجل وليس هناك الا امرأة اجنبية  
أو امرأة وليس هناك الا رجل اجنبي ففيه ثلاثة اوجه (اصحها) عند الجمهور  
ييمم ولا يغسل وبهذا قطع المصلح في التنبيه والمحامل في المقنع  
والبغوي في شرح السنة وغيرهم وصححه الروايات والرفعي وآخرون  
ونقله الشيخ أبو حامد والمحامل والبنديجي وصاحب العدة وآخرون عن  
أكثر اصحابنا اصحاب الوجوه ونقله الدارمي عن نص الشافعي واختاره ابن  
المنذر لانه تعذر غسله شرعا بسبب اللمس والنظر فييمم كما لو تعذر حسا  
(والثاني) يجب غسله من فوق ثوب ويلف الغاسل علي يده خرقة ويغض  
طرفه ما امكنه فان اضطر الي النظر نظر قدر الضرورة صرح به البغوي  
والرافعي وغيرهما كما يجوز النظر الي عورتها للمداواة وبهذا قال الفقهاء  
ونقله السرخسي عن أبى طاهر الزيايدي من اصحابنا ونقله صاحب الحاوي  
عن نص الشافعي وصححه صاحب الحاوي والدارمي وامام الحرمين

---

## [ 142 ]

والغزالي لان الغسل واجب وهو ممكن بما ذكرناه فلا يترك (والثالث لا يغسل ولا ييمم بل يدفن بحاله حكاه صاحب البيان وغيره وهو ضعيف جدا بل باطل (الثانية لا يجب علي المسلمين ولا غيرهم غسل الكافر بلا خلاف سواء كان ذميا أم غيره لانه ليس من اهل العبادة ولا من اهل التطهير ويجوز للمسلمين وغيرهم غسله واقاربه الكفار احق به من اقاربه المسلمين واما تكفينه ودفنه فان كان ذميا ففى وجوبهما علي المسلمين إذا لم يكن له مال وجهان حكاهما امام الحرمين ومتابعوه والبعوى وآخرون (اصحهما) الوجوب وفاء بدمته كما يجب اطعامه وكسوته في حياته وهذا الوجه قول الشيخ

## [ 143 ]

أبي محمد الجوينى واختاره القاضي حسين (والثانى) وهو الذى نقله القاضي حسين عن الاصحاب لا يجبان بل يندبان وان كان حربيا أو مرتدا لم يجب تكفينه بلا خلاف ولا يجب دفنه علي المذهب وبه قطع الا كثرون بل يجوز اغراء الكلاب عليه هكذا صرح به البغوي والرافعي وغيرهما لكن يجوز دفنه لئلا يتأذى الناس برائحته وقيل في وجوبه وجهان واما قول المصنف فان لم يكن له اقارب من الكفار جاز لاقاربه من المسلمين غسله فيوهم انه لا يجوز للمسلمين غسله مع وجود اقاربه الكفار وليس هذا مراده وانما مراده ما صرح به الشيخ أبو حامد والمحاملي في كتابيه

## [ 144 ]

والبندنجي والقاضي حسين وخالق من الاصحاب ان الكافر إذا مات وتنازع في غسله اقاربه الكفار واقاربه المسلمون فالكفار احق فان لم يكن له قرابة من الكفار أو كانوا وتركوا حقهم من غسله جاز لقرابه المسلم ولغير قرابه من المسلمين غسله وتكفينه ودفنه (وأما) الصلاة علي الكافر والدعاء له بالمغفرة فحرام بنص القرآن والاجماع وقد ذكر المصنف مسألة الصلاة في آخر باب الصلاة علي الميت قال الشافعي في مختصر المزني والاصحاب ويجوز للمسلم اتباع جنازة قرابه الكافر وأما زيارة قبره (فالصواب) جوازها وبه قطع الا كثرون وقال صاحب الحاوى لا يجوز وهذا غلط لحديث ابي هريرة قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استأذنت ربي أن أستغفر لامي فلم يأذن لي واستأذنته أن أزور قبرها فاذن لي " رواه مسلم وزاد في رواية له فزوروا القبور فانها تذكر الموت (وأما) حديث علي المذكور في الكتاب في غسله اباه فرواه أبو داود والبيهقي وغيرهما وهو ضعيف ضعفه البيهقي (المسألة الثالثة) إذا ماتت ذمية جاز لزوجها المسلم غسلها وكذا لسيدها

## [ 145 ]

ان لم تكن مزوجة ولا معتدة ولا مستبرأة فان مات زوجها المسلم فغسلته فهو مكروه كما نص عليه الشافعي وفي صحته طريقان (المذهب) والمنصوص وبه قطع المصنف وجمهور العراقيين صحته (والثاني) في صحته قولان (المنصوص) جوازه وصحته (والمخرج) بطلانه حكاه الخراسانيون بناء على اشتراط نية الغاسل قالوا نص الشافعي ان غسل الكافر للمسلم صحيح ولا يجب علي المسلمين اعادته ونص في الغريق انه يجب اعادة غسله ولا يكفي انغساله بالغرق وممن نقل النص من العراقيين في الغرق صاحب الشامل فجعل الخراسانيون المسألة علي طريقين (أحدهما) ان في الاكتفاء بغسل الكافر وانغسال الغريق قولين بالنقل والتخريج (والثاني) وهو المذهب عندهم وبه قطع العراقيون يكفي غسل الكافر دون الغرق والفرق بانه لايد في الغسل من فعل آدمى وقد وجد في الكافر دون الغرق هذ هو الفرق المعتمد وبه فرق الماوردي والقاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وسائر

## [ 146 ]

الاصحاب (وأما) قول المصنف لان القصد منه التنظيف فضيف لانه ينتقض بالغرق قال الدارمي قال الشافعي ولو مات رجل وهناك نساء مسلمات ورجال كفار أمرن الكفار بغسله وصلين عليه وهذا تفريع على المذهب في صحة غسل الكافر (الرابعة) إذا ماتت أم الولد فليسيتها غسلها بلا خلاف لما ذكره المصنف وسواء كانت مسلمة أو كافرة لكن بشرط أن لا تكون مزوجة ولا معتدة وقد سبق بيان هذا وهل لها غسل سيدها فيه وجهان ذكرهما المصنف وسبقا (أصحهما) لا يجوز وبه قال أبو علي الطبري وبه قطع صاحب الحاوي والدارمي وصححه البيهقي والرافعي والا كثرون وفرقوا بينها وبين الزوجة بانها بالموت صارت حرة (والثاني) يجوز وصححه القاضي ابو الطيب في تعليقه وابو محمد الجويني ونصر المقدس وقطع به الجرجاني في التحرير والوجهان جاريان في غسل الامة القنة والمدبرة سيدها لكن الصحيح هنا عند جميع الاصحاب انه لا يجوز لها

## [ 147 ]

غسله لانها صارت للوارث وبه قطع أبو محمد الحويني وصاحب الحاوي وآخرون الا القفال فشذ عن الاصحاب فقال في شرح التلخيص الصحيح عندي أن لها غسله \* (فرع) إذا مات الخنثى المشكل فان كان هناك محرم له من الرجال أو النساء غسله بالاتفاق وان لم يكن له محرم منهما فان كان الخنثى صغيرا جاز للرجال والنساء جميعا غسله بالاتفاق كما

## [ 148 ]

سند كره في الصغير الواضح وان كان كبيرا ففيه طريقان (أصحهما) وبه قطع صاحب الشامل والجمهور وصححه المتولي والشاشي وآخرون انه

علي الوجهين فيما إذا مات رجل وليس عنده الا امرأة أجنبية (أحدهما) يمم قال صاحب الحاوي وهو قول ابي عبد الله الزبيري (واصحهما) هنا باتفاق الاصحاب يغسل فوق ثوب (والطريق الثاني) وهو الذي اختاره الماوردي أنه يغسله او ثوب من يحضره من الرجال أو النساء فإذا قلنا بالمذهب أنه يغسل ففيمن يغسله أوجه (اصحها) وبه قال أبو زيد المروزي وغيره وصححه امام الحرمين والمتولي والبعثي والشاشي وآخرون وقطع به صاحب الشامل وآخرون أنه يجوز للرجال والنساء جميعا غسله فوق ثوب ويحتاط الغاسل في غص البصر والمس واستدلوا له بأنه موضع ضرورة وبأنه يستحب له حكم ما كان في الصغر (والثاني) انه في حق الرجال كالمرأة وفي حق النساء كالرجل اخذا بالاحوط (والثالث) وهو مشهور يشتري من تركته جارية لتغسله فان لم يكن له تركه اشترت من بيت المال وانفقوا علي تضعيف هذا الوجه قالوا لان اثبات الملك ابتداء بعد الموت مستبعد قال أبو زيد هو باطل لا أصل له ولو ثبت فالاصح أن الامة لا يجوز لها غسل سيدها فلا فائدة في شرائها قال الرافعي وغيره وليس المراد بالكبير

## [ 149 ]

البالغ ولا بالصغير من دونه بل المراد بالصغير من لم يبلغ حدا يشتهي مثله وبالكبير من بلغه \* (فرع) قال المتولي وصاحب البيان وخالق من الاصحاب بل كلهم إذا مات صبي أو صبية لم يبلغا حدا يشتهيان جاز للرجال والنساء جميعا غسله فان بلغت الصبية حدا يشتهي فيه لم يغسلها الا النساء وكذا الغلام إذا بلغ حدا يجمع الحق بالرجال \* (فرع) في مذاهب العلماء في غسل أحد الزوجين صاحبه \* نقل ابن المنذر في كتابه الاجماع والاشراف والعبد رى وآخرون اجماع المسلمين ان للمرأة غسل زوجها وقد قدمنا رواية عن احمد بمنعه وأما غسله زوجته فجائز عندنا وعند جمهور العلماء حكاه ابن المنذر عن علقمة وجابر بن زيد وعبد الرحمن بن الاسود وسليمان بن يسار وابي سلمة بن عبد الرحمن وقتادة وحماد بن ابي سليمان

## [ 150 ]

ومالك والاوزاعي واحمد واسحق وهو مذهب عطاء وداود وابن المنذر \* وقال أبو حنيفة والثوري ليس له غسلها وهو رواية عن الاوزاعي \* واحتج لهم بان الزوجية زالت فاشبه المطلقة البائن \* واحتج

## [ 151 ]

أصحابنا بحديث عائشة وهو ضعيف كما سبق والمعتمد على القياس علي غسلها له (فان قيل) الفرق ان علائق النكاح فيها باقيه وهي العدة بخلاف الزوج (قلنا) لا اعتبار بالعدة فانا اجمعنا علي انه لو طلقها طلاقا بائنا ثم مات وهي في العدة لا يجوز لها غسله مع بقاء العلائق هكذا فرق الشافعي

في الام والاصحاب قال امام الحرمين في الاساليب تعلقهم بانها لا تغسله تبعاً للعدة لا يتحصل منه شيء لان هذه العدة واقعة بعد النكاح قطعاً فاعتبارها خطأ صريح (فرع) في مذاهبهم في غسل الرجل أمه وبنته وغيرهما من محارمه \* ذكرنا ان مذهبنا جوازه بشرطه السابق وبه قال أبو قلابة والاوزاعي ومالك ومنعه أبو حنيفة وأحمد \* دليلنا انها كالرجل بالنسبة إليه في العورة والخلوة \* (فرع) في مذاهبهم في الأجنبي لا يحضره الا اجنبية والاجنبية لا يحضرها الا اجنبى \* قد ذكرنا ان الاصح عندنا أنه يميم وحكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن المسيب والتخعي وجماد ابن ابي سليمان ومالك وأبي حنيفة وسائر اصحاب الرأي وأحمد وروى فيه البيهقي حديثاً مرسلًا مرفوعاً من رواية مكحول وعن الحسن البصري والزهرى وقتادة واسحق ورواية عن التخعي

---

## [ 152 ]

يغسل في ثوب ويلف الغاسل خرقة وعن الاوزاعي تدفن كما هي بلا تيمم ولا غسل ورواه ابن المنذر عن ابن عمر ونافع \* (فرع) في مذاهبهم في غسل المرأة الصبية وغسل الرجل الصبية وقدر سنه \* قال ابن المنذر اجمع العلماء علي ان للمرأة أن تغسل الصبى الصغير ثم قال الحسن تغسله إذا كان فطيماً أو فوقه بقليل وقال مالك وأحمد ابن سبع سنين وقال الاوزاعي ابن اربع أو خمس وقال اسحق ثلاث الي خمس قال وضبطه أصحاب الرأي بالكلام فقالوا تغسله ما لم يتكلم ويغسلها ما لم تتكلم (قلت) ومذهبنا يغسلان ما لم يبلغا حدا يشتهيان كما سبق \* (فرع) مذهبنا ان الجنب والحائض إذا ماتا غسلوا واحدا وبه قال العلماء كافة الا الحسن البصري فقال يغسلان غسلين قال ابن المنذر لم يقل به غيره \*

---

## [ 153 ]

(فرع) في غسل الكافر ذكرنا أن مذهبنا أن للمسلم غسله ودفنه واتباع جنازته ونقله ابن المنذر عن أصحاب الرأي وأبي ثور وقال مالك وأحمد ليس للمسلم غسله ولا دفنه لكن قال مالك له مواراته \* (فرع) ذكرنا أن مذهبنا أن له غسل أمته وأم ولده وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجوز والاصح عندنا أن أم الولد لا يجوز لها غسل سيدها وبه قال أبو حنيفة وجوزه مالك وأحمد \*

---

## [ 154 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* { ينبغي أن يكون الغاسل أمينا لما روي عن ابن عمر أنه قال لا يغسل موتاكم الا المأمونون " ولانه إذا لم يكن أمينا لم نأمن أن لا يستوفي الغسل وربما ستر ما يظهر من جميل أو يظهر ما يرى من قبيح ويستحب أن يستر الميت من العيون لانه قد يكون في بدنه عيب كان يكتمه وربما اجتمع

---

[ 155 ]

في موضع من بدنه دم فيراه من لا يعرف ذلك فيظنه عقوبة وسوء عاقبة ويستحب أن لا يستعين بغيره ان كان فيه كفاية فان احتاج الي معين استعان بمن لا بد له منه ويستحب أن يكون بقر به مجمرة حتى إن كانت له رائحة لم تظهر والاولى أن يغسل في قميص لما روت عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " غسلوه وعليه قميص يصبون عليه الماء ويد لكونه من فوقه " ولان ذلك أستر فكان أولى والماء البارد أولى من المسخن لان البارد يقويه والمسخن يرخيه وان كان به

---

[ 156 ]

وسخ لا يزيله الا المسخن أو البرد شديد ويخاف الغاسل من استعمال البارد غسله بالمسخن وهل يجب نية الغسل فيه وجهان (أحدهما لا يجب لان القصد منه التنظيف فلم يجب فيه النية كازالة النجاسة (والثاني) يجب لانه تطهير لا يتعلق بازالة عين فوجب فيه النية كغسل الجنابة ولا يجوز للغاسل ان ينظر الي عورته لقول النبي صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه لا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت " ويستحب أن لا ينظر إلى سائر بدنه الا فيما بدله منه ولا يجوز ان يمسه عورته لانه إذا لم يجز

---

[ 157 ]

النظر فالمس أولى والمستحب ان لا يمسه سائر بدنه لما روى ان عليا رضى الله عنه " غسل النبي صلى الله عليه وسلم ويديه خرقة يتتبع بها تحت القميص " \* { الشرح } الاثر المذكور عن ابن عمر رواه ابن ماجه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم " ليغسل موتاكم المأمونون " الا ان إسناده ضعيف وحديث عائشة رواه أبو داود باسناد

---

[ 158 ]

صحيح الا ان فيه محمد بن اسحق صاحب المغازي قال حدثنى يحيى ابن عباد وقد اختلفوا في الاحتجاج به فمنهم من احتج به ومنهم من جرحه والذي يقتضيه كلام كثير منهم أو اكثرهم ان حديثه حسن إذا قال حدثنى وروى عن ثقة فحديثه هذا حسن والله اعلم (وأما) حديث علي رضى الله عنه لا تنظر الي فخذ حي ولا ميت " فسبق في باب ستر العورة أن أبا داود وغيره رووه وأنه ضعيف (وأما) حديثه الآخر فرواه البيهقى والمجمره - بكسر الميم الاولي وقوله تطهير لا يتعلق بازالة عين احتراز من ازالة النجاسة والفخذ - بفتح الفاء وكسر الخاء - ويجوز اسكان الخاء مع فتح الفاء

وكسرها ويجوز كسرهما ويجوز كسرهما جميعا فهذه أربعة أوجه في الفخذ  
وما كان علي وزنه مما

---

## [ 159 ]

ثانيه وثالثه حرف حلق \* أما الاحكام فينبغي أن يكون الغاسل امينا فان  
غسل الفاسق وقع الموقع ولا يجب اعادته ويستحب نقله إلى موضع خال  
وستره عن العيون وهذا لا خلاف فيه وهل يستحب غسله تحت السماء أم  
تحت سقف فيه وجهان حكاهما صاحب الحاوي وغيره (الصحيح) منهما تحت  
سقف وليس للغسل تحت السماء معنى وان كان قد احتج له بما لا حجة فيه  
وقطع الشيخ أبو حامد والبندنجي والقاضي أبو الطيب والجرجاني في  
التحرير وصاحب العدة وغيرهم بان الافضل

---

## [ 160 ]

تحت سقف وهو المنصوص في الام قال اصحابنا ويستحب أن لا يحضره الا  
الغاسل ومن لا بدله من معونته عند الغسل قال اصحابنا وللولي أن يدخل  
وان لم يغسل ولم يعن ويستحب ان يكون عنده مجمره فيها بخور تتوقد من  
حين يشرع في الغسل إلى آخره قال صاحب البيان قال بعض اصحابنا  
ويستحب أن يبخر عند الميت من حين يموت لانه ربما ظهر منه شئ فيغلبه  
رائحة البخور ويستحب

---

## [ 161 ]

أن يغسل في قميص يلبسه عند ارادة غسله هذا هو الصحيح الذي نص عليه  
الشافعي وقطع به الاصحاب في كل طرفهم وحكي الرافعي وجهها عن  
حكاية ابن كج الافضل أن يجرد ويغسل بلا قميص وهو مذهب ابي حنيفة  
والصواب الاول قال الشافعي والاصحاب وليكن القميص رقيقا سخيلا  
قال اصحابنا ويدخل الغاسل يده في كميته ويصب الماء من فوق القميص  
ويغسل من تحته قالوا فان لم تكن اكمام القميص واسعة فتق فوق  
الدخايرص موضعا وأدخل يده فيه وغسله قالوا فان

---

## [ 162 ]

لم يكن القميص واسعا يمكن تقلبيه فيه نزع عنه وطرح عليه مئزر يغطي  
ما بين سرتيه وركبتيه وذكر جماعة انه إذا لم يكن قميص طرح عليه ثوب  
يستر جميع البدن فان لم يكن طرح عليه ما يستر ما بين سرتيه وركبتيه  
واتفقوا على وجوب تغطية ما بين سرتيه وركبتيه (فان قيل) معتمد

الشافعي والاصحاب في استحباب الغسل في قميص حديث عائشة المذكور وهو مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم ودليله ان في سنن أبي داود في هذا قالوا نجرده كما نجرد موتانا فهذا اشارة الي ان عادتهم تجريد موتاهم (فالجواب) ما أجاب به الاصحاب ان ما ثبت كونه سنة في حق النبي صلى الله عليه وسلم فهو

---

## [ 163 ]

سنة أيضا في حق غيره حتى يثبت التخصيص والذي فعل به صلى الله عليه وسلم هو الاكمل والله اعلم \* قال اصحابنا وغسله بالماء البارد افضل من المسخن الا ان يحتاج إلى المسخن لخوف الغاسل من البرد أو الوسخ علي الميت ونحوه أو ما اشبه ذلك فيغسل بالمسخن قال السرخسي وغيره ولا يبالغ فيه لئلا يسرع إليه الفساد قال الشافعي والاصحاب ويحضر الغاسل أو غيره قبل الشروع في الغسل ثلاثة أنية فيجعل الماء في اناء كبير ويبعده عن المعتسل بحيث لا يصيبه رشاش

---

## [ 164 ]

الماء عند الغسل ويكون معه اناء آخران صغير ومتوسط يغرف بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسله بالمتوسط وفي وجوب نية الغسل وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما والمراد بهما انه هل يشترط في صحة غسله ان ينوي الغاسل غسله واختلف في اصحهما فالاصح عند الاكثرين انها لا تشترط ولا تجب وهو المنصوص للشافعي في آخر غسل الذميمة زوجها المسلم وممن صححه البندنجي والماوردي هنا والرويانى والسرخسى والرافعي وآخرون وصحح جماعة الاشراف منهم الماوردي والغوراني والمتولي ذكروه في باب نية الوضوء وقطع به المحاملي في المقنع والمصنف

---

## [ 165 ]

في التنبيه والصحيح تصحيح الاول قال الشيخ نصر المقدسي وصاحب البيان صفة النية ان ينوي تغلبه عند افاضة الماء القراح انه غسل واجب قال القاضى أبو الطيب في كتابه المجرد ينوي الغسل الواجب أو الفرض أو غسل الميت \* (فرع) قال المصنف والاصحاب لا يجوز للغاسل أو لغيره مس شئ من ستر عورة المغسول ولا النظر إليها بل يلف على يده خرقة ويغسل فرجه وسائر بدنه ويستحب ان لا ينظر إلى غير العورة الا الي مالا بدله منه في تمكنه من غسله وكذا يستحب ان لا يمسه بيده فان نظر إليه أو مسه بلا شهوة

---



## [ 166 ]

لم يحرم بل هو تارك للاولى وقال بعض اصحابنا يكره له ذلك واما غير الغاسل من المعين وغيره فيكره لهم النظر الي ما سوى العورة الا لضرورة لانه لا يؤمن ان ينكشف من العورة في حال نظره أو يرى في بدنه شيئاً كان يكرهه أو يرى سواداً أو دماً مجتمعاً ونحو ذلك فيظنه عقوبة قال الشيخ ابو حامد لانه يستحب ان لا ينظر الي بدن الحي فالميت اولي هذا تلخيص احكام الفصل ودلائله تعرف مما ذكره المصنف مع ما اشترت إليه وبالله التوفيق \*

---

## [ 167 ]

(فرع) قال ابن المنذر اختلفوا في تغطية وجه الميت يعني حال غسله فاستحب ابن سيرين وسليمان بن يسار وأيوب السختياني تغطيته بخرقه وقال مالك والثوري والشافعي يعطى فرجه ولم يذكروا وجهه \* (فرع) في مذاهب العلماء في الغسل في قميص \* مذهبنا استحبابه وبه قال احمد وقال أبو حنيفة

---

## [ 168 ]

ومالك المتسحب غسله مجرداً وقال دواهما سواء ومذهبنا استحباب غسله بالماء البارد الا لحاجة الي المسخن وبه قال احمد وقال أبو حنيفة المسخن أفضل وليس عن مالك تفضيل. دليلنا ما ذكره المصنف \* قال المصنف رحمه الله \* { والمستحب أن يجلسه اجلاساً رقيقاً ويمسح بطنه مسحاً بليغاً لما روى القاسم بن محمد قال " توفي عبد الله بن عبد الرحمن فغسله ابن عمر فنفضه نفضاً شديداً وعصره عصراً شديداً ثم غسله "

---

## [ 169 ]

ولانه ربما كان في جوفه شئ فإذا لم يعصره قبل الغسل خرج بعده وربما خرج بعد ما كفن فيفسد الكفن وكلما أمر اليد علي البطن صب عليه ماء كثيراً حتي ان خرج شئ لم تظهر رائحته ثم يبدأ فيغسل أسافله كما يفعل الحي إذا أراد الغسل ثم يوضأ كما يتوضأ الحي لما روت ام عطية قالت " لما غسلنا ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا ابدؤا يميانها ومواضع الوضوء) ولان الحي يتوضأ إذا أراد الغسل ويدخل أصبعه في فيه ويسوك بها أسنانه ولا يغفر فاه ويتبع ما تحت أظفاره ان لم يكن قد قلم أظفاره ويكون ذلك بعودلين لا يجرحه ثم يغسله ويكون كالمنحدر قليلاً حتى لا يجتمع الماء تحته فيستنقع فيه ويفسد بدنه ويغسله ثلاثاً كما يفعل الحي في وضوئه وغسله فيبدأ برأسه ولحيته كما يفعل الحي فان كانت اللحية متلبدة سرحها حتى يصل الماء الي الجميع ويكون بمشط منفرج الانسان

ويمشطه برفق حتى لا ينتف شعره ثم يغسل شقه الايمن حتى ينتهي الي  
 رجله ثم شقه الايسر حتى حتى ينتهي الي رجله ثم يحرفه علي جنبه  
 الايسر فيغسل جانب ظهره كذلك لحديث أم عطية والمستحب أن تكون  
 الغسلة الاولى بالماء والسدر لما روى ابن عباس ان رسول الله صلى اله  
 عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره " اغسلوه بماء وسدر "  
 ولان السدر ينظف الجسم ثم يغسل بالماء القراح ويجعل في الغسلة  
 الاخيرة شيئا من الكافور لما روت أم سليم ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال " إذا كان في آخر غسلة من الثلاث أو غيرها فاجعلي فيه شيئا من  
 الكافور " ولان الكافور يقويه وهل يحتسب الغسل بالسدر من الثلاث أم لا  
 فيه وجهان قال أبو إسحق يعتد به لانه غسل بما لم يخالطه شئ ومن  
 أصحابنا من قال لا يعتد به لانه ربما غلب عليه السدر فعلي هذا يغسل ثلاث  
 مرات اخر بالماء القراح والواجب منها مرة واحدة كما قلنا في الوضوء  
 ويستحب ان يتعاهد امرار اليد علي البطن في كل مرة فان غسل الثلاث  
 ولم ينتظف زاد حتى ينتظف والسنة أن يجعله وترا خمسا أو سبعا لما روت  
 أم عطية ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " اغسلنها وترا ثلاثا أو خمسا  
 أو اكثر من ذلك ان رأيتن " والفرض مما ذكرناه النية وغسل مرة واحدة  
 وإذا فرغ من غسله أعيد تليين أعضائه وينشف بثوب لانه إذا كفن وهو  
 رطب ابتل الكفن وفسد وان غسل ثم خرج منه شئ ففيه ثلاثة أوجه  
 (أحدها) يكفيه غسل الموضع كما لو غسل ثم أصابته نجاسة من غيره  
 (والثاني) يجب منه الوضوء لانه حدث فأوجب الوضوء كحدث الحى (والثالث)  
 يجب الغسل منه لانه خاتمة أمره فكان بطهارة كاملة وان تعذر غسله لعدم  
 الماء أو غيره يمم لانه تطهير لا يتعلق بازالة عين فانتقل فيه عند العجز  
 إلى التيمم كالوضوء وغسل الجنابة } \*

[ 170 ]

{ الشرح } فيه مسائل (احداها) في أحاديث الفصل ثبت في صحيح البخاري  
 ومسلم عن أم عطية الصحابية رضي الله عنها واسمها نسيبة - بضم النون  
 وفتحها - قالت " (دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نغسل  
 ابنته فقال اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو أكثر من ذلك ان رأيتن ذلك بماء وسدر  
 واجعلن في الاخرة كافورا أو شيئا من كافور فإذا فرغتن فأذنى فلما  
 فرغنا أذناه فألقى الينا حقوه وقال اشعرنها اياه " وفي رواية لهما " أبد  
 أن بميامنها ومواضع الوضوء منها " وفي رواية " فضفرنا شعرها ثلاثة  
 اثلاث قرنيها وناصبتها " وفي رواية للبخاري " فألقيناها خلفا " وفي رواية  
 له " اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو أكثر من ذلك " وفي رواية لمسلم "   
 ان اسم هذه البنت زينب رضي الله عنها " وعن ابن عباس رضي الله عنهما  
 قال " بينما رجل واقف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة إذ وقع  
 من راحلته فأقعصته أو قال فأقعصته أو قال فأقعصته فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبين ولا تخطوه  
 ولا تخمروا رأسه فان الله تعالى يبعثه يوم القيامة ملبيا " وفي رواية " ولا  
 تمسوه طيبا فان الله يبعثه يوم القيامة ملبدا " رواه البخاري ومسلم (وأما)  
 قول المصنف لما روت أم سليم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " فإذا  
 كان في آخر غسلة من الثلاث أو غيرها فاجعلي فيه شيئا من كافور "  
 فهكذا وقع في المذهب أم سليم والمشهور المعروف في الصحيحين  
 وغيرهما من كتب الحديث وغيرها ان هذا الحديث من رواية أم عطية كما  
 سبق لا أم سليم وقد كررها المصنف علي الصواب الا في هذا الموضع وقد  
 بحث عنه فلم أجده عن أم سليم فلعله جاء في رواية غريبة عن أم سليم

أيضا وليس هذا بعيدا فان ام سليم أشد قربا الي رسول الله صلى الله عليه وسلم من ام عطية ومعلوم ان ام عطية لم تنفرد بالغسل ومما يوضح هذا قوله صلى الله عليه وسلم " واجعلن ان رأيتن اغسلنها " وابدان وقولها فضفرنا وغير ذلك من ضمائر الجمع الموجودة في الصحيحين فلعل ام سليم كانت من الغاسلات فخطبها النبي صلى الله عليه وسلم تارة وخطب ام عطية تارة (المسألة الثانية) في ألقاظ الفصل (قوله) لما روى القاسم ابن محمد قال توفى عبد الله بن عبد الرحمن (أما) القاسم فهو أبو محمد وقيل أبو عبد الرحمن القاسم بن محمد بن ابي بكر الصديق رضى الله عنهم القرشي التيمي المدني التابعي الجليل احد فقهاء المدينة السبعة أجمعوا علي جلالته (وأما) عبد الله بن عبد الرحمن فهو ابن عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق رضى الله عنهم فهو ابن عم القاسم بن محمد واتفقوا علي توثيقه قال البخاري في تاريخه ورت عبد الله هذا عمته عائشة رضى الله عنها (قوله) قال لنا ابدؤا بميا منها كذا هو في نسخ المذهب ابدؤا بميامنها وكذا هو في بعض روايات البخاري وهو في روايات مسلم وباقي روايات البخاري

[ 171 ]

ابدان خطابا للنسوة وهو ظاهر والاول مؤول عليه (قوله) ويسوك بها أسنانه - هو بفتح الباء وضم السين - قوله ويدخل أصبعه في فمه ويسوك بها أسنانه معنى ادخالها فمه أن يجعلها بين شفتيه علي أسنانه هكذا قاله الاصحاب وهو مفهوم من كلام المصنف (قوله) ولا يفغر فاه هو - بمثابة مفتوحة ثم فاء ساكنة ثم عين معجمة مفتوحة - أي لا يفتحه ولا يرفع أسنانه بعضها عن بعض بل يضمضه فوقها المشط معروف - بضم الميم وإسكان الشين - ويضمهما ويكسر الميم - وإسكان الشين - ويقال له ممشط - بكسر الميم الاولي - ومشقاء مقصور مهموز وغير مهموز وممدود ايضا ومكدو قلم ومرجل حكاهن أبو عمر الزاهد في اول شرح الفصيح (قوله) خر من بعيره أي سقط (قوله) فاجعلى فيه شيئا من كافور هكذا هو في المذهب فاجعلى خطابا لام عطية وحدها والمشهور في روايات الحديث واجعلن بالنون خطابا للنسوة والماء القراح - بفتح القاف وتخفيف الراء - وهو الخالص الذي لم يخالطه سدر ولا غيره (قوله) لانه تطهير لا يتعلق بازالة عين احتراز من ازالة النجاسة (المسألة الثالثة) في صفة الغسل \* قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله يستحب ان يعد قبل الغسل خرقتين نظيفتين وأول ما يبدأ به إذا وضعه على المعتسل ان يجلسه اجلاسا رفيقا بحيث يكون مائلا الي ورائه لا معتدلا قال الشافعي في الام والشيخ أبو حامد والمحاملي والبندنجي والاصحاب ان احتاج إلى دهن ليلين دهنه ثم يشرع في غسله قال اصحابنا ويضع يده اليمنى علي كتفه وابهامه في نقرة قفاه لئلا يميل رأسه ويسند ظهره الي ركبته اليمنى ويمر يده اليسرى علي بطنه امرارا بليغا ليخرج الفضلات ويكون عنده مجمرة كما سبق ويصب عليه المعين ماء كثيرا لئلا يظهر رائحة ما يخرج ثم يردّه إلى هيئة الاستلقاء ويلقيه على ظهره ورجلاه الي القبلة ويكون الموضع منحدرًا بحيث يكون رأسه اعلى لينحدر الماء عنه ولا يقف تحته ثم يغسل بيساره وهي ملفوفة باحدى الخرقتين دبره ومذاكيره وما حولها وينجيّه كما يستنجي الحي ثم يلقي تلك الخرقه ويغسل يده بماء واشنان هكذا قال الجمهور أنه يغسل الفرجين بخرقة واحدة وفي النهاية والوسيط انه يغسل كل فرج بخرقة أخرى فتكون الخرق ثلاثا والمشهور خرقتان خرقه للفرجين وخرقة لباقي البدن وكذا نص عليه الشافعي في

الام ومختصر المزني والقديم وقال الشافعي في الجنائز الصغير يغسل باحدهما أعلى بدنه ووجهه وصدرة ثم يغسل بها مذاكيره وما بين رجليه ثم يأخذ الأخرى فيصنع بها مثل ذلك قال البندنجي وللأصحاب طريقان (أحدهما) قاله أبو اسحق في المسألة قولان (أحدهما) يغسل بكل واحدة منهما كل بدنه (والثاني) يغسل

[ 172 ]

باحدهما فرجيه وبالأخرى كل بدنه (والطريق الثاني) يغسل بكل واحدة منهما كل بدنه قال وهذا هو المذهب وليس كما ادعى بل المذهب ما قدمناه عن الأصحاب ومعظم نصوص الشافعي قال أصحابنا ثم يتعهد ما علي بدنه من قدر وغيره فإذا فرغ مما ذكرناه لف الخرقه خرقه الأخرى علي يده وأدخل أصبعه في فيه وأمرها على أسنانه بماء ولا يفتح أسنانه باتفاق الأصحاب مع نص الشافعي في الام بل يمرها فوق الأسنان وينشقه بان يدخل الماء في أنفه ولا يبالي هذا مذهبننا وقال أبو حنيفة والثوري لا يمرض الميت ولا ينشق لان المضمضة ادارة الماء في الفم والاستنشاق جذبه بالنفس ولا يتأتى واحد منهما من الميت واستدل أصحابنا بقوله صلي الله عليه وسلم " ومواضع الوضوء منها " وهذا منها وبالقياس علي وضوء الحي (واما) دليلهم فممنوع بل المضمضة جعل الماء في فيه فقط وكذا الاستنشاق قال القاضي أبو الطيب ولهذا لو تمرضض ثم بلع الماء جاز وحصلت المضمضة وانما الادارة من كمال المضمضة لاشترط لصحتها وقد سبق بيان حقيقة المضمضة في صفة الوضوء قال أصحابنا ويدخل أصبعه بشئ من الماء في منخربه ليخرج ما فيهما من أذى ثم يوضئه كوضوء الحي ثلاثا ثلاثا مع المضمضة والاستنشاق قال الرافعي ولا يكفي ما سبق من ادخال الأصبعين عن المضمضة والاستنشاق بل ذاك كالسواك قال هذا مقتضى كلام الجمهور قال وفي الشامل وغيره ما يقتضي الاكتفاء والاول اصح قال ويميل رأسه في المضمضة والاستنشاق لئلا يصل الماء باطنه قال وهل يكفي وصول الماء الي مقادير الثغر والمنخرين أم يوصله الداخل حتى امام الحرمين فيه خلافا لخوف الفساد وجزم بان أسنانه لو كانت متراسة لا تفتح قال المصنف والأصحاب ويتبع ما تحت اظفاره ان لم يكن قلمها ويكون ذلك بعودلين لئلا يجرحه وهكذا نص عليه الشافعي في الام والمختصر قال الشافعي والأصحاب ويتبع بهذا العود ما تحت اظافر يديه ورجليه وظاهر اذنيه وصماخيهما فإذا فرغ من وضوءه جعله كالمنحدر قليلا حتى لا يجتمع الماء تحته ويغسل ثلاثا كما يفعل الحي في طهارته فيبدأ بغسل رأسه ثم لحيته بالسدر والخطمي واتفق أصحابنا علي انه يستحب تقديم الرأس في هذا علي اللحية وقال النخعي عكسه \* واحتج الأصحاب بانه إذا غسل اللحية اولا ثم غسل الرأس نزل منه الماء والسدر إلى لحيته فيحتاج الي غسلها ثانيا فعكسه ارفق (واما) قول المصنف ويبدأ برأسه ولحيته فصحيح ومراده تقديم الرأس ولو قال رأسه ثم لحيته كما قال الأصحاب لكان احسن وابين قال أصحابنا ويسرح رأسه ولحيته ان كانا متليدين بمشط واسع الأسنان أو قال المصنف وجماعة منفرج الأسنان وهما بمعناه قالوا ويرفق في ذلك لئلا ينتف شعره فان انتف رده إليه ودفنه معه قال أصحابنا فإذا فرغ من هذا كله غسل شقه الايمن المقبل من عنقه وصدرة وفخذه

وساقه وقدمه ثم يغسل شقه الايسر كذلك ثم يحوله الي جنبه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلى القفا والظهر من الكفين الي القدم ثم يحوله الي جنبه الايمن فيغسل شقه الايسر كذلك هذا نص الشافعي في المختصر وبه قال جمهور الاصحاب وحكي العراقيون وغيرهم قولا آخر انه يغسل جانبه الايمن من مقدمه ثم يحوله فيغسل جانب ظهره الايمن ثم يلقيه على ظهره فيغسل جانبه الايسر من مقدمه ثم يحوله فيغسل جانب ظهره الايسر قال الاصحاب وكل واحد من هذين الطريقتين سائغ والاول أفضل وقال امام الحرمين والغزالي وجماعة يضجع أولا على جنبه الايسر فيصب الماء على شقه الايمن من رأسه الي قدمه ثم يضجع على جنبه الايمن فيصبه على شقه الايسر والمذهب ما قدمناه وبه قطع الجمهور قال الجمهور ولا يعاد غسل الرأس بل يبدأ بصفحة العنق فما تحتها وقد حصل الرأس أولا قال أصحابنا ولا يكب علي وجهه قالوا وكل هذه الصفات المذكورة غسلة واحدة وهذه الغسلة يستحب أن تكون بالماء والسدر والخطمي ونحوهما ثم يصب عليه القراح من قرنه إلى قدمه ويستحب أن يغسل ثلاثا فان لم تحصل النظافة زاد حتي تحصل فان حصلت وتر فلا زيادة وان حصلت بشفق استحب الايتار ودليل المسألة حديث أم عطية السابق (وقوله) صلى الله عليه وسلم أو أكثر من ذلك أن رأيتن ومعناه ان احتجتن وهل يسقط الغرض بالغسلة المتغيرة بالسدر والخطمي ونحوهما فيه الوجهان المذكوران في الكتاب (أصحهما) لا يسقط هذا مختصر القول في الغسلة المتغيرة بالسدر وقد اضطرب كلام الاصحاب فيها وقد أوضحها الشيخ أبو حامد في تعليقه فقال قال الشافعي ان كان عليه وسخ غسله بالاشنان والسدر فيطرح عليه الاشنان والسدر فيدلكه به ثم يغسل السدر عنه ثم يغسله بعد ذلك بالماء القراح فيكون هذا غسلا واحدا وما تقدمه تنظيف هذا لفظ الشافعي قال الشيخ أبو حامد وهذا صحيح لان الماء إذا صب على السدر والاشنان كانا غالبين للماء فلا يعتد به غسلة حتى يغسل بالماء القراح هذا هو المذهب وقال أبو اسحق إذا غسل عنه السدر والاشنان فهذا غسل واحد قال أبو حامد هذا غلط ومخالف لنص الشافعي هذا آخر كلام ابي حامد وهكذا قال القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الضباغ وآخرون لا يعتد بالغسل بالماء والسدر من الثلاث بلا خلاف فإذا غسل بعد ذلك بالماء القراح وزال به أثر السدر والخطمي ففي الاعتداد بهذه الغسلة وجهان (أحدهما) وهو قول ابي اسحق المرورى تحسب من الثلاث لانها بماء قراح فاشبهت ما بعدها (والثاني) وهو الصحيح عند جمهور المصنفين لا يحسب منها لان الماء خالط السدر فهو كما قبلها وجزم صاحب الحاوي والمحاملي في كتابيه وصاحب البيان وغيرهم

بان هذه الغسلة تحسب بلا خلاف وان خلاف ابي اسحق انما هو في الغسلة الاولى بالماء والسدر قال القاضي حسين والبعوي الغسل بالماء مع السدر أو الخطمي لا يحسب من الثلاث قالا وكذا الذي يزال به السدر وانما المحسوب ما يصب عليه من الماء القراح فيغسله بعد زوال السدر ثلاثا قال البعوي وإذا لم يتغير الماء بالسدر حسب من الثلاث قال ولو كان على بدنه نجاسة غسله بعد زوالها ثلاثا واختصر الرافي كلام الاصحاب في المسألة فقال هل يسقط الغرض بالغسلة التي فيها سدر فيه وجهان (أحدهما) وهو

قول ابى اسحق يسقط لان المقصود من غسل الميت التنظيف فالاستعانة بما يزيد في النظافة لا يقدر (وأصحهما) لا يسقط لان التغير به فاحش فسلب الطهورية فعلى هذا في الاحتساب بالغسلة التي بعد هذه وجهان (أصحهما) عند الرواياتي تحسب لانه غسله بما لم يخالطه شئ (وأصحهما) عند الجمهور وبه قطع البغوي لا تحسب لان الماء إذا اصاب المحل اختلط بالسدر وتغير به فعلى هذا المحسوب ما يصب من الماء القراح هذا كلام الرافعي فحاصل المسألة ثلاثة أوجه (الصحيح) ان غسلة السدر والغسلة التي بعدها لا يحسبان من الثلاث (والثاني) يحسبان (والثالث) تحسب الثانية دون الاولى هذا حكم المسألة (وأما) عبارة المصنف ففيها نوع أشكال لانه قال وهل يحسب الغسل بالسدر من الثلاث فيه وجهان (قال) أبو اسحق يعتد به لانه غسل بما لم يخالطه شئ ومن أصحابنا من قال لا يعتد به لانه ربما غلب عليه السدر فعلى هذا يغسل ثلاث مرات آخر بالماء القراح والواجب منها مرة هذا لفظ المصنف ووجه الاشكال انه قال لانه غسل بما لم يخالطه شئ وهذا نوع تناقض لصورة المسألة وجوابه ان مراده ان الغسلة التي بعد السدر هل تحسب فيه الوجهان (أحدهما) تحسب لان الماء المصبوب قراح ولا أثر لما يصيبه حال ترده على البدن (والثاني) لا يحسب لانه قد يكثر السدر بحيث يغيره وهو مستغن عن هذا المغير والله اعلم وإذا قلنا لا تحسب غسله بعدها ثلاثا والواجب مرة واحدة والثانية والثالثة سنة كما قلنا في الوضوء والغسل ولا خلاف هنا في استحباب الثانية والثالثة نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب وغيرهم وفي غسل الجنابة وجه انه لا تستحب الثانية والثالثة وقد سبق ذكره في باب غسل الجنابة عن صاحب الحاوي ووافق صاحب الحاوي هنا علي استحباب الثلاث لانه خاتمة امر الميت مع قوله صلى الله عليه وسلم " اغسلنها ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو اكثر " والله اعلم قال أصحابنا ويستحب ان يجعل في كل مرة من الغسلات كافورا في الماء القراح وهو في الغسلة الاخيرة أكد للحديث السابق ولانه يقوى البدن وليكن قليلا لا يتفاحش التغير به فان كان صلبا وتفاحش التغير به ففيه قولان سبقا في أول كتاب الطهارة (أصحهما) لا يؤثر في طهوريته في غير الميت (وأما)

[ 175 ]

في غسل الميت فقد نص الشافعي عليه والاصحاب وثبت فيه الحديث الصحيح قال القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد (فان قيل) هلا قلتم ان الكافور إذا غير الماء سلب طهوريته (قلنا) قال الشافعي تغيير الكافور تغيير مجاورة لا مخالطة ولم يزد القاضي في الجواب علي هذا وحاصله انه تفريع علي الصحيح وأحسن من ذكر السؤال كلاما فيه السرخسي فقال في الامالي اختلف أصحابنا في الجواب فمنهم من قال لا يحسب إذا تغير بالكافور وتأول الحديث وكلام الشافعي علي كافور يسير لا يفحش تغيره ومنهم من حمله علي ما إذا جعل الكافور في البدن ثم صب الماء القراح عليه ومنهم من قال هو علي اطلاقه في كافور يطرح في الماء ويغيره تغييرا كثيرا ولكن لا يحسب ذلك علي الغسلة الواجبة ومنهم من قال هو علي اطلاقه كما ذكرنا وبحسب ذلك عن الغرض في غسل الميت خاصة لان مقصوده التنظيف هذا كلام السرخسي وهذا الذي ذكرناه أولا من استحباب الكافور في كل غسلة هو المعروف في المذهب وقد صرح به القاضي أبو الطيب في المجرد والبغوي والرافعي وخالق من الاصحاب ونص عليه الشافعي في الام والمختصر قال في المختصر ويجعل في كل ماء قراح كافورا وان لم يجعل إلا في الآخرة أجراً ذلك هذا لفظه في مختصر المزني

وقال في الام في باب عدة غسل الميت اقل ما يجزئ من غسل الميت الانقاء كما يكون ذلك اقل ما يجزئ في غسل الجنابة قال واقل ما احب ان يغسل ثلاثا فان لم ينق فخمس فان لم ينق فسبع قال ولا يغسله بشئ من الماء الا ألقى فيه كافورا للسنة فان لم يفعل كرهته ورجوت ان يجزئه قال وليست أعرف ان يلقي في الماء ورق سدر ولا طيب غير كافور ولا غيره ولكن يترك الماء علي وجهه ويلقي فيه الكافور هذا نصه بحروفه وهو جميع الباب المذكور (وأما) قول المصنف ويجعل في الغسلة الاخيرة شيئا من الكافور وتخصيصه بالاخيرة فغريب في المذهب وان كان موافقا لظاهر الحديث واغرب منه ما ذكره الجرجاني في التحرير قال يستحب غسله ثلاثا وان يكون في الاولى شئ من سدر وفي الثانية شئ من كافور والثالثة بالماء القراح وهذا الذي قاله غلط منابذ للحديث الصحيح ولنصوص الشافعي والاصحاب قال المصنف والاصحاب والواجب مما ذكرناه غسل مرة واحدة وكذا النية إن أو جنبها ولا يحسب الغسل حتى يطهر من نجاسة ان كانت هناك وقد سبق بيان هذا في غسل الجنابة والله اعلم \* (فرع) قال الشافعي والمصنف والاصحاب يستحب ان يتعاهد في كل مرة امرار يده علي بطنه ومسحه بارفق مما قبلها هذا هو الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور ونقل صاحب الحاوي فيه وجهين (احدهما) هذا (والثاني) وهو الاصح عنده أنه لا يمر يده علي البطن الا في ابتداء الغسل وتأول نص الشافعي بان المراد تعاهده هل خرج منه شئ أم لا وهذا ضعيف مخالف للنص ولا يصح هذا التأويل \*

## [ 176 ]

(فرع) قال الشافعي والمصنف والاصحاب إذا فرغ من غسله يستحب ان يعيد تليين مفاصله وأعضائه ليسهل تكفينه وهذا لا خلاف فيه ونقل المزني في المختصر استحباب اعادة التليين في أول وضعه على المغتسل فقال به بعض الاصحاب وأنكره الجمهور قال القاضي أبو الطيب في المجرد قال اصحابنا هذا التليين ليس بمستحب ولا يعرف للشافعي شئ من كتبه وانما يفيد تليين المفاصل عقب الموت لبقاء الحرارة فيها فأما عند الغسل فلا فائدة فيه وقال الشيخ أبو حامد هذا النقل غلط من المزني علي الشافعي فلم يذكر الشافعي تليين الاعضاء في شئ من كتبه في هذا الموضوع انما ذكره بعد فراغ غسله وقال صاحب الشامل قال اصحابنا هذا التليين هنا لا يعرف للشافعي ولا فائدة فيه لانها لا تبقى لينة الي هذا الوقت غالبا وقال صاحب الحاوي هذا التليين لا يوجد للشافعي في شئ من كتبه الا فيما حكاه المزني في مختصره دون جامعه وترك ذلك أولي من فعله لتماسك أعضاؤه وإنما قال الشافعي اعاد تليين مفاصله عند موته لا عند غسله فلو اعاد تليينها عند غسله جاز هذا كلام صاحب الحاوي وحزم البغوي والسرخسي وغيرهما باستحباب اعادة تليينها عند الغسل عملا بظاهر نقل المزني (فرع) قال الشافعي والاصحاب فإذا فرغ من غسله استحباب ان ينشف بثوب تنشيفا بليغا وهذا لا خلاف فيه قال الاصحاب والفرق بينه وبين غسل الجنابة والوضوء حيث قلنا المذهب استحباب ترك التنشيف ان هنا ضرورة أو حاجة الي التنشيف وهو ان لا يفسد الكفن \* (فرع) إذا خرج من أحد فرجى الميت بعد غسله وقبل تكفينه نجاسة وجب غسلها بلا خلاف وفي اعادة طهارته ثلاثة أوجه مشهورة (أصحها) لا يجب شئ لانه خرج عن التكليف بنقض الطهارة وقياسا علي ما لو اصابته نجاسة من غيره فانه يكفي غسلها بلا خلاف (والثاني) يجب ان يوضأ كما لو خرج من حي (والثالث) يجب اعادة الغسل لانه ينقض الطهر وطهر الميت غسل

جميعه هذه العلة المشهورة وعلله المصنف وصاحب الشامل بانه خاتمة امره ورجح المصنف في كتابه الخلاف وفي التنبيه وسليم الرازي في كتابه رؤس المسائل والغزالي في الخلاصة والعبدي في الكفاية وجوب اعادة الغسل وهو قول ابي علي بن ابي هريرة وبه قطع سليم الرازي في الكفاية والشيخ ابو نصر المقدسي في الكافي وهو مذهب احمد بن حنبل وضعف المحاملي وآخرون هذا الوجه ونقل صاحب البيان تضعيفه عن الشيخ ابي حامد وايجاب الوضوء هو قول ابي اسحق المروري والصحيح عند اكثر الاصحاب لا يجب غير غسل النجاسة صححه المحاملي في التجريد والرافعي وآخرون وهو قول المزني وغيره من متقدمي اصحابنا وهو مذهب ابي حنيفة ومالك والثوري وسبب اختلاف الاصحاب ان الشافعي قال في مختصر المزني ان خرج منه شئ انقاه وأعاد غسله فقال المزني والاكثر

[ 177 ]

اعادة الغسل مستحبة وقال ابن ابي هريرة واجبة وقال ابو اسحق المروري يجب الوضوء اما إذا خرجت النجاسة من الفرج بعد ادراجه في الكفن فلا يجب وضوء ولا غسل بلا خلاف هكذا صرح به المحاملي في التجريد والقاضي ابو الطيب في المجرد والسرخسي في الامالي وصاحب العدة واحتج له السرخسي بانه لو أمر باعادة الغسل والوضوء لم يأمن مثله في المستقبل فيؤدي الي ما لا نهاية له ولم يتعرض الجمهور للفرق بين ما قبل التكفين وبعده بل ارسلوا الخلاف ولكن اطلاقهم محمول علي التفصيل الذي ذكره المحاملي وموافقوه اما إذا خرجت منه بعد الغسل نجاسة من غير الفرجين فيجب غسلها ولا يجب غيره بلا خلاف وقال امام الحرمين إذا أوجبت اعادة الغسل لنجاسة السبيلين ففي غيرها احتمال وهذا ضعيف أو باطل ولا فرق بين هذه النجاسة ونجاسة اجنبية تقع عليه وقد اتفقوا على انه يكفي غسلها ولو لمس اجنبي ميتة بعد غسلها أو اجنبية ميتة بعد غسله (فان قلنا) خروج النجاسة من السبيل لا يوجب غير غسل النجاسة لم يجب هنا شئ في حق الميت والميتة بلا خلاف إذ لا نجاسة وان أوجبت هناك الوضوء أو الغسل أو حبتنا هنا ان قلنا ينتقض وضوء الملموس والا فلا هكذا قاله القاضي حسين والمتولي وآخرون وأطلق البيهقي وجوبهما ومراده إذا قلنا ينتقض طهر الملموس كما صرح به شيخه القاضي حسين والمتولي وموافقهما ولو وطئت الميتة أو الميت بعد الغسل فان قلنا باعادة الوضوء أو الغسل وجب هنا الغسل لانه مقتضى الوطئ وان قلنا لا تجب الا ازالة النجاسة لم يجب هنا شئ هكذا اطلقه القاضي وصاحبا ومتابعوهم والرافعي وغيرهم وينبغي أن يكون فيه خلاف مبني على نجاسة باطن الفرج والله اعلم اما اذا خرج منه منى بعد غسله فان قلنا في خروج

[ 178 ]

النجاسة يجب غسلها لم يجب هنا شئ لان المنى طاهر وان قلنا بالوجهين الآخرين وجب اعادة غسله والله اعلم \* (فرع) قال المصنف رحمه الله والاصحاب إذا تعذر غسل الميت لفقد الماء أو احترق بحيث لو غسل لتهرى



لم يغسل بل ييمم وهذا التيمم واجب لانه تطهير لا يتعلق بازالة نجاسة فوجب الانتقال فيه عند العجز عن الماء الي التيمم كغسل الجنابة ولو كان ملدوغا بحيث لو غسل لتهرى أو خيف علي الغاسل يمم لما ذكرناه (وذكر) امام الحرمين والغزالي وآخرون من الخراسانيين انه لو كان به قروح وخيف من غسله اسراع البلى إليه بعد الدفن وجب غسله لان الجميع صائرون الي البلى هذا تفصيل مذهبا وحكى ابن المنذر فيمن يخاف من غسله تهرى لحمه ولم يقدروا على غسله عن الثوري ومالك يصب عليه الماء وعند أحمد واسحق ييمم قال وبه أقول \* \* قال المصنف رحمه الله \* { وفي تغليم أظفاره وحف شاربه وحلق عانته قولان (أحدهما) يفعل ذلك لانه تنظيف فشرع في حقه كازالة الوسخ (والثاني) يكره وهو قول المزني لانه قطع جزء منه فهو كالختان (قال) الشافعي ولا يحلق شعر رأسه قال أبو إسحق ان لم يكن له جمه حلق رأسه لانه تنظيف فهو كتقليم الاظفار والمذهب الاول لان حلق الرأس يراد للزينة لا للتنظيف \* { الشرح } في قلم اظفار الميت وأخذ شعر شاربه وابطه وعانته قولان (الجديد) انها تفعل

## [ 179 ]

(والقديم لا تفعل وللأصحاب طريقان (أحدهما) ان القولين في الاستحباب والكراهة (أحدهما) يستحب (والثاني) يكره وهذه طريقة المصنف هنا وشيخه القاضي أبي الطيب في تعليقه وصاحب الحاوي والغزالي في الوسيط والخلاصة وصاحب التهذيب والرويانى في الحلية وآخرين من الأصحاب (قال) صاحب الحاوي القول الجديد أنه مستحب وتركه مكروه وقطع المصنف في التنبيه والجرجاني في التحرير باستحبابه (والطريق الثاني) ان القولين في الكراهة وعدمها (أحدهما) يكره (والثاني) لا يكره ولا يستحب قطعاً وبهذا الطريق قال الشيخ أبو حامد والمحاملي والبندنجي وابن الصباغ والشاشي وآخرون وهو ظاهر نص الشافعي في الام فانه قال من الناس من كره أخذه ومنهم من رخص فيه (وأما) قول الرافعى لا خلاف ان هذه الامور لا تستحب وإنما القولان في الكراهة (فمردود) بما قدمته من اثبات الخلاف في الاستحباب مع جزم من جزم وعجب قوله هذا مع شهرة هذه الكتب لا سيما الوسيط والمهذب والتنبيه وأما الاصح من القولين فصحيح المحاملي انه لا يكره وقطع به في كتابه المقنع وصح غيره الكراهة وهو المختار ونقله البندنجي عن نص الشافعي في عامة كتبه منها الام ومختصر الجنائز والقديم وقد قال الشافعي في مختصر المزني من اصحابنا من رأى حلق الشعر وتقليم الاظفار ومنهم من لم يره قال الشافعي وتركه اعجب الي هذا نصه وهو صريح في ترجيح

## [ 180 ]

تركه ولم بصرح الشافعي في شئ من كتبه باستحبابه جزماً انما حكى اختلاف شيوخه في استحبابه وتركه واختار هو تركه فمذهبه تركه وما سواه ليس مذهبا له فيتعين ترجيح تركه ويؤيده أيضا ان الشافعي قال في المختصر والام ويتبع الغاسل ما تحت اظفاير الميت يعود حتى يخرج الوسخ قال القاضي أبو الطيب في تعليقه قال اصحابنا هذا تفرع من

الشافعي على انه يترك اظافيره وأما إذا قلنا تزال فلا حاجة الي العود  
فحصل ان المذهب أو الصواب ترك هذه الشعور والاطفار لان اجزاء الميت  
محترمة فلا تنهتك بهذا ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة  
رضى الله عنهم في هذا شئ فكره فعله وإذا جمع الطريقتان حصل ثلاثة  
اقوال (المختار) يكره (والثاني) لا يكره ولا يستحب (والثالث) يستحب وممن  
استحبه سعيد بن المسيب وابن جبير والحسن البصري واحمد بن حنبل  
واسحق بن راهويه وممن كرهه مالك وأبو حنيفة والثوري والمزني وابن  
المنذر والجمهور ونقله العبدري عن جمهور العلماء قال أصحابنا وإذا قلنا  
تزال هذه الشعور فللغاسل ان يأخذ شعر الابط

---

## [ 181 ]

والعانة بالمقص أو الموسى أو النورة فان نوره غسل موضع النورة هذا هو  
المذهب والمنصوص في الام وبه قطع الجمهور وفيه وجه انه يتعين النورة  
في العانة لثلا ينظر الي عورته وبهذا قطع البندنجي والمحاملي في  
المجموع ووجه ثالث انه يستحب النورة في العانة والابط جميعا وبه حزم  
صاحب الحاوى والمذهب التخيير كما سبق لكن لا يمس ولا ينظر من العورة  
الا قدر الضرورة وأما الشارب فاتفق الاصحاب علي أنه إذا قلنا يزال ازاله  
بالمقص كما يزيله في الحياة قال المحاملي وغيره يكره حف الشارب في  
حق الحي والميت جميعا ولكن يقصه بحيث لا تنكشف شفته وأما قول  
المصنف حف شاربه فمراده قصه لا حقيقة الحف كما قاله أصحابنا وإذا  
قلنا يزيل هذه الشعور والاطفار استحباب ازالتها قبل الغسل صرح به  
المحاملي وابن الصباغ وغيرهما قال ابن الصباغ في أول باب غسل الميت  
يفعلها قبل غسله قال وقد أخل المزني بالترتيب فذكره بعد الغسل وكان  
ينبغي أن يذكره قبله قلت وكذا عمل المصنف وجمهور

---

## [ 182 ]

الاصحاب ذكروه بعد الغسل وكأنهم تأسوا بالمزني رحمه الله ولا يلزم من  
هذا أنهم يخالفون في استحباب تقديمه وقد أشار المصنف الي تقديمه  
بقوله قبل هذا ويتبع ما تحت اظفاره إن لم يكن قلمها وأما شعر الرأس  
فقال الشافعي رحمه الله لا يحلقه قال أصحابنا رحمهم الله ان كان لا  
يعتاد حلق رأسه بأن كان ذاجمة وهى الشعر المسترسل الذى نزل إلى  
المنكبين لم يحلق بلا خلاف وان كان عادته حلقه فطريقتان المذهب وبه  
قطع الجمهور لا يحلق (والثاني) علي القولين في الاظفار والشارب  
والابط والعانة وهذا التفصيل الذى ذكرته بين المعتاد وغيره هو المعروف  
في المذهب وكلام المصنف محمول عليه وأما ختان من مات قبل أن يختن  
ففيه ثلاث طرق (المذهب) وبه قطع المصنف

---

## [ 183 ]

والجمهور لا يختن (والطريق الثاني) فيه قولان كالشعر والظفر حكاه الدارمي (والثالث) فيه ثلاثة أوجه حكاه صاحب البيان (الصحيح) لا يختن (والثاني) يختن (والثالث) يختن البالغ دون الصبي لانه وجب علي البالغ دون الصبي (والصحيح) الجزم بأنه لا يختن مطلقا لانه جزء فلم يقطع كيد المستحقة في قطع سرقة أو قصاص فقد أجمعوا انها لا تقطع وبخالف الشعر والظفر فانهما يزالان في الحياة للزينة والميت بشارك الحى في ذلك والختان يفعل للتكليف به وقد زال بالموت والله أعلم \* (فرع) في الشعور المأخوذة من شاربته وأبطه وعانته وأظفاره وما انتف من تسريح رأسه ولحيته وجلدة الختان إذا قلنا يختن وجهان (أحدهما) يستحب أن يصر كل ذلك معه في كفته ويدفن وبهذا قطع القاضى حسين وصاحبه البغوي والغزالي في الوسيط والخلاصة وصاحب

## [ 184 ]

العدة والرافعي وغيرهم وأشار إليه المصنف في كتابه في الخلاف (والثاني) يستحب أن لا يدفن معه بل يوارى في الارض غير القبر وهذا اختيار صاحبه فانه حكى عن الاوزاعي استحباب دفنها معه ثم قال والاختيار عندنا أنها لا تدفن معه لانه لم يرد فيه خبر ولا أثر والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { وان كانت المرأه غسلت كما يغسل الرجل فان كان لها شعر جعل لها ثلاث ذوائب ويلقى خلفها لما روت أم عطية رضى الله عنها في وصف غسل بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت " صغرفنا ناصيتها وقرنتها ثلاثة قرون ثم القيناها خلفها " } \* { الشرح } حديث أم عطية رواه البخاري ومسلم والذوائب والضفائر والغدائر - بفتح الغين المعجمة - متقاربة المعنى وهى خصل الشعر لكن الضفيرة لا تكون الا مضفورة وأصل الضفر الفتل وهذا الحكم الذى ذكره متفق عليه نص عليه الشافعي والاصحاب وبمثل مذهبنا في استحباب تسريح شعرها وجعله ثلاثة ضفائر خلفها قال احمد وداود وقال مالك وابو حنيفة رحمهما الله لا يضر شعرها ولا يسرح بل يترك مرسلا من كتفيها \* قال المصنف رحمه الله \*

## [ 185 ]

{ ويستحب لمن غسل ميتا أن يغتسل لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من غسل ميتا فليغتسل " ولا يجب ذلك وقال في البويطي إن صح الحديث قلت بوجوبه والاول أصح لان الميت طاهر ومن غسل طاهرا لم يلزمه بغسله طهارة كالجنب وهل هو أكد أو غسل الجمعة فيه قولان قال في القديم غسل الجمعة أكد لان الاخبار فيه أصح وقال في الجديد الغسل من غسل الميت أكد وهو الاصح لان غسل الجمعة غير واجب والغسل من غسل الميت متردد بين الوجوب وغيره \* { الشرح } حديث أبى هريرة رضى الله عنه هذا رواه أبو داود وغيره وبسط البيهقي رحمه الله القول في ذكر طرقه وقال الصحيح انه موقوف علي ابى هريرة قال وقال الترمذي عن البخاري قال ان احمد بن حنبل وعلي بن المدينى قال لا يصح في الباب شئ وكذا قال محمد بن يحيى الذهلي شيخ البخاري لا أعلم فيه حديثا ثابتا ورواه البيهقي أيضا من رواية حذيفة

مرفوعا قال واسناده ساقط (واما) حديث علي رضي الله عنه انه غسل اياه ابا طالب فامرہ النبي صلي الله عليه وسلم ان يغتسل فرواه البيهقي من طرق وقال هو حديث باطل واسانيدہ كلها ضعيفة وبعضها منكر وفي حديث عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلي الله عليه وسلم " كان يغتسل من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحمامة وغسل الميت " رواه ابو داود وغيره باسناد ضعيف وهكذا الحديث في الوضوء من حمل الميت ضعيف وقد روى ابو داود والترمذي عن ابي هريرة عن النبي صلي الله عليه وسلم " من غسل ميتا فليغتسل ومن حمله فليتوضأ " قال الترمذي حديث حسن وقد ينكر عليه قوله انه حسن بل هو ضعيف وقد بين البيهقي وغيره ضعفه قال البيهقي رحمه الله الروايات المرفوعة في هذا عن ابي هريرة غير قوية بعضها لجهالة روايتها وبعضها (1) قال والصحيح انه موقوف عليه وضعف المرفوع به ايضا مع من قدمنا ايضا الشافعي رحمه الله والله اعلم وقال المزني هذا الغسل ليس بمشروع وكذا الوضوء من مس الميت وحمله لانه لم يصح فيهما شئ قال في المختصر وقد اجمعوا على ان من مس حريرا او ميتة ليس عليه وضوء ولا غسل فالمؤمن اولي هذا كلام المزني وهو قوي والله اعلم قال اصحابنا في الغسل من غسل الميت طريقان (المذهب) الصحيح الذي اختاره المصنف والجمهور انه سنة سواء صح فيه حديث ام لا فلو صح حديث حمل علي الاستحباب (والثاني) فيه قولان الجديد انه سنة والقديم انه واجب ان صح الحديث والا فسنة قال الخطابي رحمه الله لا اعلم احدا اوجب الغسل من غسل الميت قال ويشبه ان يكون الحديث للاستحباب قال ابن المنذر في

(1) بياض بالاصل فليحذر

[ 186 ]

الاشراف رحمه الله قال ابن عمر وابن عباس والحسن البصري والنخعي والشافعي واحمد واسحق وابو ثور واصحاب الراي لا غسل عليه وعن علي وابي هريرة وابن المسيب وابن سيرين والزهري يغتسل وعن النخعي واحمد واسحق يتوضأ قال ابن المنذر لا شئ عليه ليس فيه حديث يثبت قال اصحابنا رحمهم الله وغسل الجمعة والغسل من غسل الميت أكد من غيرهما من الاغسال المسنونة وايهما أكد فيه القولان اللذان ذكرهما المصنف (اصحهما) عنده ان الغسل من غسل الميت أكد (الثاني) وهو المختار ان غسل الجمعة أكد وقد سبق بيان هذا في باب صفة غسل الجنابة وسبق بيان فائدة هذا الخلاف والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { ويستحب للغاسل إذا رأى من الميت ما يعجبه ان يتحدث به وان رأى ما يكره لم يجز ان يتحدث به لما روى ابو رافع رضي الله عنه ان رسول الله صلي الله عليه وسلم قال " من غسل ميتا وكنتم عليه غفر الله له اربعين مرة } \* { الشرح } حديث ابي رافع رواه الحاكم في المستدرک وقال هو صحيح علي شرط مسلم وابو رافع اسمه مسلم وقيل ابراهيم وقيل ثابت وقيل هرمز توفي في خلافة علي رضي الله عنه وقيل غير ذلك وهذا الحكم الذي قاله المصنف قاله جمهور الاصحاب وقال صاحب البيان رحمه الله لو كان الميت مبتدعا مظهرا لبدعته ورأى الغاسل ما يكره فالذي يقتضيه القياس ان يتحدث به في الناس

للزجر عن بدعته وهذا الذي قاله صاحب البيان متعين لا عدول عنه والحديث وكلام الاصحاب خرجا علي الغالب وقد جاءت نصوص في هذا وعكسه وسنوضحها ان شاء الله في آخر باب التعزية والله اعلم \* (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) يجوز للجنب والحائض غسل الميت بلا كراهة وكرههما الحسن وابن سيرين وكره مالك الجنب \* دليلنا انهما طاهران كغيرهما (الثانية) قد سبق في باب ازالة النجاسة ان الادمى هل ينجس بالموت قولان سواء المسلم والكافر (أصحهما) لا ينجس (والثاني) ينجس واما غسلته فان قلنا لا ينجس بالموت فطاهرة وان قلنا ينجس فالقياس انها نجسة ونقل الدارمي عن أبي اسحق المروري ان غسلته طاهرة سواء قلنا بطهارة الادمى أم بنجاسته قال الدارمي في هذا نظر (الثالثة) ذكرنا أنه يستحب أن يغسل الميت ثلاثا فان لم يحصل الانقاء بها زاد حتى يحصل الانقاء قال السرخسي قال القفال وإذا حصل الانقاء بالثلاث لا بأس أن يزيد عليها إذا بلغ به وترا آخر بخلاف طهارة الحي فانه يمنع من الزيادة علي ثلاث والفرق ان طهارة الحي محض تعبد وهنا المقصود التنظيف وازالة الشعث (الرابعة) سبق ان مذهبنا استحباب المضمضة

في غسل الميت والاستنشاق وبه قال مالك واحمد وداود وابن المنذر وقال أبو حنيفة لا يشرعان وحكاه ابن المنذر عن سعيد بن جبير والنخعي والثوري \* دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم " وابدأ بمواضع الوضوء منها " ومذهبنا استحباب تسريح شعر الميت قال العبدري وقال أبو حنيفة وسائر الفقهاء لا يسرح \* دليلنا حديث أم عطية السابق في أول الباب ومذهبنا استحباب الكافور في الغسلة الاخيرة وفي غيرها الخلاف السابق قال العبدري وبهذا قال عامة الفقهاء وقال أبو حنيفة لا يستحب دليلنا حديث أم عطية ومذهبنا استحباب غسل الميت ثلاثا فان لم يحصل الانقاء زدنا حتى يحصل ويستحب بعده الايتار وبهذا قال جمهور العلماء وقال مالك لا تقدير للاستحباب \* دليلنا حديث أم عطية رضي الله عنها \* { باب الكفن } \* قال المصنف رحمه الله \* { تكفين الميت فرض علي الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم " في المحرم الذي خر من بعيره " كفنوه في ثوبه اللذين مات فيهما " ويجب ذلك في ماله للخبر ويقدم علي الدين كما تقدم كسوة المفلس علي ديون غرماءه فان قال بعض الورثة انا أكفنه من مالي وقال بعضهم بل يكفن من التركة كفن من التركة لان في تكفين بعض الورثة من ماله منة علي الباقيين فلا يلزم قبولها وان كانت امرأة لها زوج ففيه وجهان قال أبو اسحق يجب علي الزوج لان من لزمه كسوتها في الحياة لزمه كفنها بعد الوفاة كالامة مع السيد وقال أبو علي ابن ابي هريرة يجب في مالها لانها بالموت صارت اجنبية فلم يلزمه كفنها والاول اصح لان هذا يبطل بالامة فانها صارت بالموت اجنبية من مولاها ثم يجب عليه تكفينها فان لم يكن مال ولازوج فالكفن علي من يلزمه نفقته اعتبارا بالكسوة في الحياة } \* { الشرح } حديث المحرم رواه البخاري ومسلم من رواية ابن عباس وسبق في باب غسل الميت وليس في الصحيحين قوله اللذين مات فيهما واكثر رواياتهما ثوبين وفي بعضها ثوبيه والكسوة -

بكسر الكاف وضمها - لغتان الكسر افصح وفي الفصل مسائل (احداها) تكفين الميت فرض كفاية بالنص والاجماع والا يشترط وقوعه من مكلف حتى لو كفته صبي أو مجنون حصل التكفين لوجود المقصود (الثانية) محل الكفن تركة الميت للحديث المذكور والاجماع فان كان عليه دين مستغرق قدم الكفن لما ذكره المصنف واستثنى اصحابنا صورا يقدم فيها الدين علي الكفن وضابطها ان يتعلق الدين بعين التركة (فمن) الصور المستثناة مال تعلقت به زكاة لشاة بقيت من اربعين

[ 189 ]

والمرهون والعبد الجاني والبيع إذا مات المشتري مغلصا وشبهها فيقدم صاحب الدين بلا خلاف وممن صرح به من اصحابنا الجرجاني في فرائضه والبعوى في التهذيب والخبري في الفرائض والرافعي وغيرهم وكان ينبغي للمصنف ان ينبه عليه قال اصحابنا رحمهم الله وحنوط الميت ومؤنة تجهيزه كالغسل والحمل والدفن وغيرها لها حكم الكفن فيما ذكرناه \* (فرع) تكفين الميت وسائر مؤنة تجهيزه يحسب من رأس ماله سواء كان موسرا أو غيره هذا مذهبنا وبه قال الفقهاء كافة الا ما سأذكره قال ابن المنذر الكفن من رأس المال سواء كان موسرا أو غيره هذا مذهبنا وبه قال الفقهاء كافة الا ما سأذكره عند اكثر العلماء ممن قاله ابن المسيب وعطاء ومجاهد والحسن وعمر بن دينار وعمر بن عبد العزيز والزهري وقتادة ومالك والثوري والشافعي واحمد واسحق ومحمد بن الحسن وبه نقول وقال خلاس بن عمر وبكسر الخاء من ثلث التركة وقال طاوس إن كان المال قليلا فمن الثلث والا فمن رأس المال \* دليلنا حديث المحرم فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسأل هل أوصي بالثلث أم لا (الثالثة) إذا طلب بعض الورثة تكفينه من ماله وآخر من التركة كفن من التركة لما ذكره المصنف (الرابعة) إذا ماتت مزوجة فهل يلزم الزوج كفنها فيه وجهان (أصحهما) عند جمهور الاصحاب يجب علي زوجها ممن صححه المصنف هنا وفي التنبية والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد والرافعي وقطع به المحاملي في المقنع وصحح الماوردي والشيخ أبو محمد الجويني في الفروق والجرجاني في التحرير وجوبه في مالها قال أبو محمد هو قول اكثر اصحابنا وفي هذا النقل نظر لان الاكثرين انما نقلوه عن أبي علي ابن ابي هريرة ودليل الوجهين في الكتاب قال البندنيجي والعبد ري وابن الصباغ وسائر الاصحاب وسواء كانت الزوجة موسرة أو معسرة ففيها الوجهان واما تقييد الغزالي في الوسيط الوجهين بما إذا كانت معسرة فانكروه عليه ويحجب عنه بانه ذكر احدي الصورتين ولم يتكلم في الموسرة قال اصحابنا وحكم مؤنة غسلها ودفنها وسائر مؤن تجهيزها حكم الكفن صرح به القاضي أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد والدارمي والمحاملي في المجموع

[ 190 ]

والتجريد والمقنع وآخرون ولا خلاف فيه قال المحاملي في التجريد والمقنع وآخرون من الاصحاب إن قلنا يجب علي الزوج فلم يكن له مال وجب في مالها فان لم يكن لها مال فعلى من عليه نفقتها فان لم يكن

ففي بيت المال (وأما) قول المصنف في الامة انها صارت اجنبية بالموت فقد قال مثله المحاملى وغيره وانكره صاحب الشامل وقال نفقة الامة كانت لسبب الملك ولا تبطل احكامه بالموت ولهذا كان السيد احق بدفنها وتولى تجهيزها (الخامسة) إذا لم يكن للميت مال ولا زوج وجب كفنه وسائر مؤن تجهيزه على من تلزمه نفقته من والد وولد وسيد فيجب على السيد كفن عبده وأمه والقرن والمدبر وأم الولد والمكاتب لان الكتابة انفسخت بالموت وسواء في أولاده البالغ وغيره والصحيح والزمن وكذا الوالدون لانهم بالموت صاروا عاجزين عن الكسب ونفقة العاجز واجبة فان لم يكن له من تلزمه نفقته وجبت مونة تجهيزه في بيت المال كنفقته وهل يكفن من بيت المال بثوب أم بثلاثة فيه طريقان حكاهما امام الحرمين (أحدهما) يكفن بثوب واحد قال الامام وبهذا قطع الائمة (وأصحهما) وأشهرهما فيه وجهان وممن حكاهما صاحب التقريب والبعوى وآخرون (أصحهما) بثوب لانه يستغنى عما سواه وبيت المال للمحتاج فان قلنا بثوب فترك الميت ثوبا لم يزد عليه من بيت المال وان قلنا ثلاثة فهل يقتصر عليه أم يكمل ثلاثة فيه وجهان (أصحهما) يكمل لانه يستحقه في بيت المال فان لم يكن في بيت المال مال وجب كفنه وسائر مؤن تجهيزه على عامة المسلمين كنفقته في مثل هذا الحال قال القاضي حسين والبعوى وغيرهما ولا يجب حينئذ إلا ثوب واحد يستر جميع بدنه لان أموال العامة أصبغ من بيت المال فلا يؤخذ منها إلا الضرورة وهذا كله مشهور في كتب الاصحاب وهو مفهوم من قول المصنف الكفن على من تلزمه نفقته فان النفقة مرتبة هكذا وإذا كفن من مال قريبه الذي عليه نفقته فهل يكفن بثوب أم بثلاثة فيه وجهان كبيت المال حكاهما القاضي حسين وغيره (أصحهما) بثوب \*

## [ 191 ]

(فرع) قال البندنجي فان مات له أقارب دفعة واحدة بهم أو غرق أو غيرهما قدم في التكفين وغيره من يخاف فساده فان استنوا فيه قدم الاب ثم الاقرب فالاقرب فان كانا أخوين قدم أسنهما فان كانا زوجين اقرع بينهما إذا أمر به \* (فرع) في مذاهب العلماء في كفن الزوجة \* ذكرنا أن الاصح عندنا أنه على الزوج وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال الشعبي ومحمد بن الحسن واحمد في مالها وروى عن مالك \* (فرع) قال البندنجي وغيره لو مات انسان ولم يوجد هناك ما يكفن به الاثوب مع مالك له غير محتاج إليه لزمه بذله بقيمته كالطعام للمضطر \* قال المصنف رحمه الله \* { وأقل ما يخرى ما يستر العورة كالحي ومن أصحابنا من قال أقله ثوب يعم البدن لان ما دونه لا يمسي كفننا والاول أصح } \* { الشرح } هذان الوجهان مشهوران واختلفوا في أصحهما وصحح المصنف هنا والمحاملى في المجموع وصاحبا المستظهرى والبيان وآخرون من العراقيين الاكتفاء بسائر العورة وقطع به كثيرون من العراقيين أو أكثرهم ممن قطع به منهم الماوردى في الحاوى والقاضى أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد وسليم الرازى في الكفاية والمحاملى في التجريد وصاحب الشامل وقطع به

## [ 192 ]

من الخراسانيين المتولي وغيرهم وهو ظاهر نص الشافعي في الام فانه قال رحمه الله وما كفن فيه الميت اجزاه وانما قلنا ذلك لان النبي صلي الله عليه وسلم " كفن يوم أحد بعض القتلى بنمرة " فدل ذلك على أنه ليس فيه حدا يقصر عنه وعلى أنه يجزى ما وارئ العورة هذا لفظ نصه وقطع جمهور الخراسانيين بانه يجب ساتر جميع البدن ممن قطع به منهم امام الحرمين والغزالي والبغوي والسرخسي وغيرهم وصححه منهم القاضي حسين وغيره وحكي البندنجي في المسألة ثلاثة أوجه هذان الوجهان والثالث يجب ثلاثة أثواب وهذا شاذ مردود والاصح ما قدمناه عن الاكثريين وعن ظاهر نصه وهو ساتر العورة لحديث مصعب بن عمير الذي أشار إليه الشافعي في استدلاله وهو أن النبي صلي الله عليه وسلم " كفنه يوم احد بنمرة عطى بها رأسه وبدت رجلاه فامرهم أن يجعلوا علي رجله

## [ 193 ]

الاذخر " رواه البخاري ومسلم (فان) قيل لعله لم يكن له سوى النمرة (فالجواب) من وجهين (احدهما) أنه يبعد ممن خرج للقتال ان لا يكون معه غيرهما من سلاح وغيره مما يشترى به كفن (والثاني) لو ثبت أنه لم يكن له غيرها والساتر غيرها لوجب تميمه من بيت المال فان فقد فعلي المسلمين والله اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* { والمستحب أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ازار ولفافتين بيض لما روت عائشة رضى الله عنها قالت " كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أثواب سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة) فان كفن في خمسة أثواب لم يكره لان ابن عمر رضى الله عنهما كان يكفن اهله في خمسة أثواب فيها قميص وعمامة ولان اكمل ثياب الحي خمسة قميصان وسراويل وعمامة ورداء ويكره الزيادة علي ذلك لانه سرف وان قال بعض الورثة يكفن بثوب وقال بعضهم بثلاثة ففيه وجهان (احدهما) يكفن بثوب لانه يعم ويستتر (والثاني) يكفن بثلاثة لانه الكفن المعروف المسنون والافضل ان لا يكون فيها قميص ولا عمامة لحديث عائشة رضى الله عنها فان جعل فيها قميص وعمامة لم يكره لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى ابن عبد الله بن ابي بن سلول قميصا ليحمله في كفن ابيه وان كان في الكفن قميص وعمامة جعل ذلك تحت الثياب لان اظهاره زينة وليس الحال حال زينة \* { الشرح } حديث عائشة رواه البخاري ومسلم وحديث ابن عمر كفن اهله في خمسة أثواب ذكره البيهقي فقال روينا عن نافع ان ابنا لعبد الله بن عمر مات فكفنه ابن عمر في خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاث لفائف واما حديث عبد الله بن ابي فرواه البخاري ومسلم من رواية عبد الله بن عمر بن الخطاب وجابر بن عبد الله واسم ان عبد الله هذا عبد الله ايضا وهو عبد الله بن عبد الله ابن ابي بن سلول فأبى بضم الهمزة وفتح الباء وتشديد الياء وسلول بفتح السين المهملة ولامين الاولى مضمومة وهو اسم امرأة فلا ينصرف فعبد الله الميت هو ابن ابي وهو ابن سلول ايضا فأبى أبوه وسلول امه وسلول زوجة ابي قال العلماء والصواب في كتابته وقرآته ان تنون ابي ويكتب

## [ 194 ]



ابن سلول بالالف في ابن ولهذا نطائر كقولهم محمد بن علي بن الحنفية  
 واسماعيل بن ابراهيم بن عليّة وأخريين قد أفردتهم في جزء وأشرت الهميم  
 في ترجمة محمد بن علي في تهذيب الاسماء واللغات وكان عبد الله الميت  
 رأس المنافقين كثير اساءة الادب والكلام القبيح وأما ابنه عبد الله الذي  
 اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم القميص فكان مسلما صالحا فاضلا  
 رضي الله عنه والقميص الذي اعطاه اياه هو قميص رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قيل اعطاه اياه ليطيب قلب ابنه وقيل لان الميت المنافق كان  
 كسا العباس رضي الله عنه عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبا حين  
 اسر يوم بدر فأعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبا بدله لئلا يبقى  
 لكافر عنده بد والاوّل اظهر ولهذا صلى الله عليه وسلم رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم قيل أن ينهي عن الصلاة على المنافقين ثبت ذلك في الصحيحين  
 في هذا الحديث (فان) قيل ليس في هذا الحديث دليل لما قاله المصنف  
 فانه استدل علي القميص والعمامة وليس للعمامة ذكر فيه (فجوابه) انه إذا  
 ثبت احدهما ثبت الآخر إذ لافرق (وقولها) سحولية روي بضم السين وفتحها  
 والفتح رواية الاكثرين قال الازهرى هي بالفتح مدينة في ناحية اليمن منها  
 ثياب يقال لها سحولية قال وأما السحولية بالضم فهي الثياب البيض وقال  
 غير الازهرى هي بالفتح نسبة الي قرية باليمن وبالضم ثياب القطن وقيل  
 بالضم ثياب نقيه من القطن خاصة (قوله) ولان اكمل ثياب الحى وقع في  
 بعض النسخ اكمل بالكاف وفي بعضها أجمل بالجيم وهما صحيحان والكاف  
 اكثر وأحسن (قوله) لانه سرف قال الازهرى وغيره السرف ما جاوز الحد  
 المعروف لمثله \* أما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب المستحب أن  
 يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ازار ولعافتين والمراد بالازار المنزر الذي  
 يشد في الوسط وسواء في هذا البالغ والصبي فيستحب تكفين الصبي في  
 ثلاثة كالبالغ وقال أبو حنيفة يكفن الصبي في خريقتين \* دليلنا انه ذكر  
 فأشبهه البالغ وان كفن الرجل في أربعة أو خمسة لم يكره ولم يستحب وان  
 كفن في زيادة على خمسة قال المصنف والاصحاب يكره لانه سرف ولم  
 يقولوا ان الزيادة حرام مع انها اضاعة مال غير مأذون فيه ولو قال به قائل  
 لم يبعد والافضل ان لا يكون في الكفن قميص ولا عمامة فان كانا لم يكره  
 لكنه خلاف الاوّل لما ذكره المصنف هذا هو الصواب المعروف في المذهب  
 وبه قطع الاصحاب وقال المصنف في كتابه عيون المسائل في الخلاف  
 يكره التكفين في القميص خلافا لابي حنيفة وهذا الذي قاله مع انه شاذ  
 في المذهب ضعيف بل باطل من جهة الدليل لان المكروه ما ثبت فيه نهى  
 مقصود ولم يثبت في هذا شئ والصواب الاوّل قال أصحابنا فان كان  
 قميص وعمامة استحب جعلها تحت الثياب لما ذكره المصنف وان قال بعض  
 الورثة يكفن في ثوب وقال بعضهم في ثلاثة فوجهان مشهوران

[ 195 ]

ذكر المصنف دليلهما واتفق الاصحاب على أن الاصح هنا تكفينه في ثلاثة  
 وفي المسألة طريق آخر ذكره الامام في النهاية وهو القطع بثلاثة نقله  
 عن معظم الاصحاب ولو قال بعض الورثة ثوب يستر جميع البدن أو ثلاثة  
 وقال بعضهم بل ساتر العورة فقط وقلنا بجوازه فالذي عليه الاصحاب أنه  
 يكفن في ثوب أو ثلاثة وحكى صاحب البيان وجها أنه يكفن بساتر العورة  
 هو غلط صريح ولو اتفقت الورثة على ثوب واحد فطريقان قطع البغوي  
 بانه يكفن في ثوب وطرد التولى فيه الوجهين وهو الاقيس ولو كان عليه  
 دين مستغرق فقالت الورثة تكفينه في ثلاثة أثواب وقال الغرماء في ثوب  
 فوجهان مشهوران (أصحهما) عند الاصحاب تكفينه بثوب لان تخليص ذمته

من الدين انفع له من اكمال الكفن (والثاني) يكفن بثلاثة كالمفلس فانه يترك له الثياب اللائقة به ومن قال بالاول فرق بان ذمة المفلس عامرة فهو بصدد الوفاء بخلاف الميت ولو قالت الغرماء يكفن بسائر العورة وقالت الورثة بثوب سائر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق علي سائر جميع البدن ولو انفقت الورثة والغرماء علي ثلاثة اثواب جاز بلا خلاف صرح به القاضي حسين وآخرون وإنما ذكروه وإن كان ظاهرا لانه ربما تشكك فيه إنسان من حيث إن ذمته تبقى مرتبهة بالدين قال امام الحرمين قال صاحب التقريب لو أوصي الميت بان يكفن في ثوب لا غير كنفى ثوب سايع للبدن لان الكفن حقه وقد رضى باسقاط حقه من الزيادة قال ولو قال رضى بسائر العورة لم تصح وصيته ويجب تكفينه في سائر لجميع بدنه قال الامام وهذا الذي ذكره في نهاية الحسن وكذا جزم به الغزالي وغيره قال اصحابنا الثوب الواحد حق له تعالى لا تنفذ وصية الميت في اسقاطه والثاني والثالث حق للميت تنفذ وصيته باسقاطها قال القاضي أبو الطيب في المجرد وإذا اختلفوا في جنس الكفن قال اصحابنا ان كان الميت موسرا كفن با علي الاجناس وان كان متوسطا فبالاوسط وبالادون إن كان فقيرا \* (فرع) إن قيل ذكرتم أن المستحب تكفين الرجل في ثلاثة اثواب وهذا يخالف حديث المحرم الذي سقط عن بعيره فانه كفن في ثوبين وجوابه ما أجاب به القاضي أبو الطيب وغيره أنه لم يكن له مال غيرهما وإنما يستحب الثلاثة ليمكن منها \* قال المصنف رحمه الله \* " والمستحب أن يكون الكفن بيضاء لحديث عائشة رضى الله عنها والمستحب أن يكون حسنا لما روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه " وتكره المغلاة فيه لما روى علي رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تغالوا في الكفن فانه يسلب

[ 196 ]

سريعا " والمستحب ان يبخر الكفن لما روى جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا جمرت الميت فجمروه ثلاثا " \* { الشرح } حديث عائشة رضى الله عنها سبق بيانه أنه في الصحيحين وحديث علي رضى الله عنه رواه أبو داود باسناد حسن ولم يضعفه وحديث جابر الاول رواه مسلم وحديثه الاخر رواه احمد ابن حنبل في مسنده والحاكم في المستدرک والبيهقي واسناده صحيح قال الحاكم هو صحيح علي شرط مسلم ولكن روى البيهقي باسناده عن يحيى بن معين انه قال لم يرفعه الايحيى بن آدم قال يحيى بن معين ولا أظنه الاغلطا قلت كأن يحيى بن معين فرعه علي قاعدة اكثر المحدثين ان الحديث إذا روي مرفوعا وموقوفا حكم بالوقف والصحيح الذي قاله الفقهاء واصحاب الاصول ومحققوا المحدثين انه يحكم بالرفع لانها زيادة ثقة ولفظ رواية الحاكم والبيهقي إذا اجمرت الميت فاوتروا قال البيهقي وروى جمروا كفن الميت ثلاثا ولفظ رواية احمد إذا اجمرت الميت فاجمروه ثلاثا (وقوله) يكون الكفن بيضاء أي ثيابا بيضاء والاجمار التبخر وقوله صلى الله عليه وسلم فليحسن كفنه - هو بفتح الفاء - كذا ضبطه الجمهور وحكى القاضي عياض عن بعض الرواة اسكان الفاء أي فعل التكفين من الاشباع والعموم والاول هو الصحيح أي يكون الكفن حسنا وسأذكر ان شاء الله تعالى قريبا معنى تحسينه \* اما الاحكام ففيها مسائل (احداها) يستحب ان يكون

الكفن ابيض لحديث عائشة المذكور والحديثين السابقين في باب هيئة الجمعة (الثانية) يستحب تحسين الكفن قال أصحابنا والمراد بتحسينه بياضه ونطاقته وسوغه وكثافته لا كونه ثمينا لحديث النهي عن المغالة وتكره المغالة فيه للحديث قال القاضي حسين والبغوي الثوب الغسيل أفضل من الجديد ودليله حديث عائشة قالت نظر أبو بكر رضى الله عنه الي ثوب كان يمرض فيه فقال " اغسلوا هذا وزيدوا عليه ثوبين وكفونوني فيها قلت ان هذا خلق قال الحي أحق بالجديد من الميت انما هو للمهلة " رواه البخاري - والمهلة بضم الميم وكسرهما وفتحها - هي دم الميت وصديده ونحوه قال أصحابنا رحمهم الله ويجوز تكفين كل انسان فيما يجوز له لبسه في الحياة فيجوز من القطن والصوف والكتان والشعر والوبر وغيرها وأما الحرير فيحرم تكفين الرجل فيه وأما المرأة فالمشهور القطع بجواز تكفينها فيه لانه يجوز لها لبسه في الحياة لكن يكره تكفينها فيه لان فيه سرفا ويشبه اصناعة المال بخلاف اللبس في الحياة فانه تجمل للزوج وحكى صاحب البيان في زيادات المهدب وجها انه لا يجوز وأما المعصفر والمزعفر فلا يحرم تكفينها فيه بلا خلاف ولكن يكره علي المذهب وبه قطع الاكثرون وحكى صاحبها العدة والبيان وجهين ثانيهما لا يكره قالا وهو مذهب أبي حنيفة قال أصحابنا ويعتبر في الكفن المباح حال الميت فان كان مكثرا من المال فمن جباد الثياب وان كان متوسطا فأوسطها وان كان مقللا فخشنها هذه عبارة الشيخ أبي حامد والبندنجي وغيرهما (الثالثة) يستحب تبخير الكفن الا في حق المحرم والمحرمة قال أصحابنا صفة ذلك أن يجعل الكفن علي عود وغيره ثم يبخر كما يبخر ثياب الحي حتى تعبق بها رائحة الطيب قال أصحابنا ويستحب أن يكون الطيب عودا وكون العود غير مطيب بالمسك فان كان مطيبا به جاز ويستحب تطيبه ثلاثا للحديث قال المصنف رحمه الله \* { ويستحب أن يبسط أحسنها وأوسعها ثم الثاني الذي يلي الميت اعتبارا بالحي فانه يجعل أحسن ثيابه وأوسعها فوق الثياب وكلما فرش ثوبا نثر فيه الحنوط ثم يحمل الميت الي الاكفان مستورا ويترك علي الكفن مستلقيا على ظهره ويؤخذ قطن منزوع الحب فيجعل فيه الحنوط

والكافور ويجعل بين يتيه ويشد عليه كما يشد الثبان ويستحب أن يؤخذ القطن ويجعل عليه الحنوط والكافور ويترك على الغم والمنخرين والعينين والاذنين وعلي خراج نافذ إن كان عليه ليخفى ما يظهر من رائحته ويجعل الحنوط والكافور علي قطن ويترك علي مواضع السجود لما روى عن عبد الله بن مسعود أنه قال يتتبع بالطيب مساجده ولان هذه المواضع شرفت بالسجود فخصت بالطيب قال وأحب أن يطيب جميع بدنه بالكافور لان ذلك يقوى البدن ويشده ويستحب أن يحنط رأسه ولحيته بالكافور كما يفعل الحي إذا تطيب قال في البويطي فان حنط بالمسك فلا بأس لما روى أبو سعيد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " المسك من أطيب الطيب " وهل يجب الحنوط والكافور أم لا فيه قولان وقيل فيه وجهان احدهما يجب لانه جرت به العادة في الميت فكان واجبا كالكفن والثاني انه لا يجب كما لا يجب الطيب في حق المفلس وان وجبت الكسوة \*

{ الشرح } حديث ابي سعيد الخدرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " المسك اطيب الطيب " رواه مسلم في صحيحه هكذا ووقع في المهذب من اطيب الطيب بزيادة من والاثر المذكور عن ابن مسعود يتبع الطيب مساجده رواه البيهقي والحنوط بفتح الحاء وضم النون - هذا هو المشهور ويقال الحنوط بكسر وهو انواع من الطيب يخلط للميت خاصة لا يقال في غير طيب الميت حنوط قال الازهرى يدخل في الحنوط الكافور وذريرة القصب والصندل الاحمر والابيض (وقوله) كما يستدل التبان هو بضم المثناة فوق وتشديد الموحدة وهو سراويل قصيرة صغيرة بلائكة (قوله) وعلي خراج نافذ هو بضم الخاء المعجمة وتخفيف الراء وهو القرحة في الجسد \* واما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب يستحب ان يبسط اوسع اللفائف واحسنها ويذر عليها حنوط ثم يبسط الثانية عليها ويذر عليها حنوط وكافور وان كفن الرجل أو المرأة في لفافة ثالثة أو رابعة كانت كالثانية في انها دون التي قبلها وفي ذر الحنوط والكافور واتفق الشافعي والاصحاب على استحباب الحنوط كما ذكرنا قال صاحب الحاوي رحمه الله هذا شئ لم يذكره غير الشافعي من الفقهاء وانا اختاره الشافعي ليلا يسرع بلي الا كفان وليقيها من بلل يصيبها قال المصنف والاصحاب رحمهم الله ثم يحمل

الميت مستورا فيوضع فوقها مستلقيا واحتجوا لبسط احسن اللفائف واوسعها اولا بالقياس علي الحى فانه يجعل اجمل ثيابه فوقها ثم يؤخذ قطن منزوع الحب فيجعل عليه حنوط وكافور ويدس بين اليته حتى يتصل بحلقة الدبر فيسدها ليرد شيئا يتعرض للخروج قال اصحابنا ولا يدخله الي داخل الحلقة هذا هو الصحيح الذي قطع به جماهير الاصحاب في الطريقتين وذكر البغوي وجهين (أحدها) يكره الادخال (والثاني) يدخل لانه إذا لم يدخل لا يمنع الخروج قال وانما فعل ذلك للمصلحة وقال القاضي حسين في تعليقه قال القفال رأيت للشافعي رحمه الله في الجماع الكبير ادخاله وهذا نقل غريب وحكم ضيف والصواب ما سبق وسبب الخلاف ان المزني نقل في المختصر عن الشافعي أنه قال يأخذ شيئا من قطن منزوع الحب فيجعل فيه الحنوط والكافور ثم يدخل بين اليته ادخالا بليغا ويكثر منه ليرد شيئا ان جاء منه عند تحريكه ويشد عليه خرقة مشقوقة الطرف يأخذ اليته وعانته ثم يشد عليه كما يشد التبان الواسع قال المزني لا احب ما قال من إبلاغ الحشو ولكن يجعل كالوزة من القطن بين اليته ويجعل من تحتها قطن بضم إلى بين اليته والشداد من فوق ذلك كالتبان يشد عليه فان جاء منه شئ بعد ذلك منعه ذلك ان يظهر فهذا ؟ ان في كرامته من انتهاك حرمة هذا آخر كلام المزني قال اصحابنا توهم المزني من كلام الشافعي هذا انه اراد

ادخال القطن في الدبر قالوا واخطأ في توهمه وانا اراد الشافعي ان يبالغ في حشو القطن بين اليته حتى يبلغ الدبر من غير ان يدخله وقد بين ذلك في الام فقال حتى يبلغ الحلقة قال بعض اصحابنا ومما يدل علي وهم المزني قول الشافعي لرد شئ ان خرج ولو كان مراده انه يدخل الي داخل الدبر لقال يمنع من خروج شئ والله اعلم قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله ثم يشد الياه ويستوثق في ذلك بان يأخذ خرقة ويشق رأسها ويجعل وسطها عند اليته وعانتة ويشد فوق السرة بان يرد ما يلي ظهره الي سرته ويعطف الشقان الآخران عليه ولو شدشق من كل رأس علي هذا الفخذو مثله علي الفخذ الآخر جاز وقيل يشد عليه بخيط ولا يشق طرفها والله اعلم قال الشافعي والمنصف والاصحاب ثم يأخذ شيئا من القطن ويضع عليه شيئا من الحنوط والكافور ويجعل على منافذ البدن من الاذنين والعينين والمنخرين والغم والجراحات النافذة دفعا للهوام ويجعل علي قطن وكافور وترك علي مواضع

السجود وهي الجبهة والانف وبطن الكفين والركبتان والقدمان هكذا قال المصنف والجمهور ونص عليه الشافعي في المختصر وفيه وجه حكاة (1) والرافعي انه يجعل الحنوط والكافور علي نفس هذه المساجد بلا قطن وهو ضعيف غريب قال المصنف وغيره قال الشافعي في المختصر واستحب أن يطيب جميع بدنه بالكافور لانه يقويه ويشده قال الشافعي في المختصر والمصنف والاصحاب ويستحب ان يحنط رأسه ولحيته بالكافور كما يفعل الحي إذا تطيب قال الشافعي في البويطي ونقله المصنف والاصحاب ولو حنط بالمسك فلا بأس لحديث ابي سعيد السابق وروى البيهقي باسناد حسن عن علي رضي الله عنه انه كان عنده مسك فاوصي ان يحنط وقال هو من فضل حنوط رسول الله صلي الله عليه وسلم وروى في ذلك عن ابن عمر وانس رضي الله عنهم قال المصنف وهل يجب الحنوط والكافور ام لافيه قولان وقيل وجهان (احدهما) يجب لجريان العادة به فوجب كالكفن (والثاني) يستحب ولا يجب كما لا يجب الطيب للمفلس وان وجبت كسوته (وقوله) قولان وقيل وجهان هذا من ورعه واتقانه واعتنائه فلم يجزم بقولين ولا وجهين وسبب تردد المصنف رحمه الله في ذلك ان المحاملي قال في المجموع ظاهر ما ذكره الشافعي في الام والمختصر انه واجب وقال في موضع آخر إنه مستحب فالمسألة علي قولين قال اصحابنا يحكون فيها وجهين وقال البندنجي قال الشافعي في الام والقديم كفن الميت وحنوطه ومؤنة تجهيزه من رأس ماله ليس لغرمائه ولا لورثته منع ذلك ثم قال الشافعي بعد هذا بسطرين ولو لم يكن حنوط ولا كافور رجوت ان يجزئ قال البندنجي رحمة الله عليه واختلف اصحابنا في الطيب والحنوط علي وجهين قال والظاهر أنهما قولان هذا كلامه والاصح أنه لا يجب صححه الغزالي وغيره قال امام الحرمين رحمه الله ويجب القطع

بهذا وقطع المتولي بان الكافور لا يجب وانما الوجهان في الحنوط وممن  
 خص الوجهين بالحنوط المحاملي والماوردي والغزالي وممن وافق  
 المصنف في نقل الوجهين في الحنوط والكافور جميعا صاحب  
 المستظهرى والبيان وسبقهم به البند نجي كما ذكرناه \* \* قال المصنف  
 رحمه الله \* { ثم يلف في الكفن ويجعل ما بلى الرأس اكثر كالحى ما علي  
 رأسه اكثر قال الشافعي رحمه الله وتثنى صنفة الثوب الذى يلي الميت  
 فيبدأ بالايسر على الايمن وبالايمن على الايسر وقال في موضع يبدأ  
 بالايمن على الايسر ثم الايسر على الايمن فمن اصحابنا من جعلهما  
 قولين احدهما يبدأ بالايسر على الايمن والثاني يبدأ بالايمن على الايسر  
 ومنهم من قال هي علي قول واحد انه تثنى صنفة الثوب الايسر علي  
 جانبه الايمن وصنفة الثوب الايمن علي جانبه الايسر كما يفعل الحى  
 بالساج يعنى الطيلسان وهذا هو الاصح لان في الطيلسان ما علي الجانب  
 الايسر هو الظاهر ثم يفعل ذلك في بقية الاكفان وما يفضل من عند  
 الرأس بشئ على وجهه وصدره فان احتيج الي شد الاكفان شددت ثم يحل  
 عنه عند الدفن لانه يكره ان يكون معه في القبر شئ معقود فان لم يكن له  
 الا ثوب واحد قصير لا يعم البدن عطي رأسه وترك الرجل لما روى ان  
 مصعب بن عمير رضي الله عنه قتل يوم احد ولم يكن له الا نمرة فكان إذا  
 عطي بها رأسه بدت رجلاه وإذا عطي بها رجلاه بدار رأسه فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم " غطوا بها رأسه واجعلوا على رجليه شيأمن الاذخر {  
 \* { التشرح } حديث مصعب رواه البخاري ومسلم من رواية خباب بن الارت  
 وقوله

تثنى صنيفة هو بفتح أول تثنى والصنيفة - بفتح الصاد المهملة وكسر  
 النون - وبعد النون باء والمشهور في كتب اللغة صنفة بلاياء قال الازهرى  
 هي زاوية الثوب وكل ثوب مربع له أربع صنفات قال وقيل صنفته طرفه  
 والساج بسين مهملة وجيم مخففة - وجمعة سيجان قال الازهرى هو  
 الطيلسان المقور نسج كذلك والاذخر - بكسر الهمزة والخاء - حشيش  
 معروف ومصعب بن عمير من فضلاء الصحابة والسابقين الي الاسلام ويوم  
 أحد كان يوم السبت لا حدى عشرة خلت من شوال سنة ثلاث من الهجرة  
 والنمرة - بفتح النون وكسر الميم - وهى ضرب من الاكسية وقيل شملة  
 مخططة من صوف وقيل فيها أمثال الالهة \* أما الاحكام ففى الكيفية  
 المستحبة في لف الاكفان الطريقان اللذان ذكرهما المصنف وهما  
 مشهوران (أصحهما) عند الاكثرين يبدأ فيثنى الثوب الذى يلي بدن الميت  
 شقه الايسر علي شق الميت الايمن ثم الايمن علي الايسر كما يفعل الحى  
 بالقباء ثم يلف الثوب الثاني والثالث كذلك والطريق الثاني علي قولين  
 (أحدهما) هذا (والثانى) يثنى أولا الشق الايمن ثم الايسر قال الشافعي في  
 المختصر والمنصف والاصحاب رحمهم الله وإذا لف الكفن عليه جمع  
 الفاضل عند رأسه جمع العمامة ورده علي وجهه وصدره الي حيث ينتهي  
 وما فضل عند رجليه يجعل علي القدمين والساقين قال أصحابنا ويستحب  
 أن يوضع الميت على الاكفان بحيث إذا لف عليه كان الفاضل عند رأسه

أكثر لحديث مصعب رضي الله عنه وان لم يكن الاثوب لا يعم كل البدن ستر وتركت الرجلان وجعل عليهما حشيش ونحوه لحديث مصعب قال الشافعي في المختصر والاصحاب فان خيف انتشار الاكفان عند الحمل شددت بشداد يعقد عليها فإذا ادخلوه القبر حلوه هذا لفظ الشافعي والاصحاب قال المصنف وجماعة لانه يكره أن يكون في القبر شئ معقود \* \* قال المصنف رحمه الله \*

## [ 205 ]

{ وأما المرأة فانها تكفن في خمسة أثواب ازار وخمار وثلاثة أثواب وهل يكون أحد الثلاثة درعا فيه قولان (أحدهما) أن احدها درع لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم " ناول أم عطية رضي الله عنها في كفن ابنته ام كلثوم ازار أو درعا وخمارا وثوبين ملاء (والثاني) أنه لا يكون فيها درع لان القميص إنما تحتاج إليه المرأة لتستر به في تصرفها والميت لا يتصرف فان قلنا لا درع فيها أزرت بازار وخمرت بخمار وتدرج في ثلاثة أثواب وإذا قلنا فيها درع أزرت بازار وتلبس الدرع وتخمر بخمار وتدرج في ثوبين قال الشافعي رحمه الله ويشد على صدرها ثوب ليضم ثيابها فلا تنتشر وهل يحل عنها الثوب عند الدفن فيه وجهان قال أبو العباس يدخل معها وعليه يدل كلام الشافعي فانه ذكر أنه يشد ولم يذكر أنه يحل وقال أبو إسحق ينحى عنها في القبر وهو الاصح لانه ليس من جملة الكفن \* { الشرح } الحديث المذكور رواه أبو داود باسناده عن ليلى بنت قانف - بالنون المكسورة وبعدها فاء - الثقفية الصحابية رضي الله عنها قالت " كنت فيمن غسل بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان أول ما أعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقا ثم الدرع ثم الخمار ثم الملحفة ثم ادرجت بعد في الثوب الآخر قالت ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس عند الباب معه كفننا يناولنا ثوبا ثوبا " اسناده حسن الا رجلا لا اتحقق حاله وقد رواه أبو داود فلم يضعفه وقوله ثوبين ملاء - بضم الميم وبالمد وتخفيف اللام - والحقا - بكسر الحاء وتخفيف القاف - يقال له الحقو والحقو بكسر الحاء وفتحها والحقا والازار والمنزر (واما قوله) الملحفة والثوب ان ادرجت فيه فهما المراد بقوله ثوبين ملاء أي غير ملفقين بل كل واحد منهما قطعة واحدة واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على انه يستحب تكفين المرأة في خمسة أثواب وان الرجل يكفن في ثلاثة ولا يستحب الزيادة ويجوز إلى خمسة بلا كراهة ويكره مجاوزة الخمسة في الرجل والمرأة والخنثي كالمرأة ذكره جماعة من أصحابنا قال امام الحرمين قال الشيخ أبو علي رحمه الله وليس استحباب الخمسة في حقها متأكدا كتناكد الثلاثة في حق الرجل قال الامام وهذا متفق عليه هذا حكم كفنها المستحب (وأما) الواجب ففيه الوجهان السابقان في أول الباب (أحدهما) ثوب ساتر لجميع البدن (واصحهما) ساتر العورة وهي جميع بدن الحرة الا وجهها وكفيها وبهذا قطع الماوردي في كفن المرأة قال أصحابنا وإذا كفن الرجل والمرأة في ثلاثة فهي لفائف وان كفن الرجل في خمسة فثلاث لفائف وقميص وعمامة ويجعلان تحت اللفائف وقد سبق بيان هذا وان كفن في خمسة فقولان (أحدهما) ازار وخمار وثلاث لفائف (والثاني) ازار وخمار ودرع وهو القميص ولفافتان وهذان القولان مشهوران وقد ذكرهما المزني في المختصر فقال احب ان يكون احدا لخمسة درعا لما رأيت فيه من فعل العلماء وقد قاله الشافعي مرة ثم خط عليه هذا كلام المزني

رحمه الله فاشار الي القولين وسماهما جماعة من الخراسانيين قديما وجديدا فجعلوا القديم استحباب الدرع والجديد عدمه قالوا والقديم هنا هو الاصح وهى من المسائل التى يفتي فيها علي القديم وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه والمحاملي في التجريد المعروف للشافعي في عامة كتبه ان فيها درعا وهو القميص قالا وذكر المزني ان الشافعي رحمه الله كان يذهب إلى القديم ثم خط عليه قال المحاملي ولا تعرف هذه الرواية إلا من المزني فالمسألة على قولين (أصحهما) ان فيها درعا هذا كلام المحاملي واتفق الاصحاب علي انه يستحب فيها الدرع وقطع به جماعة واما من قال ان هذا مما يفتي به علي القديم فغير مقبول لان هذا القديم يوافقه معظم الجديد كما ذكره الشيخ أبو حامد والمحاملي وغيرهما ومن قال لا درع يحتاج الي جواب عن الحديث ولعله يحمله علي بيان الجواز ويكون اعتماده على القياس علي الرجل فانه لا يستحب فيه القميص بلا خلاف إذا كان ثلاثة والخمسة في المرأة كالثلاثة في الرجل وإذا كفن الرجل والمرأة في ثلاث لفائف فوجهان (أحدهما) يستحب كونها متفاوتة فالسفلي تأخذ سرته وركبته وما بينهما (والثانية) من عنقه إلى كعبه (والثالثة) تستر جميع البدن (والثاني) وهو الصحيح وقطع به امام الحرمين والغزالي وجماعة تكون متساوية في الطول والعرض يستوعب كل واحدة منها جميع البدن قالوا ولا فرق

في التكفين في ثلاثة اثواب بين الرجل والمرأة وانما يفترقان في الخمسة كما سبق وإذا كفنت المرأة في خمسة قال الشافعي يشد علي صدرها ثوب ليضم اكفانها فلا تنتشر واتفق الاصحاب عليه واختلفوا في المراد به فقال أبو اسحق المروزي هو ثوب سادس ويحل عنها إذا وضعت في القبر قال والمراد بالثوب خرقة تربط لتجمع الاكفان وقال أبو العباس بن سريج هو احد الاثواب الخمسة وترك عليها في القبر كباقي الخمسة واتفق الاصحاب علي ان قول ابى اسحق هو الصحيح هكذا ذكروا صورة الوجهين وخلاف ابى العباس وابى اسحق وممن ذكره هكذا شيخ الاصحاب أبو حامد والبندنجى والماوردي وابو الطيب والمحاملي وابن الصباغ وامام الحرمين والباقون وعبارة المصنف ليست صريحة في هذا فتناول عليه قال اصحابنا رحمهم الله واما ترتيب الخمسة فان قلنا بقول ابى اسحق وقلنا بالقميص وهو الدرع شد عليها المئزر ثم القميص ثم الخمار ثم تلف في لفافتين ثم يشد الثوب السادس وينحى في القبر وان قلنا لا قميص ازرت ثم خمرت ثم تلف في اللفائف الثلاث ثم يشد الثوب السادس واما علي قول ابن سريج فان قلنا بالقميص شد المئزر ثم الدرع ثم الخمار ثم يشد عليها الشداد ثم تلف في لفافة سابعة وهى الثوب الخامس فيكون الشداد مستورا وان قلنا لا قميص شد المئزر ثم الخمار ثم تلف في لفافة سابعة ثم يشد الشداد ثم تلف في الخامس وهو اسبغها وهذا الترتيب هكذا علي التفصيل الذى ذكرناه مستحب باتفاق الاصحاب فلو خولف اجزا وفاتت الفضيلة والحديث الذى ذكرناه ظاهر في استحبابه ولو قال المصنف ازرت ثم قمصت ثم خمرت ثم لفت في لفافتين بحرف ثم لكان



أحسن كما جاء في الحديث وذكره الاصحاح قال اصحابنا وإذا قلنا بقول  
ابي العباس ترك الثوب الذي هو الشداد في القبر ولكنه يحل لانه لا يترك  
في القبر شئ معقود وقد نص الشافعي في الام في باب الدفن علي حل  
عقد الثياب والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* { إذا مات محرم لم  
يقرب الطيب ولم يلبس ولم يخمر رأسه لما روى ابن عباس رضي الله  
عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خر من بعيره "  
اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبه

## [ 208 ]

الذين مات فيهما ولا تقربوه طيبا فانه يبعث يوم القيامة ملبيا " وان ماتت  
معتدة عن وفاة ففيه وجهان (احدهما لا تقرب الطيب لانه ماتت والطيب  
يحرم عليها فلم يسقط تحريمه بالموت كالمحرمة (والثاني) تقرب الطيب  
لانه حرم عليها في العدة حتي لا يدعو ذلك الي نكاحها وقد زال هذا المعنى  
بالموت \* { الشرح } حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم رحمهما الله  
وسبق بيانه في اول الباب قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله إذا مات  
المحرم والمحرمة حرم تطيبه وأخذ شئ من شعره أو ظفره وحرم ستر  
رأس الرجل والباسه مخيطا وعقد اكفانه وحرم ستروجه الحرمة وكل هذا  
لا خلاف فيه ويجوز الباس المرأة القميص والمخيط كما في الحياة ولو قال  
المصنف يجب تحنيطه ما يجب عليه اجتنابه في حياته لكان أحسن بل هو  
الصواب الذي لا بد منه قال الشافعي رحمه الله في الام ولا يعقد علي  
الرجل ثوب ولا يلبس قميصا ولذا قال الشيخ أبو حامد والمحاملي  
والجرجاني والاصحاب لا يعقد عليه ثوب كما لا يلبس قميصا في الحياة  
وهذا لا خلاف فيه وهو جار على القاعدة التي سنذكرها ان شاء الله تعالى  
في باب الاحرام انه يحرم عليه عقد الرداء ولا يحرم عقد الازار وهذا الذي  
ذكرناه من تحريم الطيب سواء فيه الرجل والمرأة كما ذكرنا وسواء الطيب  
في بدنه واكفانه والماء الذي يغسل به وهو الكافور فكله حرام ونقل  
القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد ان الشافعي نص في الجامع الكبير

## [ 209 ]

انه لا يطرح الكافور في مائه واتفق الاصحاح عليه واما التجمير وهو  
التبخير عند غسله فلا بأس به كما لا يمنع المحرم من الجلوس عند العطار  
قال اصحابنا فان طيبه انسان أو البسه مخيطا عصي الفاعل ولا فدية عليه  
كما لو قطع طرفا من اطراف الميت عصي ولا غرم عليه (واما) إذا ماتت  
معتدة محدة فهل يحرم تطيبها فيه وجهان ذكر المصنف دليلهما (احدهما)  
وهو قول ابي اسحق المروزي يحرم (والثاني) وهو الصحيح باتفاق  
الاصحاب لا يحرم قال المتولي هو قول عامة اصحابنا الا ابا اسحق  
المروزي قال الماوردي والمحاملي في التجريد وليست مسألة المعتدة  
منصوصة للشافعي رحمه الله وقول المصنف معتدة عن وفاة يحترز به عن  
معتدة رجعية وغيرها ممن لاحداد عليها واما البائن فان قلنا بالضعيف من  
القولين ان عليها الاحداد فهي كالمتوفى عنها فيكون فيها الوجهان ولو  
قال المصنف معتدة حادة أو محدة كما ذكرناه وقاله غيره لكان احسن واعم

لتدخل البائن علي القول الضعيف وكأنه ترك هذا القول لضعفه فلم يحترز عنه \*

## [ 210 ]

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في تعليقه هل يبطل صوم الانسان بالموت كما تبطل صلاته به أم لا تبطل كما لا تبطل حجه بل يبقى حكمه وبيعت يوم القيامة مليا فيه وجهان لا صحابنا والاصح بطلانه وهو ظاهر كلام الاصحاب \* (فرع) في مذاهب العلماء في غسل المحرم وتكفينه \* قد ذكرنا ان مذهبنا تحريم تطييبه والباسه مخيطا وستر رأسه وبه قال عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وابن عباس وعطاء والثوري واحمد واسحق وداود وابن المنذر وقالت عائشة وابن عمر وطاوس والاوزاعي وأبو حنيفة ومالك يطيب ويلبس المخيط كسائر الموتى \* دليلنا الحديث المذكور \* (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) إذا نبش القبر وأخذ الكفن قال صاحب التتمة يجب تكفينه ثانيا سواء كفن من ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال لان العلة في المرة الاولى الحاجة وهي موجودة وقال صاحب الحاوي إذا كفن من ماله ثم اقتسم الورثة التركة ثم نبش وسرق الكفن وترك عربانا استحب للورثة أن يكفوه ثانيا ولا يلزمهم ذلك لانه لو لزمهم ثانيا للزمهم الي مالا يتناهى ولو كفن ثم أكله سبع واستغنى عن كفنه فلمن يكون الكفن فيه تفصيل وخلاف

## [ 211 ]

بأنى ان شاء الله في باب السرقة حيث ذكره المصنف (الثانية) قال الصيمري وغيره لا يستحب أن يعد الانسان لنفسه كفنا لئلا يحاسب عليه وهذا الذى قاله صحيح الا إذا كان من جهة يقطع بحلها أو من أثر بعض أهل الخير من العلماء أو العباد ونحو ذلك فان ادخاره حينئذ حسن وقد ثبت في صحيح البخاري عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه ان النبي صلي الله عليه وسلم " كان عليه بردة فطلبها رجل منه فأعطاه إياها فقال له الصحابة ما أحسنت سألته وعلمت انه لا يرد قال أنى والله ما سألته لا لبسه إنما سألته ليكون كفني قال سهل فكانت كفنه " (الثالثة) ذكرنا ان مذهبنا استحباب تكفين البالغ والصبي في ثلاثة أثواب وبه قال جمهور العلماء قال ابن المنذر وكان سويد بن علقمة يكفن في ثوبين قال وقال أبو حنيفة النعمان يكفن في ثوبين وكان ابن عمر يكفن في خمسة (وأما) الصبي فقال ابن المنذر قال ابن المسيب يكفن في ثوب وقال احمد واسحق في خرقه فان كفن في ثلاثة فلا بأس وعن الحسن وأصحاب الراى في ثوبين واختار ابن المنذر ثلاثة (وأما) المرأة فذكرنا ان مذهبنا انه يستحب تكفينها في خمسة أثواب قال ابن المنذر وبه قال اكثر العلماء منهم الشعبي وابن سيرين والنخعي والاوزاعي واحمد واسحق وأبو ثور وأصحاب الراى وقال عطاء ثلاثة أثواب درع وثوب تحته ولقافة فوقهما وقال سليمان بن موسى درع وخمار ولقافة \* { باب الصلاة على الميت } \* قال المصنف رحمه الله \* { الصلاة على الميت فرض علي الكفاية لقوله صلي الله عليه وسلم " صلوا خلف من قال لا اله إلا الله وعلي من قال لا إله إلا الله " وفي أدنى ما يكفى قولان (أحدا) ثلاثة لان قوله صلي الله

عليه وسلم صلوا خطاب جمع وأقل الجمع ثلاثة (والثاني) يكفي واحد لانها صلاة ليس من شرطها الجماعة فلم يكن من شرطها العدد كسائر الصلوات ويجوز فعلها في جميع الاوقات لانها صلاة لها سبب فجاز فعلها في كل وقت ويجوز فعلها في المسجد وغيره لما روت عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم " صلى على سهيل بن بيضاء في المسجد " والسنة ان يصلى في جماعة لما روى مالك بن هبيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " ما من مسلم يموت فيصلني عليه ثلاثة صفوف من المسلمين الاوجب " وتجاوز فرادى لان النبي صلى الله عليه وسلم " مات فصلي عليه الناس فوجا فوجا " وان اجتمع نساء لا رجل معهن صلين عليه فرادى فان النساء لا يسن لهن الجماعة في الصلاة على الميت وإن صلين جماعة فلا بأس \* }

[ 212 ]

{ الشرح } حديث " صلوا خلف من قال لا إله إلا الله وعلى من قال لا إله إلا الله " ضعيف رواه الحاكم أبو عبد الله في تاريخ نيسابور من رواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وإسناده ضعيف رواه الدارقطني كذلك باسانيد ضعيفة وقال لا يثبت منها شيء وتغني أحاديث كثيرة في الصحيح كقوله صلى الله عليه وسلم " صلوا علي صاحبكم " وهذا أمر وهو للوجوب وقد نقلوا الاجماع علي وجوب الصلاة علي الميت الا ما حكى عن بعض المالكية انه جعلها سنة وهذا متروك عليه لا يلتفت إليه (وأما) حديث عائشة فرواه مسلم في صحيحه (وأما) حديث مالك بن هبيرة فحديث حسن رواه أبو داود والترمذي قال الترمذي حديث حسن وقال الحاكم هو صحيح علي شرط مسلم (وأما) حديث صلاتهم على النبي صلى الله عليه وسلم أفواجا فرواه البيهقي بسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال " لما صلى علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ادخل الرجال فصلوا عليه بغير امام ارسالا حتى فرغوا ثم ادخل النساء وصلين عليه ثم ادخل الصبيان فصلوا عليه ثم ادخل العبيد فصلوا عليه ارسالا لم يؤمهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم " قال الشافعي في الامم ورواه عنه أيضا البيهقي وذلك لعظم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بابي هو وأمي وتنافسهم فيمن يتولي الصلاة عليه وصلوا عليه مرة بعد مرة (وقوله) ارسالا - بفتح الهمزة - أي متتابعين (وقوله) أفواجا أي يدخل فوج يصلون فرادى ثم فوج كذلك (قوله) ليس من شرطها الجماعة احتراز من الجمعة (قوله) سهيل بن بيضاء هي امه واسمها دعد والبيضاء لقب واسم أبيه وهب بن ربيعة وكان سهيل من السابقين إلى الاسلام وهاجر الي الحبشة والمدينة وشهد بدرا وما بعدها وتوفى سنة تسع من الهجرة وكان هو وأبو بكر الصديق رضي الله عنهما أسن الصحابة رضي الله عنهم ومالك بن هبيرة صحابي مشهور كندی سكوبي مصري كان أميرا لمعاوية على الجيوش (وقوله) الا وجب كذا هو في المهذب والذي في كتب الحديث أوجب بالالف وهو في رواية الحاكم والبيهقي الا غفر له وهو معني أوجب وان صح الذي في المهذب كان معناه وجب له الجنة (وقوله) فان النساء لا يسن لهن الجماعة في الصلاة على الميت هذا مما ينكر فيقال هذا تعليل بنفس الحكم الذي ادعاه \* اما الاحكام ففيه مسائل (احداها) الصلاة علي الميت فرض كفاية بلا خلاف عندنا وهو اجماع والمروي عن بعض المالكية مردود كما سبق وفي اقل ما يسقط به الفرض قولان للشافعي ووجهان للاصحاب احد القولين ثلاثة وهو نصه في الامم وبه قطع الشيخ أبو حامد والمحاملي في المجموع والتجريد وصاحب الحاوي (والثاني) يكفي واحد حكاه القاضي أبو الطيب

والقاضي حسين وابن الصباغ والمتولي عن نص الشافعي في الجامع الكبير (وأحد الوجهين) يشترط اثنان (والثاني) يشترط أربعة حكاها القاضى حسين والبعوى وآخرون من الخراسانيين وقاسوا الاربعة على حمل الجنازة وضعف امام الحرمين هذا بأن الافضل

[ 213 ]

في حمل الجنازة الحمل بين العمودين وذلك يحصل بثلاثة ولانه إذا قلنا يحمل الجنازة أربعة لا يقال انه واجب وكلامنا هنا في الواجب والاصح من الخلاف الاكتفاء بواحد لانه يصدق عليه انه صلى على الميت ممن صححه الجرجاني والرويانى والرافعي وغيرهم وصحح البندنجي والسرخسى اشتراط الثلاثة فان قلنا يشترط اثنان أو ثلاثة أو أربعة سقط الفرض بفعلهم جماعة أو فرادى بلا خلاف لكن الجماعة افضل وتكثرها أفضل وهل يسقط هذا الفرض بصلاة النساء مع وجود الرجال فيه وجهان (أصحهما) لا يسقط وبه قطع الفورانى والبعوى وآخرون (والثاني) يسقط وبه قطع المتولي والخنثى كالمراة في هذا (وأما) إذا لم يحضره الا النساء فانه يجب عليهن الصلاة عليه بلا خلاف ويسقط الفرض بفعلهن حينئذ بلا خلاف وبصليين فرادى فان صليين جماعة فلا بأس هذه عبارة الشافعي والاصحاب وسواء كان الميت رجلا أو امرأة وحكى الرافعي عن حكاية أبي المكارم صاحب العدة وجها ضعيفا انه يستحب لهن الجماعة في جنازة المرأة وهو شاذ (وأما) إذا حضر النساء مع الرجال فلا خلاف انه لا يتوجه الفرض اليهن ولا يدخلن فيه صرح به الشيخ أبو حامد والاصحاب ولو لم يحضر إلا رجل ونسوة وقلنا لا يسقط الفرض بواحد وجب عليهن التتميم (وأما) الصبيان المميزون فمعلوم انه لا يتوجه إليهم هذا الفرض وهل يسقط بصلاتهم فيه وجهان حكاها البعوى والمتولي وآخرون (أصحهما) يسقط قال البعوى ونص عليه الشافعي لانه تصح أمامته فأشبهه البالغ ولو صلى الامام بجماعة على جنازة فبان حدث الامام أو بعض المأمومين فان بقي على الطهارة العدد المشروط أو واحد ان اكتفينا به سقط الفرض وإلا فلا نص عليه الشافعي واتفق عليه إلا أصحاب قال اصحابنا رحمهم الله وإذا صلى على الجنازة عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية وكذا لو صلت طائفة بعد طائفة فصلاة الجميع فرض كفاية وسيأتى فيه زيادة شرح وتفريع في الفصل العاشر من هذا الباب ان شاء الله تعالى (المسألة الثانية) تجوز صلاة الجنازة في كل الاوقات ولا تكره في أوقات النهي لانها ذات سبب قال اصحابنا لكن يكره ان يتحرى صلاتها في هذه الاوقات بخلاف ما إذا حصل ذلك اتفاقا وقد سبقت المسألة بأدلتها في باب الساعات (الثالثة) الصلاة على الميت في المسجد صحيحة جائزة لا كراهة فيها بل هي مستحبة صرح باستحبابها في المسجد الشيخ أبو حامد الاسفراينى شيخ الاصحاب والبندنجي وصاحب الحاوى والجرجاني وآخرون هذا مذهبنا وحكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر وهو مذهب عائشة وسائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهن من الصحابة رضي الله عنهم وأحمد وإسحق وابن المنذر وغيرهم من الفقهاء وبعض اصحاب مالك وقال مالك وأبو حنيفة وابن ابى ذئب يكره

[ 214 ]

تكره الصلاة عليه في المسجد \* واحتجوا بحديث ابي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " من صلى على جنازة في المسجد فلا شئ " رواه أبو داود وغيره \* واحتج اصحابنا بحديث عائشة المذكور في الكتاب وهو في صحيح مسلم كما ذكرناه (واما) حديث ابي هريرة هذا (فجوابه) من أوجه (احدها) انه ضعيف باتفاق الحفاظ وممن نص على ضعفه الامام احمد بن حنبل وابو بكر بن المنذر والبيهقي وآخرون قال احمد هذا الحديث مما انفرد به صالح مولي التوءمة وهو مختلف في عدالته لكن معظم ما عابوا عليه الاختلاط قالوا وسماع ابن ابي ذئب ونحوه منه قبل الاختلاط وهذا الحديث من رواية ابن ابي ذئب عنه والله اعلم (الوجه الثاني) ان الذي ذكره أبو داود في روايته في جميع نسخ كتابه المعتمدة فلا شئ عليه وعلى هذا لا دلالة فيه لو صح (واما) رواية فلا شئ له فهي مع ضعفها غريبة ولو صحت لوجب حملها على فلا شئ عليه للجمع بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن كقوله تعالى (ان احسنتم احسنتم لا نفسكم وان اسأتم فلها) أي فعليتها (الثالث) اجاب به الخطابي وسائر اصحابنا في كتب المذهب انه لو ثبت لكان محمولا على نقصان الاجر لان المصلى عليها في المسجد ينصرف غالبا إلى اهله ومن صلى عليها في الصحراء حضر دفنها غالبا فنقص اجر الاول ويكون التقدير فلا اجر كامل له كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بحضرة الطعام " أي لا صلاة كاملة (فان قيل لا حجة في حديث عائشة لا حتمال انه صلى الله عليه وسلم انما صلى عليه في المسجد لعذر مطر أو غيره أو انه وضعه خارج المسجد وصلى عليه هو في المسجد أو ان المراد بالمسجد مصلي الجنائز (فالجواب) ان هذه الاحتمالات كلها باطلة لان لفظ الحديث في صحيح مسلم عن عباد بن عبد الله بن الزبير " ان عائشة رضی الله عنها امرت ان تمر بجنازة سعد ابن ابي وقاص في المسجد فتصلي عليه فانكر الناس ذلك عليها فقالت ما اسرع ما نسي الناس ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي سهيل بن البيضاء الافى المسجد " وفي رواية لمسلم عن عائشة انها قالت " لما توفى سعد بن ابي وقاص ارسل ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان يمرؤا بجنازته في المسجد فيصلين عليه ففعلوا فوقف به على حجرهن يصلين عليه أخرج به من باب الجنائز الذي كان الي المقاعد فيبلغهن ان الناس عابوا ذلك فقالت عائشة رضي الله عنها ما اسرع الناس الي ان يعيبوا مالا علم لهم به عابوا علينا ان نمر بجنازة في المسجد وما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي سهيل ابن بيضاء الا في جوف المسجد " وفي رواية لمسلم ايضا قالت عائشة رضي الله عنها " لقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ابن بيضاء في المسجد سهيل واخيه " (الرابعة) تجوز صلاة الجنازة فرادى بلا خلاف والسنة ان يصلي جماعة للحديث المذكور في الكتاب مع الاحاديث المشهورة في الصحيح في ذلك مع اجماع المسلمين وكلما كثر الجمع كان افضل لحديث مالك بن هبيرة المذكور في الكتاب وحديث عائشة وأنس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قالت " ما من ميت يصلى عليه امة من المسلمين يبلغون

[ 215 ]

مائة كلهم يشفعون له الا شفعا فيه " رواه مسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا شفعا الله فيه " رواه مسلم ويستحب ان تكون صفوفهم ثلاثة فصاعد الحديث مالك بن هبيرة وفي تمام حديثه وكان مالك إذا استقل اهل الجنازة

جزأهم ثلاثة صفوف (واما) النساء فان كن مع الرجال صليين مقتديات بامام الرجال وان تمحضن قال الشافعي والمصنف والاصحاب استحباب ان يصليين منفردات كل واحدة وحدها فان صلت بهن احدهن جاز وكان خلاف الافضل وفي هذا نظر وينبغي ان تسن لهن الجماعة كجماعتهم في غيرها وقد قال به جماعة من السلف منهم الحسن بن صالح وسفيان الثوري واحمد واصحاب ابي حنيفة وغيرهم وقال مالك فرادى \* قال المصنف رحمه الله \* { ويكره نعي الميت للناس والنداء عليه للصلاة لما روى عن حذيفة رضي الله عنه انه قال " إذا مت فلا تؤذنوا بي احدا اني اخاف ان يكون نعيًا " وقال عبد الله " الا يذان بالميت من نعي الجاهلية " \* { الشرح } النعي - بفتح النون وكسر العين وتشديد الياء - ويقال باسكان العين وتخفيف الياء لغتان والتشديد اشهر والنداء - بكسر النون وضمها - لغتان الكسر افصح وروى الترمذي باسناده عن حذيفة رضي الله عنه قال إذا مت فلا تؤذنوا بي احدا اني اخاف ان يكن نعيًا فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم " ينهي عن النعي ) قال الترمذي حديث حسن \* اما حكم المسألة فقال المصنف والبغوي وجماعة من اصحابنا يكره نعي الميت والنداء عليه للصلاة وغيرها وذكر الصيدلاني وجهها أنه لا يكره وقال صاحب الحاوي اختلف اصحابنا هل يستحب الا يذان بالميت واشاعة موته في الناس بالنداء عليه والا اعلام فاستحبه بعضهم لكثرة المصلين والداعين

[ 216 ]

له وقال بعضهم لا يستحب ذلك وقال بعضهم يستحب ذلك للغريب إذا لم يؤذن به لا يعلمه الناس وقال صاحب التتمة يكره ترقية الميت بذكر آياته وخصائله وافعاله ولكن الاولي الاستغفار له وقال غيره يكره نعيه والنداء عليه للصلاة (فاما) تعريف اهله واصدقائه بموته فلا بأس به وقال ابن الصباغ في آخر كتاب الجنائز قال اصحابنا يكره النداء عليه ولا بأس ان يعرف اصداؤه وبه قال احمد بن حنبل وقال ابو حنيفة لا بأس به ونقل العبدري عن مالك وابي حنيفة وداود انه لا بأس بالنعي هذا ما ذكره الاصحاب فقد ثبت في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " نعي النجاشي لاصحابه في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الي المصلي وصلوا بهم عليه " وانه صلى الله عليه وسلم " نعى جعفر بن ابي طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة رضي الله عنهم وانه صلى الله عليه وسلم قال في انسان كان يقم المسجد أي يكنسه فمات فدفن ليلا أفلا كنتم أدنتموني به " وفي رواية " ما منعكم أن تعلموني " فهذه النصوص في الاباحة وجاء في الكراهة حديث حذيفة الذي ذكرناه قال البيهقي ويروى ذلك يعني النهي عن ابن مسعود وابن عمر وابي سعيد ثم علقمة وابن المسيب والربيع بن خيثم وابراهيم النخعي رضي الله عنهم ولمن قال بالكراهة ان يجيب عن نعي النجاشي وغيره ممن سبق أنه لم يكن نعيًا وإنما كان مجرد اخبار بموته فسمى نعيًا لتشبهه به في كونه إعلاما (والجواب) لمن قال بالاباحة أن النهي إنما هو عن نعي الجاهلية الذي اشار إليه صاحب التتمة ولا يرد عليه قول حذيفة لانه لم يقل ان الاعلام بمجرد نعي وإنما قال اخاف أن يكون نعيًا وكأنه خشي ان يتولد من الاعلام زيادة مؤدية الي نعي الجاهلية (والصحيح) الذي تقتضيه الاحاديث الصحيحة التي ذكرناها وغيرها أن الاعلام بموته لمن لم يعلم ليس بمكروه بل ان قصد به الاخبار لكثرة المصلين فهو مستحب وانما يكره ذكر المآثر والمفاخر والتطواف بين الناس يذكره بهذه الاشياء وهذا نعي الجاهلية المنهي عنه فقد صحت الاحاديث بالاعلام فلا يجوز الغاؤها وبهذا الجواب أجاب بعض أئمة الفقه

والحديث المحققين والله اعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { وأولي الناس بالصلاة عليه الاب ثم الجد ثم الابن ثم الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم ثم ابن العم علي ترتيب العصابات لان القصد من الصلاة الدعاء للميت ودعاء هؤلاء ارجاء للاجابة فانهم أفجع بالميت من غيرهم فكانوا بالتقديم احق فان اجتمع اخ من أب وام واخ من اب فالمنصوص ان الاخ من الاب والام أولى ومن اصحابنا من قال فيه قولان (أحدهما) هذا (والثاني)

[ 217 ]

انهما سواء لان الام لا مدخل لها في التقديم في الصلاة علي الميت فكان في الترحيح بها قولان كما نقول في ولاية النكاح ومنهم من قال الاخ من الاب والام أولى قولاً واحداً لان الام وان لم يكن لها مدخل في التقديم إلا ان لها مدخلا في الصلاة علي الميت فرجح بها قولاً واحداً كما نقول في الميراث يقدم بها الاخ من الاب والام على الاخ من الاب حين كان لها مدخل في الميراث وإن لم يكن لها مدخل في التعصيب قال الشافعي رحمه الله وان اجتمع وليان في درجة قدم الاسن لان دعاؤه ارجى اجابة فان لم يوجد الاسن قدم الاقرب الافقه لانه افضل وصلاته اكمل فان استويا أقرع بينهما لانهما تساويا في التقديم فاقرع بينهما وان اجتمع حر وعبد هو أقرب إليه من الحر فالحر أولى لان الحر من اهل الولاية والعبد ليس من اهل الولاية وان اجتمع الوالي والولى المناسب ففيه قولان قال في القديم الوالي أولى لقوله صلي الله عليه وسلم لا يؤم الرجل في سلطانه " وقال في الجديد الوالي أولى لانه ولاية تترتب فيها العصابات فقدم الوالي علي الوالي كولاية النكاح } \* { الشرح } قوله لقوله صلي الله عليه وسلم لا يؤم الرجل في سلطانه " رواه مسلم وسبق بيانه في باب صفة الائمة (وقوله) قال الشافعي رحمه الله فان لم يحمدا الاسن هو بياء مضمومة ثم جاء مهملة ساكنة ثم ميم مفتوحة أي لم يكن محمود الطريقة بان يكون فاسقا أو مستدعا هكذا فسرره الاصحاب زاد المحاملى في التجريد أو جاهلا زاد المحاملى أيضا في المجموع أو يهود يا أسلم وفي هذا إشارة الي ما ذكره غيره أنه انما يقدم بالسن في الاسلام كسائر الصلوات لكن في تسمية هذا غير محمود الحال نظر (وقوله) لانها ولانه تترتب فيها العصابات فقدم فيه الوالي علي الوالي كولاية النكاح احتراز من اقامة حدود الله تعالى \* اما احكام الفصل ففيه مسائل (احداها) إذا اجتمع الوالي المناسب والوالي فقولان مشهوران (القديم أن الوالي أولى ثم امام المسجد ثم الوالي و (الجديد) الصحيح أن الوالي مقدم علي الوالي وامام المسجد وممن صرح بتقديم امام المسجد علي الوالي تفريعا علي القديم صاحب التهذيب والرافعي واحتجوا للقديم بحديث لا يؤم الرجل في سلطانه وللجديد بانها ولاية تترتب فيها العصابات فقدم الوالي علي الوالي كالنكاح وحملوا الحديث علي غير صلاة الجنائز وممن قال بتقديم الوالي علقمة والاسود والحسن البصري وسويد بن غفلة ومالك وأبو حنيفة واحمد واسحق قال بن المنذر هو قول أكثر أهل العلم قال وبه اقول قال وروى عن علي ولا ثبت عنه وممن قال بتقديم الوالي الضحاك وأبو يوسف (الثانية) قال أصحابنا القريب الذي يقدم الذكر فلا يقدم غير الوالي القريب عليه الا أن

[ 218 ]

يكون القريب أنثى فيقدم الرجل الا جنبي عليها اذلا امامة لها حتى يقدم الصبي المميز الأجنبي علي المرأة الغربية وكذا الرجل أولى بامامة النساء من المرأة في سائر الصلوات لان امامته اكمل (الثالثة) أولى الاقارب الاب ثم الجد. أب الاب وان علائم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاخ للابوين وللاب وهل يقدم الاخ من الابوين على الاخ من الاب فيه طريقتان حكاهما المصنف والا كثرون (أصحهما) وبه قطع الشيخ أبو حامد وآخرون وهو المذهب والمنصوص تقديمه كما في الميراث لان الام لها مدخل في صلاة الجنائز قال الشيخ أبو حامد نص الشافعي في القديم والجديد على تقديم الاخ من الابوين (والطريق) الثاني فيه قولان (أحدهما) يستويان (والثاني) تقديمه كالقولين في ولاية النكاح لان الام لا مدخل لها في الامامة فعلى المذهب المقدم بعدهما ابن الاخ للابوين ثم الاب ثم العم للابوين ثم للاب ثم ابن العم للابوين ثم للاب ثم عم الابن ثم عم الجد ثم بنوه علي ترتيب الارث قال اصحابنا ولو اجتمع عمان أو ابنا عم أحدهما لابوين والآخر لاب ففيه الطريقتان قال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي وغيرهم ولو اجتمع ابنا عم أحدهما أخ لام ففيه الطريقتان (المذهب) تقديمه فان لم يكن عصبة من النسب قدم المعتق ثم عصيته هكذا جزم به الشيخ أبو حامد والقاضي حسين وابن الصباغ والمتولي وآخرون وهو ظاهر ومفهوم من كلام المصنف معلوم من قوله علي ترتيب العصبات والمولي من العصبات وله حكمهم في ولاية النكاح والارث وغير ذلك ثم بعد العتق وعصباته تقدم ذوو الارحام فيقدم أب الام ثم الاخ للام ثم الخال ثم العم للام قال القاضي حسين وغيره ولو اجتمع جد مملوك وأخ لام حر فايهما أولى فيه وجهان ولم يرجح واحدا منهما والاصح ترجيح الحر (الرابعة) إذا اجتمع اثنان في درجة كابنين أو أخوين أو عمين أو ابني أخ ونحو ذلك وتنازعا في الامامة فقد نص في المختصر أن الاسن أولى لان دعاءه أرجى اجابة وقال في سائر الصلوات الافقه والاقراء أولى من الاسن فقال المصنف والجمهور المسألتان علي ما صنف عليه وهذا هو المذهب وفرقوا بأن المقصود هنا الدعاء ودعاء الاسن اقرب الي الاجابة لانه أخشع غالبا واحضر قلبا والمراد في سائر الصلوات مراعاة ما يطرأ فيها مما يحتاج الي فقه ومراعاة أقوالها وافعالها وقيل فيهما قولان بالنقل والتحريح (أحدهما) يقدم الاسن فيهما (والثاني) يقدم الافقه والاقراء فيهما هكذا قاله امام الحرمين والغزالي في البسيط قال امام الحرمين وهذا الذي ذكرناه من طرد القولين في المسألتين ذكره العراقيون ولم يذكره المراوزة بل جزموا بتقديم الافقه والاقراء في غير الصلاة علي الميت وذكروا في صلاة الميت الطريقتين وتابعه علي هذا النقل عن العراقيين الغزالي في البسيط والوسيط وهذا الذي نقله عن العراقيين ليس في كتبهم المشهورة بل جمهورهم

[ 219 ]

قرروا النص وطائفة بسيرة منهم ذكروا الطريقتين في صلاة الجنائز مع ترجيحهم القول المنصوص فيها وهو تقديم جزموا بتقديم الافقه والاقراء في غير الجنائز وممن قطع بتقرير النص منهم الشيخ أبو حامد شيخهم وامامهم واصحابه الثلاثة القاضي أبو الطيب في تعليقه وصاحب الحاوي والمحاملي في التجريد والمقنع والجرجاني وآخرون وممن ذكر الطريقتين في الجنائز منهم جزم بتقديم الافقه والاقراء في غيرها المحاملي في المجموع وابن الصباغ ونصر المقدسي والشاشي فهؤلاء ائمة العراقيين ولم يذكر احد منهم التحريح إلي غير صلاة الجنائز كما نقله عنهم امام



الحرمين والله أعلم \* قال أصحابنا وإنما يقدم بالسن الذي مضى في الاسلام فلا يقدم شيخ مضى معظم عمره في الكفر واسلم من قريب علي شاب نشأ في الاسلام كما سبق بيانه في باب صفة الائمة قال أصحابنا رحمهم الله ولا يشترط في هذا السن الشيخوخة بل يقدم اكبر الشابين على أصغرهما قال أصحابنا وإذا قلنا بالمذهب وهو تقديم الاسن فاستويا في السن قدم الافقه ثم الاقرا كما في سائر الصلوات وسبق هناك وجه بتقديم الاورع ووجه بتقديم الاقرا وكل ذلك يجيء هنا إذا استويا في السن قال الشافعي والمصنف والاصحاب فان كان هناك أسن ولكنه غير محمود الحال كما سبق شرحه قدم الافقه والاقرا وصار هذا كالمعدوم فان استويا من كل وجه افرع بينهما لانه لا مزبة لاحدهما فقدم بالقرعة (الخامسة) إذا استوى اثنان في درجة واحدهما حر والآخر رقيق فالحر أولى بلا خلاف ولو اجتمع رقيق فيه وحر غير فقيه فوجهان مشهوران (أصحهما) يقدم الحر (والثاني) الرقيق قال امام الحرمين والغزالي ولعل التسوية بينهما أولى لتعارض الفضيلتين ولو اجتمع حر بعيد وعبد قريب كأخ هو عبد وعم حر فثلاثة أوجه (أصحهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين والمتولي وغيره من الخراسانيين الحر أولى لانها ولاية والحر أهلها دون العبد (والثاني) العبد أولى لقربه حكاه الفوراني وامام الحرمين والغزالي والبيغوي وآخرون من الخراسانيين (والثالث) هما سواء وأشار إلى اختياره إمام الحرمين والغزالي قال أصحابنا والمكاتب والعبد القربان أولى من الحر الاجنبي والرجل الاجنبي وان كان عبدا أولى من المرأة القريية والصبيان أولى من النساء قال امام الحرمين رحمه الله والذي ذكر تصريحاً وتلويحاً أن الخال وكل متمسك بقراءة فهو مقدم علي الاجانب وان كان الخال عبدا مفضولا ولو اجتمع عبد بالغ وصبي حر فالعبد أولى بلا خلاف صرح به القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي وغيرهم قالوا لان العبد مكلف فهو احرص علي تكميل الصلاة ولان الصلاة خلف العبد مجمع علي جوازها واختلف العلماء في جوازها خلف الصبي \*

[ 220 ]

(فرع) إذا اجتمع وابان في درجة أحدهما أفضل كان أولى كما سبق فان أراد ان يستتنب اجنبيا ففي تمكينه منه وجهان حكاهما صاحب العدة (الاقبس) انه لا يمكن إلا برضاء الآخر قال ولو غاب الولي الا قرب ووكل من يصلي فنائبه أحق من البعيد الحاضر خلافا لابي حنيفة \* (فرع) قال أصحابنا لا حق للزوج في الامامة في صلاة الجنازة هكذا صرح به الشيخ أبو حامد شيخ الاصحاب والشيخ نصر المقدسي وصاحب البيان وآخرون وبشذ عنهم صاحب العدة فقال الزوج أولى بالامامة عليها من المولي المعتقد خلافا لابي حنيفة في روايه \* دليلنا انه أشد شفقة وأتم ارثا وهذا الذي قاله صاحب العدة شاذ مخالف لما قاله الاصحاب \* (فرع) لو أوصى الميت أن يصلي عليه اجنبي فهل يقدم الموصي له علي أقارب الميت فيه طريقان (أصحهما) وبه قطع جمهور الاصحاب بلا يقدم ولا تصح هذه الوصية لان الصلاة عليه حق للقريب وولاته فلا تنفذ وصيته باسقاطها كما لو أوصى الي اجنبي بتزويج بنته ولها عصبه فانه لا تصح وصيته (والطريق) الثاني فيه حكاه الرافعي عن الشيخ أبي محمد الجويني انه خرجه علي الوجهين فيمن أوصى اجنبيا في أمور أولاده ولهم جد (الصحيح) لا يصح (والثاني) يصح فعلي هذا تصح وصيته إلى من يصلي عليه ويقدم علي القريب قال الرافعي وبهذا أفني محمد بن يحيى صاحب الغزالي والمشهور في المذهب بطلان هذه الوصية هذا مذهبا قال صاحب الحاوي ويقدم الوصي علي

القريب يحكي عن عائشة وأم سلمة وأنس بن مالك وابن سيرين وأحمد قال وهو قياس قول مالك قال وقال الشافعي وسائر الفقهاء الاولياء أولي من الموصى له قال وهو نظير مسألة الوصية بتزويج بنته وحكى ابن المنذر تقديم الوصي عن سعيد بن زيد وأنس وزيد بن أرقم وأبي برزة وأم سلمة وابن سيرين وأحمد وإسحق واحتج لهم بأن ابا بكر الصديق وصى ان يصلى عليه عمر فصلى

## [ 221 ]

ووصى عمر ان يصلى عليه صهيب فصلى ووصت عائشة ان يصلى عليها أبو هريرة فصلى وكذلك غيرهم رضي الله عنهم \* واحتج اصحابنا بأن الصلاة حق للقريب فلا تنفذ الوصية باسقاطه كالارث وغيره والجواب عن وصايا الصحابة رضي الله عنهم ان اولياءهم أجازوا الوصية والله اعلم \* (فرع) إذا لم يحضر الميت عصبة له ولا ذوو رحم ولا معتق بل حضره اجانب قدم الحر علي العبد في الصلاة عليه ويقدم البالغ وإن كان عبدا علي الصبي وإن كان كما سبق فان اجتمع رجال احرار قدم أحقهم بالامامة في سائر الصلوات علي ما سبق تفصيله في بابه فان استووا وتنازعا اقرع بينهم وإن لم يحضر الا عبد قدم من يقدم في سائر الصلوات فان استووا وتنازعا اقرع صرح به المتولي وغيره \* (فرع) قد ذكرنا أن احق الاقارب بالصلاة عليه ابوه ثم جده ثم ابنه ثم ابن ابنه وان سفل ثم الاخ علي الترتيب السابق وأشار إمام الحرمين الي وجه بعيد غريب ان الاخ مقدم على الابن مأخوذ من ولاية النكاح والمشهور الذي نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب في كل طوقهم يقدم الابن وبنه علي الاخ وقد نقل القاضي أبو الطيب في تعليقه الاجماع علي تقديم الابن علي الاخ وقال مالك رحمه الله الابن أولى من الاب والاخ وابن الاخ أولى من الجد \* دليلنا القياس على ولاية النكاح والله اعلم \* (فرع) إذا ماتت امرأة ولها ابن وزوج فحق الصلاة عليها للابن دون الزوج وبه قال مالك والليث وقال أبو حنيفة رحمه الله زوجها أولى من ابنها منه فان كان ابنها من غيره فهو أحق من زوجها قال وابن العم أحق من الزوج وقال الشعبي الولي أحق من الزوج وقال ابن أبي ليلى الزوج أحق \* دليلنا علي أبي حنيفة ان الابن عصبة وأكمل شفعة فقدم واحتجوا بأن الابن يلزمه طاعة ابيه فلا يتقدم عليه والجواب ان هذا ينتقص بالجد مع الاب فان الابن مقدم عليه مع انه يلزمه طاعته \* \* قال الصنف رحمه الله \*

## [ 222 ]

{ ومن شرط صحة صلاة الجنابة الطهارة وستر العورة لانها صلاة فشرط فيها الطهارة وستر العورة كسائر الصلوات ومن شرطها القيام واستقبال القبلة لانها صلاة مفروضة فوجب فيها القيام واستقبال القبلة مع القدرة كسائر الفرائض } \* { الشرح } اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي انه يشترط لصحة صلاة الجنابة طهارة الحدث وطهارة النجس في البدن والثوب والمكان وستر العورة واستقبال القبلة الا في شدة الخوف وأما القيام (فالصحيح) المشهور الذي نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور انه ركن لا تصح الا به الا في شدة الخوف وفيه وجهان آخران للخراسانيين

(أحدهما) انه يجوز القعود فيها مع القدرة علي القيام كالنوافل لانها ليست من فرائض الاعيان خرجوه من اباحة جناز بنميم واحد (والثاني) ان تعينت عليه لم يصح الا قائما والا صحت قاعدا وقد سبق بيان المسألة مبسوطه في باب التيمم قال أصحابنا ويشترط لصحتها تقديم غسل الميت وهذا لا خلاف فيه قال المتولي وغيره حتى لو مات في بئر أو انهدم عليه معدن وتعذر اخراجه وغسله لم يصل عليه وتصح الصلاة بعد غسله قبل تكفينه ويكره صرح به البغوي وآخرون \*

## [ 223 ]

(فرع) قول المصنف ومن شرطها القيام قد ينكر عليه تسميته شرطا والصواب أنه ركن وفرض كما قال المصنف والأصحاب في سائر الصلوات وكأنه سماه شرطا مجاز الاشتراك الركن والشرط في الصلاة لا تصح إلا بهما وقد سمي أبو حامد قراءة الفاتحة هنا شرطا وهو مجاز كما ذكرنا (وقوله) لانها صلاة مفروضة احترز من نافلة السفر (وقوله) مع القدرة احتراز من فريضة شدة الخوف \* (فرع) ذكرنا أن مذهبنا ان صلاة الجنابة لا تصح الا بطهارة ومعناه ان تمكن من الوضوء لم تصح الا به وان عجز تيمم ولا يصح التيمم مع امكان الماء وان خاف فوت الوقت وبه قال مالك واحمد وابو ثور وابن المنذر وقال أبو حنيفة يجوز التيمم لها مع وجود الماء إذا خاف فوتها ان اشتغل بالوضوء وحكاه ابن المنذر عن عطاء وسالم والزهرى وعكرمة والنخعي وسعد بن ابراهيم ويحيى الانصاري وربيعه والليث والثوري والأوزاعي واسحق وأصحاب الرأي وهى رواية عن احمد وقال الشعبي ومحمد بن جرير الطبري والشيعة تجوز صلاة الجنابة بغير طهارة مع امكان الوضوء والتيمم لانها دعاء قال صاحب الحاوي وغيره هذا الذى قاله الشعبي قول خرق به الاجماع فلا يلتفت إليه \* دليلنا علي اشتراط الطهارة قول الله عزوجل " ولا تصل علي أحد منهم مات أبدا) فسماه صلاة وفى الصحيحين قوله صلى الله عليه وسلم " صلوا علي صاحبكم " وقوله صلى الله عليه وسلم " من صلى علي جنازة " وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة في تسميتها صلاة وقد قال الله عزوجل (إذا قمتم إلي الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) الآية وفى الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة بغير طهور " ولانها لما افتقرت إلى شروط الصلاة دل علي أنها صلاة وكون معظم مقصودها الدعاء لا يخرجها عن كونها صلاة \* ودليلنا علي أبي حنيفة وموافقيه قوله تعالى (إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم) إلى قوله تعالى (فلم يجدوا ماء فتيمموا) وهذا عام في صلاة الجنابة وغيرها حتي يثبت تخصيص وقد سبقت المسألة في باب التيمم وبالله التوفيق \*

## [ 224 ]

\* قال المصنف رحمه الله { والسنة ان يقف الامام فيها عند رأس الرجل وعند عجيزة المرأة وقال أبو علي الطبري السنة ان يقف عند صدر الرجل وعند عجيزة المرأة لما روى أن أنسا رضي الله عنه " صلى علي رجل فقام عند رأسه وعلي امرأة فقام عند عجيزتها " فقال له العلاء بن زياد هكذا كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم " صلى علي امرأة عند

عجيزتها وعلي الرجل عند رأسه قال نعم) فان اجتمع جناز قدم الي الامام افضلهم فان كان رجل وصبي وامرأة قدم الرجل إلى الامام ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة لما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما " أنه صلى علي تسع جناز رجال ونساء فجعل الرجال مما يلي الامام والنساء مما يلي القبلة " وروى عمار بن أبي عمار أن زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهم ماتا فصلى عليهم سعيد بن العاص فجعل زيد مما يليه وأمه مما تلى القبلة وفي القوم الحسن والحسين وابو هريرة وابن عمر ونحو من ثمانين من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم والافضل ان يفرد كل واحد منهم بصلاة فان صلى عليهم صلاة واحدة جاز لان القصد من الصلاة عليهم الدعاء وذلك يحصل بالجمع في صلاة واحدة \* { الشرح } حديث أنس رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وآخرون قال الترمذي هو حديث حسن وهذا الذي ذكره المصنف أنه وقف عند رأس الرجل هو الصواب الموجود في كتب الحديث وغيرها (وأما) قول الصيدلاني في هذا الرجل وقف عند صدره فغلط صريح وفي رواية أبي داود أن هذه المرأة كانت أنصارية وفي رواية الترمذي أنها قرشية وذكر البيهقي الروائين فلعلها كانت من إحدى الطائفتين ولها خلف من الاخرى أو زوجها من الاخرى (وأما) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه صلى علي تسع جناز فرواه البيهقي باسناد حسن وأما حديث عمار بن أبي عمار فرواه البيهقي كما هو في المذهب ورواه أبو داود والنسائي مختصرا ولفظهما قال عمار شهدت جنازة أم كلثوم وابنها فجعل الغلام مما يلي الامام فانكرت ذلك وفي القوم ابن عباس وأبو سعيد الخدري وأبو قتادة وابو هريرة فقالوا هذه السنة واسناده صحيح وعمار هذا تابعي مولى لبني هاشم واتفقوا علي توثيقه وعجيزة المرأة اليها - بفتح العين وكسر الجيم - \* أما الاحكام فيه مسائل (إحداها)

[ 225 ]

السنة أن يقف الامام عند عجيزة المرأة بلا خلاف للحديث ولانه أبلغ في صيانتها عن الباقي وفي الرجل وجهان (الصحيح باتفاق المصنفين وقطع به كثيرون وهو قول جمهور اصحابنا المتقدمين انه يقف عند رأسه (والثاني) قاله أبو علي الطبري عند صدره وهذا اختيار امام الحرمين والغزالي وقطع به السرخسي قال الصيدلاني وهو اختيار أئمتنا وقال الماوردي قال اصحابنا البصريون عند رأسه والبغداديون عند صدره (والصواب) ما قدمته عن الجمهور وهو عند رأسه ونقله القاضي حسين عن الاصحاب قال اصحابنا وليس للشافعي في هذه المسألة نص ممن قال هذا المحاملي في المجموع والتجريد وصاحب الحاوي والقاضي حسين وإمام الحرمين وغيرهم وقد ذكر البغوي في كتابه شرح السنة عن الشافعي وأحمد واسحق انه يقف عند رأسه والخنثى كالمرأة فيقف عند عجيزته فلو خالف هذا فوقف عند عجيزة الرجل أو غيرها أو رأس المرأة والخنثى أو غيره صحت صلاته لكنه خلاف السنة هذا تفصيل مذهبنا وقال أبو حنيفة يقف عند صدر الرجل والمرأة جميعا وقال أبو يوسف وأحمد في رواية عند عجيزة المرأة وصدر الرجل وعن أحمد رواية عند رأس الرجل ولم يذكر ابن المنذر وغيره عنه غيرها وبه قال اسحق وحكاه الترمذي عن أحمد واسحق ونقل العبدري عن مالك عند وسط الرجل ومنكبي المرأة قال ابن المنذر وقال الحسن البصري يقف حيث شاء منهما \* دليلنا علي الجميع حديث أنس المذكور في الكتاب وعن سمرة رضي الله عنه قال " صليت وراء النبي صلى الله عليه وسلم على امرأة ماتت في نفاسها فقام عليها

وسطها " رواه البخاري ومسلم (المسألة الثانية) إذا حضرت جنازة جاز أن يصلي عليهم دفعة صلاة واحدة وجاز أن يصلي على كل واحد وحده ودليله في الكتاب وأنفقوا على أن الأفضل أن يفرد كل واحد بصلاة الاصحاح

[ 226 ]

التممة فجزم بأن الأفضل أن يصلي عليهم دفعة واحدة لان فيه تعجيل الدفن وهو مأمور به والمذهب الاول لانه أكثر عملا وأرحبي للقبول وليس هو تأخيرا كثيرا وسواء فيما ذكرناه كانوا ذكورا أو أناتا فان كانوا نوعا واحدا وأراد أن يصلي عليهم صلاة واحدة ففي كيفية وضعهم طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وكثيرون من الخراسانيين ونقله امام الحرمين عن معظم الائمة أنه يوضع الجميع بين يدي الامام بعضها خلف بعض ليحاذي الامام الجميع (والطريق) الثاني حكاه اكثر الخراسانيين فيه وجهان وبعضهم يقول قولان (أصحهما) هذا (والثاني) وبه قال أبو حنيفة يوضع الجميع صفا واحدا رأس كل واحد عند رجل الآخر ويجعل الامام جميعهم عن يمينه ويقف في محاذاة الآخر منهم فان كان نساء فعند عجيزتها وان كانوا رجالا فعند رأسه أو صدره علي الوجه الآخر وإن كانوا رجالا ونساء تعين الطريق الاول بلا خلاف وإذا وضعوا كذلك فمن يقدم الي الامام ينظر ان جاءوا دفعة واحدة نظر ان اختلف النوع قدم الرجل أو الرجال ثم الصبي أو الصبيان ثم الخنثا ثم النساء كما في صلاتهم وراء الامام وان حضرت جماعة خنثا قال القاضي حسين والبعوى والمتولي وغيرهم يوضعون صفا واحدا رأس كل واحد عند رجل الآخر حتى لا تقدم امرأة على رجل وإن اتحد النوع قدم الي الامام افضلهم قال إمام الحرمين وغيره والمعتبر في الفضيلة هنا الورع والتقوى وسائر الخصال المرعية في الصلاة عليه والغلبة على الظن كونه أقرب

[ 227 ]

من رحمة الله تعالى قال الامام رحمه الله ولا يليق بهذا الباب التقديم بغير ما ذكرناه قالوا ولا يقدم بمجرد الحرية فلا يقدم حر على عبد لمجرد الحرية بخلاف الامامة وغيرها من الولايات فان الحر مقدم فيها لانها تصرف والحر ادخل في التصرفات من العبد ومطلق التصرف في كل شئ وإذا مات الحر والعبد استويا في انقطاع تصرفهما وحينئذ فالورع أقرب ما يعتبر فان استويا في كل الخصال ورضى الورثة بتقديم بعضهم قدم وان تنازعوا أقرع بينهم صرح به امام الحرمين والاصحاب هذا كله إذا جاءت الجنائر دفعة واحدة فان جاءت متعاقبة قدم إلى الامام أسبقهما وان كان مفضولا هذا ان اتحد النوع (أما) إذا اختلف فيقدم بالذكورة فلو حضرت امرأة أولا ثم حضر رجل أو صبي قدم عليها الي الامام لان مرتبة الرجال التقدم فان كانت قد وضعت بقرب الامام نحيث وقدم إليه الرجل والصبي (وأما) إذا سبق الصبي فوجهان (الصحيح) الذي نص عليه الشافعي وقطع به معظم الاصحاب ان الصبي يقدم الي الامام ويكون الرجل وراءه بخلاف المرأة لان الصبي له موقف في الصف بخلاف المرأة (والوجه الثاني) حكاه امام الحرمين وغيره وبه قطع المحاملي في المجموع ان الرجل يقدم فينحي الصبي ويقدم الرجل كما في المرأة والمذهب الاول والخنثى مؤخر عن

الصبي مقدم على المرأة وان كانت جنازته سابقة (المسألة الثالثة) فيمن يصلي عليهم \* إذا صلى عليهم دفعة فان كان الامام فظاهر وان كان بعض الاولياء فان رضوا بصلاة واحدة قدم ولي السابقة رجلا كان ميتة أو امرأة وان حضرت الجنازة دفعة أقرع بينهم وان لم يرضوا بصلاة واحدة صلى كل واحد على ميتة قال الشافعي في الام والبنديجي والبعوي وغيرهما من الاصحاب لو افتتح الامام الصلاة على الجنازة ثم حضرت اخرى وهم في الصلاة تركت حتى يفرغ من صلاته على الاولى ثم يصلى على الثانية قال الشافعي رحمه الله ولا يعتد بالتكبير الذي كان قبل حضوره لانه لم ينو هذه الثانية والله أعلم \* (فرع) لو تقدم المصلي على الجنازة عليها وهي حاضرة أو صلى على القبر وتقدم عليه ففيه وجهان

[ 228 ]

مشهوران (أصحهما) بطلان صلاته ونقل الرافي الاتفاق على تصحيحه وقال المتولي وجماعة ان جوزنا تقدم المأموم علي الامام جاز هذا وإلا فلا علي الصحيح ولو صلى المأموم قدام الامام وقدام الجنازة فان أبطنا صلاة المنفرد إذا تقدم على الجنازة فهذا أولى وإلا ففيه القولان المشهوران في تقدم المأموم علي الامام (الصحيح) بطلانها فحصل من هذا كله انه متى تقدم على الجنازة أو القبر أو الامام فالصحيح بطلان صلاته \* (فرع) في مذاهب العلماء في كيفية وضع الجنازة إذا صلى عليها دفعة \* قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يقدم الي الامام الرجل ثم الصبيان ثم الخناثا قال ابن المنذر وممن قال يقدم الرجال مما يلي الامام والنساء وراءهم عثمان بن عفان وعلي وابن عمر وابن عباس والحسن والحسين وزيد بن ثابت وأبو هريرة وأبو سعيد الخدري وأبو قتادة وسعيد بن المسيب والشعبي وعطاء والنخعي والزهرى ويحيى الانصاري ومالك والثوري وأصحاب الرأي وأحمد واسحق قال وبه أقول قال وقال الحسن والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله يجعل النساء مما يلي الامام والرجال مما يلي القبلة وعن أحمد رواية ان المرأة تقدم إلى الامام علي الصبي والله أعلم \* (فرع) قول المصنف فان صلى عليهم صلاة واحدة جاز \* هكذا مكرر لا حاجة إليه فانه سبق في قوله فان اجتمع جنازة قدم إلي الامام أفضلهم وكأنه أعاده ليذكر دليله من حيث المعنى وإن

[ 229 ]

كان قد سبق دليله من حيث الرواية \* قال المصنف رحمه الله \* { إذا أراد الصلاة نوى الصلاة علي الميت وذلك فرض لانها صلاة فوجب لها النية كسائر الصلوات ثم يكبر أربعاً لما روى جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم " كبر علي الميت أربعاً وقرأ بعد التكبيرة الاولى بأم القرآن " والتكبيرات الاربع واجبة والدليل عليه انها إذا فاتت لزم قضاؤها ولو لم تكن واجبة لم يجب قضاؤها كتكبيرات العيد والسنة أن يرفع يديه مع كل تكبيرة لما روى ان عمر رضي الله عنه كان يرفع يديه علي الجنازة في كل تكبيرة وعن عبد الله بن عمر والحسن بن علي رضي الله عنهما مثله وعن زيد بن ثابت وقد رأى رجلاً فعل ذلك فقال أصاب السنة ولانها تكبيرة لا تتصل بسجود ولا قعود فسن لها رفع اليد كتكبيرة الاحرام في سائر

الصلوات } \* { الشرح } أما حديث جابر فرواه هكذا الشافعي في الام  
ومختصر المزني عن ابراهيم بن محمد شيخ الشافعي عن عبد الله بن  
محمد بن عقيل عن جابر ورواه الحاكم والبيهقي عن الشافعي بهذا  
الاسناد و ابراهيم هذا ضعيف عند أهل الحديث لا يصح الاحتجاج بحديثه لكن  
قدر الحاجة منه في هذه المسألة صحيح ففي صحيح البخاري ومسلم عن  
جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم " صلى علي النجاشي وكبر عليه اربعا  
" وفي الصحيحين أيضا عن ابي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم "   
صلي علي النجاشي فكبر عليه اربعا " وروى الكتير اربعا عن ابن عباس  
وغيره في الصحيح (وأما) الاثر المذكور عن عمر فرواه (1) والاثر عن ابن  
عمر رواه البيهقي باسناد (وقول) المصنف لانها تكبيرة لا تتصل بسجود ولا  
قعود احتراز عن تكبيرات السجود والرفع منه ومن التشهد الاول فان  
المشهور في المذهب انه لا يرفع في شئ من ذلك وفي كله خلاف سبق  
في موضعه \* وأما الاحكام ففيه مسائل (احداها) لا تصح صلاة الجنابة إلا  
بالنية لحديث " إنما الاعمال بالنيات " وقياسا علي غيرها قل أصحابنا  
وصفة النية ان ينوي مع التكبير أداء الصلاة على هذا الميت أو هؤلاء الموتى  
ان كانوا جمعا سواء عرف

(1) بياض بالاصل فليحرر

[ 230 ]

عددهم ام لا ويجب نية الاقتداء ان كان مأموما وهل يفتقر الي نية الفريضة  
فيه الوجهان السابقان في سائر الصلوات ذكره الصيدلاني والرويانى  
والرافعي وآخرون وهل يشترط التعرض لكونها فرض كفاية أم يكفي  
مطلق نية الفرض فيه وجهان حكاهما الرواياتي والرافعي (الصحيح)  
الاكتفاء بمطلق نية الفرض ولا يفتقر الي تعيين الميت وأنه زيد أو عمرو أو  
امراة أم رجل بل يكفي نية الصلاة علي هذا الميت وإن كان مأموما ونوى  
الصلاة علي من يصلي عليه الامام كفاه صرح به البغوي وغيره ولو عين  
الميت وأخطأ بان نوى زيدا فكان عمرا أو الرجل فكانت امراة أو عكسه لم  
تصح صلاته بالاتفاق لانه نوى غير الميت وإن نوى الصلاة علي هذا زيد  
فكان عمرا فوجهان لتعارض الاشارة والنية وقد سبق بيانهما في اوائل  
باب صلاة الجماعة (أصحهما) الصحة قال البغوي وغيره ولا يضر اختلاف نية  
الامام والمأموم فإذا نوى الصلاة علي حاضر والمأموم علي غائب وعكسه  
أو نوي غائبا ونوى المأموم آخر صحت صلاتهما كما لو صلى الظهر خلف  
مصلي العصر (الثانية) التكبيرات الاربع أركان لا تصح هذه الصلاة إلا بهن  
وهذا مجمع عليه وقد كان لبعض الصحابة وغيرهم خلاف في أن التكبير  
المشروع خمس أم أربع أم غير ذلك ثم انقرض ذلك الخلاف وأجمعت الامة  
الآن علي أنه أربع تكبيرات بلا زيادة ولا نقص \* قال أصحابنا فان كبر خمسا  
فان كان ناسيا لم تبطل صلاته لانه ليس باكثر من كلام الأدمى ناسيا ولا  
يسجد للسهو كما لو كبر أو سبح في غير موضعه وإن كان عمدا فوجهان  
مشهوران (أحدهما) تبطل صلاته وبه قطع القفال في شرحه التلخيص  
وصاحبه القاضى وصاحبه المتولي لانه زاد ركنا فاشبهه من زاد ركوعا  
(والثاني) لا تبطل وهو الصحيح وبه قطع الاكثرون وصححه البغوي  
والشاشى وصاحب البيان وآخرون ونقله الرافعي عن الاكثرين بل زاد ابن  
سريج فقال صحت الاحاديث باربع تكبيرات وخمس وهو من الاختلاف

المباح والجميع جائز وقد ثبت في صحيح مسلم من رواية زيد بن أرقم رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " كان يكبر خمسا " ولانه ليس اخلال بصورة الصلاة فلم تبطل به كما لو زاد تكبيرا في غيرها من الصلوات ولو كان مأموما فكبر امامه خمسا فان قلنا بقول ابن سريج إن الجميع جائز تابعه وإن قلنا الخامسة تبطل فارقه فان تابعه بعد ذلك بطلت صلواته وإن قلنا بالمذهب إنها لا تشرع ولا تبطل بها الصلاة لم يفارقه ولم يتابعه فيه طريقان (المذهب لا يتابعه وبه قطع كثيرون أو الاكثرون (والثاني) فيه وجهان وبعضهم يقول قولان (أصحهما لا يتابعه (والثاني) يتابعه لتأكد المتابعة وممن حكي هذا

[ 231 ]

الطريق امام الحرمين وآخرون فان قلنا لا يتابعه فهل يسلم في الحال أم ينتظره ليسلم معه فيه وجهان حكاهما صاحب الحاوي وإمام الحرمين وغيرهما (أحدهما) يفارقه كما لو قام الامام إلى خامسة (وأصحهما) ينتظره وبه قطع صاحب الشامل وغيره لتأكد متابعته وبخالف القيام إلى خامسة لانه يجب متابعته في الافعال ولا يمكن في الخامسة ولا يلزم متابعته في الاذكار التي ليست محسوبة للمأموم (المسألة الثانية) السنة أن يرفع يديه في كل تكبيرة من هذه الاربعة حذو منكبيه وصفة الرفع وتفاريقه كما سبقت في باب صفة الصلاة قال اصحابنا ويجمع يديه عقب كل تكبيرة من الاربعة ويجعلهما تحت صدره واضعا اليمنى على اليسرى كما في سائر الصلوات وهذا لا خلاف فيه وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " صلي على جنازة فوضع يده اليمنى على اليسرى " رواه الترمذي باسناد ضعيف وقال غريب \* (فرع) في مذاهب العلماء في عدد التكبير \* قال ابن المنذر رحمه الله ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم " كبر اربعا " وبة قال عمر بن الخطاب وابن عمر وزيد بن ثابت والحسن بن علي وابن أبي أوفى والبراء بن عازب وأبو هريرة وابن عامر ومحمد بن الحنفية وعطاء والثوري والاوزاعي واحمد واسحق واصحاب الرأي وقال ابن مسعود وزيد بن أرقم يكبر خمسا وقال ابن عباس وانس بن مالك وجابر بن زيد يكبر ثلاثا وعن ابن سيرين نحوه وقال بكر بن عبد الله المزني لا ينقص من ثلاث تكبيرات ولا يزداد علي سبع وقال احمد لا ينقص من أربع ولا يزداد على سبع وعن ابن مسعود يكبر ما يكبر الامام وقال علي رضي الله عنه يكبر ستا قال ولو كبر الامام خمسا اختلف القائلون بأربع فقال الثوري ومالك وأبو حنيفة لا يتابعه وقال احمد واسحاق يتابعه قال ابن المنذر بالاربعة اقول هذا نقل ابن المنذر وقال العبدري ممن قال بخمس تكبيرات زيد بن أرقم وحذيفة بن اليمان والشعبة وعن علي رضي الله عنه أنه كبر علي اهل بدر ستا وعلى غيرهم من الصحابة خمسا وعلي سائر الناس اربعا وروى انه كبر علي ابى قتادة سبعا وكان بدريا وقال داود رحمه الله ان شاء خمسا وان شاء اربعا وعن احمد رواية انه لا يتابع الامام في زيادة علي الاربعة وفي رواية يتابعه الي خمس والمشهور عنه يكبر اربعا فان زاد امامه يتابعه الي سبع والله اعلم \*

[ 232 ]



(فرع) في رفع الايدي في تكبيرات الجنائز قال ابن المنذر في كتابه الاشراف والاجماع: اجمعوا علي انه يرفع في أول تكبيرة واختلفوا في سائرهما فممن قال بالرفع في كل تكبيرة ابن عمر وعمر ابن عبد العزيز وعطاء وسالم والزهرى وقيس ابن أبي حازم والاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق وبه أقول. قال وقال الثوري وأصحاب الرأي لا يرفع الا في الاولى واختلف فيه عن مالك هذا نقل ابن المنذر وممن قال يرفع في كل تكبيرة داود وممن قال يختص بالاولي الحسن بن صالح واحتج لهم بحدِيثين عن ابن عباس وعن أبي هريرة رضى الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى علي الجنائز " رفع يديه في أول تكبيرة " زاد ابن عباس " ثم لا يعود " رواهما الدار قطني واحتج اصحابنا رحمهم الله بما ذكره المصنف والجواب عن حدِيثي ابن عباس وابي هريرة أنهما ضعيفان \* قال المصنف رحمه الله \* { ويقرأ بعد التكبيرة الاولى فاتحة الكتاب لما روى جابر وهي فرض من فروضها لانها صلاة يجب فيها القيام فوجب فيها القراءة كسائر الصلوات وفي قراءة السورة وجهان (احدهما) يقرأ سورة قصيرة لان كل صلاة قرأ فيها الفاتحة قرأ فيها السورة كسائر الصلوات (والثاني) لا يقرأ لانها مبنية على الحذف والاختصار والسنة في قراءتها الاسرار لما روى أن ابن عباس صلى بهم على جنازة فكبر ثم قرأ بأم القرآن فجهر بها ثم صلى علي النبي صلى الله عليه وسلم فلما انصرف قال " انما جهرت بها لتعلموا انها هكذا) ولا فرق بين ان يصلى بالليل أو النهار وقال أبو القاسم الداركي ان كانت الصلاة بالليل جهر فيها لان لها نظيرا بالنهار يسر فيها فجهر فيها كالعشاء وهذا لا يصح لان صلاة العشاء راتبة في وقت من الليل ولها نظير راتب في وقت من النهار يسن في نظيرها الاسرار فسن فيها الجهر وصلاة الجنائز صلاة واحدة ليس لها وقت تختص به من ليل أو نهار بل تفعل في الوقت الذي يوجد سببها وسننها الاسرار فلم يختلف فيها الليل والنهار وفي دعاء التوجه والتعوذ عند القراءة وجهان قال عامة اصحابنا لا يأتي به لانها مبنية على الحذف والاختصار وقال شيخنا أبو الطيب يأتي به لان التوجه يراد لافتح الصلاة والتعوذ للقراءة وفي هذه الصلاة افتتاح وقراءة فوجب أن يأتي بذكرهما { \* { الشرح } حديث جابر سبق وذكرنا أنه ضعيف ويغني عنه في هذه المسألة حديث ابن عباس رضى الله عنهما انه " صلى علي جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وقال لتعلموا انها سنة " رواه البخاري بهذا اللفظ وقوله سنة هو كقول الصحابي رضى الله عنه من السنة كذا فيكون مرفوعا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي المذهب الصحيح الذي قاله جمهور العلماء من اصحابنا في الاصول وغيرهم من الاصوليين والمحدثين وفي رواية الشافعي وغيره باسناد حسن فجهر بالقراءة وقال انما جهرت

[ 233 ]

لتعلموا انها سنة يعنى لتعلموا ان القراءة مأمور بها (وأما) الرواية التي ذكرها المصنف عن ابن عباس بزيادة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرواها البيهقي باسناده عن غير ابن عباس من الصحابة فرواها عن عبادة بن الصامت وعن رجال من الصحابة رضى الله عنهم وعن أبي امامة بن سهل رضى الله عنهما قال " السنة في الصلاة علي الجنائز أن يقرأ في التكبيرة الاولى بأم القرآن مخافتة ثم يكبر ثلاثا والتسليم عند الآخرة " رواه النسائي باسناد علي شرط الصحيحين وأبو امامة هذا صحابي (وقول) المصنف لانها صلاة يجب فيها القيام احتراز من الطواف وسجود التلاوة والشكر (وقوله) كل صلاة قرأ فيها الفاتحة احتراز من الطواف

والسجود أيضا (وقوله) الداركي - هو بفتح الراء - وإسمه عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز تفقه علي أبي اسحق المروزي وتفقه عليه الشيخ أبو حامد الاسفرايني وعامة شيوخ بغداد وغيرهم قال الشيخ أبو حامد ما رأيت افقه من الداركي توفي ليلة الجمعة لثلاث عشرة من شوال سنة خمس وسبعين وثلاثمائة وهو ابن نيف وسبعين سنة \* اما الاحكام فقراءة الفاتحة فرض في صلاة الجنازة بلا خلاف عندنا والافضل ان يقرأها بعد التكبير الاولى فان قرأها بعد تكبيره اخرى غير الاولى جاز صرح به جماعة من اصحابنا ونقله القاضي ابو الطيب والرويانى عنهم قال القاضي ابو الطيب في كتابه المجرد والرويانى وغيرهما قال الشافعي في الام واحب إذا كبر على الجنازة ان يقرأ بأم القرآن بعد التكبير الاولى وروى المزني في الجامع قال واحب ان يقرأ بأم القرآن بعد التكبير الاولى قال القاضي ابو الطيب وهذا يدل على ان قراءة ام القرآن مستحبة إلا ان اصحابنا قالوا هي واجبة لا تصح صلاة الا بها قال فيجب على هذا ان يكون معني قول الشافعي واحب ان يكون في الاولى واما اصل قراءتها فواجبة فرجع الاستحباب الي موضعها هذا كلام القاضي أبي الطيب وموافقيه وقد نص الشافعي في الام على المسألة في موضعين قال في الاولى منهما في اوائل كتاب الجنائز كما نقله القاضي وغيره عنه وقال في آخر كتاب الجنائز ويقرأ فاتحة الكتاب بعد التكبير الاولى وقال في مختصر المزني يكبر ويقرأ فاتحة الكتاب ثم يكبر الثانية فهذا النص مع النص الثاني في الام محتملان لا شتراطها في الاولى ومحتملان ان الافضل كونها في الاولى لكن يتعين ان المراد ان الافضل كونها في الاولى للجمع بينه وبين نصه الاول في الام كما قاله القاضي وموافقوه وأعلم ان عبارة المصنف هنا وفي التنبيه وعبارة اكثر الاصحاب ان يقرأ الفاتحة عقب التكبير الاولى وظاهره اشتراط كونها في الاولى لكن مجمل ما ذكره القاضي وموافقوه ان اصل الفاتحة واجب وكونها في الاولى افضل وتجوز في الثانية مع اخلاء الاولى منها وقد يفهم هذا من قول المصنف في التنبيه والواجب من ذلك النية والتكبيرات وقراءة الفاتحة ولم يقل وقراءتها في الاولى ولو كان يرى ذلك شرطا لقاله والله اعلم \* واتفق الاصحاب على استحباب التأمين عقب

[ 234 ]

الفاتحة هنا كما في سائر الصلوات وممن نقل الاتفاق عليه القاضي أبو الطيب في تعليقه وفي قراءة السورة وجهان ذكر المصنف دليلهما وذكرهما مع المصنف جماعات من العراقيين والخراسانيين واتفقوا على أن الاصح انه لا يستحب وبه قطع جمهور المصنفين ونقل امام الحرمين إجماع العلماء عليه ونقله القاضي أبو الطيب في المجرد وآخرون من اصحابنا عن الاصحاب مطلقا (والثاني) يستحب سورة قصيرة ويستدل له سوى ما ذكره المصنف بما رواه أبو يعلى الموصلي في كتابه نحو كراسة من مسند ابن عباس عن طلحة بن عبد الله بن عون قال " صليت خلف ابن عباس على جنازة فقرأ فاتحة الكتاب وسورة فجهر فيها حتي سمعنا فلما انصرف اخذت بثوبه فسألته عن ذلك فقال سنة وحق " اسناده صحيح والله اعلم (واما) دعاء الاستفتاح ففيه الوجهان المذكوران في الكتاب وذكرهما طائفة بسيرة مع المصنف واتفقوا على ان الاصح انه لا يأتي به ومعناه أن المستحب تركه وبهذا قطع جمهور المصنفين وهو المنقول عن متقدمي الاصحاب كما قاله المصنف وغيره (واما) التعود ففيه وجهان مشهوران (أصحهما) عند المصنف وأكثر العراقيين إنه لا يستحب (وأصحهما) عند

الخراسانيين وجماعات من العراقيين استحبابه وقطع به من العراقيين صاحب الحاوى وصححه امام الحرمين والغزالي والبيهقي والرافعي وآخرون من الخراسانيين وقطع به الروياني في الحلية وهو الصحيح لقول الله عزوجل (فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) وبالقياس علي غيرها مع انه مختصر لا تطويل فيه فهو يشبه التأمين (وأما) الجهر والاسرار فاتفق الاصحاب علي انه يسر بغير القراءة من الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء واتفقوا علي انه يجهر بالتكبيرات والسلام واتفقوا أيضا علي انه يسر بالقراءة نهارا وفي الليل وجهان ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) عند جمهور الاصحاب وبه قطع جماعات منهم انه يسر أيضا كالدعاء (والثاني) يستحب الجهر قاله الدارقي وصرح به صاحبه الشيخ أبو حامد الاسفرايني وصاحباة المحاملي وسليم الرازي في الكفاية والبندنجي ونصر المقدسي في كتابيه التهذيب والكافي والصيدلاني وصححه القاضي حسين واستحسنه السرخسي والمذهب الاول ولا يغتر بكثرة القائلين بالجهر فهم قليلون جدا بالنسبة إلى الآخرين وظاهر نص الشافعي في المختصر الاسرار لانه قال ويخفى القراءة والدعاء ويجهر بالتسليم هذا نصه ولم يفرق بين الليل والنهار ولو كانا يفترقان لذكره ويحتج له من السنة بحديث أبي امامة بن سهل

[ 235 ]

الذي ذكرنه والله اعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { ويصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم في التكبيرة الثانية لما ذكرناه من حديث ابن عباس رضى الله عنهما وهو فرض من فروضها لانها صلاة فوجب فيها الصلاة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم كسائر الصلوات } \* { الشرح } قال المصنف وجماهير الاصحاب الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم فرض فيها لا تصح الا به وشرطها أن تكون عقب التكبيرة الثانية صرح به السرخسي في الامالي وهذا الذي ذكرناه من كون الصلاة علي رسول الله صلى الله عليه وسلم واجبة فيها هو المشهور الذي قطع به الاصحاب في جميع طرقهم الا السرخسي فانه نقل في الامالي عن المروزي من أصحابنا أنها سنة فيها والصواب الاول \* قال أصحابنا رحمهم الله أقلها اللهم صلى علي محمد ولا تجب علي الآل علي المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه أنها تجب حكاة الغزالي وغيره ونقل المزني في المختصر عن الشافعي أنه يكبر الثانية ثم يحمد الله ويصلي علي النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للمؤمنين والمؤمنات هذا نصه (فأما) الدعاء للمؤمنين فاتفق الاصحاب علي استحبابه الا ما انفرد به إمام الحرمين من حكاية تردد في استحبابه ولم يقل أحد بايجابه (وأما) الحمد لله فاتفقوا علي أنه لا يجب وفي استحبابه ثلاث طرق (أحدها) وبه قطع الجمهور لا يستحب قالوا لانه ليس موضعه والثاني يستحب وهو ظاهر النص وبه قطع القاضي حسين والفوراني والبيهقي والمتولي وغيرهم والثالث فيه وجهان (أحدهما) يستحب (والثاني) لا يستحب وممن حكى هذا الطريق الماوردي والروياني الشاشي وآخرون وقال بالطريق الاول أنكروا نقل المزني وقالوا هذا التحميد في هذا الموضوع لا يعرف للشافعي بل غلط المزني في نقله قال إمام الحرمين اتفق أئمتنا علي أن ما نقله المزني هنا غير سديد ومن قال بالاستحباب قالوا لم ينقلها المزني عن الشافعي من كتاب بل سمعها منه سماعا ولا بضر كونه لا يوجد في كتب الشافعي فان المزني ثقة ورواية الثقة مقبولة فهذه طرق الاصحاب (والاصح) استحباب التحميد كما نقله المزني قال الاصحاب فإذا قلنا بالاستحباب بدا بالتحميد ثم الصلاة علي النبي صلى الله

عليه وسلم ثم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات فان قدم بعضها علي بعض جاز وكان تاركاً للافضل والله أعلم \* (فرع) استدل المصنف بحديث ابن عباس وسبق بيانه وان ذكر الصلاة فيه غريب وروى الشافعي في الام عن مطرف بن مازن عن معمر عن الزهري حديثاً فيه التصريح بالصلاة لكنه أيضاً ضعيف قال ابن أبي حاتم قال ابن معين رحمة الله عليه مطرف بن مازن كذاب \*

[ 236 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* { ويدعو للميت في التكبيرة الثالثة لما روى أبو قتادة قال " صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فسمعتة يقول اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانثانا " وفي بعضها " اللهم من أحييته منا فأحيه علي الاسلام ومن توفيته منا فتوفه علي الاسلام والايمان " وهو فرض من فروضها لان القصد من هذه الصلاة الدعاء للميت فلا يجوز الاخلال بالمقصود وأدني الدعاء ما يقع عليه الاسم والسنة أن يقول ما رواه أبو قتادة وذكره الشافعي رحمه الله قال يقول " اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوها واحباؤه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا اله الا أنت وأن محمداً عبدك ورسولك وانت اعلم به اللهم نزل بك وانت خير منزل به واصبح فقيراً إلى رحمتك وانت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعاء له اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عنه ولقه برحمتك الا من من عذابك حتى تبعثه الي جنتك يا ارحم الراحمين " وبأى شئ دعا جاز لانه قد نقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ادعية مختلفة فدل علي ان الجميع جائز \* { الشرح } اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي ان الدعاء فرض في صلاة الجنازة وركن من اركانها واقبله ما يقع عليه اسم الدعاء وهل يشترط تخصيص الميت بالدعاء فيه وجهان حكاهما امام الحرمين وآخرون (احدهما لا يشترط بل يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويدخل فيه الميت ضمناً حكاه امام الحرمين عن والده الشيخ أبي محمد الجويني) والثاني وهو الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور ونقله امام الحرمين عن ظاهر كلام الائمة انه يجب تخصيص الميت بالدعاء ولا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات فيقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه ونحو ذلك واستدلوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " إذا صليتم علي الميت فأخلصوا له الدعاء " رواه أبو داود وابن ماجه ومحل هذا الدعاء التكبيرة الثالثة وهو واجب فيها لا يجزئ في غيرها بلا خلاف وليس لتخصيصه بها دليل واضح واتفقوا علي أنه لا يتعين لها دعاء (وأما الافضل فجاءت فيه أحاديث (منها) حديث عوف بن مالك قال " صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم علي جنازة فحفظت من دعائه وهو يقول اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما نقيت الثوب الابيض من الدنس وابدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجه وأدخله الجنة وأعدّه من عذاب القبر ومن عذاب النار قال حتى تمنيت أن أكون أنا ذلك الميت لدعاء رسول الله " رواه

[ 237 ]

مسلم في صحيحه وزاد مسلم في رواية له " وقه فتنة القبر وعذاب القبر " وذكر تمامه ومنها حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال " صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم علي جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأثانا وشاهدنا وغائبنا اللهم من أحببنا منا فأحبه علي الاسلام ومن توفيتنا منا فتوفه علي الايمان " رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وغيرهم قال الحاكم هو صحيح علي شرط البخاري ومسلم وهذا لفظ رواية أكثرهم وفي رواية أبي داود " فأحبه علي الايمان وفتوفه علي الاسلام " عكس رواية الجمهور ووقع في المذهب " فأحبه علي الاسلام وفتوفه علي الاسلام " بلفظ الاسلام فيهما وهذا تحريف ورواه الترمذي أيضا من رواية أبي ابراهيم الأشهلي عن أبيه عن النبي صلي الله عليه وسلم ولايه صحبة ورواه أحمد بن حنبل والبيهقي وغيرهما من رواية أبي قتادة كما رواه أبو هريرة وهذه هي الرواية المذكورة في الكتاب واسنادها ضعيف قال الترمذي

[ 238 ]

سمعت البخاري رحمهما الله يقول أصح روايات اللهم اغفر لحينا وميتنا رواية الأشهلي عن أبيه قال وقال البخاري أصح شيء في الباب حديث عوف بن مالك وذكره مختصرا وحكى البيهقي عن الترمذي عن البخاري رحمه الله أنه قال حديث أبي هريرة وعائشة وأبي قتادة في هذا الباب غير محفوظ وأصح الباب حديث عوف بن مالك (ومنها) حديث وائل بن الاسقع رضي الله عنه قال " صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم علي رجل من المسلمين فأسمعه يقول اللهم إن فلان بن فلان في ذمتك وحل جوارك فقه فتنة القبر وعذاب النار وأنت أهل الوفا والحمد فاغفر له وارحمه إنك الغفور الرحيم " رواه أبو داود وابن ماجه (ومنها) حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلي الله عليه وسلم في الجنازة " اللهم أنت ربها وأنت خلقتها وأنت هديتنا للاسلام وأنت قبضت روحها وأنت أعلم بسرها وعلانياتها جثنا شفعا فاعفر له " رواه أبو داود فهذه قطعة من الاحاديث الواردة فيه قال البيهقي والمتولي وآخرون من الاصحاب التقط الشافعي من مجموع الاحاديث الواردة دعاء ورتبه واستحبه وهو الذي ذكره في مختصر المزني وذكره المصنف هنا وفي التنبيه وسائر الاصحاب قال يقول اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوبها وأحبائه فيها إلي ظلمة القبر وما هو لا فيه كان يشهد أن لا إله إلا أنت وان محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيرا إلي رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين اليك شفعا له اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه وإن كان مسينا فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولقه برحمتك إلا من من عذابك حتى تبعته إلى جنتك يا ارحم الراحمين قال أبو عبد الله الزهري من متقدمي أصحابنا في كتابه الكافي وغيره من أصحابنا فان كانت امرأة قال اللهم هذه امتك ثم ينسق الكلام ولو ذكرها علي إرادة الشخص جاز قال أصحابنا فان كان الميت صبيا أو صبية اقتصر علي حديث اللهم اغفر لحينا وميتنا إلى آخره وضم إليه اللهم اجعله فرطا لا بوبه وسلفا وذخرا وعظة واعتبارا وشفيعا ونقل به موازينهما وافرغ الصبر علي قلوبهما ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما اجره والله اعلم \* (فرع) في الفاظ الفصل (قوله) خرج من روح الدنيا - هو يفتح الراء - قال أهل اللغة هو نسيم الريح (قوله) الي ظلمة القبر وما هو لا فيه قال القاضي حسين في تعليقه معنى وما هو لا فيه هو الملكان اللذان

يدخلان عليه وهما منكر ونكير (قوله) كان يشهد ان لا إله إلا أنت قال صاحب  
البيان رحمه الله معناه إنما دعوناك لانه كان يشهد (قوله) وقد جنناك  
راغبين اليك شفعاء له قال الازهرى رحمه الله أصل الشفع الزيادة قال  
فكانهم طلبوا ان يزداد بدعائهم من رحمة الله الي ماله بتوحيده وعمله

[ 239 ]

والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { قال في الام يكبر الرابعة ويسلم  
وقال في البويطى يقول اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده والتسليم  
كالتسليم في سائر الصلوات لما روى عن عبد الله رضي الله عنه قال أرى  
ثلاث خلال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلهن تركها الناس  
(إحداها) التسليم علي الجنابة مثل التسليم في الصلاة والتسليم واجب  
لانها صلاة يجب لها الاحرام فوجب الخروج منها بالسلام كسائر الصلوات  
وهل يسلم تسليمة واحدة ام تسليمتين علي ما ذكرناه في سائر الصلوات {  
\* (الشرح) حديث عبد الله هو ابن مسعود رواه البيهقي بأسناد جيد  
(وقوله) لا تحرمنا أجره هو - بفتح التاء وضمها - لغتان الفتح افصح يقال  
حرمه وأحرمه فصيحتان (وقوله) لانها صلاة يجب لها الاحرام فوجب الخروج  
منها بالسلام كسائر الصلوات وهل يسلم تسليمة ام تسليمتين احتراز من  
الطواف فانه صلاة ولا يفتقر إلى تكبيرة احرام \* أما الاحكام ففيه مسألتان  
(أحداهما) للشافعي هذان النصان المذكوران في الذكر عقب التكبيرة  
الرابعة واتفق الاصحاب علي أنه لا يجب فيها ذكر وقطع الجمهور في جميع  
طرقهم باستحباب الذكر فيها وحكى الرافعي في استحبابه طريقين  
(المذهب) الاستحباب (والثاني) فيه وجهان (أصحهما) الاستحباب (والثاني)  
أنه مخير إن شاء قاله وإن شاء تركه والصواب الاستحباب قال صاحب  
البيان قال أصحابنا هذان النصان للشافعي ليسا قولين ولا علي اختلاف  
حالتين بل ذكر الاستحباب في موضع وأغفله في موضع وكذا قاله القاضي  
أبو الطيب وابن الصباغ وآخرون وإذا قلنا بالاستحباب لم يتعين له دعاء  
ولكن يستحب هذا الذي نقله البويطى اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده  
هكذا هو في البويطى وكذا ذكره الجمهور وزاد المحاملي في التجريد  
والمصنف في التنبيه والشاشي وغيرهم وأغفر لنا وله وقال صاحب  
الحاوي حكى أبو علي بن ابي هريرة ان المتقدمين كانوا يقولون في  
الرابعة اللهم أنتا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا برحمتك عذاب  
النار قال وليس ذلك عن الشافعي فان قاله كان حسنا ودليل استحبابه أن  
عبد الله بن أبي اوفى رضي الله عنهما كبر علي جنازة بنت له فقام بعد  
التكبيرة الرابعة قدر ما بين التكبيرتين يستعفر لها ويدعو ثم قال كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا وفي رواية كبر أربعاً فمكث  
ساعة حتى ظننا انه سيكبر خمسا ثم سلم عن يمينه وعن شماله فلما  
انصرف قلنا له فقال انى لا ازيدكم علي ما رأيت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصنع أو هكذا صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه  
الحاكم في المستدرک والبيهقي قال الحاكم حديث صحيح (المسألة الثانية)  
السلام ركن في صلاة الجنابة لا تصح الا به بلا خلاف عندنا لما ذكره  
المصنف ولحديث ابن ابي اوفى الذي ذكرناه في المسألة الاولى مع قوله  
صلي الله عليه وسلم " صلوا كما رأيتموني اصلى " (واما) صفة السلام  
ففيه نصان للشافعي هنا المشهور

أنه يستحب تسليمتان قال الفوراني وهو نصه في الجامع الكبير وقال في الام تسليمة واحدة يبدأ بها الي يمينه ويختمها ملتفتا إلي يساره فيدير وجهه وهو فيها هذا نصه وقيل يأتي بها تلقاء وجهه وهو اشهر قال امام الحرمين ولا شك ان هذا الخلاف في صفة الالتفات يجرى في سائر الصلوات إذا قلنا يقتصر على تسليمة فهذان نصاب للشافعي وللأصحاب طريقان (أحدهما) طريقة المصنف والعراقيين ويضع الخراسانيين ان التسليم هنا كالتسليم في سائر الصلوات فيكون فيه ثلاثة اقوال (أصحها) يستحب تسليمتان (والثاني) تسليمة (والثالث) ان قل الجمع أو صغر المسجد فيسلم والا فتسليمتان (والطريق الثاني) حكاها امام الحرمين وجماعات من الخراسانيين ان هذا مرتب علي سائر الصلوات ان قلنا هناك تسليمة فهنا اولي والا فقولان (أصحهما) تسليمتان وهذا الطريق اصح لان الاقتصار علي تسليمة واحدة هناك قول قديم وهنا هو نصه في الاملاء وهو من الكتب الجديدة وإذا قلنا تسليمة فوجهان حكاهما الشيخ أبو علي السنجي وامام الحرمين وبه قطع الجمهور يقول السلام عليكم ورحمة الله كغيرها من الصلوات (والثاني) يستحب الاقتصار علي السلام لانها مبنية علي التخفيف ولو قال السلام عليكم من غيرهم ضمير الجمع فالمذهب انه لا يجرئه وبهذا قطع الجمهور كسائر الصلوات وحكى امام الحرمين في اجزائه ترددا والمذهب من هذا كله انه يشرع في السلام هنا ما يشرع في سائر الصلوات والله اعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { إذا ادرك الامام وقد سبقه ببعض الصلاة كبر ودخل معه في الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم " ما ادركتم فصلوا " وبقراً ما يقتضيه ترتيب صلاته لا ما يقرأ الامام لانه يمكنه ان يأتي بما يقتضيه ترتيب صلاته مع المتابعة فإذا سلم الامام اتى بما بقى من التكبيرات نسقا من غير دعاء في احد القولين لان الجنازة ترفع قبل ان يفرغ فلا معنى للدعاء بعد غيبة الميت ويدعو للميت ثم يكبر ويسلم في القول الثاني لان غيبة الميت لا تمنع فعل الصلاة \* { الشرح } هذا الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم وسبق بيانه في باب صلاة الجماعة (وقوله) نسقا - بفتح السين - أي متتابعات بغير ذكر بينهن (وقوله) كبر ودخل معه في الحال ولا ينتظر تكبيرته الاخرى فيكبر معه خلافا لابي حنيفة وموافقه في قولهم ينتظر قال اصحابنا إذا وجد المسبوق الامام في صلاة الجنازة كبر في الحال وصار في الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام المستقبلة للحديث المذكور

وقياسا علي سائر الصلوات. قال اصحابنا فإذا كبر شرع في قراءة الفاتحة ثم يراعي في باقى التكبيرات ترتيب نفسه لا ما يقوله الامام لما ذكره المصنف فلو كبر الامام الثانية عقب فراغ المسبوق من الاولي كبر معه الثانية وسقطت عنه القراءة كما لو ركع الامام في سائر الصلوات عقب احرام المسبوق فانه يركع معه قال اصحابنا ويكون مدركا للتكبيرتين جميعا بلا خلاف كما يدرك المسبوق الركعة بالركوع ولو كبر الامام الثانية والمسبوق في أثناء الفاتحة فهل يقطع القراءة ويتابعه في التكبيرة الثانية وتكون التكبيرتان حاصلتين له أم يتم القراءة فيه طريقان (أصحهما) وبه قال الاكثرون فممن صرح به الفوراني والبنديخي وابن الصباغ والمتولي وصاحب العدة وصاحب المستطهرى والبيان والرافعي وآخرون

فيه الوجهان المعروفان في سائر الصلوات (أحدهما) يتمها وبه قطع الغزالي في الوجيز وهو شاذ مرود لم يوافق عليه (وأصحهما) يقطع القراءة ويتابعه وتحصل له التكبيرتان للعدر (والطريق الثاني) يقطعها ويتابعه وبهذا قطع الماوردي والقاضي حسين والسرخسي وغيرهم فإذا قلنا بالمذهب إنه يقطع القراءة كبر الثانية مع الامام وحصل له التكبيرتان كما ذكرنا وهل يقتصر عقب التكبيرة الثانية علي الصلاة علي النبي صلي الله عليه وسلم وما يتعلق بالتكبيرة الثانية أم يضم إليه تتميم الفاتحة فيه احتمالان ذكرهما صاحب الشامل (أصحهما) وهو مقتضى كلام الجمهور أنه يقتصر وقد سقطت بقية الفاتحة كما سقطت في باقى الصلوات والله أعلم \* (أما) إذا سلم الامام وقد بقى علي بعض المأمومين بعض التكبيرات فانه يأتي بها بعد سلام الامام ولا تصح صلاته الا بتداركها بلا خلاف وهل يقتصر علي التكبيرات نسقا من غير ذكر بينهما أم يأتي بالاذكار والدعاء المشروع في حق الامام والمنفرد والمأموم الموافق علي ترتيب الازكار فيه القولان اللذان ذكرهما المصنف (أصحهما) أنه يأتي بالصلاة علي النبي صلي الله عليه وسلم والذكر والدعاء على ما سبق بيانه وترتيبه ممن صرح بتصحيحه البغوي والمتولي والرويانى في الحلية والرافعي في كتابيه الشرح والمجرد وغيرهما وجزم به الدارمي في الاستذكار وجزم المصنف في التنبيه بالتكبيرات نسقا وقد أشار الشافعي رحمه الله إلي ترجيح هذا القول في البويطي فانه قال وليقض ما فاته من التكبير نسقا متتابعاً ثم يسلم وقد قيل يدعو بينهما للميت هذا نصه ومن البويطي نقلته وكذا نقله القاضي أبو الطيب عن نصه في البويطي قال أبو الطيب في كتابه المجرد قال أصحابنا يكبر باقى التكبيرات متوالياً قال ورأيت في البويطي يقول وليقض ما فاته من التكبيرات نسقا متتابعاً ثم يسلم قال وقد قيل يدعو بينهما للميت قال القاضي فالظاهر من هذا أن المسألة علي قولين هذا كلام القاضي وأعلم أن القولين في وجوب الذكر (أحدهما) يحب ولا تصح الصلاة إلا به (والثاني) لا يجب

[ 242 ]

صرح به صاحب البيان قال أصحابنا رحمهم الله ويستحب أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوقون ما عليهم فان رفعت لم تبطل صلاتهم بلا خلاف بل يتمونها وإن حولت الجنازة عن القبلة بخلاف إبتداء الصلاة فانه لا يحتمل فيه ذلك والجنازة حاضرة والفرق أنه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء والله أعلم \* (فرع) لو تخلف المقتدى فلم يكبر التكبيرة الثانية أو الثالثة حتى كبر الامام التكبيرة التي بعدها بغير عذر بطلت صلاته صرح به الشيخ أبو محمد الجوينى وإمام الحرمين والغزالي وآخرون من الخراسانيين قالوا لان القدوة في هذه الصلاة لا تظهر إلا بالموافقة في التكبيرات وكأنه تخلف بركعة \* (فرع) في مذاهب العلماء في كيفية صلاة الجنازة \* ذكرنا اختلافهم في عدد التكبيرات واختلافهم في رفع الايدي فيها واختلاف أصحابنا في دعاء الافتتاح والتعود والسورة وذكرنا أن مذهبنا وجوب قراءة الفاتحة وبه قال احمد واسحق وداود رحمهم الله وحكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وابن الزبير وعبيد بن عمير وحكى عن ابن المسيب وطلوس وعطاء وابن سيرين وابن جبير والشعبي ومجاهد وحماد ومالك والثوري وأبي حنيفة وأصحاب الرأي أنها لا تجب قال وروى ذلك عن ابن عمر وأبي هريرة رضى الله عنهم قال وروينا عن الحسن بن على رضى الله عنهما أنه قال قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة ثلاث مرات قال وروينا هذا عن ابن سيرين وشهر بن حوشب قال الحسن البصري



رضى الله عنه إقرأ الفاتحة في كل تكبيرة قال وروينا عن المسور بن  
مخرمة أنه قرأ في التكبيرة الأولى فاتحة الكتاب وسورة ورفع بها صوته  
قال ابن المنذر رحمه الله عندي يقرأ الفاتحة بعد التكبيرة الأولى هذه  
مذاهبهم \* ودليلنا على جميعهم حديث ابن عباس السابق وهو في صحيح  
البخاري رحمه الله أما المسبوق الذي فاتته بعض التكبيرات فقد ذكرنا أن  
مذهبنا أنه يلزمه تدارك

## [ 243 ]

باقى التكبيرات بعد سلام الامام وحكاه ابن المنذر عن بن المسيب وعتاء  
وابن سيرين والنخعي والزهرى وقتادة ومالك والثوري وأبي حنيفة وأحمد  
واسحق قال ابن المنذر وبه أقول قال وروينا عن ابن عمر أنه لا يقضيه وبه  
قال الحسن البصري وأيوب والأوزاعي وحكاه العبدري عن ربيعة قال وهو  
أصح الروايتين عن أحمد رحمهم الله (وأما) المسبوق الذى أدرك بعض صلاة  
الامام فقد ذكرنا أن مذهبنا أنه يكبر في الحال ولا ينتظر تكبيرة الامام  
المستقبلة وبه قال الأوزاعي وأبو يوسف وهو الصحيح عن أحمد ورواية  
عن مالك وبه قال ابن المنذر وقال أبو حنيفة ينتظره حتى يكبر للمستقبلة  
فيكبرها معه وحكاه ابن المنذر عن الحارث بن يزيد ومالك والثوري وأبي  
حنيفة ومحمد بن الحسن واسحق (وأما) السلام فذكرنا أن الصحيح في  
مذهبنا تسليمنا وبه قال أبو حنيفة وقال أكثر العلماء

## [ 244 ]

تسليمه واحدة حكاه ابن المنذر عن علي بن ابي طالب وابن عمر وابن  
عباس وجابر ابن عبد الله وانس ابن مالك ووائله ابن الاسقع وأبي هريرة  
وعبد الله ابن ابي اوفى وأبي إمامة ابن سهل ابن حنيف والحسن البصري  
وابن سيرين وسعيد بن جبير والثوري وابن عيينة وابن المبارك وعيسى  
ابن يونس ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد واسحق رضي الله عنهم \*  
\* قال المصنف رحمه الله \* { إذا صلى على الميت بورد بدفنه ولا ينتظر  
حضور من يصلى عليه إلا الولي فإنه ينتظر إذا لم يخش على الميت التغير  
فإن خيف عليه التغير لم ينتظر وإن حضر من لم يصل عليه صلى عليه وإن  
حضر من صلى مرة فهل يعيد الصلاة مع من يصلى فيه وجهان (أحدهما)  
يستحب كما يستحب في سائر الصلوات أن يعيدها مع من يصلى جماعة  
(والثاني) لا يعيد لأنه يصليها نافلة وصلاة الجنائز لا يتنفل بمثلها وإن حضر  
من لم يصل بعد الدفن صلى على القبر لما روى أن مسكينة ماتت ليلاً  
فدفنوها ولم يوقظوا رسول الله صلى الله عليه وسلم " فصلى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من الغد على قبرها " وإلى أي وقت تجوز الصلاة  
على القبر فيه أربعة أوجه (أحدها) إلى شهر لأن النبي صلى الله عليه  
وسلم " صلى على أم سعد ابن عبادة رضي الله عنهما بعد ما دفنت بشهر "  
(والثاني) يصلى عليه ما لم يبل لأنه إذا بلي لم يبق ما يصلى عليه (والثالث)  
يصلى عليه من كان من أهل الغرض عند موته لأنه كان من أهل الخطاب  
بالصلاة عليه وأما من يولد بعد موته أو بلغ بعد موته فلا يصلى عليه لأنه لم  
يكن من أهل الخطاب بالصلاة عليه (والرابع) يصلى عليه أبداً لأن القصد من  
الصلاة على الميت الدعاء والدعاء بجوز كل وقت \* { الشرح } حديث

المسكينة صحيح رواه النسائي والبيهقي وغيرهما باسناد صحيح من رواية  
أبي امامة أسعد بن سهل بن حنيف وهو صحابي وفي رواية البيهقي عن  
أبي امامة رضي الله عنه أن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم اخبر  
به وهو صحيح فان الصحابة كلهم عدول وهذه المسكينة يقال لها ام محجن  
- بكسر الميم - (واما) حديث ام سعد فرواه الترمذي والبيهقي باسنادهما  
عن ابن المسيب رضي الله عنهما ان رسول اله صلى الله عليه وسلم "  
صلي على ام سعد بعد موتها بشهر " قال البيهقي وهذا مرسل صحيح قال  
وروى عن ابن عباس موصولا قال " صلي عليها بعد شهر " وكان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم غائبا حين موتها قال والمرسل اصح ومرسل ابن  
المسيب كما سبق بيانه في اول الشرح وهل هو حجة لمجرده ام إذا اعتضد  
باحد الامور الاربعة السابقة فيه وجهان سبقا هناك \* اما احكام الفصل  
ففيه مسائل (إحداها) إذا صلي عليه فالسنة ان يبادر بدفنه ولا ينتظر به

[ 245 ]

حضور احد الا الولي فانه ينتظر ما لم يخش عليه التغير فان خيف تغيره لم  
ينتظر لان مراعاة صيانة الميت اهم من حضور الولي ثم انه انما ينتظر  
الولي إذا كان بينه وبينه مسافة قريبة (الثانية) إذا حضر بعد الصلاة عليه  
انسان لم يكن صلي عليه أو جماعة صلوا عليه وكانت صلاتهم فرض كفاية  
بلا خلاف عندنا وقال أبو حنيفة لا تصلى عليه طائفة ثانية لانه لا يتنفل  
بصلاة الجنارة فلا تصليها طائفة بعد طائفة واحتج اصحابنا بحديث  
المسكينة وهو صحيح كما سبق وبحديث ابي هريرة ان امرأة سوداء أو رجلا  
كان يقيم المسجد " ففقدته النبي صلى الله عليه وسلم فسأل عنه فقالوا  
مات فقال افلا أدنتموني به دلوني علي قبره فدلوه فصلى عليه " رواه  
البخاري ومسلم وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه  
وسلم صلي علي قبر منبوذ رواه البخاري ومسلم وفي الباب احاديث كثيرة  
صحيحة ومعلوم ان هؤلاء ما دفنوا الا بعد صلاة طائفة عليهم بحيث سقط  
الخرج بصلاتهم والا فلا يجوز ان يطن دفنهم قبل الصلاة والجواب عن  
احتجاجهم بان صلاة الثانية نافلة من وجهين (احدهما) منعه بل هي عندنا  
فرض كفاية كما سبق وسنذكر دليله واضحا في المسألة الثالثة ان شاء الله  
تعالى (والثاني) أنه ينتقض بصلاة النساء مع الرجال على الجنارة فانها  
نافلة في حقهن لانهن لا يدخلن في الفرض إذا حضر الرجال واقتصر  
صاحب الحاوي علي هذا الجواب الثاني (فان) قيل كيف تقع صلاة الطائفة  
الثانية فرضا ولو تركوها لم يأنموا وليس هذا شأن الفروض (فالجواب) انه  
قد يكون ابتداء الشيء ليس بفرض فإذا دخل فيه صار فرضا كما إذا دخل في  
حج التطوع وكما في الواجب علي التخيير كخصال الكفارة ولو ان الطائفة  
الاولي لو كانت الفاء أو الوفا وقعت صلاتهم جميعهم فرضا بالاتفاق  
ومعلوم ان الفرض كان يسقط ببعضهم ولا يقول احد ان الفرض سقط  
باربعة منهم على الابهام والباقون متنفلون (فان) قيل قد وقع في كلام  
كثير من الاصحاب ان فرض الكفاية إذا فعله من تحصل به الكفاية سقط  
الفرض عن الباقيين وإذا سقط عنهم كيف قلتم تقع صلاة الطائفة فرضا  
(فالجواب) ان عبارة المحققين سقط الحرج عن الباقيين أي لا حرج عليهم  
في ترك هذا الفعل فلو فعلوه وقع فرضا كما لو فعلوه

مع الاولين دفعة واحدة (واما) عبارة من يقوم من يقول سقط الفرض عن الباقي فمعناها سقط حرج الفرض وائمه والله اعلم (الثالثة) إذا صلى على الجنائز جماعة أو واحد ثم صلت عليها طائفة أخرى فاراد من صلى أولا أن يصلي ثانيا مع الطائفة الثانية ففيه أربعة أوجه (اصحها) باتفاق الاصحاب لا يستحب له الاعادة بل المستحب تركها (والثاني) يستحب الاعادة وهذان الوجهان ذكرهما المصنف بدليلهما وذكرهما هكذا أيضا اكثر الاصحاب (والثالث) يكره الاعادة وبه قطع القوراني وصاحب العدة وغيرهما (والرابع) حكاة البغوي إن صلى أو لا منفردا اعاد وان صلى جماعة فلا (والصحيح) الاول صححه الاصحاب في جميع الطرق وقطع به صاحب الحاوي والقاضي حسين وامام الحرمين والغزالي وغيرهم وادعى امام الحرمين في النهاية اتفاق الاصحاب عليه فعلى هذا لو صلى ثانيا صحت صلاته وان كانت غير مستحبة هذا هو المشهور في كتب الاصحاب وقال امام الحرمين ظاهر كلام الاصحاب أنها صحيحة قال وعندي في بطلانها احتمال والمذهب صحتها فعلى هذا قال المصنف والجمهور تقع نفلا وقال القاضي حسين إذا صلى تقع صلاته الثانية فرض كفاية ولا تكون نفلا كما لو صلت جماعة بعد جماعة فصلاة الجميع تقع فرضا قال صاحب التتمة تنوى الطائفة بصلاتهم الفرض لان فعل غيرهم اسقط عنهم الحرج لا الفرض وبسط اما الحرمين رحمه الله

هذا بسطا حسنا فقال إذا صلى علي الميت جمع يقع الاكتفاء ببعضهم فالذي ذهب إليه الاثمة أن صلاة كل واحدة تقع فريضة وليس بعضهم بأولي بوصفه بالقيام بالفرض من بعضهم فوجب الحكم بالفريضة للجميع قال ويحتمل أن يقال هو كايصال المتوضئ الماء الي جميع رأسه دفعة وقد اختلفوا في أن الجميع فرض أم الفرض ما يقع عليه الاسم فقط قال ولكن قد يتخيل الفطن فرقا ويقول مرتبة الفرضية فوق مرتبة السنة وكل متصل في الجمع الكبير ينبغي أن لا يحرم رتبة الفرضية وقد قام بما أمر به وهذا لطيف لا يقع مثله قال ثم قال الاثمة إذا صلت طائفة ثانية كانت كصلاتهم مع الاولين في جماعة واحدة (واما) قول المصنف وصلاة الجنائز لا يتنفل بمثلها فمعناه لا يجوز الابتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر فانه يصلي مثل صورتها ابتداء بلا سبب ولكن هذا الذي قاله ينتقض بصلاة النساء على الجنائز فانهن إذا صلين على الجنائز مع الرجال وقعت صلاتهن نافلة وهي صحيحة وقد سبق هذا في المسألة الثانية والله اعلم (الرابعة) إذا حضر من لم يصل عليه بعد دفنه وأراد الصلاة عليه في القبر أو أراد الصلاة عليه في بلد آخر جاز بلا خلاف للاحاديث السابقة في المسألة الثانية وإلي متى تجوز الصلاة على المدفون فيه ستة أوجه (احدها) يصلي عليه إلى ثلاثة أيام ولا يصلي بعدها حكاة الخراسانيون وهو المشهور عندهم (والثاني) إلى شهر (والثالث) ما لم يبيل جسده (والرابع) يصلي عليه من كان من أهل فرض الصلاة عليه يوم موته (والخامس) يصلي من كان من أهل الصلاة عليه يوم موته وإن لم يكن من أهل الفرض فيدخل الصبي المميز وممن حكى هذا الوجه المصنف في التنبيه وصححه البندنجي (والسادس) يصلي عليه أبدا فعلى هذا تجوز الصلاة علي قبور الصحابة رضي الله عنهم ومن قبلهم اليوم واتفق الاصحاب علي تضعيف هذا

السادس وممن صرح بتضعيفه الماوردي والمحاملي والغوراني وامام  
الحرمين والبعوى والغزالي في البسيط وآخرون وان كان في كلام صاحب  
التنبية اشارة الي ترجيحه فهو مردود مخالف للاصحاب وللدليل واختلفوا

[ 248 ]

في الاصح من الواجه (فصح) الماوردي وامام الحرمين والجرجاني الثالث  
وصح الجمهور انه يصلي عليه من كان من اهل فرض الصلاة عليه ممن  
صرح بتصحيحه الشيخ ابو حامد والغوراني والبعوى والرافعي وآخرون  
قالوا وهو قول ابي زيد المرزوي فعلي هذا الوجه لو كان يوم الموت كافرا  
ثم اسلم قال امام الحرمين الذي اراه انه يصلي لانه كان متمكنا من الصلاة  
بان يسلم فهو كالمحدث قال والمرأة إذا كانت حائضا يوم الموت ثم طهرت  
فالحبص ينافى وجوب الصلاة وصحتها ولكن هي في الجملة مخاطبة فالذي  
اراه انها تصلي هذا كلام الامام وكذا قطع الغزالي في البسيط بان الكافر  
والحائض يوم الموت إذا اسلم وطهرت صليا وهذا الذي قالاه مخالف لظاهر  
كلام الاصحاب فان الكافر والحائض ليسا من اهل الصلاة وقد قالوا لا  
يصلي من لم يكن من اهل فرض الصلاة أو من لم يكن من اهل الصلاة حال  
الموت وقد صرح المتولي بأنهما لا يصليان وقال الشيخ ابو حامد في حكاية  
هذا الوجه يصلي عليه من كان مخاطبا بالصلاة عليه يوم موته وجوبا أو ندبا  
من رجل وامرأة وعبد (فاما) من بلغ بعده فلا واحتج المتولي لهذا الوجه بان  
حكم الخطاب يتعلق بكل من هو من اهل الصلاة وفعل غيرهم لم يسقط  
الفرض في حقهم وإنما أسقط الحرج وإذا قلنا يصلي عليه ما لم يبيل  
جسده قال الشيخ ابو محمد الجويني في كتابه الفروق والسرخسي  
وغيرهما من أصحابنا المراد ما لم يبق من بدنه شيء لا لحم ولا عظم فمتى  
بقي عظم صلي قال أصحابنا رحمهم الله ويختلف هذا باختلاف البقاع فلو  
شككنا في امحاق اجزائه صلي لان الاصل بقاءه هكذا صرح به كثيرون وهو  
مقتضى عبارة الباقيين فان الشيخ ابا حامد في تعليقه والمحاملي في  
التجريد والصيدلاني والقاضي حسين وآخرين قالوا يصلي عليه ما لم يعلم  
انه بلي وذهبت اجزاؤه وقال امام الحرمين والغزالي في البسيط فيه  
احتمالين (أحدهما) هذا (والثاني) لا يصلي لان صحة الصلاة على هذا

[ 249 ]

الوجه متوقفة على العلم ببقاء شيء منه وعبارة المحاملي في المجموع  
توافق هذا فانه قال يصلي ما دام يعلم أن في القبر منه شيئا والمذهب  
الاول قال أصحابنا رحمهم الله وإذا قلنا بالوجه الضعيف انه يصلي أبدا  
فهل تجوز الصلاة على قبر نبينا وغيره من الانبياء صلوات الله وسلامه  
عليهم أجمعين فيه وجهان مشهوران على هذا الوجه (أصحهما) عند  
الخراسانيين والماوردي انه لا تجوز الصلاة قال امام الحرمين وهو قول  
جماهير الاصحاب وبهذا قطع البندنجي وآخرون (والثاني) وهو قول ابي  
الوليد النيسابوري من متقدمي أصحابنا انه يصلي عليه فرادى لا جماعة  
قال والنهي الوارد في الاحاديث الصحيحة انما هو عن الصلاة عليه جماعة  
وكان ابو الوليد يقول انا اصلي اليوم على قبور الانبياء والصالحين وبهذا  
الوجه الذي قاله ابو الوليد قطع القاضي ابو الطيب في كتابه التعليق

والمجرد والمحامي في التجريد ورجحه الشيخ أبو حامد في تعليقه والاول  
اصح والله اعلم \* (فرع) إذا دفن من غير صلاة قال أصحابنا يَأْتُم الدافنون  
وكل من توجه عليه فرض هذه الصلاة من أهل ملك الناحية لان تقديم  
الصلاة على الدفن واجب وان كانت الصلاة علي القبر تسقط الفرض الا  
أنهم يَأْتُمون صرح به امام الحرمين والاصحاب ولا خلاف فيه قال أصحابنا  
لكن لا يَنْبَش بل يصلى علي القبر لان نبشه انتهاك له والصلاة علي القبر  
تجزئه هكذا قاله الاصحاب وحكى الرافي وجها أنه لا يسقط الفرض  
بالصلاة علي القبر وهو ضعيف أو غلط \* (فرع) في مذاهب العلماء فيمن  
فاته الصلاة علي الميت \* ذكرنا ان مذهبنا انه يصلي علي القبر ونقلوه عن  
علي وغيره من الصحابة رضى الله عنهم قال ابن المنذر رحمه الله وهو  
قول ابن عمر وأبى موسى وعائشة وابن سيرين والاوزاعي وأحمد وقال  
النخعي ومالك وأبو حنيفة لا يصلي علي الميت الامرة واحدة ولا يصلي  
علي القبر

---

## [ 250 ]

الا ان يدفن بلا صلاة الا أن يكون الولي غائبا فصلي غيره عليه ودفن  
فللولي أن يصل علي القبر وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يصلي علي القبر  
بعد ثلاثة أيام من دفنه وقال أحمد رحمه الله الي شهر واسحق إلى شهر  
للغائب وثلاثة أيام للحاضر \* دليلنا في الصلاة علي القبر وان صلي عليه  
الاحاديث السابقة في المسألة الثانية \* قال المصنف رحمه الله \* { تجوز  
الصلاة علي الميت الغائب لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلي  
الله عليه وسلم نعي النجاشي لاصحابه وهو بالمدينة وصلي عليه وصلوا  
خلفه وان كان الميت معه في البلد لم يجز

---

## [ 251 ]

أن يصلى عليه حتي يحضر عنده لانه يمكنه الحضور من غير مشقة \*  
{ الشرح } حديث أبى هريرة رضى الله عنه رواه البخاري ومسلم من رواية  
أبى هريرة وروياه من رواية جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ورواه مسلم  
من رواية عمران بن حصين والنجاشي رضى الله عنه - بفتح النون وتشديد  
الياء - واسمه اصحمة - بهمزة مفتوحة ثم صاد ساكنة ثم حاء مفتوحة

---

## [ 252 ]

مهملتين هكذا جاء في الصحيح وقيل صحمة وقيل غيره والنجاشي اسم  
لكل من ملك الحبشة كما سمي كل خليفة لمسلمين أمير المؤمنين ومن  
ملك الروم قيصر والترك خاقان والفرس كسرى والقيط فرعون ومصر  
العزير والله اعلم \* ومذهبنا جواز الصلاة علي الميت الغائب عن البلد سواء

---

كان في جهة القبلة ام في غيرها ولكن المصلي يستقبل القبلة ولا فرق بين ان تكون المسافة بين البلدين قريبة أو بعيدة ولا خلاف في هذا كله عندنا (اما) إذا كان الميت في البلد فطريقان (المذهب) وبه قطع المصنف والجمهور لا يجوز ان يصلي عليه حتى يحضر عنده لان النبي صلى الله عليه وسلم " لم يصل علي حاضر في البلد الا بحضرته " ولانه لا مشقة فيه بخلاف الغائب عن البلد " والطريق الثاني) حكاة الخراسانيون أو أكثر هم فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) يجوز كالثابت فان قلنا لا يجوز قال الرافعي ينبغي ان لا يكون بين الامام والميت أكثر من مائتي ذراع أو ثلاثمائة تقريبا قال وحكى هذا عن الشيخ ابي محمد الجويني. (فرغ) في مذاهبهم في الصلاة على الغائب عن البلد \* ذكرنا ان مذهبنا جوازه ومنعها أبو حنيفة دليلنا حديث النجاشي وهو صحيح لا مطعن فيه وليس لهم عنه جواب صحيح بل ذكروا فيه خيالات أجاب عنها أصحابنا بأجوبة مشهورة (منها) قولهم إنه طويت الارض فصار بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم (جوابه) أنه لو فتح هذا الباب لم يبق وثوق بشئ من ظواهر الشرع لاحتمال انحراف العادة في تلك القضية مع انه لو كان شئ من ذلك لتوفرت الدواعي بنقله (وأما) حديث العلاء بن زيدل ويقال بن زيد عن أنس أنهم كانوا في تبوك فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بموت معاوية ابن معاوية في ذلك اليوم وأنه قد نزل عليه سبعون ألف ملك يصلون عليه فطويت الارض للنبي صلى الله عليه وسلم حتى ذهب فصلي عليه ثم رجع فهو حديث ضعيف ضعفه الحفاظ منهم البخاري في تاريخه والبيهقي واتفقوا على ضعف العلاء هذا وانه منكر الحديث \* قال المصنف رحمه الله \* { وإن وجد بعض الميت غسل وصلي عليه لان عمر رضي الله عنه صلى علي عظام بالشام وصلي أبو عبيدة علي رؤس وصلت الصحابة رضي الله عنهم علي يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد القاها طائر بمكة من وقعة الجمل } \* { الشرح } أبو عبيدة رضي الله عنه هذا هو أحد العشرة المشهود لهم بالجنة واسمه عامر ابن عبد الله بن الجراح وعتاب بفتح العين المهملة واسيد بفتح الهمزة وهذه الحكاية عن يد عبد الرحمن رويتها في كتاب الانساب للزبير بن بكر قال وكان الطائر نسرا وكانت وقعة الجمل في جمادى سنة ست وثلاثين واتفقت نصوص الشافعي رحمه الله والاصحاب علي انه إذا وجد بعض من

تبقنا موته غسل وصلي عليه وبه قال أحمد وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يصلي عليه الا إذا وجد أكثر من نصفه وعندنا لا فرق بين القليل والكثير قال أصحابنا رحمهم الله وإنما نصلي عليه إذا تبقنا موته (فأما) إذا قطع عضو من حي كيد سارق وجان وغير ذلك فلا يصلي عليه وكذا لو شككنا في العضو هل هو منفصل من حي أو ميت لم نصل عليه هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الاصحاب في كل الطرق الا صاحب الحاوي ومن أخذ عنه فانه ذكر في العضو المقطوع من الحي وجهين في وجوب غسله والصلاة عليه (أحدهما) يغسل ويصلي عليه كعضو الميت (وأصحهما) لا يغسل ولا يصلي عليه ونقل المتولي رحمه الله الاتفاق علي انه لا يغسل ولا يصلي عليه فقال لا خلاف أن اليد المقطوعة في السرقة والقصاص لا تغسل ولا يصلي عليها ولكن تلف في خرقة وتدفن وكذا الاطفار المقلومة والشعر

المأخوذ من الاحياء لا يصلي علي شئ منها لكن يستحب دفنها قال وكذا إذا شككنا في موت صاحب العضو فلا يغسل ولا يصلي عليه وهذا الذي سبق في الصلاة علي بعض الذي تيقنا موته هو في العضو (أما) إذا وجدنا شعر الميت أو ظفره أو نحوهما فوجهان مشهوران حكاهما القاضي أبو الطيب في تعليقه والبندنجي وصاحب الشامل والتتمة وصاحب البيان وآخرون وأشار اليهما المصنف في تعليقه في الخلاف (أحدهما) وهو الذي رجه البندنجي رحمه الله لا يغسل ولا يصلي عليه بل يدفن (وأصحهما) وبه قال الاكثرون يغسل ويصلي عليه كالعضو لانه جزء قال الرافعي رحمه الله هذا الثاني أقرب الي كلام الاكثرين قال لكن قال صاحب العدة رحمه الله ان لم يوجد الا شعرة واحدة لم يصل عليها في ظاهر المذهب قال القاضي أبو الطيب رحمه الله ولو قطعت أذنه فألصقها موضعها في حرارة الدم ثم افترسه سبع ووجدنا أذنه لم نصل عليها لان انفصالها كان في الحياة هذا كلام القاضي رحمه الله ويحى فيها الوجه السابق عن الحاوي قال أصحابنا رحمهم الله ومتى صلي في هذه الصور فلا بدمن تقدم غسله ثم يوارى بخرقة ويصلى عليه ويدفن قال أصحابنا رحمهم الله والدفن لا يختص بعضو من علم موته بل كل ما ينفصل من الحى من عضو وشعر وظفر وغيرهما من الاجزاء يستحب دفنه وكذلك توارى العلقة والمضغة تلقيهما المرأة وكذا يوارى دم الفصد والحجامة قال أصحابنا رحمهم الله ولو وجد بعض الميت أو كله ولم نعلم انه مسلم أم كافر فان كان في دار الاسلام غسل وصلي عليه لان الغالب فيها المسلمون كما حكمنا باسلام اللقيط فيها وممن صرح بالمسألة الشيخ أبو حامد والمحاملي في التجريد في آخر باب الشهيد وابن الصباغ والمتولي وآخرون قال أصحابنا رحمهم الله ومتى صلي على عضو الميت نوى الصلاة علي جملة الميت لا علي العضو وحده هذا هو المشهور وممن صرح به الروياني والرافعي وذكر صاحب الحاوي وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) يصلي علي العضو خاصة قال

[ 255 ]

والوجهان فيما إذا لم يعلم جملته صلي عليها فان علم ذلك صلي علي العضو وحده وجهها واحدا وهذا الذي قاله شاذ ضعيف والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء فيما إذا وجد بعض الميت \* قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يصلي عليه سواء قل البعض أم كثر وبه قال أحمد رحمه الله وقال داود لا يصلي عليه مطلقا وقال أبو حنيفة رحمه الله ان وجد اكثر من نصفه غسل وصلي عليه وان وجد النصف فلا غسل ولا صلاة قال مالك رحمه الله لا يصلي علي اليسير منه \* قال المصنف رحمه الله \* { إذا استهل السقط أو تحرك ثم مات غسل وصلي عليه لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلي الله عليه وسلم قال " إذا استهل السقط غسل وصلي عليه وورث وورث " ولانه قد ثبت له حكم الدنيا في الاسلام والميراث والدية فغسل وصلي عليه كغيره وإن لم يستهل ولم يتحرك فان لم يكن له أربعة أشهر كفن بخرقة ودفن وإن تم له أربعة أشهر ففيه قولان (قال) في القديم يصلي عليه لانه نفخ فيه الروح فصار كمن استهل (وقال) في الام لا يصلي عليه وهو الاصح لانه لم يثبت له حكم الدنيا في الارث وغيره فلم يصل عليه فان قلنا يصلي عليه غسل كغير السقط وإن قلنا لا يصلي عليه ففي غسله قولان قال في البويطى لا يغسل لانه لا يصلي عليه فلا يغسل كالشهيد وقال في الام يغسل لان الغسل قد ينفرد عن الصلاة كما نقول في الكافر \* { الشرح } حديث ابن عباس من رواية ابن عباس غريب وإنما هو معروف من رواية جابر رواه من رواية جابر الترمذي والنسائي وابن ماجه

والحاكم والبيهقي واسناده ضعيف وفي بعض رواياته موقوف علي جابر قال الترمذي رحمه الله كأن الموقوف أصح وقال النسائي الموقوف أولي بالصواب رواه الترمذي في الجناز والنسائي في الفرائض وابن ماجه فيهما وفي رواية البيهقي صلى عليه وورث وورث ورواية المهذب ورث - بفتح الواو وكسر الراء - (وقوله) استهل أي صرخ وأصل الاهلال رفع الصوت وفي السقط ثلاث لغات كسر السين وضمها وفتحها \* أما حكم المسألة فللسقط أحوال (أحدها) أن يستهل فيجب غسله والصلاة عليه بلا خلاف عندنا لما ذكره المصنف ويكون كفته ككفن البالغ ثلاثة أثواب (الثاني) أن يتحرك حركة تدل علي الحياة ولا يستهل أو يختلج فيه طريقتان (المذهب) وبه قطع المصنف والعراقيون يغسل ويصلي عليه قولا واحدا (والثاني) حكاه

[ 256 ]

الخراسانيون فيه قولان وبعضهم يقول وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) حكاه الخراسانيون لا يصلي عليه وعلى هذا هل يغسل فيه طريقتان عندهم (المذهب) يغسل (والثاني) علي قولين (أحدهما) يغسل (والثاني) لا يغسل (الثالث) أن لا تكون فيه حركة ولا اختلاج ولا غيرهما من أمارات الحياة فله حالان (أحدهما) أن لا يبلغ أربعة أشهر فلا يصلى عليه بلا خلاف وفي غسله طريقتان (المذهب) وبه قطع المصنف والجمهور لا يغسل (والثاني) حكاه بعض الخراسانيين كالقاضي حسين والرافعي وآخرين فيه قولان وذكرهما المحاملي في التجريد لكن قال يشترط أن يكون ظهر فيه خلة آدمى (والحال الثاني) أن يبلغ أربعة أشهر ففيه ثلاثة أقوال ذكرها المصنف والاصحاب (الصحيح) المنصوص في الام ومعظم كتب الشافعي يجب غسله ولا تجب الصلاة عليه ولا تجوز أيضا لان باب الغسل أوسع ولهذا يغسل الذمي ولا يصلي عليه (والثاني) نص عليه في البويطي من الكتب الجديدة لا يصلى عليه ولا يغسل (والثالث) حكاه المصنف والجمهور عن نصه في القديم أنه يغسل ويصلي عليه وقال الشيخ أبو حامد المنصوص للشافعي رحمه الله في جميع كتبه أنه لا يصلى عليه قال وحكى اصحابنا عن القديم أنه يصلي عليه وقال صاحب الحاوي (الصحيح) الذي نص عليه الشافعي في القديم والجديد أنه لا يصلى عليه قال (والثاني) حكاه ابن أبي هريرة تخريجا عن الشافعي رحمه الله في القديم أنه يصلى عليه وقال البندنجي رحمه الله حكى اصحابنا عن القديم أنه يصلى عليه وقد قرأت القديم كله فلم أجد فقد اتفق هؤلاء علي إنكار كونه في القديم قال امام الحرمين والغزالي في البسيط إن أوجبنا في هذه الاحوال الصلاة فالكفن التام واجب كما سبق يعني يكفن كفن البالغ في ثلاثة أثواب وإن لم نوجب الصلاة وجب دفنه بالاتفاق والخرقه التي تواريه وهي لفافة قالا والدفن واجب حينئذ

[ 257 ]

قولا واحدا قالا ثم تمام الكفن يتبع وجوب الصلاة قالا وإذا القت المرأة مضغة لا يثبت بها حكم الاستيلاد ووجوب الغرة ولا غسل ولا تكفين ولا صلاة ولا يجب الدفن والأولي ان توارى هذا كلامهما وكذا قال البغوي إذا



القت علقه أو مضغة لم يظهر فيها شيء من خلق آدمي فليس لها غسل ولا تكفين وتواري كما يوارى دم الرجل إذا افتصد أو احتجم (وأما) الرافعي رحمه الله فقال ما يظهر فيه خلة آدمي يكفي فيه المواراة كيف كانت فبعد ظهور خلة آدمي حكم التكفين حكم الغسل فجعله تابعا للغسل وجعله الامام والعزالي تابعا للصلاة وما ذكره الرافعي رحمه الله أنسب (وأما) المحاملي فذكر مسألة السقط في التجريد خلاف الاصحاب وخلاف ما ذكره هو ايضا في كتابه المجموع فقال إن سقط بعد نفخ الروح ولم يستهل بأن سقط لفوق اربعة اشهر فقولان قال في القديم والجديد لا يصلى عليه وفي البويطى يصلى عليه قال ولا خلاف علي القولين انه يغسل ويكفن ويدفن وان سقط قبل اربعة اشهر فلا خلاف أنه لا يصلى عليه نص عليه في جميع كتبه ثم إن لم يكن فيه خلق آدمي كظفر وغيره فلا حكم له فلا يغسل ولا يكفن وان كان قد تخلق كفن ودفن وفي غسله قولان هذا آخر كلامه وفي البيان عن الشيخ أبي حامد نحوه ولم أر في تعليق ابي حامد لكن نسخ التعليق تخلف والله اعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في الصلاة على الطفل والسقط \* أما الصبي فمذهبنا ومذهب جمهور السلف والخلف وجوب الصلاة عليه ونقل ابن المنذر رحمه الله الاجماع فيه وحكى أصحابنا عن سعيد بن جبير أنه قال لا يصلى عليه ما لم يبلغ وخالف العلماء كافة وحكى العبدري عن بعض العلماء أنه قال إن كان قد صلى علي عليه والافلا وهذا أيضا شاذ مردود \* واحتج له برواية من روى أن النبي صلى الله عليه وسلم " لم يصل علي ابنه ابراهيم " رضى الله عنه ولان المقصود من الصلاة الاستغفار للميت وهذا لا ذنب له \* واحتج أصحابنا بعموم النصوص الواردة بالامر بالصلاة على المسلمين وهذا داخل في عموم المسلمين وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه أن رسول صلى الله عليه وسلم " قال الراكب خلف الجنابة والماشي حيث شاء منها والطفل يصلى عليه " رواه أحد والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وأجاب الاصحاب عن احتجاج سعيد بأن الرواية اختلفت في صلاته صلى الله عليه وسلم علي ابراهيم فأثبتها كثيرون من الرواة قال البيهقي وروايتهم أولي قال أصحابنا رحمهم الله فهي أولي لوجه (أحدها) أنها أصح من رواية النفي (الثاني) أنها مثبتة فوجب تقديمها علي النافية كما تقرر (الثالث) يجمع بينهما فمن قال صلى أمر بالصلاة عليه واشتغل صلى الله عليه وسلم هو بصلاة الكسوف ومن قال لم يصل أي لم يصل بنفسه (وأما) الجواب عن قوله المقصود المغفرة فباطل

[ 258 ]

بالصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم وعلي المجنون الذي بلغ مجنونا واستمر حتى مات وعلي من كان كافرا فاسلم ثم مات متصلا به من غير أحداث ذنب فان الصلاة ثابتة في هذه المواضع بالاجماع ولا ذنب له بلا شك والله أعلم (وأما) السقط فقد ذكرنا تفصيل مذهبنا فيه وقال مالك لا يصلى عليه الا ان يختلج ويتحرك ويطول ذلك عليه وحكى ابن المنذر عن جابر بن زيد التابعي والحكم وحماد ومالك والاوزاعي واصحاب الرأي أنه إذا لم يستهل لا يصلى عليه وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه يصلى عليه وان لم يستهل وبه قال ابن سيرين وابن المسيب واحمد واسحاق وقال العبدري إن كان له دون اربعة اشهر لم يصل عليه بلا خلاف يعنى بالاجماع وإن كان له اربعة اشهر ولم يتحرك لم يصل عليه عند جمهور العلماء وقال احمد وداود رحمهما الله يصلى عليه \* قال المصنف رحمه الله \* { وان مات كافر لم يصل عليه لقوله تعالى (ولا تصلى علي احمد منهم مات ابدا)

ولان الصلاة لطلب المغفرة والكاقر لا يغفر له ويجوز غسله وتكفينه لان النبي صلى الله عليه وسلم " امر عليا ان يغسل اياه واعطى قميصه ليكفن به عبد الله بن ابي ابن سلول " فان اختلط المسلمون بالكفار. ولم يتميزوا صلى علي المسلمين بالنية لان الصلاة تنصرف إلى الميت بالنية والاختلاط لا يؤثر في النية { \* { الشرح } حديث علي رضى الله عنه ضعيف وحديث ابن ابي رواه البخاري ومسلم وقد سبق بيان حديث علي رضى الله عنه في باب غسل الميت وحديث ابن ابي في باب الكفن واجمعوا علي تحريم الصلاة علي الكافر ويجوز غسله وتكفينه ودفنه (واما) وجوب التكفين فيه خلاف وتفصيل سبق واضحا في باب غسل الميت وتقدم هناك زيارة قبره والدعاء له واتباع جنازته وغير ذلك مما يتعلق به (اما) إذا اختلط مسلمون بكفار ولم يتميزوا فقال اصحابنا يجب غسل جميعهم وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم ولا خلاف في شئ من هذا لان هذه الامور واجبة في المسلمين وهؤلاء فيهم مسلمون ولا يتوصل إلى اداء الواجب الا باستيعاب الجميع فوجب ذلك ولا فرق عندنا ان يكون عدد المسلمين اكثر أو اقل حتى لو اختلط مسلم بمائة كافر وجب غسل الجميع وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم واما المقبرة التي يدفنون فيها فسياتي بيانها في باب حمل الجنازة إن شاء الله تعالى قال اصحابنا رحمهم الله وهو مخير في كيفية الصلاة فان شاء افرد كل واحد من الجميع بصلاة وبنوى الصلاة عليه إن كان مسلما قال القاضي حسين والبغوي وغيرهما ويقول في الدعاء اللهم اغفر له ان كان مسلما قال اصحابنا ويعذر في تردد النية للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس يصلين ويعذر في تردد النية وإن

[ 259 ]

شاء صلى علي الجميع صلاة واحدة وبنوى الصلاة علي المسلمين من هؤلاء وهذه الكيفية الثانية اولي لانه ليس فيها صلاة علي كافر حقيقة واتفق الاصحاب علي انه مخير بين الكيفيتين وممن صرح بذلك القاضي حسين والبغوي وصاحب البيان والرافعي وآخرون وقطع المحاملي في كتبه والماوردي والمصنف في التنبيه وآخرون بالكيفية الاولي وقطع البنديجي والقاضي ابو الطيب في المجرد وابن الصباغ وآخرون بالكيفية الثانية ونقلها ابن المنذر عن الشافعي وليس هذا اختلافا بالاتفاق بل منهم من صرح بالجائزين ومنهم من قصر علي أحدهما ولم ينف الآخر قال القاضي ابو الطيب في المجرد قال اصحابنا وكذا لو اختلط الشهيد بغيره غسل الجميع وصلى عليهم ونوى بالصلاة غير الشهيد قال القاضي ولو ماتت نصرانية وفي بطنها ولد مسلم وقد تحقق ذلك فان قلنا بالقديم إن السقط الذي لم يستهل يصلي عليه صلى عليها ونوى بالصلاة الولد الذي في جوفها والله أعلم. (فرع) قد ذكرنا جواز الصلاة علي كل واحد من المختلطين مفردا وهذا تعليق للنية احتملناه للحاجة ويجوز التعليق أيضا في الزكاة والصوم والحج في بعض الصور فصورته في الزكاة أن يقول نويت هذا عن زكاة مالي الغائب ان كان غائبا والافعن الحاضر وفي الصوم ان ينوي ليلة الثلاثين من رمضان صوم غد إن كان من رمضان وفي الحج ان ينوي احراما كاحرام زيد. (فرع) في مذاهب العلماء في اختلاط المسلمين بالكفار الموتى إذا لم يتميزوا \* ذكرنا أن مذهبنا وجوب غسل الجميع والصلاة عليهم سواء كان عدد المسلمين أقل أو اكثر وهو مذهب مالك واحمد وداود وابن المنذر وقال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن إن كان عدد المسلمين أقل أو اكثر صلى علي الجميع وإن كان عدد الكفار اكثر أو استوي العددان لم يصل لانه اختلط من تحرم الصلاة عليه بغيره فغلب

التحریم كما لو اختلطت أخته بالجنبية حرم نکاحها. واحتج اصحابنا بان الصلاة على المسلمين واجبة ولا يمكن الا بالصلاة على الجميع فوجب ذلك لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب وقياسا على ما إذا كان عدد المسلمين أكثر وقولهم اختلط الحرام بغيره ينتقض بما إذا زاد عدد المسلمين وقياسهم على اختلاط أخته باجنبية ينتقض باختلاطها بعدد غير محصور فانه يتزوج واحدة من غير اجتهاد والله اعلم. (فرع) ذكر المتولي في أول كتاب الصيام أنه لو مات ذمی فشهد عدل بانه أسلم قبل موته ولم يشهد غيره لم يحكم بشهادته في توريث قريبه المسلم منه ولا حرمان قريبه الكافر بلا خلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه فيه وجهان بناء على القولين في ثبوت هلال رمضان بقول عدل واحد. \* قال المصنف رحمه الله \*

[ 260 ]

{ ومن مات من المسلمين في جهاد الكفار بسبب من أسباب قتالهم قبل انقضاء الحرب فهو شهيد لا يغسل ولا يصلى عليه لما روى جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم " أمر في قتلي أحد بدفنهم بدمائهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا " وان جرح في الحرب ومات بعد انقضاء الحرب غسل وصلى عليه لانه مات بعد انقضاء الحرب ومن قتل في الحرب وهو جنب ففيه وجهان قال أبو العباس ابن سريج وأبو علي بن أبي هريرة يغسل لما روى أن حنظلة بن الراهب قتل فقال النبي صلى الله عليه وسلم " ما شأن حنظلة فاني رأيت الملائكة تغسله فقالوا جامع فسمع الهبة فخرج إلى القتال " فلو لم يجب غسله لما غسلته الملائكة وقال أكثر اصحابنا لا يغسل لانه طهارة عن حدث فسقط حكمها بالشهادة كغسل الميت ومن قتل من أهل البغي في قتال أهل العدل غسل وصلى عليه لانه مسلم قتل بحق فلم يسقط غسله والصلاة عليه كمن قتل في الزنا والقصاص ومن قتل من أهل العدل في حرب أهل البغي ففيه قولان (أحدهما) يغسل ويصلى عليه لانه مسلم قتل في غير حرب الكفار فهو كمن قتله اللصوص (والثاني) انه لا يغسل ولا يصلى عليه لانه قتل في حرب هو فيه علي الحق وقاتله علي الباطل فاشبهه المقتول في معركة الكفار ومن قتل قطاع الطريق من أهل القافلة ففيه وجهان (أحدهما) أنه يغسل ويصلى عليه (والثاني) لا يغسل ولا يصلى عليه لما ذكرناه في أهل العدل. { الشرح } حديث جابر رواه البخاري رحمه الله وأما حديث حنظلة بن الراهب وأن الملائكة غسلته لما كان جنبا واستشهد فرواه البيهقي بأسناد جيد من رواية عبد الله بن الزبير متصلًا ورواه مرسلًا من رواية عماد بن الزبير ورواية عبد الله بن الزبير لهذا يكون مرسل صحابي رضى الله عنه فانه ولد قبل سنتين فقط وهذه القضية كانت باحد ومرسل الصحابي حجة علي الصحيح والله أعلم (وأما) الشهيد فسمي بذلك لوجه سبق بيانها في باب السواك (وقوله) في حديث جابر رضى الله عنه ولم يصل عليهم هو - بفتح اللام - (قوله) سمع هبة - بفتح الهاء وإسكان الياء - وهى الصوت الذى يفرع منه (قوله) طهارة عن حدث فسقط حكمها بالشهادة احتراز من طهارة النجس فانه يجب ازالته على المذهب كما سنوضحه ان شاء الله تعالى (قوله) لانه مسلم قتل بحق فلم يسقط غسله فيه احتراز ممن قتله الكفار فهو شهيد (قوله) قتله اللصوص هو - بضم اللام - جمع لص بكسرهما كحمل وحمول \* اما حكم الفصل ففيه مسائل (أحداها) الشهيد لا يجوز غسله ولا الصلاة عليه وقال المزني رحمه الله يصلى عليه وحكي امام

الحرمين والبعوى وغيرهما وجها انه تجوز الصلاة عليه ولا تجب ولا يغسل  
وقال الرافعى رحمه الله الغسل إن

[ 261 ]

أدى الي ازالة الدم حرام بلا خلاف والا فحرام علي المذهب وقيل في  
تحريمه الخلاف الذى في الصلاة والمذهب ما سبق من الجزم بتحريم  
الصلاة والغسل جميعا ودليله حديث جابر مع ما سند كره في فرع مذاهب  
العلماء ان شاء الله تعالى (الثانية) يثبت حكم الشهادة فيما ذكرناه للرجل  
والمرأة والعبد والصبي والصالح والفاسق (الثالثة) الشهيد الذى لا يغسل  
ولا يصلي عليه هو من مات بسبب قتال الكفار حال قيام القتال سواء قتله  
كافر أو أصابه سلاح مسلم خطأ أو عاد إليه سلاح نفسه أو سقط عن فرسه  
أو رمحته دابة فمات أو وطنته دواب المسلمين أو غيرهم أو أصابه سهم لا  
يعرف هل رمى به مسلم أم كافر أو وجد قتيلًا عند انكشاف الحرب ولم  
يعلم سبب موته سواء كان عليه اثر دم أم لا وسواء مات في الحال أم بقي  
زمنًا ثم مات بذلك السبب قبل انقضاء الحرب وسواء أكل وشرب ووصي أم  
لم يفعل شيئًا من ذلك وهذا كله متفق عليه عندنا نص عليه الشافعى  
والاصحاب ولا خلاف فيه الا وجها شاذًا مردودًا حكاه الشيخ أبو محمد  
الجوينى في الفروق أن من رجع إليه سلاحه أو وطنته دابة مسلم أو  
مشرك أو تردى في بئر حال القتال ونحوه ليس بشهيد بل يغسل ويصلي  
عليه (والصواب) الاول (أما) إذا مات في معترك الكفار لا بسبب قتالهم بل  
فجأة أو بمرض فطريقان (المذهب) أنه ليس بشهيد وبه قطع الماوردى  
والقاضى حسين والبعوى وآخرون (والثانى) فيه وجهان (أحدهما) شهيد  
(وأصحهما) ليس بشهيد حكاه امام الحرمين وآخرون قال القاضى حسين  
والبعوى رحمهم الله وكذا لو قتله مسلم عمداً أو رمى الي صيد فأصابه في  
حال القتال ومات بعد انقضائه فان قطع بموته من تلك الجراحة وبقي فيه  
بعد انقضاء الحرب حياة مستقرة فقولان مشهوران (أصحهما) ليس بشهيد  
سواء في جريان القولين أكل وشرب وصلى وتكلم أم لا وسواء طال  
الزمان أم لا هذا هو المشهور وقيل إن مات عن قرب فقولان وإن طال  
الزمان فليس بشهيد قطعاً أما إذا انقضت الحرب وليس فيه الا حركة  
مذبوح فهو شهيد بلا خلاف لانه في حكم الميت وإن انقضت وهو متوقع  
الحياة فليس بشهيد بلا خلاف (الرابعة) إذا قتل أهل العدل انساناً من أهل  
البعى في حال القتال غسل وصلي عليه بلا خلاف وان قتل أهل البغى  
عادلاً فقولان مشهوران (أصحهما) يغسل ويصلي عليه كعكسه قال الشيخ  
أبو حامد والمحاملى في كتابيه وابن الصباغ هذا هو المنصوص عن  
الشافعى في القديم والجديد (والثانى) نص عليه في قتال أهل البغى لا  
يغسل ولا يصلي عليه لانه مقتول في حرب مبطلين فأشبه الكفار  
(الخامسة) من قتله قطاع الطريق فيه طريقان حكاهما امام الحرمين  
وآخرون (أحدهما) ليس بشهيد قطعاً وبه قطع جماعة (وأصحهما) وبه قطع  
المصنف والا كثرون فيه وجهان

[ 262 ]

(أصحهما) باتفاقهم ليس بشهيد (والثاني) شهيد أما من قتله اللصوص  
ففيه طريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف والماوردي وآخرون ليس  
بشهادتهما (والثاني) أنه كمن قتله قطاع الطريق فيكون فيه الطريقان  
ولو دخل حربى دار الاسلام فقتل مسلما اعتيا لا فوجهان حكاهما امام  
الحرمين وغيره (الصحيح) باتفاقهم ليس بشهيد ولو أسر الكفار مسلما ثم  
قتلوه صبورا ففى كونه شهيدا في ترك الغسل والصلاة عليه وجهان حكاهما  
صاحب الحاوى وغيره (أصحهما) ليس بشهيد (السادسة) المرجوم في الزنا  
والمقتول قصاصا والصائل وولد الزنا والغال من الغنيمة إذا لم يحضر  
القتال ونحوهم يغسلون ويصلى عليهم بلا خلاف عندنا وفى بعضهم خلاف  
للسلف سنذكره في فروع مذاهب العلماء إن

[ 263 ]

شاء الله تعالى (السابعة) لو استشهد جنب فوجهان (أصحهما) باتفاق  
المصنفين يحرم غسله وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين لأنها طهارة  
حدث فلم يجر كغسل الموت (والثاني) وبه قال ابن سريج وابن أبي هريرة  
يجب غسله بسبب شهادة الجنابة والخلاف إنما هو في غسله عن الجنابة  
ولا خلاف أنه لا يغسل بنية غسل الموت قال القاضي أبو الطيب  
والمحاملى والماوردي والعبدي والرافعي وخلائق من الأصحاب لا خلاف  
أنه لا يصلى عليه وإن غسلناه قلت وقد سبق وجه شاذ أنه يصلى على كل  
شهيد فيجئ هنا أما إذا استشهدت منقطعة الحيض قبل اغتسالها فهي  
كالجنب وإن استشهدت في أثناء الحيض فإن قلنا الجنب لا يغسل فهي  
أولي وإلا فوجهان حكاهما صاحب البحر بناء على أن غسل الحائض يجب  
برؤية الدم أم بانقطاعه أم بهما وفيه وجه سبق في باب ما يوجب  
الغسل فإن قلنا برؤيته فهي كالجنب والأفلا تغسل قطعا وهو الأصح وقد  
أشار القاضي أبو الطيب والشيخ نصر المقدسي إلى الجزم بأنها لا تغسل  
باتفاق وجعله الزاما لابن سريج \* (فرع) لو أصابت الشهيد نجاسة لا  
بسبب الشهادة فثلاثة أوجه حكاهم الخراسانيون وبعض العراقيين (أصحها)  
باتفاقهم وبه قطع الماوردي والقاضي حسين والجرجاني والبيهقي  
وآخرون يجب غسلها لأنها ليست من آثار الشهادة (والثاني) لا يجوز  
(والثالث) أن أدى غسلها إلى إزالة دم الشهادة لم تغسل والاعسلت وممن  
ذكر هذا الثالث امام الحرمين والغزالي والرافعي \* (فرع) ذكر المصنف  
حديث حنظلة بن الراهب وغسل الملائكة له حين استشهد جنبا وذكرنا أنه  
حديث ضعيف قال أصحابنا رحمهم الله ولو ثبت فالجواب عنه أن الغسل لو  
كان واجبا لما سقط بفعل الملائكة ولامر النبي صلى الله عليه وسلم  
بغسله ولهذا احتج القاضي حسين والبيهقي بهذا الحديث لترك الغسل وهذا  
الجواب مشهور في كتب الأصحاب قال القاضي أبو الطيب قال ابن سريج  
ردا لهذا الجواب فينبغي أن يجب تكفينه لو كفته الملائكة بالسندس قال  
القاضي والجواب أنا لو شاهدنا تكفينه وستر عورته لم نزد على ذلك لأن  
المقصود ستره وقد حصل (وأما) الغسل فالمطلوب منه تعبد الأدمى به  
وذكر الشيخ نصر المقدسي نحو هذا وأما المصنف فقال في كتابه لو صلت  
عليه الملائكة أو كفته في السندس لم يكتف به والله أعلم \* (الثامنة) قال  
الشافعي والأصحاب رحمهم الله ينزع عن الشهيد ما ليس من غالب لباس  
الناس كالجلود والفراء والخفاف والدرع والبيضة والحنة المحشوة وما  
أشبهها وأما باقى الثياب المعتاد لبسها التي قتل فيها فوليه بالخيار إن  
شاء نزعها وكفته بغيرها وإن شاء تركها عليه ودفنه فيها ولا كراهة في  
واحد من هذين الأمرين قالوا والدفن فيها أفضل والثياب المملوطة بدم

الشهادة أفضل فان لم يكن ما عليه كافيا للكفن الواجب وجب اتمامه  
ودليل هذه المسألة حديث جابر السابق وهو في صحيح البخاري رحمه الله  
وعن ابن عباس رضي

[ 264 ]

الله عنهما قال " امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتلى أحد أن ينزع  
عنهم الحديد والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم " رواه أبو داود باسناد  
فيه عطاء ابن السائب وقد ضعفه الا كثرون ولم يضعف أبو داود هذا  
الحديث وعن جابر رضي الله عنه قال " رمى رجل بسهم في صدره اوفى  
حلقة فمات فادرج في ثيابه كما هو ونحن مع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم " رواه أبو داود باسناد صحيح علي شرط مسلم وفي صحيح البخاري  
رحمه الله أن مصعب بن عمير رضي الله عنه قتل يوم أحد فلم يوجد ما  
يكفن فيه إلا بردة وقتل حمزة رضي الله عنه فلم يوجد ما يكفن فيه إلا  
بردة (التاسعة) الشهداء الذين لم يموتوا بسبب حرب الكفار كالمبطلون  
والمطعون والغريق وصاحب الهدم والغريب والميتة في الطلق ومن قتله  
مسلم أو ذمي أو مائم في غير حال القتال وشبههم فهؤلاء يغسلون  
ويصلى عليهم بلا خلاف قال أصحابنا رحمهم الله ولفظ الشهادة الوارد  
فيهم المراد به أنهم شهداء في ثواب الآخرة لا في ترك الغسل والصلاة  
واعلم أن الشهداء ثلاثة أقسام (أحدها) شهيد في حكم الدنيا وهو ترك  
الغسل والصلاة وفي حكم الآخرة بمعنى أن له ثوابا خاصا وهم أحياء عند  
ربهم يرزقون وهذا هو الذي مات بسبب من أسباب قتال الكفار قبل  
انقضاء الحرب وسبق تفصيله (والثاني) شهيد في الآخرة دون الدنيا وهو  
المبطلون والمطعون والغريق وأشباههم (والثالث) شهيد في الدنيا دون  
الآخرة وهو المقتول في حرب الكفار وقد غل من الغنيمة أو قتل مدبرا أو  
قاتل ربا ونحوه فله حكم الشهداء في الدنيا دون الآخرة والدليل للقسم  
الثاني أن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم غسلوا وصلى عليهم  
بالاتفاق واتفقوا على أنهم شهداء والله أعلم (العاشر) في حكمة ترك  
غسل الشهيد والصلاة عليه قال الشافعي في الام لعل ترك الغسل  
والصلاة لان يلقوا الله بكلومهم لما جاء ان ریح دمهم ریح المسك واستغنوا  
باكرام لهم عن الصلاة عليهم مع التخفيف على من بقى من المسلمين لما  
يكون في من قاتل في الزحف من الجراحات وخوف عودة العدو ورجاء  
طلبهم وهمهم بأهلهم وهم اهليهم بهم والله اعلم \* (فرع) في مذاهب  
العلماء في غسل الشهيد والصلاة عليه \* قد ذكرنا ان مذهبنا تحريمها وبه  
قال جمهور العلماء وهو قول عطاء والنخعي وسليمان بن موسى ويحيى  
الانصاري والحاكم وحماد والليث ومالك وتابعوه من اهل المدينة واحمد  
واسحق وأبو ثور وابن المنذر وقال سعيد بن المسيب والحسن البصري  
يغسل ويصلى عليه وقال أبو حنيفة والثوري والمزني يصلى عليه ولا يغسل  
\* واحتج لابي حنيفة باحاديث أن النبي صلى الله عليه وسلم " صلى على  
قتلى أحد وصلى على حمزة صلوات " (ومنها) رواية أبي مالك الغفاري  
رضى الله عنه أن النبي

[ 265 ]

صلى الله عليه وسلم " صلى على قتلي أحد عشرة عشرة في كل عشرة حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة " رواه أبو داود في المراسيل وعن شداد بن الهاد أن رجلا من الأعراب جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأمن به واتبعه وذكر الحديث بطوله وفيه أنه استشهد فصلى عليه النبي صلى الله عليه وسلم رواه النسائي وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " خرج فصلى على قتلي أحد صلواته على الميت " رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري صلى عليهم بعد ثمان سنين كالمودع للأحياء والاموات \* واحتج أصحابنا بحديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم " أمر في قتلي أحد بدفنهم بدمائهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا " رواه البخاري وعن جابر أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " في قتلي أحد لا تغسلوهم فان كل جرح أو كل دم يفوح مسكا يوم القيامة ولم يصل عليهم ) رواه الامام أحمد وعن انس أن شهداء أحد لم يغسلوا ودفنوا بدمائهم ولم يصل عليهم رواه أبو داود بإسناد حسن أو صحيح (وأما) الأحاديث التي احتج بها القائلون في الصلاة فاتفق أهل الحديث على ضعفها كلها الا حديث عقبة بن عامر والضعف فيها بين قال البيهقي وغيره وأقرب ما روى حديث ابى مالك وهو مرسل وكذا حديث شداد مرسل أيضا فانهما تابعان وأما حديث عقبة فأجاب أصحابنا وغيرهم بان المراد من الصلاة هنا الدعاء (وقوله) صلواته على الميت أي دعا لهم كدعاء صلاة الميت وهذا التأويل لا بد منه وليس المراد صلاة الجنائز المعروفة بالاجماع لانه صلى الله عليه وسلم بما فعله عند موته بعد دفنهم ثمان سنين ولو كان صلاة الجنائز المعروفة لما أخرها ثمان سنين ودليل آخر وهو أنه لا يجوز أن يكون المراد صلاة الجنائز بالاجماع لان عندنا لا يصلى على الشهيد وعند ابى حنيفة رحمه الله يصلى على القبر بعد ثلاثة أيام فوجب تأويل الحديث ولان أبا حنيفة لا يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى وهذا منها والله اعلم (فان قيل) ما ذكرتموه من حديث جابر لا يحتج به لانه نفي وشهادة النفي مردودة مع ما عارضها من رواية الاثبات (فأجاب) أصحابنا بان شهادة النفي إنما ترد إذا لم يحط بها علم الشاهد ولم تكن محصورة (أما) ما أحاط به علمه وكان محصورا فيقبل بالاتفاق وهذه قصة معينة أحاط بها جابر وغيره علما وأما رواية الاثبات فضعيفة فوجودها كالعدم الا حديث عقبة وقد اجبت عنه واشتد انكار الشافعي في الام وتشييعه علي من يقول يصلى على الشهيد محتجا برواية الشعبي وغيره ان حمزة رضى الله عنه صلى عليه سبعون صلاة وكان يؤتى بتسعة من القتلى وحمزة عاشرهم فيصلى عليهم ثم يرفعون وحمزة مكانه ثم يؤتى بتسعة آخرين فيصلى عليهم وعلي حمزة حتى صلى عليه سبعين صلاة قال الشافعي رحمه الله وشهداء أحد اثنان وسبعون شهيدا فإذا صلى عليهم عشرة عشرة فالصواب أن لا يكون اكثر من سبع صلوات أو ثمان على أنه صلى علي كل تسعة مع حمزة صلاة فهذه سبع فمن أين جاءت سبعون صلاة وإن عنى أنه كبر سبعين تكبيرة فنحن وهم

[ 266 ]

نقول التكبير أربع فهي ست وثلاثون تكبيرة قال الشافعي رحمه الله ينبغي لمن روى هذا الحديث أن يستحيى على نفسه وقد كان ينبغي له أن يعارض به الاحاديث فقد جاءت من وجوه متواترة أن النبي صلى الله عليه وسلم " لم يصل عليهم " هذا آخر كلام الشافعي رحمه الله وقال امام الحرمين في الاساليب معتمدنا في المسألة الاحاديث الصحيحة أنه لم يصل عليهم ولم يغسلوا (وأما) ما ذكروه من صلاة النبي صلى الله عليه

وسلم علي شهداء احد فخطأ لم يصححه الائمة لانهم رووا انه كان يؤتي بعشرة عشرة وحمزة اقدم فصلي علي حمزة سبعين صلاة وهذا غلط ظاهر لان الشهداء سبعون وانا يخص حمزة سبعين صلاة لو كانوا سبعمئة ثم عند ابي حنيفة رحمه الله إذا صلى علي الميت لم يصل عليه مرة أخرى وبالاتفاق منا ومنه فان من صلى مرة لا يصلي هو ثانية ولان الغسل لا يجوز عندنا وعندهم وهو شرط في الصلاة علي غير الشهداء فوجب أن لا تجوز الصلاة علي الشهيد بلا غسل (فان قالوا) سبب ترك الغسل بقاء اثر الشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم " زملوهم بكلوهمهم " فظهر سبب ترك الغسل وبقيت الصلاة مشروعة كما كانت (فالجواب) انه لو كان المعتبر بقاء الدم لوجب ان يغسل من قتل في المعترك خنقا أو بمتقل ولم يظهر دم ولانه لو كان المراد بقاء الدم ليمم قال وليس معنى الحديث ترك الغسل بسبب وإنما المراد نفي توهم من يظن ان الغسل متعين لازالة الاذى فقال صلى الله عليه وسلم " زملوهم وأدقوهم بدمائهم ولا تهتموا بازالتها عنهم فانهم يبعثون يوم القيامة وعليهم الدماء " قال والذي يوضح هذا انا نقطع بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد أن الدماء التي يدفنون بها تبقى إلي يوم القيامة فثبت بما ذكرناه بطلان قولهم إن ترك الغسل للدم فيجب أن يقال الشهادة تطهير للمقتول عن الذنوب فيغنى عن التطهير بالماء وهذا يقتضي ترك الصلاة أيضا فانها شرعت لتطهيره بشفاعة المصلين (فان قيل) الصبي طاهر ويصلي عليه (قلنا) الشهادة أمر طارئ يقتضي رتبة عظيمة وتمحيصا فلا يبعد ان يقال إنه مغن عن الغسل والصلاة والصبي وإن لم يكن مكلفا فلم يطرأ عليه ما يقتضي مرتبة والطريقة السديدة عندنا في ترك الغسل أنه غير معلل لانا أبطلنا عليهم وما ذكرنا من التطهير ربما لا يستقيم علي السير كما ينبغي فنقول إذا امتنع الغسل وبدله فهو كحى لم يجد ماء ولا ترابا فانه لا يصلي الفرض عندهم والله أعلم \* (فرع) في مذاهبهم في الصبي إذا استشهد \* مذهبنا انه لا يغسل ولا يصلي عليه وبه قال الجمهور وحكاه العبدري عن اكثر الفقهاء منهم مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وحكاه ابن المنذر عن ابي ثور واختاره وقال أبو حنيفة يغسل ويصلي عليه \* دليلنا انه مسلم قتل في معترك المشركين بسبب قتالهم فاشبهه البالغ والمرأة \* واحتج بانه لا ذنب له قلنا يغسل ويصلي عليه في غير المعترك وان لم يكن من أهل الذنب \*

[ 267 ]

(فرع) إذا رفته دابة في حرب المشركين أو عاد عليه سلاحه أو تردى من جبل أو في بئر في حال مطاردته فقد ذكرنا ان مذهبنا انه لا يغسل ولا يصلي عليه وكذا لو وجد ميتا ولا أثر عليه وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد يغسل ويصلي عليه دليلنا ما سبق في الفرع قبله \* (فرع) في مذاهبهم في كفن الشهيد \* مذهبنا انه يزال ما عليه من حديد وجلود وجبة محشوة وكل ما ليس من عام لباس الناس ثم وليه بالخيار إن شاء كفته بما بقى عليه مما هو من عام لباس الناس وإن شاء نزع وكفته بغيره وتركه أفضل كما سبق وقال مالك وأحمد لا ينزع عنه فرو ولا خف ولا محشو ولا بخير وليه في نزع شئ ولاصحاب داود خلاف كالمذهبين وأجمع العلماء علي أن الحديد والجلود ينزع عنه وسبق دليلنا والاحاديث الواردة في ذلك \* (فرع) المقتول ظلما في البلد بحديد أو غيره يغسل ويصلي عليه عندنا وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة وصاحباة إذا قتل بحديدة صلى عليه ولم يغسل. دليلنا القياس علي القتل بمتقل فقد أجمعنا انه يغسل ويصلي عليه وقال ابن سريج وابن أبي هريرة يغسل ولا يصلي عليه وسبق دليل الجميع.



(فرع) إذا انكشف الحرب عن قتيل مسلم لم يغسل ولم يصل عليه عندنا سواء كان به أثر أم لا وبه قال مالك وقال أبو حنيفة وأحمد إن لم يكن به أثر غسل وصلى عليه. (فرع) مذهبنا الصلاة على المقتول من البغاة وبه قال أحمد وداود وقال أبو حنيفة لا يغسلون ولا يصلي عليهم وقال مالك لا يصلي عليهم إلا أهل الفضل. (فرع) إذا قتل البغاة رجلاً من أهل العدل فالأصح عندنا أنه يجب غسله والصلاة عليه وبه قال مالك وقال أبو حنيفة لا يغسل ولا يصلى عليه وعن أحمد روايتان كالمذهبيين \* (فرع) القتل بحق في حد زنا أو قصاص يغسل ويصلى عليه عندنا وذلك واجب وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعطاء والنخعي والأوزاعي وأسحق وأبي ثور وأصحاب الرأي وقال الزهري يصلي على المقتول قصاصاً دون المرجوم وقال مالك رحمه الله لا يصلي الإمام علي واحد منهما وتصلي عليه الرعية \* (فرع) من قتل نفسه أو غل في الغنيمة يغسل ويصلى عليه عندنا وبه قال أبو حنيفة ومالك وداود وقال أحمد لا يصلى عليهما الإمام وتصلى بقية الناس. (فرع) مذهبنا وجوب غسل ولد الزنا والصلاة عليه وبه قال جمهور العلماء وحكاه ابن المنذر عن أكثر العلماء قال وبه قال النخعي والزهري ومالك وأحمد وأسحق وقال قتادة لا يصلي عليه

[ 268 ]

(فرع) في الإشارة الي دلائل المسائل السابقة ثبت في صحيح مسلم رحمه الله من رواية عمران ابن حصين وبريدة ان النبي صلى الله عليه وسلم " صلي علي المرجومة في الزنا " وثبت في البخاري من رواية جابر رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم " صلى علي ما عز بعد ان رحمه " وفي غير البخاري " أنه لم يصل عليه " وفي مسلم عن جابر ابن سمرة ان رجلاً قتل نفسه فلم يصل عليه النبي صلى الله عليه وسلم وروى الدارقطني والبيهقي باسنادهما الصحيح عن مكحول عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا علي كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر " قالوا هذا منقطع فلم يدرك مكحول أبا هريرة رضي الله عنه قال البيهقي قد روى في الصلاة علي كل بر وفاجر وعلى من قال لا إله الا الله أحاديث كلها ضعيفة غاية الضعف قال وأصح ما فيه هذا المرسل والله أعلم. (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (إحداها) إذا قتلنا تارك الصلاة غسل وكفن وصلي عليه ودفن في مقابر المسلمين ورفع قبره كغيره كما يفعل بسائر أصحاب الكباثر هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وفيه وجه حكاه الخراسانيون عن أبي العباس بن القاص صاحب التلخيص انه لا يغسل ولا يكفن ولا يصلي عليه ويطمس قبره تغليظاً عليه وتحذيراً من حاله وهذا ضعيف والله اعلم وأما قاطع الطريق فينبى أمره على صفة قتله وصلبه وفيه قولان مشهوران في باب حد قاطع الطريق (الصحيح) أنه يقتل ثم يغسل ويصلي عليه ثم يصلب مكفناً (والثاني) يصلب حياً ثم يقتل وهل ينزل بعد ثلاثة أيام أم يبقى حتى يتهرى فيه وجهان ان قلنا بالاول أنزل فغسل وصلى عليه وإن قلنا بالثاني لم يغسل ولم يصل عليه قال امام الحرمين وكان لا يمتنع أن يقتل مصلوباً وينزل ويغسل ويصلي عليه ثم يرد ولكن لم يذهب إليه أحد وقال بعض أصحابنا لا يغسل ولا يصلى عليه علي كل قول (الثانية) قال صاحب البحر رحمه الله لو صلي علي الاموات الذين ماتوا في يومه وغسلوا في البلد الفلاني ولا يعرف عددهم جاز قلت لا حاجة إلى التخصيص ببلد معين بل لو صلي علي اموات المسلمين في أقطار الارض الذين ماتوا في يومه ممن تجوز الصلاة عليهم

حاز وكان حسنا مستحبا لان الصلاة على الغائب صحيحة عندنا ومعرفة أعيان الموتى وأعدادهم ليست شرطا والله أعلم (الثالثة) تكره الصلاة على الجنازة في المقبرة بين القبور هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمرو وعطاء وابن سيرين وأحمد واسحق وأبي ثور قال وبه أقول ولم يكرهها أبو هريرة وعمر بن عبد العزيز وعن مالك روايتان كالمذهبين.

[ 269 ]

{ باب حمل الجنازة والدفن } \* قال المصنف رحمه الله \* { يجوز حمل الجنازة بين العمودين وهو أن يجعل الحامل رأسه بين عمودي مقدمة النعش ويجعلهما علي كاهله ويجوز الحمل من الجوانب الأربعة فيبدأ بياسرة المقدمة فيضع العمود علي عاتقه الأيمن ثم يحنئ إلى يأسرة المؤخرة فيضع العمود علي عاتقه الأيسر ثم يحنئ إلى يأسرة المقدمة فيضع العمود علي عاتقه الأيسر والحمل بيني العمودين أفضل لان النبي صلي الله عليه وسلم حمل سعد بن معاذ رضي الله عنه بين العمودين ولانه روى ذلك عن عثمان وسعد بن ابى وقاص وأبي هريرة وابن الزبير رضي الله عنهم } .  
{ الشرح } حديث حمل سعد بن معاذ رضي الله عنه ذكره الشافعي في المختصر والبيهقي في كتاب المعرفة وأشار إلى تضعيفه والآثار المذكورة عن الصحابة رضي الله عنهم رواها الشافعي والبيهقي باسناد ضعيفة الا الاثر عن سعد بن ابى وقاص فصحيح والله أعلم \* والمقدمة - بفتح الدال وكسرها - والكسر أفصح واليامنة والياسرة - بكسر الميم والسين - والكاهل ما بين الكتفين قال أصحابنا رحمهم الله لحمل الجنازة كيفتان (أحدهما) بين العمودين وهو أن يتقدم رجل فيضع الخشبتين الشاخستين وهما العمودان علي عاتقيه والخشبية المعترضة بينهما علي كاهله ويحمل مؤخر النعش رجلان احدهما من الجانب الأيمن والآخر من الأيسر ولا بتوسط الخشبتين الشاخستين المؤخرتين واحد لانه لو توسط لم ير ما بين قدميه بخلاف المقدمتين قال أصحابنا فان لم يسقل المتقدم بالحمل أعانه أحران خارج العمودين يضع كل واحد منها واحدا منهما علي عاتقه فتكون الجنازة محمولة بخمسة (والكيفية) الثانية التربيعة وهو أن يتقدم رجلان فيضع احدهما العمودين الأيمن علي عاتقه الأيسر ويضع الآخر العمود الأيسر علي عاتقه الأيمن وكذلك يحمل العمودين اللذين في آخرها رجلان فتكون الجنازة محمولة بأربعة قال الشافعي رحمه الله والاصحاب رحمهم الله من أراد التبرك بحمل الجنازة من جوانبها الأربعة بدأ بالعمود الأيسر من مقدمها فحمله علي عاتقه الأيمن ثم يسلمه إلى غيره وبأخذ العمود الأيسر من مؤخرها فيحمله علي عاتقه الأيمن أيضا ثم يتقدم أيضا فيمر بين يديها ولا يحنئ من ورائها لئلا يكون ماشيا من خلفها فيأخذ العمود الأيمن من مقدمها علي عاتقه الأيسر ثم يأخذ العمود الأيمن من مؤخرها علي عاتقه الأيسر أيضا ولا يمكنه هذا الا إذا حملت الجنازة علي هيئة التربيعة قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله وكل واحدة من كيفية التربيعة واحمل بين العمودين جائزة بلا خلاف وأيهما افضل فيه ثلاثة أوجه (الصحيح) الذي قطع به المصنف والجمهور الحمل بين العمودين

افضل (والثاني) التربيع افضل حكاه إمام الحرمين وقال هو ضعيف لا اصل له وهو مذهب ابي حنيفة (والثالث) هما سواء في الفضيلة حكاه الرافعي رحمه الله. هذا إذا اراد الاقتصار على احدهما فاما الافضل مطلقا فهو الجمع بين الكيفيتين نص عليه الشافعي في الام ورايت نصه في الام ونقله الشيخ أبو حامد أيضا وغيره وصرح به أبو حامد والبنديجي والمحاملي في كتبه الثلاثة والمصنف في التنبيه والجرجاني في التحرير والشيخ نصر المقدسي وصاحب العدة والشاشي وآخرون ثم صفة الجمع بين الكيفيتين ما اشار إليه صاحب الحاوي في قوله السنة ان يحمل الجنازة خمسة اربعة من جوانبها وواحد بين العمودين وكذا صرح به غيره وقال الرافعي وغيره صفة الجمع بينهما أن يحمل تارة كذا وتارة كذا فالحاصل ان الكيفيتين جائزتان والجمع بينهما افضل من الاقتصار على إحداهما فان اقتصر فالحمل بين العمودين افضل من التربيع علي الصحيح وفيه الوجهان الآخران وكلام المصنف في التنبيه صريح في بيان المسألة علي ما ذكرناه وكلامه هنا يتأول علي ذلك فقوله الحمل بين العمودين افضل يعني ان اقتصر ولم يذكر حكم الافضل مطلقا ثم انه لم يوضح صورة التربيع علي وجهها وخلط صفة التربيع بمسألة من أراد التبرك بحملها من الجوانب كلها وصواب المسألة ما اوضحناه اولا قال القاضي أبو الطيب في تعليقه ولو حمل النعش علي رأسه لم يكن حاملا بين العمودين وهو كما قال وهذا الذي قدمناه من ان صفة الحمل بين العمودين ان يحملها ثلاثة اثنان من مؤخرها وواحد من مقدمها هو الصحيح المعروف الذي قطع به الاصحاب في جميع الطرق وصرحوا بانه لا يكون إلا بثلاثة الا الدارمي ومن وافقه فانه حكى في الاستذكار عن ابي اسحق المروزي رحمه الله انه يحصل باثنين وهذا شاذ مردود والله اعلم. (فرع) في مذاهب العلماء في كيفية حمل الجنازة \* قد ذكرنا أن الحمل بين العمودين افضل من التربيع عندنا وبه قال أبو ثور وابن المغلس الداوودي وقال الحسن البصري والنخعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد واسحق التربيع افضل وقال مالك وداود هما سواء في الفضيلة. (فرع) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله حمل الجنازة فرض كفايه ولا خلاف فيه قال الشافعي والاصحاب وليس في حملها دناءة وسقوط مروءة بل هوبر وطاعة واکرام للميت وفعله الصحابة والتابعون ومن بعدهم من اهل الفضل والعلم والله اعلم. (فرع) قال الشافعي في الام والاصحاب لا يحمل الجنازة الا الرجال سواء كان الميت ذكرا أو أنثى ولا خلاف في هذا لان النساء يضعفن عن الحمل وربما انكشف منهن شئ لو حملن \* (فرع) قال اصحابنا رحمهم الله يحرم حمل الجنازة علي هيئة مزربة كحمله في قفة وعرارة ونحو ذلك ويحرم حمله علي هيئة يخاف منها سقوطه. قال الشافعي في الام والقاضي أبو الطيب

والاصحاب ويحمل علي سرير أو لوح أو محمل قالوا وأي شئ حمل عليه اجزا قال القاضي والبنديجي وغيرهما فان خيف تغيره وانفجاره قبل ان يهيا له ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل علي الايدي والرقاب حتى يوصل الي القبر \* (فرع) قال اصحابنا يستحب أن يتخذ للمرأة نعش قال الشيخ نصر المقدسي والنعش هو المكبة التي توضع فوق المرأة علي السرير وتغطي بنوب لتستر عن أعين الناس وكذا قاله صاحب الحاوي يختار للمرأة

إصلاح النعش كالقبة على السرير لما فيه من الصيانة وسماه صاحب البيان رحمه الله خيمة فقال إن كانت امرأة اتخذ لها خيمة تسترها واستدلوا له بقضية جنازة زينب أم المؤمنين رضي الله عنها قيل وهى أول من حمل علي هذا النعش من المسلمات وقد روى البيهقي رحمه الله أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنها أوصت أن يتخذ لها ذلك ففعلوه فان صح هذا فهى قبل زينب بسنين كثيرة (وأما) ما حكاه البندنيجي أن أول ما اتخذ ذلك في جنازة زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك فباطل غير معروف نهت عليه لئلا يغتر به \* قال المصنف رحمه الله \* { ويستحب الاسراع بالجنازة لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " اسرعوا بالجنازة فان تكن سالحة فخيرأ تقدمونها إليه وإن تكن سوى ذلك فثرا تضعونه عن رقابكم " ولا يبلغ به الخب لما روى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال " سألتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السير بالجنازة فقال دون الخب فان يكن خيرا يعجل إليه وإن يكن شرا فبعدا لاصحاب النار " } \* { الشرح } هذا الحديث لفظه في الصحيح عن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " اسرعوا بالجنازة فان تكن سالحة فخير تقدمونها وإن تكن سوى ذلك فشر تضعونه عن رقابكم " رواه البخاري وهذا لفظه ومسلم أيضا وعنده فخيرأ تقومونها عليه وفى رواية له " قرئتموها إلى الخير " وأما حديث ابن مسعود رضى الله عنه فرواه أبو داود والترمذي والبيهقي وغيرهم واتفقوا علي تضعيفه نقل الترمذي تضعيفه عن البخاري وضعفه أيضا الترمذي والبيهقي وآخرون والضعف عليه بين واتفق العلماء على استحباب الاسراع بالجنازة ألا أن يخاف من الاسراع انفجار الميت أو تغيره ونحوه فيتأنى قال الشافعي والاصحاب المراد بالاسراع فوق المشى المعتاد ودون الخب قال أصحابنا فان خيف عليه تغير أو انفجار أو انتفاخ زيد في الاسراع قال الشافعي فى الام ويمشى بالجنازة على اسرع سجية مشى الا الاسراع الذي يشق على من يتبعها الا ان يخاف تغيرها أو انفجارها فيعجلوا بها ما قدروا قال الشافعي ولا احب لاحد من أهل الجنازة الا بلاء في

---

[ 272 ]

شئ من حالاتها من غسل ووقوف عند القبر والله أعلم \* وفى الصحيحين عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال فى جنازة ميمونة رضى الله عنها إذا رفعت نعشها فلا تززعوه ولا تزلزلوه وهذا محمول علي خوف مفسدة من الاسراع وعن أبى بكره رضى الله عنه قال لقد رأيتنا ونحن نرمل رملا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى بالجنازة رواه أبو داود والنسائي بأسانيد صحيحة وهو محمول

---

[ 273 ]

علي الحاجة إلي زيادة الاسراع في بعض الاحوال كما سبق.

---

[ 274 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* { ويستحب اتباع الجنازة لما روى البراء بن عازب رضي الله عنه قال " أمرنا رسول الله

---

[ 275 ]

صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز وعبادة المريض وتشميت العاطس وإجابة الداعي ونصر المظلوم

---

[ 276 ]

والمستحب ان لا ينصرف من يتبع الجنازة حتى تدفن لما روى أبو هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " من تبع جنازة فصلي عليها فله قيراط وإن شهد دفنها فله قيراطان القيراط اعظم من احد " \* { الشرح } هذان الحديثان رواهما البخاري ومسلم وعازب والد البراء صحابي رضي الله عنهما والتشميت يقال بالشين المعجمة وبالمهملة لغتان سبق بيانهما في باب هيئة الجمعة ووقع في المهذب القيراط اعظم من احد والذي في صحيح البخاري ومسلم القيراط مثل احد وفي رواية لهما

---

[ 277 ]

القيراطان مثل الجبلين العظيمين وفي رواية لمسلم اصغرهما مثل احد قال القاضي حسين وغيره من اصحابنا وغيرهم القيراط مقدار من الثواب يقع على القليل والكثير فبين في هذا الحديث مثل احد واعمل ان القراطين بالدفن إنما هما لمن صلى عليها فيحصل له بالدفن والصلاة جميعا قيراطان وبالصلاة على انفرادها قيراط وقد جاءت روايات الحديث في الصحيح بيان هذا وله نظائر في القرآن والسنة وقد اوضحت كل هذا في هذا الموضوع من شرح صحيح مسلم \* واما الاحكام ففيها مسألتان (إحدهما) قال الشافعي والاصحاب يستحب للرجال اتباع الجنازة حتى تدفن وهذا مجمع عليه للاحاديث الصحيحة فيه واما النساء فيكره لهن اتباعها ولا يحرم هذا هو الصواب وهو الذي قاله اصحابنا واما قول الشيخ نصر المقدسي رحمه الله لا يجوز للنساء اتباع الجنازة فمحمول علي كراهة التنزيه فان اراد به التحريم فهو مردود مخالف لقول الاصحاب بل للحديث الصحيح قالت ام عطية رضي الله عنها " نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا " رواه البخاري ومسلم وهذا الحديث مرفوع فهذه الصيغة معناها رفعه إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقرر في كتب الحديث والاصول وقولها ولم يعزم علينا معناها نهينا شديدا غير محتم ومعناه كراهة تنزيه ليس بحرام واما الحديث المروي عن علي رضي الله عنه قال "

خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا نسوة جلوس قال ما تجلسن قلن ننتظر الجنازة قال هل تغسلن قلن لا قال هل تحملن قلن لا قال هل تدلين فيمن يدلني قلن لا قال فارجعن مأزورات غير مأجورات " رواه ابن ماجه باسناد ضعيف من رواية اسماعيل بن سليمان الازرق ونقل ابن ابي حاتم تضعيفه عن اعلام هذا الفن (واما) حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " لفاطمة رضي الله عنها ما اخرجك من بيتك قالت آتيت اهل هذا البيت فرحمت إليهم ميتهم قال لعلك بلغت معهم الكدى قالت معاذ الله ان اكون بلغتها وقد سمعتك

[ 278 ]

تذكر في ذلك ما تذكر فقال لو بلغتها معهم ما رأيت الجنة حتى يراها حد أبيك " فرواه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي باسناد ضعيف هذا الذي ذكرناه من كراهة اتباع النساء الجنازة هو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وابي أمامة وعائشة ومسروق والحسن والنخعي والاوزاعي وأحمد وإسحق وبه قال الثوري وعن أبي الدرداء والزهرى وربيعه أنهم لم ينكروا ذلك ولم يكرهه مالك الا للشابة وحكي العبدري عن مالك انه يكره الا ان يكون الميت ولدها أو والدها أو زوجها وكانت ممن يخرج مثلها \* دليلنا حديث ام عطية رضي الله عنها (المسألة الثانية) أجمعت الامة علي استحباب اتباع الجنازة وحضور دفنها وقد سبق انه يحصل بالصلاة عليها قيراط وبالدفن قيراط آخر وفيما يحصل به قيراط الدفن وجهان حكاهما صاحب الحاوي (أحدهما) إذا ووري في لحده (والثاني) إذا فرغ من قبره قال وهذا أصح وقال امام الحرمين ان نضد اللبن ولم يهل التراب أو لم يستكمل فقد تردد فيه بعض الاصحاب قال الامام والوجه ان يقال إذا ووري حصل وقد يحتج لهذا برواية في صحيح مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " من صلى علي جنازة فله قيراط ومن تبعها حتى توضع في القبر فقيراطان " وفي رواية " حتى توضع في اللحد " وذكر السرخسي في الامالي فيما يحصل به القيراط الثاني ثلاثة أوجه (أحدها) قال وهو أضعفها إذا وضع في اللحد (والثاني) إذا نصب عليه اللبن قاله القفال (والثالث) إذا فرغ من الدفن قلت والصحيح انه لا يحصل الا بالفراغ من الدفن لرواية البخاري ومسلم في هذا الحديث ومن تبعها حتى يفرغ من دفنها فله قيراطان وفي رواية مسلم جبي يفرغ منها أو يتأول رواية حتى توضع في القبر أن المراد وضعها مع الفراغ وتكون إشارة إلى انه ينبغي أن لا يرجع قبل وصولها القبر فالحاصل ان الانصراف عن الجنازة مراتب (أحدها) ينصرف عقب الصلاة (الثانية) ينصرف عقب وضعها في القبر وسترها باللبن قبل إهالة التراب (الثالثة) ينصرف بعد إهالة التراب وفراغ القبر (الرابعة) يمكث عقب الفراغ ويستغفر للميت ويدعو له ويسأل له التثبيت فالرابعة أكمل المراتب والثالثة تحصل القيراطين ولا تحصله الثانية علي الاصح ويحصل بالاولى قيراط بلا خلاف \* قال المصنف رحمه الله \* { والسنة أن لا يركب لان النبي صلى الله عليه وسلم " ما ركب في عيد ولا جنازة " فان ركب في الانصراف لم يكن به بأس لما روي جابر بن سمرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم " صلى علي جنازة فلما انصرف أتى بفرس معرور فركبه " والسنة أن يمشى امام الجنازة لما روي ابن عمر رضي الله عنهما قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشى بين يديها وأبو بكر وعمر وعثمان " ولانه شفيق الميت والشفيق يتقدم علي المشفوع له والمستحب ان يمشى أمامها قريباً منها لانه إذا بعد لم يكن معها \* {

{ الشرح } حديث ما ركب في عيد ولا جنازة غريب وحديث جابر بن سمرة رواه مسلم بلفظه وحديث ابن عمر رواه الشافعي في الام وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم واسناده صحيح الا أنه ليس في رواية أكثرهم ذكر عثمان وهو في بعض روايات الشافعي والنسائي والبيهقي وروى هكذا موصولا عن الزهري عن سالم عن ابن عمر وروى مراسلا عن الزهري " أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر " والذي وصله سفيان بن عيينة وهو امام ولم يذكر أبو داود وابن ماجه الا رواية الوصل وذكره الترمذي والنسائي والبيهقي الروايتين قال الترمذي أهل الحديث كأنهم يرون المرسل أصح ثم روى عن ابن المبارك انه قال المرسل في ذلك أصح وقال النسائي وصله خطأ بل الصواب مرسل (وأما) الا حاديت التي جاءت بالمشي خلفها فليست ثابتة قال البيهقي رحمه الله الآثار في المشي أمامها أصح وأكثر (وقوله) فرس معرورى هو - بضم الميم واسكان العين - وفتح الراء الاولى وفتح الثانية منونة هكذا وقع في المهدب وكذا هو في صحيح مسلم وغيره من كتب الحديث وفي رواية لمسلم بفرس عرى وكلاهما صحيح من حيث اللغة ومن حيث الرواية وهذه الجنازة التي ركب في الانصراف منها جنازة أبي الدحداح ويقال ابن الدحداح وفي رواية الترمذي عن جابر بن سمرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " تبع جنازة ابن الدحداح رضى الله عنه ماشيا ورجع علي فرس " قال الترمذي حديث حسن (وقوله) ولانه إذا بعد لم يكن معها معناه ان الفضيلة لمن هو معها لا لمن سبقها الي المقبرة فان ذلك لا يكون له ثواب متبعتها لانه ليس معها وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره " من تبع جنازة وكان معها حتى يفرغ من دفنها رجع بقيراطين " \* أما الاحكام فقال أصحابنا رحمهم الله يكره الركوب في الذهاب مع الجنازة الا أن يكون له عذر كمرض أو ضعف ونحوهما فلا بأس بالركوب وتفوقوا علي انه لا بأس بالركوب في الرجوع قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله والافضل أن يمشي قدامها وأن يكون قريبا منها وكل ما قرب منها فهو افضل وسواء كان راكبا أم ماشيا فالافضل قدامها ولو تقدم عليها كثيرا فان كان بحيث ينسب إليها بأن يكون التابعون كثيرين حصل له فضيلة اتباعها وان كان بحيث لا ينسب إليها لكثرة بعده وانقطاعه عن تابعيها لم تحصل له فضيلة المتابعة ولو مشي خلفها حصل له فضيلة اصل المتابعة ولكن فانه كما لها \* (فرع) في مذاهب العلماء \* قد ذكرنا أن مذهبنا ان السير امامها أفضل سواء الراكب والماشي وبه قال جماهير العلماء منهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر والحسن بن علي وأبي قتادة وأبي هريرة وابن الزبير والقاسم بن محمد وسالم وشريح وابن أبي ليلى والزهري ومالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة خلفها افضل وبه قال الاوزاعي واسحق وقال الثوري يسير الراكب خلفها والماشي حيث

شاء منها \* قال المصنف رحمه الله \* { وإن سبق الي المقبرة فهو بالخيار ان شاء قام حتى توضع الجنازة وإن شاء قعد لما روى علي رضى الله عنه قال " قام رسول الله صلى الله عليه وسلم مع الجنائز حتى توضع وقام

الناس معه ثم قعد بعد ذلك وأمرهم بالقيود " . { الشرح } حديث علي رضي الله عنه صحيح رواه مسلم في صحيحه بمعناه قال " قام رسول الله صلى الله عليه وسلم يني في الجنازة ثم قعد " وفي رواية لمسلم أيضا " قام فقعدنا وقعد فقعدنا ورواه البيهقي من طرق كثيرة في بعضها كما رواه مسلم وفي بعضها كما وقع في المهذب بحروفه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " قام مع الجنازة حتى توضع وقام الناس معه وأمرهم بالقيود " وفي رواية أن عليا رضي الله عنه " رأى ناسا قياما ينتظرون الجنازة أن توضع فأشار إليهم بكرة معه أو سوط أن اجلسوا فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جلس بعدما كان يقوم " وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه في سبب القيود قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم في الجنازة حتى توضع في اللحد فمر حبر من اليهود فقال هكذا نفعل فجلس رسول صلى الله عليه وسلم وقال اجلسوا خالفوهم رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي واسناده ضعيف \* أما حكم المسألة فقد ثبتت الا حديث الصحيحة في الصحيحين وغيرهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " امر بالقيام لمن مرت به جنازة حتى تخلفه أو توضع وأمر من تبعها أن لا يقعد عند القبر حتى توضع " ثم اختلف العلماء في نسخه فقال الشافعي وجمهور أصحابنا هذان القيامان منسوخان فلا يؤمر أحد بالقيام اليوم سواء مرت به أم تبعها الي القبر ثم قال المصنف وجماعة هو مخير بين القيام والقيود وقال آخرون من أصحابنا يكره القيام لها إذا لم يرد المشي معها ممن صرح بكراهته سليم الرازي في الكفاية والمحاملي وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسي قال المحاملي في المجموع القيام للجنازة مكروه عندنا وعند الفقهاء كلهم قال وحكى عن أبي مسعود البدرى رضي الله عنه انه كان يقوم لها وخالف صاحب التتمة الجماعة فقال يستحب لمن مرت به جنازة أن يقوم لها وإذا كان معها لا يقعد حتى توضع وهذا الذي قاله صاحب التتمة هو المختار فقد صحت الاحاديث بالامر بالقيام ولم يثبت في القيود شئ إلا حديث علي رضي الله عنه وهو ليس صريحا في النسخ بل ليس فيه نسخ لانه محتمل القيود لبيان الجواز والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في ذلك \* قد ذكرنا ان مذهبنا في ذلك وبه قال مالك وأحمد وقال أبو حنيفة يكره له القيود حتى توضع الجنازة وبه قال الشعبي والنخعي وداود \* \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا يكره للمسلم اتباع جنازة اقاربه من الكفار لما روى عن علي رضي الله عنه

[ 281 ]

قال " اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت ان عمك الضال قد مات فقال اذهب فواره " ولا تتبع الجنازة بنار ولا نائحة لما روى عن عمرو بن العاص قال إذا أنامت فلا تصحني نار ولا نائحة وعن أبي موسى رضي الله عنه انه وصى لا تتبعوني بصارخة ولا بمجمرة ولا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا \* { الشرح } حديث علي رضي الله عنه رواه أبو داود وغيره وإسناده ضعيف وحديث عمرو ابن العاص رضي الله عنه رواه مسلم في صحيحه في جملة حديث طويل فيه فوائد كثيرة ذكره في كتاب الايمان وحديث أبي موسى رواه البيهقي ويقال مت - بضم الميم وكسرهما - لغتان فصيحتان. أما الاحكام ففيها مسألتان (احدهما) قال المصنف والاصحاب لا يكره للمسلم اتباع جنازة قريبه الكافر ونص عليه الشافعي في مختصر المزني وسبقت المسألة في باب غسل الميت (الثانية) قال الشافعي في الام وأصحابنا يكره أن تتبع الجنازة بنار قال ابن الصباغ وغيره المراد انه يكره البخور في المجرمة بين يديها الي القبر ولا خلاف في كراهته كما نص



عليه الشافعي والاصحاب ونقل ابن المنذر اجماع العلماء علي كراهته قال وممن نقل عنه ذلك عمر وأبو هريرة وعبد الله ابن مغفل ومعقل بن يسار وأبو سعيد الخدري وعائشة وذكر البيهقي عن عبادة بن الصامت وعائشة وأسماء وغيرهم أنهم أوصوا أن لا يتبعوا بنار قال اصحابنا وانما كره للنص ولانه تفاعل بذلك فال سوء وهذا الذي ذكرناه من كراهة الاتباع هو نص الشافعي والجمهور وقال الشيخ نصر لا يجوز أن يحمل مع الجنازة المجامر والنار فان أراد بقوله لا يجوز كراهة التنزيه فهو كما قاله الشافعي والاصحاب وإن أراد التحريم فشاذ مردود قال المحاملي وغيره وكذا يكره أن يكون عند القبر محمرة حال الدفن (وأما) اتباع الجنازة بنائحة فحرام فان النوح حرام مطلقا وسنوضحه في باب التعزية حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى \* (فرع) قال البندنجي رحمه الله يستحب لمن مرت به جنازة ان يدعو لها ويستحب الثناء عليها ان كانت أهلا لذلك ويستحب أن يقول من رآها سبحان الله الذي لا يموت أو سبحان الملك القدوس \* قال المصنف رحمه الله \* { دفن الميت فرض علي الكفاية لان في تركه علي وجه الارض هتكا لحرمة وتآذي الناس من رائحته والدفن في المقبرة أفضل لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدفن الموتى بالبقيع ولانه يكثر الدعاء له ممن يزوره. ويجوز الدفن في البيت لان النبي صلى الله عليه وسلم دفن في حجرة عائشة رضى الله عنها فان قال بعض الورثة يدفن في المقابر وقال بعضهم في البيت دفن في المقبرة لان له حقا في البيت فلا يجوز اسقاطه ويستحب ان يدفن في أفضل مقبرة لان عمر رضى الله عنه

[ 282 ]

استأذن عائشة رضى الله عنها ان يدفن مع صاحبه ويستحب ان يجمع الاقارب في موضع واحد لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم " ترك عند رأس عثمان بن مطعون صخرة وقال نعلم علي قبر أخي لادفن إليه من مات " وان تشاح اثنان في مقبرة مسبلة قدم السابق لقوله صلى الله عليه وسلم مني مناخ من سبق فان استويا في السابق أقرع بينهما \* { الشرح } حديث الدفن بالبقيع صحيح متواتر معروف والبقيع بالباء الموحدة مدفن أهل المدينة وحديث دفن النبي صلى الله عليه وسلم في حجرة عائشة صحيح متواتر وحديث استئذان عمر أن يدفن مع صاحبه صحيح رواه البخاري وغيره وصاحباها هما النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضى الله عنه وحديث مني مناخ من سبق رواه أبو محمد الدارمي وأبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم باسناد جيدة من رواية عائشة قال الترمذي هو حديث حسن ومني الموضع المعروف ينون ولا ينون والمناخ بضم الميم وحديث عثمان بن مطعون رضى الله عنه رواه أبو داود والبيهقي باسنادهما عن المطلب بن عبد الله بن حنطب - بفتح الحاء المهملة واسكان النون وفتح الطاء - وهو من التابعين عمن أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم ورأى النبي صلى الله عليه وسلم حين أخذ الحجر وجعله عند رأس عثمان بن مطعون فهو مسند لا مرسل لانه رواه عن صحابي والصحابة رضى الله عنهم كلهم عدول لا تضر الجهالة باعيانهم ورواه ابن ماجه رحمه الله عن انس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم قبر عثمان بن مطعون بصخرة (وقوله) عثمان بن مطعون بالطاء المعجمة والعين المهملة (وقوله) وقال نعلم علي قبر أخي هو - بضم النون واسكان العين - من الاعلام الذي هو فعل العلامة وقوله لادفن إليه من مات كذا وقع في المذهب والذي في كتب الحديث لا دفن إليه من

مات من اهلي (اما) الاحكام فففيه مسائل (احداها) دفن الميت فرض كفاية بالاجماع وقد علم ان فرض الكفاية إذا تعطل اثم به كل من دخل في ذلك الفرض دون غيرهم قال صاحب الحاوي رحمه الله في اول باب غسل الميت قال الشافعي رحمه الله لو ان رفقة في سفر مات احدهم فلم يدفنوه نظران كان ذلك في طريق أهل تخترقه المارة أو بقرب قرية للمسلمين فقد أساءوا ترك الدفن وعلى من بقربه دفنه قال وان تركوه في موضع لا يمر به أحد أثموا وعصوا الله تعالى وعلى السلطان أن يعاقبهم على ذلك الا أن يكونوا في مخافة من عدو يخافون أن اشتغلوا بالميت اصطلموا فالذي يختار أن يواروه ما أمكنهم فان تركوه لم ياتم ولانه موضع ضرورة قال الشافعي رحمه الله ولو أن مجتازين مروا على ميت بصحراء لزمهم القيام به رجلا كان أو امرأة فان تركوه أثموا اثم ينظر فان كان بئياه ليس عليه أثر غسل ولا كفن لزمهم غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنوه بحسب الامكان وان كان عليه أثر غسل وحنوط وكفن دفنوه فان اختار والصلاة عليه صلوا بعد دفنه لان الظاهر أنه صلي عليه هذا آخر كلام صاحب الحاوي رحمه الله (الثانية) يجوز الدفن في البيت

[ 283 ]

وفى المقبرة والمقبرة أفضل بالاتفاق ودليلهما في الكتاب وفى معنى البيت البستان وغيره من المواضع التى ليست فيها مقابر (فان قيل) كيف قلم الدفن فى المقبرة أفضل والنبي صلى الله عليه وسلم انما دفن فى البيت (فالجواب) من ثلاثة أوجه (أشهرها) وهو جواب جمهور أصحابنا أن النبي صلى الله عليه وسلم دفن أصحابه فى المقبرة فكان الاقتداء بفعله أولى. وانما دفن هو صلى الله عليه وسلم فى الحجرة لانهم اختلفوا فى مدفنه فقال أبو بكر رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ما قبض الله نبياً الا فى الموضع الذى يجب أن يدفن فيه فادفنوه فى موضع فراشه ولانهم خصوه بالحجرة لكثرة زائريه وقاصديه ليخف عليهم بقربه (الثانى) أجاب به المتولي أنهم من دفنه صلى الله عليه وسلم فى بعض المقابر المتنازع والتنافس فيه فيطلبه كل قبيلة ليدفن عندهم (الثالث) ذكره المتولي أيضاً وهو أنهم فعلوه صيانة لقبره لئلا يزدحم الناس عليه وينتهكوه وهذا الجواب ضعيف لان الازدحام فى المسجد أكثر والله أعلم (الثالثة) لو قال بعض الورثة يدفن فى ملك الميت وقال بعضهم بل فى المقبرة المسيلة دفن فى المقبرة بلا خلاف لما ذكره المصنف فلو بادر أحدهم ودفنه فى بيت الميت قال أصحابنا كان للباقيين نقله لكن يكره ذلك لهم فلو قال بعضهم يدفن فى ملكي لم يلزم الباقيين قبوله لان عليهم منة فلو بادر أحد منهم فدفنه فى ملك نفسه أو كفته من مال نفسه قال ابن الصباغ لم يذكره الاصحاب قال وعندى أنه لا ينقل ولا ينزع كفته بعد دفنه لانه ليس فى تبعيته اسقاط حق أحد وفى نقله هتك حرمة وهذا الذى اختاره صاحب الشامل جزم به صاحب التتمة ولو اتفقوا على دفنه فى ملك الميت ثم باعته الورثة لم يكن للمشتري نقله وله الخيار فى فسخ البيع ان كان جاهلاً بدفنه ثم إذا بلى أو اتفق نقله فهل يكون المدفون للبائعين أم للمشتري فيه وجهان حكاهما القاضي حسين وغيره سيأتي نظائرهما فى البيع ان شاء الله تعالى (منها) لو باع شجرة أو بستانها واستثنى منه شجرة بعينها ثم قلعتها فهل يبقى الغرس على ملك البائع أم يكون للمشتري فيه وجهان يعبر عنهما بأنه هل تتبع الشجرة (أصحهما) لا تتبعها (الرابعة) قال الشافعي والمصنف وأصحابنا رحمهم الله يستحب أن يجمع الاقارب فى موضع من المقبرة لما ذكره المصنف قال

البندنجي ويستحب ان يقدم الاب الي القبلة ثم الاسن فالاسن. (الخامسة)  
لو سبق اثنان الي مقبرة مسبلة وتشاحا في مكان قدم الاسبق فان استويا  
في السبق قدم بالقرعة (السادسة) قال الشافعي في الام والقديم وجميع  
الاصحاب يستحب الدفن في أفضل مقبرة في البلد لما ذكره المصنف  
ولانه اقرب الي الرحمة قالوا ومن ذلك المقابر المذكورة بالخير ودفن  
الصالحين فيها \* قال المصنف رحمة الله \* { ولا يدفن ميت في موضع ميت  
الا ان يعلم انه قد بلى ولم يبق منه شئ ويرجع فيه الي اهل الخبرة

[ 284 ]

بتلك الارض ولا يدفن في قبر واحد اثنان لان النبي صلى الله عليه وسلم  
لم يدفن في كل قبر الا واحدا فان دعت إلى ذلك ضرورة جاز لان النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يجمع الاثنيين من قتلي احد في ثوب واحد ثم  
يقول " ايهما كان اكثر اخذا للقرآن فإذا اشير الي احدهما قدمه الي اللحد  
" وان دعت ضرورة ان يدفن مع امرأة رجل جعل بينهما حائل من التراب  
وجعل الرجل امامها اعتبارا بحال الحياة. { الشرح } قوله ان النبي صلى  
الله عليه وسلم لم يدفن في كل قبر الا واحدا هذا صحيح معروف في  
الاحاديث الصحيحة والمراد به في حال الاختيار (واما) قوله لان النبي صلى  
الله عليه وسلم كان يجمع بين الاثنيين من قتلي احد إلى آخره فرواه  
البخاري رحمه الله من رواية جابر بن عبد الله رضى الله عنه \* اما الاحكام  
ففيه مسألتان (إحدهما) لا يجوز ان يدفن ميت في موضع ميت حتى يبلى  
الاول بحيث لا يبقى منه شئ للاحم ولا عظم وهذا الذي ذكرناه من المنع  
من دفن ميت على ميت هو منع تحريم صرح به اصحابنا ممن صرح بتحريمه  
(1) (واما) قول الرافعي رحمه الله المستحب في حال الاختيار ان يدفن كل  
انسان في قبر فمتأول على موافقة الاصحاب قال اصحابنا رحمهم الله  
ويستدام المنع مهما بقى من الميت شئ من لحم أو عظم وقد صرح  
المصنف بهذا في قوله ولم يبق منه شئ. فاما إذا بلى ولم يبق عظم بل  
انمحق جسمه وعظمه وصار ترابا فيجوز بعد ذلك الدفن في موضعه بلا  
خلاف قال القاضي حسين والبعوى والمتولي وسائر الاصحاب رحمهم الله  
ولا يجوز بعد البلى ان يسوى عليه التراب ويعمر عمارة قبر جديد إن كان  
في مقبرة مسبلة لانه يوهم الناس انه جديد فيمتنعون من الدفن فيه بل  
يجب تركه خرابا ليدفن فيه من اراد الدفن قال المصنف والاصحاب رحمهم  
الله والرجوع في مدة البلى إلى اهل الخبرة بتلك الناحية والمقبرة قالوا  
فلو حفره فوجد فيه عظام الميت عاد القبر ولم يتم حفره قال اصحابنا  
الا ان الشافعي رحمه الله قال فلو فرغ من القبر وظهر فيه شئ من  
العظام لم يمتنع ان يجعل في جنب القبر ويدفن الثاني معه وكذا لو دعت  
الحاجة إلى دفن الثاني مع العظام دفن معها (المسألة الثانية) لا يجوز ان  
يدفن رجلان ولا امرأتان في قبر واحد من غير ضرورة وهكذا صرح  
السرخسي بانه لا يجوز وعبارة الاكثرين لا يدفن اثنان في قبر كعبارة  
المصنف وصرح جماعة بانه يستحب ان لا يدفن اثنان في قبر. اما إذا  
حصلت ضرورة بأن كثر القتلي أو الموتى في وباء أو هدم وعرق أو غير  
ذلك وعسر دفن كل واحد في قبر فيجوز دفن الاثنيين والثلاثة واكثر في  
قبر بحسب الضرورة للحديث المذكور قال اصحابنا وحينئذ يقدم في القبر  
افضلهم الي القبلة فلو اجتمع رجل وصبي وامرأة قدم الي القبلة الرجل  
ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة قال

اصحابنا ويقدم الاب علي الابن وان كان الابن أفضل الحرمة الابوة وتقدم الام على البنت ولا يجوز الجمع بين المرأة والرجل في قبر الا عند تأكد الضرورة ويجعل حينئذ بينهما تراب ليحجز بينهما بلا خلاف ويقدم الي القبلة الرجل وان كان ابنا وإذا دفن رجلان أو امرأتان في قبر لضرورة فهل يجعل بينهما تراب فيه وجهان (أصحهما) وبه قطع جماهير العراقيين ونص عليه الشافعي في الام يجعل (والثاني) لا يجعل وبهذا قطع جماعة من الاصحاب والله أعلم قال الشافعي والاصحاب ولو مات جماعة من اهله وامكنه دفنهم واحدا واحدا فان خشى تغير أحدهم بدأ به ثم بمن يخشى تغيره بعده وان لم يخش تغير احد بدأ بأبيه ثم أمه ثم الاقرب فالاقرب فان كانا أخوين قدم اكبرهما فان استويا أو كانتا زوجتين أقرع والله اعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا يدفن كافر في مقبرة المسلمين ولا مسلم في مقبرة الكفار } \* { الشرح } اتفق اصحابنا رحمهم الله علي انه لا يدفن مسلم في مقبرة كفار ولا كافر في مقبرة مسلمين ولو ماتت ذمية حامل بمسلم ومات جنينها في جوفها ففيه وجه (الصحيح) انها تدفن بين مقابر المسلمين والكفار ويكون ظهرها إلي القبلة لان وجه الجنين إلى ظهر أمه هكذا قطع به ابن الصباغ والشاشي وصاحب البيان وغيرهم وهو المشهور وقال صاحب الحاوي حكى عن الشافعي انها تدفع الي أهل دينها ليتولوا غسلها ودفنها قال وحكى عن اصحابنا انها تدفن بين مقابر المسلمين والمشركون وكذا إذا اختلط موت المسلمين والمشركون قال وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن نصرانية ماتت وفي جوفها مسلم فأمر بدفنها في مقابر المسلمين وهذا الاثر الذي حكاه عن عمر رضي الله عنه رواه البيهقي بأسناد ضعيف وروى البيهقي عن وائلة بن الاسقع رضي الله عنه انه دفن نصرانية في بطنها مسلم في مقبرة ليست مقبرة النصراري ولا المسلمين وذكر القاضي حسين في تعليقه ان الصحيح انها تدفن في مقابر المسلمين وكأنها صندوق للجنين. وحكى الرافعي وجها انها تدفن في مقابر المسلمين وقطع صاحب التتمة بأنها تدفن علي طرف مقابر المسلمين وهذا حسن والله أعلم. \* قال المصنف رحمه الله \* { ومن مات في البحر ولم يكن بقرب ساحل فالاولى ان يجعل بين لوحين ويلقى في البحر لانه ربما وقع في ساحل فيدفن فان كان اهل الساحل كفارا القى في البحر } \* { الشرح } قال اصحابنا رحمهم الله إذا مات مسلم في البحر ومعه رفقة فان كان بقرب الساحل وامكنهم الخروج به الي الساحل وجب عليهم الخروج به وغسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه قالوا فان لم يمكنهم لبعدهم من الساحل أو لخوف عدو أو سبي أو غير ذلك لم يجب الدفن في الساحل بل

يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين ويلقى في البحر ليلقيه الي الساحل فلعله يصادفه من يدفنه قال الشافعي في الام فان لم يجعلوه بين لوحين ويلقوه إلى الساحل بل القوة في البحر رجوت ان يسعهم هذا لفظه ونقل الشيخ أبو حامد وصاحب الشامل ان الشافعي رحمه الله قال لم ياتموا ان شاء الله تعالى وهو معنى قوله رجوت ان يسعهم فان كان اهل الساحل كفارا قال الشافعي في الام جعل بين لوحين والقى في البحر وقال المزني رحمه الله يثقل بشئ لينزل إلى

اسفل البحر لئلا يأخذه الكفار فيغيروا سنة المسلمين فيه قال المزني انما قال الشافعي انه يلقي الي الساحل إذا كان اهل الجزائر مسلمين اما إذا كانوا كفارا فيثقل بشئ حتى ينزل الي القرار قال اصحابنا والذي نص عليه الشافعي من الالقاء الي الساحل اولي لانه يحتمل ان يحده مسلم فيدفنه إلى القبلة واما على قول المزني فيتيقن ترك دفنه بل يلقيه للحيثان هذا الذي ذكرناه هو المشهور في كتب الاصحاب قال الشيخ أبو حامد وابن الصباغ ان المزني ذكر مذهبه هذا في جامعه الكبير وانكر القاضي أبو الطيب في تعليقه علي الاصحاب نقلهم هذا عن المزني وقال طلبت هذه المسألة في الجامع الكبير فوجدتها على ما قاله الشافعي في الام وذكر صاحب المستطهرى كما ذكرها المصنف فكأنهما اختارا مذهب المزني قال اصحابنا رحمهم الله والصحيح ما قاله الشافعي والله أعلم وروى البيهقي باسناد صحيح عن انس ان ابا طلحة رضى الله عنهما ركب البحر فمات فلم يجدوا له جزيرة إلا بعد سبعة ايام فدفنوه فيها ولم يتغير \* قال المصنف رحمه الله \* { المستحب ان يعمق القبر قدر قامه وبسطة لما روى أن عمر رضى الله عنه أوصي ان يعمق قامه وبسطة ويستحب ان يوسع من قبل رجليه ورأسه لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " للحافر اوسع من قبل رأسه واوسع من قبل رجليه " فان كانت الارض صلبة ألد لقلوبه النبي صلى الله عليه وسلم " اللحد لنا والشق لغيرنا " وان كانت رخوة شق الوسط } { الشرح } حديث " اوسع من قبل رأسه واوسع من قبل رجليه " رواه أبو داود في كتاب البيوع من سننه والبيهقي في الجنائز وغيرهما من رواية عاصم بن كليب بن شهاب عن أبيه وهو تابعي عن رجل من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم واسناده صحيح ورواه أبو داود والترمذي والنسائي من رواية هشام بن عامر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم يوم احد " احفروا واوسعوا واعمقوا " قال الترمذي هو حديث حسن صحيح (واما) حديث " اللحد لنا والشق لغيرنا " فرواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم من رواية ابن عباس واسناده ضعيف لان مداره علي عبد الاعلي بن عامر وهو ضعيف عند أهل الحديث ورواه الامام احمد بن حنبل وابن ماجه ايضا من رواية جرير بن عبد الله البجلي واسناده ايضا ضعيف وفي رواية لاحمد في حديث جرير

[ 287 ]

" والشق لاهل الكتاب " ويغنى عنه حديث سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه أنه قال في مرضه الذي مات فيه " الحدوالي لحدأ وانصبوا على اللين نصبا كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم " رواه مسلم في صحيحه قال أهل اللغة يقال لحدت للميت والحدت له لغتان وفي اللحد لغتان - فتح اللام وضمها - وهو يحفر في حائط من أسفله إلى ناحية القبلة قدر ما يوضع الميت فيه ويستتره والشق - بفتح الشين - ان يحفر إلى أسفل كالنهر وقوله يعمق هو بالعين المهملة وقوله رخوة - بكسر الراء وفتحها - والكسر أفصح وأشهر \* أما الاحكام ففيه مسائل (إحداها) يستحب ان يعمق القبر لحديث هشام بن عامر الذي ذكرناه ويستحب أن يكون عمقه قامه وبسطة لما ذكره المصنف هذا هو المشهور الذي قطع به الاصحاب في كل طرقهم إلا وجهها حكاه الرافعي وغيره أنه قامه بلا بسطة وهذا شاذ ضعيف ومعنى القامة والبسطة أن يقف فيه رجل معتدل القامة ويرفع يديه الي فوق رأسه ما امكنه وقدر اصحابنا القامة والبسطة بربع أذرع ونصف هذا هو المشهور في قدرهما وبه قطع الجمهور في مصنعاتهم ونقله صاحب البيان عن الاصحاب وقطع المحاملي في المجموع بانهما ثلاث أذرع ونصف

وبهذا جزم الرافعي وهو شاذ مردود وعجب من جزم الرافعي به واعراضه عما جزم به الجمهور وهو أربعة أذرع ونصف وممن جزم بأربع أذرع ونصف البندنجي وصاحب الشامل والباقون وقد سبق أن صاحب البيان نقله عن الاصحاب وذكر الشافعي والشيخ أبو حامد والاصحاب لا استحباب تعميقه ثلاث فوائد ان لا ينبشه سبع ولا تظهر رائحته وأن يتعذر أو يتعسر نبشه علي من يريد سرقة كفنه وأما أقل ما يجزئ من الدفن فقال امام الحرمين والغزالي والرافعي وغيرهم رحمهم الله أقله حفره تكتم رائحة الميت ويعسر على السباع غالباً نبشه والوصول إلي الميت (الثانية) يستحب ان يوسع القبر من قبل رجله ورأسه (الثالثة) أجمع العلماء ان الدفن في اللحد وفي الشق جائز ان كان في الارض صلبة لا ينهار ترابها فاللحد أفضل لما سبق من الأدلة وان كانت رخوة تنهار فالشق أفضل. قال الشافعي في الام وأصحابنا فان اختار الشق حفر حفرة كالنهر وبنى جانبها باللبن أو غيره وجعل بينهما شقاً يوضع فيه الميت ويسقف عليه باللبن أو الخشب أو غيرهما ويرفع السقف قليلاً بحيث لا يمس الميت ويجعل في شقوقه قطع اللبن قال الشافعي في الام ورأيتهم عندنا يعني في مكة شرفها الله يضعون علي السقف الأذخر ثم يضعون عليه التراب وهذا الذي ذكرته من صفة الشق واللحد نص عليه الشافعي في الام واتفق عليه الاصحاب. (فرع) قال المصنف في الفصل الثاني لما بعد هذا وسائر الاصحاب يكره أن يدفن الميت في تابوت إلا إذا كانت رخوة أو ندية قالوا ولا تنفذ وصيته به إلا في مثل هذا الحال قالوا ويكون التابوت من رأس المال صرح به البغوي وغيره وهذا الذي ذكرناه من كراهة التابوت مذهبنا ومذهب

[ 288 ]

العلماء كافة وأظنه إجماعاً قال العبدري رحمه الله لا أعلم فيه خلافاً يعني لا خلاف فيه بين المسلمين كافة والله أعلم. (فرع) في مذاهب العلماء في تعميق القبر \* قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب تعميقه قامة وبسطة وحكاه ابن المنذر عن عمر ابن الخطاب وعن عمر ابن عبد العزيز والنخعي أنهما قالاً يعمق إلى السرة قال واستحب مالك رحمه الله أنه لا يعمق جداً ولا يقرب من أعلاه والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* { الأولى أن يتولي الدفن الرجال لأنه يحتاج إلي بطش وقوة وكان الرجال أحق وأولاهم بذلك أولاهم بالصلاة عليه لانهم أرفق به وإن كانت امرأة فزوجها أحق بدفنها لأنه أحق بغسلها فان لم يكن زوج فالاب ثم الجد ثم الابن ثم ابن الابن ثم الاخ ثم ابن الاخ ثم العم فان لم يكن لها ذو رحم محرم ولها مملوك كان المملوك أولى من ابن العم لأنه كالمحرم والخصي أولى من الفحل وان لم يكن مملوك فابن العم ثم أهل الدين من المسلمين والمستحب أن يكون عدد الذي يدفن وترا لان النبي صلى الله عليه وسلم دفنه علي والعباس واسامة رضی الله عنهم والمستحب أن يسجي القبر بثوب عند الدفن لان النبي صلى الله عليه وسلم ستر قبر سعد بن معاذ رضي الله عنه بثوب لما دفنه \* { الشرح } قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم دفنه علي والعباس واسامة رضی الله عنهم هذا الحديث رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما وأسانيده مختلفة فيها ضعف وليس في رواية أبي داود ذكر العباس وإنما فيها علي والفضل واسامة وان عبد الرحمن بن عوف دخل معهم وصاروا أربعة وفي بعض روايات البيهقي عن علي رضي الله عنه قال ولي دفن النبي صلى الله عليه وسلم أربعة علي والعباس والفضل وصالح مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن ابن عباس كانوا أربعة

علي والفضل وقثم ابن العباس وشقران مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل معهم خامس وكانوا خمسة وشقران - بضم الشين المعجمة - واسكان القاف هو صالح مولي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولقبه شقران (وأما) حديث ستر قبر سعد ابن معاذ فرواه البيهقي من رواية ابن العباس رضى الله عنهم باسناد ضعيف \* أما الاحكام ففيها مسائل (إحداها) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله الاولي أن يتولى الدفن الرجال سواء كان الميت رجلا أو امرأة وهذا لا خلاف فيه وعلوه بعلمين (احداها) التي ذكرها المصنف أن الرجال اقوى وأشد بطشا (والثانية) أن المرأة لو تولت ذلك أدى إلى انكشاف بعض بدنها قال صاحب البيان قال الصيدلاني ويتولى النساء حمل المرأة من المغتسل إلى الجنابة وتسليمها الي من في القبر لانهن يقدرن علي ذلك قال وكذلك يتولى النساء حل ثيابها في القبر

## [ 289 ]

قال صاحب البيان ولم أر هذا لغير الصيدلاني وهذا الذي قاله صاحب البيان عجيب وليس قول الصيدلاني منكرا بل هو الحق والصواب وقد نص عليه الشافعي في الام في باب الدفن فقال وستر المرأة إذا ادخلت قبرها أكد من ستر الرجل وتسل كما يسلم الرجل قال وإن ولي إخراجها من مغتسلها وحل عقد ثياب إن كانت عليها وتعاهدها النساء فحسن وإن وليه الرجال فلا بأس هذا نصه وقد جزم البندنجي وغيره وحكوا استحبابه عن نص الشافعي رحمه الله ومما يحتج به من الاحاديث في كون الرجال هم الذين يتولون الدفن وإن كان الميت امرأة حديث انس رضى الله عنه قال " شهدنا بنت النبي صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس علي القبر فقال منكم رجل لم يقارف الليلة فقال أبو طلحة رضى الله عنه انا قال فانزل فنزل في قبرها " رواه البخاري رحمه الله قبل معناه لم يقارف اهله أي لم يجامع وقيل لم يقارف ذنبا ذكره البخاري عن ابن المبارك عن فليح والاول ارجح ويؤيده حديث انس ان رقية لما ماتت قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل القبر رجل قارف الليلة اهله فلم يدخل عثمان بن عفان القبر " رواه الامام احمد بن حنبل في مسنده ومعلوم ان ابا طلحة رضى الله عنه اجنبي من بنات النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه كان من صالحى الحاضرين ولم يكن لها هناك رجل محرم إلا النبي صلى الله عليه وسلم فلعله كان له عذر في نزول

## [ 290 ]

قبرها وكذا زوجها ومعلوم انها كانت اختها فاطمة وغيرها من محارمها وغيرهن هناك فدل على انه لا مدخل للنساء في ادخال القبر والدفن (المسألة الثانية) قال اصحابنا اولي الرجل بالدفن اولاهم بالصلاة علي الميت من حيث الدرجة والقرب لا من حيث الصفات لان الترحيح بالصفات في الصلاة علي الميت مخالف للترحيح بها في الدفن لان الاسن مقدم علي الافقه في الصلاة والافقه مقدم علي الاسن في الدفن هكذا قاله الاصحاب واتفقوا عليه وهذه المسألة مما انكر على المصنف وعدها صاحب البيان في مشكلات المذهب من حيث ان المصنف اطلق ان من قدم في الصلاة قدم في الدفن والاسن مقدم في الصلاة علي الافقه وهو في

الدفن وعكسه والمختار انها لا تعد مشكلة ولا عتب علي المصنف لان مراده الترتيب في الدرجات لا بيان الصفات فيقدم الاب ثم الجد ثم اب الاب ثم أبأؤه ثم الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاخ ثم ابنه ثم العم وهل يقدم من يدلي بأبوين على مدل بالاب فيه الخلاف السابق في الصلاة على الميت فان استوى اثنان في درجة قدم أفقهما وان كان غيره أسن نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب قال صاحب الحاوي وغيره المراد بالافقه هنا أعلمهم بادخال الميت القبر لا أعلمهم باحكام الشرع جملة قال الشيخ أبو حامد والمحاملى وآخرون لو كان له قريبان أحدهما أقرب وليس بفقيه والآخر بعيد وهو فقيه قدم الفقيه لانه يحتاج إلى الفقه وهذا متفق عليه أما إذا كان الميت امرأة لها زوج صالح للدفن فهو مقدم علي الاب والابن وسائر الاقارب نص عليه الشافعي وقطع به الجمهور وذكر صاحب الحاوي فيه وجهين (أحدهما) هذا (والثاني) ان الاب يقدم عليه كالوجهين في غسلها وتعليل المصنف ومن وافقه في التعليل يشير الي موافقة صاحب الحاوي في جريان وجه في المسألة وكلام المصنف في التنبيه مصرح أو كالمصرح بذلك في قوله في الدفن والافقي ان يتولي ذلك من يتولي غسله لكن عليه انكار في اطلاقه لانه يقتضى دخول النساء في دفن المرأة فانهن احق بغسلها وقد سبق انه لا خلاف انهن لا حق لهن في الدفن والله اعلم \* قال اصحابنا رحمهم الله فان لم يكن هناك محرم لها من العصبات تولى دفنها محارمها من ذوى الارحام كابي الام والخال والعم للام فان لم يكن أحد منهم فعبيدها هذا إذا قلنا بالاصح المنصوص أن العبد كالمحرم في جواز النظر وإن قلنا بالضعيف أنه كالأجنبي فظاهر كلام المصنف وتعليله وتعليل الاصحاب أنه كالأجنبي فان لم يكن لها عبد فالحصيان الاجانب اولي لضعف شهوتهم فان فقدوا فذووا الارحام الذين ليسوا محارم كابن العم فان فقدوا فأهل الصلاح من الاجانب قال امام الحرمين رحمه الله وما أرى تقديم ذوى الارحام محتوما بخلاف المحارم لانهم كالاغانب في وجوب الاحتجاب عنهم ومنعهم من النظر وشذ صاحب العمدة أبو المكارم فقدم نساء القرابة علي الرجال الاجانب وهذا شاذ مردود مخالف لنص الشافعي

[ 291 ]

ولما قطع به الاصحاب بل مخالف لحديث أبي طلحة المذكور في المسألة الاولى والله أعلم (المسألة الثالثة) يستحب كون الدافنين وترا فان حصلت الكفاية بواحد وإلا فتلاثة وإلا فخمسة إن امكن واحتج إليه وهذا متفق عليه (المسألة الرابعة) يستحب أن يسجي القبر بثوب عند الدفن سواء كان الميت رجلاً أو امرأة هذا هو الشمهور الذي قطع به الاصحاب قالوا والمرأة أكد وحكي الرافعي وجها ان الاستحباب مختص بالمرأة واختاره ابو الفضل بن عبيدان من اصحابنا وهو مذهب ابي حنيفة واحتجوا للمذهب بالحديث لكنه ضعيف ولانه استر فرما ظهر ما يستحب اخفاؤه والله اعلم \* قال المصنف رحمه الله. { ويستحب ان يضع رأس الميت عند رجل القبر ثم يسلم فيه سلا لما روى ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم سل من قبل رأسه سلا ولان ذلك أسهل ويستحب ان يقول عند إدخاله القبر بسم الله وعلي ملة رسول الله لما روى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوله إذا أدخل الميت القبر ويستحب ان يضع في اللحد على جنبه الايمن لقوله صلى الله عليه وسلم " إذا نام احدكم فليتو سديمينه " ولانه يستقبل القبلة وكان اولي ويوسد رأسه بلبنة أو حجر كالحى إذا نام ويجعل خلفه شيئاً يسند من لبن أو غيره حتى لا يستلقي علي قفاه ويكره ان يجعل تحته مضربة أو مخدة أو في تابوت لما روى عن



عمر رضى الله عنه انه قال " إذا انزلتموني في اللحد فأفضوا بخدي إلى الارض " وعن ابي موسى رضى الله عنه " لا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا " وينصب اللبن نصبا لما روى عن سعد بن ابي وقاص رضى الله عنه انه قال " اصنعوا بي كما صنع برسول الله صلى الله عليه وسلم انصبوا على اللبن وهيلوا على التراب " ويستحب لمن على شفير القبر ان يحثو في القبر ثلاث حثيات من تراب لان النبي صلى الله عليه وسلم حثي في قبر ثلاث حثيات. ويستحب ان يمكث على القبر بعد الدفن لما روى عثمان رضى الله عنه قال " كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الرجل يقف عليه وقال استغفروا لآخيكم واسألوا الله له التثبيت فإنه الآن يسأل " { الشرح } حديث ابن عباس رضى الله عنهما رواه الشافعي في الام والبيهقي باسناد صحيح إلا أن الشافعي رحمه الله قال فيه أخبرنا الثقة وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بقول الراوى أخبرنا الثقة واختار بعض أصحابنا المحققين الاحتجاج ان كان القائل من يوافقه في المذهب والجرح والتعديل فعلي هذا يصح احتجاج أصحابنا بهذا الحديث. واما حديث ابن عمر فرواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وفى رواية للترمذي سنة بدل ملة (واما) حديث إذا نام أحدكم فليتوسد يمينه فغريب بهذا اللفظ وهو صحيح بمعناه عن البراء بن عازب قال " قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن وقال اللهم اسلمت نفسي اليك آخره "

[ 292 ]

رواه البخاري ومسلم (واما) حديث سعد بن ابي وقاص فرواه مسلم بلفظه إلا قوله وهيلوا على التراب (واما) حديث حثي في القبر ثلاث حثيات فرواه البيهقي من رواية عامر بن ربيعة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم حثي بيده ثلاث حثيات من التراب وهو قائم على قبر عثمان بن مظعون قال البيهقي رحمه الله اسناده ضعيف الا ان له شاهدا رواه ابن ماجه باسناده عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم حثي من قبل رأسه فيكون الحثي من قبل رأسه مستحسنا فان الحديث جيدا لاسناد كما ذكرنا (واما) حديث عثمان فرواه أبو داود والبيهقي باسناد جيد (وقوله) هيلوا على التراب - بكسر الهاء - على وزن بيعوا يقال هاله يهيله وفى الامر هله ومعناه اشروا وصبوا ويقال حثي وحثيت حثيا وحثى يحثو وحثوت حثوا بالثاء والواو لغتان مشهورتان حكاهما ابن السكيت وعن ابي عبيدة وآخرين وشفير القبر طرفه (وقوله) فى الحديث واسألوا الله له التثبيت وقع فى بعض نسخ المذهب التثبيت وفى بعضها التثبيت بحذف الباء مع تشديد الباء الموحدة وكلاهما روى فى كتب الحديث وهما صحيحان. أما الاحكام ففيه مسائل (إحداها) يستحب ان يوضع رأس الميت عند رجل القبر وهو طرفه الذى يكون فيه رجل الميت ثم يسلم من قبل رأسه سلا رقيقا (الثانية) يستحب ان يقول الذى يدخله القبر عند ادخاله القبر بسم الله وعلى ملة رسول الله أو على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشافعي فى المختصر ثم يقول اللهم اسلمه إليه الاشقاء من ولده وأهله وقرابته واخوانه وفارق من كان يحب قربه وخرج من سعة الدنيا والحياة إلى ظلمة القبر وضيقة ونزل بك وأنت خير منزل به ان عاقبته فيذنب وان عفوت فأهل العفو أنت غني عن عذابه وهو فقير إلى رحمتك اللهم اشكر حسنته واغفر سيئته واعذه من عذاب القبر واجمع له برحمتك الا من عذابك واكفه كل هول دون الجنة اللهم اخلقه فى تركته فى الغابرين وارفعه فى عليين وعد عليه برحمتك يا أرحم الراحمين هذا كلام الشافعي

رحمه الله قال الاصحاب يستحب ان يدعو بهذا فان لم يفعل فغيره  
واتفقوا علي

[ 293 ]

استحباب الدعاء هنا (الثالثة) يجب وضع الميت في القبر مستقبلاً القبلة  
هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وقد ذكره المصنف بعد هذا في الفصل  
الاخير في مسألة من دفن بغير غسل أو الي غير القبلة نبش وقال  
القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد استقبال القبلة به مستحب ليس  
بواجب والصحيح الاول واتفقوا علي انه يستحب ان يضع علي جنبه  
الايمن فلو اضجع علي جنبه الايسر مستقبلاً القبلة جاز وكان خلاف  
الافضل لما سبق في المصلي مضطجعا والله اعلم (الرابعة) يستحب ان  
يوسد رأسه لبنة أو حجر أو نحوهما ويفضي بخره الايمن الي اللبنة ونحوها  
أو الي التراب وقد صرح المصنف في التنبيه والاصحاب بالاقضاء بخره الي  
التراب ومعناه ان ينحى الكفن عن خده ويوضع علي التراب ويستحب ان  
يجعل خلفه شيئاً من لبن أو غيره يسنده ويمنعه من ان يقع علي قفاه  
(الخامسة) يكره ان يجعل تحته مخدة أو مضربة أو ثوب أو يجعل في تابوت  
إذا لم تكن الارض ندية واتفق اصحابنا علي كراهة هذه الاشياء والكراهة  
في التابوت مختصة بما إذا لم يتعذر اجتماعه في غيره فان تعذر اتخذ  
التابوت كما صرح " به الشيخ نصر وغيره وقد سبق قبل هذا الفصل تعليل  
ان التابوت مكروه إلا أن تكون الارض رخوة أو ندية وانه لا تنفذ وصيته فيه  
إلا في هذا الحال وانه من رأس المال ثم هذا الذي ذكرناه من كراهة  
المخدة والمضربة وشبهها هكذا نص عليه اصحابنا في جميع الطرق ونص  
عليه الشافعي ايضاً وخالفهم صاحب التهذيب فقال لا بأس أن يبسط تحت  
جنبه شئ لحديث ابن عباس رضي الله عنهما انه قال " جعل في قبر النبي  
صلى الله عليه وسلم قطيفة حمراء " رواه مسلم وهذا الذي ذكره شذوذ  
ومخالف لما قاله الشافعي والاصحاب وغيرهم من العلماء وأجابوا عن  
حديث ابن عباس بانه لم يكن ذلك الفعل صادراً من جملة الصحابة ولا  
برضاهم ولا بعلمهم وانما فعله شقران مولى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم وقال كرهت ان يلبسها احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقد روى البيهقي عن ابن عباس انه كره ان يجعل تحت الميت ثوب في  
قبره والله اعلم. (السادسة) إذا وضعه في اللحد علي الصفة السابقة  
فالسنة ان ينصب اللين علي المنفتح من اللحد بحيث يسد جميع المنفتح  
ويسد الفرج بقطع اللين ونحوه ويسد الفرج اللطاف بحشيش أو نحوه  
وقال جماعة من اصحابنا أو بطين والله اعلم (السابعة) يستحب لكل من  
علي القبر ان يحثي عليه ثلاث حثيات تراب بيديه جميعاً بعد الفراغ من سد  
اللحد وهذا الذي ذكرته من الحثي باليدين جميعاً نص عليه الشافعي في  
الام واتفق الاصحاب عليه وممن صرح به شيخ الاصحاب الشيخ أبو حامد  
والماوردي والقاضي أبو الطيب وسليم الرازي والبغوي وصاحب العدة  
وأخرون قال القاضي حسين والمتولي وآخرون يستحب ان يقول في  
الحثية الاولى (منها خلقناكم) وفي الثانية (وفيها نعيدكم) وفي الثالثة  
(منها نخرجكم تارة أخرى) وقد يستدل له بحديث أبي أمامة رضي الله عنه  
قال " لما وضعت أم كلثوم

بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها نخركم تارة أخرى " رواه الامام أحمد من رواية عبید الله بن زحر عن علي بن زيد ابن جدعان عن القاسم وثلاثتهم ضعفاء لكن يستأنس بأحاديث الفضائل وإن كان ضعيفة الاسناد ويعمل بها في الترغيب والترهيب وهذا منها والله أعلم \* قال أصحابنا ثم يهال عليه التراب بالمساحى وهو معنى ما سنذكره. في الثامنة في حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه (الثامنة) يستحب أن يمكث على القبر بعد الدفن ساعة يدعو للميت ويستغفر له نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب قالوا ويستحب أن يقرأ عنده شئ من القرآن وإن ختموا القرآن كان أفضل وقال جماعات من أصحابنا يستحب أن يلحن بما سنذكره في المسائل الزائدة بعد فراغ الباب ان شاء الله تعالى ويستدل لهذا المكث والدعاء والاستغفار بحديث عثمان المذكور في الكتاب وبحديث عمرو بن العاص انه قال حين حضرته الوفاة " فإذا دفنتوني فسنوا على التراب سنا ثم أقيموا حول قبري قدر ما تنحر جزور ويقسم لحمها حتى استأنس بكم واعلم ماذا أراجع رسل ربى " رواه مسلم في صحيحه في كتاب الايمان وهو بعض حديث طويل مشتمل على جمل من الفوائد والقواعد (قوله) سنوا على التراب روى بالسین المهملة وبالمعجمة وكلاهما صحيح ومعناها متقارب وروى البيهقي باسناده ان ابن عمر رضي الله عنهما استحب قراءة أول البقرة وأخرها عند القبر والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في كيفية إدخال الميت القبر \* قد ذكرنا ان مذهبنا أن السنة أن يوضع رأسه عند رجل القبر ثم يسلم سلا وقال أبو حنيفة يوضع عرضا من ناحية القبلة ثم يدخل القبر معترضا وحكي ابن المنذر عن ابن عمر وأنس بن مالك وعبد الله بن يزيد الخطمي الصحابي والشعبي والنخعي مثل مذهبنا وهو مذهب أحمد واختاره ابن المنذر وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وابنه محمد واسحق بن راهويه كمذهب أبي حنيفة وقال مالك رحمه الله كلاهما سواء وعنه رواية كمذهبنا \* واحتج لابي حنيفة بما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم أدخل من جهة القبلة ولان جهة القبلة أفضل \* واحتج الشافعي والاصحاب بحديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم " سل من قبل رأسه " وقد قدمنا انه يحتج به وعن عبد الله بن يزيد الخطمي الانصاري الصحابي انه صلى على جنازة ثم أدخله القبر من قبل رجل القبر وقال هذا من السنة رواه أبو داود والبيهقي وقال فيه هذا اسناد صحيح. وقول الصحابي من السنة كذا مرفوع ولان سله من قبل رأسه هو المعروف عن جمهور الصحابة وهو عمل المهاجرين والانصار بمكة والمدينة كذلك رواه الشافعي في الام وغيره من العلماء عن اهل مكة والمدينة من الصحابة ومن بعدهم وهم بامور رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم من غيرهم (واما) ما احتج به

الحنفية من حديث ابن مسعود وابن عباس وبريدة أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخل من قبل القبلة فكلها روايات ضعيفة رواها البيهقي وبين ضعفها ولا يقبل قول الترمذي في حديث ابن عباس انه حسن لانه رواه هو وغيره من رواية الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف باتفاق المحدثين وهذا

الجواب انما يحتاج إليه لتصور ادخاله صلى الله عليه وسلم من جهة القبلة وقد قال الشافعي في الام والاصحاب ان هذا غير ممكن واطن الشافعي في الام في الشناعة علي من يقول ذلك ونسبه إلى الجهالة ومكابرة الحس وانكار العين قال القاضي حسين وامام الحرمين وآخرون هذا الذي نقلوه من اقبح الغلط لان شق قبره صلى الله عليه وسلم لاصق بالجدار ولحده تحت الجدار وليس هناك موضع يوضع فيه هذا كلام القاضي وموافقه ورأيت انا في الام مثله وزيادة قال الشافعي الجدار الذي للحد تحته مثله والحد تحت الجدار فكيف يدخل معترضاً والحد لاصق بالجدار لا يقف عليه شئ ولا يمكن الا ان يسلم سلا أو يدخل من غير القبلة قال وأمور الموتى وإدخالهم القبر من الامور المشهورة عندنا لكثرة الموت وحضور الائمة وأهل الثقة وهو من الامور العامة التي يستغنى فيها عن الحديث فيكون الحديث فيها كالتكليف لاشتراك الناس في معرفتها ورسول الله صلى الله عليه وسلم والمهاجرون والانصار بين أظهرنا ينقل العامة عن العامة لا يختلفون في ذلك ان الميت يسلم سلا ثم جاءنا أت من غير بلدنا يعلمنا كيف الميت ثم لم يرص حتي روي عن حماد عن ابراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل معترضاً هذا آخر كلام الشافعي ورواية ابراهيم مرسله ضعيفة قال أصحابنا ولان ما قلناه أسهل فكان أولي (وما) ادعوه من استقبال القبلة (فجوابه) ان استقبال القبلة انما يستحب بشرطين ان يمكن ولا يناد سنة وهذا ليس ممكناً ومنايذا للسنة \* (فرع) في مذاهيمهم في ستر الميت عند ادخاله القبر بثوب \* قد ذكرنا ان مذهنا استحبابه في الرجل والمرأة وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يستحب في قبر الميت دون الرجل وحكي ابن المنذر عن عبد الله بن بريد وشريح يكرهان ذلك في قبر الرجل \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا يزداد في التراب الذي أخرج من القبر فان زادوا فلا بأس به \* وبشخص القبر من الارض قدر شبر لما روى القاسم ابن محمد قال " دخلت علي عائشة فقلت اكشفي لي عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فشكفت عن ثلاثة قبور لا مشرفة ولا لاطئة " ويصطح القبر ويضع عليه الحصى لان النبي صلى الله عليه وسلم سطح قبر ابنه ابراهيم رضي الله عنه ووضع عليه حصياء من حصياء العرصة وقال أبو علي الطبري رحمه الله الاولي في زماننا ان يسلم لان التسطیح من شعار الرافضة وهذا لا يصح لان السنة قد صحت فيه فلا يضر موافقة الرافضة فيه ويرش عليه فيه ويرش عليه الماء لما روى جابر ان النبي صلى

[ 296 ]

الله عليه وسلم رش على قبر ابنه ابراهيم الماء ولانه إذا لم يرش عليه الماء زال أثره فلا يعرف ويستحب ان يجعل عند رأسه علامة من حجر أو غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم دفن عثمان بن مظعون ووضع عند رأسه حجراً ولانه يعرف به فيزار ويكره ان يخصص القبر وأن يبنى عليه وان يكتب عليه لما روى جابر قال " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص القبر أو يبنى عليه أو يعقد أو يكتب عليه ولان ذلك من الزينة \* { الشرح } حديث القاسم صحيح رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح ورواه الحاكم وقال صحيح الاسناد وقوله لا مشرفة أي مرتفعة ارتفاعاً كثيراً وقوله ولا لاطئة هو بهمز آخره أي ولا لاصقة بالارض يقال لطئ ولطأ بكسر الطاء وفتحها وآخره مهموز فيهما إذا لصق (واما) حديث قبر ابراهيم ورش الماء عليه ووضع الحصياء عليه فرواه الشافعي في الام والبيهقي باسناد ضعيف (واما) حديث عثمان بن مظعون وضع الحجر عند رأسه فسبق

بيانه في الفصل الاول من الدفن (وأما) حديث جابر الا خير فرواه مسلم وأبو داود والترمذي وغيرهما لكن لفظ روايتهم " نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر وأن يبنى عليه وأن يقعد عليه " وليس فيه ذكر يكتب ووقع في الترمذي بزيادة " يكتب عليه وأن يوطأ " وقال حديث حسن ووقع في سنن أبي داود زيادة وأن يزداد عليه وإسنادها صحيح ووقع في اكثر النسخ المعتمدة من المهدب وان يعقد عليه بتقديم العين على القاف وهو تصحيف فان الروايات المشهورة في صحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي وسائر كتب الحديث المشهورة يقعد بتقديم القاف على العين من القعود الذي هو الجلوس والحصباء بالمد وبالباء الموحدة وهى الحصا الصغار والعرصة باسكان الراء قال ابن فارس كل جونة منفتحة ليس فيها بناء فهى عرصة والشعار بكسر الشين العلامة والرافضة الطائفة المبتدعة سموا بذلك لرفضهم زيد بن علي رضي الله عنهما فلزم هذا الاسم كل من غلامتهم في مذهبه والله أعلم \* اما الاحكام ففيه مسائل (إحداها) قال الشافعي في المختصر يستحب ان لا يزداد القبر علي التراب الذي أخرج منه قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله انما قلنا يستحب ان لا يزداد لئلا يرتفع القبر ارتفاعا كثيرا قال الشافعي فان زاد فلا بأس قال أصحابنا معناه انه ليس بمكروه لكن المستحب تركه ويستدل لمنع الزيادة برواية ابي داود المذكورة قريبا وهى قوله وأن يزداد عليه (الثانية) يستحب أن يرفع القبر عن الارض قدر شبر هكذا نص عليه الشافعي والاصحاب واتفقوا عليه إلا أن صاحب التتمة استثنى فقال إلا أن يكون دفنه في دار الحرب فيخفى قبره بحيث لا يظهر مخافة ان يتعرض له الكفار بعد خروج المسلمين (فان قيل) هذا الذي ذكرتموه مخالف لحديث علي رضي الله عنه قال " أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ندع قبرا مشرفا الا سويته " (فالجواب) ما أجاب به أصحابنا

[ 297 ]

قالوا لم يرد التسوية بالارض وإنما أراد تسطيحه جمعا بين الاحاديث (الثالثة) تسطيح القبر وتسليمه وايهما أفضل فيه وجهان (الصحيح) التسطيح افضل وهو نص الشافعي في الام ومختصر المزني وبه قطع جمهور أصحابنا المتقدمين وجماعات من المتأخرين منهم الماوردي والغوراني والبعوي وخلائق وصححه جمهور الباقيين كما صححه المصنف وصرحوا بتضعيف التسليم كما صرح به المصنف (والثانى) التسليم أفضل حكاه المصنف عن ابي علي الطبري والمشهور في كتب أصحابنا العراقيين والخراسانيين أنه قول علي بن أبي هريرة وممن حكاه عنه القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والشاشي وخلائق من الاصحاب وممن رجح التسليم من الخراسانيين الشيخ أبو محمد الجويني والغزالي والرويانى والسرخسي وادعى القاضي حسين اتفاق الاصحاب وليس كما قال بل اكثر الاصحاب على تفضيل التسطيح وهو نص الشافعي كما سبق وهو مذهب مالك وداود وقال أبو حنيفة والثوري واحمد رحمهم الله التسليم أفضل ودليل المذهبيين في الكتاب: ورد الجمهور علي ابن ابي هريرة في دعوه أن التسليم أفضل لكون التسطيح شعار الرافضة فلا يضر موافقة الرافضى لنا في ذلك ولو كانت موافقتهم لنا سببا لترك ما وافقوا فيه لتركنا واجبات وسننا كثيرة (فان قيل) صحتم التسطيح وقد ثبت في صحيح البخاري رحمه الله عن سفيان التمار قال " رأيت قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسنما (فالجواب) ما أجاب به البيهقي رحمه الله

قال صحت رواية القاسم بن محمد السابقة المذكورة في الكتاب وصحت هذه الرواية فنقول القبر غير عما كان فكان أول الامر مسطحا كما قال القاسم ثم لما سقط الجدار في زمن الوليد بن عبد الملك وقيل في زمن عمر بن عبد العزيز اصلح فجعل مسنما قال البيهقي وحديث القاسم أصح وأولي أن يكون محفوظا والله أعلم (الرابعة) يستحب أن يوضع على القبر حصباء وهو الحصا الصغار لما سبق وان يرش عليه الماء لما ذكره المصنف قال المتولي وآخرون يكره ان يرش عليه ماء الورد وان يطلى بالخلوف لانه اضاعة مال (الخامسة) السنة ان يجعل عند رأسه علامة شاخصة من حجر أو خشبة أو غيرهما هكذا قاله الشافعي والمصنف وسائر الاصحاب الاصحاب الحاوي فقال يستحب علامتان (احدهما) عند رأسه (والاخرى) عند رجليه قال لان النبي صلي الله عليه وسلم جعل حجرين كذلك علي قبر عثمان ابن مظعون كذا قال والمعروف في روايات حديث عثمان حجر واحد والله اعلم (السادسة) قال الشافعي والاصحاب يكره ان يحصص القبر وان يكتب عليه اسم صاحبه أو غير ذلك وان يبنى عليه وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال مالك واحمد وداود وجماهير العلماء وقال أبو حنيفة لا يكره دليلا الحديث السابق قال اصحابنا رحمهم الله ولا فرق في البناء بين ان يبنى قبة أو بيتا أو غيرهما ثم ينظر فان كانت مقبرة مسيلة حرم عليه ذلك قال اصحابنا ويهدم هذا البناء بلا خلاف قال الشافعي في الام ورأيت من الولاة من يهدم ما بني فيها قال ولم ار الفقهاء يعيرون عليه ذلك ولان في ذلك تضيقا علي الناس قال اصحابنا وان كان القبر في ملكه جاز بناء ما شاء مع الكراهة ولا يهدم عليه قال اصحابنا وسواء كان المكتوب علي القبر في لوح عند رأسه كما جرت عادة بعض الناس ام في غيره فكله مكروه لعموم الحديث قال اصحابنا وسواء في كراهة التخصيص للقبر في ملكه أو المقبرة المسيلة واما تطيين القبر فقال إمام الحرمين والغزالي يكره ونقل ابو عيسى الترمذي في جامعه المشهور ان الشافعي قال لا بأس بتطيين القبر ولم يتعرض جمهور الاصحاب له فالصحيح انه لا كراهة فيه كما نص عليه ولم يرد فيه نهى. (فرع) قال البيهقي وغيره يكره أن يضرب علي القبر مظلة لان عمر رضى الله عنه رأى مظلة علي قبر فامر برفعها وقال دعوه يظله عمله. قال المصنف رحمه الله. { إذا دفن الميت قبل الصلاة صلى علي القبر لان الصلاة تصل إليه في القبر وإن دفن من غير غسل أو إلى غير القبلة ولم يخش عليه الفساد في نبشه نبش وغسل ووجه إلى القبلة لانه واجب مقدور علي فعله فوجب فعله وان خشى عليه الفساد لم ينبش لانه تعذر فعله فسقط كما يسقط وضوء الحي واستقبال القبلة في الصلاة إذا تعذر. { الشرح } قال اصحابنا يحرم الدفن قبل الصلاة عليه فان ارتكبوا الحرام ودفنوه أو لم يحضره

من تلزمه الصلاة ودفن لم يجز نبشه للصلاة بل تجب للصلاة عليه في القبر لان الصلاة علي الغائب جائزة وعلي القبور للاحاديث الصحيحة السابقة في الصلاة علي القبر والغائب وقد سبقت هذه المسألة في فصل الصلاة علي القبر هذا إذا دفن وهيل عليه التراب فاما إذا أدخل اللحد ولم يهل

التراب فيخرج ويصلى عليه نقله الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق عن نص الشافعي قال والفرق بين الحالتين من وجهين (أحدهما) قلة المشقة وكثرتها (والثاني) أن إخراجها بعد إهالة التراب نبش على الحقيقة وهو ممنوع وقيل أن يهال ليس بنبش دل أبو محمد رحمه الله وقال بعض أصحابنا إذا أراد الصلاة عليه وهو في اللحد قبل أن يهال التراب رفعت لينة مما يقابل وجهه لينظر بعينه قال أبو محمد وهذا خلاف نص الشافعي والصحيح ما نص عليه هذا كلام أبي محمد (قلت) وهذا النص نص عليه في عيون المسائل عن الربيع عن الشافعي رحمه الله أما إذا دفن بلا غسل فيأثمون بلا خلاف إن تمكنوا من غسله وكان ممن يجب غسله فالصحيح أنه إن تغير وخشي فساده لو نبش لم يجر نبشه لما فيه من انتهاك حرمة وإن لم يتغير وجب نبشه وغسله ثم الصلاة عليه لانه واجب مقدور عليه فوجب فعله وبهذا التفصيل قطع المصنف وجماهير الاصحاب في الطريقتين وحكي امام الحرمين وغيره عن صاحب التقريب أنه حكى قولاً للشافعي أنه لا يجب النبش للغسل وإن لم يتغير بل يكره نبشه ولا يحرم وحكي صاحب الحاوي وآخرون وجهها أنه يجب نبشه للغسل وإن تغير وفسد قال الرافعي مادام منه جزء من عظم وغيره واتفق الذين حكوا هذا الوجه علي ضعفه وفساده أما إذا دفن الي غير القبلة فقال المصنف وجمهور الاصحاب الدفن إلى القبلة واجب كما سبق قالوا فيجب نبشه وتوجيهه إلى القبلة إن لم يتغير وإن تغير سقط فلا ينبش لما ذكره المصنف هذه طريقة الاصحاب من العراقيين والخراسانيين إلا القاضي أبا الطيب فقال في كتابه المجرد لا يجب التوجيه الي القبلة بل هو سنة فإذا ترك استحب نبشه ولا يجب وهذا شاذ ضعيف وسبقت المسألة مبسوطه في هذا الباب (أما) إذا دفن بلا تكفين فوجهان مشهوران (أحدهما) ينبش كما ينبش للغسل (وأصحهما) لا ينبش وبه قطع المحاملي في المقنع والسرخسي في الامالي وآخرون لا ينبش لان المقصود بستره وقد حصل ولان في نبشه هتكاً لحرمة والده أعلم \* ولو دفن في أرض معصوبة استحب لصاحبها تركه فان أبي فله إخراجها وان تغير وتفتت وكان فيه هتك لحرمة إذ لا حرمة للغاصب وليس لعرق ظالم حق واتفق أصحابنا علي هذا ولو دفن في ثوب معصوب أو مسروق فتلاثة أوجه مشهورة حكاه امام الحرمين وآخرون (أصحها) ينبش كما لو دفن في أرض معصوبة وبهذا قطع البغوي وآخرون وصححه الغزالي والمتولي والرافعي ونقله السرخسي عن نص الشافعي (والثاني) لا يجوز نبشه بل يعطي صاحب الثوب قيمته لان الثوب صار كالهالك بخلاف الارض ولان خلع الثوب أفحش في هتك حرمة من رد

[ 300 ]

الارض وبهذا قطع القاضي أبو الطيب في تعليقه وابن الصباغ والعبدي وهو قول الداركي وأبي حامد ونقله الشيخ أبو حامد والمحاملي في كتابيه عن الاصحاب مطلقاً (والثالث) إن تغير الميت وكان في نبشه هتك لحرمة لم ينبش وإلا نبش وصححه صاحب العدة والشيخ تصر المقدسي واختاره الشيخ أبو حامد والمحاملي لانفسهما بعد حكايتهما عن الاصحاب ما قدمته واختاره أيضا الدارمي ولو كفن الرجل في ثوب حرير قال الرافعي في نبشه هذه الالوجه ولم أر هذا لغيره وفيه نظر وينبغي ان يقطع بانه لا ينبش بخلاف المعصوب فان نبشه لحق مالكه والله أعلم \* (فرع) ذكرنا أن مذهبا أنه إذا دفن من غير غسل أوالي غير القبلة يجب نبشه ليغسل ويوجه للقبلة ما لم يتغير وبه قال مالك وأحمد وداود وقال أبو حنيفة لا يجب ذلك بعد إهالة التراب عليه \* قال المصنف رحمه الله \* { وان وقع في القبر

مال لآدمي فطالب به صاحبه نبش القبر لما روى ان المغيرة بن شعبة رضى الله عنه طرح خاتمه في قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خاتمي ففتح موضع فيه فاخذه وكان يقول انا اقربكم عهدا برسول الله صلى الله عليه وسلم ولانه يمكن رد المال الي صاحبه من غير ضرر فوجب رده عليه وان بلغ الميت جوهرة لغيره وطالب بها صاحبها شق جوفه وردت الجوهرة وان كانت الجوهرة له ففيه وجهان (احدهما) يشق لانها صارت للورثة فهي كجوهرة الأجنبي (والثاني) لا يجب لانه استهلكها في حياته فلم يتعلق بها حق الورثة. { الشرح } حديث المغيرة ضعيف غريب قال الحاكم ابو أحمد وهو شيخ الحاكم ابي عبد الله لا يصح هذا الحديث ويقال خاتم - بفتح التاء وكسرهما - وخاتام وختام وقوله بلغ بكسر اللام يقال بلغ بيلع كشرب يشرب قال اصحابنا إذا وقع في القبر مال نبش واخرج سواء كان خاتما أو غيره قليلا أو كثيرا هكذا اطلقه اصحابنا وقيدوا المصنف بما إذا طلبه صاحبه ولم يوافقوه علي التقييد وهذا الذي ذكرناه من النبش هو المذهب وبه قطع الاصحاب في كل طرفهم وانفرد صاحب العدة بحكاية وجه انه لا ينبش قال وهو مذهب ابي حنيفة وبهذا الوجه غلط اما إذا بلغ جوهرة لغيره. أو غيرها فطريقان (الصحيح) منها وبه قطع المصنف والاصحاب في معظم الطرق انه إذا طلبها صاحبها شق جوفه وردت إلى صاحبها (والطريق الثاني) فيه وجهان ممن حكاه المتولي والبعوي والشاشي (اصحهما) هذا (والثاني) لا يشق بل يجب قيمتها في تركته لحديث عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " كسر عظم الميت ككسره حيا) رواه ابو داود باسناد صحيح الا رجلا واحدا وهو سعد بن سعيد الانصاري اخو يحيى بن سعيد الانصاري فضعه احمد بن حنبل ووثقه الا كثرون وروى له مسلم في صحيحه وهو كاف في الاحتجاج به ولم يضعفه ابو داود مع قاعدته التي قدمنا بيانها قالوا ووجه الدلالة من هذا الحديث ان كسر العظم وشق الجوف في الحياة لا يجوز

[ 301 ]

لاستخراج جوهرة وغيرها فكذا بعد الموت وحكى الرافعي عن ابي المكارم صاحب العدة وهو غير صاحب العدة ابي عبد الله الحسين بن علي الطبري الامام المشهور الذي ينقل عنه صاحب البيان واطلقه انا في هذا الشرح أنه قال يشق جوفه الا أن يضمن الورثة قيمته أو مثله فلا يشق في أصح الوجهين وهذا النقل غريب والمشهور للاصحاب اطلاق الشق من غير تفصيل أما إذا بلغ جوهرة لنفسه فوجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما قل من بين الاصح منهما مع شهرتهما فصح الجرجاني في الشافعي والعبدي في الكفاية الشق وقطع المحاملي في المقنع بانه لا يشق وصححه القاضي أبو الطيب في كتابه المجرد قال الشيخ أبو حامد في التعليق وقول الاول أنها صارت للوارث غلط لانها إنما تصير للوارث إذا كانت موجودة فاما المستهلكة فلا وهذه مستهلكة وأجاب الاول عن هذا بأنها لو كانت مستهلكة لما شق جوفه بجوهرة الأجنبي وحيث قلنا يشق جوفه وتخرج فلو دفن قبل الشق نبش لذلك والله أعلم. هذا تفصيل مذهبنا وقال أبو حنيفة وسحنون المالكي يشق مطلقا وقال أحمد وابن حبيب المالكي لا يشق. \* قال المصنف رحمه الله \* { وإن ماتت امرأة وفي جوفها جنين حي شق جوفها لانه استبقاء حي باتلاف جزء من الميت فأشبهه إذا اضطر الي أكل جزء من الميت } \* { الشرح } هذه المسألة مشهورة في كتب الاصحاب وذكر صاحب الحاوي أنه ليس للشافعي فيها نص قال الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والماوردي والمحاملي وابن الصباغ وخلائق



من الاصحاب قال ابن سريج إذا ماتت امرأة وفي جوفها جنين حتى شق جوفها واخرج فأطلق ابن سريج المسألة قال أبو حامد والماوردي والمحاملي وابن الصباغ وقال بعض أصحابنا ليس هو كما اطلقها ابن سريج بل يعرض علي القوابل فان قلنا هذا الولد إذا اخرج يرجى حياته وهو ان يكون له سنة أشهر فصاعدا شق جوفها واخرج وإن قلنا لا يرجى بان يكون له دون ستة أشهر لم يشق لانه لا معنى لانتهاك حرمتها فيما لا فائدة فيه قال الماوردي وقول ابن سريج هو قول أبي حنيفة واكثر الفقهاء (قلت) وقطع به القاضي أبو الطيب في تعليقه والعبد رى في الكفاية وذكر القاضي حسين والفوراني والمتولي والبعوي وغيرهم في الذي لا يرجى حياته وجهين (احدهما) يشق (والثاني) لا يشق قال البعوي وهو الاصح قال جمهور الاصحاب فإذا قلنا لا تشق لم تدفن حتى تسكن حركة الجنين ويعلم أنه قد مات هكذا صرح به الاصحاب في جميع الطرق ونقل اتفاق الاصحاب عليه القاضي حسين وآخرون وهو موجود كذلك في كتبهم الا ما انفرد به المحاملي في المقنع والقاضي حسين في موضع آخر من تعليقه قبل باب الشهيد بنحو ورقتين والمصنف في التنبيه

[ 302 ]

فقالوا ترك عليه شئ ثقيل حتى يموت ثم تدفن المرأة وهذا غلط فاحش وقد انكره الاصحاب أشد انكار وكيف يؤمر بقتل حتى معصوم وإن كان ميؤوسا من حياته بغير سبب منه يقتضي القتل ومختصر المسألة ان رضى حياة الجنين وجب شق جوفها واخراجه والاقتلانة اوجه (اصحها) لا تشق ولا تدفن حتى يموت (والثاني) تشق ويخرج (والثالث) يثقل بطنها بشئ ليموت وهو غلط وإذا قلنا يشق جوفها شق في الوقت الذي يقال إنه أمكن له هكذا قاله الشيخ أبو حامد وقال البندنجي ينبغي أن تشق في القبر فانه استر لها \* (فرع) في مسائل تتعلق بالباب (احداها) قال اصحابنا لا يكره الدفن بالليل لكن المستحب دفنه نهارا قالوا وهو مذهب العلماء كافة الا الحسن البصري فانه كرهه \* واحتج له بحديث جابر رضى الله عنه قال " زجر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلي عليه الا أن يضطر انسان الي ذلك " رواه مسلم \* دليلنا الاحاديث الصحيحة المشهورة (منها) حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " مر بقبر دفن ليلا فقال متى دفن هذا فقالوا البارحة قال أفلا أدنمونني قالوا دفناه في ظلمة الليل فكرهنا ان نوقضك فصلي عليه " رواه البخاري وعن جابر ابن عبد الله رضى الله عنهما قال " رأى ناس نارا في المقبرة فاتوها فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في القبر وإذا هو يقول ناولوني صاحبكم وإذا هو الرجل الذي كان يرفع صوته بالذكر " رواه أبو داود باسناد علي شرط البخاري ومسلم \* واحتج به أبو داود في المسألة وعن عائشة رضى الله عنها " ان أبا بكر الصديق رضى الله عنه لم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء ودفن قبل أن يصبح رواه البخاري رحمه الله فهذه الاحاديث المعتمدة في المسألة (وأما) حديث ابن عباس رضى الله عنهما " أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا فاسرج له سراج " الي آخره فهو حديث ضعيف (فان قيل) قد قال فيه الترمذي حديث حسن قلنا لا يقبل قول الترمذي في هذا لانه من رواية الحجاج بن ارطاة وهو ضعيف عند المحدثين ويحتمل انه اعتضد عند الترمذي بغيره فصار حسنا قال اصحابنا رحمهم الله ودفنت عائشة وفاطمة وغيرهما من الصحابة رضى الله عنهم ليلا فلم ينكر ذلك أحد من الصحابة (والجواب) عن حديث جابر ان النهي انما هو عن دفنه قبل الصلاة عليه والله أعلم (الثانية) الدفن

في الاوقات التي نهى عن الصلاة فيها إذا لم يتحره ليس بمكروه عندنا نص عليه الشافعي في الام في باب القيام للجنائز واتفق عليه الاصحاب ونقل الشيخ أبو حامد في اول باب الصلاة علي الميت من تعليقه والماوردي والشيخ نصر المقدسي وغيرهم اجماع العلماء عليه وثبت في صحيح مسلم رحمه الله عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال " ثلاث ساعات نهانا رسول الله صلي الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وان نقيبر فيها موتانا وذكر وقت طلوع الشمس واستوائها

[ 303 ]

وغروبها " واجاب الشيخ أبو حامد والماوردي ونصر المقدسي وغيرهم بان الاجماع دل علي ترك طاهره في الدفن واجاب القاضي أبو الطيب والمتولي وغيرهما بان النهي عن تحرى هذه الاوقات للدفن وقصد ذلك قالوا وهذا مكروه فاما إذا لم يتحره فلا كراهة ولا هو مراد الحديث وهذا الجواب أحسن من الاول (الثالثة) في نقل الميت من بلد إلى بلد قبل دفنه قال صاحب الحاوي قال الشافعي رحمه الله تعالى لا أحبه الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس فيختار أن ينقل إليها لفضل الدفن فيها وقال البغوي والشيخ ابو نصر البندنجي من العراقيين يكره نقله وقال القاضي حسين والدارمي والمتولي يحرم نقله قال القاضي حسين والمتولي ولو أوصى بنقله لم تنفذ وصيته وهذا هو الاصح لان الشرع أمر بتعجيل دفنه وفي نقله تأخيره وفيه أيضا انتها كه من وجوه وتعرضه للتغير وغير ذلك وقد صح عن جابر رضي الله عنه قال " كنا حملنا القتلى يوم أحد لندفنهم فجاء منادى النبي صلي الله عليه وسلم فقال ان رسول الله صلي الله عليه وسلم يأمركم أن تدفنوا القتلى في مضاجعهم فرددناهم " رواه أبو داود والترمذي والنسائي باسناد صحيحه قال الترمذي حديث حسن صحيح (وأما) نبش القبر فلا يجوز لغير سبب شرعي باتفاق الاصحاب ويجوز بالاسباب الشرعية كنجو ما سبق ومختصره أنه يجوز نبش القبر إذا بلى الميت وصار ترابا وحينئذ يجوز دفن غيره فيه ويجوز زرع تلك الارض وبنائها وسائر وجوه الانتفاع والتصرف فيها باتفاق الاصحاب وإن كانت عارية رجع فيها المعير وهذا كله إذا لم يبق للميت أثر من عظم وغيره قال أصحابنا رحمهم الله ويختلف ذلك باختلاف البلاد والارض ويعتمد فيه قول أهل الخبرة بها ويجوز نبش الميت إذا دفن لغير القبلة أو بلا غسل على الصحيح فيهما أو بلا كفن أو في كفن معصوب أو حرير أو أرض معصوبة أو ابتلع جوهرة أو وقع في القبر مال علي ما سبق في كل ذلك من التفصيل والخلاف قال الماوردي في الاحكام السلطانية إذا لحق القبر سيل أو نداوة قال أبو عبد الله الزبيري يجوز نقله ومنعه غيره قلت قول الزبيري أصح فقد ثبت في صحيح البخاري عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما " أنه دفن أباه يوم أحد مع رجل آخر في قبر قال ثم لم تطب نفسي إن أتركه مع آخر فاستخرجته بعد ستة أشهر فإذا هو كيوم وضعته هيئة غير ادنه " وفي رواية للبخاري أيضا " اخرجته فجعلته في قبر علي حدة وذكر ابن قتيبة في المعارف وغيره ان طلحة بن عبد الله أحد العشرة رضي الله عنهم دفن فرأه بنته عائشة بعد دفنه بثلاثين سنة في المنام فشكا إليها النز فأمرت به فاستخرج طريا فدفن في داره بالبصرة قال غيره قال الراوي كاني انظر إلى الكافور في عينيه لم يتغير إلا عقيصته فمالت عن موضعها وأخضر شقه الذي يلي النز (الرابعة) قال جماعات من أصحابنا يستحب تلقين الميت عقب دفنه فيجلس عند رأسه انسان ويقول يا فلان ابن فلان ويا عبد الله ابن أمة الله اذكر العهد

الذي خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن الجنة حق وأن النار حق وأن البيعة حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنك رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن إماماً وبالكعبة قبله وبالمؤمنين إخواناً زاد الشيخ نصر ربي الله لا إله الا هو عله توكلت وهو رب العرش العظيم فهذا التلقين عندهم مستحب ممن نص علي استحبابه القاضي حسين والمتولي والشيخ نصر المقدسي والرافعي وغيرهم ونقله القاضي حسين عن أصحابنا مطلقاً وسئل الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله عنه فقال التلقين هو الذي نختاره ونعمل به قال وروينا فيه حديثاً من حديث أبي امامة ليس إسناده بالقائم لكن اعتضد بشواهد وبعمل أهل الشام قديماً هذا كلام أبي عمرو قلت حديث أبي امامة رواه أبو القاسم الطبراني في معجمه بإسناد ضعيف ولفظه عن سعيد بن عبد الله الأزدي قال " شهدت أبا امامة رضي الله عنه وهو في النزع فقال إذا مت فاصنعوا بي كما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره فليقم احدكم علي رأس قبره ثم ليقل يا فلان ابن فلانة فانه يسمعه ولا يجب ثم يقول يا فلان ابن فلانة فانه يستوي قاعداً ثم يقول يا فلان ابن فلانة فانه يقول ارشدنا رحمك الله ولكن لا تشعرون فليقل اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وبالقرآن اماماً فان منكراً ونكيراً يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه ويقول انطلق بنا ما نقعد عند من لقن حجته فقال رجل يا رسول الله فان لم نعرف أمه قال فينسيه إلى امه حواء يا فلان ابن حواء " قلت فهذا الحديث وان كان ضعيفاً فيستأنس به وقد اتفق علماء المحدثين وغيرهم علي المسامحة في أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب وقد اعتضد بشواهد من الأحاديث كحديث " واسألوا له الثبوت " ووصية عمرو بن العاص وهما صحيحان سبق بيانهما قريباً ولم يزل أهل الشام علي العمل بهذا في زمن من يقتدى به والي الآن وهذا التلقين انما " هو في حق المكلف الميت اما الصبي فلا يلقن والله اعلم (الخامسة) ذكر الماوردي وغيره انه يكره ايقاد النار عند القبر وسبقت المسألة وسيأتي في باب التعزية كراهية الميت في المقبرة وكراهية الجلوس علي قبر ودوسه والاستناد إليه والاتكاء عليه \* { باب التعزية والبكاء علي الميت } البكاء يمد ويقصر لغتان المد افصح والعزاء بالمد التعزية وهما الصبر علي ما به من مكروه وعزاه أي صبره وحته علي الصبر قال الأزهرى رحمه الله أصلها التصبير لمن أصيب بمن يعز عليه \* قال المصنف رحمه الله \* { تعزية أهل الميت سنة لما روى ابن مسعود رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم من عزى مصاباً فله مثل أجره " ويستحب ان يعزي بتعزية الخضر عليه السلام أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أن يقول ان في الله سبحانه وتعالى عزاء من كل مصيبة وخلفاً من كل هالك ودركاً من كل فائت فبالله فنقوا واياهم فارجوا فان المصاب من حرم الثواب "

ويستحب أن يدعوا للميت فيقول أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وغفر لميتك وإن عزي مسلما بكافر قال أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وإن عزي كافرا بمسلم قال أحسن الله عزاك وغفر لميتك وإن عزي كافرا بكافر قال اخلف الله عليك ولا نقص عددك ويكره الجلوس للتعزية لأن ذلك محدث والمحدث بدعة { الشرح } حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه الترمذي وغيره بأسناده ضعيف وعن أبي برزة رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عزي تكلي كسي بردا في الجنة " رواه الترمذي وضعفه (وأما) قصة تعزية الخضر عليه السلام فرواها الشافعي في الام بأسناده ضعيف إلا أنه لم يقل الخضر عليه السلام بل سمعوا قائلًا يقول فذكر هذه التعزية ولم يذكر الشافعي الخضر عليه السلام وإنما ذكره أصحابنا وغيرهم وفيه دليل منهم لاختيارهم ما هو المختار وترجيح ما هو الصواب وهو أن الخضر عليه السلام حتى باق وهذا قول أكثر العلماء وقال بعض المحدثين ليس هو حيا واختلقوا في حاله فقال كثيرون كان نبيا لا رسولا وقال آخرون كان نبيا رسول وقال آخرون كان وليا وقيل كان ملكا من الملائكة وهذا غلط وقد أوضحت إسمه وحاله والاختلاف وما يتعلق به في تهذيب الاسماء واللغات (وقوله) خلفا من كل هالك - هو بفتح اللام - أي بدلا والدرك اللحاق (قوله) ولا نقص عددك هو بنصب الدال ورفعها (وقوله) أخلف الله عليك أي رد عليك مثل ما ذهب منك قال جماعة من أهل اللغة يقال أخلف الله عليك إذا كان الميت ممن يتصور مثله كالابن والزوجة والاخ لمن والده حي ومعناه رد الله عليك مثله قالوا ويقال خلف الله عليك إذا لم يتصور حصول مثله كالوالدين أي كان الله خليفة من فقدته عليك \* أما الاحكام فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله التعزية مستحبة قال الشافعي والاصحاب يستحب أن يعزى جميع أقارب الميت أهله الكبار والصغار الرجال والنساء الا أن تكون المرأة شابة فلا يعزىها الا محارمها قالوا وتعزية الصلحاء والضعفاء عن احتمال المصيبة والصبيان أكد ويستحب التعزية بما ذكره المصنف من تعزية الخضر وغيرها مما فيه تسلية وتصبير ومن أحسنه ما ثبت في الصحيحين عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال " أرسلت احدى بنات النبي صلى الله عليه وسلم إليه تدعوه وتخبره أن صبيا لها أو ابنا في الموت فقال للرسول ارجع إليها فاخبرها ان لله ما أخذ وله ما أعطي وكل شئ عنده بأجل مسمى فمرها فلتصبر ولتحتسب " وذكر تمام الحديث وهو من أعظم قواعد الاسلام المشتملة على مهمات من الاصول والفروع

[ 306 ]

والاداب وقد أشرت إلى بعضها في الاذكار وفي شرح صحيح مسلم (وأما) وقت التعزية فقال أصحابنا هو من حين الموت إلى حين الدفن وبعد الدفن إلى ثلاثة أيام قال الشيخ أبو محمد الجويني وهذه المدة للتقريب لا للتحديد قال أصحابنا وتكره التعزية بعد الثلاثة لان المقصود منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه بعد الثلاثة فلا يجد له الحزن هذا هو الصحيح المعروف وجزم السرخسي في الامالي بأنه يعزى قبل الدفن وبعده في رجوعه إلى منزله ولا يعزى بعد وصوله منزله وحكى امام الحرمين وجهها أنه لا أمد للتعزية بل يبقى بعد ثلاثة أيام وان طال الزمان لان الغرض الدعاء والحمل على الصبر والنهي عن الجزع وذلك يحصل مع طول الزمان وبهذا الوجه قطع أبو العباس ابن القاص في التلخيص وانكره عليه القفال في شرحه وغيره من الاصحاب والمذهب أنه يعزى ولا يعزى بعد ثلاثة وبه قطع الجمهور قال المتولي وغيره الا إذا كان احدهما غائبا فلم يحضر الا بعد

الثلاثة فانه يعزبه قال اصحابنا وتجاوز التعزية قبل الدفن وبعده لكن بعد الدفن احسن وافضل لان اهله قبل الدفن مشغولون بتجهيزه ولان وحشتهم بعد دفنه لفراقه اكثر فكان ذلك الوقت اولي بالتعزية قال اصحابنا الا ان يظهر فيهم جزع ونحوه فيعجل التعزية ليذهب جزعهم او يخف (واما) قول المصنف رحمه الله في تعزية المسلم كذا وفي تعزية الكافر كذا فهكذا قاله اصحابنا وحاصله الجمع بين الدعاء للميت والمعزى به والمشهور تقديم الدعاء للمعزى كما ذكره المصنف اعظم الله اجره واحسن عزاك وغفر لميتك وحكى السرخسي فيه ثلاثة اوجه (أحدها) هذا قال وهو قول ابي اسحق المروزي قال لانه المخاطب فيدي به (والثاني) يقدم الدعاء للميت فيقول غفر الله لميتك واعظم الله اجره واحسن عزاك لان الميت أحوج الي الدعاء (والثالث) يتخير فيقدم من شاء قال اصحابنا رحمهم الله وقوله في الكافر ولا نقص عددك لتكثر الجزية المأخوذة منهم ممن صرح بهذا الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحاملي وأبو علي البندنجي والسرخسي والبعوي وصاحبنا العدة والبيان والرافعي وآخرون وهو مشكل لانه دعاء ببقاء الكافر ودوام كفره فالمختار تركه والله اعلم (واما) الجلوس للتعزية فنص الشافعي والمصنف وسائر الاصحاب علي كراهته ونقله الشيخ أبو حامد في التعليق وآخرون عن نص الشافعي قالوا يعني بالجلوس لها ان يجتمع اهل الميت في بيت فيقصدهم من اراد التعزية قالوا بل ينبغي ان ينصرفوا في حوائجهم فمن صادفهم عزاهم ولا فرق بين الرجال والنساء في كراهة الجلوس لها صرح به المحالي ونقله عن نص الشافعي رحمه الله وهو موجود في الام قال الشافعي في الام واكره المائم وهي الجماعة وان لم يكن لهم بكاء فان ذلك يجدد الحزن ويكلف المؤنة مع ما مضى فيه من الاثر هذا لفظه في الام وتابعه الاصحاب عليه واستدل له المصنف وغيره بدليل آخر وهو انه محدث وقد ثبت عن عائشة رضی الله عنها قالت " لما جاء النبي صلي الله

[ 307 ]

عليه وسلم قتل ابن حارثة وجعفر وابن رواحة رضي الله عنهم جلس يعرف فيه الحزن وانا انظر من شق الباب فاتاه رجل فقال ان نساء جعفر وذكر بكائهن فأمره ان ينهأهن " رواه البخاري ومسلم \* (فرع) في مذاهب العلماء \* ذكرنا ان مذهبنا استحباب التعزية قبل الدفن وبعده بثلاثة ايام وبه قال احمد وقال الثوري وابو حنيفة يعزى قبل الدفن لا بعده \* \* قال المصنف رحمه الله \* { ويجوز البكاء علي الميت من غير ندب ولا نياحة لما روى جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلي الله عليه وسلم يا ابراهيم انا لا نغنى عنك من الله شيئا ثم ذرفت عيناه فقال عبد الرحمن ابن عوف يا رسول الله اتبكي اولم تنه عن البكاء قال لا ولكن نهيت عن النوح " ولا يجوز لطم الخدود ولا شق الجيوب لما روى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلي الله عليه وسلم " ليس منا من لطم الخدود وشق الجيوب ودعى بدعوى الجاهلية " \* { الشرح } حديث ابن مسعود رواه البخاري ومسلم وحديث جابر رواه الترمذي هكذا وقال هو حديث حسن ومعناه في الصحيحين من رواية غير جابر ومعنى لا نغنى عنك شيئا أي لا ندفع ولا نكف (وقوله) ذرفت عيناه - بفتح الذا ال المعجمة والراء - أي سال دمعا والجاهلية من الجهل قال الواحدى رحمه الله هو اسم لما كان قبل الاسلام في الفترة لكثرة جهلهم والندب تعديه محاسن الميت مع البكاء كقولها واجبلناه واسنداه واكريماه ونحوها والنياحة رفع الصوت بالندب قال الشافعي والاصحاب البكاء على الميت جائز قبل الموت وبعده ولكن

قبله أولى لحديث جابر بن عتيك رضي الله عنه " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب فصاح النسوة وبكين فجعل ابن عتيك يسكتهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فإذا وجب فلا تبيكين باكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال الموت " حديث صحيح رواه مالك في الموطأ والشافعي وأحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة ولفظ الشافعي في الام وأرخص في البكاء قبل الموت فإذا مات أمسكن وقال صاحب الشامل وطائفة يكره البكاء بعد الموت لظاهر الحديث في النهي ولم يقل الجمهور ويكره وإنما قالوا الأولى تركه قالوا وهو مراد الحديث ولفظ الشافعي محتمل هذا كله في البكاء بلانذب ولا نباحة أما النذب والنياحة ولطم الخد وشق الجيب وخمش الوجه ونشر الشعر والدعاء بالويل والثبور فكلها محرمة باتفاق الاصحاب وصرح الجمهور بالتحريم ووقع في كلام بعضهم لفظ الكراهة وكذا وقع لفظ الكراهة في نص الشافعي في الام وحملها الاصحاب علي كراهة التحريم وقد نقل جماعة الاجماع في ذلك قال امام الحرمين رحمه الله ورفع الصوت بافراط في معنى شق الجيب قال غيره هذا إذا كان مختاراً فان كان مغلوباً لم يؤخذ به لانه

[ 308 ]

غير مكلف وأما قول الشافعي رحمه الله في الام واكره المأتم وهي الجماعة وإن لم يكن لهم بكاء فمراده الجلوس للتعزية وقد سبق بيانه. (فرع) في الاحاديث الواردة في أن الميت يعذب بما نبح عليه وبالبكاء عليه وبيان تأويلها ومذاهب العلماء فيها \* عن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم " قال الميت يعذب في قبره بما نبح عليه " رواه البخاري ومسلم وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " قال ان الميت ليعذب ببكاء أهله عليه " قال وعن ابن عباس قال " رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه " قال ابن عباس فلما مات عمر ذكرت ذلك لعائشة فقالت " رحم الله عمر والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله وقالت حسبكم القرآن ولا تزر وازرة وزر أخرى فما قال ابن عمر شيئاً " رواه البخاري ومسلم وعن عائشة رضي الله عنها " أنها قيل لها ان ابن عمر يقول الميت يعذب ببكاء الحي فقالت يغفر الله لابي عبد الرحمن اما أنه لم يكذب ولكنه نسي أو أخطأ إنما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم على يهودية يبكي عليها فقال انهم ليكون عليها وانها لتعذب في قبرها " رواه البخاري ومسلم وعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال " اغمي علي عبد الله بن رواحة فجعلت أخته تبكي واجبله واكدا واكدا تعدد عليه فقال حين افاق ما قلت شيئاً إلا قيل لي انت كذا فلما مات لم تبك عليه " رواه البخاري رحمه الله وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " ما من ميت يموت فيقوم باكيهم فيقول واجبله واسنده أو نحو ذلك إلا وكل به ملكان يلهزانه اهكذا انت " رواه الترمذي وقال حديث حسن وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنتان في الناس هما لهم كفر الطعن في النسب والنياحة علي الميت " رواه مسلم فهذه الاحاديث وشبهها في التحريم وتعذيب الميت وجاء في الاباحة ما قد يشابه هذا وليس هو منه وهو حديث أنس رضي الله عنه قال " لما ثقل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يتغشاه الكرب فقالت فاطمة رضي الله عنها

واكرب أبتاه فقال ليس علي أبنيك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا ابتاه  
 اجاب ربا دعاه يا ابتاه جنة الفردوس ماواه يا ابتاه إلي جبريل ننعاه فلما  
 دفن قالت فاطمة رضى الله عنها أطابت انفسكم أن تحثوا على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم التراب " رواه البخاري رحمه الله واختلف العلماء  
 في أحاديث تعذيب الميت بالبكاء فتأولها المزني وأصحابنا وجمهور العلماء  
 علي من وصي أن يبكي عليه ويناح بعد موته فنفذت وصيته فهذا يعذب  
 ببكاء أهله عليه ونوحهم لانه بسببه ومنسوب إليه قالوا فاما من بكى عليه  
 أهله وناحوا من غير وصيته منه فلا يعذب ببكائهم ونوحهم لقوله تعالى (ولا  
 تزر وازرة وزر أخرى) قالوا وكان من عادة العرب الوصية بذلك

[ 309 ]

ومنه قول طرفة بن العبد. إذا مت فانعيني بما أنا أهله \* \* وشقي علي  
 الجيب يا ابنة معبد قالوا فخرج الحديث مطلقا حملا علي ما كان معتادا لهم  
 وقالت طائفة هو محمول علي من أوصى بالبكاء والنوح أو لم يوص  
 بتركهما فمن أوصي بهما أو أهمل الوصية بتركهما يعذب بهما لتفريطه  
 باهماله الوصية بتركهما فاما من أوصي بتركهما فلا يعذب بهما إذ لا صنع له  
 فيهما ولا تفريط وحاصل هذا القول ايجاب الوصية بتركهما فمن أهملها  
 عذب بهما وقالت طائفة معنى الاحاديث انهم كانوا ينوحون علي الميت  
 ويندبون بتعديد شمائله ومحاسنه في زعمهم وتلك الشمائل قبائح في  
 الشرع فيعذب بها كما كانوا يقولون يا مرملة النسوان ومؤتم الولدان  
 ومخرب العمران ومفرق الاخدان ونحو ذلك مما يروونه شجاعة وفخرا وهو  
 حرام شرعا وقالت طائفة معناه أنه يعذب بسماعه بكاء أهله ويرق لهم  
 والى هذا ذهب محمد بن جرير وغيره قال القاضي عياض وهو اولي  
 الاقوال \* واحتجوا بحديث فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم " زجر امرأة  
 عن البكاء على ابيها وقال ان أحدكم إذا بكى استعير له صويحه فيا عباد  
 الله لا تعذبوا اخوانكم " وقالت عائشة رضى الله عنها معنى الحديث ان  
 الكافر وغيره من اصحاب الذنوب يعذب في حال بكاء أهله عليه بذنبه لا  
 ببكائهم والصحيح من هذه الاقوال ما قدمناه عن الجمهور واجمعوا كلهم  
 علي اختلاف مذاهبهم ان المراد بالبكاء بصوت ونياحة لا مجرد دمع العين  
 والله اعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { ويستحب للرجال زيارة القبور لما  
 روى أبو هريرة رضى الله عنه قال " زار رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قبر أمه فبكى وابكى من حوله ثم قال اني استأذنت ربي عزوجل ان  
 استغفر لها فلم يأذن لي واستأذنته في ان ازور قبرها فاذن لي فزوروا  
 القبور فانها تذكركم الموت " والمستحب ان يقول السلام عليكم دار قوم  
 مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لا حقون ويدعو لهم لما روت عائشة رضى  
 الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم " كان يخرج الي البقيع فيقول  
 السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لا حقون اللهم اغفر  
 لاهل بقيع الغرقد " ولا يجوز للنساء زيارة القبور لما روى أبو هريرة رضى  
 الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " لعن الله زوارات القبور  
 " { الشرح } حديث أبي هريرة الاول رواه مسلم في صحيحه ولم يقع هذا  
 الحديث في رواية عبد الغافر الفارسي لصحيح مسلم وهو موجود لغيره من  
 الرواة عن الجلودي وأخرجه البيهقي في السنن وعزاه الي صحيح مسلم  
 (وأما) حديث عائشة فرواه مسلم في صحيحه (وأما) حديث أبي هريرة  
 الاخير فرواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وكذلك رواه غيره ورواه  
 أبو داود في سننه من رواية ابن عباس رضى الله عنهما والبقيع بالباء  
 الموحدة والغرقد شجر معروف قال

الهروي هو من العضاء وهي كل شجر له شوكة وقال غيره هو العوسج قالوا وسمي بغير العرقد لشجرات عرقد كانت به قديما وبقية العرقد هو مدفن أهل المدينة (وقوله) السلام عليكم دار فدار منصوب قال صاحب المطالع هو منصوب علي الاختصاص أو علي النداء المضاف والاول افصح قال ويصح الجر علي البدل من الكاف والميم في عليكم والمزاد بالدار علي هذا الوجه الاخير الجماعة أو أهل الدار وعلى الاول مثله أو المنزل وقوله صلى الله عليه وسلم وأنا ان شاء الله بكم لا حقون فيه أقوال (أحدها) انه ليس علي وجه الاستثناء الذي يدخل الكلام لشك وارتباب بل علي عادة المتكلم لتحسين الكلام حكاة الخطابي رحمه الله (الثاني) هو استثناء علي بابيه وهو راجع الي التخوف في هذا المكان والصحيح انه للتبرك وامتنال قوله تعالى (ولا تقولن لشيئ اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله) وقيل فيه أقوال آخر تركتها لضعفها ومن أضعفها قول من قال انه صلي الله عليه وسلم " دخل المقبرة ومعه مؤمنون حقيقة وآخرون يظن بهم النفاق " وكان الاستثناء منصرفا إليهم وهذا غلط لان الحديث في صحيح مسلم وغيره انه صلى الله عليه وسلم " خرج في آخر الليل إلى البقيع وحده ورجع في وقته ولم يكن معه أحد الا عائشة رضي الله عنها كانت تنظره من بعيد ولا يعلم انها تنظره) فهذا تصريح بابطال هذا القول وإن كان قد حكاة الخطابي وغيره وانما نبهت عليه لئلا يغتر به وقيل ان الاستثناء راجع الي استصحاب الايمان وهذا غلط فاحش وكيف يصح هذا وهو صلى الله عليه وسلم يقطع بدوام ايمانه ويستحيل بالدلالة العقلية المقررة وقوع الكفر فهذا القول وان حكاة الخطابي وغيره باطل نبهنا عليه لئلا يغتر به وكذا أقوال آخر قيلت هي فاسدة ظاهرة الخطأ لا حاجة الي ارتكابها ولا ضرورة بحمد الله في الكلام الي حمله على تأويل بعيد بل الصحيح منه ما قدمته والله أعلم (أما) الاحكام فانفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي انه يستحب للرجال زيارة القبور وهو قول العلماء كافة نقل العبدري فيه اجماع المسلمين ودليله مع الاجماع الاحاديث الصحيحة المشهورة وكانت زيارتها منها عنها أولا ثم نسخ ثبت في صحيح مسلم رحمه الله عن بريدة رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها " وزاد أحمد بن حنبل والنسائي في روايتهما فزوروها ولا تقولوا هجرا والهجر الكلام الباطل وكان النهي أولا لقرب عهدهم من الجاهلية فرما كانا يتكلمون بكلام الجاهلية الباطل فلما استقرت قواعد الاسلام وتمهدت احكامه واستشهرت معالمه ابيح لهم الزيارة واحتاط صلي الله عليه وسلم بقوله ولا تقولوا هجرا قال أصحابنا رحمهم الله ويستحب للزائر ان يدنو من قبر المزور بقدر ما كان يدنو من صاحبه لو كان حيا وزاره وأما النساء فقال المصنف وصاحب البيان لا تجوز لهن الزيارة وهو ظاهر هذا الحديث ولكنه شاذ في المذهب والذي قطع به الجمهور انها مكروهة لهن كراهة تنزيه وذكر الروياني في البحر وجهين (أحدهما) يكره كما قاله الجمهور (والثاني) لا يكره قال وهو الاصح



عندي إذا أمن الا فتان وقال صاحب المستطهرى وعندي ان كانت زيارتهن لتجديد الحزن والتعديد والبيكاء والنوح علي ما جرت به عادتهن حرم قال وعليه يحمل الحديث " لعن الله زوارات القبور " وان كانت زيارتهن للاعتبار من غير تعديد ولا نياحة كره إلا ان تكون عجوزا لا تشتهي فلا يكره كحضور الجماعة في المساجد وهذا الذي قاله حسن ومع هذا فالاحتياط للعجوز ترك الزيارة لظاهر الحديث واختلف العلماء رحمهم الله في دخول النساء في قوله صلى الله عليه وسلم " نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها " والمختار عند أصحابنا انهن لا يدخلن في ضمن الرجال ومما يدل ان زيارتهن ليست حراما حديث أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " مر بامرأة تبكى عند قبر فقال اتق الله واصبري " رواه البخارى ومسلم وموضع الدلالة انه صلى الله عليه وسلم لم ينهها عن الزيارة وعن عائشة رضى الله عنها قالت " كيف أقول يا رسول الله - يعنى إذا زرت القبور قال قولى السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وبرحم الله المستقدمين منا والمستأخرين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون " رواه مسلم قال أصحابنا رحمهم الله ويستحب للزائر ان يسلم على المقابر ويدعو لمن يزوره ولجميع أهل المقبرة والافضل أن يكون السلام والدعاء بما ثبت في الحديث ويستحب ان يقرأ من القرآن ما تيسر ويدعو لهم عقبها نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاح قال الحافظ أبو موسى الاصفهاني رحمه الله في كتابه آداب زيارة القبور الزائر بالخيار ان شاء زار قائما وان شاء قعد كما يزور الرجل أخاه في الحياة فرما جلس عنده وربما زاره قائما أو مارا (قال) وروى القيام عند القبر من حديث أبى أمامة والحكم بن الحارث وابن عمر وأنس وعن جماعة من السلف رضى الله عنهم قال أبو موسى وقال الامام أبو الحسن محمد بن مرزوق الزعفراني وكان من الفقهاء المحققين في كتابه في الجنائز ولا يستلم القبر بيده ولا يقبله قال وعلي هذا مضت السنة قال أبو الحسن واستلام القبور وتقبيلها الذي يفعله العوام الآن من المبتدعات المنكرة شرعا ينبغي تجنب فعله وينهي فاعله قال فمن قصد السلام على ميت سلم عليه من قبل وجهه وإذا أراد الدعاء تحول عن موضعه واستقبل القبلة قال أبو موسى وقال الفقهاء المتبحرون الخراسانيون المستحب في زيارة القبور أن يقف مستدبر القبلة مستقبلا وجه الميت يسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسسه فان ذلك عادة النصارى (قال) وما ذكروه صحيح لانه قد صح النهي عن تعظيم القبور ولانه إذا لم يستحب استلام الركنين الشاميين من اركان الكعبة لكونه لم يسس مع استحباب استلام الركنين الآخرين فلان لا يستحب مس القبور أولى والله أعلم \*

[ 312 ]

قال المصنف رحمه الله \* { ولا يجوز الجلوس على القبر لما روى أبو هريرة رضى الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لان يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه حتى تخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر " ولا يدوسه من غير حاجة لان الدوس كالجلوس فإذا لم يجز الجلوس لم يجز الدوس فان لم يكن طريق الي قبر من يزوره الا بالدوس جاز له لانه موضع عذر ويكره الميت في المقبرة لما فيها من الوحشة } \* { الشرح } حديث أبى هريرة رواه مسلم واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على النهي عن الجلوس على القبر للحديث المذكور لكن عبارة الشافعي في الام وجمهور الاصحاب في الطرق كلها أنه يكره الجلوس وأرادوا به كراهة التنزيه كما هو المشهور في استعمال الفقهاء وصرح به

كثيرون منهم وقال المصنف والمحاملي في المقنع لا يجوز فيحمل أنهما أرادا التحريم كما هو الظاهر من استعمال الفقهاء قولهم لا يجوز ويحتمل انهما أرادا كراهة التنزيه لان المكروه غير جائز عند الاصوليين وقد سبق في المهذب مواضع مثل هذا كقوله في الاستطابة لا يجوز الاستنجاء باليمين وقد بينها في مواضعها قال المصنف والاصحاب رحمهم الله ووطؤه كالجلوس عليه قال اصحابنا وهكذا يكره الاتكاء عليه قال الماوردي والجراني وغيرهما ويكره أيضا الاستناد إليه وأما المبيت في المقبرة فمكروه من غير ضرورة نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب لما ذكره المصنف والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في كراهة الجلوس على القبر والاتكاء عليه والاستناد إليه \* قد ذكرنا أن ذلك مكروه عندنا وبه قال جمهور العلماء منهم النخعي والليث وأبو حنيفة وأحمد وداود وقال مالك لا يكره \* (فرع) المشهور في مذهبنا أنه لا يكره المشي في المقابر بالنعلين والخفين ونحوهما ممن صرح بذلك من اصحابنا الخطابي والعبدي وآخرون ونقله العبدي عن مذهبنا ومذهب اكثر العلماء قال احمد بن حنبل رحمه الله يكره وقال صاحب الحاوي يخلع نعليه لحديث بشير بن معبد الصحابي المعروف بابن الخصاصية قال " بينهما انا أماشي رسول الله صلي الله عليه وسلم نظر فإذا رجل يمشي في القبور عليه نعلان فقال يا صاحب السبتين ويحك الق سبتيك فنظر الرجل فلما عرف رسول الله صلي الله عليه وسلم خلعهما " رواه أبو داود والنسائي باسناد حسن \* واحتج اصحابنا بحديث أنس رضى الله عنه عن النبي صلي الله عليه وسلم قال " العبد إذا وضع في قبره وتولى وذهب أصحابه حتى إنه ليسمع قرع نعالم اناه ملكان فاقعداه إلي آخر الحديث " رواه البخاري ومسلم (وأجابوا) عن الحديث الاول بجوابين (أحدهما) وبه أجاب الخطابي انه يشبه انه كرههما المعنى فيهما لان النعال السبتية - بكسر

## [ 313 ]

السين - هي المدبوغة بالقرظ وهي لباس أهل الترفه والتنعيم فنهى عنهما لما فيهما من الخيلاء فاحب صلي الله عليه وسلم أن يكون دخوله المقابر علي زي التواضع ولباس أهل الخشوع (والثاني) لعله كان فيهما نجاسة قالوا وحملنا علي تأويله الجمع بين الحديثين \*

## [ 314 ]

\* قال المصنف رحمه الله \* { ويكره ان يبني علي القبر مسجدا لما روى أبو مرثد الغنوي رضى الله عنه أن النبي صلي الله عليه وسلم نهى أن يصلي إليه " وقال لا تتخذوا قبوري وثنا فانما هلك بنوا اسرائيل لانهم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد " قال الشافعي رحمه الله وأكره ان يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجدا مخافة الفتنة عليه وعلي من بعده من الناس } \*

## [ 315 ]

{ الشرح } حديث أبي مرثد رواه مسلم مختصرا قال " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تجلسوا علي القبور ولا تصلوا إليها " وثبت معناه عن جماعة من الصحابة فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " قاتل الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد " رواه البخاري ومسلم رحمهما الله وعن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما قالا " لما نزل برسول الله صلى الله عليه وسلم طفق يطرح خميصة له علي وجهه فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه قال وهو كذلك لعنة الله علي اليهود والنصارى

---

## [ 316 ]

اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد " يحذر ما صنعوا رواه البخاري ومسلم وأبو مرثد - بفتح الميم والثاء المثلثة واسمه كزاز - بفتح الكاف وتشديد النون - وأخره زاي ابن حصين ويقال ابن الحصين الغنوي - بفتح الغين المعجمة والنون - توفى بالشام سنة ثني عشرة وقيل سنة إحدى وهو ابن ست وستين سنة وحضر هو وابنه مرثد بدرا واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب على كراهة بناء مسجد علي القبر سواء كان الميت مشهورا بالصالح أو غيره لعموم الاحاديث قال الشافعي والاصحاب وتكره الصلاة الي القبور سواء كان الميت صالحا أو غيره قال الحافظ أبو موسى قال الامام ابو الحسن

---

## [ 317 ]

الزعفراني رحمه الله ولا يصلي الي قبر ولا عنده تبركا به واعظاما له للاحاديث والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { ويستحب لا قرباء الميت وجيرانه ان يصلحوا لاهل الميت طعاما لما روى أنه لما قتل جعفر

---

## [ 318 ]

ابن ابي طالب رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم " اصنعوا لآل جعفر طعاما فإنه قد جاء هم أمر يشغلهم عنه " \* { الشرح } الحديث المذكور رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم من رواية عبد الله بن جعفر قال الترمذي حديث حسن ورواه احمد بن حنبل وابن ماجه أيضا من رواية

---

## [ 319 ]

اسماء بنت عميس (وقوله) صلى الله عليه وسلم يشغلهم - بفتح الياء -  
وحكى ضمها وهو شاذ ضعيف وقد وقع في المهذب يشغلهم عنه والذي  
في كتب الحديث يشغلهم بحذف عنه وكان قتل جعفر رضي الله عنه في  
جمادى سنة ثمان من الهجرة في غزوة مؤتة وهي موضع معروف بالشام  
عند الكرك وانفقت نصوص الشافعي في الام والمختصر والاصحاب على  
أنه يستحب لا قرباء الميت وجيرانه ان يعملوا طعاما لاهل الميت ويكون  
بحيث يشبعهم في يومهم وليلتهم قال الشافعي في المختصر واحب  
لقرباء الميت وجيرانه ان يعملوا لاهل الميت في يومهم وليلتهم طعاما  
يشبعهم فانه سنة وفعل اهل الخير قال اصحابنا وبلغ عليهم في الاكل ولو  
كان الميت في بلد آخر

## [ 320 ]

يستحب لجيران اهله ان يعملوا لهم طعاما ولو قال المصنف ويستحب  
لاقرباء الميت وجيران اهله لكان احسن لدخول هذه الصورة قال اصحابنا  
رحمه الله ولو كان النساء ينحن لم يجز اتخاذ طعام لهن لانه اعانة علي  
المعصية قال صاحب الشامل وغيره وأما اصلاح اهل الميت طعاما وجمع  
الناس عليه فلم ينقل فيه شئ وهو بدعة غير مستحبة هذا كلام صاحب  
الشامل ويستدل لهذا بحديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال " كنا نعد  
الاجتماع إلى اهل الميت وصنعة الطعام بعد دفنه من النياحة " رواه احمد  
بن حنبل وابن ماجه باسناد صحيح وليس في رواية ابن ماجه بعد دفنه  
(واما) الذبح والعقر عند القبر فمذموم لحديث انس رضي الله عنه قال "   
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عقر في الاسلام " رواه أبو داود  
والترمذي وقال حسن صحيح وفي رواية ابى داود قال عبد الرزاق كانوا  
يعفرون عند القبر بقره أو شيا \*

## [ 321 ]

(فرع) في مسائل تتعلق بكتاب الجنائز (إحداها) قال الشافعي في الام  
وأصحابنا يستحب مسح رأس اليتيم ودهنه واكرامه ولا يقهر ولا ينهر  
(الثانية) المستحب خفض الصوت في السير بالجنائز ومعها فلا يشتغلوا  
بشئ غير الفكر فيما هي لا قية وصائرة إليه وفي حاصل الحياة وإن هذا  
آخرها ولا بد منه وقد أفرد ابن المنذر في الاشراف والبيهقي في السنن  
الكبير بابا في هذه المسألة قال ابن المنذر روينا عن قيس بن عباد - بضم  
العين وتخفيف الباء - قال " كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يكرهون رفع الصوت عند ثلاث عند القتال وعند الجنائز وعند الذكر " قال  
وذكر الحسن البصري عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم  
يستحبون خفض الصوت عند الجنائز وعند قراءة القرآن وعند القتال قال  
ذكره الحسن وسعيد ابن جبيرة النخعي واسحق قول القائل خلف الجنائز  
استغفر الله له وقال عطاء هي محدثة وقال الاوزاعي قال ابن المنذر  
ونحن نكره من ذلك ما كرهوا (الثالثة) عن عبيد ابن خالد الصحابي رضي الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " موت الفجأة أخذه أسف " وروى  
مرفوعا هكذا وموقوفا علي عبيد ابن خالد رواه أبو داود هكذا بالوجهين  
باسناد صحيح قال الخطابي رحمه الله في تفسير هذا الحديث الاسف

الغضبان ومنه قوله تعالى ( فلما آسفون ) وذكر المدائني أن ابراهيم الخليل وجماعة من الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ماتوا فجأة قال وهو موت الصالحين وهو تخفيف علي المؤمن ويحتمل أن يقال أنه لطف ورفق بأهل الاستعداد للموت المتيقظين وأما غيرهم ممن له تعلقات يحتاج إلى الايضاء والتوبة واستحلال من بينه وبينه معاملة أو مصاحبة ونحو ذلك فالفجأة في حقه أخذه أسف وروى البيهقي عن ابن مسعود وعائشة رضى الله عنهما قالا في موت الفجأة هو راحة للمؤمن وأخذه أسف للفاجر ورواه مرفوعا من رواية عائشة رضى الله عنها (الرابعة) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا سعيد الخدري رضى الله عنه لما حضره الموت دعا بتياب جدد فلبسها ثم قال " سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها " رواه أبو داود باسناد صحيح الا رجلا مختلفا في توثيقه وقد روى له البخاري في صحيحه قال الحاكم هو صحيح قال الخطابي رحمه الله استعمل أبو سعيد رضى الله عنه الحديث علي ظاهره قال وقد روى في تحسين الكفن احاديث قال وتأوله بعض العلماء علي أن المراد بالتياب العمل فيبعث علي ما مات عليه من عمل صالح أوسئ

[ 322 ]

والعرب تقول فلان طاهر الثياب إذا وصفوه بطهارة النفس والبراءة من العيوب ويدنس الثياب إذا كان بخلاف ذلك قال واستدل هذا القائل بقوله صلى الله عليه وسلم " يحشر الناس حفاة عراة " فدل علي أنه ليس المراد بالتياب التي هي الكفن قال وتأوله بعضهم علي أن البعث غير الحشر فيجوز أن يكون البعث مع الثياب والحشر مع العرى والحفاة (الخامسة) ثبت في الصحيحين عن عبد الرحمن ابن عوف رضى الله عنه قال " سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في الطاعون إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه وإذا وقع بأرض وانتم بها فلا تخرجوا فرارا منه " (السادسة) يستحب للمريض ان يتعاهد نفسه بتقليم اظفاره وأخذ شعر شاربه رابطه وعانته واستدلوا لله بحديث خبيب بن عدي - بضم الخاء المعجمة - رضى الله عنه " أنه لما أرادت كفار قريش قتله استعار موسى يستحذبها " رواه البخاري رحمه الله (السابعة) عن البراء بن عازب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " إذا قعد المؤمن في قبره أتني ثم شهد أن لا إله إلا الله وان محمدا رسول الله فذلك قوله يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة " رواه البخاري ومسلم رحمهما الله وفي رواية لمسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت قال نزلت في عذاب القبر " وعن أنس رضى الله عنه قال " قال نبي الله صلى الله عليه وسلم أن العبد إذا وضع في قبره وتولي عنه أصحابه إنه ليسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا فياتيه ملكان فيقعدهانه فيقولان له ما كنت تقول في هذا الرجل فاما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقال له أنظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعدا في الجنة فيراهما جميعا " قال قتادة وذكر لنا أنه يفسح له في قبره سبعون ذراعا ويملى عليه خضرا إلى يوم يبعثون (وأما) المنافق أو الكافر فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس فيه فيقال لا دريت ولا بليت ثم يضرب بمطرقة من حديد ضربة بين أذنيه فيصيح صيحة يسمعها من يليه إلا الثقلين " رواه البخاري ومسلم وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قبر الميت - أو قال أحدكم - أتاه ملكان أسودان أزرقان يقال لاحدهما المنكر وللآخر النكير فيقولان ما كنت

اتقول في هذا الرجل فيقول ما كان يقول هو عبد الله وسوله أشهد أن لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله فيقولان قد كنا نعلم أنك تقول هذا فيفسح له في قبره سبعين في سبعين ثم ينور له فيه وذكر نحو ما سبق فيه " وفي المناقب رواه الترمذي وقال حديث حسن

[ 323 ]

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " أن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ان كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة وان كان من أهل النار فمن أهل النار يقال هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة " رواه أحمد بن حنبل والنسائي والترمذي وغيرهم قال الترمذي حديث حسن صحيح (الثامنة) ثبتت الاحاديث الصحيحة " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ من عذاب القبر وانه أمر بالتعوذ " وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت " فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد صلي صلاة الا تعوذ من عذاب القبر " وقد سبق بيان جملة من هذا في الدعاء في آخر الصلاة قبل السلام ومذهب أهل الحق اثبات عذاب القبر للكفار ولمن شاء الله من العصاة وشبهوه بالنائم الذي تراه ساكنا غير حاس بشئ وهو في نعيم أو عذاب ونكد وعن انس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله أن يسمعكم من عذاب القبر " رواه مسلم وعن أبي أيوب رضي الله عنه قال " خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ما غربت الشمس فسمع صوتا فقال يهود تعذب في قبورها " رواه البخاري ومسلم (التاسعة) عن عائشة رضي الله عنها أن رجلا قال للنبي صلى الله عليه وسلم أن أمي أفتلتت نفسها وأراها لو تكلمت تصدقت أفينفعها ان تصدقت عنها قال نعم " رواه البخاري ومسلم والاحاديث بهذا المعنى كثيرة في الصحيح مشهورة واجمع المسلمون علي أن الصدقة عن الميت تنفعه وتصله وسنيسط الكلام فيها ان شاء الله تعالى في آخر كتاب الوصية حيث ذكر المصنف والشافعي والاصحاب المسألة وانما قصدت التنبيه هنا علي أصل المسألة (العاشرة) عن عبد الله بن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يموت يوم الجمعة أو ليلة الجمعة الا وقاه الله فتنة القبر " رواه الترمذي وضعفه (الحادية عشرة) في موت الاطفال عن انس رضي الله عن قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من الناس مسلم يموت له ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث الا ادخله الله الجنة بفضل رحمته اياهم " رواه البخاري ومسلم وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار الا تحلة القسم " رواه البخاري ومسلم وتحلة القسم قوله عزوجل " وان منكم الا واردها) والمختاران المراد به المرور علي الصراط وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " للنساء

[ 324 ]

ما منكن من امرأة تقدم ثلاثة من الولد الا كانوا لها حجابا من النار فقالت امرأة واثنين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واثنين " رواه البخاري

ومسلم وعن ابى هريرة رضي الله عنه قال " اتت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم بصبي لها فقالت يا رسول الله ادعوا الله له فلقد دفنت ثلاثة فقال دفنت ثلاثة قالت نعم قال لقد احتطرت بحطار شديد من النار " رواه مسلم وعن ابى حسان قال " قلت لابي هريرة مات لى ابنان فما أنت محدثي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نطيب انفسنا عن موتانا قال قال نعم صغارهم دعاميص الجنة يتلقي احدهم اباه - أو قال ابوه - فيأخذ بثوبه - أو قال بيده فلايتهاها - أو قال ينتهي - حتى يدخله الله واباه الجنة " رواه مسلم قال أهل الغريب الدعاميص جمع دعموص كبرغوث وبراعيث قالوا وهو الدخال في الامور ومعناه انهم سياحون في الجنة دخالون في منازلهم لا يمنعون من موضع منها كما ان الصبيان في الدنيا لا يمنعون الدخول علي الحرم وجاءت في الباب احاديث كثيرة غير ما ذكرته ومنها ان موت الواحد من الاولاد حجاب من النار وكذا السقط والله اعلم بالصواب وله الحمد والنعمة وبه التوفيق والعصمة \* (1) \* (كتاب الزكاة) \* قال الامام ابو الحسن الواحدى الزكاة تطهير للمال واصلاح له وتمييز وانماء كل ذلك قد قيل قال والاطهر ان اصلها من الزيادة يقال زكا الزرع يزكو زكاء ممدود وكل شئ ازداد فقد زكا قال والزكاة أيضا الصلاح وأصلها من زيادة الخير يقال رجل زكي أي زائد الخير من قوم ازكيا

---

(1) (حاشية) وجد بالاصل ما نصه \* قال مصنفه يحيى بن شرف النووي رحمه الله فرغت منه ضحوة يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين وستمائة \* آخر المجلد الثالث من شرح المهذب من تجزئة الشيخ رحمه الله \*

## [ 325 ]

وزكي القاضى الشهود إذا بين زيادتهم في الخير وسمي ما يخرج من المال للمساكين بايجاب الشرع زكاة لانها تزيد في المال الذى أخرجت منه وتوفره في المعنى وتقبه الآفات هذا كلام الواحدى (وأما) الزكاة في الشرع فقال صاحب الحاوى وأخرون هو اسم لآخذ شئ مخصوص من مال مخصوص علي أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة (وأعلم) ان الزكاة لفظة عربية معروفة قبل ورود الشرع مستعملة في اشعارهم وذلك اكثر من ان يستدل له قال صاحب الحاوى وقال داود الطاهري لا أصل لهذا الاسم في اللغة وانما عرف بالشرع قال صاحب الحاوى وهذا القول وان كان فاسدا فليس الخلاف فيه مؤثرا في أحكام الزكاة \* \* قال المصنف رحمه الله \* { الزكاة ركن من اركان الاسلام وفرض من فروضه والاصل فيه قوله عزوجل (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وروى ابو هريرة قال " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم جالسا فأتاه رجل فقال يا رسول الله ما الاسلام قال الاسلام ان تعبد الله ولا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم شهر رمضان ثم ادبر الرجل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ردوا علي الرجل فلم يروا شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم " \* { الشرح } هذا الحديث رواه البخاري ومسلم وتقدم بيان اللغات في جبريل في مواقيت الصلاة وقوله عزوجل (وأقيموا الصلاة) قال العلماء اقامتها ادايتها والمحافظة عليها بحدودها يقال قام بالامرو اقامه إذا أنى به موفيا حقوقه قال أبو علي الفارسي أشبه من أن تفسر ببتمونها والمراد جنس الصلاة الواجبة وذكر أصحابنا في كتب الاصول والفروع خلافا في هذه هل هي مجملة ام لا فقالوا قال أبو اسحق المروزي وغيره

من اصحابنا هي جملة قال البندنجي هذا هو المذهب لان الزكاة لا تجب  
إلا في مال مخصوص إذا بلغ قدرا مخصوصا ويجب قدر مخصوص وليس في  
الآية بيان شئ من هذا فهي جملة بينتها السنة الا أنها تقتضي أصل  
الوجوب وقال بعض اصحابنا ليست جملة بل هي عامة بل كل ما تناوله  
اسم الزكاة فالآية تقتضي وجوبه والزيادة عليه تعرف بالسنة قال القاضي  
أبو الطيب في تعليقه وآخرون من اصحابنا فائدة الخلاف انا إذا قلنا جملة  
فهى حجة في أصل وجوب الزكاة ولا يحتج بها في مسائل الخلاف وان قلنا  
ليست جملة كانت حجة في صل وجوب الزكاة وفي مسائل الخلاف تعلقا  
بعمومها والله أعلم (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم " وتقيم

[ 326 ]

الصلاة المكتوبة وتؤدى الزكاة المفروضة " فخالف بين اللفظين لقول الله  
تعالى (ان الصلاة كانت على المؤمنين) وثبت في أحاديث كثيرة وصف  
الصلاة بالمكتوبة لحديث " خمس صلوات كتبهن الله " وحديث " أفضل  
الصلاة صلاة المرء في بيته إلا المكتوبة " وسمى الزكاة مفروضة لانها  
مقدرة ولانها تحتاج إلى تقدير الواجب ولهذا سمي ما يخرج في الزكاة  
فرائض وفي الصحيحين " فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة  
الفطر " وفي صحيح البخاري في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
هذه فريضة الصدقة وقيل غير بين اللفظين لثلا بتكرار اللفظ والفصاحة  
والبلاغة تمنع تكريره والله أعلم. (وأما) قول المصنف الزكاة ركن وفرض  
فتوكيد وبيان لكونه يصح تسمية الزكاة ركنا وفرضا وقد استعمل المصنف  
مثل هذه العبارة في الصوم والحج والله أعلم \* وأما حكم المسألة فالزكاة  
فرض وركن باجماع المسلمين وتظاهرت دلائل الكتاب والسنة واجماع  
الامة على ذلك والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا تجب الزكاة إلا  
على حر مسلم فاما المكاتب والعبد إذا ملكه المولى مالا فلا زكاة عليه لانه  
لا يملك في قوله الجديد ويملك في قوله القديم إلا أنه ملك ضعيف لا  
يحمل المواساة ولهذا لا تجب عليه نفقة الاقارب ولا يعتق أبوه إذا اشتراه  
فلم تجب عليه الزكاة وفيمن نصفه حر ونصفه عبد وجهان (أحدهما) لا تجب  
عليه الزكاة لانه ناقص بالرق فهو كالعبد القن (والثاني) أنها تجب فيما  
ملكه بنصفه الحر لانه يملك بنصفه الحر ملكاتاما فوجب عليه الزكاة كالحر {  
\* { الشرح } قوله ولا تجب الزكاة الا على حر مسلم ولم يقل تام الملك كما  
قاله في التنبيه وهذا الذى قاله هنا حسن لان مقصوده في هذا الفصل  
بيان صفة الشخص الذى تجب عليه الزكاة وكونه تام الملك صفة للمال  
فآخره ثم ذكر في أول الذى يلي هذا في فصل صفات المال وهذا ترتيب  
حسن (أما) وجوب الزكاة على الحر المسلم فظاهر لعموم الكتاب والسنة  
والاجماع فيمن سوى الصبي والمجنون ومذهبننا وجوبها في مال الصبي  
والمجنون وسنوضحه قريبا إن شاء الله تعالى (وأما) المكاتب فلا زكاة عليه  
لا في عشر زرعه ولا في ماشيته وسائر أمواله ولا خلاف في شئ من هذا  
عندنا ولا يجب عليه زكاة الفطر أيضا وفيها وجه ضعيف ذكره المصنف في  
باب زكاة الفطر والمذهب أنها لا تجب عليه ودليل الجميع ضعف ملكه قال  
أصحابنا فان عتق المكاتب والمال في يده استأنف له الحول من حين العتق  
وإن عجز فصار المال للسيد ابتداء الحول من حينئذ (وأما) العبد القن  
والمدير والمستولدة



إذا ملكهم المولي مالا فان قلنا بالجديد الصحيح انه لا يملك بالتملك وجب علي السيد زكاة ما ملك ولا أثر للتمليك لانه باطل وان قلنا بالقديم انه يملك لم يلزم العبد زكاته لما ذكره المصنف وهل يلزم السيد زكاة هذا المال فيه طريقان (الصحيح) منهما وهو المشهور وبه قطع كثيرون لا يلزمه لانه لا يملكه (والطريق الثاني) حكاه الماوردي وامام الحرمين والغزالي في البسيط وآخرون فيه وجهان (أصحهما لا يلزمه (والثاني) يلزمه لان فائدة الملك القدرة علي التصرف فيه وذلك حاصل بخلاف ملك المكاتب قال الماوردي هذا الوجه غلط لان للوالد أن يرجع فيما وهبه لولده ومع هذا تلزمه زكاته (قلت) أما الفرق ظاهر لان ملك الولد تام ويجب فيه الزكاة بخلاف العبد والله اعلم (وأما) من بعضه حر وبعضه رقيق ففيه وجهان مشهوران ذكر المصنف دليلهما واختلفوا في أصحهما فقال العراقيون (الصحيح) أنه لا تجب الزكاة وبهذا قطع اكثر العراقيين أو كثير منهم وجماعة من الخراسانيين ممن قطع به القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي في المجموع وابن الصباغ وغيرهم من العراقيين ونقله إمام الحرمين في النهاية عن العراقيين وقطع به من الخراسانيين المتولي وصح أكثر الخراسانيين الوجوب ممن صححه منهم امام الحرمين والبعثي وقطع به الغزالي في كتبه واستبعد امام الحرمين قول العراقيين واحتج بان الشافعي رضي الله عنه نص علي أن من بعضه حر وبعضه رقيق يكفر كفارة الحر الموسر قال وإذا وجبت كفارة الا حرار فالزكاة أولى لان المعتمد فيها الاسلام والملك التام وقد وجدو حجة العراقيين أنه في اكثر الاحكام له حكم العبيد فلا تقبل شهادته ولا ولاية له علي ولده الحر ولا علي مال ولده ولا جمعة عليه ولا تنعقد به ولا حج عليه ولذلك هو كالرقيق في نكاحه وطلاقه وعدتها والحدود علي قاذفه ولا يرث ولا خيار لها إذا عتق بعضها تحت عبيد ولا قصاص علي الحر بقتله وعلي من هو مثله علي الاصح ولا يكون قاضيا ولا قاسما ولا مقوما وغير ذلك من الاحكام فوجب أن تلحق الزكاة بذلك (فان قيل) جزموا بوجوب زكاة الفطر عليه فما الفرق فالجواب ما أجاب به صاحب الشامل أن زكاة الفطر تتبع بعض فيجب عليه نصف صاع وعلي سيده نصفه وزكاة الاموال لا تتبع بعض وانما تجب علي تام والله اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* { وأما الكافر فان كان أصليا لم تجب عليه الزكاة لانه حق لم يلتزمه فلا يلزمه كغرامة المتلفات وان كان مرتدا لم تسقط عنه كما يجب في حال الاسلام لانه ثبت وجوبه فلم يسقط برده كغرامة المتلفات (وأما) في حال الرده فانه يبني علي ملكه وفي ملكه ثلاثة أقوال (أحدها) يزول بالردة

فلا تجب عليه الزكاة (والثاني) لا يزول فتجب عليه الزكاة لانه حق التزمه بالاسلام فلم يسقط بالردة كحقوق الأدميين (والثالث) أنه موقوف فان رجع الي الاسلام حكمنا بانه قد زال ملكه فلا تجب عليه الزكاة \* { الشرح } قوله في الكافر الاصلى لا تجب عليه ليس مخالفا لقول جمهور أصحابنا وغيرهم في الاصول ان الكفار يخاطبون بفروع الشرع وقد سبق في أول كتاب الصلاة بيان ذلك واضحا مع فوائد تتعلق باحكام الكفار (وأما) قوله لانه حق لم يلتزمه فلا يلزمه كغرامة المتلفات فقد ينكر عليه ويقال هذا دليل ناقص عن الدعوى لان مراد المصنف أن الزكاة لا تجب علي الكافر سواء

كان حربيا أو ذميا وهذا لا خلاف فيه فدليل المصنف ناقص لانه دليل لعدم الوجوب في حق الحربى دون الذمى فان الذمى يلزمه غرامة المتلفات (والجواب) أنه أراد أن الزكاة حق لم يلتزمه الحربى ولا الذمى فلا يلزم واحدا منهما كما لا تجب غرامة المتلفات علي من لم يلتزمها وهو الحربى وهذا جواب حسن وانفق أصحابنا مع نصوص الشافعي رحمه الله علي أنه لا تجب الزكاة على الكافر الاصلى حربيا كان أو ذميا فلا يطالب بها في كفره وإن أسلم لم يطالب بها في مدة الكفر. وأما المرتد فان وجب عليه زكاة قبل رده لم تسقط عنه بالردة عندنا باتفاق الاصحاب وقال أبو حنيفة تسقط بناء على أصله أن المرتد يصير كالكافر الاصلى \* دليلنا ما ذكره المصنف (وأما) زمن الردة فهل تجب عليه فيه زكاة فيه طريقان حكاهما إمام الحرمين والرافعي وغيرهما (أحدهما) القطع بوجوب الزكاة وبه قال ابن سريج كالنفقات والغرامات (والطريق الثاني) وهو المشهور وبه قطع الجمهور فيه ثلاثة اقوال بناء على بقاء ملكه وزواله (أحدها) يزول ملكه فلا زكاة (والثاني) يبقى فتجب (وأصحها) أنه موقوف ان عاد الي الاسلام تبينا بقاءه فتجب والا فلا. وتتصور المسألة إذا بقى مرتدا حولا ولم نعلم ثم علمنا أو علمنا ولم نقدر علي قتله أو ارتد وقد بقى من الحول ساعة فلم يقتل أو لم يسلم الا بعد الحول والله أعلم \* قال اصحابنا وان قلنا لا تجب الزكاة فارتد في اثناء الحول أنقطع الحول فإذا أسلم استأنف وإن قلنا تجب لم ينقطع قال أصحابنا وإذا أوجبناها فأخرج في حال الردة أجزاء كما لو أطعم عن الكفارة بخلاف الصوم لا يصح منه لانه عمل بدني فلا يصح الا ممن يكتب له هكذا صرح به البيهقي والجمهور وقال إمام الحرمين قال صاحب التقريب لو قلت إذا ارتد لم يخرج الزكاة مادام مرتدا لم يكن بعيدا لان الزكاة قربة محضة مفتقرة الي النية ولا تجب علي الكافر الاصلى فتعذر أدائها من المرتد قال صاحب التقريب علي هذا إذا حكمنا بأن ملكه

[ 329 ]

لا يزول ومضى حول في الردة لم يخرج الزكاة أيضا لما ذكرنا فان أسلم لزمه إخراج ما وجب في اسلامه وردته ولو قتل مرتدا وقد تعذر أداء الزكاة علي هذا الاحتمال فتسقط في حكم الدنيا ولا تسقط المعاقبة بها في الآخرة قال إمام الحرمين مما قطع به الاصحاب إخراج الزكاة لحق المساكين عاجلا ولكن يحتمل أن يقال إذا أسلم لم يلزمه إعادة الزكاة فيه وجهان الممتنع من أداء الزكاة إذا أخذها الامام منه قهرا ولم ينو الممتنع هذا آخر كلام الامام والمذهب انها تجزئ لما نقلناه أولا عن الجمهور والله اعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { وتجب في مال الصبي والمجنون لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " ابتغوا في مال اليتامي لا تأكلها الزكاة " ولان الزكاة تراد لثواب المزكى ومواساة الفقير والصبي والمجنون من أهل الثواب ومن أهل المواساة ولهذا يجب عليهما نفقة الاقارب ويعتق عليهما الاب إذا ملكاه فوجبت الزكاة في مالهما } \* { الشرح { هذا الحديث ضعيف رواه الترمذي والبيهقي من رواية المثني بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم والمثني بن الصباح ضعيف ورواه الشافعي والبيهقي باسناد صحيح عن يوسف بن ماهك عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا لان يوسف تابعي وماهك بفتح الهاء أعجمي لا ينصرف وقد أكد الشافعي رحمه الله هذا المرسل بعموم الحديث الصحيح في إيجاب الزكاة مطلقا وبما رواه عن الصحابة في ذلك ورواه البيهقي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه موقوفا عليه (وقال) إسناده صحيح ورواه أيضا عن علي بن مطرف وروى

إيجاب الزكاة في مال اليتيم عن ابن عمر والحسن بن علي وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال البيهقي فأما ما روى عن ليث بن أبي سلمى عن مجاهد عن عبد الله بن مسعود من ولي مال يتيم فليحص عليه السنين فإذا دفع إليه ما له أخبره بما عليه من الزكاة فإن شاء زكي وإن شاء ترك " فقد ضعفه الشافعي من وجهين (أحدهما) أنه منقطع لأن مجاهدا لم يدرك ابن مسعود (والثاني) أن ليث بن أبي سليم ضعيف قال البيهقي ضعف أهل العلم ليثا (قال) وقد روى أيضا عن ابن عباس إلا أنه انفرد به ابن لهيعة وهو ضعيف لا يحتج به (وأما) رواية من روى هذا الحديث لا تأكلها الصدقة ولم يقل الزكاة فالمراد بالصدقة الزكاة كما جاء في هذه الرواية (فإن قيل) فالزكاة لا تأكل المال وإنما تأكل ما زاد على النصاب (فالجواب) أن المراد تأكل معظم الزكاة مع النفقة واستدل أصحابنا أيضا من جهة القياس بأن كل من وجب العشر في زرعه وجبت الزكاة في سائر أمواله كالبالغ العاقل فإن أبا حنيفة رحمه الله وافقنا علي إيجاب العشر في مال الصبي والمجنون وإيجاب زكاة الفطر في مالهما وخالفنا في غير كذا في الأصل ولعله تأكل معظمه الزكاة فليحزر

[ 330 ]

ذلك (وأما) استدلال الحنفية بقول الله تعالى (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) والصبي والمجنون ليسا من أهل التطهير إذ لا ذنب لهما (فالجواب) أن الغالب أنها تطهير وليس ذلك شرطا فإنا اتفقنا على وجوب الفطر والعشر في مالهما وإن كان تطهيرا في أصله (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم " رفع القلم عن ثلاثة " فالمراد رفع الأثم والوجوب ونحن نقول لا إثم عليهما ولا تجب الزكاة عليهما بل يجب في مالهما وبطالب باخراجها وليهما كما يجب في مالهما قيمة ما اتلفاه ويجب علي الولي دفعها (وأما) قياسهم علي الحج (فأجاب) إمام الحرمين رحمه الله في الاساليب والاصحاب عنه المال ليس ركنا فيه وإنما يتطرق إليه المال توصلا بخلاف الزكاة قال الإمام المعتمد إن مقصود الزكاة سدخلة الفقير من مال الاغنياء شكرا لله تعالى وتطهيرا للمال ومال الصبي قابل لاداء النفقات والغرامات إذا ثبت هذا فالزكاة عندنا واجبة في مال الصبي والمجنون بلا خلاف ويجب علي الولي اخراجها من مالهما كما يخرج من مالهما غرامة المتلفقات ونفقة الاقارب وغير ذلك من الحقوق المتوجهة اليهما فإن لم يخرج الولي الزكاة وجب علي الصبي والمجنون بعد البلوغ والافاقه اخراج زكاة ما مضى باتفاق الاصحاب لان الحق توجه إلى مالهما لكن الولي عصى بالتأخير فلا يسقط ما توجه اليهما وأما المال المنسوب إلى الجنين بالارث أو غيره فإذا انفصل حيا هل تجب فيه الزكاة فيه طريقان (المذهب) أنها لا تجب وبه قطع الجمهور لان الجنين لا يتيقن حياته ولا يوثق بها فلا يحصل تمام الملك واستقراره فعلى هذا يبتدئ حولا من حين انفصل (والطريق الثاني) حكاها الماوردي في باب نية الزكاة والمتولي والشاشي وآخرون فيه وجهان (أصحهما) هذا (والثاني) تجب كالصبي قال إمام الحرمين تردد فيه شيخي قال وجزم الأئمة بأنها لا تجب والله أعلم \* قول المصنف الزكاة تراد بثواب المزكي ومواساة الفقير هذان لا بد منهما في قوله ثواب المزكي يخرج الكافر ويقول مواساة الفقير يخرج المكاتب والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في زكاة مال المكاتب \* قد ذكرنا أن مذهبنا أنه لا زكاة في مال المكاتب سواء الزرع وغيره وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف قال ابن المنذر وهو قول العلماء كافة إلا أبا ثور فأوجبها علي المكاتب في كل شئ كالحر وحكاه العبدري

وغيره عن داود وقال أبو حنيفة يجب العشر في زرعه ولا تجب الزكاة في باقي أمواله \* واحتج بقوله صلى الله عليه وسلم " فيما سقت السماء العشر، وهو حديث صحيح \* واحتج داود بقوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) والمكاتب والعبد يدخلان في الخطاب على الأصح عند الأصوليين \* دليلنا ضعف ملكه بخلاف الحر ولانها للمواساة وليس هو من أهلها وعلي أبي حنيفة أيضا بالقياس على غير العشر والآية والحديث محمولان على الاحرار \*

[ 331 ]

(فرع) في مذاهبهم في مال العبد \* ذكرنا أن مذهبنا أنه لا يملك علي الصحيح وان ملك علي الضعيف فلا زكاة وبه قال جمهور العلماء وبه قال ابن عمر وجابر والزهرى وقتادة ومالك وأبو حنيفة وسائر العلماء الا ما حكاه ابن المنذر عن عطاء وأبي ثور أنهما أوجباها علي العبد قال وروى أيضا عن عمر وحكاه العبدري عن داود \* (فرع) في مذاهبهم في مال الصبي والجنون \* ذكرنا أن مذهبنا وجوبها في مالهما وبه قال الجمهور وحكي ابن المنذر وجوبها في مال الصبي عن عمر بن الخطاب وعلي وابن عمر وجابر والحسن بن علي وعائشة وطاوس وعطاء وجابر وابن زيد ومجاهد وابن سيرين وربيعه ومالك والثوري والحسن بن صالح وابن عيينة وعبيد الله بن الحسن وأحمد وأسحق وأبي عبيد وأبي ثور وسليمان بن حرب رضى الله عنهم وقال أبو وائل وسعيد بن جبير والحسن البصري والنخعي لا زكاة في مال الصبي وقال سعيد ابن المسيب لا يزكي حتى يصلى ويصوم رمضان وقال الاوزاعي وسعيد بن عبد العزيز في ماله الزكاة لكن لا يخرجها الولي بل يحصيها فإذا بلغ الصبي أعلمه فيزكي عن نفسه وقال ابن أبي ليلى فيما ملكه زكاة لكن ان أداها الوصي ضمن وقال ابن شبرمة لا زكاة في ذهبه وفضته وتجب في ابله وبقره وغنمه وما ظهر من ماله زكيته وما غاب عني فلا وقال أبو حنيفة لا زكاة في ماله الا عشر المعشرات وسبق بيان دليلنا عن الجميع والجواب عما عارضه \* \* قال المصنف رحمه الله \* { ومن وجبت عليه الزكاة وقدر علي اخراجها لم يجزله تأخيرها لانه حق يجب صرفه الي الأدمى توجهت المطالبة بالدفع إليه فلم يجز له التأخير كالوديعة إذا طالب بها صاحبها فان أخرها وهو قادر علي ادائها ضمنها لانه آخر ما يجب عليه مع امكان الاداء فضمنه كالوديعة ومن وجبت عليه الزكاة وامتنع من ادائها نظرت فان كان جاحدا لوجوبها فقد كفر وقتل بكفره كما يقتل المرتد لان وجوب الزكاة معلوم من دين الله تعالى ضرورة فمن جحد وجوبها فقد كذب الله وكذب رسوله صلى الله عليه وسلم فحكم بكفره وان منعها بخلافها أخذت منه وعزر وقال في القديم تؤخذ الزكاة وشطر ما له عقوبة لما روي بهر بن حكيم عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " ومن منعها فانا أخذها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا ليس لآل محمد فيها شئ " والصحيح هو الاول لقوله

[ 332 ]

صلى الله عليه وسلم ليس في المال حق سوى الزكاة " ولانها عبادة فلا يجب بالامتناع منها أخذ شطر ماله كسائر العبادات وحديث بهز بن حكيم منسوخ فان ذلك حين كانت العقوبات في الاموال ثم نسخت وان امتنع بمنعة قاتله الامام لان ابا بكر الصديق رضي الله عنه قاتل مانعي الزكاة \* { الشرح } حديث بهز رواه ابو داود والنسائي وغيرهما وفي رواية النسائي شطر ابله ورواية ابي داود شطر ماله كما في المهذب واسناده إلى بهز بن حكيم صحيح علي شرط البخاري ومسلم (وأما) بهز فاختلفوا فيه فقال يحيى بن معين ثقة وسئل أيضا عنه عن ابيه عن جده فقال اسناد صحيح إذا كان دونه ثقة وقال علي بن المديني ثقة وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابو زرعة صالح وقال الحاكم ثقة وروى البيهقي عن الشافعي رحمه الله أنه قال هذا الحديث لا يثبت به أهل العلم بالحديث ولو ثبت قلنا به هذا تصريح من الشافعي بان أهل الحديث ضعفوا هذا الحديث والله أعلم (وأما) حديث ليس في المال حق سوى الزكاة " فضعيف جدا لا يعرف قال البيهقي في السنن الكبيرة والذي برويه أصحابنا في التعاليق ليس في المال حق سوى الزكاة لا أحفظ فيه اسنادا رواه ابن ماجه لكن بسند ضعيف. (قلت) وقد روى الترمذي والبيهقي عن فاطمة بنت قيس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال " ان في المال حقا سوى الزكاة " لكنه ضعيف ضعفه الترمذي والبيهقي وغيرهما والضعف ظاهر في اسناده \* واحتج البيهقي وغيره من المحققين في المسألة بحديث ابي هريرة في قصة الاعرابي الذي قال للنبي صلى الله عليه وسلم " دلني على عمل إذا عملته ادخل الجنة قال تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة وتؤدي الزكاة وتصوم رمضان قال والذي بعثك بالحق لا أزيد علي هذا فلما ادبر قال من أراد ان ينظر الي رجل من اهل الجنة فلينظر الي هذا " رواه البخاري ومسلم وفي معناه احاديث صحيحة مشهورة (وأما) حديث قتال ابي بكر رضي الله عنه مانعي الزكاة فرواه البخاري ومسلم من رواية ابي هريرة رضي الله عنه (وقوله) حق يجب صرفه إلى الأدمى احتراز من الحج (وقوله) توجهت المطالبة به احتراز من الدين المؤجل (وقوله) جاحدا قال اهل اللغة الجحود هو الانكار بعد الاعتراف (وقوله) بهز بن حكيم عن ابيه عن جده هو بهز - بفتح الباء الموحدة وبالزاي - بن حكيم ابن معاوية بن حندة - بفتح الحاء المهملة - العشيوي وجده الراوي هو معاوية (وقوله) صلى الله عليه وسلم عزمة - باسكان الزاي - من عزمات ربنا - بفتحها - ومعناه حق لا بد منه وفي بعض روايات البيهقي عزيمة - بكسر الزاي - وزيادة ياء والمشهور عزمة وقوله في اول الحديث ومن منعها هكذا هو بالواو ومن معطوف علي اول الحديث فان اوله " في كل اربعين من الابل سائمة ابنة لبون من اعطاها مؤتجرا فله اجره ومن منعها فانا أخذها وشطر ماله " وقد ذكر المصنف اوله في الفصل الرابع من الباب (قوله) امتنع

[ 333 ]

بمنعة - هو بفتح النون - علي المشهور عند أهل اللغة وحكى جواز إسكانها والمنعة بالفتح الجماعة المانعون ككاتب وكتبة وكافر وكفرة ونظائره ومن سكن فمعناه بقوة امتناع وقتال ابي بكر رضي الله عنه مانعي الزكاة كان في اول خلافته سنة إحدى عشرة من الهجرة \* أما الاحكام ففيها مسائل (إحداها) أن الزكاة عندنا يجب إخراجها علي الفور فإذا وجبت وتمكن من إخراجها لم يجز تأخيرها وإن لم يتمكن فله التأخير إلي التمكن فان آخر بعد التمكن عصى وصار ضامنا فلو تلف المال كله بعد ذلك لزمته الزكاة سواء

تلف بعد مطالبة الساعي أو الفقراء أم قبل ذلك وهذا لا خلاف فيه وإن  
تلف المال بعد الحول وقبل التمكّن فلا إثم ولا ضمان عليه بلا خلاف وإن  
أُتلفه المالك لزمه الضمان وإن أُتلفه اجنبي بني علي القولين في أن  
التمكّن شرط في الوجوب أم في الضمان وسيأتي إيضاحها بتفريعها في  
آخر الباب الثاني حيث ذكرهما المصنف ان شاء الله تعالى ان قلنا شرط في  
الوجوب فلا زكاة وان قلنا شرط في الضمان وقلنا الزكاة تتعلق بالذمة فلا  
زكاة وان قلنا تتعلق بالعين انتقل حق الفقراء الي القيمة كما إذا قتل العبد  
أو المرهون فانه ينتقل حق المجني عليه والمرتهن الي القيمة قال  
اصحابنا وليس المراد بإمكان الاداء مجرد إمكان الاخراج بل يشترط معه  
وجوب الاخراج بثلاثة شروط (أحدها) حضور المال عنده فان غاب عنه لم  
يجب الاخراج من موضع آخر بالاتفاق وان جوزنا نقل الزكاة (والثاني) أن  
يجد المصروف إليه وسيأتي في قسم الصدقات أن الاموال باطنة وظاهرة  
فالباطنة يجوز صرف زكاتها بنفسه وبوكيله وبالسلطان والساعي فيكون  
واحدًا للمصروف إليه سواء وجد أهل السهمين أو السلطان أو نائبه (وأما)  
الظاهرة فكذلك ان قلنا بالأصح أنه له تفريقها بنفسه والا فلا إمكان حتى  
يجد السلطان أو نائبه ولو وجد من يجوز الصرف إليه فأخر لطلب الافضل  
بأن وجد السلطان أو نائبه فأخر ليفرق بنفسه حيث جعلناه أفضل أو آخر  
لانتظار قريب أو جار أو من هو أحوج ففي جواز التأخير وجهان مشهوران  
(أصحهما) جوازه فان لم تجوز التأخير فأخر أثم وضمن وان جوزناه فتلف  
المال فهل يضمن فيه وجهان مشهوران (أصحهما) يكون ضامنًا لوجود  
التمكّن (والثاني) لأنه ما دون له في التأخير قال امام الحرمين للوجهين  
شرطان (أحدهما) أن يظهر استحقاق الحاضرين فان تشكك في  
استحقاقهم فأخر ليتروى جاز بلا خلاف (والثاني) أن لا يستفحل ضرر  
الحاضرين وفاقتهم فان تضرروا بالجوع ونحوه لم يجز التأخير للقريب  
وشبهه بلا خلاف قال الرافعي في هذا الشرط الثاني نظر لان اشباعهم لا  
يتعين على هذا الشخص ولا من هذا المال ولا من مال الزكاة وهذا الذي  
قاله الرافعي باطل والصواب ما ذكره امام الحرمين لانه وان لم يتعين هذا  
المال لهؤلاء المحتاجين فرفع ضرورتهم فرض كفاية فلا يجوز اهماله  
لانتظار فضيلة لو لم يعارضها شئ (الشرط الثالث) لامكان الاداء مشتغلا  
بمهم من أمر دينه أو دنياه

[ 334 ]

كصلاة واكل ونحوهما ذكره البغوي وغيره والله اعلم (المسألة الثانية) إذا  
امتنع من اداء الزكاة منكراً لوجوبها فان كان ممن يخفى عليه ذلك لكونه  
قريب عهد بالاسلام أو نشأ ببادية بعيدة أو نحوه ذلك لم يحكم بكفره بل  
يعرف وجوبها وتؤخذ منه فان جردها بعد ذلك حكم بكفره (فان قيل) كيف  
اهمل المصنف التنبيه على انه إنما يكفر إذا نشأ مسلماً بين المسلمين  
(فالجواب) انه لم يهمله بل نبه عليه بقوله جاحدا لوجوبها قال اهل اللغة  
الجحد انكار ما اعترف به المنكر قال ابن فارس في الجمل لا يكون الجحد  
الا مع علم الجاحد به والله اعلم \* وان كان ممن لا يخفى كمسلم مختلط  
بالمسلمين صار بجردها كافراً وجرت عليه احكام المرتدين من الاستنابة  
والقتل وغيرهما ودليله ما ذكره المصنف وقد سبق في اول كتاب الصلاة  
بيان ما يكفر بجرده وغير ذلك مما يتعلق بهذا (الثالثة) إذا منع الزكاة بخلافها  
واخفاها مع اعترافه بوجوبها لم يكفر بلا خلاف ولا يحق فيه الوجه السابق  
في الكتاب في الممتنع من الصلاة مع اعتقاد وجوبها انه يكفر والفرق ان  
هناك احاديث تقتضي الكفر بخلاف هذا ولكن يعزر وتؤخذ منه قهراً كما إذا

امتنع من دين آدمى قال الشافعي رحمه الله في المختصر والاصحاب كلهم  
انما يعزر مخفيها ومانعها إذا لم يكن له عذر في اخفائها ومنعها بأن كان  
الامام عادلا يصرفها في وجوهها بعد أخذها علي وجهها فان كان عذر بأن  
كان الامام جائرا بأن يأخذ فوق الواجب أو يضعها في غير مواضعها فانها  
تؤخذ منه ولا يعزر لانه معذور وإذا منعها حيث لا عذر اخذت منه قهرا كما  
ذكرناه وهل يؤخذ معها نصف ماله عقوبة له فيه طريقان (احدهما) القطع  
بأنه لا يؤخذ وممن صرح بهذا الطريق القاضي أبو الطيب في تعليقه  
والماوردي والمحاملي في كتبه الثلاثة والمصنف في التنبيه وآخرون  
وحكوا الاخذ عن مالك قيل وليس هو مذهبه ايضا (والطريق الثاني) وهو  
المشهور وبه قطع المصنف هنا والا كثرون فيه قولان (الجديد) لا يؤخذ  
(والقديم) يؤخذ وذكر المصنف دليلهما واتفق الاصحاب علي ان الصحيح انه  
لا يؤخذ واجابوا هم والشافعي والبيهقي في معرفة السنن والآثار عن  
حديث بهز بن حكيم بأنه منسوخ وانه كان حين كانت العقوبة بالمال كما  
ذكره المصنف وهذا الجواب ضعيف لوجهين (احدهما) انما ادعوه من كون  
العقوبة كانت بالاموال في اول الاسلام ليس بثابت ولا معروف (والثاني)  
ان النسخ انما يصار إليه إذا علم التاريخ وليس هنا علم بذلك (والجواب)  
الصحيح تضعيف الحديث كما سبق عن الشافعي رضى الله عنه وابى حاتم  
والله اعلم (الرابعة) إذا منع واحد أو جمع الزكاة وامتنعوا بالقتال وجب علي  
الامام قتالهم لما ذكره المصنف وثبت في الصحيحين من رواية ابي هريرة  
ان الصحابة رضى الله عنهم اختلفوا اولا في قتال مانعي الزكاة ورأى ابو  
بكر رضى الله عنه قتالهم واستدل عليهم فلما ظهرت لهم الدلائل وافقوه  
فصار قتالهم مجمعا عليه وقد نقل المصنف في كتابه وغيره

[ 335 ]

من الاصوليين الاتفاق علي ان الصحابة إذا اختلفوا ثم اجمعوا علي احد  
القولين قبل ان يستقر الخلاف كان ذلك اجماعا ومثله بقصة خلافهم لابي  
بكر الصديق رضى الله عنه ثم اجماعهم والله اعلم \* (فرع) في مذاهب  
العلماء في تأخير الزكاة \* قد ذكرنا ان مذهبنا انها إذا وجبت الزكاة وتمكن  
من اخراجها وجب الاخراج علي الفور فان أخرها أثم وبه قال مالك واحمد  
وجمهور العلماء نقله العبدري عن اكثرهم ونقل اصحابنا عن ابي حنيفة  
انها علي التراخي وله التأخير قال العبدري اختلف اصحاب ابي حنيفة فيها  
فقال الكرخي علي الفور وقال ابو بكر الرازي علي التراخي \* دليلنا قوله  
تعالى (وأتوا الزكاة) والامر عندهم علي الفور وكذا عند بعض اصحابنا \*  
احتجوا بأنه لم يطالب فاشبهه غير المتمكن قال الاصحاب يجب الفرق بين  
التمكن وعدمه كما في الصوم والصلاة \* (فرع) إذا وجبت الزكاة وتمكن من  
ادائها ثم مات لم تسقط بموته عندنا بل يجب اخراجها من ماله عندنا

[ 336 ]

وهو مذهب عطاء والحسن البصري والزهرى وقتادة واحمد واسحق وأبى  
ثور وابن المنذر وداود وحكي ابن المنذر عن ابن سيرين والشعبي والنخعي  
وحمام بن أبى سليمان وداود بن أبى هند وحמיד الطويل وعثمان النبي  
وسفيان الثوري ان أوصي بها أخرجت من ماله كسائر الوصايا وإن لم يوص

لم يلزم الورثة إخراجها وحكي عن اللبث والاوزاعي أنها تخرج من ماله قبل الوصايا بحيث لا يتجاوز الثلث وقال أبو حنيفة وسائر أهل الرأي تسقط بموته ولا يلزم الورثة إخراجها وإن أخرجوها فصدقة تطوع إلا أن يوصي بها فتخرج وتكون من الثلث فإن وصى معها بوصايا وضاق الثلث عنها مع الوصايا قال أبو حنيفة هي والوصايا سواء \* دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم " فدين الله أحق أن يقضى " وهو ثابت في الصحيحين \* احتجوا بأنها عبادة محضة شرطها النية فسقطت بالموت كالصلاة وأجاب أصحابنا بأنها لا تصح الوصية بالصلاة ولا تدخلها النيابة بخلاف الزكاة \* (فرع) فيمن أخفى ماله ومنع الزكاة ثم ظهر عليه \* قد ذكرنا أن مذهبنا أنه تؤخذ منه الزكاة

[ 337 ]

ولا يؤخذ شطر ماله وبه قال مالك وأبو حنيفة قال العبدري وبه قال أكثر العلماء وقال أحمد تؤخذ منه الزكاة ونصف ماله عقوبة له وهو قول قديم لنا كما سبق \* (فرع) إذا مضت عليه سنون ولم يؤد زكاتها لزمه إخراج الزكاة عن جميعها سواء علم وجوب الزكاة أم لا وسواء كان في دار الإسلام أم دار الحرب هذا مذهبنا قال ابن المنذر لو غلب أهل البغي علي بلد ولم يؤد أهل ذلك البلد الزكاة أعواما ثم طفر بهم الامام أخذ منهم زكاة الماضي في قول مالك والشافعي وأبي ثور قال وقال أصحاب الرأي لا زكاة عليهم لما مضى وقال أصحاب الرأي لو أسلم قوم في دار الحرب وأقاموا سنين ثم خرجوا إلى دار الإسلام لا زكاة عليهم لما مضى والله أعلم \* (فرع) قال أبو عاصم العبادي في كتابه الزيادات لو استقرت عليه زكاة ثم مرض ولا مال فينبغي أن ينوي أنه يؤدي الزكاة إن قدر ولا يقترض وقال شاذان بن ابراهيم يقترض لأن دين الله أحق بالقضاء قال فإن افترض ودفع الزكاة ونوى الوفاء إذا تمكن فهو معذور بالاتفاق \* { باب صدقة المواشي } \* قال المصنف رحمه الله \* { تجب زكاة السوم في الابل والبقر والغنم لأن الاخبار وردت بإيجاب الزكاة فيها ونحن نذكرها في مسائلها إن شاء الله تعالى ولأن الابل والبقر والغنم تكثر منافعها ويطلب نماؤها بالكبر والنسل فاحتمل المواصاة في الزكاة ولا تجب فيما سوى ذلك من المواشي كالخيل والبغال والحمير لما روي أبو هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة " ولأن هذا تقتني للزينة والاستعمال لا للنماء فلم تحتمل الزكاة كالعقار والاثاث ولا

[ 338 ]

تجب فيما تولد بين الغنم والظباء ولا فيما تولد بين بقر الاهل وبقر الوحش لأنه لا يدخل في اطلاق اسم البقر والغنم فلا فيه زكاة الغنم والبقر { الشرح } حديث أبي هريرة رضى الله عنه رواه البخاري ومسلم والفرس تقع على الذكر والانثى والاثاث - بفتح الهمزة وثاء مثلثة مكررة - وهو متاع البيت واحده اثنان قال ابن فارس ويقال لا واحد له من لفظه وأجمع المسلمون علي وجوب الزكاة في الابل والبقر والغنم (وأما)



الخيول والبغال والحمير والمتولد بين الغنم والظباء فلا زكاة فيها كلها عندنا بلا خلاف وسواء كانت الخيل اناثا أو ذكورا أو ذكورا واناثا وسواء في المتولدين كانت الاناث ظباء أو غنما فلا زكاة في الجميع مطلقا وهذا إذا لم تكن للتجارة فان كانت لها وجبت زكاتها \* (فرع) في مذاهب العلماء في زكاة الخيل \* مذهبنا أنه لا زكاة فيها أنه لا زكاة فيها مطلقا وحكاه ابن المنذر عن علي بن أبي طالب وابن عمر والشعبي والنخعي وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز والحاكم والثوري وأبي يوسف ومحمد بن الحسن واحمد واسحاق وأبي ثور وأبي خيثمة وأبي بكر ابن شيبه وحكاه غيره عن عمر بن الخطاب والاوزاعي ومالك والليث وداود وقال حماد بن أبي سليمان وأبو حنيفة يفرق فتجب الزكاة فيها ان كانت ذكورا واناثا وان كانت ذكورا متمحصة فلا زكاة علي المشهور وعنه رواية شاذة بالوجوب ويعتبر فيها الحول دون النصاب قال ومالكها بالخيار إن شاء أعطي من كل فرس ديناراً وإن شاء قومها وأخرج ربع عشر قيمتها \* واحتج بما روى أبو يوسف عن عورك الحضرمي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم " أنه قال في الخيل السائمة في كل فرس دينار " \* واحتج اصحابنا بحديث ابي هريرة المذكور هنا وهو في الصحيح كما سبق وفي المسألة احاديث اخر (والجواب) عن حديث جابر أنه ضعيف باتفاق المحدثين قال الدارقطني تفرد به عورك وهو ضعيف جدا واتفقوا على تضعيف عورك وهو مجهول \* (فرع) في مذاهبهم في المتولد بين الغنم والظباء \* ذكرنا ان مذهبنا لا زكاة فيه مطلقا وبه قال داود وقال احمد تجب سواء كانت الاناث ظباء أو غنما وقال أبو حنيفة ومالك ان كانت الاناث غنما وجبت فيها الزكاة وإن كانت ظباء فلا \* دليلنا انها لم تتمحص غنما وانما اوجبها الشرع في الابل والبقر والغنم ولا يجرئ هذا الحيوان في الاضحية فكذا هنا وانا يجب الجزاء علي المحرم بقتله لتعديه وتغلبيا للتحريم والاحرام مبني علي التغليب واما الزكاة فعلي الخفيف ولهذا لو بيعت في بعض الحول سقطت الزكاة وغير ذلك من التخفيفات \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا تجب فيما لا يملكه ملكا تاما كالماشية التي في يد مكانه لانه لا يملك التصرف فيه فهو كمال الاجنبي واما الماشية الموقوفة عليه فانه يبنى على ان الملك في الموقوف الي من ينتقل بالوقف وفيه قولان (احدهما) ينتقل الي الله تعالي فلا تجب زكاته (والثاني) ينتقل الي الموقوف عليه وفي زكاته وجهان (احدهما) تجب لانه يملكه ملكا مستقرا فأشبهه غير الموقوف (والثاني) لا تجب لانه ملك

ضعيف بدليل أنه لا يملك التصرف في رقبته فلم تجب الزكاة فيه كالمكاتب وما في يده } \* { الشرح } قال اصحابنا إذا كانت الماشية موقوفة علي جهة عامة كالفقراء أو المساجد أو العزاة أو اليتامى وشبه ذلك فلا زكاة فيها بلا خلاف لانه ليس لها مالك معين وإن كانت موقوفة علي معين سواء كان واحدا أو جماعة فان قلنا بالاصح أن الملك في رقبة الموقوف لله تعالي فلا زكاة بلا خلاف كالوقف علي جهة عامة وإن قلنا بالضعيف أن الملك في الرقبة للموقوف عليه ففي وجوبها عليه الوجهان المذكوران في الكتاب

بدليلهما (أصحهما) لا تجب فان قلنا تجب فأخرجها من موضع آخر أجزاء  
فان أراد إخراجها من نفس الموقوفة فوجهان حكاهما صاحب البيان  
وغيره (أصحهما) لا يجوز وبه قطع صاحب العدة لانه لا يملك التصرف فيها  
بازالة الملك (والثاني) يجوز لانا جعلناه كالمطلق في وجوب الزكاة علي  
هذا الوجه قال صاحب البيان ومقتضى المذهب انا ان قلنا تتعلق الزكاة  
بالعين جاز الاخراج منه وإلا فلا والله أعلم \* (فرع) الاشجار الموقوفة من  
نخل وعتب قال اصحابنا ان كانت موقوفة على جهة عامة كالمساجد  
والربط والمدارس والقناطر والفقراء والمساكين ونحو ذلك فلا عشر في  
ثمارها وإن كانت على معينين وجب العشر في ثمارها إذا بلغت نصابا بلا  
خلاف ويخرجها من نفس الثمرة إن شاء لانه يملك الثمرة ملكا مطلقا هكذا  
ذكر اصحابنا المسألة في جميع طرقهم وحكى ابن المنذر في الاشراف عن  
الشافعي ومالك رضي الله عنهما إيجاب العشر في الثمار الموقوفة في  
سبيل أو علي قوم باعيانهم وعن طاوس ومكحول لا زكاة وعن أبي عبيد  
وأحمد ان كانت على جهة لم تجب وان كانت على معين وجبت قال ابن  
المنذر وبه أقول قال صاحب البيان في باب الزكاة الزرع قال الشيخ أبو  
نصر هذا الذي نقله ابن المنذر عن الشافعي ليس بمعروف عنه عند اصحابنا  
والله أعلم \* قال اصحابنا وهكذا حكم الغلة الحاصلة في أرض موقوفة ان  
كانت علي معينين وجبت زكاتها بلا خلاف وان كانت علي جهة عامة لم تجب  
علي المذهب وعلي رواية ابن المنذر تجب وفي المسألة زيادة سنعيدها ان  
شاء الله تعالى في المسائل الزائدة بعد باب زكاة الزرع والله أعلم \* قال  
المصنف رحمه الله \* { وأما المال المغصوب والضال فلا تلزمه زكاته قبل  
أن يرجع إليه وان رجع إليه من غير نماء ففيه قولان (في القديم) لا تجب  
لانه خرج عن يده وتصرفه فلم تجب عليه زكاته كالمال الذي يد

## [ 341 ]

مكاتبه وقال (في الجديد) تجب لانه مال يملك المطالبة به ويجبر علي  
التسليم إليه فوجب فيه الزكاة كالمال الذي في يد وكيله فان رجع إليه مع  
النماء ففيه طريقان قال أبو العباس تلزمه زكاته قولاً واحداً لان الزكاة  
انما سقطت في أحد القولين لعدم النماء وقد حصل له النماء فوجب أن  
تجب (والصحيح) أنه علي القولين لان الزكاة لم تسقط لعدم النماء لان  
الذكور من الماشية لانماء لها وتجب فيها الزكاة وانما سقطت لنقص الملك  
بالخروج عن يده وتصرفه وبالرجوع لم يعد ما فات من اليد والتصرف وان  
أسر رب المال وأحيل بينه وبين المال ففيه طريقان (من اصحابنا) من قال  
هو كالمغصوب لان الحيلولة موجودة بينه وبين المال ففيه قولان (ومنهم)  
من قال تجب الزكاة قولاً واحداً لانه يملك بيعه ممن شاء فكان كالمودع وان  
وقع الضال بيد ملتقط وعرفه حولا كاملا ولم يختر التملك وقلنا لا يملك  
حتى يختار التملك علي الصحيح من المذهب ففيه طريقان (من اصحابنا)  
من قال هو كما لو لم يقع بيد الملتقط فيكون علي قولين (ومنهم) من قال  
لا تجب الزكاة قولاً واحداً لان ملكه غير مستقر بعد التعريف لان الملتقط  
يملك باختيار التملك فصار كالمال الذي بيد المكاتب \* { الشرح } في  
الفصل مسائل (احداها) إذا ضل ماله أو غصب أو سرق وتعذر انتزاعه أو  
أودعه فجحد أو وقع في بحر ففي وجوب الزكاة أربعة طرق (أصحها  
وأشهرها) فيه قولان (أصحهما) وهو الجديد وجوبها والقديم لا تجب  
(والطريق الثاني) القطع بالوجوب وهو مشهور (والثالث) ان كان عاد بنمائه  
وجبت والافلا (والرابع) ان عاد بنمائه وجبت والا ففيه القولان ودليل  
الجميع مفهوم من كلام المصنف ولو عاد بعض النماء فهو كما لو لم يعد

شيء منه ومعنى العود بلانماء أن يتلفه الغاصب ويتعذر تعريمه فاما ان غرم أو تلف في يده شيء كان تلف في يد الملك أيضا فهو كعود النماء بعينه بالاتفاق صرح به امام الحرمين وآخرون ومن قطع بالوجوب وعدمه تأول النص الآخر قال اصحابنا والخلاف انما هو في وجوب اخراج الزكاة بعد عود المال إلى يد المالك هل يخرج عن المدة الماضية أم لا ولا خلاف أنه لا يجب الاخراج قبل عود المال الي يده وقد اتفق الاصحاب على التصريح بأنه لا خلاف فيه قال اصحابنا فلو تلف المال بعد احوال قبل عوده سقطت الزكاة علي قول الوجوب لانه لم يتمكن والتلف قبل التمكن يسقطها (واعلم) ان الخلاف في الماشية المغصوبة هو فيما إذا كانت سائمة في يد المالك والغاصب جميعا فان علفت في يد أحدهما ففيه خلاف سنذكره ان شاء الله تعالى قريبا في أول أسامة العصب وعلفه هل يؤثر ان قال اصحابنا فان قلنا بالقديم انقطع الحول بالعصب

[ 342 ]

والضلال ونحوه فإذا عاد المال استأنف الحول وان قلنا بالجديد لم ينقطع قال اصحابنا فلو كان له أربعون شاة فغصبت واحدة أو ضلت ثم عادت الي يده فان قلنا لا زكاة في المغصوب استأنف الحول من حين عادت سواء عادت قبل تمام الحول أم بعده وان قلنا تجب في المغصوب بنى ان وجدها قبل انقضاء الحول وان وجدها بعده زكى الاربعين قال اصحابنا وإذا أوجبت الزكاة في الاحوال الماضية فشرطه ان لا ينقص المال عن النصاب بما يجب للزكاة بأن يكون في الماشية وقص أو كان له مال آخر يفي بقدر الزكاة (اما) إذا كان المال نصابا فقط ومضت احوال فقال الجمهور لا تجب زكاة ما زاد علي الحول الاول لان قول الوجوب هو الجديد والجديد يقول بتعلق الزكاة بالعين فينقص النصاب من السنة الثانية فلا يجب شيء الا ان تتوالد بحيث لا ينقص النصاب هذا قول الجمهور ومنهم من أشار إلى خلاف وهو يتخرج من الطريقة الحازمة بوجوب الزكاة في المغصوب والله اعلم قال اصحابنا رحمهم الله ولو دفن ماله في موضع تم نسيه ثم تذكره بعد احوال أو حول فهو كما لو ضل فيكون علي الخلاف السابق هذا هو المشهور وفيه طريق آخر جازمة بالوجوب ولا يكون النسيان عذرا لانه مفرط حكاه الرافعى ولا فرق عندنا بين دفنه في داره وحرزه وغير ذلك والله اعلم (المسألة الثانية) إذا أسر رب المال وحبل بينه وبين ماشيته فطريقان ذكر المصنف دليلهما وهما مشهوران (أصحهما) عند الاصحاب القطع بوجوب الزكاة لنفوذ تصرفه (والثاني) أنه علي الخلاف في المغصوب قال الماوردي والمحاملى وغيرهما هذا الطريق غلط قال اصحابنا وسواء كان أسيرا عند كفار أو مسلمين (الثالثة) اللقطة في السنة الاولى باقية علي ملك مالكتها فلا زكاة فيها علي الملتقط وفي وجوبها علي المالك الخلاف السابق في المغصوب والضال ثم ان لم يعرفها حولا فهكذا الحكم في جميع السنين وان عرفها سنة بنى حكم الزكاة علي أن الملتقط هل يملك اللقطة بمضى سنة التعريف أم باختيار التملك أم بالتصرف وفيه خلاف معروف في بابه فان قلنا يملك بانقضائها فلا زكاة علي المالك وفي وجوبها علي الملتقط وجهان وان قلنا يملك باختيار التملك وهو المذهب نظر ان لم يملكها فهي باقية علي ملك المالك وفي وجوب الزكاة عليه طريقان (أصحهما) عند الاصحاب أنه علي القولين كالسنة الاولى (والثاني) لا زكاة قطعاً لتسلط الملتقط علي تملكها (وأما) إذا تملكها الملتقط فلا تجب زكاتها علي المالك لخروجها عن ملكه ولكنه يستحق قيمتها في ذمة الملتقط ففي وجوب زكاة القيمة عليه خلاف من

[ 343 ]

لم يملك غيرها ففي وجوب الزكاة عليه الخلاف الذي سنذكره ان شاء الله تعالى ان الدين هل يمنع وجوب الزكاة أم لا وان ملك غيرها شيئا يعنى بالزكاة فوجهان مشهوران (الصحيح) باتفاق الاصحاب وجوب الزكاة إذا مضى عليه حول من حين ملك اللقطة لانه ملك مضى عليه حول في يد مالكة (والثاني) لا تجب لضعفه لتوقع مجئ المالك قال اصحابنا هما مبنيان على أن المالك إذا ظفر باللقطة بعد أن تملكها الملتقط هل له الرجوع في عينها أم ليس له إلا القيمة فيه وجهان مشهوران ؟ فان قلنا يرجع في عينها فملك الملتقط ضعيف لعدم استقراره فلا زكاة والاوجبنا أما إذا قلنا لا يملك الملتقط الا بالتصرف فلم يتصرف كما إذا لم يملك وقلنا لا يملك الا به والله أعلم \* (فرع) لو اشترى مالا زكويًا فلم يقبضه حتى مضى حول في يد البائع فالمذب وجوب الزكاة على المشتري وبه قطع الجمهور لتمام الملك وقيل لا تجب قطعاً لضعفه وتعرضه للانفساخ ومنع تصرفه وقيل فيه الخلاف في المغصوب \* (فرع) لو رهن ماشية أو غيرها من أموال الزكاة وحال الحول فطريقان المذهب وبه قطع الجمهور وجوب الزكاة لتمام الملك وقيل فيه الخلاف في المغصوب لا ممتنع التصرف والذي قاله الجمهور تفريع على المذهب وهو ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة وفيه الخلاف المذكور في الفصل بعده وإذا اوجبنا الزكاة في المرهون فمن أين يخرجها فيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب زكاة الذهب والفضة \* قال المصنف رحمه الله \* { فان كان ماشية أو غيرها من أموال الزكاة وعليه دين يستغرقه أو ينقص المال عن النصاب ففيه قولان (قال في القديم) لا تجب الزكاة فيه لان ملكه غير مستقر لانه ربما أخذه الحاكم لحق الغرماء (وقال في الجديد) تجب الزكاة فيه لان الزكاة تتعلق بالعين والدين يتعلق بالذمة فلا يمنع أحدهما الآخر كالدين وارش الجناية وان حجر عليه في المال ففيه ثلاث طرق (أحدها) إن كان المال ماشية وجبت فيه الزكاة لانه قد حصل له نماؤه وان كان غيرها فقيل قولين كالمغصوب (والثاني) تجب الزكاة فيه قولاً واحداً لان الحجر لا يمنع وجوب الزكاة كالحجر على السفية والمجنون (والثالث) وهو الصحيح أنه علي قولين كالمغصوب لانه حيل بينه وبينه فهو كالمغصوب (وأما) قول الاول انه حصل له النماء من الماشية فلا يصح لانه وان حصل النماء إلا أنه ممنوع من التصرف فيه وبحول دونه وقول الثاني لا يصح لان حجر السفية والمجنون لا يمنع التصرف لان وليهما ينوب عنهما في التصرف

[ 344 ]

وحجر المفلس يمنع التصرف فافترقا { \* (الشرح) { الدين هل يمنع وجوب الزكاة فيه ثلاثة أقوال (أصحها) عند الاصحاب وهو نص الشافعي رضى الله عنه في معظم كتبه الجديدة (والثاني) لا تجب وهو نصه في القديم وفي اختلاف العراقيين من كتبه الجديدة وذكر المصنف دليل القولين (والثالث) حكاة الخراسانيون ان الدين يمنع وجوب الزكاة في الاموال الباطنية وهى

الذهب والفضة وعروض التجارة ولا يمنعها في الظاهرة وهي الزروع والثمار والمواشي والمعادن والفرق أن الظاهرة نامية بنفسها وبهذا القول قال مالك قال أصحابنا وسواء كان الدين حالا أو مؤجلا وسواء كان من جلس المال أو من غيره هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وقال جماعة من الخراسانيين القولان إذا كان ماله من جنس الدين فإن خالفه وجبت قطعا وليس بشئ فالحاصل أن المذهب وجوب الزكاة سواء كان المال باطنا أو ظاهرا أم من جنس الدين أم غيره قال أصحابنا سواء دين الأدمى ودين الله عزوجل كالزكاة السابقة والكفارة والنذر وغيرها (وأما) مسألة الحجر الذي ذكرها المصنف قال أصحابنا إذا قلنا الدين يمنع وجوب الزكاة فأحاطت برجل ديون وحجر عليه القاضي فله ثلاثة أحوال (أحدها) يحجر ويفرق ماله بين الفرق الغرماء فيزول ملكه ولا زكاة (والثاني) أن يعين لكل غريم شيئا من ملكه ويمكنهم من أخذه فحال الحول قبل أخذه فالمذهب أنه لا زكاة أيضا وبه قطع الجمهور لضعف ملكه وحكى الشيخ أبو محمد الجويني وآخرون من الخراسانيين وجها أن وجوب الزكاة فيه يخرج علي الخلاف في المعصوب لانه حيل بينه وبينه وقال القفال يخرج علي الخلاف في اللقطة في السنة الثانية لانهم تسلطوا علي إزالة ملكه تسلط الملتقط في السنة الثانية بخلاف المعصوب والصحيح ما سبق عن الجمهور والفرق ان تسلط الغرماء أقوى من تسلط الملتقط لانهم أصحاب حق علي المالك ولانهم مسلطون بحكم حاكم فكان تسليطهم مسنده ثبوت المال في ذمة المالك وهو أقوى بدليل أنهم إذا قبضوه لم يرجع فيه المفلس بوجه ما بخلاف الملتقط فان للمالك إذا رجع ان يرجع في عين اللقطة علي أحد الوجهين (الحال الثاني) ان لا يفرق ماله ولا يعين لاحد شيئا ويحول الحول في دوام الحجر وهذه هي الصورة التي أرادها المصنف وفي وجوب الزكاة هنا ثلاثة طرق ذكرها المصنف بدلائلها (أصحها) انه على

[ 345 ]

الخلاف في المعصوب (والثاني) القطع بالوجوب (والثالث) القطع بالوجوب في الماشية وفي الباقي الخلاف كالمعصوب والله أعلم \* إذا ثبت هذا فقد قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر ولو قضى عليه بالدين وجعل لهم ماله حيث وجدوه قبل الحول ثم جاء الحول قبل أن يقبضه الغرماء لم يكن عليه زكاة لانه صار لهم دونه قبل الحول فمن الاصحاب من حملة علي الحالة الاولى ومنهم من حملة علي الثانية وقال الشافعي في الحالة الثانية وللغرماء أن يأخذوا الاعيان التي عينها لهم الحاكم حيث وجدوها فاعترض الكرخي عليه وقال أباح الشافعي لهم نهب ماله فأجاب أصحابنا عنه فقالوا هذا الذي توهمه الكرخي خطأ منه لان الحاكم إذا عين لكل واحد عينا جاز له أخذها حيث وجدها لانه يأخذها بحق والله أعلم \* (فرع) قال صاحب الحاوي وآخرون من الاصحاب إذا اقر قبل الحجر بوجوب الزكاة عليه فان صدقه الغرماء ثبتت وان كذبوه فالقول قوله مع يمينه لانه أمين وحينئذ هل تقدم الزكاة ام يستويان فيه الاقوال الثلاثة المشهورة في اجتماع حق الله تعالى ودين الأدمى وان اقر بالزكاة بعد الحجر ففيه القولان المشهوران في المحجور عليه إذا اقر بدين بعد الحجر هل يقبل في الحال ويزاحم به الغرماء ام يثبت في ذمته ولا تثبت مزاحمته \* (فرع) إذا قلنا الدين يمنع الزكاة فقد ذكرنا أنه يستوي دين الله تعالى ودين الأدمى قال أصحابنا فلو ملك نصابا من الدراهم أو الماشية أو غيرها فنذر التصدق بهذا المال أو بكذا من هذا المال فمضى الحول قبل التصدق فطريقان (أصحهما) القطع بمنع الزكاة لتعلق النذر بعين المال (والثاني)

أنه علي الخلاف في الدين ولو قال جعلت هذا المال صدقة أو هذه الاغنام ضحايا أو لله علي ان اصحي بهذه الشاة وقلنا يتعين التصحية بهذه الصيغة فالمذهب أنه لا زكاة قطعا وطرد امام الحرمين وبعضهم فيه الخلاف قال الامام والظاهر انه لا زكاة لان ما جعل صدقة لا تبقى فيه حقيقة ملك بخلاف الصورة السابقة فانه لم يتصدق وانا التزم التصديق ولو نذر التصديق بربعين شاة أو بمأتى درهم ولم يصف إلى دراهمه وشياؤه فهذا دين نذر فان قلنا دين الأدمى لا يمنع فهذا أولى والا فوجهان (أصحهما) عند امام الحرمين لا يمنع لان هذا الدين لا مطالبة به في الحال فهو أضعف ولان النذر يشبه التبرعات فان الناذر مخير في ابتداء نذره فالجواب به اضعف ولو وجب عليه الحج وتم الحول علي نصاب في ملكه قال امام الحرمين والغزالي فيه الخلاف المذكور في مسألة النذر قبله والله اعلم \*

---

### [ 346 ]

(فرع) إذا قلنا الدين يمنع الزكاة ففي علقته وجهان (أصحهما) وأشهرهما وبه قطع كثيرون أو الا كثرون ضعف الملك لتسلط المستحق (والثاني) أن مستحق الدين تلزمه الزكاة فلو أوجبنا علي المديون أيضا لزم منه تشية الزكاة في المال الواحد وفرع أصحابنا الخراسانيون علي العلتين مسائل (احداها) لو كان مستحق الدين ممن لا زكاة على كالأدمى والمكاتب فعلي الوجه الاول لا تجب

---

### [ 347 ]

وعلي الثاني تجب الزوال العلة الثانية ولو أنبتت أرضه نصابا من الحنطة وعليه مثله سلما أو كان الدين حيوانا بأن ملك أربعين شاة سائمة وعليه أربعون سلما فعلي الاول لا تجب وعلي الثاني تجب (الثالثة) لو ملك نصابا والدين الذي عليه دون نصاب فعلي الاول لا تجب وعلي الثاني تجب (قال) الرافعي كذا أطلقوه ومرادهم إذا لم يملك صاحب الدين غيره من دين أو عين فلو

---

### [ 348 ]

ملك ما يتم به النصاب لزمه الزكاة باعتبار هذا المال هكذا رتب هذه الصور جماعة من الاصحاب وقطع الا كثرون فيها بما يقتضيه الاول ولو ملك مالا لا زكاة فيه كعقار وغيره وجبت الزكاة في النصاب الزكوى علي هذا القول أيضا وعلي المذهب وبه قطع كثيرون وفي وجه أنها لا تجب بناء علي علة التشية حكاه امام الحرمين وغيره ولو زاد المال الزكوي على الدين نظر إن كان الفاضل نصابا وجبت فيه الزكاة

---

## [ 349 ]

وفى الباقي القولان وان كان دوم نصاب لم تجب علي هذا القول لا في قدر الدين ولا في الفاضل \* (فرع) إذا ملك اربعين شاة فاستأجر من يرعاها فحال حولها فان استأجره بشاة معينة من الاربعين مختلطة بباقيها وجبت شاة: علي الراعي منها جزء من اربعين جزءا والباقي علي المستأجر وان كانت منفردة فلا زكاة علي واحد منهما وان استأجره بشاة في الذمة فان كان للمستأجر مال آخر غيرها وجبت الزكاة في الاربعين والافعلي القولين في أن الدين هل يمنع وجوبها \* (فرع) ملك نصابين زكويين كنصاب بقرة ونصاب غنم وعليه دين فان لم يكن الدين من جنس ما يملكه قال البيهقي يوزع عليهما فان خص كل واحد ما ينقص به عن النصاب فلا زكاة في واحد منهما علي قولنا الدين يمنع الزكاة (وقال) أبو القاسم الكرخي بالخاء المعجمة وابن الصباغ

---

## [ 350 ]

يراعي الاغبط للمساكين كما أنه لو ملك مالا آخر غير زكوي صرفنا الدين إليه رعاية للفقراء وحكي عن ابن سريج مثله وهو الاصح وإن كان الدين من جنس أحد المالكين فان قلنا الدين يمنع الزكاة فيما هو من غير جنسه فالحكم كما لو لم يكن من جنس أحدهما وإن قلنا لا يؤثر في غير الجنس اختص بالجنس \*

---

## [ 351 ]

(فرع) المال الغائب إن لم يقدر عليه لا نقطاع الطريق أو انقطاع خبره فكالمنصوب وقيل تحب الزكاة قطعاً ولا يجب الاخراج بالاتفاق حتى يصل إليه وان كان مقدوراً عليه وجب إخراج زكاته في الحال ويخرجها في بلد المال وإن أخرجها في غيره ففيه خلاف نقل الزكاة المذكورة في قسم الصدقات هذا إذا كان المال مستقراً في بلد فان كان سائراً لا يخرج زكاته حتى يصله فإذا وصله زكي ما مضى بالاتفاق وقد ذكر المصنف المسألة في باب زكاة الذهب والفضة وسنعيدها ولعله هناك إن شاء الله تعالى \* (فرع) إذا باع مالا زكويًا قبل تمام الحول بشرط الخيار فتم في مدة الخيار أو اصطحبا في مدة خيار المجلس فتم فيها الحول بنى علي أن ملك المبيع في مدة الخيار لمن فان قلنا قلنا للبائع فعليه زكاته وإن قلنا للمشتري فلا زكاة علي البائع ويبتدئ المشتري حولا من وقت الشراء وإن قلنا موقوف فان تم البيع كان للمشتري والا للبائع وحكم الحالين ما سبق هكذا ذكره الاصحاب ولم

---

## [ 352 ]

يتعرضوا للبناء المذكور (قال) إمام الحرمين الا صاحب التقريب فانه قال وجوب الزكاة على المشتري يخرج علي القولين في المغصوب بل أولي لعدم استقرار الملك وهذا إذا كان الخيار لهما أما إذا كان للمشتري وحده وقلنا الملك له فملكه ملك زكاة بلا خلاف لكمال ملكه وعلي قياس هذه الطريقة يجرى الخلاف في جانب البائع أيضا إذا قلنا الملك له وكان الخيار للمشتري وقد حكى البندنجي طريقة صاحب التقريب عن بعض الاصحاب قال أصحابنا فان كانت الزكاة علي البائع فأخرجها من موضع آخر استقر البيع ولا خيار للمشتري وان أخرجها من عين المبيع بطل البيع في قدرها وفي الباقي خلاف تفريق الصفة وإن لم ينطه فبالمشتري الخيار في فسح البيع والله أعلم \*

## [ 353 ]

(فرع) إذا أحرز العانمون الغنيمة فينبغي للامام تعجيل قسمتها ويكره له تأخيرها من غير عذر وقد ذكر المصنف هذا في قسم الغنيمة (قال) أصحابنا: فإذا قسم فكل من أصابه مال زكوى وهو نصاب أو بلغ مع غيره من ملكه نصابا إبتدا حوله من حينئذ ولو تأخرت القسمة بعذر أو بلا عذر حتى مضى حول فهل تجب الزكاة ينظر إن لم يختاروا التملك فلا زكاة لانها غير مملوكة فملكها في نهاية من الضعف يسقط بالاعراض وللامام في قسمتها أن يخص بعضهم ببعض الانواع أو بعض الاعيان إن اتحد النوع ولا يجوز هذا في سائر القسم الا بالتراضي وإن اختاروا التملك ومضى حول من حين وقت الاختيار نظر إن كانت الغنيمة أصنافا فلا زكاة سواء كانت مما تجب الزكاة في جميعها أو بعضها لان كل واحد لا يدري ما يصيبه وكم نصيبه وإن لم تكن إلا صنف زكوى وبلغ نصيب كل واحد نصابا فعليهم الزكاة وإن بلغ مجموع أنصبتهم نصابا ونقص نصيب كل واحد عن نصاب وكانت ماشية وجبت الزكاة وهم خلطاء وكذا لو كانت غير ماشية وأتبتنا الخلطة فيه. فان كانت أنصباؤهم ناقصة عن النصاب ولا تبلغ نصابا إلا بالخمس فلا زكاة عليهم لان الخلطة مع أهل الخمس لا تثبت لانه لا زكاة فيه بحال لكونه لغير معين فأشبهه مال بيت المال والمساجد والربط. هذا حكم الغنيمة على ما ذكره الجمهور من العراقيين والخراسانيين وهو المذهب

## [ 354 ]

وفيه وجه قطع به البغوي أنه لا زكاة قبل أفرار الخمس بحال ووجه انه تجب الزكاة في حال عدم اختيار التملك وهما شاذان مردودان. (قال) امام الحرمين والغزالي إن قلنا الغنيمة لا تملك قبل القسمة فلا زكاة وإن قلنا تملك فثلاثة أوجه (أحدها) لا زكاة لضعف الملك (والثاني) تجب لوجود الملك (والثالث) ان كان فيها ما ليس زكوى فلا زكاة والا وجبت والمذهب ما قدمنا عن الجمهور والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \*



## [ 355 ]

{ ولا تجب الزكاة الا في السائمة من الابل والبقر والغنم لما روى ان ابا بكر الصديق رضى الله عنه كتب كتاب الصدقة وفيه في صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت اربعين فيها صدقة وروى بهز بن حكيم عن ابيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الابل السائمة " في كل أربعين بنت لبون " ولأن العوامل والمعلوفة لا تقتنى للنماء فلم تجب فيها الزكاة ككتاب البدن وأثاث

## [ 356 ]

الدار وان كان عنده سائمة فعلفها نظرت فان كان قدرا يبقى الحيوان دونه لم يؤثر لان وجوده كعدمه وان كان قدرا لا يبقى الحيوان دونه سقطت الزكاة لانه لم يوجد تكامل النماء بالسوم وان كان عنده نصاب من السائمة فعصبه غاصب وعلفه ففيه طريقان (أحدهما) انه كالمغصوب الذي لم يعلفه الغاصب فيكون علي قولين لان فعل الغاصب لا حكم له بدليل انه لو كان له ذهب فصاعه الغاصب حليا لم تسقط الزكاة عنه (والثاني) انه تسقط الزكاة قولا واحدا وهو الصحيح لانه لم يوجد شرط الزكاة وهو السوم في جميع الحول فصار كما لو ذبح الغاصب شيئا من النصاب وبخالف الصياغة فان صياغة الغاصب محرمة فلم يكن لها حكم وعلفه غير محرم فثبت حكمه كعلف المالك وان كان عنده نصاب من المعلوفة فاسامه الغاصب ففيه طريقان (أحدهما) أنها كالسائمة المغصوبة وفيها قولان لان السوم قد وجد في حول كامل ولم يفقد الا قصد المالك وقصده غير معتبر بدليل انه لو كان له طعام

## [ 357 ]

فزرعه الغاصب وجب فيه الشعر وإن لم يقصد المالك إلي زراعته (والثاني) لا تجب فيه الزكاة قولا واحدا لانه لم يقصد إلي اسامته فلم تجب فيه الزكاة كما لو رعت الماشية لنفسها وبخالف الطعام فانه لا يعتبر في زراعته القصد ولهذا لو تبدله طعام فثبت وجب فيه العشر والسوم يعتبر فيه القصد ولهذا لو رعت الماشية لنفسها لم تجب فيها الزكاة \* { الشرح } حديث ابي بكر الصديق رضى الله عنه رواه البخاري وهو حديث طويل يشتمل على معظم أحكام زكاة المواشي ولفظ رواية البخاري " وصدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلي عشرين ومائة شاة " وفي رواية لابي داود " وفي سائمة الغنم إذا كانت أربعين ففيها شاة " وقد فرق المصنف هذا الحديث في الكتاب فذكر في كل موطن قطعة منه وكذا فرقه البخاري في صحيحه وقد سبق في مقدمة هذا الشرح أن مثل هذا التفريق جائز علي المذهب الصحيح وهذا المفهوم الذي في التقييد بالسائمة حجة عندنا. والسائمة هي التي ترعى وليست معلوفة والسوم الرعي ويقال سامت الماشية تسوم سوما وأسمتها أي اخرجتها إلي المرعي ولفظ السائمة يقع علي الشاة الواحدة وعلي الشياه الكثيرة وحديث بهز بن حكيم تقدم بيانه في آخر الباب الذي قبل هذا وكان المصنف اراد بذكر

حديث بهز بعد حديث أبي بكر الصديق رضى الله عنه بيان ان سائمة الابل ورد فيها نص لان الاول ليس فيه ذكر السوم في الابل ثم ان البقر ملحقة بالغنم والابل إذ لا فرق والله أعلم \* (اما) أحكام الفصل ففيه مسائل (إحداها) لا تجب الزكاة عندنا في الماشية الا بشرط كونها سائمة فان علفت في معظم الحول ليلا ونهارا فلا زكاة بلا خلاف وان علفت قدرا يسيرا بحيث لا يتمول ففيه خمسة أوجه الاربعة الاولى حكاها امام الحرمين وغيره (أصحابها) وبه قطع المصنف والصيدلاني وكثيرون من الاصحاب ان علفت قدرا تعيش بدونه وجبت الزكاة وإن كان قدر الا يبقى الحيوان دونه لم تجب. قالوا والماشية تصبر اليومين ولا تصبر الثلاثة هكذا ضبطه صاحب الشامل وآخرون قال امام الحرمين: ولا يبعد ان يلحق الضرر البين بالهلاك على هذا الوجه (والوجه الثاني) من الخمسة إن علفت قدرا يعد مؤنة بالاضافة إلي رفق الماشية فلا زكاة وان كان حقيرا بالنسبة إليه وجبت وقيل

[ 358 ]

ان هذا الوجه رجع إليه أبو إسحق المروري بعد أن كان يعتبر الاغلب: قال الرافعى: فسر الرفق بدرها ونسلها واصوافها وأو بارها قال ويجوز أن يقال: المراد رفق اسامتها (والوجه الثالث) لا يؤثر العلف وتسقط به الزكاة إلا إذا زاد على نصف السنة وهو محكى عن أبي علي بن ابي هريرة تخريجا من أحد القولين في المسقى بماء السماء والنضح على قول اعتبار الغالب وهذا مذهب احمد وقال امام الحرمين على هذا لو استويا ففيه تردد والظاهر السقوط والمشهور الحزم بالسقوط على هذا الوجه إذا تساوبا (والرابع) كل متمول من العلف وإن قل يسقط الزكاة فان اسيمت بعده استأنف الحول (والخامس) حكاها البندنجي وصاحب الشامل أنه يثبت حكم العلف بان ينوى علفها ويعلفها ولو مرة واحدة: قال الرافعى لعل الاقرب تخصيص هذا الوجه بما إذا لم يقصد بعلفه شيئا فان قصد به قطع السوم انقطع الحول لا محالة كذا ذكره صاحب العدة أبو المكارم وغيره ولا أثر لمجردنية العلف ولو اسيمت في كلا مملوك فهل هي سائمة أو معلوفة فيه وجهان حكاهما صاحب البيان (أصحهما) (1) (المسألة الثانية) السائمة إذا كانت عاملة كالابل التي يحمل عليها أو كانت نواضح والبقر التي يحرق عليها ففيها وجهان (الصحيح) وبه قطع المصنف والجمهور لا زكاة فيها لما ذكره المصنف (والثاني) تجب فيها الزكاة حكاها جماعات من الخراسانيين وقطع به الشيخ أبو محمد في كتابه مختصر المختصر كغير العوامل لوجود السوم وكونها عاملة زيادة انتفاع لا يمنع الزكاة بل هي أولى بالوجوب والمذهب الاولي والله اعلم (المسألة الثالثة) هل يعتبر القصد في العلف والسوم فيه وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين وذكرهما جماعة من العراقيين يختلف الراجح منهما باختلاف الصور المفردة عليهما (منها) أنها لو اعتلفت السائمة بنفسها القدر المؤثر ففي انقطاع الحول وجهان (أصحهما) وبه قطع المصنف والاكثرون الانقطاع لغوات شرط السوم فاشبه فوات سائر شروط الزكاة فانه لا فرق بين فوتها قصدا أو اتفقا ولو سامت بنفسها فطريقان (أصحهما) على الوجهين لا زكاة (والثاني) تجب (والطريق الثاني) لا تجب قطعاً وبه قطع المصنف وآخرون لعدم الفعل ولو أسامها بلانية فالصحيح وجوب الزكاة لظواهر الاحاديث وحصول الرفق مع فعله ولو علفها لا متناع الراعي بالثلج وقصد ردها إلى الاسامة

## [ 359 ]

عند الامكان فوجهان (أصحهما) ينقطع الحول لفوات الشرط (والثاني لا كما لو لبس ثوب ؟ تجارة بغير نية القنية فانه لا تسقط فيه الزكاة بالاتفاق (الرابعة) لو غصب سائمة فعلقها فان قلنا لا زكاة في المغصوب فهنا أولي وإلا فتلاثة أوجه (الصحيح) عند المصنف والجمهور لا زكاة لفوات الشرط (والثاني) تجب على المالك لان فعله كالعدم (والثالث) إن علقها بعلف من ماله وجبت وإلا فلا ولو غصب معلوفة وأسامها فطريقان حكاهما المصنف والاصحاب (أصحهما) عند الاصحاب لا زكاة قولاً واحداً لعدم فعله فصار كما لو رتعت بنفسها (والثاني) أنه علي القولين في المغصوبة كما لو غصب حنطة وبذرها يجب العشر فيما تنبت بلا خلاف فان أوجبتها فهل تجب على الغاصب لانها مؤنة وجبت بفعله أم علي المالك لان نفع خفة المؤنة عائد إليه فيه وجهان حكاهما البغوي وغيره فان قلنا علي المالك ففي رجوعه بها علي الغاصب طريقان (احدهما) القمط بالرجوع وبه قطع المتولي وغيره لان وجوبها كان بفعله (واشهرهما) علي وجهين (أصحهما) الرجوع (والثاني) عدمه فان قلنا يرجع فهل يرجع قبل اخراج الزكاة أم بعده فيه وجهان (أصحهما) بعده واستبعد الرافي ايجاب الزكاة علي الغاصب ابتداء لكونه غير مالك قال والجاري علي قياس المذهب ان الزكاة إن اوجبت كانت علي المالك ثم يغرم له الغاصب والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا تجب إلا في نصاب لان الاخبار وردت في إيجاب الزكاة في النصب علي ما نذكرها في موضعها ان شاء الله تعالى فدل علي أنها لا تجب فيما دونها ولان ما دون النصاب لا يحتمل المواساة فلم تجب فيه زكاة وان كان عنده نصاب فهلك منها واحد أو باعه انقطع الحول فان نتج له واحد أو رجع إليه ما باعه استأنف الحول وان نتجت واحدة ثم هلكت واحدة لم ينقطع الحول لان الحول لم يخل من نصاب وان خرج بعض الحمل من الجوف ثم هلك واحد من النصاب قبل انفصال الباقي انقطع الحول لان ما لم يخرج الجميع لا حكم له فيصير كما لو هلك واحد ثم نتج واحد \* }

## [ 360 ]

(الشرح) قوله نتج - ضم النون وكسر التاء - ومعناه ولد واتفق الاصحاب وغيرهم من العلماء علي ان الزكاة في المواشي لا تجب ؟ فيما دون نصاب ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع فيه ودليله مع الاجماع ما ذكره المصنف. وإن نقص من النصاب واحد قبل الحول فزال ملكه عنه ببيع أو هبة أو موت أو غير ذلك انقطع لما ذكره المصنف فان نتج له واحد أو عاد ملكه فيما زال عنه في الحال استأنف الحول بلا خلاف وإن نتجت ثم هلكت أخرى لم ينقطع الحول لما ذكره المصنف ولو ولدت واحدة وهلكت أخرى من النصاب في حالة واحدة لم ينقطع الحول بالاتفاق لانه لم يخل من نصاب ولو شك هل كان التلف والولادة في حالة واحدة ام سبق التلف لم ينقطع الحول لان الاصل بقاء الملك وبقاء الحول صرح به صاحب البيان وغيره وكان يحتمل ان يخرج فيه خلاف من تعارض الاصلين فان الاصل ايضاً براءته من الزكاة ولو اختلف الساعي والمالك فقال المالك هذا النتاج بعد الحول

وقال الساعي قبله أو قال حصل من نفس النصاب وقال المالك بل بسبب مستقل فالقول قول المالك لان الاصل براءته فان اتهمه الساعي حلفه وهل اليمين مستحبة أم واجبة فيه الخلاف ذكر المصنف نظائره في قسم الصدقات وسنوضحه هناك إن شاء الله تعالى. قال اصحابنا رحمهم الله تعالى: والاعتبار في النجا بالانفصال فلو خرج بعض الجنين وتم الحول قبل انفصاله فلا حكم له لما ذكره المصنف \* \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا تجب الزكاة فيه حتى يحول عليه الحول لانه روى ذلك عن ابي بكر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وهو مذهب فقهاء المدينة وعلماء الامصار ولانه لا يتكامل نماؤه قبل الحول فلا تجب فيه الزكاة فان باع النصاب في اثناء الحول أو بادل به نصابا آخر انقطع الحول فيما باع وان مات في اثناء الحول ففيه قولان (احدهما) ينقطع الحول لانه زال ملكه عنه فصار كما لو باعه (والثاني) لا ينقطع بل يبني الوارث علي حوله لان ملك الوارث مبني علي ملك المورث ولهذا لو ابتاع شيئاً معيباً فلم يرد حتى مات قام وارثه مقامه في الرد بالعيب \* }

## [ 361 ]

{ الشرح } هذا المذكور عن ابي بكر وعثمان وعلي رضي الله عنهم صحيح عنهم رواه البيهقي وغيره وقد روى عن علي وعائشة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول " وانما لم يحتج المصنف بالحديث لانه حديث ضعيف فاقتصر على الآثار المفسرة قال البيهقي الاعتماد في اشتراط الحول على الآثار الصحيحة فيه عن ابي بكر الصديق وعثمان وابن عمر وغيرهم رضي الله عنهم قال العبدري أموال الزكاة ضربان (احدهما) ما هو نماء في نفسه كالحبوب والثمار فهذا تجب الزكاة فيه لوجوده (والثاني) ما هو مرصد للنماء كالدرهم والدنانير وعروض التجارة والماشية فهذا يعتبر فيه الحول فلا زكاة في نصابه حتى يحول عليه الحول وبه قال الفقهاء كافة قال وقال ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما تجب الزكاة فيه يوم ملك النصاب قال فإذا حال الحول وجبت زكاة ثانية والله أعلم \* وأما قول المصنف وان باع النصاب في اثناء الحول أو بادل به انقطع الحول فيما باع هكذا هو في كل النسخ انقطع الحول فيما باع وهو ناقص ومراده انقطع الحول فيما باع وفيما بادل به ولا فرق بينهما بلا خلاف من اصحابنا. واتفقت نصوص الشافعي والاصحاب علي أن بقاء الماشية في ملكه حولا كاملا شرط الزكاة فلو زال الملك في لحظة من الحول ثم عاد انقطع الحول واستأنف الحول من حين يجدد الملك ولو بادل بماشية ماشية من جنسها أو من غيره استأنف كل واحد منهما الحول علي ما أخذه من حين المبادلة وكذا لو بادل الذهب بالذهب والفضة بالفضة استأنف الحول ان لم يكن صير فيا يبدلها للتجارة وكذا ان كان صير فيا علي الاصح وقد ذكر المصنف المسألة في باب زكاة التجارة وسنوضحها هناك إن شاء الله تعالى هذا ؟ كله في المبادلة الصحيحة اما الفاسدة فلا ينقطع الحول سواء اتصل بالقبض ام لا لان الملك باق فلو كانت سائمة وعلفها المشتري قال البغوي هو كعلف الغاصب وفي قطع الحول الوجهان (الاصح)

## [ 362 ]

يقطع. قال ابن كج وعندي أنه يقطع قولاً واحداً لأنه مأذون له فهو كالوكيل بخلاف الغاصب ولو باع معلوفة بيعاً فاسداً فإسارها الشمري فهو كإسار الغاصب (أما) إذا باع النصاب أو بادل به قبل تمام الحول ووجد المشتري به عيباً قديماً فينظر إن لم يمض عليه حول من حين الشراء فله الرد بالعيب فإذا رد استأنف المردود عليه الحول من حين الرد سواء رد قبل القبض أم بعده وإن مضى حول من حين الشراء ووجبت فيه الزكاة نظر إن لم يخرجها بعد فليس له الرد سواء قلنا الزكاة تتعلق بالعين أو بالذمة لأن للساعي أن يأخذ الزكاة من عينها لو تعذر أخذها من المشتري وهذا عيب حادث يمنع الرد ولا يبطل حق الرد بالتأخير إلى أداء الزكاة لأنه غير متمكن منه قبله وإنما يبطل الرد بالتأخير مع التمكن من الرد. قال أصحابنا ولا فرق في ذلك بين عروض التجارة والماشية التي تجب زكاتها من غير جنسها وهي الأبل ما لم تبلغ خمسة وعشرين وبين سائر الأموال وفي كلام ابن الحداد تجوز الرد قبل إخراج الزكاة وغلطوه فيه قال الرافعي. وأثبت أصحابنا وجهاً وإن أخرج الزكاة نظر إن أخرجها من موضع آخر بني جواز الرد علي أن الزكاة تتعلق بالعين أم بالذمة فإن قلنا بالذمة والمال مرهون به فله الرد كما لو رهن ما اشتراه ثم انفك الرهن ووجد به عيباً. وإن قلنا إن الزكاة تتعلق بالعين والمساكين شركاء فهل له الرد فيه طريقان (أحدهما) وهو الصحيح عند الشيخ أبي علي السنجي وقطع به كثير من الخراسانيين له الرد (والثاني) وبه قطع العراقيون والصيدلاني وغيره من الخراسانيين أنه علي وجهين (أحدهما) له الرد وهما كما لو اشترى شيئاً وباعه وهو جاهل بعيبه ثم اشتراه أو ورثه هل له رده وسيأتي فيه خلاف في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى. وحكى الرافعي وجهاً أنه ليس له الرد علي غير قول الشركة أيضاً لأن ما أخرج من الزكاة قد يظهر مستحقاً فيأخذ الساعي من نفس النصاب. قال ومنهم من خص الوجه بقدر الزكاة وجعل الزائد علي قولي تفريق الصفقة وهذا الوجه شاذ ضعيف. وإن أخرج

[ 363 ]

الزكاة من نفس المال فإن كان الواجب من جنس المال أو من غير جنسه فباع منه بقدر الزكاة فهل له الرد. فيه ثلاثة أقوال (أحدها) وهو المنصوص في الزكاة ليس له الرد وهذا إذا لم تجوز تفريق الصفقة وعلي هذا هل يرجع بالارش فيه وجهان (أحدهما) لا يرجع إن كان المخرج في يد المساكين لأنه قد يعود الي ملكه فيرد الجميع وإن كان نالفا رجع به (والثاني) يرجع مطلقاً وهو الاصح وظاهر النص لأن نقصانه كعيب حدث ولو حدث عيب رجع بالارش ولم ينتظر زوال العيب (والقول الثاني) يرد الباقي بحصته من الثمن وهذا إذا جوزنا تفريق الصفقة (والقول الثالث) يرد الباقي وقيمة المخرج في الزكاة ويسترد كل الثمن ليحصل به غرض الرد ولا تتبع الصفقة. ولو اختلفا في قيمة المخرج علي هذا القول فقال البائع ديناراً وقال المشتري ديناراً فقولان وقيل وجهان (أحدهما) القول قول المشتري لأنه غارم (والثاني) قول البائع لأن ملكه ثابت علي الثمن ولا يسترد منه إلا ما أقربه وحكم الأقلية حكم الرد بالعيب في جميع ما ذكرناه (أما) إذا باع النصاب في أثناء الحول بشرط الخيار وفسخ البيع فإن قلنا الملك في زمن الخيار للبائع أو موقوف بني علي حوله وإن قلنا للمشتري استأنف البائع الحول بعد الفسخ والله أعلم \* (فرع) إذا مات في أثناء الحول وانتقل المال الي وارثه هل يبني علي الحول فيه القولان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران (أحدهما) باتفاقهم لا يبني بل يستأنف حولا من حين انتقال إليه الملك وهذا نصه في الجديد (والثاني) وهو

القديم أنه يبنى على حول الميت لانه يقوم مقامه في الرد بالعيب وغيره \* واحتجوا للجديد بأنه زال ملكه فصار كما لو باعه وفرقوا بينه وبين الرد بالعيب بأن الرد حق للمال فانتقل الي صاحب المال. والزكاة حق في المال وحكي (1) والرافعي طريقاً آخر قاطعاً بأنه لا يبنى وأنكروا القديم والمذهب أنه لا يبنى فعلي هذا إن كان الموروث مال تجارة لم ينعقد الحول عليه حتى يتصرف الوارث بنيتة التجارة. وإن كان سائمة ولم يعلم الوارث الحال حتي حال الحول فهل يلزمه الزكاة أم يبتدئ الحول من وقت علمه فيه وجهان بناء علي أن قصد السوم هل يشترط وقد سبق بيانه

(1) بياض بالاصل فليحرر

## [ 364 ]

(فرع) لو ارتد في أثناء الحول ان قلنا يزول ملكه بالردة انقطع الحول فان أسلم استأنف وفيه وجه أنه لا ينقطع بل يبنى كما بني الوارث على قوله حكاه (1) والرافعي وان قلنا لا يزول فالحول مستمر وعليه الزكاة عند تمامه. وان قلنا موقوف فان هلك علي الردة تبينا الانقطاع من وقت الردة وان أسلم تبينا استمرار الملك \* (فرع) قال أصحابنا لافرق في انقطاع الحول بالمبادلة والبيع في أثناء الحول بين من يفعله محتاجاً إليه وبين من قصد الفرار من الزكاة ففي الصورتين ينقطع الحول بلا خلاف ولكن يكره الفرار كراهة تنزيه وقيل حرام وليس بشئ وسنوضح المسألة إن شاء الله تعالى في باب زكاة الثمار حيث ذكرها المصنف \* قال المصنف رحمه الله \* { وان كان عنده نصاب من الماشية ثم استفاد شيئاً آخر من جنسه ببيع أو هبة فان لم يكن المستفاد نصاباً في نفسه ولا كمل به النصاب الثاني لم يحكم له حكم لانه لا يمكن أن يجعل تابعاً للنصاب الثاني فيجعل له قسط من فرضه لانه لم يوجد النصاب الثاني بعد ولا يمكن أن يجعل من النصاب الذي عنده لان ذلك انفرد بالحق ووجب فيه الفرض قبل أن يمضي الحول على المستفاد فلا يمكن أن يجعل له قسط من فرضه فسقط حكمه وان كان يكمل به النصاب الثاني بأن يكون عنده ثلاثون من البقر ثم اشترى في أثناء الحول عشرة وجاء الحول علي النصاب وحب فيه تبيع وإذا جاء الحول علي المستفاد وحب فيه ربع مسنة لانه تم به نصاب السنة ولم يمكن ايجاب المسنة لان الثلاثين لم تثبت فيها الخلطة مع العشرة في حول كامل فانفردت بحكمها ووجب فيها فرضها والعشرة ثبت لها حكم الخلطة في حول كامل فوجب فيها بقسطها ربع مسنة وان كان المستفاد نصاباً ولا يبلغ النصاب الثاني وذلك يكون في صدقة الغنم بان يكون عنده أربعون شاة تم يشترى في أثناء الحول أربعين فان الاربعين الاولى يجب فيها شاة لحولها ومع الاربعين الثانية ثلاثة أوجه (أحدها) يجب فيها لحولها شاة لانه نصاب منفرد بالحول فوجب فيه فرضه كالاربعين الاولى (والثاني) يجب فيها نصف شاة لانه لم تنفك عن خلطة الاربعين الاولى في حول كامل فوجب فيها قسطها من الفرض وهو نصف شاة (والثالث) لا يجب شئ وهو الصحيح لانه انفرد الاول عنه بالحول ولم يبلغ الثاني فجعل وقصا بين نصابين فلم يتعلق به فرض \* }

(1) بياض بالاصل فليحرر

{ الشرح } قال أصحابنا رحمهم الله المال المستفاد في أثناء الحول بشراء أو هبة أو وقف أو نحوها مما يستفاد لا من نفس المال لا يجمع إلى ما عنده في الحول بلا خلاف ويضم إليه في النصاب علي المذهب وبه قطع المصنف والجمهور وفيه وجه أنه لا يضم إليه حكاة أصحابنا عن ابن سريج كما لا يضم في الحول والصحيح الأول وسيأتي دليله والفرق بين الضم الي الحول والضم الي النصاب في أول الفرع الاتي لابي الحسن المسلمي الدمشقي ان شاء الله تعالى \* هذه جملة مسائل الفصل (وأما) تفصيلها فقال أصحابنا ان كان المستفاد دون نصاب ولا يبلغ النصاب الثاني فلا حكم له ولا يتعلق به فرض بلا خلاف ولا يحث فيه القولان في الوقص ودليله ما ذكره المصنف \* وإن كان دون نصاب ويبلغ النصاب الثاني بان ملك ثلاثين بقرة ستة أشهر ثم اشترى عشرة فعليه عند تمام حول الثلاثين تبيع وعند تمام حول العشرة ربع مسنة فإذا جاء حول ثان للثلاثين لزمه لها ثلاثة أرباع مسنة وإذا تم حول ثان للعشرة لزمه ربع مسنة وهكذا أبدا هذا هو المذهب وعلي قول ابن سريج لا ينعقد حول العشرة حتى يتم حول الثلاثين ثم يستأنف حول الجميع \* ودليل المذهب ما ذكره المصنف ولو ملك عشرين بعيرا ستة أشهر ثم اشترى عشرة لزمه عند تمام حول العشرين أربع شياه وعند تمام حول العشرة ثلث بنت مخاض فإذا جاء حول ثان على العشرين ففيها ثلثا بنت مخاض وإذا تم حول ثان على العشرة ففيها ثلث بنت مخاض وهكذا يزكى أبدا وعند ابن سريج عليه أربع شياه عند تمام حول العشرين ولا يقول هنا لا ينعقد الحول علي العشرة حتى يفسخ حول العشرين لان العشر من الابل نصاب بخلاف العشر من البقر ولو كانت المسألة بحالها واشترى خمسا فإذا تم حول العشرين فعليه أربع شياه فإذا تم حول الخمس فعليه خمس بنت مخاض وإذا تم الحول الثاني علي الاصل فأربعة أخماس بنت مخاض وعلي هذا القياس وعند ابن سريج في العشرين أربع شياه أبدا عند تمام حولها وفي الخمس شاة أبدا وحكى جماعة من أصحابنا وجها أن الخمس لا تجرى في الحول حتى يتم حول الاصل ثم ينعقد الحول على جميع المال وهذا الوجه طردوه في الصورة السابقة في العشر والله أعلم. (وأما) إذا كان المستفاد نصابا ولا يبلغ النصاب الثاني ولا يتصور ذلك إلا في الغنم بان يكون عنده أربعون شاة ثم ملك في أثناء الحول أربعين بشراء أو غيره فقد ذكر المصنف أنه يجب في الاربعين الاولى شاة وفي الثانية اوجه (أصحها) عنده لا شئ فيها (والثاني) فيها شاة (والثالث) نصفها وذكر ادلتها ثم قال المصنف في اواخر هذا الفصل إذا ملك أربعين في أول المحرم

وأربعين في أول صفر وأربعين في أول شهر ربيع ففيه قولان (قال في القديم) يجب في الجميع شاة في كل أربعين ثلثها (وقال في الجديد) يجب في الاولى شاة عند تمام حولها وفي الثانية وجهان (أحدهما) يجب فيها شاة عند تمام حولها (والثاني) نصف شاة: وفي الثالثة وجهان (أحدهما) يجب فيها (والثاني) ثلث شاة هذا كلام المصنف وهو مشكل من وجهين (أحدهما) كونه جعل حكم المسألة مختلفا وليس هو مختلف عند الاصحاب

(والثاني) كونه حكى في المسألة الاولى وجهان أنه لا يجب في الاربعين المستفادة شئ وأدعى أنه الاصح وهذا الوجه غير معروف في كتب الاصحاب فضلا عن كونه الاصح وإنما الصواب في المسألتين على ما قاله أصحابنا في طريقي العراقيين والخراسانيين أن المسألة الاولى وهي إذا ملك أربعين ثم ملك في أثناء الحول أربعين فيها القولان القديم والجديد وهما المعروفان في باب الخلطة أن الخلطة في بعض الحول هل تؤثر قال في القديم تؤثر وفي الجديد لا تؤثر فعلى القديم يجب في كل أربعين نصف شاة وفي الجديد يلزمه للاربعين الاولى شاة في الحول الاول وفي الاربعين الثانية على الجديد وجهان (أصحهما) نصف شاة (والثاني) شاة. والوجه الثالث الذي ادعى المصنف صحته ان لا شئ فيها غريب غير معروف \* (وأما) المسألة الثانية وهي إذا ملك في أول المحرم أربعين ثم في صفر أربعين ثم في شهر ربيع أربعين (فعلى القديم) يجب في الجميع شاة في كل أربعين ثلثها عند تمام حولها (وفي الجديد) يجب في الاربعين الاولى شاة عند كمال حولها وفي الاربعين الثانية وجهان (أصحهما) يجب فيها عند تمام حولها نصف شاة (والثاني) شاة: وفي الاربعين الثالثة وجهان (أصحهما) ثلث شاة (والثاني) شاة. هذا كلام الاصحاب في المسألتين (وأما) كلام المصنف فقد قال صاحب البيان في مشكلات المذهب (إن قيل ما الفرق) بين المسألتين وهلا كان في المسألة الاولى قولان كالثانية وهلا كان في الاربعين الثانية والثالثة في المسألة الثانية ثلاثة أوجه كالاولى (فالجواب) انه ذكر الاولى تفريعا على الجديد الاصح (وأما) الاربعون الثانية في المسألة الثانية فلا يمتنع أن يكون فيها أربعة أوجه (أحدها) يجب فيها ثلث شاة (والثاني) نصفها وهذان الوجهان اللذان ذكرهما المصنف (والثالث) شاة ذكره الشيخ أبو حامد وابن الصباغ وغيرهما (والرابع) لا شئ فيها وهو الوجه الذي صححه المصنف في الاربعين الثانية في المسألة الاولى لان المعنى الذي اعتمده في دليل هذا الوجه في المسألة الاولى موجود هنا وكذا يكون في الاربعين الثالثة في المسألة الثانية ثلاثة أوجه أحدها) شاة (والثاني) ثلثها (والثالث) لا شئ هذا كلا صاحب البيان وهذا الذي قاله هو الظاهر \*

[ 367 ]

(فرع) صنف الامام أبو الحسن علي ابن المسلم بن محمد بن الفتح بن علي السلمى الدمشقي من متأخري أصحابنا جزءا في مسألة سئل عنها وهي: رجل ملك في أول المحرم بعيرا وفي اليوم الثاني منه بعيرا وفي الثالث بعيرا وهكذا إلى أن تكامل له ثلثمائة وستين بعيرا في ثلثمائة وستون يوما وأسامها كلها من حين ملك واحد منها قال وهذه المسألة تبنى على اصول للشافعي رضى الله عنه (منها) ان المستفاد من جنس المال في أثناء الحول يضم الي ما عنده في النصاب ولا يضم في الحول لان الضم في الحول إما لانه متولد من ماله فيتبعه في الحول لانه ملك بملك الاصل وتولد منه فيتبعه كالسخال المستولدة في أثناء الحول واما لانه متفرع منه كريح مال التجارة والمستفاد بملك جديد ليس مملوكا بما ملك به ما عنده ولا تفرع عنه فلم يضم إليه في الحول بخلاف الضم في النصاب لان مقصود النصاب أن يبلغ المال حدا يحتمل المواساة وهو بكثرة المال بخلاف الحول فان مقصوده ارفاق المالك (الاصل الثاني) أن الخلطة في بعض الحول هل تؤثر فيه قولان (القديم) تؤثر و (الجديد) لا (الثالث) إذا ثبت لبعض المال حكم الانفراد في بعض الحول ولبعضه حكم الخلطة في جميعه فعلى القديم يغلب حكم الخلطة في الجميع وعلى الجديد يفرد كل مال بحكمه



فيجب في الاول زكاة انفراد ثم خلطة وحكي وجه أنه لا يثبت حكم الخلطة لواحد من المالكين لان الاول لم يرتفع بخلطة الثاني فلا يرتفع الثاني بالاول (الرابع) أن المستفاد في أثناء الحول إذا كان عند المستفيد نصاب ثلاثة أضرب (أحدها) أن يكون المستفاد دون نصاب ولا يبلغ النصاب الثاني فلا زكاة فيه (الثاني) أن يكون دون نصاب ويتم به نصاب بأن كان له ثلاثون بقرة فاستفاد عشرا فإذا تم حول الثلاثين وجب فيها تباع وإذا تم حول العشر وجب فيها ربع مسنة (الثالث) أن يكون نصابا ولا يبلغ النصاب الثاني كمن عنده أربعون شاة ثم ملك أربعين قد سبق حكمها والخلاف فيها قريبا عدنا الي مسألتنا فلما ملك الابعرة الاربعة لم ينعد الحول فلما ملك الخامس انعقد وكلما ملك بعيرا بعده ضم إلى ما قبله في النصاب لا الحول وينعد حوله حين ملكه فإذا جاء اليوم الخامس من

[ 368 ]

المحرم الآتي كمل الخمس وقد ثبت لها حكم الانفراد في بعض الحول فعلى القديم تغلب الخلطة فيجب في الخمس ثمن بنت لبون لانها مخالطة لثثمائة وخمس وخمسين وواجبها تسع بنات لبون في كل أربعين بنت لبون ففي الخمس ثمنها وعلي الجديد يجب فيها شاة تغليبا للانفراد وأما الزيادة علي الخمس ففي اليوم السادس من المحرم الآتي كمل حول البعير السادس وفي السابع السابع وفي الثامن الثامن وفي التاسع التاسع والاربع وقص بين نصابين فظاهر المذهب أنه لا زكاة فيها لانها زيادة على نصاب ولم تبلغ النصاب الثاني وهي دون نصاب ولا يمكن ضمها الي النصاب الاول لانها ملكت بعده ولا يبنى ذلك على القولين في أن الوقص عفو أم يتعلق به الوجوب لان الوجوب تعلق بالخمسة قبل حول الوقص فلا تجب فيه زكاة قبل حوله ولان علي أحد القولين يبسط واجب النصاب عليه وعلي الوقص ولا يجب فرض آخر قطعاً فلا معنى للبناء هنا ويحى علي القديم احتمال الوجوب في الوقص هنا على ما سنذكره ثم في اليوم العاشر ويتم به النصاب الثاني فعلى القديم يجب فيه ثمن بنت لبون كما سبق وعلي الجديد شاة ولا أثر لخلطتها بما قبلها لان واجب كل خمس شاة مع وجود الخلطة وعدمها ثم لا شئ في الزيادة حتى يكمل حول البعير الخامس عشر فيجب حينئذ في الخمسة علي القديم ثمن بنت لبون وعلي الجديد شاة وكذلك الي كمال العشرين فيجب في الخمسة الرابعة علي القديم ثمن بنت لبون وعلي الجديد شاة ثم إذا كمل حول البعير الخامس والعشرين فقد وجد نصاب بنت مخاض وقد أدى زكاة العشرين ففي الخمسة الزائدة علي القديم ثمن بنت لبون وعلي الجديد خمس بنت مخاض لانها لم تنفك عن مخالطة العشرين التي قبلها في جميع الحول وعلي الوجه السابق في الاصل الثالث لا يثبت للخمسة حكم الخلطة فيجب فيها شاة ثم الوقص من خمسة وعشرين الي خمسة وثلاثين لا زكاة فيه فإذا كمل حول السادس والثلاثين فقد وجد نصاب بنت لبون وقد زكى خمسة وعشرين وبقي أحد عشر لم يزكها فعلى القديم تجب زكاة الخلطة لكل المال فيجب في الاحد عشر أحد عشر جزءاً من أربعين جزءاً من بنت لبون وهو ربع بنت لبون وربع عشرها وعلي الجديد وجهان (أحدهما) يجب أحد عشر جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من بنت لبون (والثاني) يجب شاتان في العشرة الزائدة والصواب الاول ثم لا يجب شئ حتى يكمل حول البعير السادس والاربعين فعلى القديم يجب في العشر التي فوق ستة وثلاثين ربع بنت لبون علي مقتضى خلطة جملة المال وعلي الجديد عشرة أجزاء من ستة وأربعين جزءاً من حقة ولا تفريع على الوجه الثاني من

الجديد ثم لا شئ فيما زاد حتى يكمل حول البعير الحادى والستين وبينهما خمسة عشر بعيرا فعلى القديم يجب فيها ثلاثة أثمان بنت ليون وعلى الجديد خمسة عشر جزءا من أحد وستين جزءا من جذعة ثم لا شئ في الزيادة حتى يكمل حول البعير السادس والسبعين وبينهما خمسة عشر بعيرا فعلى القديم يجب فيها ثلاثة أثمان بنت ليون وعلى الجديد خمسة عشر جزءا من ستة وسبعين جزءا من بنتى اللبون ثم لا شئ حتى يكمل حول البعير الحادى والتسعين وبينهما خمسة عشر بعيرا فعلى القديم يجب فيها ثلاثة أثمان بنت ليون وعلى الجديد خمسة عشر جزءا من إحدى وتسعين جزءا من حقتين ثم لا شئ حتى يكمل حول الحادى والعشرين بعد المائة وبينهما ثلاثون فعلى القديم يجب ثلاثة أرباع بنت ليون وعلى الجديد ثلاثون جزءا من مائة واحدى وعشرين جزءا من ثلاث بنات لبون فإذا زادت على مائة واحدى وعشرين ففى كل أربعين بنت ليون وفى كل خمسين حقة والثمانية التي بين مائة واحدى وعشرين ومائة وثلاثين لا شئ فيها فإذا كمل حول مائة وثلاثين فواجبها حقة وبنتا لبون فعلى القديم يجب في التسعة ثمن بنت ليون وعشرها وعلى الجديد التسعة مخالطة لمائة واحدى وعشرين في حول كامل فيجب في التسعة تسعة أجزاء من مائة وثلاثين جزءا من حقة وبنتي لبون ثم كلما

كمل حول عشرة وحب بحساب ذلك القدر فعلى القديم يجب ربع بنت ليون فى كل عشرة إلى آخر الابل وعلى الجديد تضم العشرة إلى ما قبلها ويجب في العشرة حصتها من فرض الجميع فإذا كمل حول مائة وأربعين ففى العشرة على القديم ربع بنت ليون وعلى الجديد واجب المائة والأربعين حقتان وبنت ليون ففى العشرة سبع حقة ونصف سبع بنت ليون فإذا كمل حول عشرة أخرى ففى القديم فيها ربع بنت ليون وفى الجديد خمس حقة فإذا كمل حول مائة وسبعين ففى العشرة على القديم ربع بنت ليون وفى الجديد كذلك فاتفق القولان فإذا كمل حول مائة وستين ففى العشرة الزائدة على القديم ربع بنت ليون وعلى الجديد جزء من سبعة عشر جزءا من حقة وثلاث بنات لبون فإذا كمل حول مائة وثمانين ففى العشرة الزائدة على القديم ربع بنت ليون وعلى الجديد تسع حقة وتسع بنت ليون فإذا كمل حول مائة وتسعين ففى العشرة على القديم ربع بنت ليون وعلى الجديد جزء من تسعة عشر جزءا من ثلاث حقاق وبنت لبون فإذا كمل حول مائتين ففيها أربع حقاق أو خمس بنات لبون فعلى المذهب يختار الساعى الاغبط للمساكين وقيل قولان (ثانيتها) تتعين الحقاق فعلى القديم واجب العشرة ربع بنت ليون وعلى الجديد إن قلنا تجب الحقاق أو كانت الاغبط وجب خمس حقة والافريع بنت ليون وحينئذ يتفق القولان وكلما حال حول عشرة فعلى قياس ما ذكرناه والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { وأما إذا كان عنده نصاب من الماشية فتوالدت في أثناء الحول حتى بلغ النصاب الثاني ضمت الي الامهات في الحول وعدت معها إذا تم حول الامهات وأخرج عنها وعن الامهات زكاة المال الواحد لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال " أعتد عليهم بالسخلة التي يروح بها الراعى

علي يديه " وعن علي رضي الله عنه انه قال " عد الصغار مع الكبار " ولانه من نماء النصاب وفوائده فلم يتفرد بالحوول وان تماوتت الامهات وبقيت الاولاد وهي نصاب لم ينقطع الحول فيها فإذا تم حول الامهات وجبت الزكاة فيها وقال أبو القاسم بن يسار الانماطي إذا لم يبق نصاب من الامهات انقطع الحول

---

## [ 371 ]

لان السخال تجرى في حول الامهات بشرط ان تكون الامهات نصابا وقد زال هذا الشرط فوجب أن ينقطع الحول والمذهب الاول لانها جملة جارية في الحول هلك بعضها ولم ينقص الباقي عن النصاب فلم ينقطع الحول كما لو بقي نصاب من الامهات وما قاله أبو القاسم ينكسر بولد أم الولد فانه ثبت له حق الحرية بثبوته للام ثم يسقط حق الام بالموت ولا يسقط من حق الولد. وإن ملك رجل في أول المحرم أربعين شاة وفي أول صفر أربعين وفي أول شهر ربيع الاول أربعين وحال الحول على الجميع ففيه قولان (قال في القديم) تجب في الجميع شاة في كل أربعين ثلثها لان كل واحدة من الاربعينات مخالطة للثمانين في حال الوجوب فكان حصتها ثلث شاة وقال في الجديد تجب في الاولى شاة لانه ثبت لها حكم الانفراد في شهر وفي الثانية وجهان (أحدهما) يجب فيها شاة لان الاولى لم ترتفق بخلطتها فلم ترتفق هي (والثاني) انه تجب فيها نصف شاة لانها خليطة الاربعين من حين ملكها وفي الثالثة وجهان (أحدهما) انه تجب فيها شاة لان الاولى والثانية لم ترتفقا بخلطتها فلم ترتفق هي (والثاني) تجب فيها ثلث شاة لانها خليطة الثمانين من حين ملكها فكان حصتها ثلث شاة \* }

---

## [ 372 ]

{ الشرح } هذا الاثر عن عمر رضي الله عنه رواه مالك في الموطأ والشافعي باسنادهما الصحيح (وأما) قوله الامهات فهي لغة قليلة والفصيح في غير الادميات الامات بحذف الهاء وفي الادميات الامهات ويجوز في كل واحد منهما ما جاز في الآخر وقد أوضحته بدلائله في التهذيب \* (وقوله) عد الصغار عليهم هو - بفتح الدال وكسرهما وضمها - وكذا ما أشبهه مما هو مضعف مضموم الاول كشد ومد وقد الحبل (وقوله) ينكسر بولد أم الولد قال أهل الجدل الكسر قريب من النقص فإذا استدل المستدل علي حكم بعله فوجدت تلك العلة في موضع آخر ولم يوجد معها ذلك الحكم قيل

---

## [ 373 ]

للمستدل هذه العلة منتقضة بكذا فان لم توجد تلك العلة ولكن معناها في موضع آخر قيل له هذه العلة منكسرة بكذا (مثالهما) رجل له ابنان وابن ابن وهب لاحد ابنيه شيئا فقيل له لم وهبت له فقال لانه ابني فقيل له ينتقص

عليك بابنك الآخر وينكسر بابن ابنك (وأما) الانماطى - بفتح الهمزة - منسوب إلى الانماط وهي جمع نمط وهو نوع من النمط والانماطى هذا هو أبو القاسم عثمان بن سعيد بن يسار تفقه علي المزني وتفقه عليه ابن سريج ونسبه المصنف الي جده: (قوله) اعتد عليهم بالسخلة وهو - بفتح الدال - علي الامر وهو خطاب من عمر لعامله سفيان بن عبد الله بن أبي ربيعة الثقفى الطائفي أبي عمرو وكان عامل عمر علي الطائف وهو صحابي والسخلة اسم يقع علي الذكر والانثى من أولاد الغنم ساعة ما تضعه الشاة ضائاً كانت أو معزاً والجمع سخال (وقوله) شهر ربيع الاول هو بتنوين ربيع بالاضافة ويقال شهر ربيع الاول وشهر ربيع الاخر وشهر رمضان ولا يقال في غير هذه الثلاثة شهر كذا وانما يقال المحرم وصفر وجمادى ورجب وشعبان وكذا الباقي \* (أما) أحكام الفصل (فقال) أصحابنا يضم النتاج إلى الاناث في الحول وتزكى لحولها ويجعل كأنه موجود معها في جميع الحول بشرطين (أحدهما) أن يحدث قبل تمام الحول سواء كثرت البقية من الحول أم قلت فلو حدث بعد الحول وبعد التمكّن من الاداء لم يضم إليها في الحول الاول بلا خلاف وانما يضم في الثاني وإن حدث بعد الحول وقبل التمكّن لم يضم في الحول الماضي علي المذهب وبه قطع الجمهور وقيل في صحته قولان (أصحهما) لا يضم وهذا الطريق ذكره المصنف في الفصل الذي بعد هذا وقطع به الماوردى والبندنجى وآخرون (الشرط الثاني) أن يحدث النتاج بعد بلوغ الامات نصاباً فلو ملك دون نصاب فتوالدت وبلغه ابتداء الحول من حين بلغه وهذا لا خلاف فيه وذا وجد الشرطان فمات بعض الامات وبقي نصاب النتاج بحول الامات بلا خلاف وإن ماتت الامات كلها أو بعضها وبقي منها دون نصاب فتلاثة أوجه (الصحيح) الذي قطع به الجمهور من المصنفين وقال جمهور المتقدمين: يزكى النتاج بحول الامات فإذا بلغ هو نصاباً أو مع ما بقى من الامات زكاه (والثاني) يزكاه بحول الامات بشرط بقاء شئ منها ولو واحدة فان لم يبق منها شئ فلا زكاة فيه بل يتبدأ حوله من حين وجوده (والثالث) يزكاه بحول الامات بشرط أن يبقى منها نصاب ولو بقى دونه فلا زكاة في الجميع من حين بلغ نصاباً وهذا

كذا في اصل والصواب نوع من البسط

[ 374 ]

الوجه حكاه غير المصنف عن الانماطى ودليل الجميع مفهوم من الكتاب. قال أصحابنا وفائدة ضم النتاج الي الامات انما تظهر إذا بلغت به نصاباً آخر بأن ملك مائة شاة فولدت إحدى وعشرين فتضم ويجب شاتان فلو تولد عشرون فقط لم يكن فيه فائدة والله أعلم \* هذا ما يتعلق بمسألة النتاج (وأما) قوله وإن ملك رجل في أول المحرم أربعين شاة وفى أول صفر أربعين الي آخره فسبق بيانه قريباً والله أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء رحمهم الله في السخال المستفادة في أثناء الحول \* قد ذكرنا أن مذهبنا انها تضم الي امهاتها في الحول بشرط كونها متولدة من نصاب في ملكه قبل الحول. وحكى العكبرى عن الحسن البصرى وابراهيم النخعي أنهما قال لا تضم السخال إلى الامات بحال بل حولها من الولادة وقال أبو حنيفة تضم السخال الي النصاب سواء كانت متولدة منه أم اشتراها وتزكى بحوله وقال مالك إذا كان عنده عشرون من الغنم فولدت في أثناء الحول وبلغت

نصابا زكى الجميع من حين ملك الامات وان استفاد السخال من غير الامات لم يضم وعن احمد رواية كما لك ورواية كمدھبنا وقال الشعبي وداود لا زكاة في السخال تابعة ولا مستقلة ولا ينعقد عليها حول لان اسم الشاة لا يقع عليها غالبا كذا نقلوا عنهما الاستدلال أي بالاثر \* واحتج أصحابنا (1) \* \* قال المصنف رحمه الله \* \* { إذا ملك النصاب وحال عليه الحول ولم يمكنه الاداء ففيه قولان (قال في القديم لا تجب الزكاة قبل امكان الاداء فعلي هذا تجب الزكاة بثلاثة شروط الحول والنصاب وامكان الاداء والدليل عليه أنه لو هلك المال لم يضمن زكاته فلم تكن الزكاة واجبة فيه كما قبل الحول (وقال في الاملاء) تجب وهو الصحيح فعلي هذا تجب الزكاة بشرطين الحول والنصاب وامكان الاداء شرط في الضمان لا في الوجوب والدليل عليه أنه لو كانت الزكاة غير واجبة لما ضمنها بالاتلاف كما قبل الحول فلما ضمن الزكاة بالاتلاف دل على أنها واجبة فان كان معه خمس من الابل هلك منها واحدة بعد الحول وقبل امكان الاداء (فان قلنا) امكان الاداء شرط في الوجوب سقطت الزكاة لانه نقص المال عن النصاب قبل الوجوب فصار كما لو هلك قبل الحول وان قلنا انه ليس بشرط في الجوب وانما هو شرط في الضمان سقط من الفرض خمسة ووجب أربعة أخماسه. وان كان عنده نصاب فتوالدت بعد الحول وقبل إمكان الاداء ففيه طريقان (أحدهما) أنه يبني على القولين فان قلنا إمكان الاداء

[ 375 ]

شرط في الوجوب ضم الاولاد إلى الامهات فإذا أمكنه الاداء زكى الجميع وان قلنا بشرط في الضمان لم يضم لانه حصل الاولاد بعد الوجوب فمن أصحابنا من قال في المسألة قولان من غير بناء على القولين (أحدهما) تضم الاولاد الي ما عنده لقول عمر رضى الله عنه " أعتد عليهم بالسخلة التى يروح بها الراعى على يديه " والسخلة التى يروح بها الراعى على يديه لا تكون الا بعد الحول وأما ما تولد قبل الحول فانه بعد الحول يمشي بنفسه (والثانى) وهو الصحيح لا يضم الي ما عنده \* \* { الشرح } \* حديث عمر سبق بيانه قريبا وأنه صحيح وسبق بيان حقيقة السخلة. قال أصحابنا إذا حال الحول على النصاب فامكان الاداء شرط في الضمان بلا خلاف وهل هو شرط في الوجوب فيه قولان مشهوران (أصحهما) باتفاق الاصحاب أنه ليس بشرط في الوجوب وانما هو شرط في الضمان نص عليه في الاملاء من كتبه الجديدة (والثانى) أنه شرط نص عليه في الام والقديم وهو مذهب مالك ودليلهما في الكتاب \* واحتجوا أيضا للقديم بالقياس على الصلاة والصوم والحج فان التمكن فيها شرط لوجوبها \* واحتجوا للاصح أيضا بأنه لو تأخر الامكان مدة بعد انقضاء الحول فان ابتداء الحول الثانى يحسب من تمام الاول لا من الامكان. قال أصحابنا وهذا لا خلاف فيه وقد سبق في أواخر الباب الاول بيان كيفية إمكان الاداء وما يتعلق به ويتفرع عليه قال أصحابنا وقولنا إمكان الاداء شرط في الضمان معناه يضمن من الزكاة بقدر ما بقى من النصاب فلو هلك النصاب كله بعد الحول وقبل إمكان الاداء فلا شئ على المالك بلا خلاف كما ذكر المصنف لانا إن قلنا الامكان شرط في الوجوب فلم يصادف وقت الوجوب مالا وان قلنا شرط في الضمان فلم يبق شئ يضمن بقسطه فلو حال الحول على خمس من الابل فتلف واحد قبل الامكان فلا زكاة على التالف بلا خلاف وأما الاربعة فان قلنا الامكان شرط في الوجوب فلا شئ فيها وإن قلنا شرط في الضمان فقط وجوب أربعة أخماس شاة ولو تلف أربعة فعلى الاول لا شئ وعلي الثانى يجب خمس شاة ولو ملك ثلاثين بقرة فتلف خمس منها بعد الحول

وقبل الامكان فعلي الاول لا شئ عليه وعلى الثاني يجب خمس أسداس  
تبيع ولو تم الحول علي تسع من الابل فتلف أربعة قبل الامكان فان قلنا  
التمكن شرط في الوجوب وجب شاة وان قلنا شرط في الضمان والوقص  
عفو فكذلك وإن قلنا يتعلق الفرض بالجميع فالصحيح الذي قطع به  
الجمهور يجب خمس اتساع شاة وقال أبو إسحاق يجب شاة كاملة وسيأتي  
بيان وجه أبي اسحاق هذا ودليله في أوائل الباب الذي بعد هذا في مسألة  
الاقاص

## [ 376 ]

هل هي عفو أم لان إن شاء الله تعالى. ولو كانت المسألة بحالها فتلف  
خمس فان قلنا الامكان شرط الوجوب فلا شئ عليه وان قلنا شرط في  
الضمان والوقص عفو وجب أربعة أخماس شاة وان قلنا ليس بعفو فأربعة  
اتساع شاة ولا يحيى وجه أبي اسحاق. ولو ملك ثمانين شاة فتلف بعد  
الحول وقبل الامكان أربعون فان قلنا التمكن شرط في الوجوب أو  
الضمان والوقص عفو فعليه شاة وان قلنا يتعلق بالجميع فنصف شاة  
وعلي وجه أبي اسحاق شاة كاملة ولو ملك خمساو عشرين بعيرا فتلف بعد  
الحول وقبل الامكان خمس فان قلنا الامكان شرط في الوجوب لزمه أربع  
شياه والا فأربعة أخماسا بنت مخاض وأما إذا كان عنده نصاب فتوالدت بعد  
الحول وقبل الامكان ففيها طريقان ذكرهما المصنف بدليلهما فيها طريق  
ثالث انه لا يجب شئ في المتولد قولا واحدا وقد سبق بيان هذا كله في  
الفصل الذي قبل هذا والمذهب أنه لا يضم النتاج إلى الامهات في هذا  
الحول بل يبدأ حولها من حين ولادتها والله أعلم \* وأما قول المصنف لو  
كانت الزكاة غير واجبة لما ضمنها بالاتلاف فمعناه أن رب المال لو أتلف  
المال بعد الحول وقبل امكان الاداء لم تسقط عنه الزكاة بلا خلاف  
لتقصيره بالاتلاف بخلاف ما إذا أتلف باقيه فانه لا يضمن لانه لا تقصير  
(وأما) إذا أتلفه غير المالك فان قلنا التمكن شرط في الوجوب لم تجب  
الزكاة وان قلنا شرط في الضمان وقلنا الزكاة تتعلق بالذمة فلا زكاة أيضا  
وان قلنا تتعلق بالعين انتقل حق الفقراء الي القيمة كما لو قتل المرهون  
أو الجاني (وأما) قوله التفريع فيما إذا هلك بعض النصاب قبل التمكن  
سقطت الزكاة فمعناه لم تجب وليس هو سقوطا حقيقيا وهذا كثير  
يستعمله الاصحاب نحو هذا الاستعمال ووجهه أنه لما كان سبب الوجوب  
موجودا ثم عرض مانع الوجوب صار كمسقط ما وجب فسمى سقوطا  
مجازا والله أعلم

## [ 377 ]

(فرع) في مذاهب العلماء في إمكان الاداء \* قد ذكرنا أن مذهبنا أنه شرط  
في الضمان علي الاصح فان تلف المال بعده ضمن الزكاة وان تلف قبله  
فلا وقال أحمد يضمن في الحاليين والتمكن عنده ليس بشرط في الوجوب  
ولا في الضمان وقال أبو حنيفة إذا تلف بعد التمكن لم يضمن إلا أن يطالبه  
الامام أو الساعي فيمنعه \* ومن أصحابنا من قال لا يضمن وإن طولب  
وقال مالك إذا ميز الزكاة عن ملكه وأخذها ليسلمها الي الفقراء فتلفت  
في يده بلا تفريط لم يضمن وسقطت عنه وقال داود إن تلفت بلا تعد

سقطت الزكاة وإن منعها كان ضامنا بالتلف وإن تلف بعض المال سقط من الزكاة بقسطه \* دليلنا القياس علي دين الأدمى \* \* قال المصنف رحمه الله \* \* { وهل تجب الزكاة في العين أو في الذمة: فيه قولان (قال في القديم) تجب في الذمة والعين مرتبهة بها ووجهه أنها لو كانت واجبة في العين لم يجز أن يعطى حق الفقراء من غيرها كحق المضارب والشريك (وقال في الجديد) تجب في العين وهو الصحيح لانه حق يتعلق بالمال يسقط بهلاكه فتعلق بعينه كحق المضارب \* (فان قلنا) أنها تجب في العين وعنده نصاب وجبت فيه الزكاة فلم يؤد حتى حال عليه حول آخر لم يجب في الحول الثاني زكاة لان الفقراء ملكوا من النصاب قدر الفرض فلم يجب في الحول الثاني زكاة لان الباقي دون النصاب \* (وإن قلنا) تجب في الذمة وجبت في الحول الثاني وفي كل حول لان النصاب باق علي ملكه \* \* { الشرح } \* قوله هل تجب الزكاة في الذمة أو في العين فيه قولان (الجديد) الصحيح في العين (والقديم) في الذمة \* هكذا ذكر المسألة أصحابنا العراقيون ووافقهم جمهور الخراسانيين علي أن الصحيح تعلقها بالعين وذكر امام الحرمين والغزالي وطائفة من الخراسانيين ترتيبا آخر في كيفية نقل المسألة فقالوا هل تتعلق الزكاة بالعين أو بالذمة فيه قولان (فان قلنا) بالعين فقولان (أحدهما) أن الفقراء يصيرون شركاء لرب المال في قدر الزكاة لان الواجب يتبع المال في الصفة فتؤخذ الصحيحة من الصحاح والمريضة من المراض ولو امتنع من اخراج الزكاة أخذها الامام من عين المال فهرا (والثاني) أنها تتعلق بالمال تعلق استيثاق لانه لو كان مشتركا لما جاز الاخراج من موضع آخر كالمشترك بين رجلين وعلي هذا القول في كيفية الاستيثاق قولان (احدهما) تتعلق به تعلق الدين بالرهن (والثاني) تعلق الارش برقبة العبد الجاني لان الزكاة تسقط بتلف المال قبل التمكن

## [ 378 ]

فلو قلنا تعلقها تعلق المرهون لما سقطت وحكى امام الحرمين وغيره عن ابن سريج أنه قال لا خلاف في تعلقها العين تعلق شركة (والثاني) تعلق الرهن (والثالث) تعلق ارش الجناية (والرابع) تتعلق بالذمة قال صاحب التتمة وإذا قلنا تتعلق بالذمة فهل المال خلو أو هو رهن بها فيه وجهان \* قال أصحابنا فان قلنا تتعلق بالعين تعلق الرهن أو الارش فهل تتعلق بالجميع أم بقدرها فقط فيه وجهان حكاهما امام الحرمين وغيره (أصحهما) بقدرها قال الامام التخصيص بقدر الزكاة هو الحق الذي قاله الجمهور وما عداه هفوة وتظهر فائدة الخلاف في بيع مال الزكاة هذه كله إذا كان الواجب من جنس المال

## [ 379 ]

فان كان من غيره كالشاة الواجبة في خمس من الابل فطريقان حكاهما صاحب التتمة وغيره (أحدهما) القطع بتعلقها بالذمة لتوافق الجنس (والثاني) وهو الصحيح وبه قطع الجمهور انه علي الخلاف كما لو اتحد الجنس فعلى قول الاستيثاق لا تختلف وعلي قول الشركة ثبتت الشركة بقدر قيمة الشاة والله اعلم \* (فرع) وأما قول المصنف في توجيه القديم

لان الزكاة لو وجبت في العين لم يجز أن يعطي حق الفقراء من غيرها  
كحق المضارب والشريك فالمضارب - بكسر الراء ويجوز فتحها - وهو عامل  
القراض وهذا الذي قاله من جواز اخراج الزكاة من غير عين المال متفق  
عليه (واجاب) الاصحاب

## [ 380 ]

للقول الجديد الصحيح عن هذا بان الزكاة مبنية علي المسامحة والارفاق  
فيحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها (وقوله) في توجيه الجديد حق تعلق  
بالمال فسقط بهلاكه احتراز من الرهن \* (فرع) إذا ملك أربعين شاة فحال  
عليها حول ولم يخرج زكاتها حتى حال عليها حول آخر فان حدث منها في  
كل حول سخلة فصاعدا فعليه لكل حول شاة بلا خلاف وان لم يحدث فعليه  
شاة عن الحول الاول (وأما) الثاني فان قلنا تجب الزكاة في الذمة وكان  
يملك سوى الغنم ما يفى بشاة وجب شاة للحول الثاني فان لم يملك غير  
النصاب انبني علي الدين هل يمنع وجوب الزكاة أم لا (إن قلنا) يمنع لم  
يجب للحول الثاني شئ (وإن قلنا) لا يمنع وجبت الشاة للحول الثاني (وإن  
قلنا)

## [ 381 ]

تتعلق بالعين تعلق الشركة لم يجب للحول الثاني شئ لان الفقراء ملكوا  
شاة فنقص النصاب ولا تجب زكاة الخلطة لان جهة الفقراء لا زكاة فيها  
فمخالطتهم لا تؤثر كمخالطة المكاتب والذمي (وإن قلنا) تتعلق بالعين  
تعلق الارش أو الرهن قال إمام الحرمين وغيره من المحققين هو  
كالتفريع على قول الذمة وقال الصيدلاني هو كقول الشركة (والصحيح)  
قول الامام وموافقيه قال الرافيى لكن يجوز أن يقدر خلاف في وجوب  
الزكاة من جهة تسلط الساعي على المال بقدر الزكاة (وإن قلنا) الدين لا  
يمنع الزكاة قال وعلى هذا التقدير جرى الخلاف علي قول الذمة أيضا ولو  
ملك خمسا وعشرين بعيرا حولين ولا نتاج فان علقنا الزكاة بالذمة وقلنا  
الدين لا يمنعها أو كان له مال آخر يفى بها فعليه بنتا مخاض (وإن قلنا)  
بالشركة فعليه للحول الاول بنت مخاض وللثاني اربع شياه وتفرع قول  
الرهن والارش على قياس ما سبق \* ولو ملك خمسا من الابل حولين بلا  
نتاج فالحكم كما في الصورتين السابقتين لكن سبق حكاية وجه ان قول  
الشركة لا يجئ إذا كان الواجب من غير الجنس فعلي هذا يكون الحكم في  
هذا علي الاقوال كلها كالحكم في الاولتين تفرعا علي قول الذمة والله  
اعلم \* (فرع) في بيع مال الزكاة \* فرعه المصنف علي تعلق الزكاة بالعين  
أو بالذمة وكان حقه ان يذكره هنا لكن المصنف ذكره في باب زكاة الثمار  
فاخرته الي هناك \* \* (باب صدقه الابل) \* \* قال المصنف رحمه الله \* \*  
{ أول نصاب الابل خمس وفرضه شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشرة  
ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض وهي  
التي لها سنة ودخلت في الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي لها  
سنتان ودخلت في الثالثة وفي ست وأربعين حقة وهي التي لها ثلاث  
سنين ودخلت في الرابعة وفي إحدى وستين جذعة وهي التي لها أربع  
سنين ودخلت في الخامسة وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى



وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والاصل فيه ما روى أنس رضي الله عنه ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه كتب

[ 382 ]

له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين " بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض الله عزوجل على المسلمين التي أمر الله بها رسوله صلى الله عليه وسلم فمن سألها علي وجهها فليعطها ومن سأل فوقها فلا يعطه في أربع وعشرين من الابل فما دونها الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى فان لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر وليس معه شاة فإذا بلغت ستا وثلاثين الي خمس واربعين ففيها بنت لبون فإذا بلغت ستا واربعين الي ستين ففيها حقة طروقة الفحل فإذا بلغت احدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت ستا وسبعين الي تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت احدى وتسعين الي عشرين ومائه ففيها حقتان طروقتا الفحل فإذا زادت علي عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة { \*\* } فان زاد علي عشرين ومائة أقل من واحد لم يتغير الفرض وقال أبو سعيد الاصطخري يتغير فيجب ثلاث بنات لبون لقوله فإذا زادت علي عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ولم يفرق والمنصوص هو الاول لما روى الزهري قال " اقرأني سالم نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه فإذا كان إحدى وتسعين ففيها حقتان حتى تبلغ عشرين ومائة فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون ولانه وقص محدود في الشرع فلم يتغير الفرض بعده باقل من واحدة كسائر الاوقاص { \*\* } { الشرح } \* مدار نصب زكاة الماشية علي حديثي أنس وابن عمر رضي الله عنهم فالوجه تقديمهما ليحال ما يأتي عليهما (فاما) حديث أنس فرواه أنس ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين " بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم علي المسلمين والتي أمر الله بها رسوله فمن سئلها من المسلمين علي وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط في أربع وعشرين من الابل فما دونها من الغنم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض أنثى فإذا بلغت ستة وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستة وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الفحل فإذا بلغت واحدة وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة فإذا بلغت سنة وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت إحدى وتسعين الي عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الجمل فإذا زادت علي عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ومن لم يكن معه الا أربع من الابل فليس فيها صدقة إلا ان يشاء بها فإذا بلغت خمسا من الابل ففيها شاة وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين الي عشرين ومائة شاة فإذا زادت علي عشرين ومائة الي مائتين ففيها شاتان فإذا زادت علي مائتين الي ثلاثمائة ففيها ثلاث

[ 383 ]

شياه فإذا زادت علي ثلاثمائة ففي كل مائة شاة فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة من أربعين شاة واحدة فليس فيها صدقة الا أن يشاربها وفي الرقة ربع العشر فان لم يكن الا تسعين ومائة فليس فيها شئ الا أن يشاربها وفي هذا الكتاب ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده وعند بنت لبون فانها تقبل منه ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين فان لم يكن عنده بنت مخاض على وجهها وعند ابن لبون فانه يقبل منه وليس معه شئ ومن بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعند حقة فانها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين استيسر تاله أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعند الجذعة فانها تقبل منه الجذعة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الا بنت لبون فانها تقبل منه بنت لبون ويعطى شاتين أو عشرين درهما ومن بلغت صدقته بنت لبون وعند حقة فانها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعند بنت مخاض فانها تقبل منه بنت مخاض ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الا ما شاء المصدق ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالتسوية " رواه البخاري في صحيحه مفرقا في كتاب الزكاة فجمعه بحروفه (وأما) حديث ابن عمر فرواه سفيان ابن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة ولم يخرج الي عماله حتى قبض فقرنه بسيفه فلما قبض عمل به أبو بكر حتى قبض وعمر حتى قبض وكان فيه " في خمس من الابل شاة وفي عشر شاتان وفي خمس عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض الي خمس وثلاثين فإذا زادت فجذعة الي خمس وسبعين فإذا زادت

[ 384 ]

ففيها ابنتا لبون الي تسعين فإذا زادت ففيها حقتان إلى عشرين ومائة فإذا زادت علي عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون وفي الشياه في كل أربعين شاة شاة الي عشرين ومائة فإذا زادت فشاتان إلى مائتين فإذا زادت فتلات شياه الي ثلثمائة فإذا زادت علي ثلثمائة ففي كل مائة شاة شاة ثم ليس فيها شئ حتى تبلغ مائة ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع مخافة الصدقة وما كان من من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالتسوية ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عيب وقال الزهري إذا جاء المصدق قسم الشياه أثلاثا ثلث خيار وثلث أو ساط وثلث شرار وأخذ المصدق من الوسط " رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وهذا لفظ الترمذي وهكذا وقع في رواية الترمذي وأكثر روايات أبو داود وغيره الي عشرين ومائة فإذا زادت علي عشرين ومائة وفي رواية لابي ؟ دواود فإذا كانت احدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون وليس اسناد هذه الرواية متصلا (وأما) أسنان الابل فهو من المهمات التي ينبغي تقديمها فلا بل - بكسر الباء ويجوز اسكانها - وهو اسم جنس يقع علي الذكور والاناث لا واحد له من لفظه والابل مؤنثة يقال

أبل سائمة وكذلك البقر والغنم قال أهل اللغة يقال لولد الناقة إذا وضعته ربع - بضم الراء وفتح الباء - والانثى ربعة ثم هبع وهبعة - بضم الهاء وفتح الباء الموحدة - فإذا فصل عن أمه فهو فصيل والجمع فصلان والفصال القطام وهو في جميع السنة حوار - بضم الحاء - فإذا استكمل السنة ودخل في الثانية فهو ابن مخاض والانثى بنت مخاض سمي بذلك لان أمه لحقت بالمخاض وهي الحوامل ثم لزمه هذا الاسم وان لم تحمل أمه ولا يزال ابن مخاض حتى يدخل في السنة الثالثة فإذا دخل فيها فهو ابن لبون والانثى بنت لبون هكذا يستعمل مضافا الي النكرة هذا هو الاكثر وقد استعملوه قليلا مضافا الي المعرفة قال الشاعر \* وابن اللبون إذا ماذ في قرن \* قالوا سمي بذلك لان أمه وضعت غيره وصارت ذا لبن ولا يزال ابن لبون حتى يدخل في السنة الرابعة فإذا دخل فيها فهو حق والانثى حقة لانه استحق أن يحمل عليه ويركب وأن يطرقها الفحل فتحمل منه ولهذا صح في الحديث طروقه الفحل وطروقه الجمل وطروقه بمعنى مطروقة كحلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة ولا يزال حقا حتى يدخل في السنة الخامسة فإذا دخل فيها فهو جذع - بفتح الذال - والانثى جذعة وهي آخر الاسنان المنصوص عليها في الزكاة ولا يزال جذعا حتى يدخل في السادسة فإذا دخل فيها فهو ثني والانثى ثنية وهو اول الاسنان المجزئة من الابل في الاضحية ولا يزال ثنيا حتى يدخل في السابعة فإذا دخل فيها فهو رباع - بفتح الراء - ويقال رباعي - بتخفيف الياء - والاول أشهر والانثى رباعية - بتخفيف الياء - ولا يزال رباعا ورباعيا حتى يدخل في السنة الثامنة فإذا دخل فيها فهو سدس - بفتح السين والذال ويقال أيضا سديس بزيادة ياء - والذكر والانثى فيه بلفظ واحد ولا يزال سد ساحتى يدخل في الستة التاسعة فإذا دخل فيها فهو بازل - بالباء الموحدة وكسر الزاي وباللام - لانه بزل نابه أي طلع والانثى بازل أيضا بلا هاء ولا يزال بازلا حتى يدخل في السنة العاشرة فإذا دخل فيها فهو مخلف بضم الميم واسكان الحاء المعجمة وكسر اللام - والانثى مخلفا أيضا بغير هاء في قول الكسائي ومخلفة بالهاء في

قول أبي زيد النحوي حكاه عنهما ابن قتيبة وغيره ووافقهما غيرهما ثم ليس له بعد ذلك اسم مخصوص ولكن يقال بازل عام وبازل عامين ومخلف عام مخلف عامين وكذلك ما زاد فإذا كبر فهو عود - بفتح العين واسكان الواو - والانثى عودة فإذا هرم فهو قحم - بفتح القاف وكسر الحاء المهملة - والانثى ناب وشارف وهذا الذي ذكرته الي هنا قول امامنا الشافعي رضي الله عنه في رواية حرمله عنه ونقله أبو داود السجستاني في كتابه السنن عن الرياشي وأبي حاتم السجستاني والنضر بن شميل وأبي عبيد ونقله أيضا ابن قتيبة والزهري وخلق سواهم لكن في الذي ذكرته زيادة الفاظ يسيرة لبعضهم علي بعض وفي سنن أبي داود ويقال مخلف عام ومخلف عامين ومخلف ثلاثة أعوام إلى خمس سنين ولم يقيد الجمهور بخمس والله أعلم \* (وأما) الفاظ الحديث فاوله بسم الله الرحمن الرحيم قال الماوردي صاحب الحاوي يستدل به علي اثبات البسمة في ابتداء الكتب خلاف ما كان عليه الجاهلية من قولهم: باسمك اللهم قال ودل أيضا علي ان الابتداء بحمد الله ليس بواجب ولا شرط وان معني الحديث كل امر ذي

بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم أي لم يبدأ فيه بحمد الله أو معناه ونحوه من ذكر الله تعالى (وقوله) هذه فريضة الصدقة قال الماوردي بدأ بإشارة التأنيت لانه عطف عليه مؤنثا قال وقوله فريضة الصدقة أي نسخة فريضة الصدقة فحذف لفظ نسخة وهو من حذف المضاف واقامة المضاف إليه مقامه قال اهل اللغة وغيرهم وتسمى الجذعة والحقة وبنيت اللبون وبنيت المخاض المأخوذات في الزكاة فرائض والواحدة فريضة وهي فعيلة بمعنى مفعولة وقوله فريضة الصدقة دليل على ان اسم الصدقة يقع على الزكاة خلافا لابي حنيفة (وقوله) التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين قيل فيه ثلاثة مذاهب (أحدها) أنه من الفرض الذي هو الايجاب والالزام

## [ 387 ]

(والثاني) معنى فرض سن (والثالث) معناه قدر وبهذا جزم صاحب الحاوي وغيره فعلى الاول معناه ان الله تعالى اوجبها ثم بلغها اليينا النبي صلى الله عليه وسلم فسمي امره صلى الله عليه وسلم وتبليغه فرضا وعلي الثاني معناه شرعها بأمر الله تعالى. وعلي الثالث بينها لقول الله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم) أو يكون معناه قدرها من قولهم فرض القاضي النفقة أي قدرها (وأما) قوله علي المسلمين ففيه دليل لمن يقول ليس الكافر مخاطبا بالزكاة وسائر الفروع والصحيح انه مخاطب بكل ذلك ومعنى على المسلمين أي تؤخذ منهم في الدنيا والكافر لا تؤخذ منه في الدنيا ولكنه يعذب عليها في الآخرة (وقوله) والتي أمر الله تعالى بها هكذا هو في رواية البخاري وغيره من كتب الحديث المشهورة وفي رواية الشافعي رضي الله عنه وأبي داود في سننه التي بغير واو وكلاهما صحيح (فاما) رواية البخاري والجمهور باثبات الواو فعطف علي قوله التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني ان فريضة الصدقة اجتمع فيها تقدير رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمر الله تعالى وإيجابه (وأما) علي رواية الشافعي رضي الله عنه فتكون الجملة الثانية بدلا من الاولى ووقع في المذهب هذه فريضة الصدقة التي فرض الله تعالى علي المسلمين والذي في صحيح البخاري وكتب الحديث المشهورة التي فرض

## [ 388 ]

رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع في المذهب التي أمر الله تعالى بها رسوله صلى الله عليه وسلم وليست لفظة بها في البخاري ووقع في المذهب فمن سألها علي وجهها فليعطها ومن سأل فوقها فلا يعطه - بفتح الطاء - فيهما والذي في صحيح البخاري وغيره من كتب الحديث المعتمدة فمن سئلها علي وجهها فليعطها ومن سئل - بضم السين - في الموضوعين علي ما لم يسم فاعله وبكسر الطاء (قوله) فمن سئلها علي وجهها أي علي حسب ما شرعت له (قوله) صلى الله عليه وسلم " ومن سئل فوقها فلا يعطه " اختلف أصحابنا في الضمير في لا يعطه علي وجهين مشهورين في كتب المذاهب (أصحهما) عند أصحابنا أن معناه لا يعطى الزائد بل يعطى اصل الواجب علي وجهه كذا صححه أصحابنا في كتبهم ونقل الرافعي الا تفاق علي تصحيحه (والوجه الثاني) معناه لا يعطى

فرض الزكاة ولا شئ منه لهذا الساعي بل يخرج الواجب بنفسه أو يدفعه إلى ساع آخر قالوا لانه بطلبه الزائد على الواجب يكون معتديا فاسقا وشرط الساعي أن يكون أميناً: وهذا إذا طلب الزائد بغير تأويل كمن طلب شاتين عن شاة فأما من طلب زيادة بتأويل بان كان مالكيًا يرى أخذ الكبيرة عن الصغار فانه الواجب بلا خلاف ولا يعطي الزائد لان لا يفسق ولا يعصى والحالة هذه قال صاحب الحاوي وغيره وإذا قلنا بالوجه الثاني أنه لا يعطي فلا يجوز أن يعطي فجعلوه حراماً وهو مقتضى النهي ومقتضى قولهم أنه فسق بطلب الزيادة فانعزل فلا يجوز الدفع إليه كسائر الاجانب (وقوله) صلى الله عليه وسلم " في أربع وعشرين من الابل فما دونها الغنم " هذه جملة من مبتدا وخبر فالغنم مبتداً وفي أربع وعشرين خبر مقدم قال بعض العلماء: الحكمة هنا في تقديم الخبر أن المقصود بيان النصب والزكاة انما تجب بعد وجود النصاب فكان تقديمه أحسن ثم ذكر الواجب وكذا استعمل هذا المعنى في كل النصب فقال صلى الله عليه وسلم " فيها بنت مخاض فيها بنت لبون فيها حقة " الي آخره وقوله صلى الله عليه

[ 389 ]

وسلم " في أربع وعشرين من الابل فما دونها الغنم " مجمل ثم فسره بأن في كل خمس شاة (وقوله) صلى الله عليه وسلم " بنت مخاض أنثى وبنت لبون أنثى " قيل احتراز من الخنثى وقيل غيره والاصح أنه تأكيد لشدة الاعتناء كقولهم رأيت بعيني وسمعت بأذني (وقوله) صلى الله عليه وسلم " ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار " والعوار - بفتح العين وضمها - والفتح أفصح وأشهر وهو العيب (وأما) قوله صلى الله عليه وسلم " ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس الا ما شاء المصدق " وفي روايات أبي داود " إلا أن يشاء المصدق " وفي رواية له " ولا تيس الغنم " أي فحلها المعد لضربها واختلف في معناه فقال كثيرون أو الا كثرون: المصدق هنا - بتشديد الصاد - وهو رب المال قالوا والاستثناء عائد الى التيس خاصة ومعناه لا يخرج هرمة ولا ذات عيب أبداً ولا يؤخذ التيس الا برضاء المالك قالوا ولا بد من هذا التأويل لان الهرمة وذات العيب لا يجوز للمالك إخراجهما ولا للعامل الرضا بهما لانه لا يجوز له التبرع بالزكاة (وأما) التيس فالمنع من اخذه لحق المالك وهو كونه فحل الغنم المعد لضربها فإذا تبرع به المالك جاز وصورته إذا كانت الغنم كلها ذكورا بان ماتت الاناث وبقيت الذكور فيجب فيها ذكور فيؤخذ من وسطها ولا يجوز أخذ تيس الغنم إلا برضاء المالك. هذا أحد التأويلين (والثاني) وهو الاصح المختار ما أشار إليه الشافعي رضي الله عنه في البويطي فانه قال ولا يؤخذ ذات عوار ولا تيس ولا هرمة الا أن يرى المصدق أن ذلك أفضل للمساكين فيأخذه على النظر هذا نص الشافعي رضي الله عنه بحروفه وأراد بالمصدق الساعي وهو - بتخفيف الصاد - فهذا هو الظاهر ويعود الاستثناء الي الجميع وهو أيضا المعروف من مذهب الشافعي رضي الله عنه أن الاستثناء إذا تعقب جملا عاد الي جميعها والله تعالى اعلم \* (وقوله) في أول الحديث لما وجهه الي البحرين هو اسم لبلاد معروفة واقليم مشهور مشتمل على مدن قاعدتها هجر قالوا وهكذا ينطق به البحرين بلفظ التثنية وينسب إليه بحراني والله تعالى اعلم \* { فصل } أما أحكام الفصل فاول نصاب الابل خمس باجماع الامة نقل الاجماع فيه خلائق فلا يجب فيما دون خمس شئ بالاجماع وأجمعوا أيضا على ان الواجب في أربع وعشرين فما دونها الغنم كما ثبت في الحديث فيجب في خمس من الابل شاة ثم لا يزيد الواجب بزيادة الابل حتى تبلغ عشرا وفي عشر شاتان ثم لا زيادة حتى تبلغ خمس

عشرة ففيها ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت  
مخاض ولا زيادة حتى تبلغ سنا وثلاثين ففي ست وثلاثين بنت ليون وفي  
ست وأربعين

[ 390 ]

حقة وفي إحدى وستين جذعة وفي ست وسبعين بنتا ليون وفي إحدى  
وتسعين حقتان ولا يجب بعدها شيء حتى تجاوز مائة وعشرين فإذا زادت  
على مائة وعشرين واحدة وجب ثلاث بنات ليون وان زادت بعض واحدة  
فوجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (الصحيح) المنصوص وقول  
الجمهور من أصحابنا لا يجب الاحقتان (وقال) أبو سعيد الاصطخري - يجب  
ثلاث بنات ليون واحتج الاصطخري بقوله في رواية أنس والصحيح من  
رواية ابن عمر فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت ليون  
والزيادة تقع على البعير وعلى بعضه \* واحتج الجمهور بقوله في رواية ابن  
عمر " فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة " لكن سبق أنها ليست متصلة  
الاسناد فتحتج بان المفهوم من الزيادة بعير كامل وتتصور المسألة بان  
يملك مائة وعشرين بعير أو بعض بعير مشترك بينه وبين من لا تصح خلطته  
وقول المصنف في الاحتجاج على الاصطخري لانه وقص محدود في الشرع  
فلم يتغير الفرض بعده باقل من واحد كسائر الاوقاص قال القلعي. قوله  
محدود في الشرع حترار مما فوق نصاب المعشرات والذهب والفضة لان  
الشرع لم يحد فيه بعد النصاب حدا تتعين فيه الزكاة قال أصحابنا وإذا زادت  
واحدة بعد مائة وعشرين فالواجب ثلاث بنات ليون كما سبق وهل للواحد  
قسط من الواجب فيه وجهان (قال) الاصطخري لا (وقال) الجمهور نعم  
وهو الصحيح فعلى هذا لو تلفت واحدة بعد الحول وقبل التمكّن سقط من  
الواجب جزء من مائة وأحدى وعشرين جزاء وعلي قول الاصطخري لا  
يسقط ثم بعد مائة وأحدى وعشرين يستنفر الامر فيجب في كل أربعين  
بنت ليون وفي كل خمسين حقة فيجب في مائة وثلاثين بنتا ليون وحقة  
فيتغير الفرض هنا بتسعة ثم يتغير بعشرة عشرة أبدا ففي مائة وأربعين  
حقتان وبنت ليون ومائة وخمسين ثلاث حقا ومائة وستين أربع بنات  
ليون ومائة وسبعين ثلاث بنات ليون وحقة ومائة وثمانين حقتان وبنتا ليون  
ومائة وتسعين ثلاث حقا وبنت ليون وفي مائتين أربع حقا أو خمس  
بنات ليون وايهما يأخذ فيه خلاف ذكره المصنف بعد هذا وفي مائتين وعشر  
أربع بنات ليون وحقة ومائتين وعشرين حقتان وثلاث بنات ليون ومائتين  
وثلاثين ثلاث حقا وبنتا ليون وعلي هذا أبدا وقد سبق ان بنت مخاض لها  
سنة وبنت ليون سنتان والحقة ثلاث والحذعة أربع والله تعالى اعلم \* قال  
المصنف رحمه الله تعالى \* { وفي الاوقاص التي بين النصب قولان (قال)  
في القديم والجديد يتعلق الفرض بالنصب وما بينهما من الاوقاص عفو  
لانه وقص قبل النصاب فلم يتعلق به حق كالاربعه الاولى (وقال) في  
البويطى يتعلق الفرض بالجميع لحديث أنس في أربع وعشرين من الابل  
فما دونها الغنم في كل خمس شاة فإذا

[ 391 ]

بلغت خمسا وعشرين الي خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض فجعل الفرض في النصاب وما زاد ولانه زيادة علي نصاب فلم يكن عفوا كالزيادة على نصاب القطع في السرقة (فان قلنا) بالاول فملك تسعا من الابل فهلك بعد الحول وقبل امكان الاداء اربعة لم يسقط من الفرض شى وان قلنا بالثاني سقط اربعة اتساعه } \* { التشرح } حديث أنس سبق بيانه وللشافعي رضي الله عنه قولان في الاوقاص التي بين النصب (أصحهما) عند الاصحاب أنها عفو ويختص الفرض بتعلق النصاب وهذا نصه في القديم وأكثر كتبه الجديدة (وقال) في البويطى من كتبه الجديدة يتعلق بالجميع وذكر المصنف رحمه الله دليلهما فلو كان معه تسع من الابل فتلف منها اربعة بعد الحول وقبل التمكّن (فان قلنا) التمكّن شرط في الوجوب وجبت شاة بلا خلاف وإن قلنا شرط في الضمان وقلنا الوقص عفو وجبت شاة أيضا وان قلنا يتعلق به الفرض وجب خمسة أتساع شاة هكذا قال أصحابنا في الطريقتين ولم يذكر المصنف التفريع علي أنه شرط في الوجوب بل أراد الاقتصار علي التفريع علي الصحيح أن التمكّن شرط في الضمان ولا بد من تأويل كلامه علي ما ذكرته وهذا الذي ذكرناه من وجوب خمسة أتساع شاة علي قولنا الامكان شرط في الضمان وان الفرض يتعلق بالجميع هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكى القاضي أبو الطيب

[ 392 ]

ومتابعوه عن ابي اسحاق المرورى أن عليه شاة كاملة مع التفريع علي هذين الاصلين ووجهه ابن الصباغ بان الزيادة ليست شرطا في الوجوب فلا يؤثر تلفها وان تعلق بها الواجب كما لو شهد خمسة بزنا محصن فرجم ثم رجع واحد وزعم انه غلط فلا ضمان علي واحد منهم ولو رجع اثنان وجب الضمان وقد سبق بيان هذا التفريع مع فروع كثيرة مفرعة علي هذا الاصل في آخر الباب الذي قبل هذا \* (فرع) الوقص - بفتح القاف واسكانها - لغتان (أشهرهما) عند أهل اللغة - الفتح - والمستعمل منهما عند الفقهاء الاسكان واقتصر الجوهري وغيره من أصحاب الكتب المشهورة في اللغة علي الفتح وصنف الامام ابن برى المتأخر جزءا في لحن الفقهاء لم يصب في كثير منه فذكر من لحنهم قولهم وقص بالاسكان وليس كما قال وذكر القاضي أبو الطيب الطبري في تعليقه في آخر باب زكاة البقر وصاحب الشامل في باب زكاة البق أيضا وآخرون من أصحابنا أن أكثر أهل اللغة قالوا الوقص بالاسكان كذا قال صاحب الشامل أكثر أهل اللغة وقال القاضي الصحيح في اللغة الاول وقال بعض أهل اللغة هو بالفتح فالاول ليس هو بصحيح \* واحتج مانع الاسكان بان فعلا الساكن المعتل الفاء لا يجمع علي افعال وهذا غلط فاحش فقد جاء قطب واقطاب ووعد واوعد ووعد واوعد وغير ذلك فحصل في الوقص لغتان قال أهل اللغة والقاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وغيرهما من أصحابنا الشنق - بفتح الشين المعجمة والنون - هو أيضا ما بين الفريضتين قال القاضي أكثر أهل اللغة يقولون الوقص والشنق سواء لا فرق بينهما وقال الاصمعي الشنق يختص باوقاص الابل والوقص يختص بالبقر والغنم واستعمل الشافعي رضي الله عنه في البويطى الشنق في اوقاص الابل والبقر والغنم جميعا ويقال أيضا وقص بالسين المهملة قال الشافعي رضي الله عنه في مختصر المزني الوقص ما لم يبلغ الفريضة كذا هو في المختصر بالسين وكذا رواه البيهقي في معرفة السنن والآثار باسناده عن الربيع عن الشافعي رضي الله عنه قال البيهقي كذا في رواية الربيع الوقص

## [ 393 ]

بالسين وهو في رواية البويطى بالصاد وذكر ابن الاثير في شرح مسند الشافعي ما ذكره الشافعي رضى الله عنه ثم قال والذي رأيته ورويته أنا في المسند الذى يرويه الربيع انما هو بالصاد وهو المشهور وروى البيهقي في السنن باسناده عن المسعودي حديث معاذ رضى الله عنه في الاوقاص أنه قال: الاوقاص بالسين فلا تجعلها صادًا هذا ما يتعلق بلفظ الوقص (وأما) معناه فيقع علي ما بين الفريضتين واستعمله الشافعي رضى الله عنه والمصنف والبنديجي وآخرون فيما دون النصاب الاول أيضا فاستعمل المصنف في قوله لانه وقص قبل نصاب فلم يتعلق به حق كالاربعة الاولى (وأما) الشافعي رضى الله عنه (فقال) في البويطى ليس في الشنق من الابل والبقر والغنم شئ قال والشنق ما بين السنين من العدد قال وليس في الاوقاص شئ قال والاوقاص ما لم تبلغ ما يجب فيه الزكاة هذا نصه في البويطى بحروفه وقال الشافعي في مختصر المزني الوقص ما لم يبلغ الفريضة وروى البيهقي عن المسعودي قال الاوقاص ما دون الثلاثين يعنى من البقر وما بين الاربعين والستين فحصل من هذه الجملة أنه يقال وقص ووقص - بفتح القاف واسكانها - وشنق ووقص - بالسين المهملة وانه يطلق علي مالازكاة فيه سواء كان بين نصابين أو دون النصاب الاول لكن أكثر استعماله فيما بين النصابين والله تعالى أعلم \* وقول المصنف كالاربعة الاولى قد تكرر منه استعمال الاولى وهى لغة ضعيفة والغصبة المشهورة الاولى والله تعالى أعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في الاوقاص \* قد ذكرنا ان الاصح من مذهبنا ان الفرض لا يتعلق بها وحكاه العبدري عن ابى حنيفة ومحمد واحمد وداود وهو الصحيح في مذهب مالك وعن مالك في رواية أنه يتعلق بالجميع وقال ابن المنذر قال أكثر العلماء لا شئ في الاوقاص \*

## [ 394 ]

(فرع) أكثر ما يتصور من الاوقاص في الابل تسعة وعشرون وفى البقر تسع عشرة وفى الغنم مائة وثمان وتسعون وفى الابل ما بين احدى وتسعين ومائة واحدى وعشرين وفى البقر ما بين اربعين وستين وفى الغنم ما بين مائتين وواحدة واربعمائة \*

## [ 395 ]

\* قال المصنف رحمه الله تعالى \* \* { من ملك من الابل دون الخمس والعشرين فالواجب في صدقته الغنم وهو مخير بين أن يخرج الغنم وبين أن يخرج بعيرا فإذا أخرج الغنم جاز لانه الفرض المنصوص عليه وإن أخرج البعير جاز لان الاصل في صدقة الحيوان ان يخرج من جنس الفرض وانما عدل الي الغنم ههنا رفقا برب المال فإذا اختار أصل الفرض قبل منه كمن ترك المسح على الخف وغسل الرجل وان امتنع من اخراج الزكاة لم يطالب



الا بالغنم لانه هو الفرض المنصوص عليه وان اختار اخراج البعير قبل منه أي بعير كان ولو أخرج بعيرا قيمته أقل من قيمة الشاة اجزأه لانه افضل من الشاة لانه يجزئ عن خمس وعشرين فلان يجزئ عما دونها اولي وهل يكون الجميع فرضه أو بعضه فيه وجهان (احدهما) ان الجميع فرضه لانا خيرناه بين الفرضين فايهما فعل كان هو الفرض كمن خير بين غسل الرجل والمسح علي الخف (والثاني) ان الفرض بعضه لان البعير يجزئ عن الخمس والعشرين فدل على ان كل خمس من الابل يقابل خمس بعير وان اختار اخراج الغنم لم يقبل دون الجذع والثني في السن لما روى سويد بن غفلة قال " انا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نهينا عن الاخذ من راضع لبن وانما حقنا في الجذعة والثنية " وهل يجزئ فيه الذكر فيه وجهان (من أصحابنا) من قال لا يجزئه للخبر ولانه أصل في صدقة الابل فلم يجز فيها الذكر كالفرض من جنسه (وقال) أبو إسحق يجزئه لانه حق لله تعالى لا يعتبر فيه صفة ماله فجاز فيه الذكر والانشى كالأضحية وتجب عليه من غنم البلدان كان ضانا فمن الضان وان كان معزا فمن المعز وان كان منهما فمن الغالب وان كانا سواء جاز من ايهما شاء لان كل مال وجب في الذمة بالشرع اعتبر فيه عرف البلد كالطعام في الكفارة وان كانت الابل مراضا ففي شاتها وجهان (أحدهما) لا تجب فيه الا ما تجب في الصحاح وهو ظاهر المذهب لانه لا يعتبر فيه صفة المال فلم يختلف بصحة المال ومرضه كالأضحية وقال أبو علي بن خيران تجب عليه شاة بالقسط فتقوم الابل الصحاح والشاة التي تجب فيها ثم تقوم الابل المراض فيجب فيها شاة بالقسط لانه لو كان الواجب من جنسه فرق بين الصحاح والمراض فكذلك إذا كان من غير جنسه وجب ان يفرق بين الصحاح والمراض { \* \* { الشرح } \* قال الشافعي رضى الله عنه والأصحاب إذا ملك من الابل دون خمس وعشرين فواجبها الشاة كما سبق فان اخرج بعيرا اجزأه \* هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف \* وعن مالك واحمد وداود انه لا يجزئ كما لو اخرج بعيرا عن بقرة \* ودليلنا ان البعير يجزئ

[ 396 ]

عن خمس وعشرين بن فعما دونها اولي لان الاصل ان يجب من جنس المال وانما عدل عنه رفقا بالمالك فإذا تكلف الاصل اجزأه فإذا اخرج البعير عن خمس أو عشر أو خمس عشرة أو عشرين اجزأه سواء كانت قيمته كقيمة شاة أو دونها هذا هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور ونص عليه الشافعي رضى الله عنه: وفيه وجه انه لا يجزئه البعير الناقص عن قيمة شاة عن خمس من الابل ولا الناقص عن شاتين عن عشر ولا الناقص عن ثلاث شياه أو اربع عن خمس عشرة أو عشرين قاله القفال وصاحبه الشيخ أبو محمد ووجه ثالث إن كانت الابل مراضا أو قليلة القيمة لعيب اجزأ البعير الناقص عن قيمة الشاة وإن كانت صحاحا لم يجزئه الناقص (ووجه رابع) للخراسانيين انه يجب في الخمس من الابل حيوان إما بعير وإما شاة وفي العشر حيوانان شاتان أو بعيران أو شاة وبعير وفي الخمس وعشرة ثلاث حيوانات وفي العشرين اربع شياه أو اربعة أبعرة أو ثلاثة أو اثنان من الابل والباقي من الغنم والصحيح ما قدمناه عن الشافعي والجمهور انه يجزئ البعير المخرج عن عشرين وان كانت قيمته دون قيمة شاة وشرط البعير المخرج عن عشرين فما دونها ان يكون بنت مخاضن فما فوقها بحيث يجزئ عن خمس وعشرين نص عليه الشافعي وانفق الاصحاب عليه قال أصحابنا: ولو كانت الابل العشرون فما دونها مراضا فاخرج منها مريضا

أجزأه وإن كان أدونها نص عليه الشافعي واتفق عليه الاصحاب ووجهه ما سبق قال أصحابنا. وإذا أخرج البعير عن خمس من الابل فهل يقع كله فرضا أم خمسة فقط فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (أصحهما) باتفاق الاصحاب الجميع يقع فرضا لانه مخير بين البعير والشاة فايهما أخرج وقع واجبا كمن لبس الخف يتخير بين المسح والغسل وأيهما فعل وقع واجبا قال أصحابنا ولانه لو كان الواجب الخمس فقط لجاز اخراج خمس بعير وقد اتفق الاصحاب علي أنه لا يجزئ (والثاني) أن خمس البعير يقع فرضا وباقيه تطوعا لان البعير يجزئ عن خمس وعشرين فدل على أن كل خمس انه منه عن خمسة أبعرة. قال أصحابنا. وهذان الوجهان كالوجهين في المتمتع إذا وجب عليه شاة فنحر بدنة أو نذر شاة فنحر بدنة وفيمن مسح كل رأسه أو طول الركوع والسجود زيادة علي المجزئ فهل يقع الجميع فرضا أم سبع البدنة وأقل جزء من

[ 397 ]

الرأس والركوع والسجود فيه وجهان. قال أصحابنا: لكن الاصح في البدنة والمسح أن الفرض هو البعض وفي البعير في الزكاة كله والفرق أن الاقتصار على سبع بدنة وبعض الرأس يجزئ ولا يجزئ هنا خمس بعير بالاتفاق ولهذا قال إمام الحرمين: من يقول البعض هو الفرض يقول هو بشرط التبرع بالباقي \* قال صاحب التهذيب وغيره: الوجهان مبنيان علي أن الشاة الواجبة في الابل أصل بنفسها أم بدل عن الابل فيه وجهان (فإن قلنا) أصل فالبعير كله فرض كالشاة والا فالخمس وتظهر فائدة الخلاف فيما لو عجل بعيرا عن خمس من الابل ثم ثبت له الرجوع لهلاك النصاب أو لاستغناء الفقير أو غير ذلك من أسباب الرجوع فإن قلنا الجميع رجع في جميعه والا ففي الخمس فقط لان التطوع لا رجوع فيه \* (فرع) قال أصحابنا: الشاة الواجبة من الابل هي الجذعة من الضأن أو الثنية من المعز وفي سنها ثلاثة أوجه لأصحابنا مشهورة وقد ذكر المصنف المسألة في باب زكاة الغنم (أصحها) عند جمهور الاصحاب الجذعة ما استكملت سنة ودخلت في الثانية والثنية ما استكملت سنتين ودخلت في السنة الثالثة سواء كان من الضأن أو المعز وهذا هو الاصح عند المصنف في المذهب (والثاني) أن للجذعة ستة أشهر وللثنية سنة وبه قطع المصنف في التنبية واختاره الرويانى في الحلية (والثالث) ولد الضأن من شاتين صار جذعا لسبعة أشهر وإن كان لهر ميين فلثمانية أشهر \* (فرع) الشاة الواجبة هي جذعة الضأن أو ثنية المعز كما سبق فإن أخرج الانثى أجزاءه بلا خلاف وهي أفضل من الذكر وإن أخرج الذكر ففيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (أصحهما) عند الاصحاب يجزئ وهو قول أبي اسحاق المروزي وهو المنصوص للشافعي رضى الله عنه كما يجزئ في الاضحية (والثاني) لا يجزئ لحديث سفيان بن عبد الله الثقفى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال " اعتد عليهم السخلة يحملها الراعى ولا تأخذها ولا تأخذ الا كولة ولا الربا ولا الماخض ولا فحل الغنم وتأخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداء المال وخياره " صحيح رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح وسواء كانت الابل ذكورا أو اناثا أو ذكورا واناثا ففيها الوجهان هكذا صرح به الاصحاب وشذ المتولي وغيره فحكوا فيه طريقين (أصحهما) هذا و (والثاني) أن الوجهين إذا كانت كلها ذكورا والا فلا يجزئ الذكر والمذهب الاول. قال أصحابنا

والوجهان يجريان في شاة الجبران كما سنوضحه ان شاء الله تعالى \* (فرع) قال المصنف في المهذب وتجب عليه الشاة من غنم البلدان كان ضانا فمن الضان وان كان معزا فمن المعز وان كان منهما فمن الغالب فان استويا جاز من أيها شاء. هذا كلامه وبه قطع البندنجي من العراقيين وهو قول غريب ووجه ضعيف في طريقة الخراسانيين (وأما) المذهب الشهور الذي قطع به أصحابنا العراقيون وصححه جمهور الخراسانيين ونقله صاحب البيان في كتابه مشكلات المهذب عن جميع الاصحاب سوى صاحب المهذب أنه يجب من غنم البلدان كان بمكة فشاة مكة أو ببغداد ببغدادية ولا يتعين غالب غنم البلد بل له أن يخرج من أي النوعين شاء. قال الشافعي رضى الله عنه في المختصر. ولا نظر الي الاغلب في البلد لان الذي عليه شاة من غنم بلده يجوز في الاضحية. هذا نصه. قال أصحابنا العراقيون وغيرهم أراد الشافعي رضى الله عنه في النوعين الضان والمعز وأراد أنه يتخير بينهما وأنه لا يتعين النوع الغالب منهما بل له ان يخرج من القليل منهما لان الواجب شاة وهذه تسمى شاة وقد نقل إمام الحرمين عن العراقيين أنهم قالوا يتعين غالب غنم البلد كما ذكره صاحب المهذب ونقل عن صاحب التقريب أنه نقله عن نص الشافعي وأنه نقل نصوصا آخر تقتضي التخيير ورجحها وساعده الامام على ترجيحها وقال الرافعي: قال الاكثرون بترجيح التخيير وربما لم يذكروا سواء وأنكر علي امام الحرمين نقله عن العراقيين أنهم اعتبروا غالب غنم البلد في الضان والمعز وهذا الذي أنكره الرافعي انكار صحيح والمشهور في كتب جماهير العراقيين القطع بالتخيير وذكر إمام الحرمين والغزالي وغيرهما وجهها غريبا أنه يتعين غنم نفسه ان كان يملك غنما ولا يجزئ غنم البلد كما إذ ازكى غنم نفسه وحكى صاحب التتمة وجهها وزعم انه المذهب انه يجوز من غير غنم البلد وهذا اقوى في الدليل لان الواجب شاة وهذه تسمى شاة لكنه غريب شاذ في المذهب فحصل في المسألة اربعة اوجه (الصحيح) المنصوص الذي عليه الجمهور انه تجب شاة من غنم البلد (والثاني) يتعين غنم نفسه (والثالث) تتعين غالب غنم البلد (والرابع) يجوز من غير غنم البلد قال اصحابنا: وإذا وجب غنم فأخرج غيرها من الغنم خيرا منها أو مثلها أجزاء لانه يسمى شاة وانما امتنع أن يخرج دونها والله تعالى اعلم \* (فرع) قال اصحابنا الشاة الواجبة في الابل يشترط كونها صحيحة بلا خلاف سواء كانت الابل صحاحا أو مراضا لانها واجبة في الذمة وما وجب في الذمة كان صحيحا سليما لكن ان

كانت الابل صحاحا وجب شاة صحيحة كاملة بلا خلاف وان كانت الابل مراضا فله يخرج منها بعيرا مريضا وله إخراج شاة فان اخرج شاة فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب (اصحهما) عند المصنف وغيره يجب شاة كاملة كما تجب في الصحاح لانه لا يعتبر فيه صفة ماله فلم يختلف بصحة المال ومرضه كالاضحية (والثاني) وهو قول ابى على بن خيران تجب شاة بالقسط فيقال خمس من الابل قيمتها مراضا خمسمائة وصحاحا الف وشاة الصحاح تساوي عشرة فتجب شاة صحيحة تساوي خمسة فان لم يوجد بهذه القيمة شاة صحيحة قال صاحب الشامل فرق الدراهم علي الاصناف للضرورة وهذا كما ذكره الاصحاب في اجتماع الحقائق وبنات

اللبون في مائتين إذا أخذ الساعي غير الاغبط ووجب أخذ التفاوت ولم يمكن شراء جزء من بعيره فانه يفرقه دراهم والله تعالى أعلم. (فرع) في شرح الفاظ الكتاب (قوله) لما روى سويد بن غفلة قال " أنا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال نهينا عن الاخذ من راضع لبن وإنما حقنا في الجذعة والثنية " هذا الحديث رواه أبو داود والنسائي وغيرهما مختصرا قال " فإذا كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأخذ من راضع لبن " ولم يذكر الجذعة والثنية واسناده حسن لكن ليس فيه دليل للجذعة والثنية الذي هو مقصود المصنف والمراد براضع لبن السخلة ومعناه لا تجزئ دون جذعة وثنية أي جذعة ضأن وثنية معز هذا هو الصحيح المختار في تفسيره وهو معنى كلام جماعة من أصحابنا وقال الخطابي المراد براضع لبن هنا ذات الدر قال والنهي عنها يحمل على وجهين (أحدهما) أن لا يأخذها الساعي لانها من خيار المال ويكون تقديره ولا يأخذ راضع لبن وتكون لقطعة من زائدة كما يقال لانا كل من الحرام أي الحرام (والوجه الثاني) أن لا تعد ذات الدر المتخذة له فلا زكاة فيها: هذا كلام الخطابي وهو ضعيف جدا أو باطل لان الوجه الثاني مخالف لما أطبق عليه الفقهاء أن الزكاة تجب في الجميع فان حملت ذات الدر على معلوفة فليس له اختصاص بذات الدر (وأما) الوجه الاول فبعيد وتكلف لا حاجة إليه وإنما نبهت علي ضعف كلامه لئلا يغتر به كما اغتر به ابن الاثير في كتابه نهاية الغريب والله أعلم \* وسويد بن غفلة بغين معجمة ثم فاء مفتوحتين - وسويد جعفي كوفى تابعي مخضرم كنيته أبو أمية أدرك الجاهلية ثم أسلم وقال أنا أصغر من النبي صلى الله عليه وسلم بستين وعمر كثيرا قيل مات سنة إحدى وثمانين وقيل بلغ مائة وإحدى وثلاثين سنة وقول المصنف

[ 400 ]

ولانه أصل في صدقة الابل فلم يجز فيه الذكر كالفرض من جنسه قال القلعى: قوله أصل احتراز من ابن لبون في خمس وعشرين عند عدم بنت مخاض (وقوله) في صدقة الابل احتراز من التبيع في ثلاثين من البقر (وقوله) لانه حق الله تعالى لا يعتبر فيه صفة ماله فجاز فيه الذكر والانثى كلا ضحية (وقوله) حق الله تعالى احتراز من القرض والسلم في الانثى (وقوله) لا يعتبر فيه صفة ماله احتراز من النصاب الذي يجب فيه من جنسه ما عدا ثلاثين من البقر (وقوله) لان كل مال وجب في الذمة بالشرع اعتبر فيه عرف البلد احتراز من المسلم فيه والقرض والنذر (قوله) لانه لا يعتبر فيه صفة المال فلم يختلف بصحة المال فيه احتراز مما إذا كانت الزكاة من جنس المال المزكي فانه يؤخذ من المراض مريضة \* { فرع } في مذاهب العلماء في نصب الابل \* أجمعوا علي أن في أربع وعشرين فما دونها الغنم كما سبق وأجمعوا علي أن في خمس وعشرين بنت مخاض الا ماروى عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه أنه قال " فيها خمس شياه فإذا صارت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض " \* واحتج له بحديث جاء عن عاصم بن ضمرة عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم " في خمس وعشرين من الابل خمس شياه فإذا بلغت ستا وعشرين ففيها بنت مخاض " ودليلنا حديث أنس السابق في أول الباب (وأما) حديث عاصم بن ضمرة فمتفق علي ضعفه ووهائه وقال ابن المنذر: أجمعوا علي ان في خمس وعشرين بنت مخاض ولا يصح عن علي ما روى عنه فيها قال وأجمعوا علي أن مقدار الواجب فيها إلي مائة وعشرين علي ما في حديث أنس فإذا زادت علي مائة وعشرين فمذهب الشافعي رضي الله عنه والاوزاعي واحمد واسحق وأبي ثور وداود ان في مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ثم في كل

أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة كما سبق إيضاحه وحكى ابن المنذر عن محمد بن اسحق صاحب المغازي وأبي عبيد ورواية عن مالك واحمد انه لا شئ فيها حتى تبلغ مائة وثلاثين وعن مالك رواية كمذهبتنا ورواية ثالثة أن الساعي يتخير في مائة واحدى وعشرين بين ثلاث بنات لبون وحقتين \* وقال ابراهيم النخعي والثوري وأبو حنيفة إذا زادت علي عشرين ومائة يستأنف الفريضة فيجب في خمس شاة وفي عشر شاتان وخمس عشرة ثلاث شياه وعشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض فيجب في مائة وخمس وعشرين حقتان وشاة وفي مائة وثلاثين حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان وثلاث شياه وفي مائة وأربعين حقتان وأربع شياه وفي مائة وخمس وأربعين حقتان وبنت مخاض وفي مائة وخمسين ثلاث ثم يستأنف الفريضة بعد ذلك وعلي هذا القياس ابدا وحكى أصحابنا عن محمد بن جرير الطبري أنه قال

[ 401 ]

يتخير بين مقتضى مذهب الشافعي ومذهب أبي حنيفة وحكاه الغزالي في الوسيط عن ابن خيران فأوهم أنه قول أبي علي بن خيران من أصحابنا وانه وجه من مذهبنا وليس كذلك بل اتفق أصحابنا علي تغليط الغزالي في هذا النقل وتغليط شيخه في النهاية في نقله مثله وليس هو قول ابن خيران وإنما هو قول محمد بن جرير الطبري وحكى ابن المنذر عن حماد بن ابي سليمان شيخ أبي حنيفة أنه قال. في خمس وعشرين ومائة حقتان وبنت مخاض وجاءت آثار ضعيفة تمسك بها كل من ذهب من هؤلاء الائمة: ومذهبنا والصواب ما ذهب إليه الشافعي وموافقوه وعمدتهم حديث أنس السابق في أول الباب وهو صحيح صريح وما خالفه ضعيف أو دونه والله تعالي أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله تعالي \* { ومن وجبت عليه بنت مخاض فان كانت في ماله لزمه إخراجها وإن لم تكن في ماله وعنده ابن لبون قبل منه ولا يرد معه شئ لما روى أنس رضي الله عنه في الكتاب الذي كتبه ابو الصديق رضي الله عنه فمن لم تكن عنده بنت مخاض وعنده ابن لبون ذكر فانه يقبل منه وليس معه شئ ولان في بنت مخاض فضيلة بالانونة وفي ابن لبون فضيلة بالسنة فاستويا وان لم تكن عنده بنت مخاض ولا ابن لبون فله أن يشتري بنت مخاض ويخرج لانه أصل فرضه وله أن يشتري ابن لبون ويخرج لانه ليس في ملكه بنت مخاض وان كانت ابلة مهازل وفيها بنت مخاض سميئة لم يلزمه إخراجها فان أراد إخراج ابن لبون فالمنصوص انه يجوز لانه لا يلزمه إخراج ما عنده فكان وجوده كعدمه كما لو كانت ابلة سمانا وعنده بنت مخاض مهزولة ومن أصحابنا من قال لا يجوز لان عنده بنت مخاض تجزئ ومن وجب عليه بنت لبون وليست عنده وعنده حق لم يؤخذ منه لان بنت اللبون تساوي الحق في ورود الماء والشجر وتفضل عليه بالانونة \* { الشرح } حديث أنس صحيح سبق بيانه في أول الباب وفي الفصل مسائل (احداها) قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب إذا وجب عليه بنت مخاض فان كانت عنده من غير نفاسة ولا عيب لم يجز العدول إلى ابن لبون بلا خلاف وان لم تكن عنده وعنده ابن لبون فاراد دفعها عنها وجب قبوله ولا يكون معه شئ لا من المالك ولا من الساعي وهذا لا خلاف فيه لحديث أنس قال أصحابنا وسواء كانت قيمة ابن لبون كقيمة بنت مخاض أو اقل منها وسواء قدر علي تحصيله ام لا لعموم الحديث (الثانية) إذا وجب عليه بنت مخاض ولم يكن عنده بنت مخاض ولا ابن لبون فوجهان (اصحهما) له ان يشتري ايهما شاء ويجزئه لعموم الحديث

وبهذا الوجه قطع المصنف وجمهور الاصحاب (والثاني) حكاة جماعات من الخراسانيين عن صاحب التقريب وغيره انه يتعين عليه شراء بنت

[ 402 ]

مخاض وهو مذهب مالك واحمد لانهما لو استويا في الوجود لم يجز ابن لبون فكذا إذا عدما وتمكن من شرائهما (الثالثة) إذا كانت عنده بنت مخاض معينة فهي كالمعدومة فيجزئه ابن لبون بلا خلاف بعموم الحديث وقد صرح المصنف بهذا في قوله كما لو كانت إبلة سمانا وعنده بنت مخاض مهزولة ولو كانت إبلة مهزولة وفيها بنت مخاض نفيسة لم يلزمه إخراجها فان تطوع بها فقد أحسن وان أراد إخراج ابن لبون فوجهان (احدهما) لا يجوز لانه واجد بنت مخاض مجزئة (والثاني) يجوز لانه لا يلزمه إخراجها فهي كالمعدومة ورجح المصنف الا جزاء ونقله عن النص ووافقه علي ترجيحه البغوي. ورجح الشيخ أبو حامد وأكثر الاصحاب عدم الاجزاء ونقله القاضي أبو الطيب في المجرد قال الرافي رجه الشيخ أبو حامد وأكثر شيعته وإمام الحرمين والغزالي (الرابعة) لو فقدت بنت مخاض فأخرج خنثي مشكلا من أولاد اللبون فوجهان مشهوران في كتب الخراسانيين (أصحهما) يجزئه لانه ابن لبون أو بنت لبون وكلاهما مجزئ (والثاني) لا يجزئه لانه مشوه الخلق كالمعيب ولو أخرج خنثي من أولاد المخاض لم يجزئه بالاتفاق لا حتمال أنه ذكر ولو وجد بنت مخاض فأخرج خنثي مشكلا من أولاد لبون لم يجزئه بلا خلاف لاحتمال أنه ذكر ولا يجزئ الذكر مع وجود بنت مخاض (الخامسة) لو وجبت بنت مخاض فقدها ووجدت بنت لبون وابن لبون فان أخرج ابن اللبون جاز وان أخرج بنت اللبون متبرعا جاز وان أراد إخراجها مع أخذ الجبران لم يكن له ذلك في أصح الوجهين لانه مستغن عن الجبران وانما يصار الي الجبران عند الضرورة والوجهان مشهوران في الطريقتين (السادسة) إذا لزمه بنت مخاض فقدها فأخرج حقا اجزاه وقد زاد خيرا لانه أولى من ابن لبون هذا هو المذهب وبه قطع الجمهور وحكي صاحب الحاوي وجها آخر انه لا يجزئ لانه لا مدخل له في الزكوات. ولو لزمه بنت لبون فأخرج عنها عند عدمها حقا فطريقان (المذهب) لا يجزئه لما ذكره المصنف وبهذا قطع المصنف والجمهور وحكي صاحب الحاوي وجماعة في اجزائه وجهين وقطع الغزالي في الوجيز بالجواز وهو شاذ مردود \* (فرع) إذا لزمه بنت مخاض فقدها وفقد ابن لبون أيضا ففي كيفية مطالبة الساعي له بالواجب وجهان حكاهما صاحب الحاوي (احدهما) يخيره بين بنت مخاض وابن لبون لانه مخير في الإخراج (والثاني) يطالبه ببنت مخاض لانها الاصل فان دفع ابن لبون قبل منه \* (فرع) لو لزمه بنت مخاض فلم تكن في يده في الحال لكن يملك بنت مخاض مغصوبة أو مرهونة فله إخراج ابن لبون لانه غير متمكن منها فهي كالمعدومة ذكره الدارمي وغيره والله تعالى اعلم

[ 403 ]

قال الصمنف رحمه الله \* ومن وجبت عليه جذعة أو حقة أو بنت لبون وليس عنده الا ما هو أسفل منه بسنة أخذ منه مع شاتين أو عشرين درهما وإن وجب عليه بنت مخاض أو بنت لبون أو حقة وليس عنده الا ما هو أعلي

منه بسنة أخذ منه و دفع إليه المصدق شاتين وعشرين درهما لما روى أنس رضى الله عنه ان أبا بكر الصديق رضى لله عنه كتب له لما وجهه الي البحرين كتابا وفيه " ومن بلغت صدقته من الابل الجذعة وليست عنده وعنده حقة فانها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين أو عشرين درهما ومن بلغت عنده صدقته الحقة وليس عنده الا بنت لبون فانها تقبل منه بنت لبون ويعطي معها شاتين أو عشرين درهما ومن بلغت صدقته بنت لبون وليست عنده وعنده بنت مخاض فانها تقبل منه بنت مخاض ويعطي معها عشرين درهما أو شاتين ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده وعنده بنت لبون فانها تقبل منه بنت لبون ويعطي المصدق عشرين درهما أو شاتين فاما إذا وجبت عليه جذعة وليت عنده وعنده ثنية فان أعطاه ولم يطلب جبرانا قبلت لانها أعلى من الفرض بسنة وان طلب الجبران فالمنصوص انه يدفع إليه لانها أعلى من الفرض بسنة فهي كالجذعة مع الحقة ومن أصحابنا من قال لا يدفع الجبران لان الجذعة تساوى الثنية في القوة والمنفعة فلا معنى لدفع الجبران وان وجبت عليه بنت مخاض وليس عنده الا فصيل وأراد أن يعطى ويعطي معه الجبران لم يجز لان الفصيل ليس بفرض مقدر وان كان معه نصب مراض ولم يكن عنده الفرض فاراد أن يصعد الي فرض مريض ويأخذ معه الجبران لم يجز لان الشاتين أو العشرين درهما جعل جبرانا لما بين الصحيحين فإذا كانا مريضين كان الجبران أقل من الشاتين أو العشرين الدرهم فان اراد ان ينزل الي فرض دونه ويعطى معه شاتين أو عشرين درهما جاز لانه متطوع بالزيادة ومن وجبت عليه الشاتان أو العشرون درهما كان الخيار إليه لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخيار فيه الي من يعطى في حديث انس فان اختار ان يعطى شاة وعشرة دراهم لم يجز لان النبي صلى الله عليه وسلم خيره بين شيتين فلو جوزنا ان يعطى شاة وعشرة دراهم خيرناه بين ثلاثة اشياء ومن وجب عليه فرض ؟ ووجد فوجه فوجه فرضا واسفل منه فرضا فالخيار في الصعود والنزول الي رب المال لانه هو الذى يعطى فكان الخيار له كالخيار في الشاتين والعشرين الدرهم ومن أصحابنا من قال الخيار إلى المصدق وهو المنصوص لانه يلزمه ان يختار ما هو انفع للمساكين ولهذا إذا اجتمع الصالح والمرضى لم يأخذ المرضى فلو جعلنا الخيار إلى رب المال اعطى ما ليس بنافع ويخالف الخيار في الشاتين والعشرين الدرهم فان ذلك جعل جبرانا علي سبيل التخفيف فكان ذلك الي من يعطى

[ 404 ]

وهذا تخيير في الفرض فكان الي المصدق ومن وجب عليه فرض ولم يجد الا ما هو أعلى منه بسنتين اخذ منه واعطى أربع شياه أو أربعين درهما وان لم يجد الا ما هو أسفل منه بسنتين اخذ منه أربع شياه أو أربعين درهما لان النبي صلى الله عليه وسلم قدر ما بين السنين بشاتين أو عشرين درهما فدل علي ان كل ما زاد في السن سنة زاد في الجبران بقدرها فان اراد من وجب عليه أربعون درهما أو أربع شياه ان يعطى شاتين عن أحد الجبرائين وعشرين درهما عن الجبران الآخر جاز لانهما جبرانان فجاز أن يختار في أحدهما شيئا وفي الآخر غيره ككفارتي يمينين يجوز ان يخرج في أحدهما الطعام وفي الاخرى الكسوة وان وجب عليه الفرض ووجد سنا أعلى منه بسنة وسنا أعلى منه بسنتين فترك الاقرب وانتقل إلى الا بعد ففيه وجهان (أحدهما) انه يجوز لانه قد عرف ما بينهما من الجبران (والثانى) لا يجوز وهو الصحيح لان النبي صلى الله عليه وسلم اقام الاقرب

مقام الغرض ثم لو وجد الغرض لم ينتقل إلى الاقرب فكذلك إذا وجد  
الاقرب لم ينتقل الي الا بعد } \*

[ 405 ]

{ الشرح } قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب رحمهم الله تعالى إذا  
وجب عليه جذعة وليست عنده جاز أن يخرج حقة مع جبران والجبران  
شأتان أو عشرون درهما ولو وجبت حقة وليست عنده فله إخراج بنت ليون  
ويأخذ الساعي جبرانا ولو وجبت بنت ليون وليست عنده فله إخراج حقة  
ويأخذ جبرانا ولو وجبت حقة وليست عنده فله إخراج جذعة ويأخذ جبرانا  
قال أصحابنا: وصفة شاة الجبران هذه صفة الشاة المخرجة فيما دون  
خمسة وعشرين من الأبل وقد سبق بيانها وفي اشتراط الأونة إذا كان  
المالك هو دافع الجبران المذكوران في تلك الشاة (أصحهما) لا يشترط بل  
بجزئ الذكر فإن كان الدافع الشاة هو الساعي ولم يرص رب المال بالذكر  
ففيه الوجهان وإن رضي به جاز بلا خلاف صرح به المتولي وغيره قال إمام  
الحرمين وغيره ولا خلاف أن الدراهم التي يخرجها هي النقرة الخالصة  
قال إمام الحرمين وكذا دراهم الشرعية حيث أطلقت فإن احتاج الإمام الي  
دراهم ليدفعها في الجبران ولم يكن في بيت المال شيء باع شيئا من مال  
الزكاة وصرفه في الجبران هكذا صرح به الفوراني وصاحب العدة والبعوي  
وصاحب البيان والرافعي وآخرون (وأما) تعين الشأتين أو الدراهم فالخيرة  
فيه لدافعه سواء كان الساعي أو رب المال هكذا نص عليه الشافعي رضي  
الله عنه وقطع به الجمهور وذكر إمام الحرمين والسرخسي وغيرهما فيما  
إذا كان الدافع هو رب المال طريقين (أصحهما) هذا (والثاني) أن الخيرة  
للساعي والمذهب الأول لظاهر حديث أنس السابق في أول الباب قال  
أصحابنا فإن كان الدافع هو الساعي لزمه دفع ما دفعه أصلح للمساكين  
وان كان رب المال استحب له دفع الأصلح للمساكين

[ 406 ]

ويجوز له دفع الآخر (أما) الخيرة في الصعود والنزول إذا فقد السن الواجبة  
ووجد أعلى منها وأنزل ففيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف  
والاصحاب واختلفوا في أصحهما فأشار المصنف الي أن الأصح أن الخيرة  
للمالك وهو الذي صححه إمام الحرمين والبعوي والمتولي والرافعي  
وجمهور الخراسانيين وقطع به الجرجاني من العراقيين في كتابه التحرير  
وصحح أكثر العراقيين أن الخيرة للساعي وهو المنصوص في الام ثم ان  
الاصحاب أطلقوا الوجهين كما ذكرنا الا صاحب الحاوي فقال: أن طلب  
الساعي النزول والمالك الصعود فإن عدم الساعي الجبران فالخيرة له والا  
ففيه الوجهان قال أصحابنا فإن خیرنا الساعي لزمه اختيار الأصلح  
للمساكين قال إمام الحرمين وغيره الوجهان فيما إذا أراد المالك دفع غير  
الانفع للمساكين فإن أراد دفع الانفع لزم الساعي قبوله بلا خلاف لانه  
مأمور بالمصلحة وهذا مصلحة قال الإمام وان استوى ما يريد هذا وذاك  
في الغبطة فالأظهر اتباع المالك هذا كله إذا كانت الأبل سليمة فإن كانت  
معيبة أو مريضة فاراد أن يصعد الي سن مريض ويأخذ معه الجبران لم يجز  
هكذا قطع به المصنف والاصحاب في طريقي العراق وخراسان واتفقوا



عليه ونقله امام الحرمين عن الاصحاب مطلقا ثم قال والذي يتجه عندي أنا ان قلنا الخيرة للمالك في الصعود والنزول فالامر علي ما ذكره الاصحاب وان قلنا الخيرة للساعي فرأه غبطة للمساكين فالوجه القطع بجواره قال وهذا واضح وهو مراد الاصحاب قطعاً وان قلنا الخيرة للمساكين لم يجر لأنه انما يستحق الجبران المسمي بدلا عما بين السنين السليمتين ومعلوم أن الذي بين المعيين دون ذلك وهذه الصورة مستثناة من اطلاق الوجهين فيمن له الخيرة ولو أراد النزول وهي معيبة ويبدل الجبران قبل منه لأنه متبرع بزيادة هكذا ذكره المصنف والاصحاب واتفقوا عليه. قال أصحابنا: وانما يجئ الصعود والنزول إذا عدم السن الواجبة أو وجدها وهي معيبة أو نفيسة فأما ان وجدها وهي سليمة معتدلة وأراد النزول أو الصعود مع جبران فليس له ذلك بلا خلاف ولا يجوز ذلك للساعي أيضا بلا خلاف فان وجدها وهي معيبة

[ 407 ]

فكالمعدومة وان وجدها وهي نفيسة بان تكون حاملا أو ذات لبن أو اكرم إبله لم يلزمه اخراجها ولا يجوز للساعي اخذها بغير رضا المالك فان لم يسمح بها المالك فهي كالمعدومة وينتقل الي سن اعلي أو اسفل بلا خلاف صرح به الماوردي والبعوى وغيرهما ولم يذكروا فيه الوجه السابق فيما إذا لزمه بنت مخاض وابله مهزولة ولم يجد بنت مخاض الا نفيسة انها لا تكون كالمعدومة. قال أصحابنا وحيث قلنا ينزل فنزل ودفع الجبران اجزاه سواء كان السن الذي نزل إليه مع الجبران يبلغ قيمة السن الذي نزل عنه ام لا ولا نظر الي التفاوت لان هذا جائز بالنص (واما) إذا وجب عليه جذعة وليست عنده وعنده ثنية فان دفعها ولم يطلب جبرانا. قبلت منه وقد زاد خيرا وان طلب جبرانا فوجهان (احدهما) تجزئه لانها اعلي منه بسنة فهي كالجذعة مع الحققة (والثاني) لالان الجبران علي خلاف الدليل ولا يتجاوز به اسنان الزكاة التي ورد فيها الحديث ولان الجذعة تساوي الثنية في القوة والمنفعة فلا يحتمل معها الجبران ونقل المصنف والاصحاب عن نص الشافعي رضى الله عنه الاجزاء وهو الاصح عند جمهور الاصحاب وصحح الغزالي والمتولي والبعوى المنع والمذهب الاول (اما) إذا لزمه بنت مخاض وليست عنده وليس عنده الا فصيل ابني له دون سنة فلا يجزئه مع الجبران بلا خلاف لانه ليس مما يجزئ في الزكاة قال أصحابنا: ويجوز الصعود والنزول بدرجتين وبثلاث ويكون مع الدرجتين جبرانان ومع الثلاث ثلاث (مثال ذلك) وجبت بنت مخاض ففقدتها وفقدت بنت لبون وحققة ووجد جذعة دفعها واخذ ثلاث جبرانات وان وجد حققة دفعها واخذ جبرانين وان وجبت جذعة ففقدتها وفقدت الحققة وبنت اللبون دفع بنت مخاض مع ثلاث جبرانات فان وجد بنت لبون دفعها مع جبرانين وهل يجوز الصعود والنزول بدرجتين مع التمكن من درجة أو ثلاث مع التمكن من درجتين فيهما وجهان (الصحيح) عند الاصحاب في الطريقتين لا يجوز وبه قطع الفوراني وصاحب العدة والبعوى وآخرون وصححه

[ 408 ]

الباقون (مثاله) وجبت بنت لبون فقدها ووجد حقة وجذعة فان أخرج الحقة وطلب جيرانا جاز وان أخرج الجذعة ورضي بجبران واحد جاز وقد زاد خيرا وان طلب جيرانين فوجهان (الصحيح) لا يجوز لانه متمكن من تقليل الجبران ومستغن عن الجبران الثاني فلا يجوز كما لو وجد الاصل ولو وجبت حقة ففقدتها ووجد بنت لبون وبنت مخاض فأراد النزول إلى بنت مخاض ودفع جيرانين ففيه الوجهان (الصحيح) لا يجوز ولو لزمه بنت لبون فقدها وفقد الحقة ووجد جذعة وبنت مخاض فان أخرج بنت مخاض مع جبران اجزأه وان أراد اخراج الجذعة مع جيرانين فوجهان (اصحهما) الجواز وبه قطع الصيدلاني لان بنت المخاض وان كانت اقرب لكنها ليست في الجهة المعدول عنها بخلاف ما لو وجد حقة وجذعة فصعد الي الجذعة وهذا الذي ذكرناه من ثبوت الجبرانين والثلاثة هو نص الشافعي رضي الله عنه وجميع اصحابنا في كل الطرق إلا ابن المنذر فانه نقل عن الشافعي رضي الله عنه هذا ثم اختار لنفسه انه لا يجوز زيادة علي جبران واحد كما ثبت في الحديث والصواب الاول (اما) إذا لزمه حقة فأخرج بنتى لبون بلا جبران أو لزمه جذعة فأخرج بنتى لبون أو حقتين بلا جبران فوجهان حكاهما القاضي حسين والمتولي وصاحب المستظهرى وغيرهم (اصحهما) يجزئه لانهما يجزيان عما فوق إبله فعنها أولى (والثانى) لا لان في الواجب معني ليس هو في المخرج (اما) إذا لزمه بنت لبون فأخرج ابن لبون ليقوم مقام بنت مخاض ويعطى معه جيرانا فوجهان حكاهما صاحب الحاوى وغيره (احدهما) يجوز لان ابن اللبون في حكم بنت المخاض عند عدمها فصار كمعطي بنت مخاض مع جبران (والثاني) لا يجوز لان ابن اللبون أقيم مقام بنت

[ 409 ]

مخاض إذا كانت هي الفرض وليست هي هنا الفرض أما إذا كان معه إحدى وستون بنت مخاض فأخرج منها بنت مخاض فالمذهب أنها لا تجزئه الا مع ثلاث جبرانات وبهذا قطع جمهور الاصحاب وذكر صاحب الحاوى وجهين (أحدهما) هذا (والثانى) تكفيه وحدها ولا يلزمه زيادة عليها ولا جبران لثلا يحجف به والله تعالى أعلم \* (فرع) اتفق الاصحاب على انه لا يجوز لرب المال إذا توجه عليه جبران أن يعرضه فيدفع شاة وعشرة دراهم وان كان دافع الجبران هو الساعي فان لم يررض رب المال بالتبعيض لم يجبر عليه وان رضي به جاز تبعيضه هكذا صرح به امام الحرمين والمتولي والبعوى وآخرون ولا خلاف فيه لان الحق في الامتناع من التبعض لرب المال فإذا رضي به جاز كما لو قنع بشاة أو عشرة دراهم. (وأما) ما قاله صاحب الحاوى والمحاملى والشيخ أبو محمد الجوينى وآخرون لو أراد رب المال أو الساعي دفع شاة وعشرة دراهم لم يجز (فمرادهم) إذا لم يررض رب المال بأخذ المبعض. ولو توجه جبرانان علي المالك أو الساعي جاز ان يخرج عن أحدهما عشرين درهما وعن الآخر شاتين ويجبر الآخر علي قبوله وكذا لو توجه ثلاثة جبرانات فأخرج عن أحدهما شاتين وعن الآخر أربعين درهما أو عكسه جاز بلا خلاف لان كل جبران مستقل بنفسه فلم يتبعض واجب واحد بخلاف الجبران الواحد وشبهه الاصحاب بكفارة اليمين ؟ لا يجوز تبعض كفارة واحدة فيطعم خمسة ويكسو خمسة ولو وجب كفارتان جاز ان يطعم عشرة ويسكو عشرة \* (فرع) قال أصحابنا لا مدخل للجبران في زكاة البقر والغنم لانه ثبت في الابل على خلاف القياس فلا يتجاوز (فرع) قال الامام أبو سليمان الخطابي يشبه أن يكون النبي صلي الله عليه وسلم انما جعل الشاتين أو عشرين درهما تقديرا في جبران الزيادة والنقصان ولم يكمل الامر في ذلك الي اجتهاد الساعي وغيره لان الساعي إنما يأخذ منهم

الزكاة عند المياه غالبا وليس هناك حاكم ولا مقوم يفصل بينهما إذا اختلفا فضبطت بقيمة شرعية كالصاع في المصراة أو الغرة في الجنين ومائة من الابل في قبل النفس قطعاً للتنازع \* (فرع) في الفاظ الكتاب \* حديث أنس في كتاب الصدقة سبق بيانه في أول الباب (وقوله) ومن بلغت عنده من الابل صدقة الجذعة لفظ صدقة مرفوع غير ممنون بل مضاف الي الجذعة والجذعة مجرور بالاضافة وكذا قوله بعده صدقة الحقنة (وأما) المصدق المذكور في الفصل (فهو) الساعي وهو بتخفيف الصاد (وأما) المالك فالمشهور فيه المصدق - بتشديد الصاد وكسر الدال - علي المشهور وقيل يقال بتخفيف الصاد وقال الخطابي هو بفتح الدال \*

## [ 410 ]

(فرع) في مذاهب العلماء فيمن وجب عليه سن وفقدها \* قد ذكرنا أن مذهبا أنه يخرج أعلي منها بسنة ويأخذ جيرانا أو أسفل بسنة ويدفع جيرانا وهو شاتان أو عشرون درهما وبه قال ابراهيم النخعي واحمد وأبو ثور وداود واسحق بن راهويه في رواية عنه \* وحكى ابن المنذر عن علي والثوري وابي عبيد واسحاق في رواية عنه ان الجبران شاتان أو عشرة دراهم وعن مكحول والاوزاعي أنه يجب قيمة السن الواجب \* وعن مالك انه يلزم رب المال شراء ذلك السن وعن حماد بن أبي سليمان الساعي يأخذ السن الموجود عنده ويجب ما بين قيمتهما \* احتج أصحابنا بحديث أنس السابق في أول الباب \* واحتج لعلي رضي الله عنه وموافقيه بحديث ضعيف والله تعالى أعلم. \* قال المصنف رحمه الله \* { وإن أنفق في نصاب فرضان كالمائتين هي نصاب خمس بنات ليون ونصاب ربع حقاق (فقد قال في الجديد) تجب أربع حقاق أو خمس بنات ليون (وقال في القديم) تجب أربع حقاق فمن أصحابنا من قال يجب أحد الفرضين قولا واحدا ومنهم من قال فيه قولان (أحدهما) تجب الحقاق لانه إذا أمكن تغير الفرض بالسن لم يغير بالعدد كما قلنا فيما قبل المائتين (والثاني) يجب أحد الفرضين لما روى سالم في نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقاق أو خمس بنات ليون " فعلى هذا ان وجد أحدهما تعين أخراجه لان المخير في الشئتين إذا تعذر عليه أحدهما تعين عليه الآخر كالمكفر عن اليمين إذا تعذر عليه العتق والكسوة تعين عليه الاطعام وان وجدهما اختار المصدق أنفعهما للمسكين وقال أبو العباس يختار صاحب المال ما شاء منهما وقد مضى دليل المذهبين في الصعود والنزول فان اختار المصدق الادني نظرت فان كان ذلك بتفريط من رب المال بأن لم يظهر أحد الفرضين أو من الساعي بان لم يجتهد وجب رد المأخوذ أو بدله ان كان نالفا فان لم يفرط واحد منهما أخرج رب المال الفضل وهو ما بين قيمة الصنفين وهل يجب ذلك أم لا فيه وجهان (أحدهما) يستحب لان المخرج يجزئ عن الفرض فكان الفضل مستحبا (والثاني) انه واجب وهو ظاهر النص لانه لم يؤد الفرض بكما له فلزمه إخراج الفضل فان كان الفضل يسيرا لا يمكن أن يشتري به جزء من الفرض تصدق به وان كان يمكن ففيه وجهان (أحدهما) يجب لانه يمكن الوصول إلي جزء من الفرض فلم تجز فيه القيمة (والثاني) لا يجب لانه يتعذر ذلك في العادة فان عدم الفرضان في المال نزل إلى بنات مخاض أو صعد إلى الجذاع مع الجبران وإن وجد أحد الفرضين وبعض الآخر أخذ الموجود فان أراد أن يأخذ بعض الآخر مع الجبران لم يجز لان أحد الفرضين كامل فلم يجز العدول إلى الجبران وإن وجد من كل واحد منهما بعضه بأن

كان في المال ثلاث حقاك وأربع بنات لبون فأعطي الثلاث الحقاك وبنات  
لبون مع الجبران جاز وإن أعطى

[ 411 ]

أربع بنات لبون وحققة وأخذ الجبران جاز وإن اعطي حقة وثلاث بنات لبون  
مع كل بنت لبون جبران ففيه وجهان (أحدهما) يجوز كما يجوز في ثلاث  
حقاك وبنات لبون (والثاني) لا يجوز لانه يمكنه أن يعطي ثلاث حقاك وبنات  
لبون وجبراننا واحدا فلا يجوز ثلاث جبرانات ولانه إذا أعطى ثلاث بنات لبون  
مع الجبران ترك بعض الفرض وعدل إلى الجبران فلم يجر كما لا يجوز أخذ  
الجبران إذا وجد أحدهما كاملا وإن وجد الفرضين معيين لم يأخذ بل يقال  
له أما أن تشتري الفرض الصحيح وإما أن تصعد مع الجبران أو تنزل مع  
الجبران وإن كانت الابل أربعمئة وقلنا إن الواجب أحد الفرضين جاز أن  
يأخذ عشر بنات لبون أو ثماني حقاك فإن راد أن يأخذ عن مائتين أربع  
حقاك وعن مائتين خمس بنات لبون جاز وقال أبو سعيد الاصطخري لا  
يجوز كما لا يجوز ذلك في المائتين والمذهب الاول لانهما فريضان فجاز  
أن يأخذ في أحدهما جنسا وفي الآخر جنسا آخر كما لو كان عليه كفارتا  
بمين فاخرج في إحداهما الكسوة وفي الاخرى الطعام \* { الشرح } قال  
أصحابنا رحمهم الله تعالى إذا بلغت الماشية حدا يخرج فرضه بحسابين  
كالمائتين من الابل فهل الواجب خمس بنات لبون ام أربع حقاك فيه نمان  
(قال في القديم) الحقاك (وقال في الجديد) أحدهما وللأصحاب طريقان  
(أحدهما) القطع بالجديد وتأولوا القديم على انه أراد أن الحقاك أنفع  
للمساكين لا انها تجب مطلقا (وأصحهما) وأشهرهما فيه قولان (أصحهما)  
باتفاقهم الفرض أحدهما (والثاني) الفرض الحقاك حتما فان قلنا بهذا أو  
وجد الحقاك بصفة الاجزاء من غير نفاسة تعين إخراجها وإلا نزل إلى بنات  
اللبون أو صعد إلى الجذاع مع الجبران كما سبق وإن شاء اشترى الحقاك  
ولم يذكر المصنف تفرع هذا القول لضعفه وإن قلنا بالمذهب ان الواجب  
أحدهما فللمال خمسة أحوال (أحدها) أن يوجد فيه القدر الواجب من أحد  
الصنفين بكماله دون الآخر ولا يكلف تحصيل الصنف الآخر بلا خلاف لما  
ذكره المصنف. قال أصحابنا: وسواء كان الصنف الآخر أنفع للمساكين أم لا  
ونقل الماوردي وغيره الاتفاق على هذا قال أصحابنا ولا يجوز والحالة هذه  
الصعود ولا النزول مع الجبران لانه لا ضرورة إليه قالوا وسواء عدم كل  
الصنف الآخر ام بعضه وكذا لو وجد الصنفان وأحدهما معيب فهو كالمعدوم  
(الحال الثاني) أن لا يوجد في ماله شيء من الصنفين أو يوجد وهما معيان  
فإذا أراد تحصيل أحدهما بشراء أو غيره فله أن يحصل أيهما شاء فإذا حصل  
أحدهما صار واجدا له ووجب قبوله منه وإن كان الآخر أنفع للمساكين هذا  
هو المذهب وبه قطع المصنف والجمهور في الطريقتين وفيه وجه حكاه  
إمام الحرمين وغيره أنه يتعين شراء الاجود للمساكين وهو الوجه الضعيف  
الذي قدمناه عن الخراسانيين أنه إذا لزمه بنت مخاض ولم يجدها ولا وجد  
ابن لبون أنه يتعين عليه شراء بنت مخاض ولا يجزئه ابن لبون والمذهب كذا  
في الاصل ولعله فيؤخذ ولا يكلف

[ 412 ]

القطع بجواز ابن لبون وكذا هنا المذهب جواز شراء المفضول لانه إذا اشتراه صار موجودا عنده قال المصنف والاصحاب وله أن لا يحصل الحقاق ولا بنات اللبون بل ينزل أو يصعد مع الجبران والاصحاب علي هذا لكن قالوا ينزل من بنات لبون إلي خمس بنات مخاض ويدفع خمس جبرانات أو يصعد من الحقاق إلي أربع جذاع ويأخذ أربع جبرانات قال أصحابنا ولا يجوز أن يصعد من خمس بنات لبون الي خمس جذاع ويأخذ عشر جبرانات ولا أن ينزل من أربع حقاق إلي أربع بنات مخاض ويدفع ثمان جبرانات هذا هو المذهب وبه قطع الجماهير في الطريقتين لان الجبران خلاف الاصل وانما جاز للضرورة في موضعه ولا ضرورة هنا الي النزول أو الصعود بسنين وحكي الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق وصاحب الشامل وغيرهما وجهها أنه يجوز النزول والصعود هنا بسنين كما لو لزمه حقة فلم يجد الا بنت مخاض فانها تكفيه مع جبرائين أو لزمه بنت مخاض فلم يجد الا حقة فدفعها وطلب جبرائين فانه يقبل قال أبو محمد والفرق علي المذهب أن في صورتني الاستشهاد لا يتخطى واجب ماله وفيما نحن يتخطى قال أصحابنا ولو عدم الفرضين وما ينزل إليه وما يصعد إليه فله أن يشتري ما شاء ان شاء أحد الفرضين وان شاء أعلا منهما أو أسفل مع الجبران كما سبق قال الجرجاني وغيره وشراء الفرض أفضل والله تعالى أعلم (الحال الثالث) أن يوجد الصنفان بصفة الاجزاء من غير نفاسة فالمذهب انه يجب الاغبط للمساكين وهذا هو المنصوص للشافعي رضى الله عنه وبه قال جمهور أصحابنا المتقدمين وقطع به جماعات من المصنفين وصححه الباقون وقال ابن سريج المالك بالخيار لكن يستحب له إخراج الاغبط للمساكين إلا أن يكون ولي محجور عليه فيراعى حظه فإذا قلنا بالمذهب فأخذ الساعي غير الاغبط ففيه ستة أوجه (أصحها) وبه قطع المصنف وكثيرون وصححه الباقون أنه إن كان ذلك بتقصير من المالك بأن أخفى الاغبط أو من الساعي بأن علم انه غير الاغبط أو ظنه بغير اجتهاد وتأمل أو بهما لم يقع المأخوذ عن الزكاة وإن لم يقصر واحد منها وقع عن الزكاة (والوجه الثاني) إن كان المأخوذ باقيا في يد الساعي لم يقع عن الزكاة وان لم يقصرا والا وقع عنها قاله أبو علي بن خيران وقطع به البغوي (والثالث) ان فرقه علي المستحقين من اهل الزكاة وظهر الحال حسب عن الزكاة بكل حال والا فلا (والرابع) ان دفعه المالك مع علمه بأنه الادني لم يجزئه وان كان جاهلا أجزاءه ولا نظر إلي الساعي (والخامس) لا يجزئه بكل حال (والسادس) يجزئه بكل حال حكاه القاضي أبو الطيب والماوردي وابن الصباغ وآخرون وحيث قلنا لا يقع عن الزكاة لزمه اخراجها مرة اخرى وعلي الساعي ردا إذا أخذ ان كان باقيا وقيمته ان كان تالفا وحيث قلنا يقع عنها يؤمر باخراج قدر التفاوت وهل هو مستحب ام واجب فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (احدهما) مستحب ووجهه بالقياس بما إذا ادى اجتهاد الامام الي اخذ القيمة

[ 413 ]

عن الزكاة واخذها لا يجب شئ آخر (واصحهما) انه واجب صححه اصحابنا قال المصنف وغيره هو ظاهر النص لانه لم يدفع الفرض بكما له فوجب جبر نقصه قال المتولي وغيره وإذا قلنا يقع عن الزكاة وكان باقيا يستحب استرداده ودفع الاغبط للخروج من الخلاف وللرفق بالمساكين قال أصحابنا: ويعرف التفاوت بالنظر إلي القيمة فإذا كانت قيمة الحقاق أربعمائة وقيمة بنات اللبون أربعمائة وخمسين وقد أخذ الحقاق وجب خمسون وإن كانت أربعمائة وعشرة وجب عشرة فان كان التفاوت يسيرا

لا يحصل به شقص من ناقة دفع دراهم للضرورة هكذا قاله المصنف والاصحاب في جميع طرقهم إلا صاحب التفرير فإنه أشار إلى أنه يوقف فيه وهو شاذ باطل. وإن حصل به شقص فوجهان مشهوران حكاهما المصنف والاصحاب (أحدهما) يجب شراؤه لأنه يمكن الوصول إلى جزء من الفرض ولا تجزئ فيه القيمة (وأصحهما) لا يجب بل يجوز دفع الدراهم بنفسها اتفقوا على تصحيحه ممن صرح بتصحيحه صاحب الشامل والمستطهري والرافعي وآخرون ووجهوه بأنه يتعذر في العادة أو يشق قالوا ولأنه يعدل في الزكاة التي غير الجنس الواجب للضرورة كمن وجب عليه شاة في خمس من الأبل ففقد الشاة ولم يمكنه تحصيلها فإنه يخرج قيمتها دراهم ويجزئه وكمن لزمه بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون لا في ماله ولا بالثمن فإنه يعدل إلى القيمة. قال اصحابنا فإن جوزنا الدراهم فأخرج شقصا جاز باتفاقهم قال امام الحرمين: وفيه أدنى نظر لما فيه من العسر على المساكين. وإن أوجبنا شراء شقص ففيه أربعة أوجه (أصحها) يجب أن يشتريه من جنس الأعبط لأنه الأصل (والثاني) يجب من جنس المخرج لئلا يتبعص المخرج (والثالث) يتخير بينهما واختاره امام الحرمين (والرابع) يجب شقص من بعير أو شاة ولا تجزئ بقرة لأنها لا تدخل في زكاة الأبل وبهذا قطع صاحب الحاوي. وحيث قلنا يخرج شقصا وجب تسليمه إلى الساعي إن أوجبنا صرف زكاة الأموال الظاهرة إلى الامام أو الساعي. وإن أخرج الدراهم وقلنا يجب تسليم الظاهرة إلى الامام أو الساعي فهنا وجهان حكاهما البغوي وآخرون (أصحهما) يجب صرفها إلى الساعي لأنه جبران المال الظاهر (والثاني) يجوز للمالك أن يصرفها بنفسه على الأصناف لأن الدراهم من الأموال الباطنة. هذا كله إذا قلنا دفع التفاوت واجب فإنه قلنا مستحب فله أن يفرقه كيف شاء ولا يتعين لا استحبابه الشقص بالاتفاق. ثم أن الاصحاب أطلقوا عباراتهم بأخراج التفاوت دراهم وقال الماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرد وامام الحرمين وغيرهم دراهم أو دنانير ومراد الجمع نقد البلد إن كان دراهم فدراهم وإن كان دنانير فدنانير وقد صرح بهذا القاضي حسين في تعليقه والشيخ ابراهيم المروري وآخرون والله أعلم (الحال الرابع) إن يوجد بعض كل واحد من الصنفين بأن يجد ثلاث حقاق وأربع بنات لبون فهو بالخيار بين أن يجعل الحقاق أصلا فيدفعها مع بنت لبون وجبران وبين أن يجعل بنات اللبون

[ 414 ]

أصلا فيدفعها وبأخذ جبراننا قال البغوي وغيره ويجوز دفع بنات اللبون مع بنات مخاض وجبران ويجوز دفع الحقاق مع جذعة وبأخذ جبراننا وهل يجوز أن يدفع حقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبراننا فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (أصحهما) الجواز صححه إمام الحرمين والغزالي وغيرهما حتى قال امام الحرمين الوجه القائل بالمنع مزيف لا أصل له ووجه الجواز أن الشرع أقام بنت اللبون مع الجبران مقام حقة ووجه الأجزاء أنه لا يصار إلى الجبران إذا أمكن الاستغناء عنه وصحح البندنجي هذا ولو لم يجد إلا أربع بنات لبون وحقة فدفع الحقة مع ثلاث بنات لبون وثلاث جبراننا ففيه الوجهان ويجريان في نظائرها والأصح في الجميع الجواز (الحال الخامس) أن يوجد بعض أحد الصنفين ولا يوجد من الآخر شيء بأن لم يجد إلا حقتين فله إخراجهما مع جذعتين وبأخذ جبرانين وله أن يجعل بنات اللبون أصلا فيخرج خمس بنات مخاض مع خمس جبراننا ولو لم يجد إلا ثلاث بنات لبون فله إخراجهن مع بنتي مخاض

وجبرائيل وله ان يجعل الحقاق أصلا فيخرج اربع جذعات بدلها ويأخذ اربع جبرانات هكذا ذكر البغوي الصورتين ولم يذكر فيهما خلافا قال الرافي وينبغي ان يكون فيهما الوجهان السابقان في الحال الرابع قال ولعله فرعه علي الاصح والله اعلم \* (فرع) إذا بلغت البقر مائة وعشرين ففيها أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات وحكمها بلوغ الابل مائتين في جميع ما ذكرناه من الخلاف والتفريع وفاقا وخلافا \* (فرع) قال أصحابنا: لو أخرج صاحب الابل حقتين وبنى لبون ونصفا لم يجر بالاتفاق لان الواجب اربع حقاق أو خمس بنات لبون ولم يخرج واحدا منهما ولو ملك أربعمائة فعليه ثمان حقاق أو عشر بنات لبون ويعود فيها من الخلاف والتفريع جميع ما سبق في المائتين ولو أخرج عنها خمس بنات لبون وأربع حقاق جاز علي الصحيح الذي قاله الجمهور وصححه المصنف وسائر المصنفين ومنعه الاصطخري لتفريق الواجب كما لو فرقه في المائتين وأجاب الجمهور بأن كل مائتين أصل منفرد فصار ككفارتي يمينين وأنه يجوز أن يطعم في احدهما ويكسو في الاخرى بلا خلاف وأما المائتان فالتفريق فيها كتفريق كفارة واحدة وأجابوا بجواب آخر وهو ان منع التفريق في المائتين ليس هو لمجرد التفريق بل المانع تشقيص. ولهذا لو أخرج حقتين وثلاث بنات لبون أو أربع بنات لبون وحقه جاز بالاتفاق وقد زاد خيرا لان ذلك يجرى عما فوق مائتين فعن مائتين أولي ويجرى خلاف الاصطخري متى بلغ المال ما يخرج منه بنات اللبون والحقاق فلا تشقيص والمذهب الجواز ويجرى مثله في البقر إذا بلغت مائتين وأربعين (فان قيل) ذكرتم ان الساعي يأخذ الاغبط ويلزم من هذا ان يكون اغبط الصنفين هو المخرج وكيف يجوز البعض

## [ 415 ]

من هذا والبعض من ذلك. قال الرافي (الجواب) ما أجاب به ابن الصباغ قال: يجوز أن يكون لهم حظ ومصلحة في اجتماع النوعين قال وفي هذا تصريح من ابن الصباغ بأن الغبطة غير منحصرة في زيادة القيمة لكن إذا كان التفاوت لا من جهة القيمة يتعذر إخراج قدر التفاوت. هذا كلام الرافي. ويجاب عن اعتراضه علي ابن الصباغ بأن التفاوت في معظم الاحوال يكون في القيمة وقد يكون في غير القيمة وقد قال ابن الصباغ والمتولي ان الساعي لا يفعل التعويض الا علي قدر المصلحة إذا قلنا بالمذهب والمنصوص وهو وجوب الاغبط للمساكين (فأما) علي قول ابن سريج ان الخيار للمالك فصورة المسألة ظاهرة والله تعالى اعلم \* (فرع) في الفاظ الكتاب (قوله) لما روى سالم في نسخة كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم " فإذا كانت مائتين ففيها اربع حقاق أو خمس بنات لبون " هذا الحديث رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما في بعض طرق حديث ابن عمر السابق في اول الباب ولفظه في الابل " فإذا كانت مائتين ففيها اربع حقاق أو خمس بنات لبون أي السنين وجدت اخذت " وسالم هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وروى هذا الحديث عن ابيه ولكن هذه الزيادة المذكورة لم يذكر سالم سماعه لها من ابيه لكن قرأها من كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله) اختار المصدق اتفقهما للمساكين قد سبق ان المصدق بتخفيف الصاد هو الساعي وهو المراد هنا وأما لفظ المساكين فيستعمله المصنف والاصحاب في هذا الموضوع ونظائره ويريدون به اصحاب السهمان كلهم وهم الاصناف الثمانية ولا يريدون به المساكين الذين هم احد الاصناف. وكذلك يطلقون الفقراء في مثل هذا ويريدون به جميع الاصناف وذلك لكون الفقراء والمساكين اشهر الاصناف وأهمهم والله تعالى اعلم \* قال المصنف رحمه الله تعالى \*

{ باب زكاة البقر } { اول نصاب البقر ثلاثون وفرضه تبيع وهو الذى له سنة  
وفى اربعين مسنة وهي التي لها سنتان وعلى هذا ابدا فى كل ثلاثين تبيع  
وفى كل اربعين مسنة. والدليل عليه ما روى معاذ رضى الله عنه قال "   
بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وأمرني ان أخذ من كل  
اربعين بقرة بقرة ومن كل ثلاثين تبيعا أو تبيعة " وان كان فرضه التبيع  
فلم يجد لم يصعد إلى المسنة مع الجبران وان كان فرضه المسنة فلم يجد  
لم ينزل الي التبيع مع الجبران فان ذلك غير منصوص عليه والعدول الي  
غير المنصوص عليه في الزكاة لا يجوز } \*

[ 416 ]

{ الشرح } حديث معاذ مشهور رواه مالك في الموطأ وابو داود والترمذي  
والنسائي وآخرون قال الترمذي هو حديث حسن قال وروى مرسلًا وهو  
اصح وقد رواه الترمذي وغيره من حديث عبد الله بن مسعود ايضا إلا ان  
اسناد حديث ابن مسعود ضعيف وروى ايضا من حديث على رضى الله عنه  
مرفوعا قال البيهقي: واما الاثر الذى يرويه معمر عن الزهري عن جابر ابن  
عبد الله رضى الله عنهما قال " فى خمس من البقر شاة وفى عشر شاتان  
وفى خمس عشرة ثلاث شياه وفى عشرين اربع شياه قال الزهري وإذا  
كانت خمسا وعشرين ففيها بقرة إلى خمس وسبعين ففيها بقرتان إلى  
عشرين ومائة فإذا زادت ففى كل اربعين بقرة " قال الزهري وبلغنا ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم " فى كل ثلاثين بقرة تبيع وفى كل  
اربعين بقرة " ان ذلك كان تخفيفا لاهل اليمن ثم كان هذا بعد ذلك قال  
البيهقي فهذا حديث موقوف منقطع. والبقر اسم جنس واحده باقورة  
وبقرة وتقع البقرة على الذكر والانثى هذا هو المشهور وقيل غيره وهو  
مشتق من بقرت الشئ إذا شققته لانها تشق الارض بالحراثة ويسمى التبيع  
تبيعا لانه يتبع أمه وقيل لان قرنيه يتبعان أذنيه وهو ضعيف والانثى تبيعة  
ويقال لهما جذع وجذعة والمسنة لزيادة سنها ويقال لها ثنية. قال  
الشافعي رضى الله عنه والاصحاب: اول نصاب البقر ثلاثون وفيها تبيع ثم  
لا شئ فيها حتى تبلغ اربعين ففيها مسنة ثم لا شئ فيها حتى تبلغ ستين  
ففيها تبيعان ثم يستقر الحساب ففى كل ثلاثين تبيع وفى كل اربعين  
مسنة ويتغير الفرض بعشرة عشرة ففى سبعين تبيع ومسنة وثمانين  
مستتان وتسعين ثلاثة أتبعه ومائة تبيعان ومسنة ومائة وعشرة مستتان  
وتبيع ومائة وعشرون ثلاث مسنات أو اربعة أتبعه وحكمه كما سبق فيما إذا  
بلغت الابل مائتين ففيها اربع حقاك أو خمس بنات لبون وقد سبق  
مستوفى وفى مائة وثلاثين ثلاثة أتبعه ومسنة ومائة وأربعين مستتان  
وتبيعان ومائة وخمسين خمسة أتبعه وهكذا ابدا وان اختصرت قلت: اول  
نصاب البقر ثلاثون وفى كل ثلاثين تبيع وفى كل اربعين مسنة: قال  
اصحابنا: وإذا وجب تبيع فاخرج تبيعة أو مسنة أو مسنا قيل منه لانه اكمل  
من الواجب ولو وجب مسنة فاخرج تبيعين قبل منه وان اخرج مسنا لم  
يقبل هكذا قاله الاصحاب وقطعوا به في الطريقتين وقاله صاحب التهذيب  
ثم قال عندي انه لا يجوز تبيعان عن مسنة لان الشرع اوجب فى اربعين  
سنا ابدا فلا يجوز نقصان السن لزيادة العدد كما لو اخرج عن ست وثلاثين  
بنتى مخاض لا يجوز هذا كلام صاحب التهذيب وقد حكى الرافعى هذا الذى  
اختاره صاحب التهذيب لنفسه وجها وهو غلط مخالف للمذهب والدليل.  
والفرق بين هذه المسألة وما قاس عليه ظاهر لان التبعين يجزيان عن  
ستين فعن اربعين اولي بخلاف بنتى مخاض فانهما ليستافرضا نصاب. قال



[ 417 ]

المعروف للشافعي والاصحاب وشذ الجرجاني فقال في كتابه التحرير: التبع ماله دون سنة وقيل ماله سنة والمسنة مالها سنة وقيل سنتان \* وكذا قول صاحب الابانة التبع ما استكمل سنة وقيل الذي يتبع امه وان كان له دون سنة وقال الرافعي وحكي جماعة ان التبع له سنة اشهر والمسنة لها سنة وهذا كله غلط ليس معدودا من المذهب والله تعالى أعلم \* قال اصحابنا وإذا وجب تبع أو مسنة ففقدته لم يجز الصعود أو النزول مع الجبران بلا خلاف لما ذكره المصنف وسبقت المسالة في زكاة الابل والله سبحانه وتعالى اعلم \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* \* { باب زكاة الغنم } \* { اول نصاب الغنم اربعون وفرسه شاة الى مائة وحدى وعشرين فيجب شانان إلى مائتين وواحدة فيجب ثلاث شياه ثم يجب في كل مائة شاة لما روى ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم " كتب كتاب الصدقة وفيه وفي الغنم في كل اربعين شاة شاة الى عشرين ومائة فإذا زادت واحدة ففيها شانان فإذا زادت علي المائتين شاة ففيها ثلاث شياه الى ثلاثمائة فان كانت الغنم أكثر من ذلك ففي كل مائة شاة " والشاة الواجبة في الغنم الجذعة من الضأن والثنية من المعز والجذعة هي التي لها سنة وقيل ستة أشهر والثنية التي لها سنتان \* { الشرح } حديث ابن عمر مشهور رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم قال الترمذي في كتاب الجامع المشهور هو حديث حسن وقال هو في كتاب العلل سألت البخاري عنه فقال أرجوا أن يكون محفوظا وهذا الحديث يرويه سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم بن عبد الله ابن عمر عن ابيه وسفيان ابن حسين ثقة. وقد تكلم جماعة من أئمة الحديث في رواية سفيان ابن حسين عن الزهري وذكر الترمذي في الجامع ان هذا الحديث رواه يونس بن يزيد وغير واحد عن اصحاب الزهري عن الزهري عن سالم ولم يرفعه وانما رفعه سفيان وذكر البيهقي عن الحافظ أبي احمد عبد الله بن عدي انه قال: قد وافق سفيان بن حسين على هذه الرواية عن سالم عن ابيه سليمان بن كثير والله تعالى اعلم \* ولو احتج المصنف بحديث أنس المذكور في صحيح البخاري الذي قدمناه في أول باب زكاة الابل لكان أحسن لان فيه ما في حديث ابن عمر وقد جاء في رواية من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ذكرها البيهقي وغيره " فإذا كانت مائتين وشاة ففيها ثلاث شياه حتى تبلغ ثلاثمائة فإذا زادت علي ثلاثمائة فليس فيها الا ثلاث شياه حتى تبلغ اربعمائة شاة فإذا بلغت اربعمائة ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة " فهذه الزيادة تردما حكى عن النخعي والحسن بن صالح في قولهما إذا زادت علي ثلاثمائة واحدة وجب اربع شياه الي اربعمائة فإذا زات واحدة فخمس شياه ومذهبنا

[ 418 ]

ومذهب العلماء كافة غيرهما أنه لا شئ فيها بعد مائتين وواحدة حتى تبلغ اربعمائة فيجب اربع شياه قال اصحابنا. أول نصاب الغنم اربعون بالاجماع

وفيه شاة بالاجماع أيضا ثم لا شئ حتى تبلغ مائة واحد وعشرين ففيها شاتان ثم لا شئ حتى تبلغ مائتين وواحدة فثلاث شياه ثم لا شئ فيها حتى تبلغ اربعمائه ففيها اربع شياه ثم في كل مائة شاة ويتغير الغرض بعد هذا بمائة مائة. وأكثر وقص الغنم مائتان الا شاتين وهو ما بين مائتين وواحدة وأربعمائة والله تعالى أعلم \* قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب: الشاة الواجبة هنا جذعة ضان أو ثنية معز وسبق بيان سنهما والاختلاف فيه في زكاة الابل والله أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { إذا كانت الماشية صحاحا لم يؤخذ في فرضها مريضة لقوله صلي الله عليه وسلم " ولا يؤخذ في الصدقة هرمة ولا ذات عوار - وروى لاذات عيب " وان كانت مراضا أخذت مريضة ولا يجب إخراج صحيحة لان في ذلك اضرارا الرب المال وان كان بعضها صحاحا وبعضها مراضا أخذ عنها صحيحة ببعض قيمة فرض صحيح وبعض قيمة فرض مريض لانالو أخذنا مريضة لتيممنا الخبيث وقد قال الله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) وان كانت الماشية كبار الاسنان كالثأيا والبرزل في الابل لم يؤخذ غير الغرض المنصوص عليه لانالو أخذنا كبار الاسنان أخذنا عن خمس وعشرين جذعة ثم نأخذها في احدى وستين فيؤدي الي التسوية بين القليل والكثير وان كانت الماشية صغارا نظرت فان كانت من الغنم أخذ منها صغيرة لقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه " لو منعوني عناقا مما أعطوا رسول الله صلي الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه " ولانا لو أوجينا فيها كبيرة أضررنا برب المال وان كانت من الابل والبقر ففيه وجهان (قال) أبو إسحق تؤخذ الفرائض المنصوص عليها بالقسط فيقوم النصاب من الكبار ثم يقوم فرضه ثم يقوم النصاب من الصغار ويؤخذ كبيرة بالقسط (ومن) أصحابنا من قال ان كان المال مما يتغير الغرض فيه بالسنة لم يجز لانه يؤدي الي ان يؤخذ من القليل ما يؤخذ من الكثير وان كان مما يتغير الغرض فيه بالعدد أخذ صغيرة لانه لا يؤدي الي ان يؤخذ من القليل ما يؤخذ من الكثير فأخذ الصغير من الصغار كالغنم والصحيح هو الاول لان هذا يؤدي الي ان يؤخذ من ست وسبعين فصيلان ومن احدى وتسعين فصيلان وان كانت الماشية اناثا أو ذكور واناثا نظرت فان كانت من الابل والغنم لم يؤخذ في فرضها الا الاناث لان النص ورد فيها بالاناث علي ما مضى ولان في اخذ الذكر من الاناث تيمم الخبيث وقد قال الله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) وان كانت من البقر نظرت فان كانت في فرض الاربعين لم يجز الا الاناث لما ذكرناه وان كانت في فرض الثلاثين جاز فيه الذكر والانثى لحديث معاذ في كل ثلاثين تبع أو تبعه وان

[ 419 ]

كانت كلها ذكورا نظرت فان كانت من من الغنم اخذ واحد منها وان كانت من الابل أو من الاربعين من البقر ففيه وجهان (قال) أبو إسحق لا يجوز الا الانثى فيقوم النصاب من الاناث والغرض الذي فيها ثم يقوم النصاب من الذكور ويؤخذ أنثى بالقسط حتى لا يؤدي الي التسوية بين الذكور والاناث والدليل عليه انه لا يؤخذ الا الانثى لان الفرائض كلها اناث الا في موضع الضرورة ولا ضرورة ههنا فوجبت الانثى وقال أبو علي بن خيران يجوز فيه الذكور وهو المنصوص في الام والدليل عليه ان الزكاة وضعت على الرفق والمواساة فلو أوجينا الاناث من الذكور أحققنا برب المال قال أبو إسحق الا انه يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون اكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين حتى لا يؤدي الي التسوية بين القليل والكثير في الغرض وان كانت الماشية صنفا واحدا أخذ الغرض منه وان كانت أنواعا كالضان

والمعز والجواميس والبقر والبخاتي والعراب ففيه قولان (أحدهما) انه يؤخذ الفرض من الغالب منهما وان كانوا سواء أخذ الساعي أنفع النوعين للمساكين لا نالو الزمناه الفرض من كل نوع شق فاعتبر الغالب (والقول الثاني) انه يؤخذ من كل نوع بقسطه لانها أنواع من جنس واحد فأخذ من كل نوع بقسطه كالثمار فعلى هذا إذا كان عشرون من الصنآن وعشرون من المعز قوم النصاب من الصنآن فيقال قيمته مثلا مائة ثم يقوم فرضه فيقال قيمته عشرة ويقوم نصاب المعز فيقال قيمته خمسون ثم يقوم فرضه فيقال قيمته خمسة فيقال له اشتر شاة من أن النوعين شئت بسبعة ونصف وأخرج { \* } الشرح { هذا الحديث صحيح رواه البخاري من رواية أنس وهو حديث طويل سبق بيانه في أول باب زكاة الابل وسبق هناك أن العوار - بفتح العين وضمها - وهو العيب وهذا الفصل ومسائله ليس للغنم خاصة بل للماشية كلها وكان ينبغي للمصنف أن يفرد به باب ولا يدخله في باب زكاة الغنم ومع هذا فذكره هنا له وجه \* وحاصل الفصل بيان صفة المخرج في زكاة الماشية \* قال أصحابنا رحمهم الله تعالى \* ان كانت الماشية كاملة أخرج الواجب منها وان كانت ناقصة فأسباب النقص خمسة (احدها) المرض فان كانت الماشية كلها مراضا أخذت منها مريضة متوسطة لئلا يضرر المالك ولا المساكين وان كان بعضها صحيحا وبعضها مريضا فان كان الصحيح قدر الواجب فاكتر لم تجز المريضة ان كان الواجب حيوانا واحدا وان كان اثنين ونصف ماشيته صحاح ونصفها مراض كينتي ليون في ست وسبعين وكشاتين في مائتين فطريقان (أصحهما) وبه قطع العراقيون وجمهور الخراسانيين يجب صحيتان بالقسط كما سنوضحه ان شاء الله تعالى لعموم قوله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) (والطريق الثاني) حكاه صاحب التهذيب فيه وجهان (أحدهما) هذا (وأصحهما) عنده بجزئه صحيحة ومريضة والمذهب الاول فان كان الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب كشاتين

[ 420 ]

في مائتين ليس فيها إلا صحيحة واحدة فطريقان (الصحيح) وبه قطع العراقيون والصيدلاني وجمهور الخراسانيين بجزئه مريضة وصحيحة بالقسط (والطريق الثاني) فيه وجهان حكاهما جماعة من الخراسانيين (أصحهما) هذا (والثاني) وبه قال أبو محمد الجويني يجب صحيتان بالقسط ولا تجزئه صحيحة ومريضة لان المخرجتين يزكيان أنفسهما والمال فكل واحدة تزكي الاخرى فيلزم منه أن تزكي مريضة صحيحة \* قال أصحابنا وإذا انقسم المال الي صحاح ومراض وأوجبنا صحيحة لم يكلف ان يخرجها من نفس ماله ولا يكلف صحيحة كاملة مساوية لصحيحة ماله في القيمة بل يجب صحيحة لائقة بماله (مثاله) اربعون شاة نصفها صحاح ونصفها مراض قيمة كل صحيحة منها ديناران وقيمة كل مريضة دينار فعليه صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة وذلك دينار ونصف \* ولو كانت الصحاح في المثال المذكور ثلاثين فعليه صحيحة بثلاثة ارباع قيمة صحيحة وربع قيمة مريضة وهو دينار وربع عشر دينار والمجموع ربع عشر المال ومتى قوم جملة النصاب وكانت الصحيحة المخرجة ربع عشر قيمة الجملة كفاه فلو ملك مائة واحدى وعشرين شاة فلتكن قيمة الشاتين المأخوذتين جزئين من مائة واحدى وعشرين جزءا من قيمة الجملة: وان ملك خمسا وعشرين من الابل فلتكن قيمة بنت المخاض المأخوذة جزءا من خمسة وعشرين جزءا من قيمة الجملة وقس على هذا سائر النصب وواجباتها فلو ملك ثلاثين من الابل نصفها صحاح ونصفها مراض وقيمة كل صحيحة اربعة

دنانير وكل مريضة ديناران وجب صحيحة بنصف قيمة صحيحة ونصف قيمة مريضة وهو ثلاثة دنانير ذكره البيهقي وغيره \* قال الرافعي ولك ان تقول هلاكنا مبني على أن الوقص يتعلق به الفرض أم لا وأن علقناه به فالحكم كما ذكره وإلا فليقسط الواجب على الخمس والعشرين (قلت) وهذا الاعتراض ضعيف لأن الواجب بنت مخاض موزعة بالقيمة نصفين فلا اعتبار بالوقص ولو ملك مائتي بعير فيها أربع حقاك صحاح وياقها مراض لزمه أربع حقاك صحاح قيمتهن خمس عشر قيمة الجميع وان لم يكن فيها صحيح إلا ثلاث حقاك أو ثنتان أو واحدة اخذ صحيح بقدر الصحاح بالقسط وأخذ الباقي مراضا وفيه الوجه الضعيف السابق عن البيهقي والوجه السابق عن أبي محمد \* (النقص الثاني) العيب وحكمه حكم المرض سواء تمحضت الماشية معيبة أو انقسمت معيبة وصحيحة والمراد بالعيب هنا ما ثبت الرد في البيع هذا هو الصحيح المشهور وفيه وجه انه هذا مع ما يمنع الاجزاء في الاضحية حكاها الرافعي. ولو ملك خمسا وعشرين بعيرا معيبة وفيها بنتا مخاض إحداهما من أجود المال مع عبيها والاخرى دونها فهل يأخذ الاجود كما يأخذ الاغبط في بنات اللبون والحقاك أم الوسط

[ 421 ]

فيه وجهان حكاهما (1) والرافعي وغيرهم (الصحيح) الوسط لئلا يحذف برب المال. قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر: ويأخذ خير المعيب قال جمهور الاصحاب: ليس هذا علي ظاهره بل هو مؤول ومراد الشافعي رضي الله عنه أن يأخذ من وسطه لا أعلاه ولا أدناه ونقل الرافعي رحمه الله تعالى اتفاق الاصحاب على هذا التأويل وأن ظاهر النص غير مراد وكذا قال السرخسي في الامالي لا يختلف اصحابنا في أنه لا يؤخذ الا الوسط ولكن فيما يعتبر فيه الوسط وجهان (المذهب) أنه يعتبر فيه العيب فلا يؤخذ اقلها عيبا ولا اكثرها عيبا ولكن يؤخذ الوسط في العيب (والثاني) تعتبر القيمة فلا يؤخذ اقلها قيمة ولا اكثرها قيمة بل أوسطها. وحمل الاصحاب كلام الشافعي على أنه إنما أراد فريضة مائتين من الابل إذا كانت معيبة فيؤخذ الجنس الذي هو خير من الحقاك أو بنات اللبون ولكن من أوسطها عيبا. هذا كلام السرخسي. وقال صاحب الحاوي: اختلف اصحابنا في مراد الشافعي فمنهم من أجرى كلامه علي ظاهره وأوجب أخذ خير المعيب من جميع ماله قال وهذا غلط لانه لا يطرد على أصل الشافعي قال ومنهم من قال أراد بذلك أخذ خير الفرضين من الحقاك وبنات اللبون ولم يرد خير جميع المال قال وهو الصحيح وبه قال أبو علي بن خيران وقيل أراد بخير المعيب أوسطه وعلي هذا في اعتبار الاوسط وجهان (أحدهما) اوسطها عيبا (مثاله) أن يكون ببعضها عيب واحد وبعضها عيبان وبعضها ثلاثة عيوب فيأخذ ما به عيبان (والثاني) أوسطها في القيمة (مثاله) أن يكون قيمة بعضها معيبا خمسين وقيمة بعضها معيبا مائة وقيمة بعضها معيبا مائة وخمسين فيأخذ منها ما قيمة مائة قال فحصل للاصحاب في المسألة أربعة اوجه (اصحها) ما قاله ابن خيران انه يأخذ خير الفرضين لا غير وقد نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الام فقال يأخذ خير المعيب من السن التي وجبت عليه (والثاني) وهو اشدها غلطا يأخذ خير المال كله (والثالث) يأخذ اوسطها عيبا (والرابع) اوسطها قيمة هذا كلام صاحب الحاوي وفيه إثبات خلاف بخلاف ما نقله الرافعي والله تعالى اعلم (النقص الثالث) الذكورة فإذا تمحضت الابل اناثا أو انقسمت ذكورا واناثا لم يجر عنها الذكر إلا في خمس وعشرين فانه يجرئ فيها ابن لبون عند فقد بنت مخاض وهذا الذي ذكرنا من تعيين (2) متفق عليه في الخمس والعشرين وإن تمحضت ذكورا

فثلاثة أوجه (اصحها) وهو المنصوص جوازه وهو قول أبي اسحق وأبي الطيب بن سلمة كالمريضة من الأمراض وعلي هذا يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ من خمس وعشرين (والثاني) المنع هكذا صححه الجمهور ونقله المصنف والاصحاب عن نصح في الام وعن أبي علي ابن خيران رحمه الله فعلي هذا تتعين الانثى ولكن لا يؤخذ شئ كان يؤخذ لو تمحضت

(1) (2) الانثى بالاصل فليحرر

[ 422 ]

انانا بل تقوم ماشيته لو كانت انانا وتقوم الانثى المأخوذة منها ويعرف نسبتها من الجملة وتقوم ماشيته الذكور ويؤخذ أنثى قيمتها ما تقتضيه النسبة وكذلك الانثى المأخوذة من الاثات والذكور تكون دون المأخوذة من محض الاثات وفوق المأخوذة من محض الذكور بطريق التقسيط السابق في الأمراض وحكي صاحب البيان في كتاب مشكلات المذهب وجها أنه يجوز على هذا الوجه ان تكون قيمتهما سواء وهو شاذ مردود (والوجه الثالث) إن أدى أخذ الذكر إلي التسوية بين نصابين لم يؤخذ والاخذ (مثاله) يؤخذ ابن مخاض من خمس وعشرين وحق من ست وأربعين وجذع من احدى وستين وكذلك يؤخذ الذكر إذا زادت الابل واختلف الفرض بزيادة العدد ولا يؤخذ ابن لبون من ست وثلاثين لانه مأخوذ عن خمس وعشرين (واما) البقر فالتبوع مأخوذ منها في مواضع وجوبه وهو في كل ثلاثين وحيث وجبت المسنة تعينت ان تمحضت إنانا أو انقسمت كما سبق في الابل وان تمحضت ذكورا ففيه الوجهان الاولان في الابل (الاصح) عند الاصحاب ونقله المصنف والاصحاب عن نصح في الام جواز الذكر. ولو كانت البقر أربعين أو خمسين فأخرج منها تبعيين اجزأه على المذهب وبه قطع الجمهور وسبق في باب زكاة البقر فيه خلاف ضعيف (واما) الغنم فان تمحضت انانا أو انقسمت ذكورا وانانا تعينت الانثى بلا خلاف وان تمحضت ذكورا فطريقان (المذهب) وبه قطع المصنف والجماهير جزئ الذكر لان واجبها شاة والشاة تقع على الانثى والذكر بخلاف الابل والأربعين من البقر فانه منصوص فيهما علي انثى (والطريق الثاني) فيه الوجهان الاولان في الابل حكاه الرافي وهو شاذ ضعيف والله اعلم (واما) قول المصنف في الكتاب ان تمحضت ذكورا وكانت من الابل أو في أربعين من البقر ففيه وجهان (قال) أبو إسحق لا يجوز الا الانثى (وقال) أبو علي بن خيران: يجوز فيه الذكر وهو المنصوص في الام. قال أبو اسحق: الا انه يؤخذ من ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين. فهذا الذي فرعه أبو اسحق في ابن لبون متفق عليه وليس أبو اسحق منفردا به بل اتفق الاصحاب عليه تفريعا علي المنصوص وقد تستشكل حكاية المصنف عن أبي اسحق هذا التفريع لان ابا اسحق يقول لا يجزئ الذكر فكيف يفرع عليه وإنما هو قول ابن خيران (وجواب) هذا الاشكال أن قول ابن خيران هو المنصوص كما ذكره المصنف والاصحاب فذكر أبو اسحق تفريعا عليه ما ذكره من تقويم ابن لبون واختار وجها آخر مخالفا للنص خرج وهو انه تتعين الانثى ولا معارضة بين كلاميه ومثل هذا موجود لابي اسحق في مواضع وقد سبق في باب ما يفسد الماء من النجاسات لهذا نظير ونبهت عليه في هذا الشرح هذا هو الجواب المعتمد وذكر صاحب البيان في كتابه مشكلات المذهب هذا

السؤال ثم قال الجواب عنه أن سائر أصحابنا ذكروا هذا التفرع لابن خيران ولعل ذلك وقع في المذهب من

[ 423 ]

زلل الناسخ وهذا جواب فاسد والصواب ما سبق ولا منافاة بين نقل المصنف وغيره فقد اتفق أبو إسحق وابن خيران على التفرع وإن اختلفا في التخرج والله أعلم (النقص الرابع) الصغر وللماشية فيه ثلاثة أحوال (أحدهما) أن تكون كلها أو بعضها أو قدر الفرض منها في سن الفرض فيجب سن الفرض المنصوص عليه ولا يكلف فوقه ولا يقنع بدونه وإن كان أكثرها كبارا أو صغارا وهذا لا خلاف فيه (الثاني) أن تكون كلها فوق سن الفرض فلا يكلف الاخراج منها بل يحصل السن الواجبة ويخرجها وله الصعود والنزول منع الجبران في الابل كما سبق (الثالث) أن يكون الجميع دون سن الفرض وقد يستبعد تصور هذا لأن أحد شروط الزكاة الحول وإذا حال الحول فقد بلغت الماشية حد الاجزاء وذكر الاصحاب له صوراً (منها) ان تحدث الماشية في اثناء الحول فصلان أو عجول أو سخال ثم تموت الامهات ويتم حولها والنتاج صغار بعد وهذا تفرع على المذهب ان حول النتاج يبنى على حول الامهات (وأما) على قول الانماطي انه ينقطع الحول بموت الامهات بل بنقصانها عن النصاب فلا تجئ هذه الصورة بهذا الطريق (ومنها) ان يملك نصاباً من صغار المعز ويمضى عليه حول فتجب الزكاة ولم تبلغ سن الاجزاء لان واجبتها ثنية وقد سبق ان الاصح انها التي استكملت سنتين إذا ثبت هذا فان كانت الماشية عنما فغيما يؤخذ من الصغار المتمحصنة طريقان (اصحهما) وبه قطع المصنف والعراقيون وطائفة من غيرهم تؤخذ الصغيرة لقول أبي بكر رضى الله عنه " والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها " رواه البخاري فقال هذا للصحابة كلهم ولم ينكر عليه احد بل وافقوه فحصلت منه دلائل (احدهما) روايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ العناق (والثانية) اجماع الصحابة ولانا لو اوجبتا كبيرة اجفنا به (والطريق الثاني) حكاه الخراسانيون فيه وجهان وحكاهما الفوراني والسرخسي والبعوي وغيرهم قولين (القديم) لا يؤخذ الا كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة من الكبار في القيمة قالوا وكذا إذا انقسم المال إلى صغار وكبار فتؤخذ كبيرة بالقسط كما سبق في نظائره قال المسعودي في كتابه الايضاح والرافعي فان تعذرت كبيرة بالقسط اخذت القيمة للضرورة (والقول الثاني) وهو الصحيح الجديد لا تتعين الكبيرة بل تجزئه الصغيرة كالمريضة من المراض وان كانت الماشية ابلا أو بقرا فتلاثة أوجه مشهورة في كتب العراقيين والخراسانيين ذكر المصنف منها اثنين وحذف ثالثها وهو الاصح وممن ذكرها من العراقيين الشيخ أبو حامد والماوردي والقاضي أبو الطيب والمحاملي في التجريد وخلائق منهم (وأما) الخراسانيون فالوجه في كتبهم اشهر منها في كتب العراقيين (اصحها) عند الاكثرين يجوز اخذ الصغار مطلقا كالغنم لئلا يحذف برب المال ولكن يجتهد الساعي ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير فيأخذ من ست وثلاثين فصيلا فوق الفصيل المأخوذ في خمس

[ 424 ]

وعشرين وفي ست وأربعين فصيلا فوق المأخوذ في ست وثلاثين وعلى هذا القياس وهذا الوجه هو ظاهر نص الشافعي رضى الله عنه في مختصر المزني وممن صححه البيهقي والرافعي وآخرون (والوجه الثاني لا تجزئ الصغيرة لئلا يؤدي إلى التسوية بين القليل والكثير لكن تؤخذ كبيرة بالقسط كما سبق في نطائره وهذا هو الاصح عند المصنف وشيخه القاضي ابي الطيب في المجرد والشاشي وهو قول ابن سريج وأبي اسحق المروري (والثالث لا يؤخذ فصيل من إحدى وستين فما دونها ويؤخذ مما فوقها وكذا من البقر قال الماوردي وغيره هذا الوجه غلط لشيئين (أحدهما) أن التسوية التي تلزم في إحدى وستين فما دونها تلزم في إحدى وتسعين فإن الواجب في ست وسبعين بنتالبون وفي إحدى وتسعين حقتان فإذا أخذنا فصيلين في هذا وفي ذلك سويانا فإن اوجب الاحتراز عن التسوية فليحترز عن هذه الصورة (الثاني) ان هذه التسوية تلزم في البقر في ثلاثين وأربعين وقد عبر امام الحرمين والغزالي وجماعه من الاصحاب عن هذا الوجه بعبارة تدفع هذين الشيئين فقالوا تؤخذ الصغيرة حيث لا يؤدي الي التسوية ومنهم من خص المنع علي هذا الوجه بست وثلاثين فما فوقها وجوز فصيلا عن خمس وعشرين إذ لا تسوية في تجويز وحده (النقص الخامس) رداءة النوع قال المصنف والاصحاب ان اتحدث نوع الماشية وصفتها أخذ الساعي من ايها شاء إذ لا تفاوت وان اختلفت صفتها مع انها نوع واحد ولا عيب فيها ولا صغر ولا غيرهما من أسباب النقص السابقة فوجهان حكاهما صاحب البيان (أحدهما) قال وهو قول عامة اصحابنا يختار الساعي خيرهما كما سبق في الحقاق وبنات اللبون (والثاني) وهو قول ابي اسحاق يأخذ من وسط ذلك لئلا يحف برب المال وإن كانت الابل كلها أرحبية - بفتح الحاء المهملة وكسر الباء الموحدة أو مهربية أو كانت كلها ضانا أو معزا أخذ الفرض منها. وذكرى البيهقي والرافعي ثلاثة أوجه في أنه هل يجوز أخذ ثنية من المعز باعتبار القيمة عن أربعين ضانا أو جذعة من الضان عن أربعين معزا (أصحها) الجواز لاتفاق الجنس كالمهربية مع الارحبية (والثاني) المنع كالبقر عن الغنم (الثالث لا يجوز المعز عن الضان ويجوز العكس كما يؤخذ في الابل المهربية عن المجيدية ولا عكس فان المهربية خير من المجيدية. وكلام امام الحرمين قريب من هذا الثالث فانه قال لو ملك أربعين من الضان الوسط فاخرج ثنية من المعز الشريفة تساوي جذعة من الضان التي يملكها فهذا محتمل والظاهر اجزاؤها وليس كما لو اخرج معيبة قيمتها قيمة سليمة فانها لا تقبل والفرق انه لو كان في ماله سليمة وغالبه معيب لم يجزئه معيبة ولو كان ضانا ومعزا أخذنا ما عزة كما تقرر (وإما) إذا كانت الماشية نوعين أو أنواعا بان انقسمت الابل الي بخاتي وعراب وإلى اوحبية ومهربية ومجيدية أو انقسمت البقر إلى جواميس وعراب أو جواميس وعراب ودريانية أو انقسمت الغنم إلى ضان ومعز فيضم بعضها إلى بعض في اكمال النصاب بلا خلاف لا تحاد الجنس وفي كيفية اخذ الزكاة

[ 425 ]

منها قولان مشهوران (أحدهما) يؤخذ من الاغلب فان استويا كاجتماع الحقاق وبنات اللبون في مائتين فيؤخذ الاغيب للمساكين علي المذهب صرح به الاصحاب ونقل امام الحرمين اتفاق الاصحاب عليه ولكن المراد النظر إلى لانواع باعتبار القيمة فإذا اعتبرت القيمة والتقسيم فمن أي نوع كان المأخوذ جاز هكذا قطع به المصنف وجماهير الاصحاب ونقله الرافعي عن الجمهور قال وقال صاحب الشامل ينبغي أن يكون المأخوذ

من اعلا الانواع كما لو انقسمت إلى صحاح ومرض قال الرافعي: يجب  
 عما قال بانه ورد النهى عن المريضة والمعيبة فلم يأخذها مني وجدنا  
 صحيحة بخلاف ما نحن فيه. وحكى صاحب الشامل وآخرون في المسألة  
 قولاً ثالثاً نص عليه الشافعي رضى الله عنه في الام أنه إذا اختلفت الانواع  
 أخذ من الوسط كما في الثمار. قالوا وهذا القول لا يجئ فيما إذا كانا  
 نوعين فقط ولا في ثلاثة متساوية. وحكى القاضي أبو القاسم بن كج وجها  
 أنه يؤخذ من الاجود مطلقاً تخريجاً من نص الشافعي في اجتماع الحقائق  
 وبنات اللبون في مائتين وحكى ابن كج عن أبي اسحاق المرزوي أن موضع  
 القولين إذا لم يحتمل أخذ واجب كل نوع لو كان وحده منه فإن احتمل أخذ  
 كذلك قولاً واحداً بأن ملك مائة أرحبية ومائة مهريّة فيؤخذ حقتان من هذه  
 وحقتان من هذه وهذا الذي حكى عن أبي اسحاق شاذ والمشهور في  
 المذهب طرد القولين مطلقاً ونوضح القولين الاولين بمثلين (أحدهما) له  
 خمس وعشرون من الابل عشر مهريّة وعشر أرحبية وخمس مجيدية فعلى  
 القول الاول تؤخذ بنت مخاض مهريّة أو أرحبية بقيمة نصف أرحبية ونصف  
 مهريّة لان هذين النوعين أغلب. وعلي الثاني يؤخذ بنت مخاض من أي  
 الانواع أعطى بقيمة خمسي مهريّة وخمسي أرحبية وخمس مجيدية وإذا  
 كانت قيمة بنت مخاض مهريّة عشرة وأرحبية خمسة ومجيدية دينارين  
 ونصفاً أخذ بنت مخاض من أي الانواع كان قيمتها ستة ونصف ولا يجئ هنا  
 قول الوسيط ويجئ وجه ابن كج (المثال الثاني) له ثلاثون من المعز وعشر  
 من الضان فعلى القول الاول يأخذ ثنية من المعز كما لو كانت كلها معزاً  
 ولو كانت الثلاثون ضاناً أخذنا جذعة ضان وعلي الثاني يؤخذ ضائنة أو عنز  
 بقيمة ثلاثة أرباع عنز وربع ضائنة في الصورة الاولى. وبقيمة ثلاثة أرباع  
 ضائنة وربع عنز في الصورة الثانية ولا يجئ قول اعتبار الوسط وعلي وجه  
 اعتبار الاشرف يجب أشرفها والله تعالى أعلم \* (فرع) في ألفاظ الكتاب  
 (أما) حديث لا يؤخذ في الصدقة هرمة (فصحيح) رواه البخاري سبق بيانه  
 (قوله) ببعض قيمة فرض صحيح وبعض قيمة فرض مريض (هو) بتنوين  
 فرض (قوله) كالثنايا والبزّل هو - بضم الباء واسكان الزاي - جمع بزل سبق  
 بيانه بيانه في أول باب زكاة الابل (قوله) لقول أبي بكر رضي الله عنه " لو  
 منعوني عناقاً كانوا يؤدونها الي رسول الله كذا في الاصل ولعله الوسط

[ 426 ]

صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم علي منعها " رواه البخاري هكذا وأصل  
 الحديث في الصحيحين لكن في رواية مسلم عقلاً. والعناق - بفتح العين -  
 الانثى الانثى من اولاد المعز إذا قويت ما لم تستكمل سنة وجمعها أعنق  
 وعنوق (قوله) كالضان والمعز (أما) الضان فمهموز ويجوز تخفيفه  
 بالاسكان كضائره وهو جمع واحد ضائن بهمزة قبل النون كراكب وركب  
 ويقال في الجمع أيضاً ضان - بفتح الهمزة - كحارس وحرس وجمع أيضاً  
 على ضئين وهو فعيل بفتح أوله كغازي وعزى والانثى ضائنة بهمزة بعد  
 الالف ثم نون وجمعها ضوائن والمعز - بفتح العين واسكانها - وهو اسم  
 جنس الواحد منه ما عز والانثى ما عزة والمعزى والمعيز - بفتح الميم -  
 والامعوز - بضم الهمزة - بمعنى المعز وتقدم ذكر الابل والبقر في أول  
 بابيهما. والجاموس معروف قال الجواليقي: هو عجمي معرب والبخاتي  
 بتشديد الباء وتخفيفها وكذا ما أشبهه من الجموع التي واحدها مشدد يجوز  
 في الجمع التشديد والتخفيف كالدراري والسراري والعواري والاثافي  
 وأشباهها (وأما) قول المصنف والجواميس والبقر فكذا قاله في المذهب  
 في باب الربا وكذا في التنبيه وهو مما ينكر عليه لان حاصله انه جعل البقر



نوعا للبقر والجواميس وهذا غير مستقيم ولا منتظم والصواب ما قدمناه ان البقر جنس ونوعاه الجواميس والعرب وهي الملس المعروفة الجرد الحسان الالوان كذا قاله اصحابنا في هذا الموضوع وكذا قاله الازهرى وغيره من اهل اللغة والله اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا يؤخذ في الفرض الربى وهي التى ولدت ومعها ولدها ولا الماخض وهي الحامل ولا ما طرقتها الفحل لان البهيمه لا يكاد يطرقتها الفحل إلا وهي تحبل ولا الاكولة وهي السمينه التي أعدت للاكل ولا فحل الغنم الذي أعد للضراب ولا حزررات المال وهي خيارها التي تحرزها العين لحسنها لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " بعث معاذاً إلى اليمن فقال له إياك وكرائم أموالهم واتق دعوة المظلوم " وعن عمر رضي الله عنه أنه قال لعامله سفيان " قل لقومك إنا ندع لكم الربى والماخض وذات اللحم وفحل الغنم وناخذ الجذع والثنى وذلك وسط بيننا وبينكم في المال " ولان الزكاة تجب على وجه الرفق فلو أخذنا خيار المال خرجنا عن حد الرفق فان رضي رب المال باخراج ذلك قبل منه لما روى أبى بن كعب رضي الله عنه قال " بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدقاً فمررت برجل فلما جمع لي ماله فلم أجد فيه إلا بنت مخاض فقلت له أدبت مخاض فانها صدقتك فقال ذلك ما لا لبن فيه ولا ظهر وما كنت لا قرص الله تعالي من مالي ما لا لبن فيه ولا ظهر ولكن هذه ناقة فتية سمينه فخذها قلت له ما أنا بأخذ ما لم أؤمر به وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم منك قريب فان أحببت أن تعرض عليه ما عرضت علي فافعل فان قبله منك قبلته فخرج معى وخرج بالناقة حتى قدمنا علي رسول الله

[ 427 ]

صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الذي عليك فان تطوعت بخير أجرك الله فيه وقبلناه منك فقال فها هي ذه فخذها فامر رسول الله بقبضها ودعا له بالبركة " ولان المنع من أخذ الخيار لحق رب المال فإذا رضي قبل منه \* { الشرح } حديث ابن عباس رواه البخاري ومسلم والائر عن عمر رضي الله عنه صحيح رواه مالك في الموطأ بمعناه عن سفيان بن عبد الله الثقفي الصحابي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعثه مصدقاً وكان يعد عليهم السخل فقالوا تعد علينا السخل ولا تأخذ منها شيئاً فلما قدم علي عمر رضي الله عنه ذكر ذلك له فقال عمر رضي الله عنه " نعم نعد عليهم السخلة يحملها الراعي ولا نأخذها ولا نأخذ الاكولة ولا الربى ولا الماخض ولا فحل الغنم وناخذ الجذعة والثنية وذلك عدل بين غداء المال وخياره " وهذا عن عمر رضي الله عنه صحيح وقوله غداء المال - بغين معجمة مكسورة - وبالمد وهي جمع غدى - بتشديد الياء - وهو الردئ (وأما) الربى - بضم الراء وتشديد الباء - مقصورة وجمعها رباب - بضم الراء - بكسرهما - قال الجوهرى قال الاموى الربى من ولادتها إلى شهرين قال أبو زيد الانصاري: الربى من المعز وقال غيره من المعز والضان وربما جاءت في الابل والاكولة - بفتح الهمزة - وحزررات بتقديم الزاى علي الراء وحكى عكسه والاول أصح وأشهر (أما) حديث أبى بن كعب رضي الله عنه (فرواه) احمد بن حنبل وأبو داود باسناد صحيح أو حسن وزاد ابن أحمد في مسند أبيه احمد بن حنبل: قال الراوى عن أبى بن كعب وهو عمارة بن عمرو بن حزم وقد وليت الصدقات في زمن معاوية فاخذت من ذلك الرجل ثلاثين حقة لالف وخمسائة بعير وقوله ناقة فتية هي - بالغاء المفتوحة ثم مثناة من فوق ثم من تحت - وهي الناقة الشابة القوية (وقوله) تعرض عليه - بفتح التاء وكسر الراء - (أما) حكم الفصل (فهو) كما

قاله المصنف فلا يجوز أخذ الربي ولا الاكولة ولا الحامل ولا التي طرقها الفحل ولا حشرات المال ولا فحل الماشية حيث يجوز أخذ الذكر ولا غير ذلك من النفائس إلا أن يرضى المالك بذلك فيجوز ويكون أفضل له ولا فرق بين الربي وغيرها هذا هو الصحيح وبه قطع المصنف والجمهور وقال امام الحرمين وذكر العراقيون أنه لو تبرع بالربي قبلت منه وان كانت قريبة عهد بالولادة جريا علي القياس قال وحكوا وجها بعيد البعض الاصحاب أنها لا تقبل منه لأنها تكون مهزولة لقرب ولادتها والهزال عيب قال الامام وهذا ساقط فقد لا تكون كذلك وقد تكون غير الربي مهزولة والهزال الذي هو عيب هو الهزال الظاهر البين وهذا الوجه الذي حكاه قد حكاه الشيخ أبو حامد وغيره من العراقيين واتفقوا علي تغليب قائله قال الامام: ولو بذل الحامل قبلت منه عند الائمة كالكريمة في نوعها أو صفتها قال ؟ ونقل الائمة عن داود أنه منع قبولها قال لان

[ 428 ]

الحمل عيب قال الامام وهذا ساقط لانه ليس عيبا في البهائم وانما هو عيب في الأدميات قال الامام قال صاحب التقريب لا يتعمد الساعي أخذ كريمة ماله فلو تبرع المالك باخراجها قبلت وأجزأت علي المذهب قال ومن أئمتينا من قال لا تقبل للنهي عن أخذ الكرائم قال الامام وهذا مزيف لا أصل له لان المراد بالنهي نهى السعاة عن الاجحاف باصحاب الاموال وحثهم علي الانصاف ولا يفهم منه الفقيه غير هذا. قال الامام ولو كانت الماشية كلها حوامل قال صاحب التقريب لا يطلب منه حاملا وهذه الصفة معفو عنها كما يعفى عن الوقص: قال الامام وهذا الذي ذكره صاحب التقريب حسن لطيف وفيه نظر دقيق وهو أن الحامل قد تحمل حيوانين الام والجنين وانما في الاربعين شاة فلا وجه لتكليفه حاملا وقد يرد علي هذا ايجاب الخلفات في الدية ولكن الدية اتباعية لا مجال للنظر في مقدارها وصفتها ومن يتحملها فلا وجه لمخالفة صاحب التقريب قال اما لو كانت ماشيته سميئة للمرعى فيطالبه بسميئة ويجعل ذلك كشرف النوع \* { فرع } قد ذكرنا أنه لو تبرع المالك بالحامل قبلت منه ونقله العبدري عن العلماء كافة غير داود وحكى اصحابنا عن داود الظاهري أنه قال لا تجزئ الحامل لان الحمل عيب في الحيوان بدليل أنه لو اشترى جارية فوجدها حاملا فله ردها بسبب الحمل وقال الحامل لا تجزئ في الاضحية وأجاب القاضي أبو الطيب في تعليقه وسائر الاصحاب بان الحمل نقص في الأدميات لما يخاف عليهم من الولادة بخلاف البهائم ثم قال: الحمل فضيلة فيها قالوا ولهذا قلنا لو اشترى جارية فوجدها حاملا فله ردها بذلك ولو اشترى بهيمة فوجدها حاملا لم يكن له ردها به ولم يكن الحمل عيبا فيها بل هو فضيلة ولهذا اوجب صاحب الشرع في الدية المغلظة أربعين خلفه في بطونها اولادها وأجاب الاصحاب عن الاضحية فقالوا: انما لا تجزئ الحامل في الاضحية لان المقصود من الاضحية اللحم والحمل يهزلها ويقل بسببه لحمها فلا تجزئ والمقصود في الزكاة كثرة القيمة والدر والنسل وذلك في الحامل فكانت اولي بالجواز والله تعالى أعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا يجوز أخذ القيمة في شئ من الزكاة لان الحق لله تعالى وقد علقه علي ما نص عليه فلا يجوز نقل ذلك إلى غيره كالاضحية لما علقها علي الانعام لم يجر نقلها إلى غيرها فان أخرج عن المنصوص عليه سنا أعلي منه مثل أن يخرج عن بنت مخاض بنت لبون أجزاء لانها تجزئ عن ست وثلاثين فلان تجزئ عن خمس وعشرين اولي كالبدينة لما أجزأت عن سبعة في الاضحية فلان تجزئ عن واحد اولي وكذلك

لو وجبت عليه مسنة فأخرج تبعيين اجزأه لانه إذا اجزأه ذلك عن ستين فلان  
يجزئ عن اربعين اولي \* { الشرح } اتفقت نصوص الشافعي رضى الله  
عنه انه لا يجوز اخراج القيمة في الزكاة وبه كذا في الاصل والصواب  
عليهن

[ 429 ]

قطع المصنف وجماهير الاصحاب وفيه وجه ان القيمة تجزئ حكاه وهو شاذ  
باطل ودليل المذهب ما ذكره المصنف (وأما) إذا اخرج سنا اعلى من  
الواجب كينت لبون عن بنت مخاض ونظائره فتجزئه بلا خلاف لحديث ابى  
السابق ولما ذكره المصنف (وأما) إذا اخرج تبعيين عن مسنة فقد قطع  
المصنف بجوازه وهو المذهب وبه قطع الجماهير وفيه وجه سبق في باب  
زكاة البقر والله تعالى اعلم \* (فرع) قد ذكرنا أن مذهبنا انه لا يجوز اخراج  
القيمة في شئ من الزكوات وبه قال مالك وأحمد وداود الا ان مالكا جوز  
الدرهم عن الدنانير وعكسه وقال أبو حنيفة يجوز فإذا لزمه شاة فأخرج  
عنها دراهم بقيمتها أو اخرج عنها ماله قيمة عنده كالكلب والثياب \*  
وحاصل مذهبه ان كل ما جازت الصدقة به جاز اخراجه في الزكاة سواء كان  
من الجنس الذي وجبت فيه الزكاة ام من غيره الا في مسألتين (احدهما)  
تجب عليه الزكاة فيخرج بقيمتها منفعة عين بأن يسلم الي الفقراء دارا  
يسكنونها بقيمة الزكاة (والثانية) ان يخرج نصف صاع جيد عن نصف صاع  
وسط لزمه فانه لا يجزئه ووافق على انه لا تجزئ القيمة في الاضحية وكذا  
لو لزمه عتق رقبة في كفارة لا تجزئ قيمتها وقال أبو يوسف وأبو حنيفة  
إذا ادى عن خمسة جياذ دونها في الجودة اجزأه وقال محمد يؤدي فضل ما  
بينهما وقال زفر عليه ان يتصدق بغيرها ولا يجزئه الاول كذا حكاه ابو بكر  
الرازي وقال سفيان الثوري يجزئ اخراج العروض عن الزكاة إذا كانت  
بقيمتها وهو الظاهر من مذهب البخاري في صحيحه وهو وجه لنا كما سبق  
\* واحتج المجوزون للقيمة بأن معاذ رضى الله عنه قال لاهل اليمن حيث  
بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لاخذ زكاتهم وغيرها " اتتوني بعرض  
ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير  
لاصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة " ذكره البخاري في صحيحه  
تعليقا بصيغة جزم وبالحدِيث الصحيح " في خمس وعشرين بنت مخاض  
فان لم تكن فابن لبون " قالوا وهذا نص علي دفع القيمة قالوا ولانه مال  
زكوى فجازت قيمته كعروض التجارة ولان القيمة مال فأشبهت المنصوص  
عليه ولانه لما جاز العدول عن العين إلى الجنس بالاجماع بأن يخرج  
زكاة غنمه عن غنم غيرها جاز العدول من جنس الي جنس واستدل اصحابنا  
بأن الشرع نص على بنت مخاض وبنت لبون وحقه وجدعة وتبيع ومسنة  
وشاة وشياه وغير ذلك من الواجبات فلا يجوز العدول كما لا يجوز في  
الاضحية ولا في المنفعة ولا في الكفارة وغيرها من الاصول التي وافقوا  
عليها ولا في حقوق الأدميين \* واستدل صاحب الحاوي بقوله صلى الله  
عليه وسلم " في صدقة الفطر صاع من تمر صاع من شعير " الي آخره ولم  
يذكر القيمة ولو جازت لبينها فقد تدعوا لحاجة إليها ؟ ولانه صلى الله عليه  
وسلم قال " في خمس وعشرين من الابل بنت مخاض كذا في الاصل \* كذا  
في الاصل ولعله سقط لفظ جاز

فان لم تكن بنت مخاض فابن لبون " ولو جازت القيمة لبينها ولانه صلى الله عليه وسلم قال " فيمن وجب عليه جذعة فان لم تكن عنده دفع حقة وشاتين أو عشرين درهما " وكذا غيرها من الجبران علي ما سبق بيانه في حديث انس في اول باب زكاة الابل فقدر البديل بعشرين درهما ولو كانت القيمة مجزئة لم يقدره بل أوجب التفاوت بحسب القيمة \* وقال امام الحرمين في الاساليب المعتمد في الدليل لاصحابنا ان الزكاة قرينة لله تعالى وكل ما كان كذلك فسيبيله أن يتبع فيه امر الله تعالى ولو قال إنسان لو كبله اشتر ثوبا وعلم الوكيل أن عرضه التجارة ولو وجد سلعة هي انفع لموكله لم يكن له مخالفته وإن رآه انفع فما يجب لله تعالى بامر اولي بالاتباع (فان قالوا) هذا يناقض قولكم في زكاة الصبي أن مقصودها سد الخلة وهذا يقتضي أن المقصود سد الحاجة فلا تتبع الاعيان المنصوص عليها (قلنا) لانكر أن المقصود الظاهر سد الحاجة ولكن الزكاة مع ذلك قرينة فإذا كان المرء يخرج الزكاة بنفسه تعينت عليه النية فلا يعتد بما أخرج لتمكنه من الجمع بين الفرضين \* ولو امتنع من أداء الزكاة والنية والاستنابة أخذها السلطان عملا بالفرض الاكبر ولهذا إذا أخرج باختياره لم يعتد به كما لو أخرج الزكاة بلا نية \* ولو امتنع من ادائها ولم يجد الامام له شيئا من جنسها أخذ ما يجد ثم إذا اضطر إلى صرف ما أخذه الي المساكين اجزأه ذلك وان لم يكن من جنس الزكاة فقد خرجت المسألتان علي طريقة واحدة والعبادة تقتضي النية والاتباع ومبنى الزكاة علي سد الخلة فالاختيار يوجب النية والاتباع لما نص عليه جنسا وقدرنا فان عسرت النية أو تعذر اخراج المنصوص عليه غلب مقصود الزكاة وهو سد الخلة فهذا مختصر من اطراف ادلة المسألة (والجواب) عن حديث معاذ أن المراد به أخذ البديل عن الجزية لا عن الزكاة فان النبي صلى الله عليه وسلم " أمره ان ياخذ في الزكاة عن الحب حبا وعقبه بالجزية " فقال " خذ من كل حالم ديناراً أو عدله مغافر " (فان قيل) ففي حديث معاذ أخذه منكم مكان الذرة والشعير وذلك غير واجب في الجزية \* قال صاحب الحاوي (الجواب) أنه يحتمل أن معاذ عقد معهم الجزية علي أخذ شئ عن زروعهم قال أصحابنا ومما يدل علي أنه في الجزية لا في الزكاة أن مذهب معاذ انه لا ينقل وقد اشتهر عنه انه قال " أيما رجل انتقل من مخلاف عشيرته الي مخلاف آخر فعشره وصدقته في مخلاف عشيرته " فدل علي انه في الجزية التي يجوز نقلها بالاتفاق (والجواب) عن ابن اللبون انه منصوص عليه لا للقيمة ولهذا لو كانت قيمته أقل من بنت مخاض أخذناه ولانه أيضا إنما يؤخذ عند عدم بنت المخاض ولو كان قيمة علي ما تقولون لجاز دفعه مع وجودها (والجواب) عن القياس علي عرض التجارة ان الزكاة تجب في قيمته والمخرج ليس بدلا عن الواجب بل هو الواجب كما أن الشاة المخرجة عن خمس من الابل هي واجبها لا انها قيمة (وأما) قياسهم علي المنصوص عليه فابطله اصحابنا باخراج

نصف صاع جيد عن نصف صاع وسط وشاة عن شاتين بقيمتها ثم المعتمد في الاصل انه منصوص عليه فلماذا جاز اخراجه بخلاف القيمة (وأما) قولهم لما جاز العدول إلى آخره فهذا قياس فلا يلزمنا مع ان الواجب انما هو اخراج الزكاة من جنس ماله لا من عينه فلم يكن ذلك عدولا عن الواجب الي

القيمة والله تعالى أعلم \* (فرع) قد ذكرنا أنه لا يجوز عندنا اخراج القيمة في الزكاة \* قال اصحابنا هذا إذا لم تكن ضرورة ونقل الرافي في مسألة اجتماع الحقائق وبنات اللبون في مائتين عن الاصحاب أنهم قالوا يعدل في الزكاة إلى غير الجنس الواجب للضرورة كمن وجب عليه شاة في خمس من الابل ففقد الشاة ولم يمكنه تحصيلها فانه يخرج قيمتها دراهم ويجزئه كمن لزمه بنت مخاض فلم يجدها ولا ابن لبون لا في ماله ولا بالثمن فانه يعدل إلى القيمة وسبق هناك أنه إذا وجب أخذ الاغبط وأخذ الساعي غيره وأوجبنا التفاوت يجوز اخراجه دراهم إن لم يمكن تحصيل شقص به وكذا إن أمكن علي الاصح وذكرنا هناك نظائره وذكر امام الحرمين في باب النية في الزكاة هذين الوجهين في التفاوت عند إمكان الشقص ثم قال فليخرج من هذا الخلاف انه متى أدى الحساب في زكاة الماشية الي تشقيص في مسائل الخلطة ففي جواز القيمة عن الشقص هذان الوجهان \* قال ولو لزمه شاة عن اربعين ثم تلف المال كله بعد إمكان الاداء وعسر تحصيل شاة ومست حاجة المساكين فالظاهر عندي انه يخرج القيمة للضرورة ولا سبيل الي تأخير حق المساكين ثم ذكر الامام أن من توجهت عليه زكاة وامتنع ياخذ الامام أي شئ وجده إذا لم يجد المنصوص كما ياخذ الزكاة من مال الممتنع وإن لم ينو من عليه الزكاة فان كان من عليه الزكاة قادرا علي المنصوص عليه ففي اجزائه تردد كما سنوضحه إن شاء الله تعالى في الممتنع من النية إذا اخذها الامام فهذا كلام الامام في النهاية وقد سبق في الفرع الذي قبل هذا عن كلامه في الاساليب نحو هذا \* ومن مواضع الضرورة التي تجزئ فيها القيمة ما إذا ألزمهم السلطان بالقيمة واخذها منهم فانها تجزئهم وقد ذكر المصنف المسألة في آخر باب الخلطة فيما إذا أخذ الساعي من احد الخليطين قيمة الفرض فقال (الصحيح) أنه يرجع على خليطه لانه أخذه باجتهاده فاشبه إذا اخذ الكبيرة عن السخال وهكذا قطع جماهير الاصحاب في هذا الموضوع باجزاء القيمة التي اخذها الساعي ونقله اصحابنا العراقيون كالشيخ ابي حامد والقاضي ابي الطيب في المجرد والمحاملي في كتابيه وصاحب الحاوي وغيرهم في باب الخلطة عن نص الشافعي رضي الله عنه في الام قالوا نص الشافعي في الام انه تجزئه القيمة وانه يرجع على خليطه بخصته من القيمة لان ذلك حكم من الساعي فيما يسوغ فيه الاجتهاد فوجب امضاؤه قالوا وهذا هو الصحيح وبه قال ابن ابي هريرة قالوا وقال ابو اسحاق

[ 432 ]

المروزي لا تجزئه القيمة التي ياخذها الساعي ولا يرجع بها على خليطه لانه غير الواجب وهذا الوجه غلط ظاهر مخالف لنص الشافعي رضي الله عنه وللاصحاب رحمهم الله تعالى وللدليل والله تعالى اعلم \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { باب الخلطة } { للخلطة تأثير في إيجاب الزكاة وهو أن يجعل ما الرجلين أو الجماعة كمال الرجل الواحد فيجب فيه ما يجب في مال الرجل الواحد فإذا كان بين نفسين وهما من أهل الزكاة نصاب مشاع من الماشية في حول كامل وجب عليهما زكاة الرجل الواحد وكذلك إذا كان لكل واحد مال منفرد ولم ينفرد أحدهما عن الاخر بالحول مثل أن يكون لكل واحد منهما عشرون من الغنم فخلطاهما أو لكل واحد اربعون ملكاها معا فخلطاهما صارا كمال الرجل الواحد في إيجاب الزكاة بشروط (أحدها) أن يكون الشريكان من أهل الزكاة (والثاني) أن يكون المال المختلط نصابا (والثالث) أن يمضى عليهما حول كامل (والرابع) أن لا يتميز أحدها عن الاخر في المراح (والخامس) أن لا يتميز أحدها عن الاخر في المسرح (والسادس)

أن لا يتميز أحدهما عن الآخر في المشرب (والسابع) أن لا يتميز أحدهما عن الآخر في الراعي (والثامن) أن لا يتميز أحدهما عن الآخر في الفحل (والتاسع) أن لا يتميز أحدهما عن الآخر في المحلب والأصل فيه ما روى ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم " كتب كتاب الصدقة فقرنه بسيفه فعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما وكان فيه لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق مخافة الصدقة وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية " ولأن المالين صاروا كما الواحد في المؤمن فوجب أن تكون زكاته زكاة المال الواحد \* { الشرح } هذا الحديث حديث حسن رواه أبو داود والترمذي وغيرهما وسبق بيانه بطوله في أول باب زكاة الأبل وسبق هناك أن البخاري رواه في صحيحه من رواية أنس رضي الله عنه والخلطة - بضم الخاء - والمراح - بضم الميم - وهو موضع مبيتها والمحلب - بكسر الميم - الأناء الذي يحلب فيه ويفتحها موضع الحلب وسنوضح المراد به إن شاء الله تعالى قال أصحابنا: الخلطة ضربان (أحدهما) أن يكون المال مشتركا مشاعا بينهما (والثاني) أن يكون لكل واحد منهما ماشية متميزة ولا اشتراك بينهما لكنهما متجاوران مختلطان في المراح والمسرح والمرعي وسائر الشروط المذكورة وتسمى الأولى خلطة شيوع وخلطة اشتراك وخلطة أعيان والثانية خلطة أو صاف وخلطة جوار وكل واحدة من الخليطين تؤثر في الزكاة ويصير مال الشخصين أو الأشخاص كما الواحد ثم قد يكون أثرها في

[ 433 ]

وجوب أصل الزكاة وقد يكون في تكثيرها وقد يكون في تقليلها (مثال الإيجاب) رجلان لكل واحد عشرون شاة يجب بالخلطة شاة ولو انفردا لم يجب شئ (ومثال التكتير) خلط مائة وشاة بمثلها يجب علي كل واحد شاة ونصف ولو انفردا وجب علي كل واحد شاة فقط أو خلط خمسا وخمسين بقرة بمثلها يجب علي كل واحد مسنة ونصف تبيع ولو انفردا لزمه مسنة فقط أو خلط مائة وعشرين من الأبل بمثلها يجب علي كل واحد ثلاث بنات لبون ولو انفرد لزمه حقتان (ومثال التقليل) ثلاثة رجال لكل واحد أربعون خلطوها يجب علي كل واحد ثلث شاة ولو انفرد لزمه شاة كاملة ونقل الرافعي عن الحناطي انه حكى وجها غريبا أن خلطة الجوار لا أثر لها قال وليس بشئ وهذا الوجه غلط صريح وقد نقل الشيخ أو حامد في تعليقه اجماع المسلمين علي انه لا فرق بين الخليطين في الإيجاب وإنما اختلفوا في الأخذ \* وبمذهبا في تأثير الخليطين قال عطاء ابن أبي رباح والأوزاعي والليث وأحمد وإسحاق وداود \* وقال أبو حنيفة لا تأثير للخليطين مطلقا ويبقى المال على حكم الانفرد وقال مالك والثوري وأبو ثور وابن المنذر ان كان مال كل واحد نصابا فصاعدا أثرت الخلطة والا فلا \* دليلنا الأحاديث الصحيحة المطلقة في الخلطة والله اعلم (واما) قوله صلى الله عليه وسلم لا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين مفترق خشية الصدقة " فهو نهى للساعي وللملاك عن التفريق وعن الجمع فنهى الملاك عن التفريق وعن الجمع خشية وجوب الصدقة أو خشية كثرتها ونهى الساعي عنهما خشية سقوطها أو قتلها (مثال التفريق) من جهة الملاك ان يكون لرجلين أو رجال أربعون شاة مختلطة فواجبهم شاة مقسطة عليهم فليس لهم تفريق الماشية بعد الحول عند قدوم الساعي لتسقط الزكاة في الظاهر (ومثاله) من جهة الساعي ان يكون لكل رجل من الثلاثة أربعون شاة مختلطة فليس للساعي تفريقها ليأخذ من كل واحد شاة وإنما على كل واحد ثلث شاة (ومثال) الجمع من جهة الملاك ان يكونوا ثلاثة لكل واحد

أربعون شاة متفرقة فجمعوها عند قدوم الساعي بعد الحول فليس لهم ذلك بل علي كل واحد شاة (ومثاله) من جهة الساعي ان يكون لاحد الرجلين عشرون شاة منفردة ولآخر عشرون منفردة فليس للساعي ان يجمعها ليأخذ شاة بل يتركهما متفرقتين ولا زكاة أو يكون لاحدهما مائة شاة ولآخر مثلها فليس للساعي جمعها ليأخذ ثلاث شياه بل يتركهما متفرقتين وعلي كل واحد شاة فقط والله أعلم \* قال المصنف رحمه الله تعالى \*  
 { فأما إذا لم يكن أحدهما من أهل الزكاة بان كان أحدهما كافرا أو مكاتبا فلا يضم ماله الي مال الحر المسلم في إيجاب الزكاة لان مال الكافر والمكاتب ليس بزكاتي فلا يتم به النصاب كالمعلوفة لا يتم بها

[ 434 ]

نصاب السائمة وإن كان المشترك بينهما دون النصاب بأن كان لكل واحد عشرون من الغنم فخالط صاحبه بتسع عشرة وترك شاتين منفردتين لم تجب الزكاة لان المجتمع دون النصاب فلم تجب فيه الزكاة وان تميز أحدهما عن الآخر في المراح أو المسرح أو المشرب أو الراعي أو الفحل أو المحلب لم يضم مال أحدهما الي الآخر لما روى سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (والخيلتان ما اجتمعا على الفحل والرعى والحوض " فنص علي هذه الثلاثة ونبه علي ما سواها ولانه إذا تميز كل واحد بشئ مما ذكرناه لم يصر كمال الواحد في المؤن وفي الاشتراط في الحلب وجهان (أحدهما) ان من شرطه ان يحلب لبن أحدهما فوق لبن الآخر ثم يقسم كما يخلط المسافرون ازوادهم يأكلون وقال أبو اسحاق لا يجوز شرط حلب أحدهما فوق الآخر لان لبن أحدهما قد يكون اكثر من لبن الآخر فإذا اقتسما بالسوية كان ذلك ربا لان القسمة بيع وهل تشترط نية الخلطة فيه وجهان (أحدهما) انها شرط لانه يتغير به الفرض فلا بد فيه من النية (والثانى) انها ليست بشرط لان الخلطة انما اثرت في الزكاة للاقتصار علي مؤنة واحدة وذلك يحصل من غير نية { الشرح } حديث سعد رواه الدار قطني والبيهقي باسناد ضعيف من رواية ابن لهيعة ووقع في اكثر نسخ المذهب فيه الفحل والراعي وفي بعضها والرعى بحذف الالف وإسكان العين وكلاهما مروى في الحديث والاول أكثر وقوله لان مال الكافر والمكاتب ليس بزكاتي الصواب عند أهل العربية ليس بزكوى كرحوى وبابه وسبق أن المراح مأواها ليلا (وأما) المسرح فقال جماعة من أصحابنا هو المرتع الذى ترعى فيه وقال جماعة هو طريقها إلي المرعى وقال آخرون هو الموضع الذى تجتمع فيه لتسرح والجميع شرط كما سنوضحه ان شاء الله تعالى والمحلب - بكسر الميم - الاناء الذى يحلب فيه والمحلب - بالفتح - الموضع الذى يحلب فيه ومراد المصنف الاول (وأما) قوله وفي المحلب وجهان فهو بفتح اللام علي المشهور وحكى إسكانها وهو غريب ضعيف (وأما) أحكام الفصل (فقال) أصحابنا نوعا الخلطة يشتركان في اشتراط أمور وتختص خلطة الجوار بشروط فمن المشترك كون المختلط نصابا فلو ملك زيد عشرين شاة وعمر وعشرين فخلطا تسع عشرة بتسع عشرة وترك شاتين منفردتين فلا أثر لخلطتهما ولا يجب علي كل واحد منهما زكاة بلا خلاف لما ذكره المصنف ولو خلطا تسع عشرة بتسع عشرة وشاة بشاة وجبت زكاة الاربعين بالاتفاق لانهما مختلطتان بأربعين (ومنها) كون المخالطين ممن تجب عليهما الزكاة فلو كان أحدهما كافرا أو مكاتبا فلا أثر للخلطة بلا خلاف بل إن كان نصيب الحر المسلم نصابا زكاة الانفراد وإلا فلا شئ عليه وهذا ايضا لا خلاف فيه لما ذكره المصنف (ومنها) دوام الخلطة سنة

علي ما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى (وأما) الشروط المختصة بخلطة الجوار فمجموعها عشرة (منها) متفق عليه (ومنها) مختلف فيه (أحدها)

[ 435 ]

اتحاد المراح (الثاني) اتحاد المشرب بأن تسقى غنمهما من ماء واحد نهر أو عين أو بئر أو حوض أو من مياه متعددة بحيث لا تختص غنم أحدهما بالشرب من موضع وغنم الآخر من غيره (الثالث) اتحاد المسرح وهو الموضع الذي تجتمع فيه ثم تساق المرعى (الرابع) اتحاد المرعى وهو المرتع الذي ترعى فيه فهذه الأربعة متفق عليها (الخامس) اتحاد الراعي وفيه طريقتان (أحدهما) وبه قطع المصنف والاكثرون انه شرط (والثاني) حكاة جماعات من الخراسانيين فيه وجهان (أصحهما) شرط (والثاني) ليس بشرط فلا يضر انفراد أحدهما عن الآخر براع قال أصحابنا ومعنى اتحاد الراعي أن لا يختص أحدهما براع فاما إذا كان لما شبيتهما راعيان أو رعاة لا يختص واحد منهما بواحد منهم فالخلطة صحيحة (السادس) اتحاد الفحل وفيه طريقتان (أصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور انه شرط (والثاني) حكاة جماعة من الخراسانيين فيه وجهان (أصحهما) شرط (والثاني) لا يشترط اتحاده لكن يشترط كون الانزاء في مكان واحد قال أصحابنا والمراد باتحاده ان تكون الفحول مرسلة في ماشيتهما لا يختص احدهما بفحل سواء كانت الفحول مشتركة أو لاحدهما أو مستعارة أو غيرها وسواء كان واحدا أو جمعا وحكي الخراسانيون وجها انه يشترط كون الفحول مشتركة وانفقوا على ضعفه وهذا الذي ذكرناه من اشتراط اتحاد الفحل هو فيما إذا أمكن ذلك بأن كانت ماشيتهما نوعا واحدا فلو كان أحدهما ضانا ومال الآخر معزا وخلطاهما ولكل واحد فحل يطرق ماشيته فالخلطة صحيحة بلا خلاف إذ لا يمكن اختلاطهما في الفحل وصار كما لو كان مال أحدهما ذكورا ومال الآخر اناثا من جنسه فان الخلطة صحيحة بلا خلاف والله تعالى أعلم \* (السابع) اتحاد الموضع الذي يحلب فيه مالهما شرط كاتحاد المراح فلو حلب هذا ماشيته في اهله وذاك في موضع آخر فلا خلطة (الثامن) اتحاد الحالب وهو الشخص الذي يحلب فيه وجهان (أصحهما) ليس بشرط (والثاني) يشترط بمعنى أنه لا ينفرد أحدهما بحالب يمنع عن حلب ماشية الآخر (التاسع) اتحاد الاناء الذي يحلب فيه وهو المحلب - بكسر الميم - فيه وجهان (أصحهما) ليس بشرط كما لا يشترط اتحاد آلة الجز بلا خلاف (والثاني) يشترط فعلي هذا ليس معناه أن يكون لهما إناء واحد فرد بل معناه أن تكون المحالب فوضى بينهم فلا ينفرد أحدهما بمحلب أو محالب ممنوعة من الآخر. وعلى هذا هل يشترط خلط اللبن فيه الوجهان المذكوران في الكتاب (أصحهما) عند الاصحاب لا يشترط بل لا يجوز لانه يؤدي إلي الربا فانه يأخذ أحدهما غالبا أكثر من حقه فعلى هذا يحلب أحدهما في الاناء ويفرغه في وعائه ثم يحلب الآخر فيه (والثاني) يشترط وبه قال أبو إسحق المروزي فيحلب لبن أحدهما فوق لبن الآخر

[ 436 ]

ولا يضر جهالة قدرهما. قال الاصحاب ولا يضر جهالة مقداره ويتسامحون به كما في خلط المسافرين ازوادهم فانه جائز باتفاق الاصحاب وإن كان



فيه المعنى الذى فى خلط اللبن ولهم أن يأكلوا جميعا وإن كان بعضهم يأكل أكثر من بعض قطعاً لكونه اكولاً. وأجاب الأصحاب عن هذا الوجه الأصح وفرقوا بين اللبن والازواد بأن المسافرين يدعوا بعضهم بعضاً إلى طعامه فهو إباحة لا محالة بخلاف خلط اللبن فإنه ليس فيه إباحة \* واحتج بعض الأصحاب للأصح أيضاً بأن اللبن نماء فلا يشترط الاختلاط فيه كالصوف هذا مختصر الكلام فى الحالب والمحلب وخلط اللبن قال أصحابنا: وسبب الخلاف فى اشتراط خلط اللبن أن الشافعى رضى الله عنه قال فى المختصر وفى رواية حرمله والزعفرانى فى شروط الخلطة وأن يحلبها معاً ولم يذكر الشافعى ذلك فى الام ذكر ذلك كله القاضى أبو الطيب والأصحاب قال القاضى أبو الطيب لا خلاف بين أصحابنا أن اتحاد الحلاب شرط لكن اختلفوا فى المراد به فظاهر ما نقله المزنى وعليه عامة أصحابنا أن معناه اتحاد الاناء وخلط اللبن لانه يفضى إلى الربا وهذا الذى ذكره القاضى من الاتفاق على اشتراط اتحاد الحلاب هو المذهب وبه قطع الجمهور وقال ابن كج فى المسألة طريقان (أحدهما) لا يشترط قولاً واحداً (والثانى) على قولين وهذا غريب ضعيف وذكر صاحب البيان فى المسألة ثلاثة أوجه (أصحها) قول أبى اسحق المروزى واختلفوا فى حكايته فنقل الشيخ أبو حامد عنه أنه قال مراد الشافعى أن يكون موضع الحلب واحداً ونقل المحاملى وصاحب الفروع عنه أنه قال مراد الشافعى الاناء الذى يحلب فيه ونقل صاحب الشامل عنه أنه قال مراد الشافعى أن يكون الحالب واحداً فهذه ثلاثة أوجه فى حكاية مذهب أبى اسحق وهو الصحيح عند الأصحاب (والوجه الثانى) يشترط أن يحلبها معاً ويخلطها اللبن ثم يقتسمان (والثالث) يشترط اتحاد الحالب والاناء وخلط اللبن واختصر الرافعى حكم المسألة فقال يشترط الموضع الذى يحلب فيه والأصح أنه لا يشترط اتحاد الحالب ولا اتحاد الاناء ولا خلط اللبن والله تعالى أعلم (العاشرة) نية الخلط فيها وجهان مشهوران ذكرهما المصنف بدليلهما (أصحهما) عند الأصحاب لا يشترط قال أصحابنا ويجرى الوجهان فيما لو اتفقت الماشية فى شئ مما يشترط الاجتماع فيه بنفسها أو فرقها الراعى ولم يعلم المالكان إلا بعد طول الزمان هل تنقطع الخلطة أم لا (أما) إذا فرقاها أو أحدهما فى شئ من ذلك قصداً فتقطع الخلطة وإن كان ذلك يسيراً بلا خلاف لفقد الشرط (وأما) التفريق اليسير بغير قصد فلا يؤثر بالاتفاق لكن لو اطلعاً عليه فأقراها على تفرقها انقطعت الخلطة قال أصحابنا ومتى ارتفعت وجب على من بلغ نصيبه نصاباً زكاة الانفراد إذا تم حوله من يوم الملك لا من يوم ارتفاعها والله تعالى أعلم \* قال المصنف رحمه الله \*

[ 437 ]

{ فاما إذا ثبت لكل واحد من الخليطين حكم الانفراد بالحول مثل أن يكون لكل واحد منهما نصاب من الغنم مضى عليه بعض الحول ثم خلطاه نظرت فان كان حولهما متفقاً بأن ملك كل واحد منهما نصابه فى المحرم ثم خلطاه فى صفر ففيه قولان (قال فى القديم) يبنى حول الخلطة على حول الانفراد فإذا حال الحول على مالئهما لزمهما شاة واحدة لان الاعتبار فى قدر الزكاة بأخر الحول بدليل أنه لو كان معه مائة وإحدى وعشرون شاة ثم تلفت واحدة منها قبل الحول بيوم لم تجب الاشاة ولو كانت مائة وعشرون ثم ولدت واحدة قبل الحول بيوم وجبت شاتان وقد وجدت الخلطة ههنا فى آخر الحول فوجب زكاة الخلطة (وقال فى الجديد) لا يبنى على حول الانفراد فيجب على كل واحد منهما شاة لانه قد انفرد كل

واحد منهما في بعض الحول فكان زكاتها زكاة الانفراد كما لو كانت الخلطة قبل الحول بيوم أو بيومين وهذا يخالف ما ذكره فان هناك لو وجدت زيادة شاة أو هلاك شاة قبل الحول بيوم أو يومين تغيرت الزكاة ولو وجدت الخلطة قبل الحول بيوم أو يومين لم يزكيا زكاة الخلطة وأما في السنة الثانية وما بعدها فانهما يزكيان زكاة الخلطة وان كان حولهما مختلفا بان ملك أحدهما في أول المحرم والآخر في أول صفر ثم خلطا في أول ربيع الاول فانه يجب في قوله القديم علي كل واحد منهما عند تمام حوله نصف شاة وعلي قوله الجديد يجب علي كل واحد منهما شاة وأما في السنة الثانية وما بعدها فانه يجب عليهما زكاة الخلطة وقال أبو العباس يزكيان أبدا زكاة الانفراد لانهما مختلفان في الحول فزكيا زكاة الانفراد كالسنة الاولى والاول هو المذهب لانهما ارتفقا بالخلطة في حول كامل فصار كما لو اتفق حولهما وان ثبت لمال احدهما حكم الانفراد دون الآخر وذلك مثل أن يشتري أحدهما في أول المحرم أربعين شاة واشترى آخر أربعين شاة وخلطها بغنمه ثم باعها في أول صفر من رجل آخر فان الثاني ملك الاربعين مختلطة فلم يثبت لها حكم الانفراد والاول قد ثبت لغنمه حكم الانفراد فان قلنا بقوله القديم وجب علي المالك في أول المحرم نصف شاة وإن قلنا بقوله الجديد وجب عليه شاة وفي المشتري في صفر وجهان (احدهما) تجب عليه شاة لان المالك في المحرم لم يرتفع بالخلطة فلا يرتفع المالك في صفر (والثاني) تجب عليه نصف شاة لان غنمه لم تنفك عن الخلطة في جميع السنة بخلاف المشتري في المحرم وإن ملك رجل أربعين شاة ومضى عليها نصف الحول ثم باع نصفها مشاعا فإذا تم حول البائع وجب عليه نصف شاة على المنصوص وقال أبو علي بن خيران المسألة على قولين إن قلنا بقوله الجديد ان حول الخلطة لا يبنى على حول الانفراد انقطع حول البائع فيما لم يبع وان قلنا بقوله القديم ان حول الخلطة يبنى على حول الانفراد لم ينقطع حوله وهذا خطأ لان الانتقال من الانفراد إلى الخلطة لا يقطع الحول وإنما القولان في نقصان الزكاة وزيادتها دون قطع الحول واما المبتاع فانا ان قلنا ان الزكاة تتعلق بالذمة وجب علي

[ 438 ]

المبتاع الزكاة وان قلنا انها تجب في العين لم يجب عليه زكاة لانه بحول الحول زال ملكه عن قدر الزكاة فينقص النصاب وقال أبو اسحق فيه قول آخر ان الزكاة تجب فيه ووجهه انه إذا اخرجها من غيرها تبينا أن الزكاة لم تتعلق بالعين ولهذا قال في أحد القولين انه إذا باع ما وجبت فيه الزكاة وأخرج الزكاة من غيره صح البيع والصحيح هو الاول لان الملك قد زال وإنما يعود بالاجراء من غيره وأما إذا باع عشرين منها بعينها نظرت فان أفردتها وسلمها انقطع الحول فان سلمها وهي مختلفة بما لم يبع بأن ساق الجميع حتى حصل في قبض المشتري لم ينقطع الحول وحكمه حكم مالو باع نصفها مشاعا ومن أصحابنا من قال ينقطع الحول لانه لما أفردتها بالبيع صار كما لو أفردتها عن الذي لم يبع والاول هو الصحيح لانه لم يزل الاختلاط فلم يزل حكمه فان كان بين رجلين أربعون شاة لكل واحد منهما عشرون ولاحدهما أربعون منفردة وتم الحول ففيه أربعة أوجه (احدهما) وهو المنصوص انه تجب شاة ربعها علي صاحب العشرين والباقي علي صاحب الستين لان مال الرجل الواحد يضم بعضه إلى بعض بحكم الملك فيضم الاربعون المنفردة الي العشرين المختلطة فإذا انضمت الي العشرين المختلطة انضمت أيضا الي العشرين التي لخليطه فيصير الجميع

كأنهما في مكان واحد فوجب فيه ما ذكرناه (والثاني) أنه يجب علي صاحب الستين ثلاثة أرباع شاة وعلي صاحب العشرين نصف شاة لان الاربعين المنفردة تضم الي العشرين بحكم الملك فتصير ستين فيصير مخالطا بجميعها لصاحب العشرين فيجب عليه ثلاثة أرباع شاة وصاحب العشرين مخالط بالعشرين التي لصاحبه فوجب عليه نصف شاة فاما الاربعون المنفردة فلا خلطة له بها فلم يرتفق بها في زكاته (والثالث) أنه يجب علي صاحب الستين شاة وعلي صاحب العشرين نصف شاة لان صاحب العشرين مخالط بعشرين فلزمه نصف شاة وصاحب الستين له مال منفرد ومال مختلط وزكاة المنفرد أقوى فغلب حكمها (والرابع) أنه يجب علي صاحب الستين شاة إلا نصف سدس شاة وعلي صاحب العشرين نصف شاة لان لصاحب الستين أربعين منفردة فتزكي زكاة الانفراد فكأنه منفرد بستين شاة فيجب عليه فيها شاة يخص الاربعين منها ثلثا شاة وله عشرون مختلطة فتزكي زكاة الخلطة فتزكي زكاة الخلطة فكأن جميع الثمانين مختلطة فيخص العشرين منها ربع شاة فتجب عليه شاة الانصف سدس شاة ثلثا شاة في الاربعين المنفردة وربع شاة في العشرين المختلطة وأقل عدد يخرج منه ربع وثلثان اثنا عشر الثلثان منها ثمانية والربع منها ثلاثة فذلك احد عشر سهما فيجب عليه احد عشر سهما من اثني عشر سهما من شاة ويجب علي صاحب العشرين نصف شاة لان الخلطة تثبت في حقه في الاربعين الحاضرة } \*

[ 439 ]

(فرع) وإن كان لرجل ستون شاة فخالط بكل عشرين رجلا له عشرون شاة ففيه ثلاثة أوجه علي منصوص الشافعي رحمه الله في المسألة قبلها يجعل بضم الغنم بعضها إلى بعض وهل كان جميعها مختلطة فيجب فيها شاة علي صاحب الستين نصفها وعلي الشركاء نصفها علي كل واحد سدس شاة ومن قال في المسألة قبلها أن علي صاحب الستين شاة وعلي صاحب العشرين نصف شاة يجب ههنا علي صاحب الستين شاة لان غنمه يضم بعضها الي بعض ويجعل كأنها منفردة فتجب فيها شاة ويجب علي كل واحد من الثلاثة نصف شاة لان الخلطة في حق كل واحد منهم ثابتة في العشرين التي له وفي العشرين التي لخليطه ومن قال في المسألة قبلها انه يجب علي صاحب الستين ثلاثة ارباع شاة وعلي صاحب العشرين نصف شاة يجب ههنا علي صاحب الستين ثلاثة ارباع شاة وعلي كل واحد من الشركاء نصف شاة لانه لا يمكن ضم الاملاك الثلاثة بعضها إلى بعض لانها متميزة في شروط الخلطة (وأما) الستون فانه يضم بعضها الي بعض بحكم الملك ولا يمكن ضم كل عشرين منها إلى واحد من الثلاثة الثلاثة فيقال لصاحب الستين قد انضم غنمك بعضا إلي بعض فضم الستين إلى غنم من شئت منهم فتصير ثمانين فتجب فيها شاة ثلاثة ارباعها علي صاحب الستين وعلي كل واحد من الثلاثة نصف شاة لان الخلطة ثابتة في حق كل واحد منهم في الاربعين \* { فصل } فاما أخذ الزكاة من مال الخلطة ففيه وجهان \* قال أبو اسحق إذا وجد ما يجب علي كل واحد منهما في ماله لم يأخذه من مال الآخر وان لم يجد الفرض إلا في مال أحدهما أو كان بينهما نصاب والواجب شاة جاز أن يأخذ من أي النصيبين شاء \* وقال أبو علي بن ابي هريرة يجوز أن يأخذ من أي المالين شاء سواء وجد الفرض في نصيبهما أو في نصيب احدهما لانا جعلنا المالين كالمال الواحد فوجب أن يجوز الاخذ منهما فان أخذ الفرض من نصيب أحدهما رجع علي خليطه بالقيمة فان اختلفا في قيمة الفرض فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم

فكان القول قوله كالغاصب وإن أخذ المصدق أكثر من الفرض بغير تأويل لم يرجع بالزيادة لانه ظلمه فلا يرجع به على غير الظالم وإن أخذ أكثر من الحق بتأويل بان أخذ الكبيرة من السخال علي قول مالك فانه يرجع عليه بنصف ما أخذ منه لانه سلطان فلا ينقص عليه ما فعله باجتهاده وإن أخذ منه قيمة الفرض ففيه وجهان (من) أصحابنا من قال لا يرجع عليه بشئ لان القيمة لا تجزئ في الزكاة بخلاف الكبيرة فانها تجزئ عن الصغار ولهذا لو تطوع بالكبيرة قبلت منه (والثاني) يرجع وهو الصحيح لانه أخذه باجتهاده فاشبهه إذا أخذ الكبيرة عن السخال } \*

[ 440 ]

{ الشرح } قال أصحابنا رحمهم الله تعالى \* إذا لم يكن للخليطين حالة انفراد بان ورثا ماشية أو ملكاها بسبب آخر كالشراء وغيره دفعة واحدة شائعة أو مخلوطة وأدما الخلطة سنة كاملة زكيا زكاة الخلطة بلا خلاف وكذا لو ملك كل واحد دون النصاب وبلغ بالخلط نصابا زكيا زكاة الخلطة قطعاً (فاما) إذا انعقد الحول على الانفراد ثم طرأت الخلطة فقد يتفق ذلك في حول الخليطين جميعاً وقد يقع في حق أحدهما فان اتفق في حقهما فتارة يتفق حولهما وتارة يختلفان فان اتفقا بان ملك كل واحد أربعين شاة أول المحرم ثم خلطها في أول صفر ففيه قولان مشهوران (القديم) ثبوت الخلطة فيجب في المحرم علي كل واحد نصف شاة \* واحتج له المصنف والاصحاب بان الاعتبار في قدر الزكاة بأخر الحول ولهذا لو كان له مائة واحد وعشرون شاة فتلفت واحدة منها قبل انقضاء الحول بساعة لم يجب إلا شاة \* ولو كان مائة وعشرون فولدت واحدة قبل انقضاء الحول بساعة وجب شاتان (والثاني) وهو الجديد الصحيح لا تثبت الخلطة في السنة الاولى بل يزكيان فيها زكاة الانفراد فيجب علي كل واحد شاة عند انقضاء الحول \* واحتج له المصنف والاصحاب بانه انفرد في بعض الحول وخالط في بعضه فلم تثبت الخلطة كما لو كانت قبل الحول بيوم أو يومين فانها لا تثبت حينئذ بلا خلاف قال المصنف والاصحاب والجواب عن حجة القديم أن هناك لو وجدت زيادة الشاة أو علفها قبل الحول بيوم أو يومين تغيرت الزكاة ولو وجدت الخلطة قبل الحول بيوم أو يومين لم تثبت بلا خلاف هكذا قاله المصنف والاصحاب ولم يضبط الجمهور الزمن الذي يعتبر من الحول لجريان القولين وقد ذكره صاحب البيان في كتابه مشكلات المهذب فقال يجري القولان متى خلطاً قبل انقضاء الحول بزمن لو علفت الماشية فيه صارت معلوفة وسقط حكم السوم قال وذلك ثلاثة أيام وهذا اختياره وفيه خلاف سبق في موضعه قال وإن خلط قبل انقضاء الحول بدون ثلاثة أيام لم تثبت الخلطة قولاً واحداً وقد صرح المصنف والاصحاب بالاتفاق علي انه إذا لم يبق الا يوم لم تثبت الخلطة وأجاب القاضي أبو الطيب وآخرون عن حجة القديم بأن الاعتبار بحال الوجوب انما هو إذا كانت الفائدة والنماء من عين المال كالسخال المتولدة فأما ما حصل من غير المال كسخال اشتراها في أثناء الحول فانها لا تضم وهذا هو نظير الخلطة في أثناء الحول فانها ضم غيره إليه وليس هو من نفسه قال المصنف والاصحاب (وأما) في السنة الثانية فما بعدها فيزكيان زكاة الخلطة بلا خلاف علي القديم والجديد وعند ابن سريج وجميع الاصحاب ولا يجئ فيه خلاف ابن سريج الذي سنذكره ان شاء الله تعالى فيما إذا اختلف حولهما والفرق ان هنا اتفق الحول والله تعالى أعلم (أما) إذا اختلف حولهما بأن ملك أحدهما في

أول المحرم والآخِر في أول صفر وخلطا في أول شهر ربيع فهو مبني على القولين السابقين عند اتفاق الحول (فان قلنا) بالجديد لزم الاول عند أول المحرم شاة ولزم الثاني في أول صفر شاة أيضا (وان قلنا) بالقديم لزم كل واحد عند تمام حوله نصف شاة وأما بعد السنة الاولى فيتفق القولان على ثبوت حكم الخلطة فيكون على الاول نصف شاة في أول كل محرم وعلى الآخر نصف شاة في أول كل صفر وفيه وجه ضعيف أنه لا تثبت الخلطة في جميع الاحوال فيزكيان أبدا زكاة الانفراد لاختلاف حولهما أبدا وهذا الوجه حكاه المصنف والجمهور عن ابن سريج وهو انه خرج من القول الجديد في السنة الاولى وقال المحاملى ليس هو لابن سريج بل هو لغيره وانفق الاصحاب على ضعفه لانهما ارتفقا بالخلطة في سنة كاملة فصار كما لو اتفق حولهما (أما) إذا اتفق لمال أحدهما حكم الانفراد دون الآخر بأن ملك أربعين في أول المحرم وملك الآخر أربعين في أول صفر وخلطها حين ملكها أو خلط الاول أربعينه في أول صفر بأربعين لغيره ثم باع الثاني أربعينه لثالث فقد ثبت للاول حكم الانفراد شهرا ولم ينقرد الثاني أصلا فتبنى على المسألة قبلها فإذا جاء المحرم لزم الاول شاة في الجديد ونصفها في القديم وإذا جاء صفر لزم الثاني نصف شاة في القديم وعلى الجديد وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (اصحهما) يلزمه نصف شاة لان غنمه لم تنفك عما بعد الحول الاول فتثبت الخلطة في جميع الاحوال على القولين (وعلى الوجه الضعيف) المنسوب إلى ابن سريج لا تثبت أبدا وأجاب الاصحاب عن حجة الوجه الثاني في المشتري في صفر انه يلزمه شاة لكون المالك في المحرم لم يرتفق بخلطته فلا يرتفق هو بأن هذا ليس بلازم لانه قد يرتفق احدهما دون الآخر كما في هذه المسألة إذا حال الحول الثاني على المالك في المحرم فانه يزكي زكاة الخلطة على المذهب خلافا لابن سريج ثم لو تفاعلا وتفرقا قبل تمام الحول الثاني لزم الثاني شاة عند تمام حوله فقد ارتفق بالخلطة الاول دون الثاني والله تعالى اعلم \* (فرع) في صور بناها الاصحاب على هذه الاختلافات (منها) لو ملك أربعين شاة أول المحرم ثم أربعين أول صفر فعلي الجديد إذا جاء المحرم لزمه للاربعين الاولى شاة وإذا جاء صفر لزمه للاربعين الثانية نصف شاة على الوجهين وعلى الثاني شاة. وعلى القديم يلزمه نصف شاة لكل أربعين عند تمام حولها ثم يتفق القولان في سائر الاحوال. وعلى قول ابن سريج يجب في الاربعين الاولى عند تمام حولها شاة وفي الثانية شاة عند تمام حولها وهكذا أبدا ما لم ينقص النصاب والمقصود أنه كما تمتنع الخلطة في حق الشخصين عند اختلاف التاريخ تختلف في

ملك الشخص الواحد (ومنها) لو ملك أربعين في أول المحرم ثم أربعين في أول صفر ثم أربعين في أول شهر ربيع فعلي القديم يجب في كل أربعين ثلث شاة عند تمام حولها وعلى الجديد في الاولى لتمام حولها شاة وفيما يجب في الثانية لتمام حولها وجهان (أصحهما) ثلث شاة (والثاني) شاة ثم يتفق القولان في سائر الاحوال وعلى وجه ابن سريج يجب في كل

أربعين لتمام حولها شاة كاملة وقد سبقت هذه المسألة في باب زكاة الابل (ومنها) لو ملك أربعين اول المحرم وملك آخر عشرين أول صفر وخلطا عند ملك الثاني فإذا جاء المحرم لزم الاول شاة علي الجديد وثلاثها علي القديم وإذا جاء صفر لزم الثاني ثلث شاة علي القولين لانه خالط في جميع حوله. وعلي قياس ابن سريج يلزم الاول شاة أبدا في كل حول ولا شئ علي صاحب العشرين ابدا لاختلاف التاريخ ولو ملك مسلم وذمي ثمانين شاة اول المحرم ثم اسلم الذمي اول صفر كان المسلم كمن انفرد بماله شهرا ثم خالط \* (فرع) جميع ما سبق هو في طرآن خلطة الجوار فلو طرأت خلطة الشيوخ بان ملك أربعين شاة ستة اشهر ثم باع نصفها مشاعا ففي انقطاع حول البائع طريقان حكاهما المصنف والاصحاب (احدهما) قاله أبو علي بن خيران انه علي القولين فيما إذا انعقد حولهما علي الانفردان ثم خلطا ان قلنا يزكيان زكاة الخلطة لم ينقطع حوله وإن قلنا زكاة الانفردان انقطع لنقصان النصاب (والطريق الثاني) وبه قال جماهير الاصحاب ونقله الربيع والمزني عن نصه وصححه الاصحاب أن الحول لا ينقطع لاستمرار النصاب بصفة الانفردان ثم بصفة الاختلاط فلم يتبعص النصاب في وقت قال المصنف والاصحاب وهذا الذي قاله ابن خيران خطأ لان الانتقال من الانفردان إلي الخلطة لا يقطع الحول وإنما القولان في زيادة قدر الزكاة ونقصه لا في قطع الحول فعلي المذهب إذا مضت ستة أشهر من يوم الشراء لزم البائع نصف شاة لانه تم حوله وأما المشتري فينظر إن أخرج البائع واجبه وهو نصف شاة من المشترك فلا شئ عليه لنقصان المجموع عن النصاب قبل تمام حوله وإن أخرج من غيره قال المصنف والاصحاب ينبنى علي أن الزكاة تتعلق بالعين أو بالذمة (فان قلنا) بالذمة لزمه نصف شاة عند تمام حوله (وإن قلنا) بالعين فطريقان (أصحهما) عند المصنف وكثيرين الحزم بانقطاع حول المشتري فلا يلزمه شئ لانه بمجرد دخول الحول زال مالك البائع عن نصف شاة من نفس النصاب فنقص (والطريق الثاني) حكاها المصنف عن أبي اسحق المروزي وهو مشهور في كتب الاصحاب فيه قولان (أصحهما) هذا (والثاني) لا ينقطع حول المشتري بل يلزمه نصف شاة عند تمام حوله واستدل له المنصف وغيره بأنه إذا أخرج الزكاة من غير النصاب تبينا ان الزكاة لم تتعلق بالعين ولهذا قال الشافعي رضى الله عنه في أحد القولين: إذا باع ما وجبت فيه الزكاة وأخرج الزكاة من غيره صح البيع

[ 443 ]

وضعف المصنف والاصحاب هذا الطريق بان الملك قد زال وانما يعود بالاخراج من غيره ومأخذ الخلاف ان اخراج الزكاة من موضع هل يمنع زوال الملك عن قدر الزكاة أم لا يمنعه وانما يفيد عوده بعد الزوال وفيه خلاف (وأما) إذا باع من الاربعين عشرين بعينها (فان) أفردتها قبل البيع أو بعده وسلمها الي المشتري منفردة زالت الخلطة ان كثر زمن التفريق فان خلطها بعد ذلك استأنفا الحول وان كان زمن التفريق يسيرا ففي انقطاع حول البائع وجهان (أصحهما) الانقطاع قال الرافعي وهو الاوفق لكلام الاكثريين وان لم يفردتها بل ترك الاربعين مختلطة وباعه العشرين المعينة وسلم إليهم جميع الاربعين لتصير العشرين مقبوضة فطريقان حكاهما المصنف والاصحاب (المذهب) عند المصنف والاصحاب أنه كما لو باع النصف مشاعا فلا ينقطع حول البائع في العشرين الباقية علي المذهب (والطريق الثاني) ينقطع الانفردان بالبيع وضعفه المصنف والاصحاب بأن الاختلاط لم يزل فلم يزل حكمه وهذه الصورة هي من خلطة الجوار وانما

ذكرتها لتعلقها بما قبلها ولو ملك ثمانين شاة فباع نصفها مشاعا في أثناء الحول لم ينقطع حول البائع في النصف الباقي وفي واجبه عند تمام حوله وجهان (أصحهما) نصف شاة (والثاني) شاة وقد سبق توجيههما ولو كان لهذا أربعون ولهذا أربعون فباع أحدهما جميع غنمه بغير صاحبه في أثناء الحول انقطع حولهما واستأنفا من وقت المبايع لا نقطاع الملك الاول ولو باع أحدهما نصف غنمه شائعا بنصف غنم صاحبه شائعا في أثناء الحول والاربعينان متميزتان فحكم الحول فيما بقى لكل واحد منهما من أربعين كما إذا كان للواحد أربعون فباع نصفها شائعا والمذهب أنه لا ينقطع الحول فإذا تم حول ما بقى لكل واحد منهما فهذا مال ثبت له حكم الانفراد ثم طرأت الخلطة ففيه القولان السابقان (القديم) أنه يجب على كل واحد ربع شاة (والجديد) على كل واحد نصف شاة وإذا مضى حول من حين التبايع لزم كل واحد للقدر الذي اشتراه ربع شاة على القديم وفي الجديد وجهان (أصحهما) ربع شاة (والثاني) نصفها والله أعلم \* (فرع) إذا طرأ الانفراد على الخلطة انقطعت فيزكي كل واحد حصته إن بلغ نصابا زكاة الانفراد من حين الملك ولو كانت بينهما أربعون مختلطة فخالطهما ثالث بعشرين في أثناء حولهما ثم ميز أحد الاولين ماله قبل تمام الحول فلا شئ عليه عند مضى الحول لنقصان النصاب ويجب على الثاني نصف شاة عند تمام حوله وعلى الثالث أيضا نصف شاة عند تمام حوله وفيه وجه ابن سريج. ولو كان بينهما ثمانون مشتركة فقسماها بعد ستة أشهر (فإن قلنا) القسمة اقرار حق لزم كل واحد عند تمام حوله شاة (وإن قلنا) بيع لزم كل واحد عند تمام باقى الحول وهو مضى ستة أشهر

## [ 444 ]

نصف شاة ثم إذا مضى حول من وقت القسمة لزم كل واحد نصف شاة لما ملكه وهكذا أبدا في كل ستة أشهر يلزمه عند مضى كل ستة أشهر نصف شاة والله تعالى أعلم \* (فصل) إذا اجتمع في ملكه ماشية مختلطة وغير مختلطة من جنسها بأن ملك ستين شاة خالط بعشرين منها عشرين لغيره خلط جوار أو شيوخ وانفرد بالاربعين الباقية فكيف يزكيان فيه قولان مشهوران عند الخراسانيين وغيرهم (أصحهما) وعليه فرع الشافعي في المختصر ولم يذكر المصنف عن النص غيره واختاره ابن سريج وأبو إسحاق المروزي والجمهور أن الخلطة ملك ومعناه أنه يثبت حكم الخلطة في الثمانين وتصير كأنها كلها مختلطة لان مال الواحد يضم بعضه الي بعض وان تفرق وتعددت بلدانه والخلطة تجعل المالكين كمال واحد فعلي هذا يصير صاحب الستين مخالطا بجميع الستين لصاحب العشرين وواجب الثمانين شاة على صاحب العشرين ربع شاة وعلى صاحب الستين ثلاثة أرباعها (والقول الثاني) أنها خلطة عين ومعناه انه يقصر حكمها على عين المختلط لانه المختلط حقيقة فعلي هذا يجب على صاحب العشرين نصف شاة بلا خلاف لانه خليط عشرين وفي صاحب الستين خمسة أوجه (أصحها) وهو المنصوص وبه قال ابن أبي هريرة يلزمه شاة لان له مالين مختلطا ومنفردا والمنفرد أقوى فغلب حكمه فصار كمن له ستون شاة منفردة (والثاني) يلزمه ثلاثة أرباع شاة لان ماله يضم بعضه إلي بعض وقد ثبت لبعضه حكم الخلطة فكأنه خلط ستين بعشرين (والثالث) يلزمه خمسة أسداس شاة ونصف سدس يخص الاربعين ثلثا شاة وكأنه انفرد بجميع الستين ويخص العشرين ربع شاة كأنه خالط بالجميع وهذا اختيار أبي زيد المروزي والحصري (والرابع) يلزمه شاة وسدس شاة يخص الاربعين ثلثان والعشرين نصف موافقة لخليطها حكوه عن ابن سريج (والخامس) يلزمه

شاة ونصف وكأنه انفرد بأربعين وخالط بعشرين حكاه الخراسانيون وقالوا هو ضعيف أو غلط (أما) إذا خلط عشرين بعشرين لغيره ولكل واحد منهما أربعون منفردة ففي واجبهما القولان ان قلنا خلطة ملك فعليهما شاة علي كل واحد نصفها لان الجميع مائة وعشرون وان قلنا خلطة عين ففيه سبعة أوجه فرقها الاصحاب وجمعها الرافعي (اصحها) علي كل واحد شاة تغليا للانفراد (والثاني) علي كل واحد ثلاثة أرباع شاة لان له ستين مخالطة لعشرين (والثالث) علي كل واحد نصف شاة وكان الجميع مختلط (والرابع) علي كل واحد خمسة أسداس ونصف سدس حصة الاربعين منها ثلثان كأنه انفرد بكل ماله وحصة العشرين ربع كأنه خالط الستين بالعشرين (والخامس) علي كل واحد خمسة أسداس فقط حصة العشرين منها سدس كأنه خلطها بالجميع (والسادس) علي كل واحد شاة وسدس ثلثان عن الاربعين ونصف عن العشرين (والسابع)

[ 445 ]

علي كل واحد شاة ونصف ولا فرق في هاتين المسألتين بين أن تكون الاربعون المنفردة في بلد المال المختلط أم في بلد آخر ويجرى القولان سواء اتفق حول صاحب الستين وحول الآخر أم اختلفا لكن ان اختلفا زاد النظر في التفاصيل المذكورة في الفصل السابق وقال ابن كج الخلاف فيما إذا اختلف حولهما فان اتفقا فعليهما شاة بلا خلاف ربعها علي صاحب العشرين وباقيها علي صاحب الستين وهذا شاذ ضعيف والمذهب أنه لا فرق كما سبق والله تعالى أعلم \* (فصل) فيما إذا خالط ببعض ماله واحد وببعضه آخر ولم يخالط أحد خليطه الآخر فإذا ملك أربعين شاة فخلط عشرين بعشرين لمن لا يملك غيرها والعشرين الاخرى بعشرين لآخر لا يملك غيرها (فان قلنا) الخلطة خلطة ملك وهو الصحيح فعلي صاحب الاربعين نصف شاة وأما الاخرين فمال كل واحد مضموم الي الاربعين وهل يضم الي العشرين التي لخليط خليطه فيه وجهان (أصحهما) يضم وبه قطع المصنف وسائر العراقيين فعلي كل واحد ربع شاة (والثاني) لا فعليه ثلث شاة (وإن قلنا) الخلطة خلطة عين فعلي كل واحد من صاحبي العشرينين نصف شاة وأما صاحب الاربعين ففيه الواجه السابقة في الفصل قبله لكن الذي يجتمع منها هنا ثلاثة (أصحها) هنا نصف شاة (والثاني) شاة (والثالث) ثلثا شاة ولو ملك ستين خلط كل عشرين بعشرين لرجل فان قلنا بخلطة الملك فعلي صاحب الستين نصف شاة وفي اصحاب العشرينات وجهان ان ضمنا الي خليط خليطه وهو الاصح فعلي كل واحد منهم سدس شاة والافربعها وان قلنا بخلطة العين فعلي كل واحد من اصحاب العشرينات نصف شاة وفي صاحب الستين أوجه (أحدها) يلزمه شاة (والثاني) نصفها (والثالث) ثلاثة أرباعها (والرابع) شاة ونصف عن كل عشرين نصف وقد سبقت هذه الواجه في نظيرها وسبق بيان مأخذها والاصح منها ولو ملك خمسا وعشرين بعيرا فخالط بكل خمس خمسا لآخر فان قلنا بخلطة الملك فعلي صاحب الخمس والعشرين نصف حقة وفي واجب كل واحد من خلطائه وجهان (أصحهما) عشر حقة (والثاني) سدس بنت مخاض وان قلنا بخلطة العين فعلي كل واحد من خلطائه شاة وفي صاحب الخمس والعشرين الواجه الاربعة (علي الاول) بنت مخاض (وعلي الثاني) نصف حقة (وعلي الثالث) خمسة أسداس بنت مخاض (وعلي الرابع) خمس شياه. ولو ملك عشرة أبعرة فخلط خمسا بخمس عشرة لغيره وخمسا بخمس عشرة لآخر (فان قلنا) بخلطة الملك فعلي صاحب العشر ربع بنت لبون وفي صاحبيه وجهان ان ضمنا الي خليط فقط فعليه ثلاثة



أخمساً بنت مخاض وإن ضممننا إلى خليط خليطه أيضا وهو الاصح لزمه ثلاثة  
أثمان بنت لبون. (وإن قلنا) بخلطة

[ 446 ]

العين فعلي كل واحد من صاحبيه ثلاث شياه وفي صاحب العشر الاوجه  
الاربعة (علي الاول) يلزمه شاتان (وعلي الثاني) ربع بنت لبون (وعلي  
الثالث) خمساً بنت مخاض (وعلي الرابع) شاتان كالوجه الاول. ولو ملك  
عشرين بعيرا خلط كل خمس بخمس وأربعين لرجل فإن قلنا بخلطة الملك  
لزمه الاغيط من نصف بنت لبون وخمسي حقة علي المذهب بناء علي ما  
سبق أن المائتين من الابل واجبها الاغيط من خمس بنات لبون وأربع  
حقاك وجملة الاصول هنا مائتان وفيما يجب علي كل واحد من الخلطاء  
وجهان إن ضممنناه إلي خليط خليطه وهو الاصح لزمه بنت لبون وثمنها  
وتسعة أشعار حقة وإن ضممنناه إلي خليطه فقط لزمه تسعة أجزاء من  
ثلاثة عشر جزءاً من جذعة (وإن قلنا) بخلطة العين لزم كل واحد من  
الخلطاء تسعة أشعار حقة وفي صاحب العشرين الاوجه (علي الاول) أربع  
شياه (وعلي الثاني) الاغيط من نصف بنت لبون وخمسي حقة (وعلي  
الثالث) أربعة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من جذعة (وعلي الرابع) أربع شياه  
كالاول. وكل هذه المسائل مفروضة فيما إذا اتفقت أوائل الاحوال فإن  
اختلفت انضم إلي هذه الاختلافات ما سبق من الخلاف عند اختلاف الحول  
(مثاله) في الصورة الاخيرة اختلف الحول فيكون في السنة الاولى زكاة  
الانفراد كل واحد بحوله وفي باقي السنين يزكون زكاة الخلطة هذا هو  
المذهب وعلي القديم يزكون في السنة الاولى أيضا بالخلطة وعلي وجه  
ابن سريج لا تثبت لهم الخلطة أبداً ولو خلط خمس عشرة شاة بمثلها لغيره  
ولا حدهما خمسون منفردة (فإن قلنا) بخلطة العين فلا شئ علي صاحب  
الخمس عشرة لان المختلط دون نصاب وعلي الآخر شاة عن الخمس  
والستين كمن خلط ذمياً (وإن قلنا) بخلطة الملك فوجهان (أحدهما) لا أثر  
لهذه الخلطة لنقصان المختلط عن النصاب (وأصحهما) تثبت الخلطة وتضم  
الخمسون إلي الثلاثين فتجب شاة علي صاحب الخمس عشرة فقط ثمن  
شاة ونصف ثمن والباقي علي الآخر \* \* قال المصنف رحمه الله \* (1) { فاما  
أخذ الزكاة من مال الخلطة ففيه وجهان \* قال أبو اسحق إذا وجد ما يجب  
علي كل واحد منهما في ماله لم يأخذه من مال الآخر وإن لم يجد الفرض  
إلا في مال أحدهما أو كان بينهما نصاب والواجب شاة جاز أن يأخذ من أي  
النصيبين شاة \* وقال أبو علي بن ابي هريرة يجوز أن يأخذ من أي المالكين  
شاة سواء وجد الفرض في نصيبهما أو في نصيب أحدهما لانا جعلنا المالكين  
كالمال الواحد فوجب أن يجوز الاخذ منهما فإن أخذ الفرض من نصيب  
أحدهما رجع علي خليطه بالقيمة فإن اختلفا في قيمة الفرض فالقول  
قول المرجوع عليه لانه غارم فكان القول قوله

(1) سبق طبع المتن واعادناه ثانياً طبق الاصل

[ 447 ]

كالغاصب وإن أخذ المصدق أكثر من الفرض بغير تأويل لم يرجع بالزيادة لانه ظلمه فلا يرجع به على غير الظالم وإن أخذ أكثر من الحق بتأويل بان أخذ الكبيرة من السخال على قول مالك فانه يرجع عليه بنصف ما أخذ منه لانه سلطان فلا ينقص عليه ما فعله باجتهاده وإن أخذ منه قيمة الفرض ففيه وجهان (من) أصحابنا من قال لا يرجع عليه بشئ لان القيمة لا تجزئ في الزكاة بخلاف الكبيرة فانها تجزئ عن الصغار ولهذا لو تطوع بالكبيرة قبلت منه (والثاني) يرجع وهو الصحيح لانه أخذه باجتهاده فاشبه إذا أخذ الكبيرة عن السخال { \* { الشرح } قال أصحابنا أخذ الزكاة من مال الخليطين قد يقتضى التراجع بينهما فيرجع كل واحد على صاحبه وقد يقتضى رجوع أحدهما على صاحبه دون الآخر ثم الرجوع والتراجع يكثر ان في خلطة الجوار وقد يتفقان في خلطة الشيوخ كما سنوضحه إن شاء الله تعالى (فأما) خلطة الجوار فتارة يمكن الساعي أن يأخذ من نصيب كل واحد منهما ما يخصه وتارة لا يمكنه فان لم يمكنه فله أن يأخذ فرض الجميع من نصيب أيهما شاء وإن لم يجد السن المفروض إلا في نصيب أحدهما أخذه (مثاله) أربعون شاة لكل واحد عشرون يأخذ الشاة من أيهما شاء ولو وجبت بنت لبون فلم يجدها إلا في أحدهما أخذها منه وإن وجدها في كل منهما أخذها من أيهما شاء وإن كانت ماشية أحدهما مراضا أو معيبة أخذ الفرض من الآخر وهذا كله لا خلاف فيه (أما) إذا أمكنه أخذ الفرض الذي على كل واحد من ماله ففيه وجهان (أحدهما) ونقله المصنف والاصحاب عن أبي إسحق يلزمه أن يأخذ من مال كل واحد ما يخصه ولا يجوز غير ذلك ليغنيهما عن التراجع (وأصحهما) وبه قال ابن أبي هريرة وجمهور أصحابنا المتقدمين وصححه المصنف يأخذ من جنب المال ما اتفق ولا حرج عليه وله تعمد الاخذ من نصيب أحدهما مع تمكنه من أخذ حصة كل واحد من ماله وسواء الاخذ ممن له أقل الجملة أو اكثرها بل لو اخذ كما قال أبو اسحق ثبت التراجع ايضا هكذا قاله الرافعي وسيأتي من كلام الشافعي ما يخالفه عند النقل عن صاحب جمع الجوامع كما سنوضحه ان شاء الله تعالى لان المالكين كمال واحد (مثال الامكان) لكل واحد من الخليطين أو الخلطاء مائة شاة أمكن اخذ شاة من مال كل واحد وكذا لو كان لاحدهما اربعون بقرة وللآخر ثلاثون وأمكن اخذ مسنة من الاول وتبيع من الثاني (أما كيفية الرجوع (فإذا) خلط عشريين من الغنم بعشريين فأخذ الساعي شاة من نصيب أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتها لا بنصف شاة لانها ليست مثلية ولا يقال ايضا يرجع بقيمة نصف الشاة لان نصف القيمة اكثر من قيمة النصف فان الشاة قد تكون جملتها تساوي عشريين ولا يرغب احد في نصفها بأكثر من ثمانية لضرر البعض فنصف القيمة عشرة وقيمة النصف

[ 448 ]

ثمانية وانما قلنا يرجع بنصف القيمة لا بقيمة النصف لان الشاة المأخوذة اخذت عن جملة المال فوجب ان تكون قيمة جملتها موزعة على جملة المال ولو قلنا قيمة النصف لاجفنا بالمأخوذ منه الشاة فاعتمد ما نهت عليه ولا تغتر بقول بعضهم قيمة النصف فانه مؤول على ما ذكره المحققون كما اوضحته ولو كان له ثلاثون شاة ولآخر عشرة فأخذ الساعي الشاة من صاحب الثلاثين رجع على صاحبه بربع قيمتها وان اخذها من الآخر رجع بثلاثة ارباع القيمة على صاحب الثلاثين. ولو كانت له مائة شاة وللآخر خمسون فأخذ الساعي الشاتين الواجبتين من صاحب المائة رجع على صاحبه بثلاث قيمة الشاتين ولا نقول بقيمة ثلثي شاة وإن أخذ من صاحب الخمسين رجع بثلثي قيمتها ولو كان نصف الشياه لهذا ونصفها

لهذا رجع كل واحد بنصف قيمة شاة فان تساوت القيمتان ففيه أقوال النقص الاربعة المشهورة وقد ذكرها المصنف والاصحاب في كتاب الكتابة (أصحها) يسقط أحد الدينين بالآخر من غير توقف على رضاها ولا رضا أحدهما (والثاني) يشترط رضا أحدهما (والثالث) يشترط رضاها (والرابع) لا يسقط وان رضا ومحل الاقوال إذا استوى الدينان جنسا وقدرًا وكذا لو كان أحدهما أكثر جرت الاقوال فيما اتفقا فيه. ولو كان لأحدهما ثلاثون بقرة وللآخر اربعون فواجبهما تبع ومسنة علي صاحب الاربعة أسباعهما وعلي الآخر ثلاثة أسباعهما فان أخذهما الساعي من صاحب الاربعة رجع علي الآخر بثلاثة أسباع قيمة المأخوذ وان أخذهما من الآخر رجع باربعة أسباع قيمتهما وان أخذ التبع من صاحب الاربعة والمسنة من صاحب الثلاثين رجع صاحب المسنة باربعة أسباعها وصاحب التبع بثلاثة أسباعه وان أخذ المسنة من صاحب الاربعة والتبع من صاحب الثلاثين فقد قال امام الحرمين وآخرون يرجع صاحب المسنة بثلاثة أسباع قيمتها وصاحب التبع باربعة أسباع قيمته وأنكر هذا علي امام الحرمين وموافقيه لان الشافعي رضي الله عنه نص علي خلافه قال صاحب جمع الجوامع في منصوصات الشافعي: قال الشافعي رضي الله عنه لو كانت غنمها سواء وواجبهما شاتان فاخذ من غنم كل واحد شاة وكانت قيمة الشاتين المأخوذتين مختلفة لم يرجع واحد منهما علي صاحبه بشئ لانه لم يأخذ منه الا ما عليه في غنمه لو كانت منفردة هذا نصه بحروفه وفيه تصريح بمخالفة ما ذكره وأنه يقتضى أنه إذا أخذ من صاحب الثلاثين تبعًا ومن صاحب الاربعة مسنة فلا تراجع وكذلك لو كان لكل واحد مائة شاة فاخذ من كل واحد شاة فلا تراجع وذكر امام الحرمين ومتابعوه انه يرجع كل واحد بنصف قيمة شاة علي صاحبه وهو خلاف النص

[ 449 ]

الذي ذكرناه وخلاف مقتضى كلام أصحابنا العراقيين وخلاف الراجح دليلاً فالاصح ما نص عليه الشافعي رضي الله عنه لا تراجع إذا أخذ من مال كل واحد قدر فرضه في الابل والبقر والغنم \* (فرع) لو ظلم الساعي فاخذ من أحدهما شاتين وواجبهما شاة واحدة أو أخذ نفيسة كلما خص والربى وجزرات المال رجع المأخوذ منه علي خيلته بنصف قيمة الواجب لا قيمة المأخوذ لان الساعي ظلمه فلا يطالب غير ظالمه وله مطالبة الساعي فان كان المأخوذ باقيا استرده وأعطاه الواجب واللااسترد الفضل والفرض ساقط عنه وهذا كله متفق عليه ولو أخذ زيادة بتأويل بان أخذ كبيرة عن السخال علي مذهب مالك فطريقان (أصحهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين وجماعة من غيرهم يرجع بنصف قيمة ما أخذ منه لانه مجتهد فيه (والطريق الثاني) حكاه الخراسانيون فيه وجهان كما سنذكره في القيمة ان شاء الله تعالى (أصحهما) يرجع بالزيادة (والثاني) لا يرجع بها ولو أخذ الساعي من أحدهما قيمة الواجب عليهما فوجهان مشهوران (أصحهما) عند المصنف والاصحاب يجرئه ويرجع علي خيلته بنصف المأخوذ لانه مجتهد فيه وهذا هو الصحيح المنصوص في الام اتفق الاصحاب علي تصحيحه ونقل الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في المجرد والبندنجي وصاحب الحاوي والمحالي وآخرون عن نصه في الام قالوا وهو الصحيح وقول ابن أبي هريرة (والوجه الثاني) لا يجرئه دفع القيمة ولا يرجع علي خيلته بشئ لانه لم يدفع الواجب ونقل هؤلاء المذكورون هذا الوجه عن ابي اسحق المروزي واتفقوا علي تضعيفه \* (فرع) \* حيث ثبت لا أحدهما الرجوع علي الآخر بقسطه من المأخوذ ونازعه في القيمة ولا بينة وتعذر

معرفته فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم هكذا قاله المصنف  
والاصحاب ولا خلاف فيه \* (فرع) هذا الذي ذكرناه كله في خلطة الجوار  
(اما) خلطة الاشتراك (فان) كان الواجب من جنس المال فاخذه الساعي من  
نفس المال فلا تراجع وان كان من غير جنسه كالشاة فيما دون خمس  
وعشرين من الابل رجع المأخوذ منه علي شريكه بنصف قيمتها ان كانت  
شركتهما مناصفة أو بالثلث أو الربع علي حسب الشركة فان كان بينهما  
عشرة ابعرة مناصفة فاخذ من كل واحد شاة فعلي قول امام الحرمين  
ومتابعيه يتراجعان ان اختلفت القيمة فان تساوت فيه اقوال التفاضل  
وعلي الاصح المنصوص لا تراجع كما سبق والله اعلم \* قال البنديجي: ولا  
يتصور التراجع في خلطة الاشتراك إلا في صورتين (احدهما) إذا كان  
الواجب من غير جنس المال كالشاة في خمس من الابل (والثانية) إذا كان  
من جنسه لكن لم يكن فيه نفس المفروض كخمس وعشرين بعيرا ليس  
فيها بنت مخاض

[ 450 ]

واربعين شاة ليس فيها جذعة ولا ثنية فاخذ الفرض من احدهما رجع علي  
شريكه بقسطه والله تعالى اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { واما  
الخلطة في غير المواشي وهي الاثمان والحبوب والثمار ففيها قولان  
(قال في القديم لا تأثير للخلطة في زكاتها لان النبي صلى الله عليه  
وسلم قال " والخليطان ما اجتمعا على الحوض والفحل والرعى) ولان  
الخلطة اتما تصح في المواشي لان فيها منفعة بازاء الضرر وفي غيرها لا  
يتصور غير الضرر لانه لا وقص فيها بعد النصاب (وقال في الجديد) تؤثر  
الخلطة لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين  
مجتمع " ولانه مال تجب فيه الزكاة فاثرت الخلطة في زكاته كالماشية  
ولان المالكين كمال الواحد في المؤمن فهي كالمواشي \* { الشرح } قال  
اصحابنا هل تؤثر الخلطة في غير الماشية وهي الثمار والزرع والنقدان  
وعروض التجارة (اما) خلطة الاشتراك (ففيها) لقولان اللذان ذكرهما  
المصنف بدليلهما (القديم لا تثبت (والجديد) الصحيح تثبت (واما) خلطة  
الجوار ففيها طرق قال المصنف وآخرون فيها القولان وقال آخرون لا  
تثبت في القديم وفي ثبوتها في الجديد قولان وقال بعضهم وجهان وقال  
القفال والصيدلاني والشيخ أبو محمد الجويني لا تثبت خلطة الجوار في  
النقد والتجارة وفي ثبوتها في الزرع والثمار القولان والجمهور علي  
ترجيح ثبوتها وصحح الماوردي عدم ثبوتها وإذا اختصرت قلت في  
الخليطين اربعة أقوال (الجديد) ثبوتها وهو الاظهر (والثاني لا يثبتان  
(والثالث) تثبت خلطة الشركة دون الجوار (والرابع) تثبت الخليطان في  
الزرع والثمار وكذا خلطة النقد والتجارة إن كانت خلطة شركة وإلا فلا  
والاصح ثبوتها جميعا في الجميع لعموم الحديث لا يفرق بين مجتمع إلي  
آخره " وهو صحيح كما سبق في اول باب زكاة الابل (واما) الحديث الذي  
احتج به القديم فقد سبق بيان ضعفه قال اصحابنا: ولان الخلطة إنما تثبت  
في الماشية للارتفاق والارتفاق هنا موجود باتحاد الجرين والبيدر والماء  
والحرث وجزاد النخل والناطور والحارث والدكان والميزان والكيل  
والوزان والجمال والمتعهد وغير ذلك قال اصحابنا وصورة الخلطة في هذه  
الاشياء ان يكون لكل واحد منهما صف نخيل أو زرع في حائط واحد ويكون  
العامل عليه واحدا وكذلك الملقح واللقاط وإن كان في دكان ونحوه وأن  
يكون لكل واحد كيس دراهم في صندوق واحد أو أمتعة تجارة في حانوت  
واحد أو خزنة واحدة وميزان واحد والله تعالى اعلم \* (فرع) على اثبات

الخلطتين. قال اصحابنا: لو كان نخيل موقوفة علي جماعة معينين في حائط واحد فأثمر خمسة أوسق وجبت فيها الزكاة ولو استأجر أجيرا ليعهد نخيله أو جعل أجرته ثمرة نخلة

## [ 451 ]

بعينها بعد خروج ثمرتها وقبل بدو الصلاح وشرط القطع فلم يتفق القطع حتى بدا الصلاح وبلغ مجموع الثمرتين نصابا لزمه العشر \* قال المصنف رحمه الله \* \* { باب زكاة النمار } \* { وتجب الزكاة في ثمر النخل والكرم لما روى عتاب بن أسيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " في الكرم إنها تخرص كما يخرص النخل فتؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكاة النخل تمرا " ولان ثمرة النخل والكرم تعظم منفعتهما لانهما من الاقوات والاموال المدخرة المقناتة فهي كالانعام في المواشي } \* { الشرح } هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بأسانيدهم عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد وهو مرسل لان عتابا توفي سنة ثلاث عشرة وسعيد بن المسيب ولد بعد ذلك بسنتين وقيل بأربع سنين وقد سبق في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح أن من أصحابنا من قال يحتج بمراسيل ابن المسيب مطلقا والاصح أنه إنما يحتج به إذا اعتضد بأحد أربعة أمور أن يسند أو يرسل من جهة أخرى أو يقول به بعض الصحابة أو أكثر العلماء وقد وجد ذلك هنا فقد أجمع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على وجوب الزكاة في التمر والزبيب (فان قيل) ما الحكمة في قوله صلى الله عليه وسلم في الكرم " يخرص كما يخرص النخل ويؤدى زكاته زبيبا كما تؤدى زكاة اللنخل تمرا " فجعل النخل أصلا فالجواب من وجهين (أحسنهما) ما ذكره صاحب البيان فيه وفي مشكلات المذهب أن خير فتح أول سنة سبع من الهجرة وبعث النبي صلى الله عليه وسلم إليهم عبد الله بن رواحة رضي الله عنه يخرص النخل فكان خرص النخل معروفا عندهم فلما فتح صلى الله عليه وسلم الطائف وبها العنب الكثير أمر بخرصه كخرص النخل المعروف عندهم (والثاني) ان النخل كانت عندهم اكثر وأشهر فصارت أصلا لعلبتها (فان قيل) كيف سمي العنب كرما وقد ثبت النهي عنه فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسموا العنب الكرم فان الكرم المسلم " رواه البخاري ومسلم وفي رواية " فانما الكرم قلب المؤمن " وعن وائل ابن حجر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقولوا الكرم ولكن قولوا العنب والحبله "

## [ 452 ]

رواه مسلم والحبله - بفتح الحاء وبفتح الباء وإسكانها - (فالجواب) ان هذا نهى تنزيه وليس في الحديث تصريح بان النبي صلى الله عليه وسلم صرح بتسميتها كرما وإنما هو من كلام الراوى فلعله لم يبلغه النهي أو خاطب به من لا يعرفه بغيره فاوضحه أو استعملها بيانا لجوازه قال العلماء سمت العرب العنب كرما والخمر كرما (أما) العنب فالكرم ثمره وكثرة حمله وتذله للقطف وسهولة تناوله بلا شوك ولا مشقة ويؤكل طيبا غضا طريا وزبيبا ويدخر قوتا ويتخذ منه العصير والخل والدبس وغير ذلك وأصل الكرم

الكثرة وجمع الخير وسمى الرجل كرما لكثرة خيره ونخلة كريمة لكثرة حملها وشاة كريمة كثيرة الدرو النسل (وأما) الخمر فقل سميت كرما لأنها كانت تحثم علي الكرم والجود وتطرد الهموم فهي الشرع عن تسمية العنب كرما لتضمنه مدحها لئلا تتشوق إليها النفوس وكان اسم الكرم بالمؤمن وبقلبه اليق وعلق لكثرة خيره ونفعه واجتماع الاخلاق والصفات الجميلة وعتاب الراوى - بتشديد التاء المثناة - فوق وابو اسيد - بفتح الهمزة - والله تعالى اعلم \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا تجب فيما سوى ذلك من الثمار كالتين والتفاح والسفرجل والرمان لانه ليس من الاقوات ولا من الاموال المدخرة المقتانة ولا تجب في طلع الفحال لانه لا يحن منه الثمار واختلف قوله في الزيتون (فقال في القديم) تجب فيه الزكاة لما روى عن عمر رضي الله عنه " أنه جعل في الزيت العشر " وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال " في الزيتون الزكاة " وعلي هذا القول إذا أخرج الزيت عنه جاز لقول عمر رضي الله عنه ولان الزيت أنفع من الزيتون فكان أولى بالجواز \* (وقال في الجديد) لا زكاة فيه لانه ليس بقوت فلا تجب فيه زكاة كالخضروات \* واختلف قوله في الورس (فقال في القديم) تجب فيه الزكاة لما روى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب الي بنى خفاش " أن أدوا زكاة الذرة والورس " (وقال في الجديد) لا زكاة فيه لانه نبت لا يقتات به فاشبه الخضروات \* قال الشافعي رضي الله عنه من قال لا عشر في الورس لم يوجب في الزعفران ومن قال يجب في الورس فيحتمل أن يوجب في الزعفران لانهما طيبان ويحتمل ان لا يوجب في الزعفران ويفرق بينهما أن الورس شجر له ساق والزعفران نبات \* واختلف قوله في العسل (فقال في القديم) يحتمل ان تجب فيه ووجهه ما روى أن بنى شبابة - بطن من فهم - كانوا يؤدون الي رسول الله صلي الله عليه وسلم من نحل كان عندهم العشر من عشر قرب قرية \* (وقال في الجديد) لا تجب لانه ليس بقوت فلا يجب فيه العشر كالبيض \* واختلف قوله في القرطم وهو حب العصفور (فقال في

[ 453 ]

(القديم) تجب ان صح فيه حديث ابى بكر رضي الله عنه (وقال في الجديد) لا تجب لانه ليس بقوت فاشبه الخضروات \* { الشرح } الاثر المذكور عن عمر رضي الله عنه ضعيف رواه البيهقي وقال اسناده منقطع وراويه ليس بقوى \* قال وأصح ما روى في الزيتون قول الزهري " مضت السنة في زكاة الزيتون أن يؤخذ فمن عصر زيتونه حين يعصره فيا سقت السماء أو كان بعلا الشعر وفيما سقى برش الناضح نصف الشعر " وهذا موقوف لا يعلم اشتهاؤه ولا يحتج به على الصحيح \* قال البيهقي وحديث معاذ ابن جبل وأبي موسى الاشعري رضي الله عنهما أعلى وأولي أن يؤخذ به يعنى روايتهما أن النبي صلي الله عليه وسلم قال لما لما بعثهما الي اليمن لا تأخذا في الصدقة إلا من هذه الاصناف الاربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب " (وأما) المذكور عن ابن عباس فضعيف أيضا والاثر المذكور عن ابى بكر الصديق رضي الله عنه ضعيف أيضا ذكره الشافعي وضعفه هو وغيره واتفق الحفاظ على ضعفه واتفق اصحابنا في كتب المذهب علي ضعفه \* قال البيهقي ولم يثبت في هذا اسناد تقوم به حجة قال والاصل عدم الوجوب فلا زكاة فيما لم يرد فيه حديث صحيح أو كان في معنى ما ورد به حديث صحيح (وأما) حديث بنى شبابة في العسل فرواه أبو داود والبيهقي وغيرهما من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده باسناد ضعيف قال الترمذي في جامعه لا يصح عن النبي صلي الله عليه وسلم في

هذا كبير شئ فقال البيهقي قال الترمذي في كتاب العلل قال البخاري ليس في زكاة العسل شئ يصح فالحاصل ان جميع الآثار والاحاديث التي في هذا الفصل ضعيفة (أما) ألفاظ الفصل فبنو خفاش - بخاء معجمة مضمومة ثم فاء مشددة - هذا هو الصواب وضبطه بعض الناس - بكسر الخاء وتخفيف الشين - وهو غلط وبنو شبابة - بشين معجمة مفتوحة ثم باء موحدة مخففة ثم الف ثم موحدة اخرى (وقوله) بطن أي بطن من فهم - بفتح الفاء وإسكان الهاء - قال الجوهري في الصحاح بني شبابة يكونون في الطائف (أما) احكام الفصل فمختصرها انها كما قالها المصنف (وأما) بسطها فاتفقت نصوص الشافعي والاصحاب انه لا زكاة في التين والتفاح والسفرجل والرمان

## [ 454 ]

وطلع فحال النخل والخوخ والجوز واللوز والموز وأشباهاها وسائر الثمار سوى الرطب والعنب ولا خلاف في شئ منها إلا الزيتون ففيه القولان كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ووجه أن الاصل عدم الوجوب حتى يثبت دليله (وأما) الزيتون فيه القولان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما مشهوران واتفق الاصحاب علي أن الاصح انه لا زكاة فيه وهو نصه في الجديد قال أصحابنا والصحيح في هذه المسائل كلها هو القول الجديد لانه ليس لقول القديم حجة صحيحة (فان قلنا) بالقديم إن الزكاة تجب في الزيتون قال أصحابنا وقت وجوبه بدو صلاحه وهو نصحه واسوداده ويشترط بلوغه نصابا هذا هو المذهب وبه قطع الاصحاب في جميع الطرق إلا ما حكاه الرافعي عن ابن القطان أنه خرج اعتبار النصاب فيه وفي سائر ما اختص القديم بايجاب الزكاة فيه علي قولين ويعتبر النصاب زيتونا لا زيتا هذا هو المذهب وبه قطع القاضي حسين والجمهور ونقل إمام الحرمين اتفاق الاصحاب عليه وذكر صاحب الحاوي فيه وجهين إذا كان مما يجئ منه الزيت (أحدهما) هذا (والثاني) يعتبر زيتا فيؤخذ عشره زيتا وهذا شاذ مردود قال أصحابنا ثم ان كان زيتونا لا يجئ منه زيت أخذت الزكاة مه زيتونا بالاتفاق ان كان يجئ منه زيت كالشامي قال الشافعي رضي الله عنه في القديم ان أخرج زيتونا جاز لانه حالة الادخار قال وأحب أن أخرج عشره زيتا لانه نهاية ادخاره ونقل الاصحاب عن ابن المرزبانى من أصحابنا أنه حكى في جواز اخراج الزيتون وجهين قال الشيخ أبو حامد وسائر الاصحاب هذا غلط من ابن المرزبان والصواب ما نص عليه في القديم وهو أنه يجوز أن يخرج زيتا أو زيتونا أيهما شاء ونقل امام الحرمين وجهها أنه يتعين اخراج الزيتون دون الزيت قال لان الاعتبار به بالاتفاق فحصل ثلاثة أوجه حكاه امام الحرمين وغيره (أصحها) عند الاصحاب وهو نصه في القديم أنه مخير ان شاء أخرج زيتا وان شاء أخرج زيتونا والزيت اولي كما نص عليه (والثاني) يتعين الزيت (والثالث) يتعين الزيتون قال صاحب التتمة وغيره فذا قلنا بالمذهب وخيرناه بين

## [ 455 ]

اخراج الزيتون والزيت فالفرق بينه وبين التمر انه يتعين ولا يجوز أن يخرج عنه دبس التمر ولا خل التمر لان التمر قوت والخل والدبس ليسا بقوت

ولكنهما أدمان (وأما) الزيتون فليس بقوت بل هو ادم والزيت اصلح للادم من الزيتون فلا يفوت الغرض قال اصحابنا ولا يخرص الزيتون بلا خلاف لمعنيين ذكرهما القاضي أبو الطيب في تعليقه وغيره (أحدهما) وهو الذي اعتمده الجمهور ان الورق يخفيه مع صغر الحب وتفركه في الاغصان ولا ينضب بخلاف الرطب والعنب (والثاني) ان الغرض من خرص النخل والعنب تعجيل الانتفاع بثمرتهما قبل الجفاف وهذا المعنى لا يوجد في الزيتون قال امام الحرمين إذا أخرج العشر زيتا فالكسب الذي يحصل من عصر الزيت لا نقل فيه عندي قال ولعل الظاهر أنه يجب تسليم نصيب الفقراء منه إليم وليس كالفصل والتين الذي يختلف عن الحبوب لان الزكاة تجب في الزيتون نفسه ثم علي المالك مؤنة تمييز الزيت كما عليه مؤنة تجفيف الرطب ولا يجب العشر في الزروع الا في الحب دون التين قال وفي المسألة احتمال والله تعالى أعلم (وأما) الورس فالصحيح الجديد لا زكاة فيه وأوجبها القديم وسبق دليلهما فان أو جنبناها لم نشترط فيه النصاب علي المذهب وبه قطع الجماهير في الطريقتين بل تجب في قليله وكثيره ولا خلاف فيه الا ما سبق عن ابن القطان أنه طرد قولين في اعتبار النصاب فيه وفي سائر ما اختص القديم بايجاب زكاته وفرق الاصحاب بينه وبين الزيتون علي المذهب فيهما بفرقين (أحدهما) أن النص الوارد في الزيتون مقيد بالنصاب ومطلق في الورس فعمل به في كل منهما على حسب وروده (والثاني) أن الغالب أنه لا يجتمع لانسان واحد من الورس نصاب بخلاف الزيتون واعلم أن الورس ثمر شجر يكون باليمن اصفر يصغ به وهو معروف يباع في الاسواق في كل البلاد هكذا ذكره المحققون وقال البغوي والرافعي هو شجر يخرج شينا كالزعفران وهو محمول على ما ذكره المحققون (وأما) الزعفران فالاشهر أنه كالورس فلا زكاة فيه على الصحيح الجديد وتجب في القديم وقيل لا تجب قطعا وحكم النصاب كما سبق في الورس (وأما) العسل ففيه طريقتان (أشهرهما) وبه قال المصنف والا كثرون فيه القولان (الصحيح) الجديد لا زكاة (والقديم) وجهان (والثاني) القطع بان لا زكاة فيه وبه قطع الشيخ أبو حامد والبنديجي وآخرون ومن الاصحاب من قال لا تجب في الجديد وفي القديم قولان والمذهب لا تجب لعدم الدليل علي الوجوب قال اصحابنا والحديث المذكور ضعيف كما سبق قالوا ولو صح لكان متأولا ثم اختلفوا في تأويله فقيل يحمل علي تطوعهم

[ 456 ]

به وقيل انما دفعوه مقابلة لما حصل لهم من الاختصاص بالحمى ولهذا امتنعوا من دفعه الي عمر رضي الله عنه حين طالبهم بتخلية الحمى لسائر الناس وهذا الجواب هو الذي ذكره القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي في المجموع فان أو جنبناها ففي اعتبار النصاب خلاف (المذهب) اعتباره وقال ابن ابن القطان قولان كما سبق في الزيتون. قال امام الحرمين وسواء كان النخيل مملوكا له أو أخذه من المواضع المباحة والله تعالى أعلم (وأما) القرطم فبكسر القاف والطاء وبضمها لغتان (والجديد) الصحيح أنه لا زكاة فيه (والقديم) وجوبها ويعتبر النصاب علي المذهب وقال ابن القطان قولان (وأما) العصفور نفسه فقال الرافعي قيل هو كالقرطم وقيل لا تجب قطعا قال ويمكن تشبيهه بالورس والزعفران (وأما) الترمس ففي الجديد لا زكاة فيه وفي القديم تجب فيه (وأما) الفجل فالجديد لا زكاة فيه. قال الرافعي وحكي ابن كج وجوبها فيه علي القديم قال ولم أره لغيره \* (فرع) في مذاهب العلماء في هذه المذكورات \* مذهبنا أنه لا زكاة في غيره النخل والعنب من الاشجار ولا في شئ من الحبوب الا



فيما يقتات ويدخر ولا زكاة في الخضروات وبهذا كله قال مالك وأبو يوسف ومحمده وقال أبو حنيفة وزفر يجب العشر في كل ما أخرجته الأرض إلا الحطب والقصب الفارسي والحشيش الذي ينبت بنفسه قال العبدري وقال الثوري وابن أبي ليلى ليس في شئ من الزروع زكاة إلا التمر والزبيب والحنطة والشعير وقال أحمد يجب العشر في كل ما يكال ويدخر من الزرع والثمار (فاما) ما لا يكال كالقنأ والبصل والخيار والبطيخ والرياحين وجميع البقول فليس فيها زكاة وأوجب أبو يوسف الزكاة في الحنأ \* وقال محمد لا زكاة وقال داود ما أنبتته الأرض ضربان (موسق) و (غيره) فما كان موسقا وجبت الزكاة فيما بلغ منه خمسة أوسق ولا زكاة فيما دونها وما كان غير موسق ففيه قليلة وكثيره الزكاة (وأما) الزيتون فقد ذكرنا ان الصحيح عندنا انه لا زكاة فيه وبه قال الحسن بن صالح وابن أبي ليلى وأبو عبيد \* وقال الزهري والاوزاعي والليث ومالك والثوري وأبو حنيفة وأبو ثور فيه الزكاة قال الزهري والليث والاوزاعي يخرص فتؤخذ زكاته زيتا وقال مالك لا يخرص بل يؤخذ العشر بعد عصره وبلوغه خمسة أوسق (وأما) العسل فالصحيح عندنا لا زكاة فيه مطلقا وبه قال مالك والثوري والحسن بن صالح وابن أبي ليلى وابن المنذر وروينا هذا عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز \* وقال أبو حنيفة والاوزاعي ان وجد في غير أرض الخراج ففيه العشر \* وقال أحمد واسحاق يجب فيه العشر سواء كان في أرض الخراج أو غيرها \* ونقله ابن المنذر عن مكحول وسليمان بن موسى والاوزاعي وأحمد واسحاق وشريط أبو يوسف ومحمد في وجوب زكاته أن يبلغ خمسة أوسق وأوجبها أبو حنيفة في قليلة

[ 457 ]

وكثيره قال ابن المنذر ليس في زكاته حديث صحيح ولا اجماع فلا زكاة فيه والله تعالى أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { ولا تجب الزكاة في ثمر النخل والكرم إلا أن يكون نصابا ونصابه خمسة أوسق لما روى أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال " فيما دون خمسة أوسق صدقة " والخمسة أوسق ثلاثمائة صاع وهي ألف وستمائة رطل بالبغدادي وهل ذلك تحديدا أو تقريبا فيه وجهان (أحدهما) أنه تقريبا فلو نقص منه شئ يسير لم تسقط الزكاة والدليل عليه أن الوسق حمل البعير قال النابغة \* أين الشظاطان وابن المربعه \* وابن وسق الناقه المطبوعة \* وحمل البعير يزيد وينقص (والثاني) أنه تحديدي فان نقص منه شئ يسير لم تجب الزكاة لما روى أبو سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " الوسق ستون صاعا " ولا تجب حتى يكون يابسه خمسة أوسق لحديث أبي سعيد " ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة " وإن كان رطبا لا يحى منه تمر أو عنب لا يحى منه زبيب ففيه وجهان (أحدهما) يعتبر نصابه بنفسه وهو أن يبلغ يابسه خمسة أوسق لان الزكاة تجب فيه فاعتبر النصاب من يابسه (والثاني) يعتبر بغيره لانه لا يمكن اعتباره بنفسه فاعتبر بغيره كالجناية التي ليس لها أرش مقدر في الحر فانه يعتبر بالعبد \* { الشرح } حديث أبي سعيد رضي الله عنه الاول صحيح رواه البخاري ومسلم وحديثه الثاني " الوسق ستون صاعا " ضعيف رواه أبو داود وغيره باسناد ضعيف قال أبو داود وغيره اسناده منقطع ولكن الحكم الذي فيه مجمع عليه نقل ابن المنذر وغيره الاجماع علي أن الوسق ستون صاعا وفي الوسق لغتان (أشهرهما) وافصحهما - فتح الواو - (والثانية) - كسرهما - وجمعه أوسق في القلة ووسوق في الكثرة وأوساق وسبقت اللغات في بغداد وفي الرطل في مسألة الفلتين (والشظاطان) -

بكسر الشين - العودان اللذان يجمع بهما عرونا العدلين علي البعير  
(والمربعة) بكسر الميم وإسكان الراء وفتح الباء الموحدة - وهي عصي  
قصيرة يقبض الرجلان بطرفيها كل واحد في يده طرف ويعكمان العدل  
على أيديهما مع العصا ويرفعانه الي ظهر البعير (وقوله) الناقة المطبقة  
هي - بضم الميم وفتح الطاء المهملة والباء الموحدة - وهي المثقلة  
بالحمل قاله ابن فارس وغيره وهذا النابغة الشاعر صحابي وهو ابو ليلى  
النابغة الجعدى والنابغة لقب له واسمه قيس بن عبد الله وقيل عبد الله بن  
قيس وقيل حبان بن قيس قالوا وانما قيل له النابغة لانه قال الشعر في  
الجاهلية ثم تركه نحو ثلاثين سنة ثم نبغ فيه فقاله وطال عمره في  
الجاهلية والاسلام وهو أسن من النابغة الذبياني هكذا بالاصل ايضا ولعله  
ليس فيما الخ

[ 458 ]

\* ومات الذبياني قبله وعاش الجعدى بعد الذبياني طويلا قيل عاش مائة  
وثمانين سنة وقال ابن قتيبة عاش مائتين واربعين سنة وبسطت احواله  
في التهذيب (أما) الاحكام ففيه مسائل (أحداها) لا تجب الزكاة في الرطب  
والعنب إلا ان يبلغ يابسه نصابا وهو خمسة أوسق \* هذا مذهبنا وبه قال  
العلماء كافة إلا أبا حنيفة وزفر فقالا تجب في كل كثير وقليل حتي لو كان  
حبة وجب عشرها \* دليلنا حديث ابي سعيد المذكور وأحاديث غيره بمعناه  
والقياس علي المواشى والنقدين (الثانية) الوسق ستون صاعا بالاجماع  
نقل الاجماع فيه ابن المنذر وغيره وهو الف وستمائة رطل بالبغداد وسبق  
تحقيق الرطل ومقداره في مسألة الفلتين ويحى برطل دمشق ثلثمائة  
واثنان واربعون رطلا ونصف رطل وثلث رطل وسبعا أوقية تقريبا علي  
الاصح أن رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم  
والمعتمد في تقدير الوسق بهذا الاجماع والا فالحديث ضعيف كما سبق  
والاصح من الوجهين أن هذا التقدير تحديد صححه أصحابنا. وممن صححه  
المحاملي والماوردي والمتولي والاكثرون قال الرافعي صححه الاكثرون  
وقطع الصيدلاني بأنه تقريبي وقال المحاملي وغيره: إذا قلنا هو تقريبي  
فلا يمنع من وجوب الزكاة نقص خمسة أرطال. ونقل إمام الحرمين عن  
القراقبيين ثم أنكره عليهم وقال في تقديره كلاما طويلا حاصله الوسق  
هي الاوقار والوقر المتقصد مائة وستون منا والمن رطلان فكل قدر لو  
وزع علي الوسق الخمسة لم تعد منحة عن الاعتدال بسببه لا يضر نقصه  
وان عدت منحة ضر وان أشكل ذلك فالأظهر على قلة بالتقريب انه لا  
يضر لبقاء اسم الوسق قال ولا يبعد أن يميل الناظر إلى نفي الوجوب  
استصحابا للقلة الي أن يتيقن الكثرة وذكر امام الحرمين في أثناء هذه  
المسألة ما علقه الشارع بالصاع والمد فالاعتبار فيه بمقدار موزون يضاف  
إلى المد والصاع لا بما يحويه المد من البر ونحوه وذكر الرافعي كلام إمام  
المحرمين هذا ثم قال. وقال الروياني وغيره الاعتبار بالكيل لا بالوزن قال  
وهذا هو الصحيح واستثنى أبو العباس الجرجاني العسل فقال الاعتبار في  
نصابه بالوزن إذا أوجبنا فيه الزكاة قال وتوسط صاحب العدة فقال هو  
علي التحديد في الكيل وعلى التقريب في الوزن وانما قدره العلماء  
بالوزن استظهارا (قلت) هذا الذي صححه الرافعي من الاعتبار بالكيل هو  
الصحيح وبه قطع أبو الفرج الدارمي من أصحابنا وصنف في هذه المسألة  
تصنيفا وسأزيد المسألة ايضا في باب زكاة الفطر ان شاء الله تعالى  
(المسألة الثالثة) إذا كان له رطب لا يجئ منه تمر أو عنب لا يجئ منه زبيب  
فقد ذكر المصنف واكثر

العراقيين فيه وجهين (أحدهما) يعتبر بنفسه (والثاني) بغيره مما يجفف والوجهان متفقان علي أنه يعتبر تمرا لا رطبا ففى وجه يشترط لوجوب زكاته أن يبلغ يابسه بنفسه لو يبس خمسة أوسق وفى وجه يشترط بلوغه بغيره فيقال: لو كان هذا مما يجفف بلوغه نصابا في حال رطوبته فإن بلغ الرطب خمسة أوسق وجبت. وإن كان لو قدر تمرا لا يبلغها وإن لم يبلغها الرطب فلا زكاة وهذا هو الاصح عند أمام الحرمين والغزالي والرافعي وآخرين لأنه ليس له حالة جفاف وادخار فوجب اعتباره في حال. كماله (والوجه الثاني) يعتبر النصاب من التمر والزبيب للحديث ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة " فعلي هذا هل يعتبر بنفسه أم بغيره فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وأكثر العراقيين فحاصل المذهب ثلاثة أوجه (اصحها) يعتبر رطبا فإن بلغ الرطب خمسة أوسق وجبت الزكاة والا فلا (والثاني) يعتبر تمرا بنفسه لو يبس (والثالث) يعتبر تمرا من غيره. قال أصحابنا فعلي هذا الثالث يعتبر أقرب أنواع الرطب إليه وعلى الأوجه يجب اخراج واجبه في الحال رطبا ولا يؤخر لأنه ليس له جفاف ينتظر قال الرافعي وغيره: هذا الخلاف هو فيما لا يغيره تحفيفه ولو جفف جاء منه تمر ردي حشف (فأما) إذا كان لو جفف فسد بالكلية لم يحش فيه الاعتبار بنفسه قال أصحابنا ويضم ما لا يجفف الي ما يجفف في اكمال النصاب بلا خلاف لأنه كله جنس واحد. قال المحاملى (فان قيل) إذا كان الرطب والعنب لا يجفف ولا يدخر فهو في معنى الخضروات (قلنا) الخضروات لا يجفف جنسها ولا يدخر (وأما) الرطب والعنب فيجفف جنسه وهذا النوع منه نادر فوجب الحاقه بالغالب والله تعالى أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { وتضم ثمر العام الواحد بعضها إلى بعض في اكمال النصاب وإن اختلفت أوقاته بأن كان له نخيل بتهامة ونخيل بنجد فأدرك ثمر التي بتهامة فجذها وحملت التي بنجد وأطلعت التي بنجد وأطلعت التي بتهامة وأدركت قبل أن تجذ التي بنجد لم يضم أحدهما الي الآخر لان ذلك ثمرة عام آخر وإن حملت نخل حملا فجذ ثم حملت حملا آخر لم يضم ذلك الي الاول النخل لا يحمل في عام مرتين } \* { الشرح } هذه المسألة ذكرها المصنف مختصرة جدا وهى في كلام الاصحاب مبسوطه بساطا شافيا وقد جمع الرافعي رحمه الله تعالى معظم كلام الاصحاب واختصره ولخصه فقال لا خلاف أن ثمرة العام الثاني لا تضم الي الاول في اكمال النصاب سواء اطلعت ثمرة العام الثاني قبل جذاذ

الاول أو بعده ولو كان له نخيل أو عنب يحمل في العام الواحد مرتين لم يضم الثاني بلا خلاف لان كل حمل كثمرة عام قال الاصحاب هذا لا يكاد يتصور في النخل والعنب فانهما لا يحملان في السنة حملين وإنما يتصور في التين وغيره مما لا زكاة فيه. قالوا: وإنما ذكر الشافعي رضى الله عنه المسألة بيانا لحكمها لو تصور. ثم القاضي ابن كج فصل فقال: ان أطلعت النخلة الحمل الثاني بعد جذاذ الاول فلا ضم وإن أطلعت قبل جذاذه وبعد بدو الصلاح ففيه الخلاف الذى سنذكره إن شاء الله تعالى في حمل نخلتين قال الرافعي: وهذا الذى قاله ابن كج لا يخالف اطلاق الجمهور في عدم

الضم لان السابق الي الفهم من الحمل الثاني هو الحادث بعد جذاذ الاول (أما) إذا كان نخيل أو أعناب يختلف أدراك ثمارها في العام الواحد لاختلاف أنواعها أو لاختلاف بلادها حرارة وبرودة أو غير ذلك نظر أن أطلع المتأخر قبل بدو صلاح الاول فوجهان (أحدهما) وبه قال ابن كج وأصحاب القفال لاضم لان الثاني حدث بعد انصرام الاول فاشبه ثمرة العام الثاني وهو الاصح عند الماوردي (والثاني) وبه قطع أصحاب الشيخ ابى حامد يضم وهو ظاهر نص الشافعي رضى الله عنه لانها ثمرة عام واحد (قلت) هذا الثاني هو الصحيح وصححه الرافعي في المحرر: وان أطلع المتأخر بعد بدو صلاح الاول وقيل جذاذه (فان قلنا) فيما بعد الجذاذ يضم (فهنا) اولي وإلا فوجهان (أصحهما) عند الماوردي والبعوى وبه قال أبو اسحاق وابن ابى هريرة لا يضم لحدوث الثاني بعد وجوب الزكاة في الاول (والثاني) يضم لاجتماعهما علي رؤس النخل كما لو اطلع قبل بدو صلاح الاول. (فان قلنا) يقول أصحاب القفال فهل يقوم وقت الجذاذ مقام الجذاذ فيه وجهان (أصحهما) يقوم وبه قطع الصيدلاني لانها بعد دخول وقت الجذاذ كالمجذوة ولهذا لو أطلعت النخلة للعام الثاني وعليها بعض ثمرة الاول لم يثبت الضم بلا خلاف فعلي هذا قال امام الحرمين. لجذاذ الثمار أول وقت ونهاية يكون ترك الثمار إليها أولى وتلك النهاية هي المعتبرة (واعلم) أن من مواضع اختلاف ادراك الثمار نجدا وتهامة فتهامة حارة يسرع ادراك الثمرة بها بخلاف نجد. فإذا كانت للرجل نخيل تهامية ونخيل نجدية فاطلعت التهامية ثم النجدية لذلك العام واقتضى الحال ضم النجدية الي التهامية علي ما سبق بيانه فضممنا ثم أطلعت التهامية مرة أخرى فلا تضم التهامية الثانية الي النجدية وان أطلعت قبل بدو صلاحها لانا لو ضمناها الي النجدية لزم ضمها الي التهامية الاولى وذلك لا يجوز بالاتفاق هكذا قاله الاصحاب: قال الصيدلاني وامام الحرمين ولو لم تكن النجدية مضمومة الي التهامية الاولى بان أطلعت بعد جذاذها ضممنا التهامية الثانية الي النجدية لانه لا يلزم المحذور الذي ذكرناه. قال

[ 461 ]

الرافعي وهذا قد لا يسلمه سائر الصحاب لانهم حكموا بضم ثمرة العام الواحد بعضها إلي بعض وبانه لا تضم ثمرة عام الي ثمرة آخر والتهامية الثانية حمل عام آخر هذا آخر ما ذكره الرافعي قال الدارمي والماوردي والبندنجي وغيرهم: إذا كان علي النخلة بلح ويسر ورطب ضم بعضه الي بعض بلا خلاف لانه حمل واحد والله تعالي أعلم \* قالوا ولو كان بعض نخله أو عنبه يحمل حملين وبعضها حملا فان ذات الحمل يضم الي ما يوافق في الزمان من الحملين قال البندنجي: فان أشكلا فلم يعلم مع أيهما كان ضم إلى أقرب الحملين إليه والله سبحانه وتعالى أعلم \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { وزكاته العشر فيما سقى بغير مؤنة ثقيلة كماء السماء والانهار وما شرب بالعروق ونصف العشر فيما سقى بمؤنة ثقيلة كالنواضح والدواليب وما أشبهها لما روى ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم " فرض فيما سقت السماء والانهار والعيون أو كان بعلا - وروى عثريا - العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر " والبعل الذي شرب بعروقه والعثري الشجر الذي يشرب من الماء الذي يجتمع في موضع فيجرى كالساقية ولان المؤنة في أحدهما تخف وفي الاخرى تثقل ففرق بينهما في الزكاة. ولو كان يسقى نصفه بالنواضح ونصفه بالسبح فيه ثلاثة أرباع العشر اعتبارا بالسقيتين وان سقى باحدهما أكثر ففيه قولان (احدهما) يعتبر فيه الغالب فان كان الغالب السقي بماء السماء أو

السيح وجب العشر وان كان الغالب السقي بالناضح وجب نصف العشر لانه اجتمع الامران ولاحدهما قوة بالغلبة فكان الحكم له كالماء إذا خالطه مائع (والقول الثاني) يقسط علي عدد السقيات لان ما وجب فيه الزكاة بالقسط عند التماثل وجب فيه بالقسط عند التفاصل كزكاة الفطر في العبد المشتري فان جهل القدر الذي سقي بكل واحد منهما جعلنا نصفين لانه ليس أحدهما باولي من الآخر فوجب التسوية بينهما كالدار في يد اثنين { الشرح } حديث ابن عمر رضى الله عنهما صحيح رواه أبو داود باسناد صحيح علي شرط مسلم بلفظه في المهدب ورواه البخاري بمعناه قال: عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال " فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وما سقي بالنضح نصف العشر " ورواه مسلم في صحيحه بمعناه من رواية جابر ورواه البيهقي أيضا من رواية معاذ بن جبل وأبي هريرة قال البيهقي وهو قول العامة لم يختلفوا فيه وكذا أشار الشافعي رضي الله عنه في المختصر الي انه مجمع عليه وهذا الذي ذكره المصنف في تفسير البعل كذا قاله أهل اللغة وغيرهم وأما العثرى - فبعين مهملة وثناء مثلثة

## [ 462 ]

مفتوحتين ثم ياء مشددة - ويقال باسكان التاء والصحيح المشهور فتحها وانكر القلعي علي المصنف تفسيره العثرى وقال: انما هو ما سقت السماء لا خلاف بين أهل اللغة فيه وهذا الذي قاله القلعي ليس كما قاله وليس نقله عن جميع أهل اللغة صحيحا وانما هو قول قليل منهم. وذكر ابن فارس في المحمل فيه قولين لاهل اللغة قال: العثرى ما سقى من النخل سحيا والسيح الماء الجارى قال ويقال هو العذى والعذى الزرع الذى لا يسقيه الاماء المطر ولم يذكر الجوهرى في صحاحه الا هذا القول الثاني والاصح ما قاله الازهرى وغيره من أهل اللغة أن العثرى مخصوص بما سقى من ماء السيل فيجعل عاثورا وشبه ساقيته بحفر يجرى فيها الماء الي اصوله وسمى عاثورا لانه يتعثر به المار الذي لا يشعر به وهذا هو مراد المصنف وان كانت عبارته تحتاج إلى تقييد (وأما) النواضح فجمع ناضح وهو ما يسقى عليه نضحا من بعير وبقرة وغيرهما قال أهل اللغة النضح السقى من ماء بئر أو نهر بساقية والساقية والناضح اسم للبعير والبقرة الذى يسقى عليه من البئر أو النهر والانشي ناضحة والدواليب جمع دولاب - بفتح الدال - قال الجوهرى وغيره هو فارسي معرب (وأما) الاحكام فقال الشافعي رضى الله عنه والاصحاب يجب فيما سقى بماء السماء من الثمار والزروع العشر وكذا البعل وهو ما يشرب بعروقه وكذا ما يشرب من ماء ينصب إليه من جبل أو نهر أو عين كبيرة ففى هذا كله العشر وأما ما سقى بالنضح أو الدلاء أو الدواليب وهى التى تديرها البقر أو بالناعورة وهى التى يديرها الماء بنفسه ففى جميعه نصف العشر وهذا كله لا خلاف فيه بين المسلمين وقد سبق نقل البيهقى الاجماع فيه (وأما) القنوات والسواقي المحفورة من نهر عظيم التى تكثر مؤنتها ففىها العشر كاملا هذا هو الصحيح المشهور المقطوع به فى كتب العراقيين والخراسانيين ونقل إمام الحرمين اتفاق الائمة عليه وعلله الاصحاب بان مؤنة القنوات إنما تنشق لاصلاح الصبغة وكذا الانهار إنما تنشق لاحياء الارض وإذا تهيأت وصل الماء إلي الزرع بنفسه مرة بعد أخرى بخلاف النواضح ونحوها فان المؤنة فيها لنفس الزرع ونقل الرافعى عن الشيخ أبي عاصم أنه نقل أن الشيخ أبا سخل الصعلوكي من أصحابنا أفتى أن ما سقى بنماء القناة وجب فيه نصف العشر وقال صاحب التهذيب إن كانت القناة أو العين كثيرة المؤنة لا

تزال تنهار وتحتاج إلي احداث حفر وجب نصفه العشر وإن لم يكن لها مؤنة  
اكثر من مؤنة الحفر الاول وكسحها في بعض الاوقات وجب العشر. قال  
الرافعى والمذهب ما قدمناه عن الجمهور قال الرافعى قال ابن كج ولو  
اشترى ماء وسقى به وجب نصف العشر قال وكذا لو سقاه بما معصوب  
لان عليه ضمانه قال الرافعى وهذا حسن جار على كل مأخذ فانه لا يتعلق  
بصلاح الصيغة بخلاف القناه.

[ 463 ]

ثم حكى الرافعى عن ابن كج عن ابن القطان وجهين فيما لو وهب له الماء  
ورجح الحاقه بالمعصوب لوجود المنه العظيمة وكما لو علف ماشيته بعلف  
موهوب (قلت) وهذان الوجهان تفريع علي قولنا لا تقتضي الهبة ثوابا (فان  
قلنا) تقتضيه فنص العشر بلا خلاف صرح بذلك كله الدارمي في الاستذكار  
والله تعالى أعلم \* (فصل) إذا اجتمع في الشجر الواحد أو الزرع الواحد  
السقى بماء السماء والنواضح فله حالان (أحدهما) أن يزرع عازما علي  
السقى بهما فينظر ان كان نصف السقى بهذا ونصفه بذلك فطريقان  
(أصحهما) وبه قطع المصنف والجمهور من الطريقين يجب ثلاثة أرباع  
العشر (والثانى) حكاه امام الحرمين وغيره أنه يجب العشر بكماله علي  
قولنا فيما إذا تفاضلا أنه يعتبر الاغلب وعلوه بانه أرفق للمساكين  
والمذهب الاول ودليله في الكتاب فان سقى باحدهما أكثر فقولان  
مشهوران ذكر المصنف دليلهما (أصحهما) عند الاصحاب ورجحه الشافعي  
رضى الله عنه أيضا في المختصر يقسط الواجب عليهما (والثانى) يعتبر  
الاغلب. فان قلنا بالتقسيم وكان ثلثا السقى بماء السماء والثلث بالنضح  
وجب خمسة أسداس العشر وان استويا فثلاثة أرباع العشر وان قلنا  
بالاغلب فزاد السقى بماء السماء أدنى زيادة وجب العشر وان زاد الآخر  
أدنى زيادة وجب نصف العشر فان استويا فقد ذكرنا أن المذهب وجوب  
ثلاثة أرباع العشر وفي وجه شاذ يجب كل العشر قال أصحابنا وسواء  
قسطننا أم اعتبرنا الاغلب فهل النظر إلى عدد السقيات أم غيرها فيه  
وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين وفي كتب جماعة من العراقيين  
(أحدهما) يقسط علي عدد السقيات وبهذا قطع المصنف والماوردي لان  
المؤنة تختلف بعدد السقيات والمراد السقيات المقيدة (والوجه الثاني)  
وهو الاصح وبه قطع الشيخ أبو حامد وهو ظاهر نص الشافعي رضى الله  
عنه وصححه المحققون ورجحه الرافعى في كتابيه أن الاعتبار بعيش الزرع  
والثمرة ونمائه. قال امام الحرمين وآخرون وعبر بعضهم عن هذا الثاني  
بالنظر إلى النفع قالوا وقد تكون سقية أنفع من سقيات كثيرة. قال امام  
الحرمين: والعبارتان متقاربتان الا ان صاحب الثانية لا ينظر الي المدة بل  
يعتبر النفع الذي يحكم به أهل الخبرة وصاحب العبارة الاولى يعتبر المدة:  
قال الرافعى رحمه الله واعتبار المدة هو الذي ذكره الاكثرون تفريعا علي  
هذا الوجه قال وذكروا في المثال أنه لو كانت المدة من يوم الزرع الي يوم  
الادراك ثمانية أشهر واحتاج في ستة أشهر زمان الشتاء والربيع إلى  
سقيتين فسقى فيهما بماء السماء واحتاج في الصيف في الشهرين  
الباقين إلى ثلاث سقيات فسقين بالنضح. فان اعتبرنا عدد السقيات  
فعلي قول التقسيم يجب خمسا العشر وثلاثة

أخماس نصف العشر وعلي اعتبار الاغلب يجب نصف العشر وان اعتبرنا المدة فعلى قول التقسيط يجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر وعلي قول اعتبار الاغلب يجب العشر لان مدة السقي بماء السماء أطول ولو سقى بماء السماء والنضح جميعا وجهل المقدار من كل واحد منهما أو علم أن أحدهما أكثر وجهل أيهما هو وجب ثلاثة أرباع العشر هذا هو المذهب وبه قطع المصنف وجماهير الاصحاب ونقلوه عن ابن سريج وأطبقوا عليه الا ابن كج والدارمي فحكيا وجها أنه يجب نصف العشر لان الاصل البراءة مما زادوا إلا صاحب الحاوي فقال: ان سقى بأحدهما أكثر وجهلت عينه فان اعتبرنا الاغلب وجب نصف العشر لانه اليقين وان قلنا بالتقسط فالواجب ينقص عن العشر وينقص عن نصفه فيأخذ اليقين ويقف عن الباقي حتى يتبين قال وان فشككنا هل استويا أو زاد أحدهما (فان قلنا) بالغالب وجب نصف العشر لانه اليقين وان قسطنا فوجهان (أحدهما) يجب ثلاثة أرباع العشر (والثاني) يجب زيادة علي نصف العشر بشئ وان قل هذا كلام صاحب الحاوي والمذهب ما قدمناه (الحال الثاني) يزرع ناويا السقي بأحدهما ثم يقع الآخر فهل يستصحب حكم ما نواه أو لا أم يعتبر الحكم فيه وجهان حكاهما الخراسانيون والدارمي وآخرون (أصحهما) وأشهرهما يعتبر الحكم وصححه الرافعي وغيره وهو مقتضى اطلاق العراقيين. قالوا وعلي هذا ففي كيفية اعتبارهما الخلاف السابق والله تعالى أعلم \* (فرع) قال أصحابنا قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في المختصر ولو اختلف المالك والساعي في أنه بماذا سقى فالقول قول المالك فيما يمكن لان الاصل عدم وجوب الزكاة فان اتهمه الساعي حلفه وهذه اليمين مستحبة بالاتفاق صرح به الدارمي والبنديجي والماوردي وغيرهم لانه لا يخالف الظاهر والله تعالى أعلم \* (فرع) لو كان له حائطان من النخل والعنب أو قطعتان من الزرع سقى أحدهما بماء السماء والآخر بالنضح ولم يبلغ واحد منهما نصابا وجب ضم أحدهما إلي الآخر في إكمال النصاب وأخرج من المسقي بماء السماء العشر ومن الآخر نصفه والله تعالى أعلم \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { وإن زادت الثمرة علي خمسة أوسق وجب الفرض فيه بحسابه لانه يتجزأ من غير ضرر فوجب فيه بحساب كزكاة الاثمان } \* { الشرح } قوله يتجزأ من غير ضرر احتراز من الماشية وتجب فيما زاد علي النصاب

بحسابه باجماع المسلمين نقل الاجماع فيه صاحب الحاوي وآخرون ودليله من السنة قوله صلى الله عليه وسلم " فيما سقت السماء العشر " الحديث والله تعالى أعلم \* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { ولا يجب العشر حتي يبدو الصلاح في الثمار وبدو الصلاح أن يحمر البسر أو يصفر ويتموه العنب لانه قبل بدو الصلاح لا يقصد أكله فهو كالرطوبة وبعده يقات ويؤكل فهو كالحبوب } \* { الشرح } قال الشافعي والاصحاب رضى الله عنهم وقت وجوب زكاة النخل والعنب بدو الصلاح ووقت الوجوب في الحبوب اشتدادها هذا هو الصحيح المعروف من نصوص الشافعي رضى الله عنه القديمة والحديثة وبه قطع جماهير الاصحاب في كل الطرق وذكر صاحب الشامل أن الشيخ أبا حامد حكى أن الشافعي رضى الله عنه أو ما في القديم إلي أن الزكاة لا تجب الا عند فعل الحصاد قال وليس بشئ وذكر امام الحرمين

عن صاحب التقريب أنه حكى قولاً غريباً أن وقت الزكاة هو الجفاف في الثمار والتصفية في الحبوب ولا يتقدم الوجوب على الأمر بالأداء وهذان شاذان والمذهب ما سبق قال أصحابنا وبدو الصلاح في بعضه كبذوره في الجميع كما في البيع فإذا بدا الصلاح في أقل شيء منه وجبت الزكاة وكذا اشتداد بعض الحب كاشتداد كله في وجوب الزكاة كما أنه مثله في البيع قال أصحابنا وحقيقة بدو الصلاح هنا كما هو مقدر في كتاب البيع ومختصره ما قاله الشافعي والأصحاب أن يحمر البسر ويتموه العنب قال الشافعي رضي الله عنه فإن كان عنباً أسود فحتى يسود أو أبيض فحتى يتموه. قيل أراد بالتموه أن يدور فيه الماء الحلو وقيل أن تبدو فيه الصفرة \* (فرع) قال أصحابنا لو اشترى نخيلاً مثمرة أو ورثها قبل بدو الصلاح ثم بدا فعليه الزكاة لوجود وقت الوجوب في ملكه ولو باع المسلم نخيله المثمرة قبل بدو الصلاح لمكاتب أو ذمى فبدا الصلاح في ملكه فلا زكاة على واحد فلو عاد إلى ملك البائع المسلم بعد بدو الصلاح يبيع مستأنف أو هبة

[ 466 ]

أو إقالة أو رد بعيب أو غير ذلك فلا زكاة لأنه لم يكن مالكاه حال الوجوب ولو اشترى بشرط الخيار فبدا الصلاح في مدة الخيار فإن قلنا الملك للبائع فعليه الزكاة وإن تم البيع (وإن قلنا) للمشتري فعليه الزكاة وإن فسخ وإن قلنا موقوف فالزكاة موقوفة فمن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه ولو باع نخيلاً قبل بدو الصلاح فبدا في ملك المشتري ثم وجد بها عيباً فليس له الرد إلا برضا البائع لتعلق الزكاة بها وهو كعيب حدث في يده فإن أخرج المشتري الزكاة من نفس الثمرة أو من غيرها فحكمه ما سنذكره قريباً إن شاء الله تعالى هذا كله إذا باع النخل والتمر جميعاً فلو باع الثمرة وحدها قبل بدو الصلاح فشرطه أن يباع بشرط القطع فلم يقطع حتى بدا فقد وجبت الزكاة ثم إن رضياً بإبقائها إلى الجذاز جاز والعشر على المشتري قال الرافعي وحكى قول أن البيع يفسخ كما لو اتفقا عند البيع على الإبقاء وهذا غريب ضعيف وإن لم يرضيا بالإبقاء لم تقطع الثمرة لأن فيه إصراراً بالفقراء ثم فيه قولان (أحدهما) يفسخ البيع لتعذر أمضائه (وأصحهما) لا يفسخ لكن إن لم يرض البائع بالإبقاء يفسخ وإن رضي به وامتنع المشتري وطلب القطع فوجهان (أحدهما) يفسخ (وأصحهما) لا يفسخ ولو رضي البائع ثم رجع كان له ذلك لأن رضاه إعارة وحيث قلنا يفسخ البيع ففسخ فعلي من تجب الزكاة فيه قولان (أحدهما) على البائع لأن الملك استقر له (وأصحهما) على المشتري كما لو فسخ بعيب فعلي هذا لو أخذ الساعي من نفس الثمرة رجع البائع على المشتري \* (فرع) إذا قلنا بالمذهب أن وقت الوجوب هو بدو الصلاح واشتداد الحب \* قال الشافعي والأصحاب لا يجب الإخراج في ذلك الوقت بلا خلاف لكن ينعقد سبباً لوجوب الإخراج إذا صار تمراً أو زبيباً أو حياً مصغىً ويصير للفقراء في الحال حق يجب دفعه إليهم بعد مصيره تمراً أو حياً فلو أخرج الرطب والعنب في الحال لم يجزئه بلا خلاف ولو أخذه الساعي غرمه بلا خلاف لأنه قبضه بغير حق وكيف يغمه فيه وجهان مشهوران وذكرهما المصنف في آخر الباب (الصحيح) الذي قطع به الجمهور ونص عليه الشافعي رضي الله عنه أنه يلزمه قيمته (والثاني) يلزمه مثله وهما مبنيان على أن الرطب والعنب مثليان أم لا (والصحيح) المشهور أنهما ليسا مثليين \* ولو جف



عند الساعي فان كان قدر الزكاة أجراً وإلا رد التفاوت أو اخذه كذا قاله العراقيون وغيرهم \* وحكى ابن كج وجهاً أنه لا يجزئ بحال لفساد القبض \* قال الرافعي وهذا الوجه أولي. والمختار ما سبق وهذا كله في الرطب والعنب اللذين يجئ منهما تمر وزبيب (فاما) ما لا يجئ منه فسنذكره إن شاء الله تعالى \* قال اصحابنا ومؤنة - تجفيف التمر وجزاه وحصاد الحب وحمله ودياسه وتصفيته وحفظه وغير ذلك من مؤنة تكون كلها من خالص مال المالك لا يحسب منها شيء من مال الزكاة بلا خلاف ولا تخرج من نفس مال الزكاة فان اخرجت منه لزم المالك زكاة ما أخرج من خالص ماله ولا خلاف في هذا عندنا وحكى صاحب الحاوي عن عطاء بن ابي رباح انه قال تكون المؤنة من وسط المال لا يختص بتحملها المالك دون الفقراء لان المال للجميع فوزعت المؤنة عليه قال صاحب الحاوي وهذا غلط لان تأخير الاداء عن وقت الحصاد انما كان لتكامل المنافع وذلك واجب علي المالك والله تعالى اعلم \* قال ولا يجوز اخذ شيء من الحبوب المزكاة إلا بعد خروجها من قشورها إلا العلس فان الشافعي رضى الله عنه قال مالكة مخير إن شاء اخرجه في قشره فيخرج من كل عشرة اوسق وسقا لان بقاءه في قشره اصون وان شاء صفاه من القشور قال ولا يجوز اخراج الحنطة في سنبلها وان كان ذلك اصون لها لانه يتعذر كيلها والله تعالى اعلم \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { فان اراد ان يبيع الثمرة قبل بدو الصلاح نظرت فان كان لحاجة لم يكره وان كان يبيع لفرار من الزكاة كره لانه فرار من القربة ومواساة المساكين وان باع صح البيع لانه باع ولا حق لاحد فيه } \* { الشرح } قال الشافعي رضى الله عنه في المختصر والاصحاب إذا باع مال الزكاة قبل وقت وجوبها كالتمر قبل بدو صلاحه والحب قبل اشتداده والماشية والنقد وغيره قبل الحول أو نوى بمال التجارة القنية أو اشترى به شيئاً للقنية قبل الحول فان كان ذلك لحاجة الي ثمنه لم يكره بلا خلاف لانه معذور لا ينسب إليه تقصير ولا يوصف بفرار. وان لم يكن به حاجة وانما باعه لمجرد الفرار فالبيع

صحيح بلا خلاف لما ذكره المصنف ولكنه مكروه كراهة تنزيه هذا هو المنصوص وبه قطع الجمهور وشذ الدارمي وصاحب الابانة فقلا هو حرام وتابعهما الغزالي في الوسيط وهذا غلط عند الاصحاب وقد صرح القاضي ابو الطيب في المجرد والاصحاب بأنه لا إثم على البائع فرارا قال الشافعي والاصحاب وإذا باع فرارا قبل انقضاء الحول فلا زكاة عندنا وبه قال ابو حنيفة واصحابه وداود وغيرهم وقال مالك وأحمد واسحاق إذا تلف بعض النصاب قبل الحول أو باعه فرارا لزمته الزكاة \* دليلنا أنه فات شرط وجوب الزكاة وهو الحول فلا فرق بين أن يكون علي وجه يعذر فيه أو لا يعذر والله تعالى اعلم (فان قيل) فما الفرق بين الفرار هنا والفرار بطلاق المرأة بائنا في مرض الموت فانها ترثه على قول (فالفرق) من وجهين (أحدهما) أن الحق في الارث لمعين فاحتيط له له بخلاف الزكاة (والثاني) أن الزكاة مبنية على الرفق والمساهلة وتسقط بأشياء كثيرة للرفق كالعلف في بعض الحول والعمل عليها وغير ذلك بخلاف الارث والله تعالى اعلم \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { وإن باع بعد بدو الصلاح ففي البيع في قدر الفرض قولان (أحدهما) أنه باطل لان في أحد القولين تجب

الزكاة في العين وقدر الفرض للمساكين فلا يجوز بيعه بغير اذنه وفي  
الآخر تجب في الذمة والعين مرهونة به وبيع المرهون لا يجوز من غير اذن  
المرتبه (والثاني) انه يصح لانا ان قلنا الزكاة تتعلق بالعين الا ان احكام  
المالك كلها ثابتة والبيع من احكام الملك وان قلنا انها تجب في الذمة  
والعين مرتبهة به الا انه رهن يثبت بغير اختياره فلم يمنع البيع كالجناية  
في رقة العيد (فان قلنا) يصح في قدر الفرض (ففيما) سواء اولى (وان  
قلنا لا يصح في قدر الفرض ففيما سواء قولان بناء علي تفريق الصفقة {  
\* (الشرح) { اذا باع مال الزكاة بعد وجوبها فيه سواء كان تمرا او حبا ماشية  
او نقدا او غيره قبل اخراجها فان باع جميع المال فهل يصح في قدر الزكاة  
يبنى علي الخلاف السابق في باب زكاة المواشي ان الزكاة هل تتعلق  
بالعين او بالذمة وقد سبق خلاف مختصره اربعة اقوال (اصحها تتعلق  
بالعين تعلق الشركة (والثاني) تتعلق بالعين تعلق ارش الجناية (والثالث)  
تعلق المرهون

[ 469 ]

(والرابع لا تتعلق بالعين بل بالذمة فقط وتكون العين خلوا من التعلق فان  
قلنا الزكاة تتعلق بالذمة وتكون العين خلوا منها صح البيع قطعاً وان قلنا  
تتعلق بها تعلق الموهون فقولان أشار المصنف إلى دليلهما (اصحهما) عند  
العراقيين وغيرهم الصحة أيضا لان هذه العلقه ثبتت بغير اختيار المالك  
وليست لمعين فسومح بها بما لا يسامح به في المرهون وان قلنا تعلق  
الشركة فطريقان (احدهما) القطع بالبطلان لانه باع مالا يملكه (واصحهما)  
وأشهرهما وبه قطع اكثر العراقيين في صحته قولان (اصحهما) باتفاق  
الاصحاب البطلان وبه قطع كثيرون (والثاني) الصحة لانه يجوز ان يدفع  
الزكاة من غيره وان قلنا تعلق الارش ففي صحته خلاف مبني علي صحة  
بيع الجاني فان صحناه صح هذا والا فلا فان صحنا صار بالبيع ملتزما  
الفداء فحصل من جملة هذه الاختلافات ان الاصح بطلان البيع في قدر  
الزكاة قال اصحابنا فحيث صحنا في قدر الزكاة ففي الباقي اولى وحيث  
أبطلنا فيه ففي الباقي قولاً تفريق الصفقة هكذا أطلقه المصنف وسائر  
العراقيين وقال الخراسانيون إذا قلنا بالبطلان في قدر الزكاة فهل يبطل  
في الباقي ان قلنا تعلق الشركة فقولا تفريق الصفقة وان قلنا تعلق  
الرهن قلنا الاستيثاق في الجميع بطل في الجميع وإن قلنا بالاستيثاق في  
قدر الزكاة فقط ففي الزائد قولاً تفريق الصفقة والاصح في طريق  
الصفقة الصحة وحيث منعنا البيع وكان المال ثمرة فالمراد قبل الخرص  
وأما بعده فلا منع إن قلنا الخرص تضمنين وهو الاصح وإن قلنا غيره ففيه  
كلام يأتي قريبا في فصل الخرص إن شاء الله تعالى (والحاصل) من هذا  
الخلاف كله ثلاثة اقوال (اصحها) يبطل البيع في قدر الزكاة ويصح في  
الباقي (والثاني) يبطل في الجميع (والثالث) يصح في الجميع فان صحنا  
في الجميع نظر ان أدى البائع الزكاة من موضع آخر فذاك والا فللساعي ان  
يأخذ من عين المال من يد المشتري قدر الزكاة علي جميع الاقول بلا خلاف  
فان أخذ انفسخ البيع في المأخوذ وهل ينفسخ في الباقي فيه الخلاف  
المشهور في انفساخ البيع بتفريق الصفقة في الدوام والمذهب لا ينفسخ  
فان قلنا ينفسخ استرد الثمن والا فله الخيار ان كان حالا فان فسح فذاك  
وان أجاز في الباقي فهل يأخذ بقسطه من الثمن أم بالباقي فيه طريقان  
مشهوران في كتاب البيع (المذهب) انه يقسطه ولو لم يأخذ الساعي منه  
الواجب ولم يؤد البائع الزكاة من موضع آخر فهل للمشتري الخيار إذا علم

فيه وجهان (أصحهما) له الخيار (والثاني) لا لأنه في الحال مالك للجميع وقد يؤدي البائع الزكاة من موضع آخر فان قلنا بالاصح ان له الخيار فادى

[ 470 ]

البائع الزكاة من موضع آخر فهل يسقط خياره فيه وجهان (الصحيح) يسقط لزوال العيب كما لو اشترى معيبا فزال عيبه قبل الرد فانه يسقط (والثاني) لا يسقط لاحتمال أن يخرج ما دفعه إلى الساعي مستحقا فيرجع الساعي إلى عين المال ويجري الوجهان فيما لو باع السيد العبد الجاني ثم فداه هل يبقى للمشتري خياره اما إذا أبطلنا البيع في قدر الزكاة وصحنا في الباقي فللمشتري الخيار في فسخ البيع في الباقي وإجازته ولا يسقط خياره بأداء البائع الزكاة من موضع آخر لان الخيار هنا لتبعض الصفقة وإذا أجاز فهل يجز بقسطه أم بجميع الثمن فيه القولان السابقان وقطع بعض الاصحاب بأنه يجز بالجميع في المواشي والمذهب الاول والله تعالى أعلم \* هذا كله في بيع جميع المال فان باع بعضه نظر فان لم يبق قدر الزكاة فهو كما لو باع الجميع وإن بقي قدر الزكاة بنية صرفه إلى الزكاة أو بغير نية فان قلنا بالشركة ففي صحة البيع وجهان قال ابن الصباغ (أقيسهما) البطلان وهما مبنيان علي كيفية ثبوت الشركة وفيها وجهان (أحدهما) ان الزكاة شائعة في الجميع متعلقة بكل واحد من الشياه وغيرها بالقسط (والثاني) ان محل الاستحقاق هو قدر الواجب فقط ويتعين بالاجراخ وان فرعنا علي قول الزكاة فقط فعلي الاول لا يصح وعلي الثاني يصح وان فرعنا على تعلق الارش فان صحنا بيع الجاني صح هذا والا فالتفريع كالتفريع على قول الرهن وجميع ما ذكرنا هو في بيع ما تجب الزكاة في عينه (فأما) بيع مال التجارة بعد وجوب الزكاة فسيأتي بيانه في بابها إن شاء الله تعالى \* (فرع) لو رهن المال الذي وجبت فيه الزكاة فهو كبيعه فيعود فيه جميع ما سبق فان صحنا في قدر الزكاة ففي الزائد أولى وان أبطلنا في قدر الزكاة فالباقي يرتب علي البيع فان صحنا البيع فالرهن أولى والا فقولان كتفريق الصفقة في الرهن إذا صحب حلالا وحراما فان صحنا الرهن في الجميع فلم يؤد الزكاة من موضع آخر فللساعي اخذها منه فإذا أخذ انفسخ الرهن فيها وفي الباقي الخلاف السابق في نظيره في البيع وان أبطلنا في الجميع أو في قدر الزكاة فقط وكان الرهن مشروطا في بيع ففي فساد البيع قولان فان لم يفسد فللمشتري الخيار ولا يسقط خياره بدفع

[ 471 ]

الزكاة من موضع آخر (وأما) إذا رهن قبل تمام الحول فتم ففي وجوب الزكاة الخلاف السابق في باب زكاة المواشي والرهن لا يكون الا بدين وفي كون الدين مانعا لوجوب الزكاة قولان سبقا هناك (الاصح) الجديد لا يمنع فان قلنا الرهن لا يمنع الزكاة وقلنا الدين لا يمنعها أو يمنعها وكان له مال آخر بقى بالدين وجبت الزكاة والا فلا ثم ان لم يملك الراهن مالا آخر أخذت الزكاة من نفس المرهون علي اصح الوجهين لانها متعلقة بالعين فأشبهت أرش الجناية (وعلي الثاني) لا يؤخذ منه لان حق المرتهن سابق علي وجوب الزكاة والزكاة حق لله تعالى مبنية علي المسامحة بخلاف أرش

الجنابة ؟ ولان أرش الجنابة ؟ لو لم يأخذه يفوت لا إلى بدل بخلاف الزكاة فعلي الاصح لو كانت الزكاة من غير جنس المال كالشاة من الابل يباع جزء من المال في الزكاة وقيل الخلاف فيما إذا كان الواجب من غير جنس المال فان كان من جنسه أخذ من المرهون بلا خلاف ثم إذا أخذت الزكاة من نفس المرهون فأيسر الراهن بعد ذلك فهل يؤخذ منه قدر الزكاة ليكون رهنا عند المرتهن فيه طريقان ان علقناه بالذمة أخذ وان علقناها بالعين لم يؤخذ علي اصح الوجهين كما لو تلف بعض المرهون وقيل يؤخذ كما لو أتلفه المالك فان قلنا يؤخذ فان كان النصاب مثليا أخذ المثل وان كان متقوما أخذ القيمة على قاعدة الغرامات (اما) إذا ملك مالا آخر فالمذهب والذي قطع به الجمهور ان الزكاة تؤخذ من باقي امواله ولا تؤخذ من نفس المرهون سواء قلنا تجب الزكاة في الذمة أو العين وقال جماعة يؤخذ من نفس المرهون ان قلنا تتعلق بالعين وهذا هو القياس كما لا يجب على السيد فداء المرهون إذا جنى والله تعالى اعلم \* قال الصنف رحمه الله تعالى \* { فان أكل شيئا من الثمار أو استهلكه وهو عالم عزر وعزم وإن كان جاهلا عزم ولم يعزر } \* { الشرح } لا يجوز للمالك أن يتصرف في الثمار قبل الخرض لا يبيع ولا أكل ولا إتلاف حتى يخرص فلو تصرف قبل الخرض وبعد وجوب الزكاة عزم ما تصرف فيه بلا خلاف فان كان عالما بتحريمه عزر وإن كان جاهلا لم يعزر لانه معذور. قال البغوي ولا يجوز قبل الخرض ان يأكل منه شيئا ولا يتصرف في شيء قال فان لم يبعث الحاكم خارصا أو لم يكن حاكم تحاكم إلى عدلين يخرصان

[ 472 ]

عليه ثم إذا عزم ما تصرف فيه ينظر ان أتلفه رطبيا فوجهان (أحدهما) يضمن بقيمته لانه ليس مثليا فأشبهه مالو أتلفه أجنبي (والثاني) يضمنه بمثله رطبيا لانه رب المال إذا أتلف مال الزكاة ضمنه بجنسه فان لم يكن مثليا كما لو ملك أربعين شاة أو ثلاثين بقرة فاتلفها بعد استقرار الزكاة فانه يلزمه شاة أو بقرة ثم ان كانت الانواع قليلة ضمن كل نوع بحصته من القيمة أو الرطب على اختلاف الانواع وان كانت الانواع كثيرة ضمن الوسط قيمة أو رطبيا \* \* قال المصنف رحمه الله \* { فان أصاب النخل عطش بعد بدو الصلاح وخاف أن يهلك جاز ان يقطع الثمار لان الزكاة تجب علي سبيل المواساة فلو الزمناه تركها لحق المساكين كان ذلك سببا لهلاك ماله فيخرج عن حد المواساة ولان حفظ النخيل أنفع للمساكين في مستقبل الاحوال ولا يجوز ان يقطع الا بحضرة المصدق لان الثمرة مشتركة بينه وبين المساكين فلا يجوز قطعها الا بمحضر من النائب عنهم ولا يقطع الا ما تدعو الحاجة إليه فان قطع من غير حضور المصدق وهو عالم عزره ان رأى ذلك ولا يغرمه ما نقص لانه لو حضر لوجب عليه ان يأذن له في قطعه وان نقصت به الثمرة } \* { الشرح } قال الشافعي رضي الله عنه والاصحاب رحمهم الله إذا أصاب النخل عطش بعد بدو الصلاح وخاف هلاكها أو هلاك الثمرة أو هلاك بعضها ان لم تقطع الثمرة أو خاف ضرر النخل أو الثمرة جاز قطع ما يندفع به الضرر اما بعضها أو كلها فان لم يندفع الا بقطع الجميع قطع الجميع وان اندفع بقطعه البعض لم تجز الزيادة لان حق المساكين انما هو في الثمر يابسا وانما جوزنا القطع للحاجة فلا يجوز زيادة عليها ثم ان اراد القطع فينبغي للمالك ان يستأذن العامل فان استأذنه وجب عليه ان يأذن له لما فيه من المصلحة ودفع المفسدة عن المالك والمساكين كما ذكره المصنف فان لم يستأذن العامل بل استقل المالك بقطعها فوجهان (اصحهما) وبه قطع المصنف وسائر العراقيين

والسرخسي وغيره من الخراسانيين ونقله القاضي ابوالطيب في المجرى  
عن اصحابنا ان الاستئذان واجب فيائم بتركه وان كان عالما بتحريم  
الاستقلال عزز \* ودليله ما ذكره المصنف والثاني ان الاستئذان مستحب

[ 473 ]

فلا يائم بتركه ولا يعزر وبهذا قال الصيدلاني والبعوى وطائفة وسواء قلنا  
يجب الاستئذان ام يستحب الا يغرم المالك ما نقص بالقطع لما ذكره  
المصنف: وإذا اعلم المالك الساعي قبل القطع واراد القسمة بأن يخرص  
الثمار ويعين حق المساكين في نخلة أو نخلات بأعيانها فقولان منصوصان  
للسافعي رضي الله تعالى عنه. قال الاصحاب: هما مبنيان علي أن القسمة  
بيع أم افراز حق فان قلنا افراز وهو الاصح جاز ثم للساعي بيع نصيب  
المساكين للمالك أو غيره وأن يقطعه ويفرقه بينهم يفعل من ذلك ما فيه  
مصلحتهم وإن قلنا إنها بيع لم يجز ولو لم يميز للفقراء شيئا بل قطعت  
الثمار مشتركة قال الاصحاب ففي جواز القسمة خلاف مبني علي أنها بيع  
أو افراز إن قلنا افراز وهو الاصح جازت المقاسمة كيلا ووزنا هكذا صرح به  
المصنف في آخر الباب والاصحاب وإن قلنا بيع ففي جوازها خلاف مبني  
علي جواز بيع الرطب الذي لا يتميز بمثله وفيه قولان للسافعي رضي الله  
عنه المذكوران في باب الربا (أصحهما) لا يجوز فان جوزناه جازت القسمة  
بالكيل وإلا فوجهان (أحدهما) يجوز

[ 474 ]

مقاسمة الساعي لانها ليست معاوضة فلا يكلف فيه تعبدات الربا ولان  
الحاجة داعية إليها وهذا الوجه حكاه المصنف في آخر الباب والاصحاب عن  
أبي اسحق وأبي علي بن أبي هريرة لكن قال المصنف انهما يجوزان البيع  
كيلا ووزنا وقال غيره كيلا فقط وهو الاقيس (وأصحهما) عند المصنف  
والاكثرين وبه قطع جماعة تفريعا علي هذا الرأي لا يجوز فعلي هذا له في  
الاخذ مسلكان (أحدهما) ياخذ قيمة عشر الرطب المقطوع (والثاني) يسلم  
عشره مشاعا إلي الساعي ليتعين حق المساكين وطريقه في تسليم  
عشرة أن يسلمه كله فإذا تسلمه الساعي برئ المالك من العشر و صار  
مقبوضا للمساكين بقبض نائبهم ثم للساعي بعد قبضه بيع نصيب  
المساكين للمالك أو لغيره أو يبيع هو والمالك الجميع ويقسمان الثمن  
وهذا المسلك جائز بلا خلاف (وأما) المسلك الاول فحكى إمام الحرمين  
وغيره وجها في جوازه للضرورة كما سبق في آخر الباب الذي قبل هذا  
بيان جواز أخذ القيمة في مواضع الضرورة والصحيح الذي عليه الاكثرون  
منعه. وحكى الامام وغيره

[ 475 ]

وجها آخر أن الساعي يتخير بين أخذ القيمة والقسمة قال لان كل واحد منهما خلاف القاعدة واحتمل للحاجة فيفعل ما هو أصح للمساكين والصحيح تعين المسلك الثاني قال الاصحاب: ثم ما ذكرناه هنا من الخلاف والتفصيل في كيفية إخراج الواجب يجرى بعينه في إخراج الواجب عن الرطب الذي لا يتممر والعنب الذي لا يتزيب وفي المسألتين استدراك حسن لامام الحرمين قال إنما يتصور الاشكال علي قولنا المساكين شركاء في النصاب بقدر الزكاة وحينئذ ينتظم الترجيح على القولين في القسمة فأما إذا لم نجعلهم شركاء فليس تسليم حق الساعي قسمة حتى يأتي فيه القولان في القسمة بل هو توفية حق إلي مستحق هذا كلام الامام واستحسنه الرافي واليه تعالى أعلم \* هذا كله إذا كانت الثمرة باقية فان قطعها المالك وأتلفها أو تلفت عنده فعليه قيمة عشرها رطباً حين أتلفها قال صاحب الحاوي وغيره (فان قيل) لو أتلفها رطباً من غير عطش لزمه عشرها تمراً فهلا لزمه في

[ 476 ]

إتلافها للعطش عشرها تمراً (قلنا) الفرق انه إذا لم يخف العطش ولا ضرراً في تركها لزمه تركها ودفع التمر بعد الجفاف فإذا قطع فهو مفرط متعد فلزمه ذلك فإذا خاف العطش لم يكن عليه إبقاؤها ولا التمر بل له القطع ودفع الرطب فلم يلزمه غيره والله تعالى أعلم. واعلم أن الشافعي رضى الله عنه قال في المختصر وان أصابها عطش كان له قطع الثمرة ويؤخذ منه ثمن عشرها أو عشرها مقطوعة هكذا نقله المزني في المختصر ونقل الربيع في الام انه يؤخذ عشرها مقطوعة واختلف الاصحاب في هذين النصبين فذكر العراقيون والخراسانيون فيه تأويلين يتخرجان مما سبق (أحدهما) انه يبيع الثمرة بعد قبضها من المالك أو لغيره ويأخذ ثمن العشر ان كانت مصلحة المساكين في بيعها والا فعشرها وتنزل رواية المزني على هذا وتحمل رواية الربيع علي انه رأى المصلحة في عشر الثمرة لا ثمن عشرها (التأويل الثاني) ان كانت الثمرة باقية أخذها وان تلفت فقيمتها وعبر عن القيمة بالثمن وقد استعمل الشافعي مثل هذا في مواضع وسبق بسطه في باب التيمم فتنزل رواية المزني علي هذا وتحمل رواية الربيع علي أن الثمرة كانت باقية والله تعالى أعلم \*

[ 477 ]

قال المصنف رحمه الله تعالى \* { والمستحب إذا بدا الصلاح في النخل والكرم ان يبعث الامام من يحرص لحديث عتاب بن اسيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الكرم يحرص كما يحرص النخل ويؤدى زكاته زيباً كما يؤدى زكاة النخل تمراً ولان في الخرص احتياطاً لرب المال والمساكين فان رب المال يملك التصرف بالحرص ويعرف المصدق حق المساكين فيطالب به وهل يجوز خارض واحد أم لا فيه قولان (أحدهما) يجوز وهو الصحيح كما يجوز حاكم واحد (والثاني) لا يجوز أقل من خارصين كما لا يجوز أقل من مقومين فان كانت انواعاً مختلفة حرص عليه نخلة نخلة وان كانت نوعاً واحداً فهو بالخيار بين أن يحرص نخلة نخلة وبين أن يحرص الجميع دفعة فإذا عرف مبلغ الجميع ضمن رب المال حق الفقراء فان

ضمن حقهم جاز له أن يتصرف فيه بالبيع والاكل وغير ذلك فان ادعى رب المال بعد الخرص هلاك الثمرة فان كان ذلك لجائحة ظاهرة لم يقبل حتى يقيم البينة فإذا أقام البينة أخذ بما قال وان لم يصدقه حلفه وهل اليمين مستحبة أو واجبة فيه وجهان (أحدهما) انها واجبة فان حلف

[ 478 ]

سقطت الزكاة وان نكل لزمته الزكاة (والثاني) انها مستحبة فان حلف سقطت الزكاة وان نكل سقطت الزكاة وان ادعى الهلاك بسبب يخفى كالسرقة وغيرها فالقول قوله مع يمينه وهل اليمين واجبة أو مستحبة على الوجهين فان تصرف رب المال في الثمار وادعى أن الخارص قد أخطأ في الخرص نظرت فان كان في قدر لا يجوز أن يخطئ فيه كالربع والثالث لم يقبل قوله وان كان في قدر يجوز أن يخطئ فيه قبل قوله مع يمينه وهل تجب اليمين أو تستحب على الوجهين } \* { الشرح } فيه مسائل (أحدها) خرص الرطب والعنب اللذين تجب فيهما الزكاة سنة هذا هو نص الشافعي رضي الله عنه في جميع كتبه وقطع به الاصحاب في طرفهم وحكى الصيمري وصاحب البيان عن حكايته وجهان ان الخرص واجب وهذا شاذ ضعيف قال اصحابنا ولا مدخل للخرص في الزرع بلا خلاف لعدم التوقيف فيه ولعدم الاحاطة كالا حاطة بالنخل والعنب وممن نقل الاتفاق عليه إمام الحرمين قال أصحابنا ووقت خرص الثمرة بدو الصلاح وصفته أن يطوف بالنخلة ويرى جميع عنا قيدها ويقول خرصها كذا وكذا ثم يفعل بالنخلة الاخرى كذلك ثم باقى الحديفة

[ 479 ]

ولا يجوز الافتصار على رؤية البعض وقياس الباقي به لانها تتفاوت وانما يخرص رطباً ثم يقدر ثمراً لان الارطاب تتفاوت فان اختلف نوع الثمر وجب خرص شجرة شجرة وان اتحد جاز كذلك وهو الاحوط وجاز أن يطوف بالجميع ثم يخرص الجميع دفعة واحدة رطباً ثم يقدر ثمراً هذا الذي ذكرناه هو الصحيح المشهور في المذهب وقال صاحب الحاوي اختلف أصحابنا في قول الشافعي يطيف بكل نخلة فقبل هو شرط لا يصح الخرص الا به لانه اجتهاد فوجب بذل المجهود فيه وقيل هو مستحب واحتياط وليس بشرط لان فيه مشقة (والثالث) قال وهو الاصح ان كانت الثمار على السعف ظاهرة كعادة العراق فمستحب وان استترت به كعادة الحجاز فشرط (المسألة الثانية) المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به المصنف والا كثرون أنه يخرص جميع النخل والعنب وفيه قول للشافعي أنه يترك للمالك نخلة أو نخلات يأكلها أهله ويختلف ذلك باختلاف حال الرجل في قلة عياله وكثرتهم وهذا القول نص عليه في القديم وفي البويطي ونقله البيهقي عن نصه في البويطي والبيوع والقديم. وحكاه صاحب التقريب والماوردي وإمام الحرمين وآخرون لكن في حكاية الماوردي أنه يترك الربع أو الثلث ويحتج له بحديث عبد الرحمن بن مسعود بن بيان عن سهل بن حثمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول " إذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع " رواه أبو داود والترمذي والنسائي واسناده صحيح الا عبد الرحمن فلم يتكلموا فيه بجرح ولا تعديل ولا هو

مشهور ولم يضعفه أبو داود والله تعالى أعلم (الثالثة) هل يكتفى خاوص واحد أم يشترط اثنان فيه طريقتان (أحدهما) القطع بخاوص كما يجوز

[ 480 ]

حاكم واحد وبهذا الطريق قال ابن سريج والاصطخري وقطع به جماعة من المصنفين (وأصحهما) وأشهرهما وبه قطع المصنف والاكثرون فيه قولان قال الماوردي: وبهذا الطريق قال أبو إسحاق وابن أبي هريرة وجمهور أصحابنا المتقدمين (أصحهما) باتفاقهم خاوص (والثاني) يشترط اثنان كما يشترط في التقويم اثنان وحكى وجه ان خاوص علي صبي أو مجنون أو سفيه أو غائب اشترط اثنان والا كفى واحد وهذا الوجه مشهور في طريقة العراقيين حكاه أبو علي في الافصاح والماوردي والقاضي أبو الطيب في المجرد والدارمي وآخرون من العراقيين وذكر امام الحرمين أن صاحب التقریب حكاه قولاً للشافعي وتوهم هذا القائل من فرق الشافعي بينهما في الام واتفق الاصحاب على أن هذا الوجه غلط قال الماوردي وغيره وانما فرق الشافعي بينهما في الام في جواز تضمين الكبير ثماره بالخاوص دون الصغير فاشتبه ذلك علي صاحب هذا الوجه قال أصحابنا وسواء شرطنا العدد أم لا فشرط الخاوص كونه مسلماً عدلاً عالماً بالخاوص (وأما الذكورة والحرية فذكر الشاشي في اشتراطهما وجهين مطلقاً (والاصح) اشتراطهما وصححه الرافعي في المحرر وقال أبو المكارم في العدة ان قلنا يكفي خاوص كالحاكم اشترطت الذكورة والحرية وإلا فوجهان (أحدهما) الجواز كما يجوز كونه كياناً ووزاناً (والثاني) لأنه يحتاج إلى اجتهاد كالحاكم بخلاف الكيل والوزن قال الرافعي بعد أن ذكر كلام أبي المكارم لك أن تقول ان اكتفينا بواحد فهو كالحاكم فيشترطان وإن شرطنا اثنين فسبيله سبيل الشهادة فينبغي أن تشترط الحرية وأن تشترط الذكورة في أحدهما ويقام امرأتان مقام الآخر فحصل من هذا كله أن المذهب اشتراط الحرية والذكورة دون العدد

[ 481 ]

فلو اختلف الخاوصان في المقدار قال الدارمي توقعنا حتى نتبين المقدار منها أو من غيرهما وحكى السرخسي فيه وجهين (أحدهما) يؤخذ بالاقل لأنه اليقين (والثاني) يخرصه ثالث ويؤخذ بمن هو أقرب إلى خرصه منهما وهذا الثاني هو الذي جزم به الدارمي وهو الاصح والله تعالى اعلم (الرابعة) الخاوص هل هو عبدة أم تضمين فيه قولان مشهوران في طريقة الخراسانيين (أصحهما) تضمين ومعناه ينقطع حق المساكين من عين الثمرة وينتقل الي ذمة المالك (والثاني) عبدة ومعناه انه مجرد اعتبار للقدر ولا ينقطع حق المساكين من عين الثمرة وبالاول قطع المصنف والعراقيون: ومن فوائد الخلاف انه هل يجوز التصرف في كل الثمار بعد الخاوص إن قلنا تضمين جاز وإلا ففيه خلاف سيأتي قريباً ان شاء الله تعالى (ومنها) انه لو أتلف المالك الثمار أخذت منه الزكاة بحساب ما خاوص ولولا الخاوص لكان القول قوله في ذلك فان قلنا الخاوص عبدة فضمن الساعي المالك حق المساكين تضميناً صريحاً وقبله المالك كان لغواً ويبقى حقهم علي ما كان وان قلنا تضمين فهل نفس الخاوص تضمين أم لا بد من تصريح



الخاص بذلك فيه طريقان (أحدهما) علي وجهين (أحدهما) نفسه تضمنين  
(والثاني) لا بد من التصريح قال امام الحرمين وعلي هذا فالذي أراه انه  
يكفى تضمنين الخاص ولا يفتر الي قبول

---

## [ 482 ]

المالك (والطريق الثاني) وهو المذهب وعليه العمل وبه قطع الجمهور انه  
لا بد من التصريح بالتضمنين وقبول المالك فان لم يضمه أو ضمنه فلم  
يقبله المالك بقي حق المساكين كما كان وهل يقوم وقت الخرص مقام  
الخرص ان قلنا لا بد من التصريح لم يتم والا فوجهان أصحهما لا يقوم  
والله تعالى اعلم (الخامسة) إذا اصاب الثمار آفة سماوية أو سرقت من  
الشجرة أو من الجرين قبل الجفاف نظر ان تلفت كلها فلا شيء علي  
المالك باتفاق الاصحاب لقوات الامكان كما لو تلفت الماشية قبل التمكن  
من الاداء والمراد إذا لم يقصر المالك فأما إذا أمكن الدفع وآخر ووضعها  
في غير حرز فانه

---

## [ 483 ]

يضمن قطعاً لتفريطه ولو تلف بعض الثمار فان كان الباقي نصاباً زكاه وان  
كان دونه بني علي أن الامكان شرط الوجوب أو الضمان فان قلنا بالاول  
فلا شيء وان قلنا بالثاني زكي الباقي بحصته هذا هو المذهب وبه قطع  
الجمهور وذكره صاحب الحاوي ثم قال ومن أصحابنا من قال يلزمه زكاة

---

## [ 484 ]

ما بقي قولا واحدا وهذا شاذ ضعيف (أما) إذا أتلف المالك الثمرة أو اكلها  
فان كان قبل بدو الصلاح فقد سبق انه لا زكاة عليه لكن يكره ان قصد  
الفرار من الزكاة وان قصد الاكل أو التخفيف عن الشجرة أو عرضاً آخر فلا  
كراهة وان كان بعد بدو الصلاح ضمن للمساكين ثم له حالان (أحدهما) أن  
يكون ذلك بعد الخرص فان قلنا الخرص تضمنين ضمن لهم عشر التمر لانه  
ثبت في ذمته بالخرص وإن قلنا عبرة فهل يضمن عشر الرطب أم قيمة  
عشره فيه وجهان بناء علي أنه مثلي أم لا (والصحيح) الذي قطع به  
الجمهور عشر القيمة وقد سبقت المسألة قريباً (الحال الثاني) أن يكون  
الاتلاف قبل الخرص فيعزر والواجب ضمان الرطب إن قلنا لو جرى الخرص  
لكان عبرة (فان قلنا) لو جرى لكان تضمنين (فوجهان) (أصحهما) يضمن  
الرطب (والثاني) ضمان التمر وحكى الرافعي وجهها أنه يضمن أكثر الأمرين  
من عشر التمر وقيمة عشر الرطب \* والحالان مفروضان في رطب يجيء  
منه تمر وعنب يجيء منه زبيب فان لم يكن كذلك فالواجب في الحالين  
ضمان الرطب بلا خلاف (السادسة) تصرف المالك فيما خرص عليه بالبيع  
والاكل وغيرهما مبنى علي أقوال التضمنين والعبرة إن قلنا بالتضمنين  
تصرف في الجميع وان قلنا بالعبرة فنغوذ تصرفه في قدر الزكاة يبنى

على أن الزكاة تتعلق بالعين أم بالذمة وسبق بيانه وأما ما زاد علي قدر الزكاة فنقل إمام الحرمين والغزالي اتفاق الاصحاب علي نفوذه. قال الرافعي: ولكن الموجود في كتب العراقيين أنه لا يجوز البيع ولا سائر التصرفات في شئ من الثمار إذا لم يصر التمر في ذمته بالخرص فان أرادوا نفى الاباحة دون فساد البيع فذاك والا فدعوى الامام الاتفاق غير مسلمة

## [ 485 ]

وكيف كان فالمذهب جواز التصرف في الاغشار التسعة سواء انفردت بالتصرف أم تصرف في الجميع لانا وان قلنا بالفساد في قدر الزكاة فلا لعديه الي الباقي علي المذهب وقد سبق تحريم الاكل والتصرف قبل الخرص وانه إذا لم يجد خارصا متوليا حكم عدلين والله تعالي أعلم (السابعة) إذا ادعى المالك هلاك الثمرة المخروصة عليه أو بعضها نظر إن أضاف الهلاك الي سبب يكذبه الحسن بأن قال هلكت بحريق وقع في الجرين في الوقت الفلاني وعلمنا كذبه لم يلتفت إلى كلامه بلا خلاف وصرح به صاحب الحاوي وإمام الحرمين وغيرهما وإن أضافه الي سبب خفى كالسرقة ونحوها لم يكلف بينة بل القول قوله بيمينه وهذه اليمين مستحبة أم واجبة فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف والاصحاب (أصحهما) مستحبة فلا زكاة عليه فيما يدعي هلاكه سواء حلف أم لا (والثاني) واجبة فان حلف سقطت الزكاة وإن نكل أخذت منه بالوجوب السابق لا بالنكول لان الزكاة وجبت وادعي سقوطها ولم يثبت المسقط فبقى الوجوب وإن أضاف الهلاك الي سبب ظاهر كالحريق والنهب والجراد ونزول العسكر ونحو ذلك فان عرف وقوع ذلك السبب وعموم أثره صدق بلا يمين وإن اتهم في هلاك ثماره به حلف وهل اليمين مستحبة أم واجبة فيه وجهان وإن لم يعرف وقوع السبب فثلاثة أوجه (الصحيح) الذي قطع به المصنف والجمهور يطالب بالبينة على وجود أصل السبب لا مكانها ثم القول قوله في الهلاك به (والثاني) يقبل قوله بيمينه حكاة امام الحرمين عن والده (والثالث) يقبل قوله بلا يمين إذا كان ثقة حكاة الرافعي: وحيث حلفناه فهي مستحبة على الاصح وقيل واجبة (أما) إذا اقتصر على دعوى الهلاك من غير تعرض لسبب (فقال)

## [ 486 ]

الرافعي: المفهوم من كلام الاصحاب قبوله بيمينه وهو كما قال الرافعي (الثامنة) إذا ادعى المالك إجحافا في الخرص فان زعم أن الخارص تعمد ذلك لم يلتفت إليه بلا خلاف كما لو ادعى ميل الحاكم أو كذب الشاهد ولا يقبل إلا ببينة وإن ادعى أنه أخطأ وغلط فان لم يبين القدر لم تسمع دعواه بلا خلاف صرح به الماوردي وآخرون وان بينه وكان يحتمل الغلط في مثله كخمسة أوسق في مائة قبل قوله وخط عنه ما ادعاه فان اتهمه حلفه وفي اليمين الوجهان السابقان (أصحهما) مستحبة هذا إذا كان المدعي فوق ما يقع بين الكيلين (أما) إذا ادعى بعد الكيل غلطا يسيرا في الخرص يقدر ما يقع بين الكيلين كصاع من مائة فهل يحط فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين عن حكاية العراقيين والصيدلاني قال (أصحهما) لا يقبل لانا لم

نتحقق النقص لاحتمال أنه وقع في الكيل ولو كيل ثانيا لو في (والثاني) يقبل ويحط عنه لان الكيل تعيين والخرص تخمين فالاحالة عليه أولى (قلت) وهذا الثاني أقوى. قال الامام: وصورة المسألة أن يقول المخروص عليه حصل النقص لزلل قليل في الخرص ويقول الخارص بل لزلل في الكيل ويكون بعد فوات عين المخروص (أما) إذا ادعى نقصا فاحشا لا يجوز أهل الخبرة وقوع مثله غلطا فلا يقبل قوله في حط جميعه بلا خلاف وهل يقبل في حط الممكن فيه وجهان (أصحهما) يقبل وبه قطع امام الحرمين ونقله عن الائمة قال وهو كما لو ادعت معتدة بالاقراء انقضاءها قبل زمن الامكان وكذبناها وأصرت على الدعوى حتى جاء زمن الامكان فانا نحكم بانقضائها لاول زمن الامكان ولا يكون تكذيبها في غير المحتمل موجبا لتكذيبها في المحتمل والله تعالى أعلم (التاسعة) إذا خرص عليه فافر المالك بأن الثمر زاد على المخروص قال أصحابنا: أخذت الزكاة منه للزيادة سواء كان ضمن أم لا لان عليه زكاة جميع الثمرة (العاشر) إذا خرص عليه فتلف بعض المخروص تلفا يسقط الزكاة وأكل بعضه وبقي بعضه ولم يعرف الساعي ما تلف فان عرف المالك ما أكل زكاه مع الباقي وان اتهمه الساعي حلفه استحبابا على الاصح ووجوبا على الوجه الآخر كما سبق وان قال لا أعرف قدر ما أكلته

[ 487 ]

ولا ما تلف قال الدارمي قلنا له ان ذكرت قدرا الزمناك به فان اتهمناك حلفناك وان ذكرت مجملا أخذنا الزكاة بخرصنا (الحادية عشرة) إذا اختلف الساعي والمالك في جنس الثمر أو نوعه بعد تلفه تلفا مضمنا قال الماوردي والدارمي القول قول المالك فان أقام الساعي شاهدين أو شاهدا وامرأتين قضي له وان أقام شاهدا فلا لانه لا يحلف معه (الثانية عشرة) قال امام الحرمين إذا كان بين رجلين رطب مشترك على النخل فخرص أحدهما على الآخر وألزم ذمته له تمرا جافا قال صاحب التقريب يتصرف المخروص عليه في الجميع ويلتزم لصاحبه التمر ان قلنا الخرص تضمين كما يتصرف في نصيب المساكين بالخرص وان قلنا الخرص عبرة فلا أثر له في حق الشركاء قال الامام وهذا الذي ذكره بعيد في حق الشركاء وما جرى في حق المساكين لا يقاس به تصرف الشركاء في أملاكهم المحققة وان ثبت ما قاله صاحب التقريب فمستنده خرص عبد الله بن رواحة رضي الله عنه على اليهود فانه الزمهم التمر وكان ذلك الالتزام في حق الملاك والغانمين. قال الامام: والذي لا بد منه من مذهب صاحب التقريب أن الخرص في حق المساكين يكفي فيه الزام الخارص ولا يشترط رضی المخروص عليه وأما في حق الشركاء فلا بد من رضی الشركاء لا محالة \* \* قال المصنف رحمه الله \* { ولا تؤخذ زكاة الثمار الا بعد أن تجفف لحديث عتاب بن أسيد " في الكرم يخرص كما يخرص النخل ثم تؤدى زكاته زيبا كما تؤدى زكاة النخل تمرا " فان أخذ الرطب وجب رده وان فات

[ 488 ]

\* وحب رد قيمته. ومن أصحابنا من قال: يجب رد مثله. والمذهب الاول لانه لامثل له لانه يتفاوت ولهذا لا يجوز بيع بعضه ببعض فان كانت الثمار نوعا واحدا أخذ الواجب منه لقوله عزوجل \* (انفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الارض) \* وان كانت أنواعا أخذ من كل نوع بقسطه فان كانت أنواعا كثيرة أخرج من أوسطها لامن النوع الجيد ولا من النوع الردي لان أخذها من كل صنف يشق فأخذ الوسط { الشرح } حديث عتاب سبق في أول الباب وقد سبق في فصل وقت وجوب العشر انه لا يجب الاخراج الا بعد الجفاف في الثمار وبعد التصفية في الحبوب وان مؤونة ذلك كله تكون علي رب المال لا تحسب من جملة مال الزكاة بل تجب من خالص مال المالك وسبق هناك انه إذا اخذ الرطب وجب رده فان فات غرمه بقيمته علي المذهب وبه قال الجمهور وقيل بمثله وسبق هناك ان الخلاف مبنى علي ان الرطب مثلي أم لا وهو المذهب. قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله فان كان الذي يملكه من الثمار والحبوب نوعا واحدا اخذت منه الزكاة فان أخرج اعلا منه من جنسه اجزأه وقد زاد خيرا وان اخرج دونه لم يجزئه لقوله تعالى (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) وان اختلف أنواعه ولم يعسر اخراج الواجب من كل نوع بالحصة بأن كانت نوعين أو ثلاثة أخذ من كل نوع بالحصة هكذا قاله الاصحاب ونص الشافعي رضي الله عنه في الام ونقل القاضي ابو الطيب في المجرد اتفاق الاصحاب عليه واحتج له ابو علي الطبري في الافصاح والقاضي وسائر الاصحاب بأنه لا يشق ذلك مع انه الاصل فوجب العمل به بخلاف نظيره في المواشي علي قول لان التشقيص محذور في الحيوان دون الثمار وذكر القاضي أبو القاسم بن كج في الثمار قولين كالمواشي (أحدهما) الاخذ من الاغلب (واصحهما) الاخذ من كل نوع بقسطه والمذهب القطع بالاخذ بالقسط من الثمار (واما) إذا عسر الاخذ من كل نوع بأن كثرت وقل ثمرها (ففيه) طريقان حكاهما القاضي أبو الطيب في المجرد وآخرون (اصحهما) القطع بأنه يأخذ الوسط لا الجيد ولا الردي رعاية

[ 489 ]

للجانين وبهذا قطع المصنف والجمهور وهو المنصوص في المختصر ونقل امام الحرمين اتفاق الاصحاب عليه (والثاني) فيه ثلاثة أوجه حكاه ابو علي الطبري في الافصاح والقاضي أبو الطيب في المجرد والسرخسي في الامالي وآخرون (أصحها) يخرج من الوسط (والثاني) يؤخذ من كل نوع بقسطه لانه الاصل (والثالث) من الاغلب وحكاه صاحب الحاوي وغيره أيضا فإذا قلنا بالمذهب وهو اخراج الوسط فتكلف المشقة وأخرج من كل نوع بقسطه جاز ولزم الساعي قبوله وهذا لا خلاف فيه قال البندنجي وغيره وهو أفضل والله تعالى أعلم \*

[ 490 ]

(فرع) \* ذكر الشيخ أبو محمد الجويني في كتاب الزكاة من كتابه الفروق أن تمر المدينة مائة وعشرون نوعا. ستون أحمر وستون اسود \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { وان كانت الثمرة رطبا لا يجئ منه التمر كالهليات والسكر أو عنباً لا يجئ منه الزبيب وأصاب النخل عطش فخاف

عليها من ترك الثمار ففي القسمة قولان ان قلنا أن القسمة فرز  
النصيبين جازت المقاسمة فيجعل العشر في نخلات ثم المصدق ينظر فان  
رأى أن يفرق عليهم فعل وان رأى

## [ 491 ]

البيع وقسمة الثمن فعل وأن قلنا ان القسمة بيع لم يجر لان يكون بيع  
رطب برطب وذلك ربا فعلي هذا يقبض المصدق عشرها مشاعا بالتخلية  
بينه وبينها ويستقر عليه ملك المساكين ثم يبيعه ويأخذ ثمنه ويفرق عليهم  
وان قطعت الثمار فان قلنا أن القسمة تميز الحقين تقاسموا كيلا أو وزنا  
وان قلنا انها بيع لم تجز المقاسمة بل يسلم العشر الي المصدق ثم يبيعه  
 ويفرق ثمنه وقال أبو إسحق وأبو علي بن أبي هريرة المقاسمة كيلا ووزنا  
علي الارض لانه يمكنه ان يخلص حقوق المساكين بالكيل والوزن ولا يمكن  
ذلك في النخل والصحيح انه لا فرق بين ان تكون على الشجر وبين ان تكون  
علي الارض لانه بيع رطب برطب علي هذا القول { \*

## [ 492 ]

{ الشرح } هذه المسألة بفروعها سبق بيانها واضحا في هذا الباب والهلويات  
بكسر الهاء واسكان اللام وبعدها ياء مثناة تحت وآخره ثاء مثلثة والسكر  
بضم السين علي لفظ السكر المعروف وهما نوعان من التمر معروفان  
والله اعلم بالصواب وله الحمد والمنة \* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \*  
{ باب زكاة الزرع } { وتجب الزكاة في كل ما تخرجه الارض مما يقتات  
ويدخر وينبته الأدميون كالحنطة والشعير والدخن والذرة والجاورس والارز  
وما اشبه ذلك لما روى معاذ بن جبل رضي الله عنه ان النبي صلي الله عليه  
وسلم قال " فيما سقت السماء والبعل والسييل والبئر والعين العشر  
وفما سقى بالنضح نصف العشر يكون ذلك في الثمر والحنطة والحبوب "  
(فاما) القثاء والبطيخ والرمان والقضب والخضر فعفوعا

## [ 493 ]

عنها رسول الله صلي الله عليه وسلم " ولان الاقوات تعظم منفعتها فهي  
كالانعام في الماشية وكذلك تجب الزكاة في القطنية وهي العدس  
والحمص والماش واللوبيا والباقلا والهرطمان لانه يصلح للاقتيات ويدخر  
للاكل فهو كالحنطة والشعير { \* } الشرح { حديث معاذ رواه هكذا البيهقي  
في السنن الكبير إلا أنه مرسل وآخره " عفا عنها رسول الله صلي اله عليه  
وسلم ورواه الترمذي مختصرا أن معاذ كتب الي رسول الله صلي الله عليه  
وسلم يساله عن الخضروات وهي البقول فقال " ليس فيها شئ " قال  
الترمذي ليس اسناده بصحيح قال وليس يصح عن النبي صلي الله عليه  
وسلم في هذا شئ قال الترمذي والعمل علي هذا

---

## [ 494 ]

عند أهل العلم أنه ليس في الخضروات صدقة يعنى عند أكثر أهل العلم والا فأبو حنيفة رضى الله عنه يوجب فيها كما سبق بيانه في باب زكاة الثمار وقال البيهقي بعد أن روى هذا الحديث وأحاديث مراسيل: هذه الاحاديث كلها مراسيل إلا أنها من طرق مختلفة فيؤكد بعضها بعضا ومعها قول الصحابة رضى الله عنهم ثم روى عن عمر وعلي وعائشة رضى الله عنهم (وقوله) والجاورس هو بالجيم وفتح الواو قيل هو حب صغار من حب الذرة وأصله كالقصب إلا أن الذرة أكبر حبا منه وفي الارز ست لغات (احداها) فتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي (والثانية) كذلك إلا ان الهمزة مضمومة (والثالثة) بضم الهمزة والراء وتخفيف الزاي ككتب (والرابعة) مثلها لكن

---

## [ 495 ]

ساكنة الراء (والخامسة) رنز بنون ساكنة بين الراء والزاي (والسادسة) بضم الراء وتشديد الزاي (وأما) القثاء فيكسر القاف وضمها لغتان مشهوران الكسر أشهر وبه جاء القرآن. والبطيخ بكسر الباء ويقال طبيخ بكسر الطاء وتقديمها لغتان. والقصب باسكان الضاد المعجمة هو الرطبة وقوله " عفا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم " أي لم يوجب فيها شيئا لأنه أسقط واجبا فيها والقطنية بكسر القاف وتشديد الياء سميت بذلك لأنها تقطن في البيوت أي تخزن \* واعلم ان الدخن والارز معدودان في القطنية ولم يجعلها المصنف منها بل زاد الماوردي فقال في الحاوي القطنية هي الحبوب المقناتة سوى البر والشعير وأما الحمص فيكسر الحاء لا غير وأما ميمه ففتحها أبو العباس ثعلب وغيره من الكوفيين وكسرها أبو العباس المبرد وغيره من البصريين واللوييا قال ابن الاعرابي

---

## [ 496 ]

هو مذكر يمد ويقصر يقال هو اللوبيا واللوبياء واللوبياح وهو معرب ليس عربيا بالاصالة والباقلا يمد مخففا ويكتب بالالف ويقصر مشددا ويكتب بالياء لغتان ويقال الغول والهراطمان بضم الهاء والطاء وهو الجلبان بضم الجيم ويقال له الخلر بضم الخاء المعجمة وتشديد اللام المفتوحة وبعدها راء \* أما أحكام الفصل فاتفق الاصحاب علي أنه يشترط لوجوب الزكاة في الزرع شرطان أحدهما أن يكون قوتا والثاني من جنس ما ينبتة الأدميون. قالوا فان فقد الاول كالاسبيوش وهو بزر القطونا أو الثاني كالعث أو كلاهما كالنغفاء فلا زكاة قال الرافعي وانما يحتاج الي ذكر القيد من

---

## [ 497 ]

اطلق القيد الاول فاما من قيد فقال أن يكون قوتا في حال الاختيار فلا يحتاج الي الثاني إذ ليس فيما يستنبت مما يقتات اختيارا فهذان الشرطان متفق عليهما ولم يشترط الخراسانيون غيرهما وشرط العراقيون شرطين آخرين وهما أن يدخر ويبس وقد ذكر المصنف أولهما هنا ولم يذكر الثاني ولم يذكر في التنبيه واحدا منهما بل اقتصر على الشرطين الاولين المتفق عليهما. قال الرافعي ولا حاجة إلى الاخيرين لانهما ملازمان لكل مقتات مستنبت قال اصحابنا وقولنا مما ينبت الأدميون ليس المراد به ان تقصد زراعته وإنما المراد ان يكون من جنس ما تزرعونه حتي لو سقط الحب من مالكه عند حمل الغلة أو وقعت العصافير على السنابل فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة إذا بلغ نصابا بلا

## [ 498 ]

خلاف اتفق عليه الاصحاب وقد ذكره المصنف في باب صدقة المواشي في مسائل الماشية المغصوبة والله تعالي أعلم \* واما قولهم يقتات في حال الاختيار فهو شرط بالاتفاق كما سبق فيما يقتات في حال الضرورة ولا تجب الزكاة فيه بالعث وبه مثله الشافعي رضي الله عنه قال المزني وغيره هو حب الغاسول وهو الاشنان وقال الآخرون هو حب اسود يابس يدفن حتى يلين قشره ثم يزال قشره ويطحن ويخبز ويقتاته اعراب طئ ومثله ايضا بحب الحنظل وسائر بزور البراري قال اصحابنا ويخرج عن المقتات الخضروات والثفاء والترمس والسمسك والكمون والكراويا والكزبرة قال البندنجي ويقال لها الكسبرة ايضا وبزر القطن وبزر الكتان وبزر الفجل وغير ذلك مما يشبهه فلا زكاة

## [ 499 ]

في شئ من ذلك عندنا بلا خلاف هكذا قاله الاصحاب الا ما حكاه الرافعي عن ابن كج ان حب الفجل فيه قولان الجديد لا زكاة والقديم الضعيف وجوبها قال الرافعي ولم ار هذا النقل لغيره وحكي العراقيون عن وجوب الزكاة في الترمس والثفاء لا يقتات اصلا هو قول جمهور اصحابنا فيما حكاه الرافعي بخلاف ما ذكره العزالي في الوسيط وأشار إليه امام الحرمين من انه يقتات في حال الضرورة وهو خلاف في التسمية والا فكلهم متفقون علي انه لا زكاة فيها والثفاء بضم الثاء المثلثة وتشديد الفاء وبالمد وهو حب الرشاد وكذا فسره الازهرى والاصحاب والترمس بضم التاء والميم وهو معروف في بلادنا والله اعلم \*

## [ 500 ]

(فرع) قال القاضي أبو الطيب في المجرد قال الشافعي في البويطى لا زكاة في الحلبة لانها ليست بقوت في حال الاختيار قال ولا زكاة في السماق قال اصحابنا ولا تجب في الحبوب التي تنبت في البرية ولا ينبت

الآدميون وان كان قد يقتات لانها ليس مما ينبتة الآدمى وهو شرط  
للوجوب والله تعالى اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { ولا تجب  
الزكاة الا في نصاب لما روى أبو سعيد الخدرى قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر أو حب صدقة ونصابه  
خمسة اوسق الا الارز والعلس فان نصابهما

---

## [ 501 ]

عشرة اوسق فانهما يدخران في القشر ويحى من كل وسقين وسق  
وزكاته العشر ونصف العشر على ما ذكرناه في الثمار فان زاد على خمسة  
اوسق شئ وجب فيه بحسابه لانه يتجزأ من غير ضرر فوجب فيما زاد على  
النصاب بحسابه كالاتمان \* { الشرح } حديث أبي سعيد رواه البخاري  
ومسلم وقوله من تمر بتاء مثناة والعلس بفتح العين المهملة واللام وهو  
صنف من الحنطة كذا قاله المصنف في التنبية وسائر الاصحاب والازهرى  
وغيره من أهل اللغة قال الازهرى وغيره يكون منه في الكمام حبتان  
وثلاث قال الجوهري وغيره هو طعام أهل صنعاء وقوله يتجزأ احتراز من  
الماشية أما الاحكام ففيه مسألتان احدهما لا تجب زكاة الزرع الا في  
نصاب لما ذكره المصنف وسبق

---

## [ 502 ]

فيه زيادة مع مذاهب العلماء في باب زكاة الثمار ونصابه خمسة اوسق بعد  
تصفيته من التبن وغيره ثم قشورها ثلاثة أضرب (أحدها) قشر لا يدخر  
اللحم فيه ولا يأكل معه فلا يدخل في النصاب (والثاني) قشر يدخر الحب  
فيه ويؤكل معه كالذرة فيدخل القشر في الحساب فانه طعام وان كان قد  
يزال كما تقشر الحنطة وفي دخول القشرة السفلى من الباقلى وجهان  
حكاهما الرافعي قال قال صاحب العدة المذهب لا يدخل وهذا غريب  
(الثالث) يدخر الحب فيه ولا يؤكل معه فلا يدخل في حساب النصاب ولكن  
يوجد الواجب فيه كالارز والعلس أما العلس فقال الشافعي في الام يبقى  
بعدد يأسه على كل حبتين منه كمام لا يزول الا بالرحي الخفيفة أو  
بمهراس وادخاره في ذلك الكمام أصلح له وإذا أزيل

---

## [ 503 ]

كان الصافى نصف المبلغ فلا يكلف صاحبه ازالة ذلك الكمام عنه ويعتبر  
بلوغه بعد الدياس عشرة اوسق لتكون منه خمسة قال القاضي أبو الطيب  
في المجرد والاصحاب ان نجى منه القشر الاعلى اعتبر في صافيه خمسة  
اوسق كغيره من الحبوب وان ترك في القشر الاعلى اشترط بلوغه بقشره  
عشرة اوسق واما الارز فيدخر ايضا في قشره وهو أصلح له ويشترط  
بلوغه مع القشر عشرة اوسق ان ترك في قشره كما قلنا في العلس وان  
اخرجت قشرته اعتبر خمسة اوسق كما في غيره وكما قلنا في العلس



وتخرج الزكاة منه ومن العلس وهما في قشرهما لانهما يدخران فيهما هذا الذي ذكرناه في الارز هو الذي نص عليه الشافعي رضي الله عنه وقال المصنف والجمهور وقال الشيخ أبو حامد

---

## [ 504 ]

قد يخرج منه الثلث فيعتبر بلوغه قدرا يكون الصافي منه نصابا وقال صاحب الحاوي كان ابن ابي هريرة يجعل الارز كالعلس فلا يحسب قشره الاعلى ويقول لا زكاة فيه حتى يبلغ عشرة اوسق بقشره وقال سائر اصحابنا لا اثر لهذا القشر فإذا بلغ خمسة اوسق بقشره وجبت الزكاة لان هذا القشر ملتصق به وربما طحن معه بخلاف قشر العلس فانه لم تجر عادة بطحنه معه وهذا الذي نقله صاحب الحاوي عن سائر اصحابنا شاذ ضعيف والله تعالى اعلم (المسألة الثانية) الواجب في الزروع إذا بلغت نصابا كالواجب في الثمار بلا فرق كما سبق إيضاحه وهو العشر فيما سقى بماء السماء ونحوه ونصف العشر فيما سقى بالنواضح ونحوها وسبق تفصيله واضحا هناك ويحب فيما زاد

---

## [ 505 ]

علي النصاب بحسابه بلا خلاف لما ذكره المصنف والله تعالى اعلم \* \* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { وتضم الانواع من جنس واحد بعضها الي بعض في اكمال النصاب فيضم العلس الي الحنطة لانه صنف منها ولا يضم السلت الي الشعير وهو حب يشبه الحنطة في الملامسة ويشبه الشعير

---

## [ 506 ]

في طوله وبرودته وقال أبو علي الطبري يضم السلت الي الشعير كما يضم العلس الي الحنطة والمنصوص في البويطي انه لا يضم لانهما جنسان بخلاف العلس والحنطة \* { الشرح } اتفقت نصوص الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى علي انه لا يضم جنس من الثمار والحبوب الي جنس في اكمال النصاب وعلي انه يضم أنواع الجنس الواحد بعضها إلى بعض

---

## [ 507 ]

في اكمال النصاب وهذا ضابط الفصل: قالوا فلا يضم الشعير إلى الحنطة ولا هي إليه ولا التمر الي الزبيب ولا هو إليه ولا الحمص الي العدس ولا الباقلي الي الهرطمان ولا اللويان الي الماش ولا غير ذلك قالوا ويضم

أنواع التمر بعضها الي بعض وان اختلفت أنواعه في الجودة والرداءة  
واللون وغير ذلك وكذا يضم أنواع الزبيب بعضها الي بعض وأنواع الحنطة  
بعضها الي بعض وكذا أنواع باقى

---

## [ 508 ]

الحبوب ولا خلاف في شئ من هذا واتفقوا أيضا علي ان العلس يضم الي  
الحنطة فإذا كان له أربعة أوسق حنطة ووسق من العلس قبل تنحية  
القشر ضمها الي الحنطة ولزمه العشر من كل نوع ولو كانت الحنطة ثلاثة  
أوسق لم يتم النصاب الا بأربعة أوسق علسا وعلي هذه النسبة ان كان قد  
ينحى العلس من قشرة كان وسقة كوسق الحنطة وقد سبق هذا كله  
واضحا وأما السلت فقال المصنف وسائر

---

## [ 509 ]

العراقيين والبعوى والسرخسى وغيرهم هو حب يشبه الحنطة في اللون  
والملاسة والشعير في برودة الطبع وعكس الصيدلاني وآخرون هذا فقالوا  
صورته صورة الشعير وطبعه حار كالحنطة والصواب ما قاله العراقيون هو  
المعروف عند أهل اللغة وعليه جمهور الاصحاب وفي حكمه ثلاثة أوجه  
الصحيح المنصوص في الام والبويطي وبه قطع الفقهاء والصيدلاني  
والجمهور أنه أصل بنفسه لا يضم الي الحنطة

---

## [ 510 ]

ولا إلى الشعير بل ان بلغ وحده نصابا زكاه والا فلا ودليله ما ذكره المصنف  
والثانى أنه نوع من الشعير فيضم إليه وهو قول أبى على الطبري قال  
امام الحرمين وهو الذى كان يقطع به شيخي ورجحه صاحب الحاوي  
والقاضي أبو الطيب في المجرد والثالث أنه نوع من الحنطة فيضم إليها  
حكاها امام الحرمين وآخرون وعزاه السرخسى الي صاحب التقريب قال  
امام الحرمين قال الشيخ أبو علي

---

## [ 511 ]

يعنى السنجي ان ضمنا السلت إلى الحنطة لم يحز بيعها به متفاضلا وان  
ضمناها الي الشعير لم يحز بيعه به متفاضلا وان قلنا هو جنس مستقل جاز  
بيعه بالحنطة وبالشعير متفاضلا قال الامام ولا شك فيما قاله أبو علي وهو  
كما قاله والله تعالى اعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في الضم قد ذكرنا  
ان مذهبنا انه يضم الانواع من الجنس بعضها

---

## [ 512 ]

الي بعض ولا تضم الا جناس فلا تضم حنطة الي شعير ونحو ذلك ولا يضم اجناس القطنية بعضها الي بعض فلا يضم الحمص إلى الباقلاء والعدس ونحو ذلك وبه قال عطاء بن ابي رباح ومكحول والاوزاعي والثوري والحسن بن صالح وشريك وابو حنيفة وسائر اصحاب الراى وابو عبيد وابو ثور وابن المنذر واحمد في احدى الروايتين عنه حكاه عنهم ابن المنذر\* وقالت طائفة تضم الحنطة الي

---

## [ 513 ]

الشعير والسلت اليهما وتضم القطاني كلها بعضها الي بعض لكن لا تضم الي الحنطة والشعير وهذا مذهب مالك ورواية عن احمد وحكى ابن المنذر عن الحسن البصري والزهرى ضم القمح إلى الشعير وحكى ابن المنذر عن طاوس وعكرمة ضم الحبوب مطلقا قال ولا أعلم أحدا قاله يعنى غيرهما

---

## [ 514 ]

ان صح عنهما قال واجمعوا على أنه لا تضم الابل إلى البقر ولا الي الغنم ولا البقر الي الغنم ولا التمر الي الزبيب دليلنا القياس على المجمع عليه وليس لهم دليل صحيح صريح فيما قالوه والله تعالى أعلم\* \* قال المصنف رحمه الله تعالى\*

---

## [ 515 ]

{ فان اختلفت أوقات الزرع ففي ضم بعضها إلى بعض أربعة أقوال أحدها أن الاعتبار بوقت الزراعة فكل زرعين زرعا في فصل واحد من صيف أو شتاء أو ربيع أو خريف ضم بعضه الي بعض لان الزراعة هي الاصل والحصاد فرع فكان اعتبار الاصل أولي والثاني أن الاعتبار بوقت

---

## [ 516 ]

الحصاد فإذا اتفق حصادهما في فصل ضم أحدهما إلى الآخر لانه حالة الوجوب فكان اعتباره أولى والثالث يعتبر أن تكون زراعتهما في فصل

واحد وحصادهما في فصل لان في زكاة المواشى والاثمان يعتبر الطرفان  
فكذلك ههنا والرابع يعتبر أن يكون من زراعة عام واحد كما قلنا

---

[ 517 ]

في الثمار { \* { الشرح } هذه الاقوال مشهورة وقد اختصر المصنف  
المسألة جدا وهى مبسوطه في كتب الاصحاب وقد جمعها الرافعى رحمه  
الله تعالى ولخص متفرق كلام الاصحاب فيها فقال لا يضم

---

[ 518 ]

زرع عام إلى زرع عام آخر في اكمال النصاب بلا خلاف واختلاف اوقات  
الزراعة لضرورة التدرج كمن يبتدئ الزراعة ويستمر فيها شهرا أو شهرين  
لا يقدر بل كله زرع واحد ويضم بعضه إلى بعض بلا خلاف ثم الشئ قد يزرع  
في السنة مرارا كالدرة تزرع في الخريف والربيع والصيف ففى

---

[ 519 ]

ضم بعضها إلى بعض عشرة أقوال اكثرها منصوطة أصحها عند الاكثريين إن  
وقع الحصادان في سنة واحدة ضم والا فلا وممن صححه البندنجي  
(والثانى) ان وقع الزرعان والحصادان في سنة ضم والا فلا واجتماعهما  
في سنة أن يكون بين زرع الاول وحصد الثانى أقل من اثنى عشر شهرا

---

[ 520 ]

عربية كذا قاله امام الحرمين والبعوى (1) (والرابع) ان وقع الزرعان  
والحصادان في سنة أو زرع الثانى وحصد الاول في سنة ضم والا فلا وهذا  
ضعيف عند الاصحاب (والخامس) الاعتبار بجميع السنة أحد الطرفين اما  
الزرعين أو الحصادين (والسادس) ان وقع الحصادان في فصل واحد ضم  
والا فلا

---

(1) كذا في الاصل باسقاط الثالث ويؤخذ من الرافعى ان الثالث هو ان الاعتبار بوقوع  
الزرعين في سنة واحدة ولا نظر إلى الحصاد

---

## [ 521 ]

(والسابع) ان وقع الزرعان في فصل واحد ضم والا فلا (والثامن) ان وقع الزرعان والحصادان في فصل واحد ضم والا فلا والمراد بالفصل أربعة أشهر (التاسع) ان المزرع بعد حصد الاول لا يضم كحملي شجرة والعاشر خرج أبو إسحق ان ما بعد زرع سنة يضم ولا أثر لاختلاف الزرع والحصاد قال ولا أعنى بالسنة اثني عشر شهرا فان الزرع لا يبقى هذه المدة وإنما أعنى بها ستة أشهر الي ثمانية

---

## [ 522 ]

هذا كله إذا كان زرع الثاني بعد حصد الاول فلو كان زرع الثاني بعد اشتداد حب الاول ففيه طريقان أصحهما أنه علي هذا الخلاف والثاني القطع بالضم لاجتماعهما في الحصول في الارض ولو وقع الزرعان معا أو علي التواصل المعتاد ثم أدرك أحدهما والآخر بعل لم ينعقد حبه فطريقان أصحهما القطع بالضم والثاني أنه علي الخلاف لاختلافهما في وقت الوجوب بخلاف ما لو تأخر بدو صلاح بعض

---

## [ 523 ]

الثمار فانه يضم إلى ما بدا فيه الصلاح بلا خلاف لان الثمرة الحاصلة هي متعلق الزكاة بعينها والمنتظر فيها صفة الثمرة وهنا متعلق الزكاة الحب ولم يخلق بعد وإنما الموجود حشيش محض قال الشافعي رضي الله عنه الذرة تزرع مرة فتخرج فتحصد ثم تستخلف في بعض المواضع فتحصد أخرى فهو زرع واحد وإن تأخرت حصدته الثانية واختلف الاصحاب في مراده علي ثلاثة أوجه أحدها مراده

---

## [ 524 ]

إذا سنبل واشتدت فانتثر بعض حباتها بنفسها أو بنقر العصافير أو بهبوب الرياح فنبئت الحبات المنتثرة في تلك السنة مرة أخرى وأدركت والثاني مراده إذا نبئت والتفت وعلا بعض طاقاتها فغطى البعض وبقي المغطي أخضر تحت العالي فإذا حصد العالي أصابت الشمس الا خضر فأدرك والثالث مراده الذرة الهندية فانها تحصد سنابلها ويبقى سوقها فتخرج سنابل أخر ثم اختلفوا في الصور الثلاث

---

## [ 525 ]

بحسب اختلافهم في المراد بالنص واتفق الجمهور على أن هذا النص قطع منه بالضم وليس تفرعاً على بعض الأقوال العشرة السابقة فذكروا في الصورة الأولى طريقين أحدهما القطع بالضم والثاني أنه على الأقوال في الزرعين المختلفين في الوقت ومقتضى كلام الغزالي والبعوي ترجيح هذا وفي الصورة الثانية أيضاً طريقان (أصحهما) القطع بالضم (والثاني) على الخلاف وفي الثالثة طرق أصحها القطع بالضم والثاني القطع بعدم الضم والثالث على الخلاف هذا آخر نقل الرافعي وقد أحسن وأجاد في تلخيصها قال الدارمي وغيره إذا قال المالك هذان زرعا سنتين فقال الساعي بل سنة فالقول

---

[ 526 ]

قول المالك فان اتهمه الساعي حلفه استحباباً قولاً واحداً وهو كما قالوه لان الاصل عدم الوجوب والذي يدعيه ليس مخالفاً للظاهر فكانت باليمين مستحبة والله أعلم \*

---

[ 527 ]

قال المصنف رحمه الله تعالى \* { ولا يجب العشر قبل ان ينعد الحب فإذا انعقد الحب وجبت لانه قبل ان ينعد كالخضروات

---

[ 528 ]

وبعد الانعقاد صار قوتا يصلح للادخار فان زرع الذرة فادرك وحصد ثم سنبل مرة اخرى فهل يضم الثاني الي الاول فيه وجهان (احدهما لا يضم كما لو حملت النحلة فجدها ثم حملت حملاً آخر

---

[ 529 ]

والثاني يضم ويخالف النخل لانه يراد للتأييد فجعل لكل حمل حكم والزرع لا يراد للتأييد فكان الحملان كعام واحد \* {

---

[ 530 ]

{ الشرح } أما مسألة الذرة فسبق بيانها واطحا في الفصل الذي قبل هذا والاصح الضم وأما المسألة الاولى فسبق بيانها أيضا في باب زكاة الثمار وهذا الذي ذكره المصنف هو المذهب فيها وذكر هناك قولين آخرين ضعيفين والله تعالى أعلم \*

---

[ 531 ]

قال المصنف رحمه الله تعالى \* { ولا تؤخذ زكاة الحبوب إلا بعد التصفية كما لا تؤخذ زكاة الثمار إلا بعد الجفاف } \*

---

[ 532 ]

{ الشرح } هذه المسألة سبق بيانها في باب زكاة الثمار وذكرنا أنه لا يجب الاخراج إلا بعد التصفية وأن مؤنة التصفية والحصاد علي المالك ولا يحسب شئ منها من الزكاة وهذا متفق عليه وسبق هناك نفائس تتعلق بالفصل والله تعالى أعلم \*

---

[ 533 ]

\* قال المصنف رحمه الله تعالى \* { وان كان الزرع لواحد والارض لآخر وجب العشر علي مالك الزرع عند الوجوب لان الزكاة تجب في الزرع فوجبت علي مالكة كزكاة التجارة تجب علي مالك المال دون مالك الدكان

---

[ 534 ]

وان كان علي الارض خراج وجب الخراج في وقته ويجب العشر في وقته ولا يمنع وجوب أحدهما وجوب الآخر لان الخراج يجب للارض والعشر يجب للزرع فلا يمنع أحدهما الآخر كاجرة المتجر وزكاة التجارة } \*

---

[ 535 ]

{ الشرح } المتجر بفتح الميم والجيم هو الدكان (أما الاحكام) فقال الشافعي والاصحاب رحمهم الله تعالى يجب العشر في الثمر والحب المستخرج من أرض مستأجرة أو من أرض عليها خراج فيجب على

المستأجر العشر مع الاجرة وكذا مع الخراج في أرض الخراج. قال الرافعي  
والاصحاب

---

[ 536 ]

وتكون الارض خراجية في صورتين احدهما أن يفتح الامام بلدة قهرا  
ويقسمها بين الغانمين ثم يعوضهم عنها ثم يقفها علي المسلمين ويضربه  
عليها خراجا كما فعل عمر رضي الله عنه بسواد العراق

---

[ 537 ]

على ما هو الصحيح فيه (الثانية) أن يفتح بلدة صلحا على أن الارض  
للمسلمين ويسكنها الكفار بخراج معلوم فالارض تكون فينا للمسلمين  
والخراج اجرة لا يسقط باسلامهم وكذا إذا انجلي الكفار عن بلدة وقلنا إن  
الارض تصير وقفا علي مصالح المسلمين يضرب عليها خراج يؤديه من  
سكنها

---

[ 538 ]

مسلمًا كان أو ذميا فاما إذا فتحت صلحا ولم يشترط كون الارض للمسلمين  
ولكن سكنوا فيها بخراج فهذا يسقط بالاسلام فانه جزية وأما البلاد التي  
فتحت قهرا وقسمت بين الغانمين وثبتت في أيديهم

---

[ 539 ]

وكذا التي أسلم أهلها عليها والارض التي أحيها المسلمون فكلها عشرية  
وأخذ الخراج منها ظلم قال وأما النواحي التي يؤخذ منها الخراج ولا يعرف  
كيف حالها في الاصل فحكى الشيخ أبو حامد

---

[ 540 ]

عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه يستدام الاخذ منها فانه يجوز أن يكون  
الذي فتحها صنع بها كما صنع عمر رضي الله عنه بسواد العراق والظاهر  
أن ما جرى طول الدهر جرى بحق: فان قيل هل



---

[ 541 ]

يثبت حكم أرض السواد من امتناع البيع والرهن قيل يجوز أن يقال الظاهر في الاخذ كونه حقا وفي الايدى الملك فلا يترك واحدا من الظاهرين الا بيقين واتفق الاصحاب على أن الخراج المأخوذ

---

[ 542 ]

طلما لا يقوم مقام العشر فان أخذه السلطان علي أن يكون بدل العشر فهو كأخذ القيمة بالاجتهاد وفي سقوط الغرض به خلاف سبق في آخر باب الخلطة الصحيح السقوط وبه قطع المتولي وآخرون

---

[ 543 ]

فعلي هذا ان لم يبلغ قدر العشر اخرج الباقي والله تعالى اعلم \* (فرع) في مذاهب العلماء في اجتماع العشر والخراج مذهبنا اجتماعهما ولا يمنع احدهما وجوب

---

[ 544 ]

الآخر وبه قال جمهور العلماء قال ابن المنذر هو قول اكثر العلماء ممن قال به عمر بن عبد العزيز وربيعه والزهرى ويحيى الانصاري ومالك والاوزاعي والثوري والحسن بن صالح وابن ابي ليلى

---

[ 545 ]

والليث وابن المبارك واحمد واسحق وابو عبيد وداود وقال أبو حنيفة لا يجب العشر مع الخراج واحتج بحديث يروى عن ابن مسعود مرفوع لا يجتمع عشرو خراج في ارض مسلم وبحديث ابي

---

[ 546 ]

هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " منعت العراق قفيزها ودرهمها " ولما روى أن دهقان بهر الملك لما أسلم قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه سلموا إليه الأرض وخذوا منه الخراج فأمر

---

[ 547 ]

بأخذ الخراج ولم يأمر بأخذ العشر ولو كان واجبا لأمر به ولأن الخراج يجب بالمعنى الذي يجب به العشر وهو منفعة الأرض ولهذا لو كانت الأرض سبخة لا منفعة لها لم يجب فيها خراج ولا عشر

---

[ 548 ]

فلم يجر إيجابهما معا كما إذا ملك نصابا من السائمة للتجارة سنة فإنه لا يلزمه زكاتان ولأن الخراج يجب بسبب الشرك والعشر بسبب الإسلام فلم يجتمعا واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم

---

[ 549 ]

" فيما سقت السماء العشر " وهو صحيح كما سبق بيانه في باب زكاة الثمار وهو عام يتناول ما في أرض الخراج وغيره واحتجوا بالقياس الذي ذكره المصنف وبالقياس على المعادن ولأنهما حقان يجبان

---

[ 550 ]

بسببين مختلفين لمستحقين فلم يمنع أحدهما الآخر كما لو قتل المحرم صيدا مملوكا ولأن العشر وجب بالنص فلا يمنعه الخراج الواجب بالاجتهاد وأما الجواب عن حديث لا يجتمع عشر وخراج فهو أنه

---

[ 551 ]

حديث باطل مجمع على ضعفه انفرد به يحيى بن عنبسة عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي رحمه الله تعالى في معرفة السنن

---

[ 552 ]

والآثار هذا المذكور انما يرويه أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم من قوله  
فرواه يحيى بن عنبسة هكذا مرفوعا ويحيى بن عنبسة مكشوف الامر في  
الضعف لروايته عن الثقات الموضوعات قاله

---

[ 553 ]

ابو احمد بن عدى الحافظ فيما اخبرنا به أبو سعيد الماليني عنه هذا كلام  
البيهقي وكلام الباقيين بمعناه واما حديث ابي هريرة منعت العراق ففيه  
تأويلان مشهوران في كتب العلماء المتقدمين والمتأخرين

---

[ 554 ]

(احدهما) معناه انهم سيسلمون وتسقط عنهم الجزية (والثانى) انه اشارة  
الى الفتن الكائنة في آخر الزمان حتى يمنعوا الحقوق الواجبة عليهم من  
زكاة وجزية وغيرهما ولو كان معني الحديث ما زعموه

---

[ 555 ]

للمزم أن لا تجب زكاة الدراهم والدنانير والتجارة وهذا لا يقول به أحد وأما  
قصة الدهقان فمعناها خذوا منه الخراج لانه أخره فلا يسقط باسلامه ولا  
يلزم من ذلك سقوط العشر وإنما ذكر الخراج

---

[ 556 ]

لانهم ربما توهموا سقوطه بالاسلام كالجزية وأما العشر فمعلوم لهم  
وجوبه علي كل حر مسلم فلم يحتج إلى ذكره كما أنه لم يذكر أخذ زكاة  
الماشية منه وكذا زكاة النقد وغيرها وكذا لم يذكر الزامه بالصلاة

---

[ 557 ]

والصيام وغيرهما من احكام الاسلام وأجاب صاحب الحاوى أيضا بأنه يجوز أن يكون خطاب عمر لمتولي الخراج الذى لا ولاية له على الاعشار أو أنه لم يكن وقت أخذ العشر أو أنه لم يكن له ما يجب فيه

---

[ 558 ]

عشر واما قولهم يجب العشر بالمعنى الذى يجب به الخراج فليس كذلك لان العشر يجب في نفس الزرع والخراج يجب عن الارض سواء زرعتها أم اهلها واما قولهم الخراج يجب بسبب الشرك فليس كذلك

---

[ 559 ]

وإنما تجب اجرة الارض سواء كان في يد مسلم أو كافر ولان هذا فاسد علي مذهبهم فان عندهم يجب العشر علي الذمي والله تعالى اعلم \*

---

[ 560 ]

(فرع) إذا كان لمسلم ارض لاخراج عليها وعليه العشر فباعها لدمى فمذهبنا انه ليس علي الذمي فيها خراج ولا عشر قال العبدري وقال أبو حنيفة عليه الخراج أبو يوسف عليه عشرا وقال محمد

---

[ 561 ]

عشر واحد وقال مالك لا يصح البيع حتى لا تخلو الارض من عشر أو خراج دليلنا انها ارض لاخراج عليها فلا يتحدد عليها خراج كما لو باعها لمسلم وينتقض مذهب مالك بما إذا باع الماشية لدمى والله اعلم \*

---

[ 562 ]

(فرع) وإذا أجر أرضه فمذهبنا أن عشر زرعتها على المستأجر الزارع وبه قال مالك وأبو يوسف ومحمد وأحمد وداود وقال أبو حنيفة يجب على صاحب الارض ولو استعار ارضا فزرعتها

---

[ 563 ]

\* فعشر الزرع علي المستعير عندنا وعند العلماء كافة وعند أبي حنيفة  
روايتان أشهرهما هكذا والثانية رواها عنه ابن المبارك أنه علي المعير وهذا  
عجب \*

---

[ 564 ]

(فرع) في مسائل تتعلق ببابي زكاة الثمار والزرع (احداها لا يجب العشر  
عندنا في ثمار الذمي والمكاتب وزوعهما وأوجه أبو حنيفة في زرع الذمي  
وثمره لعموم الحديث " فيما سقت السماء

---

[ 565 ]

العشر " ولأنه حق يجب لمنفعة الارض فاستوى المسلم والكافر فيه  
كالخراج واحتج أصحابنا أن العشر زكاة للحديث السابق في الكرم يخرص  
كما يخرص النخل ثم تؤدي زكاته زيبا كما تؤدي زكاة

---

[ 566 ]

النخل تمرا وإذا كان زكاة فلا يجب علي الذمي كسائر الزكوات أو يقال حق  
يصرف الي أهل الزكوات فلم يجب علي الذمي كسائر الزكوات وأما  
الحديث فمخصوص بما ذكرناه وأما القياس

---

[ 567 ]

المذكور فليس كما قالوه بل حق العشر متعلق بالزرع علي سبيل الطهارة  
للمزكي (الثانية) قال أصحابنا إذا وجب العشر في الزرع والثمار لم يجب  
فيها بعد ذلك شيء وإن بقيت في يد مالكها سنين

---

[ 568 ]

هذا مذهبنا: قال الماوردي وبه قال جميع الفقهاء الا الحسن البصري فقال على مالها العشر في كل سنة كالماشية والدرهم والدنانير قال الماوردي وهذا خلاف الاجماع ولان الله تعالى علق

---

[ 569 ]

وجوب الزكاة بحصاده والحصاد لا يتكرر فلم يتكرر العشر ولان الزكاة انما تتكرر في الاموال النامية وما ادخر من زرع وثمر فهو منقطع النماء متعرض للنفاذ فلم تجب فيه زكاة كالاثاث والماشية

---

[ 570 ]

فانها مرصدة للنماء والله تعالى أعلم (الثالثة) قال صاحب الحاوي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم " انه نهى عن (جذاذ) الليل " وهو صرام النخل ليلا فيستحب أن يكون الصرام نهارا ليساله

---

[ 571 ]

الناس من ثمرها فيستحب ذلك فيما وجبت زكاته وفيما لا زكاة فيه أيضا قال وحكى عن مجاهد والنخعي أيضا أن الصدقة من المال وقت الصرام والحصاد واجبة لقوله تعالى (وأتوا حقه يوم حصاده)

---

[ 572 ]

ومذهبنا ومذهب سائر العلماء أنه لا يجب ذلك لان الاصل عدم الوجوب والآية المذكورة المراد بها الزكاة والله تعالى أعلم \*

---

[ 573 ]

(فرع) روي في سنن أبي داود في أواخر كتاب الزكاة عن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم " امر من كل جاد عشرة اوسق من التمر بقنو يعلق في المسجد " في اسناده محمد

---

[ 574 ]

ابن اسحاق وهو مدلس وقد قال عن فيكون ضعيفا قال الخطابي معنى  
جاد عشرة اوسق أي ما يجد منه عشرة اوسق والقنو العصن بما عليه من  
الرطب أو البسر ليأكله المساكين قال وهذا من

---

[ 575 ]

صدقة التطوع وليس بواجب (الرابعة) قال الشافعي والاصحاب رحمهم الله  
تعالى إذا اراد الساعي اخذ العشر كيل لرب المال تسعة ثم يأخذ الساعي  
العشر فان كان الواجب نصف العشر كيل لرب المال تسعة عشر ثم  
للساعي واحد فان كان ثلاثة ارباع العشر كيل للمالك سبعة وثلاثين  
وللساعي ثلاثة وانما بدا للمالك لان حقه اكثر وبه يعرف حق المساكين قال  
الشافعي في الام والاصحاب ولا يهز المكيال ولا يزلزل ولا توضع اليد  
فوقه ولا يمسح لان ذلك يختلف بل يصب فيه ما يحتمله ثم يفرغ والله  
تعالى أعلم (الخامسة ثمار البستان وغلة الارض الموقوفين ان كانت علي  
جهة عامة كالمساجد والقناطر والمدارس والربط والفقراء والمجاهدين  
والغرباء واليتامى والارامل وغير ذلك فلا زكاة فيها هذا هو الصحيح  
المشهور من نصوص الشافعي رضى الله عنه وبه قطع الاصحاب وقد

---

[ 576 ]

سبقته هذه المسألة في جميع الطرق وحكى ابن المنذر عن الشافعي أنه  
قال يجب فيها العشر وهذا النقل غريب: وقد سبقته هذه المسألة في أول  
باب صدقة المواشى وذكرنا هناك أن الشيخ أبا نصر قال هذا النص غير  
معروف عند الاصحاب وان كانت موقوفة علي انسان معين أو جماعة  
معينين أو على أولاد زيد مثلا وجب العشر بلا خلاف لانهم يملكون الثمار  
والغلة ملكا تاما يتصرفون

---

[ 577 ]

فيه جميع أنواع التصرف قال اصحابنا فان بلغ نصيب كل انسان نصابا وجب  
عشره بلا خلاف وان نقص وبلغ نصيب جميعهم نصابا ووجدت شروط  
الخلطة بني علي صحة الخلطة في الثمار والزرور والصحيح صحتها وثبوت  
حكمها فيجب العشر والثاني لا يصح ولا عشر والله تعالى أعلم (السادسة)

---

[ 578 ]

قد سبق في باب زكاة الثمار أن مؤنة الحصاد والحراثة والدياس والتصفية  
وجذاد الثمار وتجفيفها وغير ذلك من مؤن الثمر والزرع يجب علي رب  
المال في خالص ماله ولا يحسب من أصل المال الزكوى بل يجب عشر  
الجميع وسبقت هناك فروع فيه قال الدارمي فلو كان علي الأرض خراج  
هو

---

[ 579 ]

عشر زرعها أخذ من كل عشرة اوسق وسقان وسق للعشر يصرف إلى أهل  
الزكوات ووسق للخراج يصرف في مصارف الخراج قال لان ما أداه في  
الخراج حصل مالا له وقد صرفه في حق عليه

---

[ 580 ]

فهو كما أوفاه في دين فوجب عشر الجميع (السابعة) إذا كان علي الأرض  
خراج فأجرها فالمشهور ان الخراج علي مالك الأرض ولا شيء علي  
المستأجر هذا هو المذهب المعروف في كتب الاصحاب وذكر الدارمي في  
آخر هذا الباب فيه ثلاثة اوجه (احدها) انه علي مالك الأرض فلو شرطه علي

---

[ 581 ]

الزارع فسد العقد (والثاني) أنه علي الزارع فلو شرطه على المؤجر بطل  
العقد (والثالث) على ما يشترطان وهذا الذي نقله شاذ مردود (الثامنة) قد  
سبق في باب الخلطة خلاف في ثبوتها في الزرع والثمار وحاصله ثلاثة  
اقوال (اصحها) تثبت خلطة الشيوخ وخلطة الجوار جميعا قال اصحابنا هذه  
العبارة مقدمة (والثاني) لا تثبتان (والثالث) تثبت خلطة الشيوخ دون الجوار

---

[ 582 ]

لا تثبتان لم يكمل ملك انسان بملك غيره في اتمام النصاب وان اثبتاهما  
كامل بملك الشريك والجار ولو مات انسان وخلف نخيلا مثمرة أو غير مثمرة  
وبدا الصلاح في الحاليين في ملك الورثة

---

[ 583 ]



فان قلنا لا تثبت الخلطة فحكم كل واحد معتبر علي انفراده منقطع عن شركائه فمن بلغ نصيبه نصابا زكاه ومن لم يبلغ نصيبه نصابا فلا زكاة عليه وسواء اقتسموا أم لا وإن قلنا تثبت الخلطة قال الشافعي رضي الله عنه في المختصر إن اقتسموا قبل بدو الصلاح زكوا زكاة الانفراد فمن بلغ نصيبه نصابا

## [ 584 ]

زكاه ومن لم يبلغه نصيبه فلا زكاة قال أصحابنا هذا إذا لم تثبت خلطة الجوار أو أثبتها وكانت متباعدة أو فقد بعض شروطها فاما إذا كانت مجاورة ووجدت الشروط وأثبتنا خلطة الجوار فيكون زكاة الخلطة كما قبل القسمة قال الشافعي رضي الله عنه وإن اقتسموا بعد بدو الصلاح

## [ 585 ]

زكوا زكاة الخلطة لاشتراكهم حالة الوجوب وعليه اعتراضان (أحدهما) اعترض به المزني في المختصر فقال القسمة بيع وبيع الربوي بعضه بعض جزافا لا يجوز عند الشافعي بحال وأجاب الاصحاب عن اعتراضه فقالوا قد احترز الشافعي رضي الله عنه عن هذا الاعتراض فقال في الام وفي الجامع الكبير إن اقتسموا قسمة صحيحة قال إمام الحرمين قال الاصحاب نيه الشافعي بهذا النص على أن المراد أن يتفاضلا مفاضلة صحيحة قال الاصحاب ويتصور ذلك من وجوه ذكر امام الحرمين منها وجهين وذكر صاحب الحاوي والرافعي وآخرون ستة وبعضهم خمسة وذكر الدارمي في الاستذكار عن الاصحاب أربعة عشر وجها لتصويرها ومختصر ما ذكره الدارمي في مجموع كلامهم مع تداخله أن يقال يتصور من أربعة عشر وجها كما ذكره الدارمي (أحدها) أن الشافعي رضي الله عنه فرعه علي قوله القسمة أفرار لا علي انها بيع وحينئذ لا حجر في القسمة (الثاني) إذا قلنا القسمة بيع فصورته أن يكون بعض النخل مثمرا وبعضها غير مثمر فجعل هذا سهما وذلك سهما ويقسمه قسمة تعديل فيكون بيع نخل ورطب بنخل متمحض وذلك جائز بالاتفاق (الثالث) أن تكون التركة نخلتين والورثة شخصين اشترى أحدهما نصيب صاحبه من إحدى النخلتين أصلها وثمرها بدينار وباع نصيبه وباعه نصيبه من الاخرى لصاحبه بدينار وتقاضا قال الرافعي قال الاصحاب ولا يحتاج إلى شرط القطع وإن كان قبل بدو الصلاح لان المبيع جزء شائع من الثمرة والشجرة

## [ 586 ]

معا فصار كما لو باعها كلها بثمرتها صفقة واحدة وإنما يحتاج إلى شرط القطع إذا أفرد الثمرة بالبيع (الرابع) أن يبيع كل واحد نصيبه من ثمرة إحدى النخلتين بنصيب صاحبه من جذعها فيجوز بعد الصلاح ولا يكون ربا ولا يجوز قبله الا بشرط لانه بيع ثمرة يكون للمشتري علي جذع البائع

(الخامس) أن يكون بعض التركة نخلا وبعضها عروضاً فيبيع أحدهما حصة من النخل والثمرة بحصة صاحبه من العروض فيصير لأحدهما جميع النخل وللآخر جميع العروض قال صاحب الحاوي وهذه الأوجه الأربعة ليست مقنعة لأنها بيع جنس بغيره وليس قسمة جنس واحد ولكن ذكرها أصحابنا فذكرناها (السادس) جواب لبعض الأصحاب قال قسمة الثمار بالخرص تجوز علي أحد القولين ونص الشافعي رضي الله عنه مفرع عليه وهذا الجواب ذكره الدارمي وغيره قال الشافعي

---

[ 587 ]

في الصرف علي جواز قسمة الرطب علي النخل بالخرص قال الرافعي رحمه الله تعالى وهذا يدفع اشكال بيع الجراف ولا يدفع اشكال بيع الرطب بالرطب (قلت) نصه علي جوازه يدل علي المسامحة بهذا النوع من البيع ولنا وجه معروف في جواز بيع الرطب بالرطب علي رؤس النخل للأجانب فهو في حق المتقاسمين أولي بالجواز (السابع) ذكره الدارمي قال حكى أبو حامد جواز قسمة النخل المثمر ولا حكم للثمر لانه تابع ثم ذكر الدارمي بقية الأربعة عشر وفي بعضها نظر وتداخل والله

---

[ 588 ]

تعالى أعلم \* الاعتراض الثاني قال أصحابنا العراقيون جواز القسمة قبل اخراج الزكاة هو بناء علي وجوبها في الذمة فأما ان قلنا أن الزكاة تتعلق بالعين فلا تصح القسمة قال الرافعي ويمكن تصحيح القسمة مع التفريع علي قول العين بأن يخرص الثمار عليهم ويضمنوا حق المساكين فلهم التصرف بعد ذلك وأيضا فانا قدمنا في صحة البيع قولين تفريعا علي التعليق بالعين فكذا القسمة ان قلنا إنها بيع وان قلنا اقرار فلا منع هذا كله إذا لم يكن علي الميت دين فان مات وعليه دين وله نخيل مثمرة فبدا الصلاح فيها بعد موته وقبل بيعها فالمذهب وبه قطع الجمهور وجوب الزكاة علي الورثة

---

[ 589 ]

لأنها ملكهم ما لم تبع في الدين بناء علي المذهب والمنصوص أن الدين لا يمنع انتقال الملك بالارث وقيل في وجوب الزكاة قولان (أصحهما) هذا (والثاني) لا زكاة لعدم استقرار الملك في الحال قال الرافعي ويمكن بناء علي الخلاف علي أن الدين هل يمنع الارث أم لا: فعلي المذهب حكمهم في كونهم يزكون زكاة خلطة أم انفراد علي ما سبق إذا لم يكن دين ثم ان كانوا موسرين أخذت الزكاة منهم

---

[ 590 ]

وصرفت النخيل والثمار الي ديون الغرماء وان كانوا معشرين فطريقان (أحدهما) أنه علي الخلاف في أن الزكاة تتعلق بالعين أم بالذمة ان قلنا بالذمة والمال مرهون بها خرج علي الاقوال الثلاثة في اجتماع حق الله تعالى وحق الأدمى فان سوبنا وزعنا المال علي الزكاة وحق الغرماء وان قدمنا قدمنا ما يقال بتقديمه وان قلنا تتعلق بالعين أخذت سواء قلنا تتعلق تعلق الارش أو تعلق الشركة

---

[ 591 ]

(والطريق الثاني) وهو الاصح تؤخذ الزكاة بكل حال لشدة تعلقها بالمال ثم إذا أخذت من العين ولم يف الباقي بالدين غرم الورثة قدر الزكاة لغرماء الميت إذا أيسروا لان الزكاة انما وجبت عليهم وبسبب وجوبها خرج ذلك القدر عن الغرماء قال البغوي هذا إذا قلنا الزكاة تتعلق بالذمة فان قلنا بالعين لم يغرّموا كما قلنا في الرهن أما إذا أطلعت النخيل بعد موته فالثمرة متمحصنة للورثة قلنا بالعين لم يغرّموا كما قلنا في الرهن أما إذا أطلعت النخيل بعد موته فالثمرة متمحصنة للورثة

---

[ 592 ]

لا يصرف إلي دين الغرماء منها شئ الا إذا قلنا بالضعيف وهو قول الاصطخري أن الدين يمنع الارث فحكمها كما لو حدثت قبل موته والله أعلم (المسألة التاسعة) قال القاضي حسين في الفتاوى في كتاب النذر لو قال ان شفى الله تعالى مريضى فله علي أن أتصدق بخمس ما يحصل لى من المعشرات فشفى الله تعالى المريض يجب التصديق بالخمس ثم بعد الخمس يجب عشر الباقي للزكاة ان كان نصاباً

---

[ 593 ]

ولا عشر في ذلك الخمس لانه لفقراء غير معينين قال فلو قال لله علي أن أتصدق بخمس مالي يجب اخراج العشر زكاة أو لا ثم ما بقي بعده يتصدق بخمسة والله تعالى أعلم (العاشرة) لا يجب في الزرع حق غير الزكاة وهى المراد بقوله تعالى (وأتوا حقه يوم حصاده) هذا مذهبننا وبه قال جماهير العلماء وقال الشعبي والنخعي في رواية عنه يجب فيه حق سوى الزكاة وهو أن يخرج شيئاً إلى المساكين يوم حصاده ثم

---

يزكيه يوم التصفية وقال مجاهد إذا حصد الزرع ألقى لهم من السنابل وإذا  
جد النخل ألقى لهم من الشماريح ثم يزكيهما إذا كالمها دليلنا قوله في  
الحديث الصحيح في الزكاة " هل على غيرها قال لا الا ان تطوع " \* قال  
مصححه عفا عنه الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على ختام  
النبين سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحابه ومن تبعهم إلى يوم  
الدين ورضى الله عن علماء الاسلام العاملين - وقد انتهى بعون الله تعالى  
وتسهيله طبع (الجزء الخامس) من كتابي المجموع للامام ابي زكريا محيي  
الدين النووي رضي الله عنه ونور ضريحه \* والشرح الكبير للامام المحقق  
الرافعي مع تخريج أحاديثه المسمى تلخيص الحبير لثلاث بقين من شهر ذي  
الحجة سنة أربع وأربعين وثلاثمائة والف

مكتبة يعسوب الدين عليه السلام الالكترونية